

# هدية الحكماء

في شرح المنفعة للشيخ المفيد رضوان الله عليه

تأليف

شيخ الطائفة أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي

الطبعة ١٤٦٠ هـ



@tasnim\_pdf

کتابخانه تسنیم، بزرگترین کتابخانه علوم  
اسلامی در ایما

# هَدْيُ الْأَحْكَامِ

في شرح المقنعة

لشيخ الطائفة

أبي جعفر محمد بن الحسن بن عليّ الطُّوسِيّ

رحمه الله

المتوفى ٤٦٠ هـ

@tasnim\_pdf  
کتابخانه تسنیم، بزرگترین کتابخانه علوم  
اسلامی در ایّتا



الجزء الرابع

alfeker.net

صَحَّحَهُ وَعَلَّقَ عَلَيْهِ

عليّ أكبر الغفّاريّ

مكتبة الصّدوق

اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ، الَّذِينَ اصْطَفَيْتَهُمْ بِعِلْمِكَ، وَاخْتَرْتَهُمْ  
لِسِرِّكَ، وَاجْتَبَيْتَهُمْ بِقُدْرَتِكَ، وَأَعَزَّزْتَهُمْ بِهَدَاكَ، وَخَصَّصْتَهُمْ بِرِهَانِكَ،  
وَأَنْتَجَبْتَهُمْ بِنُورِكَ، وَأَيَّدْتَهُمْ بِرُوحِكَ، وَجَعَلْتَهُمْ حِفْظَةً لِسِرِّكَ، وَخَزَنَةً  
لِعِلْمِكَ، وَأَرْكَاناً لَتَوْحِيدِكَ، وَخُلَفَاءَ فِي أَرْضِكَ، وَحُجَجاً عَلَى بَرِيَّتِكَ،  
وَأَدْلَاءَ عَلَى صِرَاطِكَ، وَأَعْلَاماً لِعِبَادِكَ، وَمَنَاراً فِي بِلَادِكَ، وَتِرَاجِمَةً  
لَوْحِكَ، وَمَسْتَوْدِعاً لِحِكْمَتِكَ، وَأَرْكَاناً لَتَوْحِيدِكَ، عَصَمْتَهُمْ مِنَ الزَّلَلِ،  
وَآمَنْتَهُمْ مِنَ الْفِتَنِ، وَطَهَّرْتَهُمْ مِنَ الدَّنَسِ، وَأَذْهَبْتَ عَنْهُمْ الرَّجْسَ وَ  
طَهَّرْتَهُمْ تَطْهِيراً.

سرشتاب: طوسی، محمدین حسن، ۳۸۵-۴۶۰ ق. شارح.  
عنوان و پدیدآور: تهذیب الاحکام فی شرح المقنعه / ابی جعفر محمد بن الحسن بن علی الطوسی رحمته اللہ علیہ المتوفی ۲۶۰ هـ. ق.  
صحنه و علق عليه على أكبر الغفاري  
تهران: دارالکتب الاسلامیه، ۱۳۸۵.  
مشخصات نشر: ۱۰ ج  
مشخصات ظاهری: شابک (دیویر): ISBN : 978-964-440-364-4  
شابک (جیبی): ISBN : 978-964-440-357-6  
وضعیت نشر: فیبا  
پادداشت نوی: این کتاب در سالهای مختلف توسط ناشرین متفاوت منتشر شده است.  
عنوان دیگر: شرح المقنعه.  
موضوع: مفید، محمدین محمد، ۴۱۳-۳۳۶ ق المقنعه -- نقد و تفسیر  
موضوع: فقه جعفری -- قرن ۴ ق.  
شناسه افزوده: غفاری، علی اکبر، ۱۳۰۳-۱۳۸۳، مصحح.  
شناسه افزوده: مفید، محمدین محمد، ۴۱۳-۳۳۶ ق. المقنعه. شرح  
رده بندی کنگره: BP158/4/م70216 ۱۳۸۵  
رده بندی دیویی: ۲۹۷.۳۴۲  
شماره کتابخانه ملی: ۴۱۷۵۷۷-۶۸۵

الکتاب: تهذیب الاحکام فی شرح المقنعه (جلد ۴)

المؤلف: الشيخ الطوسی رحمته اللہ علیہ

المحقق: علی اکبر الغفاری رحمته اللہ علیہ

الکمیة: ۲۰۰۰

الطبعة: الأولى للناشر

تاریخ الطبع: ۱۳۸۶ هـ. ش.

المطبعة: مروی

ناشر: دارالکتب الاسلامیه - تهران - سوق سلطانی - رقم ۹۹

تلفن: ۵۵۶۲۷۴۴۹ تلفکس: ۵۵۶۲۰۴۱۰

حقوق الطبع و التقلید محفوظه للناشر

شابک ۲ - ۳۵۷ - ۴۴۰ - ۹۶۴ - ۹۷۸ ISBN 978 - 964 - 440 - 357 - 6

شابک دوره ۱۰ جلدی ۴ - ۳۶۴ - ۴۴۰ - ۹۶۴ - ۹۷۸

ISBN - SET 978 - 964 - 440 - 364 - 4 VOL.10



# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَبِهِ نَسْتَعِينُ

## كتاب الزَّكَاةِ (١)

١

### ﴿باب ما تجب فيه الزَّكَاةُ﴾

قال الشَّيْخُ - رحمه الله - : ﴿والزَّكَاةُ في تسعة أشياء: الذهب ، و الفِضَّة ، و الحِنْطَةُ ، و الشَّعِير ، و التَّمْر ، و الزَّرْبِيب ، و الإِبِل ، و البَقَر ، و العَنَم ، و عفا رسول الله ﷺ عمَّا سيوى ذلك﴾ . يدلُّ على ذلك ما رواه :

« (١) ١ - عليُّ بن الحسن بن فضال ، عن هارون بن مسلم ، عن القاسم ابن عُرْوَةَ ، عن عبد الله بن بُكَيْر ، عن زُرارة ، عن أحدهما رضي الله عنهما » قال : الزَّكَاةُ في تسعة أشياء : على الذهب ، و الفِضَّة ، و الحِنْطَةُ ، و الشَّعِير ، و التَّمْر ، و الزَّرْبِيب ، و الإِبِل ، و البَقَر ، و العَنَم ، و عفا رسول الله ﷺ عمَّا سيوى ذلك « (٢) .

---

١ - الزَّكَاةُ في اللغة : الطَّهارة ، و الزيادة و التَّمَو . و سميت بها الصَّدقة المخصوصة لكونها مطهرة للمال من الأوساخ المتعلقة به ، أو النفوس من رذائل الأخلاق ، و لكونها تنمي المال و التواب و تزيدهما . (ملذ)

٢ - الأصل في حكم وجوب الزَّكَاة الكتاب العزيز ؛ الَّذِي «لا يأتيه الباطل من بين يديه و لا من خلفه . تنزيل من حكيم حميد» ، حيث يقول للنبي ﷺ : «خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَ تُزَكِّيهِمْ بِهَا وَ صَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ» - التوبة : ١٠٣ . و الأموال غير منحصر فيا ذكر من الأصناف التسعة ، لكنَّ الرُّسول ﷺ ؛ بل أهل بيته رضي الله عنهم أيضاً كانوا في بلادٍ و أزمنةٍ -

لا تطلق الأموال إلا على ما عتبه مع اختلافها ، و حيث أن الإسلام دينٌ لجميع بني آدم في جميع البسيطة إلى يوم يُنفخ في الصور في جميع الأزمنة و الأمكنة ، فيجب أن تتعلق الزكاة في كل زمانٍ و مكانٍ على كلِّ ما يحسب «أموالاً» ، في زمن النبي و بعض الأئمة عليهم السلام تُطلق «الأموال» على ما قالوا ، و في زمن بعضهم تُطلق على ما كان قبلهم و على غيره . فلا اختلاف بين الأخبار ، بل كلها صحيح و كان يجب أن يُعملَ بها في تلك الأزمنة لوجوب العمل بالكتاب ، ففي كلِّ زمانٍ للمال مصاديق ؛ و مصاديقه متفاوتة كما هو الظاهر . و كان انحصار الزكاة بما يحسب مالاً في تلك الأزمنة فقط نشأ من عدم الدقة في الحكم ، و أصل الحكم في الآية : «الأموال» ، و مصداقها في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان هذه التسعة ، و في أيام أمير المؤمنين عليه السلام في الكوفة زيدت و وضع هو عليه السلام على «الرقيق» و «الخيال» الزكاة عملاً بالآية الكريمة في الأموال التامة .  
 في الكافي «باب ما يجب عليه الصدقة من الحيوان ، و ما لا يجب» :

(١) - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن حماد بن عيسى ، عن حريز ، عن محمد بن مسلم ؛ و زرارة عنها جميعاً عليهم السلام قالوا : «وضع أمير المؤمنين - صلوات الله عليه - على الخيل العتاق الزراعية في كلِّ قَرسٍ في كلِّ عامٍ دينارين و جعل على التبراذين ديناراً» .

(٢) - حماد بن عيسى ، عن حريز ، عن زرارة قال : «قلت لأبي عبد الله عليه السلام : هل في البغال شيء ؟ فقال : لا ، فقلت : فكيف صارَ على الخيل ولم يصِر على البغال ؟ فقال : لأنَّ البغال لا تُلقح ، و الخيل الإناث ينتجن و ليس على الخيل المذكور شيء ، قال : [فقلت] : فما في الحمير ؟ فقال : ليس فيها شيء ، قال : قلت : هل على القَرس أو التبعر يكون للرجل يركبها شيء ؟ فقال : لا ، ليس على ما يعلف شيء ، إنَّها الصدقة على السائمة المرسله في مرجها عامها الذي يقنتها فيه الرجل فأما ما سوي ذلك فليس فيه شيء» .

(٣) - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن عثمان بن عيسى ، عن سماعة ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : «ليس على الرقيق زكاةٌ إلا رقيق بيتني به التجارة فإنه من المال الذي يزكى» .

و أيضاً فيه ذيل الخبر الثاني في «باب ما وضع رسول الله صلى الله عليه وسلم الزكاة عليه»  
 «قال بونس : معنى قوله : إنَّ الزكاة في تسعة أشياء و عفا عما سوى ذلك : إنَّها كان ذلك في أول النبوة كما كانت الصلاة ركعتين ثم زاد رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها سبع ركعات ، و كذلك الزكاة ، و وضعها و سنها في أول نبوته على تسعة أشياء ثم وضعها على جميع الحبوب» .

و أما بونس فهو ابن عبدالرحمن ، الذي قال التجاشي : هو أبو محمد كان وجهاً في أصحابنا ، متقدماً ، عظيم المنزلة و ولد في أيام هشام بن عبدالملك ، رأى جعفر بن محمد عليهما السلام بين الصفا و المروة و لم يرو عنه ، و روى عن أبي الحسن موسى و الرضا عليهما السلام ، و كان الرضا يشير إليه في العلم و الفتيا و كان ممن يُدلُّ له على الوقف مال جزيل و امتنع من أخذه و ثبت على الحق . . .  
 و قد ورد في بونس بن عبدالرحمن - رحمه الله - مدحٌ و ذمٌ . قال أبو عمرو الكشي - فيما أخبرني به

ث (٢) ٢ - وعنه، عن علي بن أسباط، عن محمد بن زياد، عن عمر ابن أدينة، عن زرارة «قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن صدقات الأموال، فقال: في تسعة أشياء، ليس في غيرها شيء<sup>(١)</sup>: في الذهب، والفضة، والحنطة، والشعير، والتمر، والزبيب، والإبل، والبقرة، والغنم الشائمة - وهي الرأعية -، وليس في شيء من الحيوان غير هذه الثلاثة الأصناف شيء، وكل شيء كان من هذه الثلاثة الأصناف فليس فيه شيء حتى يحول عليه الحول منذ يوم ينتج».

ث (٣) ٣ - وعنه، عن العباس بن عامر، عن أبان بن عثمان، عن أبي بصير؛ والحسن، عن شهاب<sup>(٢)</sup>، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: وضع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الزكاة على تسعة أشياء - وعفا عما سوى ذلك - : على الذهب، والفضة، والحنطة، والشعير، والتمر، والزبيب، والإبل، والبقرة، والغنم».

ث (٤) ٤ - وعنه، عن محمد بن عبد الله بن زرارة، عن محمد بن أبي عمير، عن حماد بن عثمان، عن عبيد الله بن علي الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: سئل عن الزكاة، قال: الزكاة على تسعة أشياء: على الذهب، والفضة، والحنطة، والشعير، والتمر، والزبيب، والإبل، والبقرة، والغنم، وعفا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عما سوى ذلك»<sup>(٣)</sup>.

ص ٥ (٥) ٥ - محمد بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن حماد، عن

غير واحد من أصحابنا عن جعفر بن محمد عنه - : حدثني علي بن محمد بن قتيبة قال: حدثني الفضل بن شاذان قال: حدثني عبدالعزيز بن المهدي، وكان خير قتي رأيت، وكان وكيل - الرضا عليه السلام وخاصة فقال: إني سألته فقلت: إني لا أقدر على لقائك في كل وقت، فمتن أخذ معالم ديني؟ فقال: «خذ عن يونس بن عبد الرحمن». وأما خير معاني الأخبار عن محمد بن بيان في انحصار الزكاة بالتسعة المذكورة فلا يحتاج به لإرساله وضعف روايه.

١ - يعني في هذا الزمان وهذه البلاد. ٢ - يعني ابن عبد ربه، ورواه ابن محبوب.

٣ - أي عفا عما كان يطلق عليه المال في زمانه، لا ما يطلق عليه المال في جميع الأزمنة وربع المسكون، ولا يكون فعل أمير المؤمنين مخالفاً لفعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم، بل عملاً بالآية، وما أدرك النبي صلى الله عليه وآله وسلم منها وانحصارها بالتسعة المذكورة ربما يوجب تخصيص حق المساكين، وتأيد - المكسزين، كما هو الظاهر في زماننا هذا، ونستجير بالله من تسطير القول بلا تأمل.

حَرِيْزٌ ، عَنْ زُرَّارَةَ ؛ وَ مُحَمَّدَ بْنَ مُسْلِمٍ ؛ وَ أَبِي بَصِيْرٍ ؛ وَ بُرَيْدَ بْنَ مُعَاوِيَةَ الْعِجْلِيَّ ؛ وَ الْمُفْضِلَ بْنَ يَسَّارٍ ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ وَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليهما السلام « قَالَ : فَرَضَ اللَّهُ الزَّكَاةَ مَعَ الصَّلَاةِ فِي الْأَمْوَالِ ، وَ سَنَّهَا رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله فِي تِسْعَةِ أَشْيَاءَ - وَ عَفَا عَمَّا سِوَاهُنَّ - : فِي الذَّهَبِ ، وَ الْفِضَّةِ ، وَ الْإِبِلِ ، وَ الْبَقَرِ ، وَ الْغَنَمِ ، وَ الْحِنْطَةِ ، وَ الشَّعِيرِ ، وَ التَّمْرِ ، وَ الزَّرْبِيِّ ، وَ عَفَا رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله عَمَّا سِوَى ذَلِكَ » .

٦٦ ﴿٦٦﴾ - ٦ - وَ عَنْهُ ، عَنْ عَلِيٍّ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَرَّارٍ ، عَنْ يُونُسَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْكَانَ ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ الْحَضْرَمِيِّ ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام « قَالَ : وَضَعَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله الزَّكَاةَ عَلَى تِسْعَةِ أَشْيَاءَ : عَلَى الْحِنْطَةِ ، وَ الشَّعِيرِ ، وَ التَّمْرِ ، وَ الزَّرْبِيِّ ، وَ الذَّهَبِ ، وَ الْفِضَّةِ ، وَ الْإِبِلِ ، وَ الْبَقَرِ ، وَ الْغَنَمِ ، وَ عَفَا عَمَّا سِوَى ذَلِكَ » .  
فَأَمَّا مَا رَوَى مِنَ الْأَخْبَارِ فِي « أَنَّ مَا عَدَا هَذِهِ التَّسْعَةَ الْأَشْيَاءَ فِيهِ الزَّكَاةُ »  
مِثْلَ مَا رَوَاهُ :

٧ ﴿٧﴾ - ٧ - مُحَمَّدَ بْنَ يَعْقُوبَ ، عَنْ عَلِيٍّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ - عَمْسَى ، عَنْ حَرِيْزٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ « قَالَ : سَأَلْتُهُ عليه السلام عَنِ الْحَبُوبِ مَا يَزَكَّى مِنْهُ ، فَقَالَ : الْبُرُّ ، وَ الشَّعِيرُ ، وَ الذَّرَّةُ ، وَ الدُّخْنُ <sup>(١)</sup> ، وَ الْأُرْزُ ، وَ السُّلْتُ ، وَ الْعَدْسُ ، وَ الْيَسْمِيمُ ، كُلُّ هَذَا يَزَكَّى وَ أَشْبَاهُهُ » .

٨ ﴿٨﴾ - ٨ - وَ عَنْهُ ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ زِيَادٍ ، عَنْ ابْنِ سَمَاعَةَ - عَمَّنْ ذَكَرَهُ - عَنْ أَبَانَ ، عَنْ أَبِي مَرْيَمَ <sup>(٢)</sup> ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام « قَالَ : سَأَلْتُهُ عَنِ الْحَرَاثِ مِمَّا يَزَكَّى مِنْهُ ، فَقَالَ : الْبُرُّ ، وَ الشَّعِيرُ ، وَ الذَّرَّةُ ، وَ الْأُرْزُ ، وَ السُّلْتُ ، وَ الْعَدْسُ ، كُلُّ هَذَا مِمَّا يَزَكَّى ، وَ قَالَ : كُلُّ مَا كِيلَ بِالصَّاعِ فَبَلَّغَ الْأَوْسَاقَ فَعَلِيهِ الزَّكَاةُ » .

١ - الذرة : حب معروف ، أصله « ذَرَوُ أَوْ ذَرَيٌّ » والهاء عوض عن الباء ؛ والدخن : الجاورس [وهو حب معروف] . (الصحاح) والعدس حب معروف ، وفي المرأة : « العلس » وقال المجلسي - رحمه الله - : ذهب الشيخ و جماعة إلى أن السلت نوع من الشعير ، والعلس نوع من الحنطة مستدلين بكلام بعض أهل اللغة . واليسيم - بكسر المهملين بينها ميم - : نبات يستخرج من حبة السرج ، الواحدة : سمسة - انتهى . ولعله ما يقال له بالفارسية كنجند .  
٢ - هو عبدالغفار بن القاسم بن قيس أبو مريم الأنصاري الكوفي روى عن أبي جعفر و أبي عبدالله عليهما السلام ، ثقة .

و ما يجري مجراها كما يتضمّن وجوب الزكاة عليه فإنها محمولة على-  
النّدب والاستحباب دون الفرض والإيجاب .

وإنّما قلنا ذلك لثلاثا تتناقض الأخبار، ولأنّ فيما قدّمنا ذكره من الأخبار أنّ  
رسول الله ﷺ عفا عمّا سوى ذلك، ولو كانت هذه الأشياء ممّا تجب فيه  
الزكاة لما كانت مَعْفُوًّا عنها، والذي يبيّن عمّا ذكرناه و يوضحه أنّهم لم يقولوا:  
إنّ في هذه الأشياء زكاة على جهة الفرض والإيجاب (١):

٩٩ ﴿٩﴾ - ما رواه عليّ بن الحسن بن فضال، عن محمد بن عبيد الله بن-  
عليّ الحلبيّ؛ والعبّاس بن عامر؛ جميعاً عن عبدالله بن بكير، عن محمد بن-  
الطّيّار «قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عمّا تجب فيه الزكاة، فقال: في تسعة أشياء:  
الذهب، والفضة، والحنطة، والشعير، والتمر، والزبيب، والإبل، والبقر،  
والغنم، وعفا رسول الله ﷺ عمّا سوى ذلك؛ فقلت: أصلحك الله! فإنّ عندنا  
خبأ كثيراً؟! قال: فقال: وما هو؟ قلت: الأرز، قال: نعم، ما أكثره، فقلت:  
أفيه الزكاة؟ قال: فزبرني (٢)، قال: ثمّ قال: أقول لك: إنّ رسول الله ﷺ عفا  
عمّا سوى ذلك، وتقول لي: إنّ عندنا خبأ كثيراً أفيه الزكاة؟!» .

١٠٠ ﴿١٠﴾ - وعنه، عن جعفر بن محمد بن حكيم، عن جميل بن دُراج،  
عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: سمعته يقول: وَضَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الزكاة على

١ - لا يخفى ما فيه من ضعف، والله يقول: «خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكّيهم بها»  
وللأولياء أن يقرروا في كلّ زمان مصاديقاً لـ«لأموال» التي تتعلق بها الزكاة، وإن كانت  
الأموال محصورة في التسعة المعيّنة في أيام النبيّ ﷺ، ولا يكون في زماننا درهم ولا دينار مسكوك  
مع تراكم الأموال في البُوك لجماعة كثيرة يقدرّون على اشتراء القرى أو بعض المدائن، أفلا تكون  
في أموالهم صدقة واجبة لعدم كونها ذهباً مسكوكاً رائجاً، أو فضة مسكوكة رائجة؟!!!! .

٢ - زبرني أي انهرني ومنعني بالغلظة، وذلك لأنّ الآخذين هم أيادي أئمة الضلال،  
و هم الظالمون والغاصبون لحقوق المستحقين، ولا يعطون ما أخذوا من الزكاة إلى الذين هم  
يستحقونها و«إنّما الصدقاتُ لِفَقْرَائِهِمُ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ  
وَالْغُرَمِيِّ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَنَّ السَّبِيلَ قَرِيبَةٌ مِنْ اللَّهِ»، لا الظالمين المنحرفين عن الصراط،  
والمدّعين مقام الولاية بالكذب، فلذلك زبره، لأنّها تقع في يد السّراق، وذلك واضح للمتأمل .



تسعة أشياء - وعنهما سوى ذلك - : على الفضة ، و الذهب ، و الحنطة ، والشعير ، و التمر ، و الزبيب ، و الإبل ، و البقر ، و الغنم ، فقال له الطيار - وأنا حاضر - : إن عندنا حَبًّا كثيرًا يقال له : الأرز ، فقال له أبو عبد الله عليه السلام : و عندنا حَبًّا كثيرٌ ، قال : فعليه شيءٌ ؟ قال : لا ، قد أعلمتكم أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عفا عما سوى ذلك .» .

صح (١١) ١١ - محمد بن يعقوب ، عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ابن عيسى ، عن العباس بن معروف ، عن علي بن مهزيار « قال : قرأت في كتاب عبد الله بن محمد إلى أبي الحسن عليه السلام (١) : « جُعِلَتْ فِدَاكَ رُوي عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال : وضع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الزكاة على تسعة أشياء : على - الحنطة ، والشعير ، و التمر ، و الزبيب ، و الذهب ، و الفضة ، و الغنم ، و البقر ، و الإبل ، و عفا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عما سوى ذلك ، فقال له القائل (٢) : عندنا شيءٌ كثيرٌ يكون بأضعاف ذلك ، فقال له : ما هو ؟ فقال له : الأرز ، فقال له أبو عبد الله عليه السلام : أقول لك : إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وضع الصدقة على تسعة أشياء و عفا عما سوى ذلك ، و تقول : إن عندنا أرزاً ، و عندنا دُرَّةً ، قد كانت الدرَّة على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، « فوقع عليه السلام : كذلك هو (٣) ، و الزكاة في كل ما كيل بالصاع .» .

فلو لا أنه عليه السلام أراد بقوله : «و الزكاة في كل ما كيل بالصاع» ما قدمناه من التدب والاستحباب (٤) ، لما صوب قول السائل : «إن الزكاة في تسعة أشياء وإن

١ - قال العلامة المجلسي - رحمه الله - : يجتمل القائي والقالث عليه السلام . ٢ - كذا ، و في نقله في الوافي و أصله الكافي ، و الظاهر كونه محرف «قائل» لأنه لا محل للام هنا لأنه لا عهد ولا جنس ولا استغراق . و الصواب ما في الاستبصار نقلاً عن الكليني : «فقال له قائل - البخ» .

٣ - تصديق بأن الأمر - كما روي عن أبي عبد الله عليه السلام - : انحصار الزكاة في التسعة المذكورة . على هذا فالجملة الآتية كانت متناقضة ، لأن معنى قوله : «كذلك هو» أن الأمر هو كما روي عن الصادق عليه السلام حيث زبر القائل لقوله ، و معنى هذه الجملة (و الزكاة في كل ما كيل بالصاع) : أن الزكاة تجب على كل مكيل ، وهذا تناقض واضح .

٤ - الحمل على الاستحباب كما ترى ، فإن ذلك الحمل يصح إذا ورد خير بأنه لا زكاة من -

ما عداها مَعْفُوٌّ عنها»، وإنَّ أبا عبد الله عليه السلام أنكر على من قال: «عندنا أرزٌ ودخن» تنجياً له على أنه ليس فيه الزكاة المفروضة، وكان قوله: «كذلك هو» مع قوله: «والزكاة في كل ما كيل بالصاع» متناقضاً، وهذا لا يجوز في أقوالهم عليهم السلام.  
ويدلُّ على ما ذكرناه أيضاً ما رواه:

١٢ ﴿١٢﴾ - علي بن الحسن قال: حدَّثني محمد بن إسماعيل، عن حماد ابن عيسى، عن عمِّ بن أدينة، عن زرارة و بكير ابني أعين، عن أبي جعفر عليه السلام «قال: ليس في شيء أنبتت الأرض من الأرز، والذرة، والحجص، والعدس و سائر الحبوب والفواكه غير هذه الأربعة الأصناف، وإن كثرت منه<sup>(١)</sup> إلا أن يصير مالاً يباع بذهب أو فضة يكثره ثم يحول عليه الحول، وقد صار ذهباً أو فضة فيؤدى عنه من كل مائتي درهم خمسة دراهم، ومن كل عشرين ديناراً نصف دينار».

## ﴿ ٢ - باب زكاة الذهب ﴾

قال الشيخ - رحمه الله - : ﴿ و إذا بلغ الذهب في الوزن عشرين ديناراً مضروبة ففيها نصف دينار - إلى آخر الباب (٢) ﴾ .  
١٣ ﴿١٣﴾ - ١ - محمد بن يعقوب، عن عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد ابن عيسى، عن ابن فضال، عن علي بن عقبة؛ وعدّة من أصحابنا، عن أبي جعفر، وأبي عبد الله عليهما السلام «قالا: ليس فيما دون العشرين مثقالاً من الذهب شيء، فإذا

← الغلات في غير الأربعة، و ورد خبر آخر بشبوتها في غيرها من الحبوب، فيقال: إن المراد من الأوّل عدم زكاة وجوبية، و من الثاني ثبوت نديّة لا في مثل ما مرّ - (الأخبار الدخيلة)  
١ - كذا، و في الاستبصار: «وإن كثرت زكاة»، و زاد فيه أيضاً: «الدخن».

٢ - وفي المقنعة: «فإذا بلغ الذهب مقداراً في الوزن مخصوصاً وجبت فيه الزكاة، و هو عشرون - ديناراً مضروبة وازنة - مثاقيل ففيها نصف مثقال، و ليس فيما دون ذلك زكاة ولو نقص حبة واحدة في الوزن على التحقيق، فإن زادت عليه أربعة دنانير مثاقيل ففيها عُشر مثقال، ثم على هذا الحساب في كل عشرين مثقالاً نصف مثقال، و في كل أربعة بعد العشرين عُشر مثقال - إلى آخره».

كَمَلَّتْ عِشْرِينَ مِثْقَالًا فَمِثْقَالًا نِصْفُ مِثْقَالٍ إِلَى أَرْبَعَةٍ وَعِشْرِينَ ، فَإِذَا كَمَلَّتْ أَرْبَعَةٌ وَعِشْرِينَ فَمِثْقَالًا ثَلَاثَةٌ أَخَاسَ دِينَارٍ<sup>(١)</sup> إِلَى ثَمَانِيَةٍ وَعِشْرِينَ ، فَعَمِلَ هَذَا الْحِسَابَ كُلَّمَا زَادَ أَرْبَعَةٌ .»

٦ ٤ ﴿١٤﴾ ٢ - عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ قَضَالَ ، عَنْ سَيْنَدِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ أَبِي بَنٍ - عَثْمَانَ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي الْعَلَاءِ ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام « قَالَ : فِي عِشْرِينَ دِينَارًا نِصْفُ دِينَارٍ .»

٣ ﴿١٥﴾ ٣ - وَعَنْهُ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَسْبَاطٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ ، عَنْ عُمَرَ ابْنِ أُدَيْنَةَ ، عَنْ زُرَّارَةَ ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام « قَالَ : فِي الذَّهَبِ إِذَا بَلَغَ عِشْرِينَ دِينَارًا فَمِثْقَالًا نِصْفُ دِينَارٍ ، وَلَيْسَ فِيهَا دُونَ الْعِشْرِينَ شَيْءٌ<sup>(٢)</sup> ، وَفِي الْفِضَّةِ إِذَا بَلَغَتْ مِائَتِي دِرْهَمٍ خَمْسَةُ دِرَاهِمٍ ، وَلَيْسَ فِيهَا دُونَ الْمِائَتِينَ شَيْءٌ ، فَإِذَا زَادَتْ تِسْعَةٌ وَثَلَاثُونَ عَلَى الْمِائَتِينَ فَلَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ حَتَّى تَبْلُغَ الْأَرْبَعِينَ ، وَلَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنَ الْكُسُورِ شَيْءٌ حَتَّى تَبْلُغَ الْأَرْبَعِينَ ، وَكَذَلِكَ الدَّنَانِيرُ عَلَى هَذَا الْحِسَابِ »<sup>(٣)</sup> .

فَأَمَّا الَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ إِنَّمَا تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ إِذَا كَانَ مَضْرُوبًا مَا رَوَاهُ :

ص ٤ ﴿١٦﴾ ٤ - مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ ،

١ - أي نصف دينار و عشر دينار . (كما قاله الصدوق (ره) )

٢ - قال العلامة التستري - رحمه الله - : إن الظاهر أنه سقط منه هنا جملة «فإذا زادت ثلاثة على العشرين فليس فيها شيء حتى تبلغ أربعة» كما قال بعد في الفضة «فإذا زادت تسعة و ثلاثون على المائتين فليس فيها شيء حتى تبلغ الأربعين» ، و على فرض سقوطه يصير معنى قوله : «وكذلك الدنانير على هذا الحساب» - في ذيل الخبر - ليس في شيء من الكسور شيء حتى تبلغ أربعة ، و أما لو لم يكن فيه سقط يصير معناه ليس في شيء من الكسور شيء حتى تبلغ الأربعين ، و لا معنى له في الذهب . و يشهد للسقوط أنه لا وجه لذكر النصابين في الفضة دون الذهب ، و قد روى الكافي نصابي الذهب مع ذكره وحده . (راجع الكافي ج ٣ ص ٥١٥ تحت رقم ٣)

٣ - قال العلامة المجلسي - رحمه الله - : لما كان في هذا الزمان الدينار يساوي عشرة دراهم ، فالتصائب الثاني للذهب أربعة و هكذا . أقول : و هكذا في كل زمان و إقليم على قياس ذلك الزمان و هذا المقياس .

عن علي بن حديد، عن جميل - عن بعض أصحابنا - <sup>(كنا)</sup> «أته قال: ليس في التبر زكاة، إنما هي على الذنانير والدرهم» <sup>(١)</sup>.

مع ﴿١٧﴾ ٥ - وعنه، عن عِدَّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن علي بن يقطين، عن أخيه الحسين، عن علي بن يقطين «قال: سألت أبا الحسن <sup>(عليه السلام)</sup> عن المال الذي لا يعمل به ولا يقلب، قال: تلزمه الزكاة في كل سنة إلا أن يُسبَّك».

مع ﴿١٨﴾ ٦ - علي بن الحسن بن علي بن فضال، عن جعفر بن محمد بن - حكيم، عن جميل بن دراج، عن أبي عبدالله و أبي الحسن <sup>(عليهما السلام)</sup> «أته قال <sup>(٢)</sup>: ليس على التبر زكاة، إنما هي على الذنانير والدرهم».

و يعتبر مع كونها مضروبة أن تكون منقوشة، لأن ما ليس بمنقوش يجري مجرى السبيكة والتتار <sup>(٣)</sup>، ويدل ذلك ما رواه:

مع ﴿١٩﴾ ٧ - محمد بن علي بن محبوب، عن محمد بن عيسى العبيدي، عن حماد بن عيسى، عن حريز، عن علي بن يقطين، عن أبي إبراهيم <sup>(عليه السلام)</sup> «قال: قلت له: إنه يجتمع عندي [الشيء] الكثير قيمته نحواً من سنة <sup>(٤)</sup> أنزكيه؟ فقال: لا، كل ما لم يحلَّ عندك عليه حول فليس عليك فيه زكاة، وكل ما لم يكن ركازاً <sup>(٥)</sup> فليس عليك فيه شيء، قال: قلت و ما الركاز؟ قال: الصامت

١ - التبر - بالكسر - : الذهب والفضة، أو فتاتها قبل أن يُصاغ فإذا صيغاً فيها ذهب وفضة، أو ما استخرج من المعين قبل أن يُصاغ. (القاموس) وفي المغرب: هو ما كان غير مضروب من الذهب والفضة، ونحوه في الصحاح. والمشهور أنه لا زكاة في غير مضروبهما، وذهب الصدوقان والستيد والمؤلف إلى وجوب الزكاة في سبائك الذهب والفضة إذا قصد به الفرار.

٢ - كذا، وفي الاستبصار: «أتمها قالوا»: فهو الصواب.

٣ - التتار: القطعة المذابة من الذهب والفضة. (القاموس) وفي الصحاح: سبكت الفضة و غيرها أسبكتها سبكتاً: أذبتها، والفضة سبيكة. وفيه التقرة: السبيكة.

٤ - في الكافي: «إنه يجتمع عندي الشيء فيبقى نحواً من سنة» وفي الاستبصار: «إنه يجتمع عندي الشيء الكثير نحواً من سنة».

٥ - الركاز - بكسر الراء - : دفن أهل الجاهلية، وقطع الفضة منه، و

المنقوش ، ثم قال : إذا أردت ذلك فاسبكه ، فإنه ليس في سبائك الذهب و نِقار -  
الفِضَّة زَكَاة .»

فأما « الحُلِّي » فإنه ليس في شيء منها وإن كثرت [الزكاة] .  
يدل على ذلك ما رواه :

صَحَّح (٢٠) ٨ - محمد بن يعقوب ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن -  
أبي عمير ، عن رِفاعَةَ « قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام وسأله بعضهم عن الحُلِّي  
فيه زكاة ؟ فقال : لا ؛ وإن بلغ مائة ألف .»

صَحَّح (٢١) ٩ - وعنه ، عن محمد بن إسماعيل ، عن الفضل بن شاذان ، عن  
صفوان ، عن ابن مُسكان ، عن محمد الحُلِّي ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : سألته  
عن الحُلِّي أفيه زكاة ؟ قال : لا .»

صَحَّح (٢٢) ١٠ - وعنه ، عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن -  
أبي عمير - عن بعض أصحابنا - عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : زكاة الحُلِّي أن  
يُعار » (١) .

صَحَّح (٢٣) ١١ - علي بن الحسن ، عن أحمد و محمد بن أبي الحسن (٢) ، عن علي  
ابن يعقوب الهاشمي ، عن هارون بن مسلم ، عن أبي الحسن (٣) « قال : سألت  
أبا عبد الله عليه السلام عن الحُلِّي فيه زكاة ، قال : إنه ليس فيه زكاة وإن بلغ مائة ألف  
درهم ، وأبي (٤) يخالف الناس في هذا .»

فأما الذي يدل على أنه متى قر به من الزكاة لزمته الزكاة ما رواه :

صَحَّح (٢٤) ١٢ - علي بن الحسن ، عن حماد بن عيسى ، عن حريز ، عن محمد  
ابن مسلم « قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الحُلِّي فيه زكاة ، قال : لا ، إلا ما قر به

١ - في الكافي : « زكاة الحُلِّي عاريتُه » ، وفي الاستبصار : « زكاة الحُلِّي إعارته » .

٢ - علي بن محمد و أحمد إخوان كلهم بنو الحسن بن علي بن فضال الفطحي .

٣ - المراد به أبو الحسن اللبكي ، له كتاب يروي عنه هارون بن مسلم كما في الفهرست . وفي

بعض النسخ : « مروان بن مسلم ، عن أبي البختري » والظاهر هذا تصحيف .

٤ - كذا في نسخنا ، وفي الاستبصار : « كان أبي - إلخ » .

من الزكاة» (١).

عن معاوية بن عمار، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: قلت له: الرجل يجعل لأهله - الحلي من مائة دينار والمائتي دينار - وأراني قد قلت: ثلاثمائة - فعليه زكاة (٣)؟ قال: ليس فيه [الهرزكاة]؛ قال: قلت: فإنه قرّ به من الزكاة؟ فقال: إن كان قرّ به من الزكاة فعليه الزكاة، وإن كان إنما فعله ليتجمل به، فليس عليه زكاة».

ح ﴿٢٦﴾ ١٤ - والذي رواه محمد بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن حماد، عن حريز، عن هارون بن خارجة، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: قلت له: إن أخي يوسف ووليّ هؤلاء أعمالاً أصاب فيها أموالاً كثيرة، وإنه جعل ذلك المال حلياً أراد أن يقرّ به من الزكاة، أعليه الزكاة؟ قال: ليس على الحلي زكاة، وما أدخل على نفسه من التقصان في وضعه ومنعه نفسه فضله (٤) أكثر مما يخاف من الزكاة!».

فليس بمنافٍ لما ذكرناه، لأن الحلي الذي تلزم زكاته عقوبة هو أنه إذا جعله حلياً بعد حلول وقت الزكاة، والذي لا تلزمه زكاته هو أن يجعله حلياً في أول السنة أو قبل أن تجب الزكاة فيه، ثم استمر به الحال، وإما قال عليه السلام: «ما أدخل

١ - ذهب السيد المرتضى (ره) - كما في انتصاره - على وجوب الزكاة إذا أراد الشخص الفرار، وادعى عليه الإجماع، وقال: «فإن قيل: قد ذكر ابن الجنيّد أن الزكاة لا تلزم الفار منها، قلنا: إن الإجماع قد تقدم ابن الجنيّد وتأخر عنه، وإما عول ابن الجنيّد على أخبار رويت عن أئمتنا عليهم السلام وتضمن أنه لا زكاة عليه إن قرّ بماله، وبإزاء تلك الأخبار ما هو أظهر منها، وأقوى وأولى وأصح طريقاً تضمن أن الزكاة تلزمه». وقال العلامة المجلسي - رحمه الله - : الأقرب هنا حمل أخبار الزكاة على الاستحباب كما ذكره الشيخ في الاستبصار.

٢ - الظاهر هو محمد بن عبد الله بن زرارة، وهو رجل دين أصدق لهجة من أحمد بن الحسن بن فضال. وفي بعض النسخ: «محمد بن عبيد الله» وهو محمد بن عبيد الله الحلي.

٣ - في بعض النسخ: «وقد أراني قد قلت ثلاثمائة دينار فعليه الزكاة» وفيه كلام بأنه غير صواب ولا معنى له (راجع الأخبار الدخيلة ج ٣ ص ١٤٦ و ١٤٧).

٤ - في الاستبصار: «من فضله».

على نفسه أكثر مما يخاف من الزكاة» ما يفوته<sup>(١)</sup> من استحقاق الثواب الذي لو ترك المال إلى وقت الزكاة على ما هو عليه و لم يقصد بذلك الفرار منه كان يستحقه [باخراجه الزكاة منه، والذي يدل على هذا المعنى ما رواه:

٢٧ ﴿٢٧﴾ ١٥ - علي بن الحسن بن فضال، عن إبراهيم بن هاشم، عن حماد، عن حريز، عن زرارة «قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إن أباك عليه السلام قال: «من فر بها من الزكاة فعليه أن يؤديها»، قال: صدق أبي! إن عليه أن يؤدي ما وجب عليه، وما لم يجب عليه فلا شيء عليه فيه، ثم قال لي: رأيت لو أن رجلاً أغمي عليه يوماً ثم مات فذهبت صلواته أكان عليه - وقد مات<sup>(٢)</sup> - أن يؤديها؟ قلت: لا، [فقال: إلا أن يكون أفاق من يومه؛ ثم قال لي: رأيت لو أن رجلاً مرض في شهر رمضان ثم مات فيه أكان يصام<sup>(٣)</sup> عنه؟ قلت: لا، قال: وكذلك الرجل لا يؤدي عن ماله إلا ما حلَّ عليه<sup>(٤)</sup>».

وليس لأحد أن يقول: إن هذا التأويل لا يمكنكم، لأنَّ الخبرين الأولين تضمنا أن السائل سأل عن الحلِّي: «هل فيه زكاة أم لا»، فقال له: لا، إلا ما فر به من الزكاة، وما يجعله حلياً بعد حلول الوقت لم تجب الزكاة فيه، وإنها وجب قبل أن يصير حلياً، فإذا لا معنى لإخراج بعض الحلِّي من الكلِّ، لأنَّ قوله عليه السلام: - حين سأله السائل عن الحلِّي: هل فيه زكاة أم لا، فقال له: - لا، اقتضى أن كلَّ ما يقع عليه اسم الحلِّي لا تجب فيه الزكاة سواء صيغ قبل حلول الوقت أو بعد حلوله لدخوله تحت العموم، فقصد عليه السلام بذلك إلى تخصيص البعض من الكلِّ، وهو ما قدّمناه مما صيغ بعد حلول الوقت. والذي رواه:

٢٨ ﴿٢٨﴾ ١٦ - محمد بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن حماد،

١ - في نسخة: «ما يفتره» \* - سيأتي الخبر مع بيانه في باب وقت الزكاة تحت رقم ٩٢.

٢ - في نسخة مصححة: «وإن مات».

٣ - في بعض النسخ: «أكان يقضى عنه».

٤ - في الاستبصار: «ما حال عليه الحول».

عن حَرِيْزٍ ، عن مُحَمَّدِ بْنِ مَسْلَمٍ « قَالَ : سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الذَّهَبِ كَمْ عَلَيْهِ مِنَ الزَّكَاةِ ، فَقَالَ : إِذَا بَلَغَ قِيَمَتُهُ مَائَتِي دِرْهَمٍ فَلِيهِ الزَّكَاةُ » .

فليس في هذا الخبر منافاة لما قدّمناه من أنّ النّصاب عشرون ديناراً ، لأنّه إنّما أخبر عليه السلام عن قيمة الوقت ، وفي الوقت كان قيمة دينار على عشرة دراهم ، ألا ترى أنّهم في مواضع كثيرة من الديّات وغيرها اعتبروا في مقابلة دينار عشرة- دراهم ، وجعلوا التّخيير فيه على حدّ سواء ، فكذلك حكم هذا الخبر لأنّ قيمة مائتي درهم تحييء عشرين ديناراً حسب ما قدّمناه ، والذي رواه :

ع ٢٩٠ ﴿ ١٧ ﴾ - عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ فَضَالٍ ، عن إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَاشِمٍ ، عن حَمَّادِ بْنِ عَيْسَى ، عن حَرِيْزِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، عن مُحَمَّدِ بْنِ مَسْلَمٍ ؛ وَ أَبِي بَصِيرٍ ؛ وَ بُرَيْدٍ ؛ وَ الْفَضِيلِ بْنِ يَسَارٍ ، عن أَبِي جَعْفَرٍ ؛ وَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام « قَالَا : فِي الذَّهَبِ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ مِثْقَالًا مِثْقَالٌ ، وَ فِي الْوَزْقِ <sup>(١)</sup> فِي كُلِّ مَائَتِي دِرْهَمٍ خَمْسَةَ دِرَاهِمٍ ، وَ لَيْسَ فِي أَقْلٍ مِنْ أَرْبَعِينَ مِثْقَالًا شَيْءٌ ، وَ لَا فِي أَقْلٍ مِنْ مَائَتِي دِرْهَمٍ شَيْءٌ ، وَ لَيْسَ فِي النَّيْفِ شَيْءٌ حَتَّى يَتِمَّ أَرْبَعُونَ فَيَكُونُ فِيهِ وَاحِدٌ » <sup>(٢)</sup> .

قوله عليه السلام : « (وليس في أقلّ من أربعين مثقالاً شيء) » يجوز أن يكون أراد به «ديناراً واحداً» لأنّ قوله : «(شيء)» محتمل للدينار و لما يزيد عليه و لما ينقص منه ، و هو يجري مجرى الحمل الذي يحتاج إلى تفصيل <sup>(٣)</sup> ، وإذا كتنا قد روينا الأحاديث المفضّلة : «(إنّ في كلّ عشرين ديناراً نصف دينار)» ، و فيما يزيد عليه

١ - الْوَزْقُ : الدَّرَاهِمُ الْمَضْرُوبَةُ . (الصّحاح) وقيل - بكسر الزّاء - : الفِضَّةُ .

٢ - اعلم أنّ الأصل كما في الخبر السابق الفِضَّةُ والذّهب إنّما يتّوّم بها ، و على هذا جمع العلامة المجلسي - رحمه الله - بين هذا الخبر والخبر السابق باختلاف القيمتين في وقت صدور الخبرين وقال : يمكن حمل الأقلّ من الأربعين على الاستحباب ، الأظهر حمل هذا الخبر على التّقية لأنّه مذهب كثير من العامة كعطاء و الزّهري و طاووس و سليمان بن حرب ، لكنّ الفقهاء الأربعة و أكثر العامة على العشرين . وقال بظاهر هذا الخبر من علمائنا على بن بابويه - رحمه الله - محتجّاً به ، و حكاه المحقّق في المعبر عن أبي جعفر بن بابويه و جماعة من أصحاب الحديث .

٣ - لا ينبغي أنّه لا إجمال فيه ، بل هو نكرة في سياق التّني يفيد العموم . (ملذ)



في كلِّ أربعة دنانير عشر دينار حملنا قوله ﷺ: «وليس فيما دون أربعين ديناراً شيئاً» أنه أراد به ديناراً واحداً، لأنه متى نقص عن الأربعين إنما تجب فيه دون- الدينار، فأما قوله ﷺ - في أول الخبر -: «في كلِّ أربعين مثقالاً مثقالاً»، ليس فيه تناقض لما قلناه، لأنَّ عندنا أنه يجب فيه دينار، وإن كان هذا ليس بأول نصاب، وإذا حملنا هذا الخبر على ما قلناه كُنَّا قد جمعنا بين هذه الأخبار على وجه لا تنافي بينها.

### ﴿ ٣ - باب زكاة الفضة ﴾

قال الشيخ - رحمه الله - : ﴿ وليس فيما دون المائتي درهم زكاة فإذا بلغت مائتي درهم ففيها خمسة دراهم، ثم إذا زادت أربعين درهماً ففيها درهم، ثم على هذا الحساب ﴾.

١ - ﴿ ٣٠ ﴾ - روى عليُّ بن الحسن، عن هارون بن مسلم، عن القاسم بن- عروة، عن عبدالله بن بكير، عن زرارة، عن أحدهما ﷺ « قال: ليس في- الفضة زكاة حتى تبلغ مائتي درهم، فإذا بلغت مائتي درهم ففيها خمسة دراهم، فإذا زادت [عليه] فعلى حساب ذلك في كلِّ أربعين درهماً درهم، وليس في- الكسور شيئاً، وليس في الذهب زكاة حتى يبلغ عشرين مثقالاً، فإذا بلغ عشرين مثقالاً ففيه نصف مثقال، ثم على حساب ذلك إذا زاد المال في كلِّ أربعين ديناراً» (١).

٢ - ﴿ ٣١ ﴾ - محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن عثمان بن عيسى، عن سماعة، عن أبي عبدالله ﷺ « قال: في كلِّ مائتي درهم

١ - كذا، وهذا مع كونه صحيحاً من جهة الواقع، لكن هو عين نصابه الأول الذي ذكره، والذي يجب ذكره هنا النصاب الثاني، كما ذكره الكليني (ره) في الكافي: «عن ابن- عيينة، عن أبي عبدالله ﷺ: إذا جازت الزكاة العشرين ديناراً في كلِّ أربعة دنانير عشر دينار». وما في الكتاب هنا مع صحته تكرار نصاب ذكره أولاً.

وقال العلامة المجلسي - رحمه الله -: «عدم ذكر النصب الأخرى لا يدل على نفيها، وما ذكره ﷺ بيان لحفظ النسبة فيما فوق العشرين، فتأمل».

خمسة دراهم من الفضة، وإن نقص فليس عليك زكاة، ومن الذهب من كلِّ عشرين ديناراً نصف دينار، وإن نقص فليس عليك شيء».

٣٢ ﴿٣٢﴾ ٣ - علي بن الحسن بن فضال، عن سندی بن محمد، عن أبان ابن عثمان الأحمر، عن محمد الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: إذا زاد على المائتي درهم أربعون درهماً ففيها درهم، وليس فيما دون الأربعين شيء، فقلت: فما في تسعة و ثلاثين درهماً؟ قال: ليس على التسعة و ثلاثين درهماً شيء».

٣٣ ﴿٣٣﴾ ٤ - علي بن الحسن، عن محمد بن إسماعيل، عن حماد بن عيسى، عن عمر بن أدينة، عن زُرارة و بكير ابني أعين أنهما سمعا أبا جعفر عليه السلام «يقول في الزكاة: أما في الذهب فليس في أقل من عشرين ديناراً شيء، فإذا بلغ عشرين ديناراً ففيه نصف دينار، وليس في أقل من مائتي درهم شيء، فإذا بلغ مائتي درهم ففيها خمسة دراهم، فازاد فبحساب ذلك، وليس في مائتي درهم و أربعين درهماً غير درهم إلا خمسة دراهم، فإذا بلغت أربعين و مائتي درهم ففيها ستة دراهم، فإذا بلغت ثمانين و مائتي درهم ففيها سبعة دراهم، و ما زاد فعلى هذا الحساب، و كذلك الذهب و كلُّ ذهب، و إنما الزكاة على الذهب و الفضة الموضوع إذا حال عليه الحول ففيه الزكاة، و ما لم يحل عليه الحول فليس فيه شيء».

#### ٤ - باب زكاة الجنطة والشعير والتمر والزبيب ﴿

قال الشيخ - رحمه الله - : ﴿ فإذا بلغ أحد هذه الأشياء خمسة أوساق وجبت فيه الزكاة، يخرج منه العشر إن كان سقي سقياً<sup>(١)</sup>، و نصف العشر إن كان سقي بالقر و التواضع و الدوالي<sup>(٢)</sup> ﴾ .

يدلُّ على ذلك ما رواه :

٣٤ ﴿٣٤﴾ ١ - سعد بن عبد الله، عن أحمد بن محمد، عن أبيه؛ و الحسين

١ - السقيح : الماء الجاري الظاهر .

٢ - القرب : الدلو العظيمة ، و التواضع جمع ناضح : وهو البعير الذي يُستقى عليه .  
و الدوالي جمع الدالية ، و في الصحاح : الدالية المنجنون تديرها البقرة ، و التاعورة يديرها الماء .

ابن سعيد، عن محمد بن أبي عمير، عن عمر بن أذينة، عن زرارة، عن أبي- جعفر عليه السلام «قال: ما أنبتت الأرض من الحنطة والشعير والتمر والزبيب ما بلغ خمسة أوساق - والوسق ستون صاعاً فذلك ثلاثمائة صاع - ففيه العُشر، و ما كان منه يسقى بالرشاء<sup>(١)</sup> والدوالي والنواضح ففيه نصف العُشر؛ و ما سقت- السّاء أو السّيح أو كان بَعلاً<sup>(٢)</sup> ففيه العُشر تاماً، وليس فيما دون الثلاثمائة صاع شيء، وليس فيما أنبتت الأرض شيء إلا في هذه الأربعة أشياء».

١٣  
٣٥ ﴿٣٥﴾ ٢ - علي بن الحسن بن فضال، عن أخويه، عن أبيهما، عن علي بن عتبة، عن عبد الله بن بكير - عن بعض أصحابنا - عن أحدهما عليهما السلام «قال في زكاة الحنطة والشعير والتمر والزبيب: ليس فيما دون الخمسة أوساق زكاة، فإذا بلغت خمسة أوساق وجبت فيها الزكاة، - والوسق ستون صاعاً - فذلك ثلاثمائة صاع بصاع النبي صلى الله عليه وآله وسلم، والزكاة فيها العُشر فيما سقت السّاء أو كان سيجاً، أو نصف العُشر فيما سقى بالغرب والنواضح».

٣٦ ﴿٣٦﴾ ٣ - علي بن الحسن، عن محمد بن عبد الله بن زرارة، عن محمد بن أبي عمير، عن حماد بن عثمان، عن عبيد الله الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: سألته في كم تجب الزكاة من الحنطة والشعير والزبيب والتمر، قال: في ستين صاعاً»<sup>(٣)</sup>. وقال في حديث آخر: «ليس في التخل صدقة حتى يبلغ خمسة أوساق، والعنّب مثل ذلك حتى يبلغ خمسة أوساق زيباً - والوسق ستون صاعاً -، و قال: في صدقة ما سقى بالغرب نصف الصدقة، و ما سقت السّاء والأنهار أو كان بَعلاً فالصدقة وهو العُشر<sup>(٤)</sup>، و ما سقى بالدوالي أو بالغرب

١ - الرّشاء - بالكسر والمدّ - : حبل الدلو، الجمع أرشية .

٢ - البعل من الأرض ما سقته السّاء ولم يسق بماء البنايع، أو ما شرب من عروقه من غير سقى ولا سماء .

٣ - قال العلامة المجلسي - رحمه الله - : «كأن فيه سقطاً، أو هو محمول على الاستحباب» .  
ويأتي بيان هذه الأخبار من المؤلف - رحمه الله - ذيل الخبر ١٢ من الباب إن شاء الله تعالى .

٤ - أي ففيه كل الصدقة (و هو) أي الواجب، فإن الصدقة مؤنثة، مع أنّ أصله مصدر .

فنصف العُشر».

ث (٣٧) ٤ - فأما الخبر الذي رواه سعد بن عبدالله، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسين بن سعيد، عن أخيه الحسن بن سعيد، عن زُرْعَةَ بْنِ مُحَمَّدٍ - الحضرمي، عن سماعة بن مهران «قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الزكاة في التمر والزبيب، فقال: في كل خمسة أوساق وسق<sup>(١)</sup> - والوسق ستون صاعاً - والزركاة فيها سواء».

ث (٣٨) ٥ - والذي رواه محمد بن يعقوب، عن أبي علي الأشعري، عن أحمد بن محمد، عن عثمان بن عيسى، عن سماعة «قال: سألته<sup>(٢)</sup> عن الزكاة في الزبيب والتمر، فقال: في كل خمسة أوساق وسق - والوسق ستون صاعاً - والزركاة فيها سواء؛ فأما الطعام فالعُشر فيما سقت السماء، وأما ما سقي بالغرب والدوالي فإنها عليه نصف العُشر»<sup>(٣)</sup>.

١ - كذا، ورواه الكليني في أول «باب أقل ما يجب فيه الزكاة من الخبز».

وقال العلامة التستري - أئده الله - : في الكلام تصحيف، والأصل في الخبر إنَّما كان «في كل خمسة أوساق» بدون زيادة، وكان جواباً لمقدار التصاب في الزبيب والتمر دون مقدار الإخراج، لكن حيث إن جمع الوسق يجيء «أوسق» كما يجيء «أوساق» كان في بعض النسخ بدل «أوساق» «أوسق» فحذف ألفه، وأدخل في المتن، فالخبر نظير ما رواه الكليني في آخر هذا الباب «عن محمد بن مسلم، عنه عليه السلام: سألت عن التمر والزبيب ما أقل ما يجب فيه الزكاة، فقال: خمسة أوسق». وكتب فيه «أوساق» نسخة بدلية، بدون الإدخال في المتن مع التحريف بإسقاط الهززة، ولو لم يكن الأمر كما قلنا من كون «وسق» محرّف «أوسق» الذي كان بدلاً من «أوساق» وأدخل في المتن كيف يرويه الكافي في صدر بابها ساكتاً عليه، مع أنه لم يعمل به أحد، ودأب الكليني عدم رواية الشاذ ولو كان معمولاً عند بعض فكيف في مثل هذا؟! وقد يأتي من المؤلف الطعن فيه.

٢ - كذا مضمراً. والمراد أبو عبدالله عليه السلام كما مرّ كراراً.

٣ - قال في النهاية: وفي حديث أبي سعيد «كنا نخرج زكاة الفطر صاعاً من طعام، أو صاعاً من شعير»، قيل: أراد به البُرّ، وقيل: التمر، وهو أشبه؛ لأن البُرّ كان عندهم قليلاً لا يتسع لإخراج زكاة الفطر. وقال الخليل: إنَّ العاليي في كلام العرب أن الطعام هو البُرّ خاصة. وقال الفيض - رحمه الله - : «ليس الطعام بمعنى الجنطة بل ما يطعم، يعني: فأما القطعة منها لأهلها، أو هو مصدر فإنه جاء بمعنى الإطعام أيضاً، يعني فأما إطعام المستحق منها فالعُشر و -

فإن هذين الخبرين الأصل فيها «سَمَاعَةٌ» و تختلف روايته ، لأنَّ الرّواية - الأخيرة قال فيها : «سألته» و لم يذكر المسؤول ، و هذا يحتمل أن يكون - المسؤول غير من يجب اتّباع قوله ، و زاد أيضاً فيه الفرق بين زكاة الحِنطة والشّعير والتمر والزّبيب ، و قد قدّمنا من الأحاديث ما يدلُّ على أنه لا فرق بين هذه الأشياء ، والرّواية الأولى قال فيها : «سألت أبا عبد الله عليه السلام - وذكر - الحديث» و هذا الاضطراب في الحديث ممّا يضعف الاحتجاج به ، و لو سلم من ذلك كلّه لكان محمولاً على الاستحباب بدلالة ما قدّمناه من الأخبار و أنّه لا يجوز تناقضها .

و يحتمل أن يكون أراد بقوله عليه السلام : «في كلّ خمسة أوساقٍ وسقٍ» الخمس ، و إن كان أطلق عليه اسم الزّكاة ، لأنَّ الزّكاة [في الأصل] هي التّمّو ، و إنّما سمّيت - الزّكاة في الشّريعة به لما يؤوّل إليه من عاقبته من استحقاق الثّواب ، و هذا المعنى موجودٌ في الخمس فلا يمتنع إطلاق الاسم عليه ، ألا ترى أنّنا نطلق اسم الزّكاة على التّافلة و غيرها لما يؤوّل إليه من استحقاق الثّواب ، و الخمس يجب إخراجه بعد إخراج الزّكاة ؛ و الذي يدلُّ على ذلك ما رواه :

١٥  
 ٣٩٦ - سعد بن عبدالله ، عن أحمد بن محمد ، عن عليّ بن مهزيار ، قال : حدّثني محمد بن عليّ بن شجاع النيسابوري «أنّه سأل أبا الحسن الثالث عليه السلام عن رجل أصاب من ضيعته من الحِنطة مائة كُرٍّ ما يزكّي<sup>(١)</sup> ، فأخذ منه - العُشر - عشرة أكرار - وذهب منه بسبب عمارة الضّيعة ثلاثون كُرّاً وبقى في يده ستون كُرّاً ، ما الذي يجب لك من ذلك؟ وهل يجب لأصحابه من ذلك عليه

← نصف العشر ، و على التقديرين فهو بيان لمقدار ما يخرج من الزّبيب و التّمّو من غير تعرّض للحِنطة والشّعير بوجه كما لا تعرّض لها في السّؤال و على هذا فلا إشكال» .

١ - ليس في الاستبصار قوله : «ما يزكّي» و كأنه زيد من النّسخ ، و على تقديره يمكن أن تكون «ما» نافية ، أي لم يتركه ، فأخذ السّاعي من قبل الخلفاء الزّكاة منه . (ملذ) و في النهاية «عن الأزهرّي قال : الكرّ : ستون قفيزاً ، و القفيز : ثمانية مكايك ، و المكوك : صاع و نصف ، فهو على هذا الحساب اثنا عشر وسقاً ، و كلّ وسق ستون صاعاً» .

شيء؟ فَوَقَّعَ الْحَبْلُ: لي منه الخُمسُ كما يفضل من مؤونته». ويزيد ما قدّمناه بياناً من أنه لا يجب في هذه الأشياء أكثر من العُشر و نصف العُشر ما رواه:

سح ﴿٤٠﴾ ٧ - محمد بن عليّ بن محبوب، عن العباس بن معروف، عن حماد، عن خريز، عن عمّار بن أذينة، عن زُرارة؛ وبكير، عن أبي جعفر الْحَبْلُ «قال في الزّكاة: ما كان يعالج بالرّشاء والدّوالي والتّضح فيه نصف العُشر، وإن كان يسقى من غير علاج بنهر أو عين أو بعل<sup>(١)</sup> أو سماء فيه العُشر كاملاً».

سح ﴿٤١﴾ ٨ - وعنه، عن يعقوب بن يزيد، عن ابن أبي عمير، عن معاوية ابن شريح، عن أبي عبد الله الْحَبْلُ «قال: فيما سقت السماء والأهبار أو كان بعلّاً فالعُشر، فأما ما سقت السّواني<sup>(٢)</sup> والدّوالي فنصف العُشر، فقلت له: فالأرض تكون عندنا تسقى بالدّوالي، ثمّ يزيد الماء و تسقى سيحاً؟ فقال: إنّ ذا ليكون عندكم كذلك؟ قلت: نعم، قال: النّصف والتّصف، نصف بنصف العُشر، و نصف بالعُشر، فقلت: [و] الأرض تسقى بالدّوالي، ثمّ يزيد الماء فتسقى السّقية والسّقيتين<sup>(٣)</sup> سيحاً؟ قال: و كم تسقى السّقية والسّقيتين<sup>(٣)</sup> سيحاً؟ قلت: في ثلاثين ليلة؛ أربعين ليلة، وقد مكث<sup>(٤)</sup> قبل ذلك في الأرض ستّة أشهر؛ سبعة أشهر، قال: نصف العُشر».

والَّذي يدلُّ على أنّه لا فرق بين الحنطة والشّعير والتمر والزّبيب مضافاً إلى ما قدّمناه ما رواه:

سح ﴿٤٢﴾ ٩ - محمد بن عليّ بن محبوب، عن عليّ بن السنديّ، عن صفوان

١ - كذا، وفي بعض نسخ الاستبصار: «أو غيل أو سماء»، والغيل الماء الجاري على وجه الأرض.

٢ - السّواني: جمع سانية، وهي النّاقة التي يسقى عليها من البئر.

٣ - في نسخة مصحّحة في الموضعين: «والسّقيتان»، وربما يفهم من قوله: «و كم تسقى» اعتبار الزّمان لا العدد، وفي الصّحاح: الاسم السّقي بالكسر.

٤ - في الكافي: «أو أربعين ليلة وقد مضت».

ابن يحيى ، عن إسحاق بن عمار ، عن أبي إبراهيم عليه السلام « قال : سألته عن الجِنطة والتمر ؛ عن زكاتها ، فقال : العُشر و نصف العُشر ؛ العُشر فيما سقت السماء ، و نصف العُشر مما سقى بالسَّواني ، فقلت : ليس عن هذا أسألك ، إنما أسألك عما خرج منه قليلاً كان أو كثيراً ، أله حد يزكى مما خرج منه ، فقال : يزكى مما خرج منه قليلاً كان أو كثيراً<sup>(١)</sup> من كلِّ عشرة واحدًا ، و من كلِّ عشرة نصف واحد ، قلت : فالجِنطة والتمر سواء ؟ قال : نعم . » .

قوله عليه السلام - في آخر الخبر - : « يزكى مما خرج منه قليلاً كان أو كثيراً من كلِّ عشرة واحدًا و من كلِّ عشرة نصف واحدٍ » ، فالمراد به ما زاد على الخمسة أو ساق ، لأن ما نقص عنه لا يجب فيه الزكاة ، و نحن ندلُّ فيما بعد على ذلك ؛ فأما الخبر الذي رواه :

ص ٤٣ ﴿ ١٠ - محمد بن علي بن محبوب<sup>(٢)</sup> ، عن علي بن السندي ، عن حماد ابن عيسى ، عن شعيب بن يعقوب ، عن أبي بصير قال : « قال أبو عبدالله عليه السلام : لا تجب الصدقة إلا في وِشقين ، والوِشق سيتون صاعاً »<sup>(٣)</sup> .

ص ٤٤ ﴿ ١١ - و عنه ، عن أحمد [بن محمد] ، عن الحسين ، عن القاسم بن - محمد ، عن محمد بن علي<sup>(٤)</sup> ، عن أبي بصير ، عن أبي عبدالله عليه السلام « قال : لا يكون في الحَبِّ ولا في النَّخْلِ ، ولا في العُتَبِ زكاةٌ حتى تبلغ وِشقين ، و الوِشق سيتون صاعاً » .

↑  
١٧

١ - موافق لمذهب أبي حنيفة و مجاهد و سائر العامة على المشهور بيننا . (ملذ)

٢ - زيد في بعض النسخ : « عن علي بن محبوب » سهواً ، وليس في الاستبصار والنسخة المصححة .

٣ - الوِشق - بالفتح و سكون المهملة - : مصدر ، و سيتون صاعاً . وقيل : جِئِل البعير ، و قيل : الوِشق عند أهل الحجاز ثلاثمائة و عشرون رطلاً ، و عند أهل العراق أربعائة و ثمانون رطلاً ، وقال الخليل : الوِشق هو جِئِل البعير ، والوِشق جِئِل البغل أو الحمار ، و حكى بعضهم : الوِشق بالكسر و جمعه أو ساق . ٤ - كذا في النسخ ، والظاهر زيادة « محمد بن » ، والصواب : « القاسم بن محمد (الجوهري) ، عن علي (ابن أبي حمزة البطائني) » ، كما في الاستبصار .

ص ٤٥ ﴿١٢﴾ - وعنه، عن محمد بن الحسين، عن صفوان بن يحيى - عن بعض أصحابنا - عن ابن سنان<sup>(١)</sup> «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الزكاة في كم تجب في الخنطة والشعير، فقال: في وسق».

فهذه الأخبار كلها محمولة على أن المراد بها الاستحباب والتدب دون- الفرض والإيجاب، وليس لأحد أن يقول: لا يمكن حملها على التدب لأنها تتضمن بلفظ الوجوب، لأنها وإن تضمنت لفظ الوجوب فإن المراد بها تأكيد التدب، لأن ذلك قد يعبر عنه بلفظ الوجوب، وقد بيناه في غير موضع من هذا الكتاب.

والذي يدل على أنه لم يرد بها الفرض والإيجاب الذي يستحق بتركه- العقاب ما رواه:

ص ٤٦ ﴿١٣﴾ - محمد بن علي بن محبوب، عن أحمد، عن الحسين، عن- النَّضْر، عن هشام، عن سليمان، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: ليس في التخل صدقة حتى تبلغ خمسة أوساق، والعنب مثل ذلك حتى يكون خمسة أوساق زيبياً»<sup>(٢)</sup>.

ح ٤٧ ﴿١٤﴾ - محمد بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن حماد ابن عيسى، عن حريز، عن محمد بن مسلم «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن التمر والزبيب ما أقل ما تجب فيه الزكاة، فقال: خمسة أوساق ويترك معافأة وأم- جعفرور<sup>(٣)</sup> ولا يُزكيان وإن كثرا، و يترك للحارس العذق والعذقان<sup>(٤)</sup>،

١ - السند صحيح، لأن مراسيل صفوان بن يحيى كالمسانيد، والمراد بابن سنان «عبدالله».

٢ - الزبيب: ما قد جفف من العنب والتين (كشمش).

٣ - معافأة: ضرب من التمر رديء، وأم جعفرور: ضرب من التمر الدقل، يحمل رطباً صفراً لا خير فيه.

٤ - العذق: التخله يحتملها، جمع أعذق وعذاق. وبالکسر: القنو منها، والعنقود من-

العنب، أو إذا أكل ما عليه الجمع أعذاق وعذوق. (القاموس)



والحارس يكون في النَّخْل ينطره<sup>(١)</sup> فيترك ذلك لِعِيَالِهِ» (٢).

ص ٤٨ ﴿٤٨﴾ - ١٥ - سعد، عن أبي جعفر، عن محمد بن أبي عمير، عن حماد بن -  
عثمان، عن عبيدالله بن عليّ الحلبيّ، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: ليس فيما دون  
خمسة أوساق شيءٌ، والوَسْقُ سِتُونَ صَاعاً».

ص ٤٩ ﴿٤٩﴾ - ١٦ - علي بن الحسن، عن القاسم بن عامر<sup>(٣)</sup>، عن أبان بن عثمان،  
عن أبي بصير؛ والحسن، عن شهاب<sup>(\*)</sup> قال: «قال أبو عبدالله عليه السلام: ليس في أقلّ من  
خمسة أوساق زكاة، والوَسْقُ سِتُونَ صَاعاً».

ص ٥٠ ﴿٥٠﴾ - ١٧ - وعنه، عن محمد بن إسماعيل، عن حماد بن عيسى، عن  
عمر بن أديّنة، عن زُرارة؛ و بَكِير عن أبي جعفر عليه السلام «قال: وأما ما أنبتت -  
الأرض من شيءٍ من الأشياء فليس فيه زكاة إلا في أربعة أشياء: البُرّ، والشَّعِير،  
والثَّمَر، والزَّيْبِب، وليس في شيءٍ من هذه الأربعة الأشياء شيءٌ حتى يبلغ خمسة  
أوساق، والوَسْقُ سِتُونَ صَاعاً، وهو ثلاثمائة صاع بصاع النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله، فإن  
كان في كلِّ صِنْفٍ خمسة أوساق غير شيءٍ، وإن قلّ فليس فيه شيءٌ، وإن نقص  
البُرّ والشَّعِير والثَّمَر<sup>(٤)</sup> والزَّيْبِب أو نقص من خمسة أوساق صاع أو بعض صاع  
فليس فيه شيءٌ، فإذا كان يعالج بالرِّشَاء والنَّضْح والدَّلَاء ففيه نصف العُشْر، وإن  
كان يسقى بغير عِلاج، بَنَهْرٍ أو غيره أو سَمَاءٍ ففيه العُشْر تاماً».

١ - الناظر والناطور: حافظ النَّخْل والكَرْم، ونظر فلان الكَرْم والنَّخْل والرَّرْع نظراً و  
نظارةً: حفظه. \* - في جلّ النَّسَخ: «الحسن بن شهاب» فهو تصحيف، كما مرّ بيانه.

٢ - اعلم أنّ الأصحاب اختلفوا في استثناء المؤنّ، وقال المؤلف في المبسوط والخلاف: «المؤنّ  
كلّها على رُبّ المال دون الفقراء، ونسبه في الخلاف إلى جميع الفقهاء. وحكى عن مجي بن -  
سعيد أنّه قال في الجامع: والمؤنّة على رُبّ المال دون المساكين إجماعاً، إلاّ عطاء بن أبي رباح  
القرشيّ، فإنه جعلها بينه وبين المساكين، ويزكى ما خرج من التصاب بعد حقّ السلطان،  
ولا يندر البذر، لعموم الآية والخبر، واختاره جماعة من المتأخّرين.

٣ - كذا في النَّسَخ، وهذا تصحيف، والصواب كما في الاستبصار: «العباس بن عامر»  
وهو الشَّيْخ الصَّدُوق الثَّقَّة، و كان كثير الحديث.

٤ - أي كلّ واحدٍ منها وإن بلغ المجموع، إذا كان له جميع ذلك.

صح (٥١) ١٨ - و سأل علي بن جعفر أخاه موسى بن جعفر عليه السلام « عن -  
البيستان لا تُباع غلته ، ولو بيعت بلغت غلتها مالاً ، فهل تجب فيه صدقة ، قال :  
لا ، إذا كانت تؤكل » (١).

### ﴿ ٥ - باب زكاة الإبل ﴾

قال الشيخ - رحمه الله - : ﴿ وليس فيما دون خمس من الإبل شيء ، فإذا  
بلغت خمساً ففيها شاة - إلى آخر الباب ﴾ .

صح (٥٢) ١ - سعد بن عبدالله ، عن أحمد بن محمد ، عن عبدالرحمن بن -  
أبي نجران ، عن عاصم بن حميد ، والحسين بن سعيد ، عن النضر بن سويد ، عن  
عاصم بن حُميد ، عن أبي بصير ، عن أبي عبدالله عليه السلام « قال : سألته عن الزكاة ،  
فقال : ليس فيما دون الخمس من الإبل شيء ، فإذا كانت خمساً ففيها شاة إلى  
عَشْرَةَ ] ، فإذا كانت عشراً ففيها شاتان إلى خمس عَشْرَةَ ، فإذا كانت خمس عَشْرَةَ  
ففيها ثلاث من الغنم إلى عشرين ، فإذا كانت عشرين ففيها أربع من الغنم إلى  
خمس وعشرين ، فإذا كانت خمساً وعشرين ففيها خمس من الغنم ، فإذا زادت  
واحدة ففيها ابنة مخاض (٢) إلى خمس و ثلاثين ، فإن لم تكن ابنة مخاض فابن -

١ - قال العلامة المجلسي - رحمه الله - : لعله معمولٌ على ما إذا لم يبلغ النصاب ، أو على غير  
التمر والزبيب ، أو يكون المراد بقوله : « إذا كانت تؤكل » أن يأكل منها الفقراء ، و قد يستدل به  
على عدم وجوب الزكاة قبل تسميته تمرًا ، كما ذهب إليه جماعة .

٢ - أسنان الإبل ؛ فابن الناقة من أول يوم تطرحه أمه إلى تمام السنة هو «جوار» - بالكسر  
والضّم - ، ولا يزال جوار حتى يفصل ، فإذا فصل عن أمه فهو «فصيل» ، فإذا دخل في الثانية  
سمي «ابن مخاض» ، لأن أمه قد حملت ، فإذا دخل في السنة الثالثة فيسمى «ابن لبون» ،  
وذلك أن أمه قد وضعت وصار لها لبن ، فإذا دخل في الرابعة فيسمى الذكر «حِقًا» والأنثى  
«حِقَّة» لأنه قد استحق أن يحمل عليه أو استحقت الفحل ، فإذا دخل في الخامسة فيسمى  
«جدعًا» ، فإذا دخل في السادسة فيسمى «ثنيًا» لأنه قد أتى ثنيته ، فإذا دخل في السابعة يسمي  
«رباعًا» لأنه قد أتى رباعيته ، فإذا دخل في القائمة فيسمى «سديسًا» لأنه قد أتى السن التي بعد  
الرابعة ، فإذا دخل في التاسعة و طرح نابه فيسمى «بازلًا» ، فإذا دخل في العاشرة فهو -

لَبُونِ ذَكَرَ ، فَإِذَا زَادَتْ وَاحِدَةً عَلَى خَمْسٍ وَ ثَلَاثِينَ فَفِيهَا ابْنَةُ لَبُونِ<sup>(١)</sup> أُنْثَى إِلَى خَمْسٍ وَ أَرْبَعِينَ ، فَإِذَا زَادَتْ وَاحِدَةً فَفِيهَا حِقَّةٌ<sup>(٢)</sup> إِلَى سِتِّينَ ، فَإِذَا زَادَتْ وَاحِدَةً فَفِيهَا جَدَعَةٌ إِلَى خَمْسٍ وَ سَبْعِينَ ، فَإِذَا زَادَتْ وَاحِدَةً فَفِيهَا بِنْتُ لَبُونِ إِلَى تِسْعِينَ ، فَإِذَا زَادَتْ وَاحِدَةً فَفِيهَا حِقَّتَانِ إِلَى عَشْرِينَ وَ مِائَةٍ ، فَإِذَا كَثُرَتْ الْإِبِلُ فِي كُلِّ خَمْسِينَ حِقَّةً ، وَلَا تُؤْخَذُ هَرِمَةٌ وَلَا ذَاتُ عَوَارِ<sup>(٣)</sup> إِلَّا أَنْ يَشَاءَ الْمُصَدِّقُ أَنْ يَعِدَّ صَغِيرَهَا وَ كَبِيرَهَا<sup>(٤)</sup> .

← «مُخْلَفٌ» وليس له بعد هذا اسم . والأسنان التي تؤخذ منها في الصدقة من ابن مخاض إلى الجدع .

١ - في النهاية الأثرية : وفي حديث الزكاة ذُكِرَ «بنت اللبون وابن اللبون» وهما من الإبل ما أتى عليه ستتان و دخل في الثالثة ، فصارت أمه لبوناً ، أي ذات لبين ؛ لأنها تكون قد حملت حملاً آخر ووضعت ، وقد جاء في كثير من الروايات «ابن لبون ذُكِرَ» ، وقد علم أن ابن اللبون لا يكون إلا ذكراً ، وإنما ذكره تأكيداً ، كقوله : «و رجب مضر، الذي بين جمادي وشعبان» ، و قوله تعالى : «تلك عشرة كاملة» . و قيل : ذكر ذلك تنبيهاً لرب المال وعامل الزكاة ؛ فقال : «ابن لبون ذُكِرَ» لتطيب نفس رب المال بالزيادة المأخوذة منه إذا علم أنه قد شرع له من الحق ، وأسقط عنه ما كان بإزائه من فضل الأثوة في الفريضة الواجبة عليه ، وليعلم العامل أن سن- الزكاة في هذا النوع مقبول من رب المال ، وهو أمرٌ نادرٌ خارجٌ عن العرف في باب الصدقات . فلا ينكر تكرار اللفظ لليبان ، وتقرير معرفته في النفوس مع الغرابة والتدور - إنتهى .

٢ - الحِقُّ - بكسر الحاء المهملة - من الإبل : ما طعن في السنة الرابعة والجمع حِقاق ، والأُنْثَى حِقَّةٌ ، و جمعها حِقَقٌ مثل ببدرة و بيدر ، و أحق البعير إحقاقاً : صار حِقّاً ، قيل : سمي بذلك لأنه استحق أن يحمل عليه . (المصباح)

٣ - قال المحقق - رحمه الله - في الشرائع : لا تؤخذ المريضة ولا الهرمة ولا ذات العوار . وقال السيد - رحمه الله - في المدارك : الهرم : أقصى الكبر و العوار - مثلثة - : العيب ، قاله في- القاموس ، والحكم بالمنع من أخذ هذه الثلاثة مذهب الأصحاب ، و مقتضى الرواية جواز أخذ ذلك إذا أراد المصدق ، و إنما يمنع من أخذ هذه الثلاثة إذا كان في التصاب صحيح أو فتى أو سليم من العوار ، و أنا لو كان كلّه كذلك فقد قطع الأصحاب مجواز الأخذ منه .

٤ - «المصدق» هو عامل الزكاة الذي يستوفها من أربها . وقيل - بفتح الدال المشددة - : والمراد صاحب الماشية ، و بالكسر صحيح ، و أصله المتصدق ، أدغمت التاء في الصاد كما قاله الجزري في نهايته .

سح ﴿٥٣﴾ ٢ - وعنه، عن أبي جعفر، عن الحسين بن سعيد، عن محمد بن -  
 أبي عمير، عن عبدالرحمن بن الحجاج، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: في خمس  
 قِلاص شاة<sup>(١)</sup>، وليس فيها دون الخمس شيء، وفي عشر شاتان، وفي خمس  
 عشرة ثلاث، وفي عشرين أربع، وفي خمس وعشرين خمس، وفي ست وعشرين  
 «ابنة مخاض» إلى خمس وثلاثين، فإذا زادت واحدة ففيها ابنة لبون إلى  
 خمس وأربعين، فإذا زادت واحدة ففيها «حقة» إلى ستين، فإذا زادت واحدة  
 ففيها «جدعة» إلى خمس وسبعين، فإذا زادت واحدة ففيها «ابنتا لبون» إلى  
 تسعين، فإذا زادت واحدة ففيها «حقتان» إلى عشرين ومائة، فإذا كثرت الإبل  
 في كل خمسين «حقة»».

سح ﴿٥٤﴾ ٣ - علي بن الحسن بن فضال، عن محمد وأحمد ابني الحسن، عن  
 أبيهما، عن القاسم بن عروة، عن عبدالله بن بكير، عن زرارة، عن أبي جعفر؛ و  
 أبي عبدالله عليه السلام «قالا: ليس في الإبل شيء حتى تبلغ خمسا، فإذا بلغت خمسا  
 ففيها شاة، ثم في كل خمس شاة، حتى تبلغ خمسا وعشرين، فإذا زادت واحدة  
 ففيها ابنة مخاض، فإن لم يكن فيها ابنة مخاض فابن لبون ذكر إلى خمس و  
 ثلاثين، فإذا زادت على خمس وثلاثين فابنة لبون إلى خمس وأربعين، فإن زادت  
 فحقة إلى ستين، فإذا زادت فجذعة إلى خمس وسبعين، فإن زادت فبنتا لبون إلى  
 تسعين، فإن زادت فحقتان إلى عشرين ومائة، فإن زادت<sup>(٢)</sup> في كل خمسين  
 حقة، وفي كل أربعين ابنة لبون، وليس في شيء من الحيوان زكاة غير هذه

١ - القلوص من الإبل - الطويلة القوائم - : الشابة منها، أو ما يركب من اناثها إلى أن تنثي  
 ثم هي ناقة، جمع قلانس و قِلاص و قُلُص و قُلُصان.

٢ - اختلف الأصحاب في أنّ الواحدة الزائدة على المائة والعشرين جزء من النصاب أو شرط  
 في الوجوب، اختار العلامة الأول (في النهاية) وأكثر المتأخرين اختاروا الثاني، و توقف  
 الشهيد في «البيان» من حيث اعتبارها نصاً، و من إيجاب الفريضة في كل خمسين وأربعين؛  
 وقال السيد - رحمه الله - في المدارك: الظاهر أنّ الواحدة الزائدة على المائة والعشرين شرط  
 في وجوب الفريضة، ولا يسقط بتلفها بعد الحول بغير تفريط شيء.

الأصناف التي سَمَّيناها ، و كلُّ شيءٍ كان من هذه الأصناف من الدَّواجن والعمال<sup>(١)</sup> فليس فيها شيء ، و ما كان من هذه الأصناف الثلاثة: الإبل والبقر والغنم فليس فيها شيءٌ حتَّى يحول عليها الحَوْل من يوم ينتج .  
فأما الخبر الذي رواه :

ح ﴿٥٥﴾ ٤ - محمد بن يعقوب ، عن عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن حماد ابن عيسى ، عن حريز ، عن زرارة ؛ و محمد بن مسلم ؛ و أبي بصير ؛ و بُريد - العجلي ؛ و الفضيل ، عن أبي جعفر ؛ و أبي عبد الله عليه السلام «قالا - في صدقة الإبل - : في كلِّ خمسٍ شاةٌ ، إلى أن تبلغَ خمساً وعشرين ، فإذا بلغت ذلك ففيها ابنة - مخاض<sup>(٢)</sup> وليس فيها شيءٌ حتَّى تبلغَ خمساً و ثلاثين ، فإذا بلغت خمساً و ثلاثين

١ - الدَّواجن جمع الدَّاجن وهو الشاة و غيرها. أما ألف البيوت و استأنس ؛ و العوامل : جمع عاملة وهي بقر الحرث و الدِّياسة .

٢ - المشهور بين الأصحاب أنَّ في خمسة و عشرين خمس شياه فإذا زاد عليها فابنة مخاض ، و يعتبر في سائر التصب زيادة واحدة باجماع علماء الإسلام على ما نقل ، فيحتمل أن يكون المراد بقوله : «فإذا بلغت» إذا زادت عليه ، و يمكن تأييده بذكر الحقتين تارة لتسعين و أخرى لعشرين و مائة و لا معنى لجعل نصابين متحدين و لعله ترك التصريح باعتبار الزيادة كان للعلم بفهم - الرأوي ، و حكى أنَّ في بعض نسخ الكتاب الصحيحة مكان «فإذا بلغت» «فإذا زادت واحدة» ولكن لم نظفر بها ، و في الكافي ج ٣ ص ٥٣١ مثل ما في المتن ، و كيف كان فسائر التروايات تصرح باعتبار الزيادة و عليه فتوى الأصحاب . (مصباح الهدى). أقول : و في الاستبصار المطبوعة بالتجف : «فإذا زادت ففيها ابنة مخاض» .

و قال الفيض - رحمه الله - : قوله عليه السلام - في التهذيبي - : «فإذا بلغت ذلك ففيها ابنة - مخاض» أراد و زادت واحدة و إنَّما لم يذكر في اللفظ لعلَّه يفهم المخاطب ، قال : ولو لم يحتمل ذلك لجاز لنا أن نحمله على التقية كما صرَّح به في رواية البجلي بقوله : «هذا فرق بيننا و بين الناس» ، أقول : الأول بعيد و الثاني سديد - انتهى . و المراد برواية البجلي الرواية الآتية تحت رقم ٥ . و قال استاذنا الشعرائي - رحمه الله - في هامش الوافي : قوله : «الأول بعيد و الثاني سديد» بل الأول متعين ، و ذلك لأنَّه لا يجوز حمل الحديث على التقية فإنَّ الفقهاء منهم ذكروا جميعاً : أنَّ التصاب في الإبل ست و ثلاثون و ست و أربعون إلى آخر ما ذكروا موافقاً لمذهبنا ، و إنَّما - الخلاف في الخمسة و العشرين فقط ، ففيها بنت مخاض عندهم و خمس شياه عندهنا و لم ذكروا الست و العشرين ، و لا يحتمل التقية إلا في الخمس و العشرين فقط ، و يحتاج في سائر التصب ←

ففيها ابنة لبون، ثم ليس فيها شيء حتى تبلغ خمساً وأربعين، فإذا بلغت خمساً وأربعين ففيها حقة طروقة الفحل، ثم ليس فيها شيء حتى تبلغ ستين، فإذا بلغت ستين ففيها جذعة، ثم ليس فيها شيء حتى تبلغ خمساً وسبعين، فإذا بلغت خمساً وسبعين ففيها ابنتا لبون، ثم ليس فيها شيء حتى تبلغ تسعين، فإذا بلغت تسعين ففيها حقتان طروقتا الفحل، ثم ليس فيها شيء حتى تبلغ عشرين ومائة، فإذا بلغت عشرين ومائة ففي كل خمسين حقة وفي كل أربعين بنت لبون، ثم ترجع الإبل على أسنانها، وليس على التيف شيء، ولا على الكسور شيء، وليس على العوامل شيء، وإتما ذلك على السائمة الرّاعية<sup>(١)</sup>، قال: قلت<sup>(٢)</sup>: فما في البُخت- السائمة؟ قال: مثل ما في الإبل العربيّة.»

٢٢

فليس بينه وبين ما قدّمناه من الأخبار تناقض، لأنّ قوله **الطروقة**: «في كل خمس شاة إلى أن تبلغ خمساً وعشرين» يقتضي أن يكونوا سواة في هذا الحكم، وإنه يجب في كل خمس شاة إلى هذا العدد، ثمّ قوله **الطروقة** بعد ذلك: «فإذا بلغت

إلى توجيه آخر والأظهر أن يقال: إن مثل هذا التعبير شائع في بيان الحدود، فيقال تارة: يجب- التّام إلى ثمانية فراسخ؛ أو القصر من ثمانية فراسخ، وتارة يجب القصر بعد ثمانية فراسخ، أو لا يجوز التّام بعدها، وكذلك يقال: العدد من الثلاثة إلى العشرة يذكّر ويؤنث، بعكس ما اشتهر، وقد يقال أيضاً: من الاثنين إلى العشر بينه خروج الاثنين من المبدء، وكما يقال: أنّ القرء هو الظهر ولا يعلم تمامه إلا بظهور الحيض لحظة؛

وكذلك هنا حد بنت المخاض من خمس وعشرين إلى خمس وثلاثين وينوي إن الخمس والعشرين خارج من الحد من أوله، أو يقال: من ست وعشرين إلى ست وثلاثين وينوي خروج ست وثلاثين من آخره، وعلى هذا فتجه أن يقال: فن يملك خمساً وثلاثين وجزء من بعير أنه بمنزلة من يملك ستاً وثلاثين لأنه جاوز الحد الأول ودخل في الحد الثاني - إنتهى.

١ - سامت الماشية سوماً أي رعت بنفسها، واشترط التسوم إجماعي عند الفقهاء؛

وقال في المدارك: الرّاعية وصف كاشف، لأنّ التسوم هو الرّعي.

٢ - كذا في النسخ وفي الكافي أيضاً، وكأنه تصحيف، والصواب «قالوا: قلنا»، أو «قال زرارة: قلت:». والبُخت - بالضم - الإبل الحراسانية، كالبخيتية، والجمع بخاتي وبخات.

(القاموس)

خمساً وعشرين ففيها ابنة مخاض» محتمل أن يكون أراد «وزادت واحدة»، و  
 إنما لم يذكر في اللفظ لعلمه بفهم المخاطب ذلك ولو صرح فقال: «في كل  
 خمس شاة إلى خمس وعشرين ففيها خمس شياه»<sup>(١)</sup>، وإذا بلغت خمساً وعشرين و  
 زادت واحدة ففيها ابنة مخاض» لم يكن فيه تناقض، و كل ما لو صرح به لم  
 يؤد إلى التناقض جاز تقديره في الكلام<sup>(٢)</sup>، ولم يقدر في الخبر إلا ما وردت به -  
 الأخبار المفصلة التي قدمناها، فلا تنافي بين جميع ألفاظها ومعانيها فعملنا على  
 جميعها، ولو لم محتمل ما ذكرناه لجاز لنا أن نحمل هذه الرواية على ضرب من -  
 التقيّة<sup>(٣)</sup>، لأنها موافقة لمذاهب العامة، وقد صرح عبدالرحمن بن الحجاج بذلك  
 فيما رواه:

ح ﴿٥٦﴾ ٥ - محمد بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، و<sup>(٤)</sup> محمد  
 ابن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان، جميعاً عن ابن أبي عمير، عن عبدالرحمن

١ - «شياه» جمع شاة من الغنم ويقع على الذكر والأنثى.

٢ - قال الفاضل التستري - رحمه الله - : هذا ممنوع إذا كان الكلام مقبلاً له ، و إلا فلا  
 يمكن إثبات التناقض بين كلامين عرفاً مع ثبوت ذلك ، فإن بين قولنا : «زيد حسن» و «زيد  
 ليس بحسن» ، و «زيد يفعل القبيح» و «زيد لا يفعل القبيح» تناقضاً عرفاً ولغة ، مع إمكان  
 التقدير بحيث يخرجها عن ذلك - انتهى ، وأقول : مما يرفع بعض الاستبعاد أنه في أكثر المواضع  
 ورد بلفظ «حتى» في الأول أيضاً ، الظاهر أن «إلى» بمعنى «حتى» بقرينة البواتي ، فإذا أفادت  
 «حتى» دخول الخمس والعشرين والخمس والثلاثين في الحكم السابق فلا يبعد أن يكون المراد  
 بالبلوغ مع الزيادة ، فالعنى إذا كان الحكم منتهياً إلى الخمس والثلاثين ، فإذا بلغت ففيها  
 بعد ذلك ابنة لبون مثلاً. (ملذ)

٣ - قال العلامة المجلسي - رحمه الله - : لا يجنى عدم إمكان حمل هذا الخبر على التقيّة ، لأن  
 النزاع بيننا وبينهم ليس إلا في خمس وعشرين ، فإنهم يقولون فيه بوجوب بنت المخاض ،  
 فإذا بلغت ستاً وثلاثين ففيها بنت لبون ، وليس في أقل من ذلك شيء اتفاقاً منا ومنهم ، وكذا  
 في البواتي ، فالأولى حمل هذا الخبر على القدر الذي يجب فيه ، و تكون زيادة الواحد شرطاً ، و  
 أحال <sup>(٥)</sup> بيان هذا الشرط على ما ذكره في غيره من الأخبار ، والله يعلم . والتشيد - رحمه الله -  
 حمل بنت المخاض على قيمة الخمس شياه ، ولا يجنى ما فيه .  
 ٤ - أي: ومحمد بن يعقوب عن محمد بن إسماعيل - الخ .

ابن الحجاج، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: في خمس قلائص شاةٌ وليس فيما دون- الخمس شيءٌ، وفي عشر شاتان، وفي خمس عشرة ثلاث شياه، وفي عشرين أربع شياه، وفي خمس وعشرين خمس شياه، وفي ست وعشرين بنت مخاض إلى خمس وثلاثين - وقال عبد الرحمن: هذا فرق بيننا وبين الناس -» ثم ساق الحديث إلى آخره حسب ما قدمناه.

### ﴿ ٦ - باب زكاة البقر ﴾

قال الشيخ - رحمه الله - : ﴿ وليس فيما دون الثلاثين من البقر شيءٌ فإذا بلغت ثلاثين ففيها تبيع حولي أو تبيعة إلى الأربعين ، فإذا بلغت أربعين ففيها مسنة <sup>(١)</sup> - إلى آخر الباب ﴾ .

ح ﴿ ٥٧ ﴾ ١ - محمد بن يعقوب ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن حماد ، عن حريز ، عن زرارة ، و محمد بن مسلم ؛ وأبي بصير ؛ و بُريد ؛ والفضيل ، عن أبي جعفر ؛ وأبي عبد الله عليه السلام « قالوا : في البقر في كل ثلاثين بقرة بقره تبيع حولي ، وليس في أقل من ذلك شيءٌ ، وفي أربعين بقرة بقره مُسنةٌ ، وليس فيما بين - الثلاثين إلى الأربعين شيءٌ حتى تبلغ أربعين ، فإذا بلغت أربعين ففيها مُسنةٌ ، وليس فيما بين الأربعين إلى الستين شيءٌ ، فإذا بلغت الستين ففيها تبيعان إلى - السبعين ، فإذا بلغت السبعين ففيها تبيع ومسنة إلى الثمانين <sup>(٢)</sup> ، فإذا بلغت ثمانين في كل أربعين مُسنة <sup>(٣)</sup> ، فإذا بلغت تسعين ففيها ثلاث حوليات ، فإذا بلغت عشرين ومائة في كل أربعين مُسنة ، ثم ترجع البقر على أسنانها ، وليس على -

١ - التبيع : ولد البقرة أول سنة ، و بقرة متبع أي يتبعها ولدها . وقال الأزهري : البقرة والشاة يقع عليهما اسم المسن إذا أنثيا ، وثقتان في السنة الثالثة . (النهاية) وفي «المنتهى» : أجمع المسلمون على التبيع أو التبيعة في الثلاثين و وجوب المسنة في الأربعين ، و أجمعوا على أن هذين الشئيين هي المفروضة في زكاة البقر .

٢ - في الكافي : «إلى ثمانين» .

٣ - في الكافي : «مسنة إلى تسعين ، فإذا بلغت تسعين ففيها ثلاث تبايع حوليات - إلخ» .



التَّيْفِ شَيْءٌ، وَلَا عَلَى الْكُسُورِ شَيْءٌ، وَلَا عَلَى الْعَوَامِلِ شَيْءٌ، إِنَّمَا الصَّدَقَةُ عَلَى - السَّائِمَةِ الرَّاعِيَةِ، وَكُلٌّ مَا لَمْ يَجُلْ عَلَيْهِ الْحَوْلُ عِنْدَ رَبِّهِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ حَتَّى يَجُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ، فَإِذَا حَالَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ وَجِبَ فِيهِ» (١).

### ﴿ ٧ - باب زكاة الغنم ﴾

قال الشَّيْخُ - رحمه الله - : ﴿ والغنم إذا بلغت أربعين شاةً ووجب فيها شاةٌ - إلى آخر الباب ﴾ .

٢٤ ↑  
٢ ﴿ ٥٨ ﴾ ١ - مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ زُرَّارَةَ؛ وَمُحَمَّدِ بْنِ مَسْلَمٍ؛ وَأَبِي بَصِيرٍ؛ وَبُرَيْدِ الْعَجَلِيِّ؛ وَالْفُضَيْلِ؛ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ؛ وَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ - عَلَيْهَا الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - « فِي الشِّيَاهِ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ شَاةً شَاةٌ، وَلَيْسَ فِيهَا دُونَ الْأَرْبَعِينَ شَيْءٌ، ثُمَّ لَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ حَتَّى تَبْلُغَ عِشْرِينَ وَمِائَةً، فَإِذَا بَلَغَتْ عِشْرِينَ وَمِائَةً فَفِيهَا مِثْلُ ذَلِكَ شَاةً وَاحِدَةً، فَإِذَا زَادَتْ عَلَى عِشْرِينَ وَمِائَةً فَفِيهَا شَاتَانِ، وَلَيْسَ فِيهَا أَكْثَرُ مِنْ شَاتَيْنِ حَتَّى تَبْلُغَ مِائَتَيْنِ، فَإِذَا بَلَغَتْ الْمِائَتَيْنِ فَفِيهَا مِثْلُ ذَلِكَ، فَإِذَا زَادَتْ عَلَى الْمِائَتَيْنِ شَاةً وَاحِدَةً فَفِيهَا ثَلَاثُ شِيَاهٍ ثُمَّ لَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ حَتَّى تَبْلُغَ ثَلَاثِمِائَةً، فَإِذَا بَلَغَتْ ثَلَاثِمِائَةً فَفِيهَا مِثْلُ ذَلِكَ ثَلَاثُ شِيَاهٍ، فَإِذَا زَادَتْ وَاحِدَةً فَفِيهَا أَرْبَعُ شِيَاهٍ حَتَّى تَبْلُغَ أَرْبَعِمِائَةً، فَإِذَا تَمَّتْ أَرْبَعِمِائَةً كَانَ عَلَى كُلِّ مِائَةٍ شَاةٌ وَسَقَطَ الْأَمْرُ الْأَوَّلُ، وَلَيْسَ عَلَى مَا دُونَ الْمِائَةِ بَعْدَ ذَلِكَ شَيْءٌ، وَلَيْسَ فِي التَّيْفِ شَيْءٌ، وَقَالَا: كُلُّ مَا لَا يَجُولُ عَلَيْهِ - الْحَوْلُ عِنْدَ رَبِّهِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، فَإِذَا حَالَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ وَجِبَ عَلَيْهِ» (٢).

١ - فِي بَعْضِ النُّسخِ: «وَجِبَتْ فِيهِ»، وَفِي بَعْضِهَا: «وَجِبَتْ عَلَيْهِ».

٢ - قَالَ فِي الْمُنْتَقَى الْجُهَانُ: قَدْ ظَنَّ جَمْعٌ مِنْ مُتَأَخَّرِي الْأَصْحَابِ أَنَّ بَيْنَ هَذَا الْحَدِيثِ وَخَيْرِ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ (الْآتِي) تَعَارُضًا فِي حُكْمِ زِيَادَةِ الْوَاحِدِ عَلَى الثَّلَاثِمِائَةِ بِمَوْجِئِ التَّرْجِيحِ لِشَكْلِ الْجَمْعِ، وَالْحَقُّ أَنَّهُ لَا تَعَارُضَ لِخُلُوقِ خَيْرِ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ عَنِ التَّعَرُّضِ لَهُ رَأْسًا، فَإِنَّ قَوْلَهُ فِيهِ: «فَإِذَا زَادَتْ وَاحِدَةً فَفِيهَا ثَلَاثُ مِائَةٍ» يَقْتَضِي كَوْنَ بُلُوغِ الثَّلَاثِمِائَةِ غَايَةً لِفَرْضِ الثَّلَاثِ الدَّاخِلَةِ فِي الْمَعْنَى، كَمَا هُوَ الشَّانُ فِي أَكْثَرِ الْغَايَاتِ الْوَاقِعَةِ، وَفِي غَيْرِهِ مِنَ الْأَخْبَارِ الْمُتَضَمِّنَةِ لِبَيَانِ -

ص ٥٩١ ﴿٢﴾ - سعد ، عن أحمد بن محمد ، عن عبدالرحمن بن أبي نجران ، عن عاصم بن حميد . والحسين بن سعيد ، عن النضر بن سويد ، عن عاصم بن حميد ، عن محمد بن قيس <sup>(١)</sup> ، عن أبي عبدالله عليه السلام « قال : ليس فيما دون الأربعين من الغنم شيء ، فإذا كانت أربعين ففيها شاة إلى عشرين و مائة ، فإذا زادت واجدة ففيها شاتان إلى المسائتين ، فإذا زادت واجدة ففيها ثلاث من الغنم إلى ثلاثمائة ، فإذا كثرت الغنم في كل مائة شاة ، ولا تؤخذ هزرة ولا ذات عوار إلا أن يشاء المصدق ، ولا يفرق بين مجتمع ولا يجمع بين مفرق ، و يعد صغيرها و

← نصب الإبل والغنم ، وقوله بعد ذلك : «فإذا كثرت الغنم في كل مائة شاة» يقتضي إناطة هذا الحكم بمصول وصف الكثرة بعد الثلاثمائة ، و من البين أنّ فرض زيادة الواحدة ليس من الكثرة في شيء ، فلا يتناول الحكم المنوط بها في ذلك الخبر ليقع التعارض بينها فيه ، بل يكون هذا الحديث مشتقاً على حكم لم يتعرض في ذلك له ، ولا محذور فيه إذ الحكمة قد توجب مثله ، و ربما كانت ظاهرة أيضاً إذ يحكى عن أكثر العامة المصير إلى خلاف ما أفاده هذا الحديث فيه ، فلاحظة التقية تقتضي الإغماض عنه ، و كأن الشيخ - رحمه الله - تغفل لما ذكرناه من عدم التقافي بين الخبرين فلم يتعرض للكلام عليها بشيء مع إيراده لها في الكتابين .

و حيث إنّ الخلاف واقع في هذه المسألة بين قدماء الأصحاب إذ يعزى إلى جماعة منهم القول بتوقف وجوب الأربع على بلوغ الأربعمائة فيشكل الاكتفاء في الحكم بوجوبها مع زيادة الواحدة على الثلاثمائة بمجرد هذا الخبر . و غير خفي أنّ أصالة البراهة توافق القول بالتوقف على بلوغ الأربعمائة فيترجح بها إلى أن يقوم على خلافها دليل واضح ، و لكن الاحتياط في العمل بما دل عليه هذا الخبر لا سبباً بعد ظهور اعتضاده بمفهوم الغاية في ذلك بمعونة انحصار الأقوال في زيادة الواحدة و عدمها - انتهى .

١ - أورد المحقق في المعبر الروايتين من غير تعرض لترجيح ، و رجح العلامة - رحمه الله - في المنتهى هذه الرواية على ما تقدم ، لكونها أصح واعتضد بالأصل . لكن قال في المختلف : محمد ابن قيس مشترك بين أربعة أحدهم ضعيف ، فلعله إياه .

وقال الشهيد الثاني - رحمه الله - في بعض فوائده : بأن محمد بن قيس الذي يروي عن الصادق عليه السلام غير محتمل للضعيف ، و إنّما المشترك بين الثقة والضعيف يروي عن الباقر عليه السلام .

كبيرها» (١).

١ - المشهور أن المعنى لا يفرق بين مالي المالك الواحد ، ولو تباعد مكانهما . وقوله : «ولا يجمع بين متفرق» أي : لا يضم مال إنسان إلى غيره ، بل يعتبر في مال كل واحد بلوغ التصاب ، وهما إجماعيان عندنا .

وقال بعض العامة : إن الخلطة يجعل المالكين مالاً واحداً ، سواء كانت خلطة أعيان ، كأربعين بين شريكين ، أو خلطة أوصاف ، كالاتحاد في المرعى والمشرب والمراح والفحل والحالب والمحب مع تميز المالكين ، وكذا قال أحد من العامة : لو كان له أربعون من الغنم في بلدين لا يجب فيها شيء إذا تباعد البلدان . واستدل القائلان من العامة بما رووه عن سعد بن أبي وقاص ، قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : لا تجمع بين متفرق ولا تفرق بين مجتمع خشية الصدقة ، وما كان من الخليطين فإنهما يتراجعا بينهما بالتسوية . والخليطان ما اجتماعا في الخوص والفحل والزاعي ، فإنهم حملوا المجتمع والمتفرق على المكان .

وأجاب أصحابنا بالظن في السند ، وبالحمل على الاجتماع والتفرق في الملك ، كما عرفت . وأقول : محتمل ما ورد في أخبارنا وأخبارهم وجهاً آخر ، وهو أن يكون المراد لا يجمع في الصدقة الأموال المتفرقة في مكان واحد ليسهل عليك الأمر ، بل خذ كل صدقة في مكان . وكذا لا تفرق الأموال المجتمعة لذلك .

و كأن فيها سيأتي في باب الزيادات عن أمير المؤمنين عليه السلام في آداب عامل الصدقات ما يؤيد ذلك . (الحديث القائم من باب الزيادات في الزكاة)

وقال الطيبي في شرح المشكاة في بيان ما رووه في الخبر المتقدم : هذا نهي من جهة صاحب الشرع للساعي وزب المال جميعاً ، نهي زب المال عن الجمع والتفريق قصداً إلى تقليل الصدقة ، ونهي الساعي عنها قصداً إلى تكثير الصدقة . ثم قال : وهذا سيأتي في صور أربع ، أشار إليها القاضي بقوله : «الظاهر أنه نهي للمالك عن الجمع والتفريق ، قصداً إلى سقوط الزكاة أو تقليلها ، كما إذا ملك أربعين شاة فخلط بأربعين لغيره ليعود واجبه من شاة إلى نصفها . أو كان له عشرون شاة مخلوطة بمثله ، فيفرق حتى لا يكون نصيباً فيتعلق به» ، وهو قول أكثر أهل العلم .

ونقل نهي الشافعي أن يفرق المواشي على المالك ليريد الواجب ، كما إذا كان له مائة و عشرون شاة و واجبها شاة ، ففرقها المصدق يجعلها أربعين أربعين ، ليكون فيها ثلاث شياه . و أن يجمع بين متفرق ليجب فيه الزكاة ، أو يزيد كما إذا كان لكل واحد منها مائة و عشرون ، فجمع بينها ليصير الواجب ثلاث شياه ، وهو قول من لم يعتبر الخلطاء ، ولم يجعل لها تأثيراً كالنوروي وأبي حنيفة . وقوله : «خشية الصدقة» مفعول له ، قد تنازع فيه قوله : «لا يجمع ولا يفرق» فإذا نسب إلى الساعي وجب أن يقال : «خشية أن يقل» ، وإذا نسب إلى المالك وجب أن يقال : «خشية أن يكثر» - انتهى . (ملذ)

قوله **الطَّيِّلَا**: «و يعد صغيرها و كبيرها» يريد ما زاد على حَوْلٍ واحد ، لأن ذلك قد يكون صغيراً بالإضافة إلى ما سنه أكبر منه ، و لم يرد **الطَّيِّلَا** الصغار من الغنم التي لم يحل عليها الحَوْل حسب ما قدمناه، و سنوضحه من بعد إن شاء الله تعالى .

### ﴿ ٦ ﴾ - باب زكاة أموال الأطفال والمجانين ﴿

قال الشيخ - رحمه الله - : ﴿ و لا زكاة في صامت <sup>(١)</sup> أموال الأطفال والمجانين ؛ من الدراهم والدينار <sup>(٢)</sup> إلا أن يتجر الولي لهم والقيّم عليهم بها ، فإن- أتجر بها وجب عليه إخراج الزكاة ، فإذا أفادت ربماً لأربابها ، وإن حصل بها خسران ضمنه المتجر لهم بها ، و على غلاتهم و أنعامهم الزكاة إذا بلغ كل واحد من هذين الجنس قدر ما تجب فيه الزكاة ﴾ .

أما الذي يدل على أنه لا زكاة في مال اليتيم الصامت ما رواه :

صح ﴿ ٦٠ ﴾ ١ - محمد بن يعقوب ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ؛ و <sup>(٣)</sup> محمد ابن يحيى ، عن أحمد بن محمد جميعاً ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن الحلبي ، عن أبي عبد الله **عليه السلام** « قال : قلت له : في مال اليتيم عليه زكاة ؟ فقال : إذا كان موضوعاً فليس عليه زكاة ، فإذا عملت به فأنت ضامنٌ والربح لليتم » .

صح ﴿ ٦١ ﴾ ٢ - سعد بن عبدالله ، عن أحمد بن محمد ، عن صفوان بن يحيى ؛ و فضالة بن أيوب ، عن العلاء ، عن محمد بن مسلم ، عن أحدهما **عليهما السلام** « قال :

١ - الصامت : الذهب والفضة ، وفي النهاية : وفيه : «على رقبته صامت» يعني الذهب والفضة ، خلاف الناطق ، وهو الحيوان .

٢ - لا خلاف بين الأصحاب في عدم وجوب زكاة التقدين على الطفل والمجنون و نقل الإجماع على ذلك ، غير أنه نقل عن ابن حمزة إيجاب الزكاة في مال الصبي وهو إن صح يشمل بإطلاقه التقود ، و الأخبار مستفيضة بعدم الوجوب عليها ، لكن لفظ أكثرها «مال اليتيم» كما يأتي و لكن لا قائل بالفرق . (ملذ)

٣ - أي: ومحمد بن يعقوب ، عن محمد بن يحيى العطار القمي ، عن أحمد بن محمد .

سألته عن مال اليتيم، فقال: ليس فيه زكاة.»

مع ﴿٦٢﴾ ٣ - وعنه، عن أحمد بن محمد، عن أبيه؛ والحسين بن سعيد، عن محمد بن أبي عمير، عن عمر بن أذينة، عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام «قال: ليس في مال اليتيم زكاة.»

مع ﴿٦٣﴾ ٤ - علي بن الحسن بن فضال، عن محمد وأحمد ابني الحسن، عن علي بن يعقوب الهاشمي، عن مروان بن مسلم، عن أبي الحسن (\*) عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: كان أبي يخالف الناس في مال اليتيم، ليس عليه زكاة» <sup>(١)</sup>.

مع ﴿٦٤﴾ ٥ - وعنه، عن أحمد بن الحسن، عن أبيه، عن أحمد بن عمر بن أبي شعبة، عن أبيه، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: سُئِلَ عن مال اليتيم، فقال: لا زكاة عليه إلا أن يعمل به.»

فأما قول الشيخ - رحمه الله - : «فتى أتجر به وجب فيه الزكاة» إنما يريد به التدب والاستحباب دون الفرض والإيجاب، لأنه لا فرق بين أن يتجر به، أو لا يتجر به في أنه لا تجب فيه الزكاة وجوب الفرض الذي يستحق بتركه - العقاب، ألا ترى أنه لو كان هذا المال للبالغ وأتجر به لما وجبت عليه فيه الزكاة وجوب الفرض على ما سنبينه فيما بعد إن شاء الله تعالى، والذي يدل على أنه تجب فيه الزكاة هذا الضرب من الوجوب إذا أتجر به ما رواه:

مع ﴿٦٥﴾ ٦ - محمد بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن إسماعيل بن مزار، عن يونس، عن سعيد السمان «قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: ليس في مال اليتيم زكاة إلا أن يتجر به، فإن أتجر به فالربح لليتم، وإن وضع فعلى الذي يتجر به» <sup>(٢)</sup>.

مع ﴿٦٦﴾ ٧ - وعنه، عن أحمد بن إدريس، عن محمد بن عبد الجبار، عن

١ - وهذا كما ترى شامل لجميع أمواله، التقدين وغيرها.

٢ - وضع في تجارته صعة، ووضعه - بفتح الضاد وكسرهما - وضعة: خسر. وزاد في

بعض النسخ المصححة: «عليه الزكاة». \* - تقدم الكلام فيه، راجع ص ١٢ ذيل الخبر ١١.

صفوان، عن يونس بن يعقوب « قال: أرسلت إلى أبي عبد الله عليه السلام أن لي إخوة صغاراً، ففتى تجب على أموالهم الزكاة؟ قال: إذا وجبت عليهم الصلاة وجبت عليهم الزكاة، قال: قلت: ففتى لم تجب عليهم الصلاة؟ قال: إذا اتجر به فزكاه».

٤٤ ﴿٦٧﴾ ٨ - سعد، عن محمد بن الحسين، عن محمد بن عبد الحميد، عن محمد بن الفضيل قال: «سألت أبا الحسن عليه السلام عن صبيئة صيغار، لهم مال بيد أبيهم أو أخيم، هل تجب على مالهم زكاة، فقال: لا تجب في مالهم زكاة حتى يعمل به، فإذا عمل به وجبت الزكاة، فأما إذا كان موقوفاً فلا زكاة عليه».

٤٥ ﴿٦٨﴾ ٩ - محمد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان. وأحمد بن إدريس، عن محمد بن عبد الجبار جميعاً، عن صفوان بن يحيى، عن إسحاق بن عمار، عن أبي العطاريد الحنطاط «قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: مال اليتيم يكون عندي فاتجر به؟ فقال: إذا حررته فعليك زكاته، قلت: فإني أحررته ثمانية أشهر وأدعه أربعة أشهر<sup>(١)</sup>، قال: عليك زكاته»<sup>(٢)</sup>.

قوله عليه السلام: «إذا حررته فعليك زكاته» المراد به أنه [عليك] تولى إخراج زكاته دون أن يكون ذلك لازماً في ماله<sup>(٣)</sup>، لأنه إذا اتجر بالمال ضمنه، وإذا ضمنه لم يلزمه مع ذلك إخراج الزكاة من ماله، والذي يدل على ذلك ما رواه:

٤٦ ﴿٦٩﴾ ١٠ - سعد بن عبد الله، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن عبد الله بن جبلة، عن إسحاق بن عمار، عن سماعة بن مهران، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: قلت له: الرجل يكون عنده مال اليتيم ويتجر به، أضمنه؟ قال: نعم، قلت: فعليه زكاة؟ قال: لا لعمري، لا أجمع عليه

١ - لعله محمول على أنه يدع المتاع أربعة أشهر بقصد الربح ولا يبيعه، فبدل على عدم لزوم بقاء العين في زكاة التجارة كما هو الأقوى. (ملذ)

٢ - قال العلامة المجلسي - رحمه الله - : يمكن حمله على ما إذا كان ولياً مليئاً واتجر لنفسه، فالربح للولي وعليه زكاته. \* - في بعض النسخ: «فإن لم تجب»، وفي الاستبصار: «فإن لم تجب».

٣ - لا حاجة إلى ما تكلفه المؤلف بعد توجيه العلامة المجلسي - رحمه الله - .

حصلتين: الضمان والزكاة!»<sup>(١)</sup>.

﴿فأما ضمان المال فيلزم المتجر به على سائر الأحوال إلا أن يكون يقصد به﴾<sup>(٢)</sup> نظراً لليتيم ورعاية لحفظ ماله، فإنه لا يلزمه ضمانه﴾<sup>(٣)</sup>.  
يدلُّ على ذلك ما رواه:

« (٧٠) ١١ - محمد بن علي بن محبوب، عن أحمد<sup>(٤)</sup>، عن الحسن بن محبوب، عن خالد بن جرير، عن أبي الربيع «قال: سئل أبو عبد الله عليه السلام عن الرجل يكون في يده مال لأخ له يتيم وهو وصيه، أيصلح له أن يعمل به، قال: نعم، [يعمل به] كما يعمل بمال غيره و الربح بينهما<sup>(٥)</sup>، قال: قلت: فهل عليه ضمان؟ قال: لا، إذا كان ناظرًا له.»

فأما الربح فإنما يكون لليتيم متى تصرّف فيه المتولي، ولم يكن له في الحال ما يبي بذلك المال، فتي كان الأمر على ما ذكرناه يكون ضامناً للمال، ويكون الربح لليتيم والزكاة في مال اليتيم، وعلى الوالي إخراجه منه إذا لم يكن قد قصد بالتجارة نظراً لليتيم، وهذا هو القسم الذي قدمنا ذكره، وأكثرنا فيه الأخبار، ومتى كان قصده نظراً لليتيم جاز له أن يأخذ من الربح شيئاً ما يكون له بُلغة<sup>(٦)</sup>، وهذا هو معنى الخبر المتقدم والربح بينهما.

١ - يمكن الجمع بينها وبين الروايات السابقة بتخصيصها بصورة يكون الأتجار لليتيم، وتخصيص هذه بغيرها، أو تحمل هذه الرواية على نبي الوجوب، أو الاستحباب المؤكّد؛ واستدل العلامة - رحمه الله - في النهاية بهذا الخبر على عدم الزكاة، وعلل الشّهد الثاني نبي الزكاة بعدم قصد الطفل عند الشراء، فيكون قصد الاكتساب للطفل طارئاً عليه، وسيأتي أن المقارنة شرط في ثبوت زكاة التجارة، واستضعف بأن الشرط بتقدير تسليمه إنّه هو قصد الاكتساب عند التملك وهو هنا حاصل، بناءً على ما هو الظاهر من أن الإجازة ناقلة لا كاشفة. (ملد)

٢ - قال الفاضل التستري - رحمه الله - : كأن معناه أن تكون التجارة إرفاقاً به، و تنمية ماله، فحينئذٍ ليس في قوله عليه السلام : «إذا كان ناظرًا له» (في الخبر الآتي) دلالة على هذه الدعوى فيما نعلم. (ملد) ٣ - ما بين التجمين والملايين هو قول المصنّف - رحمه الله - .

٤ - المراد به أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري. ٥ - قيد بعض الأصحاب كون الربح لليتيم بما إذا وقع الشراء بعين ماله. (ملد) ٦ - البلغة: ما يتبلّغ به من العيش ولا يفضل.

\* (ومتى كان المتحرر بمال اليتيم متمكناً في الحال من مثله فإنه يجب عليه ضمانه ويكون ربحه له و زكاته عليه<sup>(١)</sup>) \* . والذي يدل على ذلك ما رواه :

﴿٧١﴾ ١٢ - علي بن الحسن بن فضال ، عن العباس بن عامر ، عن أبان ابن عثمان ، عن منصور الصيقل « قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن مال اليتيم يُعمل به ، قال : فقال : إذا كان عندك مالٌ و ضمانته فلك الرّبح و أنت ضامنٌ للمال ، وإن كان لا مال لك و عملت به فالرّبح للغلام و أنت ضامنٌ للمال » .  
و أما الذي يدل على أنّ الزّكاة تجب في غلاتهم ما رواه :

﴿٧٢﴾ ١٣ - سعد ، عن أحمد بن محمد ، عن العباس بن معروف ، عن حماد بن عيسى ، عن حريز بن عبد الله ، عن زرارة ؛ و محمد بن مسلم ، عن أبي جعفر ؛ و أبي عبد الله عليه السلام أنّها قالوا : « مال اليتيم ليس عليه في العين والصّامت شيء ، فأما الغلات فإنّ عليها الصّدقة واجبة »<sup>(٢)</sup> .

﴿٧٣﴾ ١٤ - فأما ما رواه علي بن الحسن ، عن حماد ، عن حريز ، عن أبي بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام « أنّه قال : سمعته يقول : ليس في مال اليتيم زكاة ، وليس عليه صلاة ، وليس على جميع غلاته من نخل أو زرع أو غلّة زكاة ، وإن بلغ فليس عليه لما مضى زكاة واحدة ، ولا عليه لما يستقبل حتّى يدرك<sup>(٣)</sup> ، فإذا أدرك كانت عليه زكاة واحدة و كان عليه مثل ما على غيره من النّاس »<sup>(٤)</sup> .

١ - قال الفاضل التستري - رحمه الله - : كأن مقتضاه أنّ مجرد العمل من غير أن يضمن نفسه يترتب عليه هذه الأحكام ، ولم نجد في الخبر الآتي دلالة عليه .

٢ - ذهب الشيخان و أتباعهما إلى وجوب الزّكاة في غلات التّفل و مواشيه ، و نفي ابن إدريس الاستحباب أيضاً ، و الأصح الاستحباب في الغلات ، كما اختاره السيّد المرتضى و ابن الحنبلين و ابن أبي عمير و عامة المتأخّرين . و أمّا ثبوت الزّكاة في المواشي و جوباً أو استحباباً فلم نقف له على مستند ، و قد اعترف بذلك المحقق في المعتمد بعد أن غزى الوجوب إلى الشيخين و أتباعهما ، و الأولى أنّه لا زكاة في مواشيمهم . (ملذ) ٣ - أي الثمرة و الزرع .

٤ - ظاهر الأصحاب أنّ البالغ يستأنف الحول من حين البلوغ ، و أنّه لا يجب عليه إذا تم الحول السابق في زمان تكليفه . و استشكل بعض المتأخّرين بأنّ المستفاد من الأدلّة عدم وجوب الزّكاة على الصّبي ما لم يبلغ ، و هو غير مستلزم لعدم الوجوب حين البلوغ بسبب الحول السابق ←



فليس بمناف للزواية الأولى ، لأنه قال عليه السلام : «وليس على جميع غلاته زكاة» ، ونحن لا نقول أنّ على جميع غلاته زكاة ، وإنما تجب على الأجناس - الأربعة التي هي : الثمر والزبيب والجنطة والشعير ، وإنما خصص اليتامى بهذا - الحكم ، لأنّ غيرهم مندوبون إلى إخراج الزكاة عن سائر الحبوب ، وليس ذلك في أموال اليتامى ، فلأجل ذلك خصّصوا بالذكور .

ص ٧٤ ﴿١٥﴾ - سعد بن عبدالله ، عن أحمد بن محمد ، عن محمد بن القاسم ابن الفضيل البصريّ « قال : كتبت إلى أبي الحسن الرضا عليه السلام أسأله عن الوصيّ يزكي زكاة الفطرة عن اليتامى إذا كان لهم مالٌ ؟ فكتب عليه السلام : لا زكاة على مال اليتيم » (١) .

فأما الذي يدلُّ على أنّ المجانين لاحقون بهم في هذا الحكم ما رواه :

ص ٧٥ ﴿١٦﴾ - محمد بن يعقوب ، عن محمد بن إسماعيل ، عن الفضل بن - شاذان ، عن ابن أبي عمير ، عن عبدالرحمن بن الحجاج « قال : قلت لأبي - عبدالله عليه السلام : امرأة من أهلنا مختلطة (٢) أعليها زكاة ، فقال : إن كان عُمَل به (٣) فعليها زكاة وإن لم يُعَمَل به فلا » .

ص ٧٦ ﴿١٧﴾ - وعنه ، عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن العباس ابن معروف ، عن عليّ بن مهزيار ، عن الحسين بن سعيد (٤) ، عن محمد بن - الفضيل ، عن موسى بن بكر « قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن امرأة مُصَابَة (٥) »

← بعضه عليه ، إذ لا يستفاد من أدلة اشتراط الحول كونه في زمان التكليف . (ملذ)

١ - لا خلاف في عدم وجوب زكاة الفطر على الصبي والمجنون . (ملذ) وفي بعض النسخ : «لا زكاة في مال يتيم» .

٢ - أي المختلطة في عقلها ، وفي القاموس : الخِلَاط - بالكسر - : أن يخالط الرجل في عقله وقد خولط .

٣ - أي إن كان مالها يتجر به فعليها الزكاة ، وإن لم يتجر فليست عليها .

٤ - لعن الصواب : «والحسين بن سعيد» ، والمراد بمحمد بن الفضيل : الأزديّ الصيرفيّ المتهم بالغلو .

٥ - أي المصابة بعقلها والمجنونة .

ولها مال في يد أخيها فهل عليه زكاة ، فقال : إن كان أخوها يتجر به فعليه زكاة» .

### ﴿ ٩ - باب زكاة المال الغائب <sup>(١)</sup> ، والذَّين والقرض ﴾

قال الشَّيخ - رحمه الله - : ﴿ ولا زكاة في المال الغائب عن صاحبه إذا عدم التَّمكَّن من التَّصَرُّف فيه ﴾ .  
يدلُّ على ذلك ما رواه :

س١ ﴿ ٧٧ ﴾ ١ - عليُّ بن الحسن ، عن أخويه ، عن أبيهما ، عن الحسن بن الجهم ، عن عبدالله بن بُكير - عمَّن رواه <sup>(٢)</sup> - عن أبي عبدالله عليه السلام « أنه قال : في رجل ماله عنه غائب ، لا يقدرُ على أخذه ، قال : فلا زكاة عليه حتَّى يخرج ، فإذا خرج زكاه ليعام واجدٍ ، وإن كان يدَّعه مُتعمِّداً <sup>(٣)</sup> ، وهو يقدرُ على أخذه فعليه الزَّكاة لكلِّ ما مرَّ به من السنين » <sup>(٤)</sup> .

ص٢ ﴿ ٧٨ ﴾ ٢ - سعد بن عبدالله ، عن أحمد بن محمد ، عن الحسين بن سعيد ، عن النَّضر بن سُويد ، عن عبدالله بن سنان ، عن أبي عبدالله عليه السلام « قال : لا صدقة على الذَّين ولا على المالِ الغائب عنك ، حتَّى يقع في يدك » <sup>(٥)</sup> .

١ - في بعض النسخ : «مال الغائب» فهو غلط .

٢ - في بعض النسخ : «عن زرارة» و في المنتهى : «روى الشيخ ، عن زرارة ، عن أبي عبدالله عليه السلام في رجل ماله عنه غائب - إلى آخر الخبر» فكأنَّ الصَّواب : «عن زرارة» ، و «عمَّن رواه» مصحَّف و ذلك للتشابه الخطي لكن في الاستبصار كما في المتن .

٣ - ينبغي حمله على ما إذا كلَّفه القبض ولم يقبضه ، و كان عين ما كلَّفه بقبضه باقياً في الحول عند المقرض ، أو على ما إذا كان عين ماله عند غيره و هو لا يمتنع من الأداء ، كما إذا اشترى منه شيئاً أو أودعه وهو متمكَّن من قبضه منه . (ملذ)

٤ - قال الشَّيخ - رحمه الله - في الاستبصار : فالوجه في هذا الخبر أن نحمله على ضرب من الاستحباب دون الفرض والإيجاب ، لأنَّ الفرض إنَّما يتعلَّق به إذا حال عليه الحول بعد عوده إليه .

٥ - يمكن تخصيصه بالخبر السابق ، أو تأويله بأنَّه لما كان قادراً على أخذه فكأنَّه واقع في يده . (ملذ) وفي بعض النسخ : «في يديك» .

ص ٧٩ ﴿٣﴾ - محمد بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن رفاعَةَ «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يغيب عنه ماله خمس سنين، ثم يأتيه ولا يردُّ عليه رأس المال (١) كم يزكيه، قال: سنة واحدة» (٢).  
 قال الشيخ - رحمه الله - : ﴿ ولا زكاة في الدين إلا أن يكون تأخيرهُ من جهة مالِكهُ ﴾ ، يدلُّ على ذلك ما رواه :

٨٠ ﴿٤﴾ - علي بن الحسن بن فضال، عن أيوب بن نوح، عن صفوان ابن يحيى، عن عبد الله بن مسكان، عن محمد بن علي الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: قلت له: ليس في الدين زكاة (٣)؟ فقال: لا».

٨١ ﴿٥﴾ - محمد بن يعقوب، عن علي [بن إبراهيم]، عن أبيه، عن إسماعيل بن مزار، عن يونس، عن دُرُست، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: ليس في الدين زكاة إلا أن يكون صاحب الدين هو الذي يؤخره، فإذا كان لا يقدر على أخذه فليس عليه زكاة حتى يقبضه».

ص ٨٢ ﴿٦﴾ - علي بن الحسن، عن أحمد و محمد ابني الحسن، عن أبيهما، عن عبد الله بن بكير، عن ميسرة [ع] عن عبدالعزيز (٤) «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يكون له الدين أيزكيه، قال: كلُّ دين يدعُه هو إذا أراد أخذه فعليه زكاته، وما كان لا يقدر على أخذه فليس عليه زكاة».

قال الشيخ - رحمه الله - : ﴿ ولا زكاة على القارض، و على المستقرض زكاته مادام في يده، فإذا رجع إلى صاحبه و حال عليه الحول و جب عليه ﴾ (٥).

١ - أي لم يربح فيه بل خسر. وفي بعض النسخ: «فلا يزد»، وفي بعضها: «فلا يزيد»، والصواب ما في المتن كما في الكافي.

٢ - أي على الاستحباب إذا حال عليه الحول بعد عوده إليه كما قاله المؤلف في الاستبصار.

٣ - يعني على المقرض. ٤ - كذا في النسخ، وهو تصحيف، والصواب: «عن

ميسرة [ع] بن عبدالعزيز»، و عليه فالسند صحيح أو حسن كالصحيح.

٥ - وفي المتن: «ولا زكاة على المقرض فيما أقرضه إلا أن يشاء التظوع بزكاته، و على

المستقرض زكاته مادام في يده و لم يستهلكه، لأن له نفعه».

يدلُّ على ذلك ما رواه:

ص ٨٣ ﴿٧﴾ - سعد بن عبدالله، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن صفوان بن يحيى، عن منصور بن حازم، عن أبي عبدالله عليه السلام « في رجل استقرض مالاً فحال عليه الحول وهو عنده، فقال: إن كان الذي أقرضه يؤدِّي زكاته <sup>(١)</sup> فلا زكاة عليه، وإن كان لا يؤدِّي أذى المستقرض. »

ص ٨٤ ﴿٨﴾ - الحسين بن سعيد، عن علي بن التعمان، عن يعقوب بن - شعيب « قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل يقرض المال للرجل السنة والسنتين والثلاث أو ما شاء الله، على من الزكاة، على المقرض أو على - المستقرض، فقال: على المستقرض، لأن له نفعه فعليه زكاته. »

ص ٨٥ ﴿٩﴾ - محمد بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن حماد، عن حريز، عن زرارة « قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام <sup>(٢)</sup>: رجلٌ دفع إلى رجلٍ مالاً قرضاً، على من زكاته، أعلى المقرض أو على المقرض؟ قال: لا، بل زكاته إن كانت موضوعة عنده حولاً على المقرض، قال: قلت: فليس على المقرض زكاته؟ قال: لا، لا يزكي المال من وجهين في عام واحد، وليس على الدافع شيء، لأنه ليس في يده شيء، لأن المال في يد الآخر <sup>(٣)</sup>، فن كان المال في يده زكاه، قال: قلت: أفيزكي مال غيره من ماله؟! فقال: إنه ماله مادام في يده، و ليس ذلك المال لأحدٍ غيره، ثم قال: يا زرارة! رأيت: و ضيعة ذلك المال وربحه لمن هو، و على من؟ قلت: للمقرض، قال: فله الفضل وعليه التقصان، وله أن يلبس وينكح ويأكل منه، ولا ينبغي له أن لا <sup>(٤)</sup> يزكيه! بل يزكيه فإنه عليه. »

١ - أي تبرعاً، إذ ليس عليه ذلك وإنما هو على المستقرض. (الواقفي)

٢ - كذا في النسخ وهو سهو، والصواب: «قلت لأبي عبدالله عليه السلام» كما في الكافي.

٣ - في بعض نسخ الكافي: «في يد الآخر».

٤ - لفظة «لا» ليس في الكافي مع أن المصنف أخذها عنه، والظاهر أنه من تصرف الناسخ، ولم يتعرض صاحب منتقى الجمان لذلك مع أنه بصدد ذلك، و نسخة الشيخ كانت عنده، فعلى صحة نسخة الكافي وعدم وجود «لا» في الأصل يكون معمولاً على الاستفهام الانكاري.

٤٤ ﴿٨٦﴾ ١٠ - محمد بن علي بن محبوب، عن يعقوب بن يزيد، عن ابن -  
أبي عمير، عن الحسن بن عطية «قال: قلت لهشام أحمراً<sup>(١)</sup>: أحب أن تسألني  
أبا الحسن عليه السلام: أن لقوم عندي قروضاً ليس يطلبونها مني؛ أفعلني فيها زكاة،  
فقال: لا تقضي ولا تزكي؟! زك<sup>(٢)</sup>».

↑  
٣٣

فأما الذي يدل على أنه إذا رجع المال إلى صاحبه لا تجب عليه الزكاة حتى  
يجول عليه الحول ما رواه:

٤٥ ﴿٨٧﴾ ١١ - سعد بن عبدالله، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد؛  
والعباس بن معروف، عن صفوان بن يحيى، عن إسحاق بن عمار «قال: قلت  
لأبي إبراهيم عليه السلام: الذين عليه [اللزكاة]؟ فقال: لا، حتى يقبضه<sup>(٣)</sup>، قلت: فإذا  
قبضه أيزكيه؟ فقال: لا، حتى يجول عليه الحول في يديه».

٤٦ ﴿٨٨﴾ ١٢ - وعنه، عن أحمد بن محمد، عن إبراهيم بن أبي محمود «قال:  
قلت لأبي الحسن الرضا عليه السلام: الرجل يكون له الوديعه والذين فلا يصل إليهما، ثم  
يأخذهما، متى تجب عليه الزكاة؟ قال: إذا أخذهما ثم يجول عليه الحول يزكي».

### ﴿ ١٠ - باب وقت الزكاة ﴾

قال الشيخ - رحمه الله -: ﴿ولا زكاة في مال حتى يجول عليه الحول، وهو  
على كمال حد ما تجب فيه الزكاة﴾.

٤٧ ﴿٨٩﴾ ١ - محمد بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن  
إسماعيل بن مزار، عن يونس، عن إسحاق بن عمار، عن أبي إبراهيم عليه السلام «قال:  
سألته عن رجل ورث مالا، والرجل غائب هل عليه زكاة، قال: لا، حتى  
يقدم، قلت: أيزكيه حين يقدم؟ قال: لا، حتى يجول عليه الحول»<sup>(٤)</sup>.

↑  
٣٤

١ - هو هشام بن إبراهيم الأحمر.

٢ - استفهام تعجبي أو إنكاري.

٣ - أي ليس على المقرض زكاته إلا بعد قبضه.

٤ - قيل: ذلك إذا لم يأخذه وكيله.

صح (٩٠) ٢ - الحسين بن سعيد ، عن محمد بن أبي عمير ، عن جميل بن -  
درّاج ، عن زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام « أنه قال : الزكاة على المال الصّامت <sup>(١)</sup>  
الذي يحول عليه الحول ولم يجرّكه » .

صح (٩١) ٣ - محمد بن يعقوب ، عن محمد بن إسماعيل ، عن الفضل بن -  
شاذان ، عن صفوان بن يحيى ، عن عبدالله بن مسكان ، عن محمد الحلبي « قال :  
سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل يفيد المال ، قال : [فهل يزكيه <sup>(٢)</sup> حتى يحول  
عليه الحول] .» .

صح (٩٢) ٤ - وعنه ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن حماد بن عيسى ،  
عن حريز ، عن زرارة « قال : قلت لأبي جعفر عليه السلام : رجل كان عنده مائتا  
درهم غير درهم أحد عشر شهراً ، ثم أصاب درهماً بعد ذلك في الشهر الثاني  
عشر فكملة عنده مائتا درهم أعليه زكاتها ؟ قال : لا ، حتى يحول عليه الحول  
وهي مائتا درهم ، فإن كانت مائة وخمسين درهماً فأصاب خمسين بعد أن يمضي  
شهرٌ فلا زكاة عليه حتى يحول على المائتين الحول ، قلت له : فإن كانت عنده  
مائتا درهم غير درهم فضى عليه أيام قبل أن ينقضي الشهر ، ثم أصاب درهماً  
فأتى على الدرهم مع الدرهم حولٌ أعليه زكاة ؟ فقال : نعم ، فإن لم يبيض عليها  
جميعاً الحول فلا شيء عليه فيها ؛

قال : وقال زرارةٌ و محمد بن مسلم : قال أبو عبدالله عليه السلام : أتيا رجل كان له  
مالٌ وحال عليه الحول فإنه يزكيه ، قلت له : فإن وهبه قبل حله بشهرٍ أو  
بيومين ؟ قال : ليس عليه شيء أبداً ؛

قال : وقال زرارةٌ عنه عليه السلام أنه قال : إنما هذا <sup>(٣)</sup> بمنزلة رجل أفطر في شهر

١ - أي الذهب والفضة .

٢ - كذا في بعض النسخ ، وفي الكافي : « لا يزكيه » دون زيادة الفاء ، وهو الصواب .

٣ - نقل العلامة المجلسي - رحمه الله - عن المنتقى : كأن مرجع الإشارة سقط من الرواية ،  
وفي الكلام الذي بعده شهادة لما قلناه ودلالة على أن المرجع هو حكم من وهب بعد الحول و  
رؤية هلال الثاني عشر - . ثم قال في قوله : « حال عليه الحول فإنه يزكيه » : الصواب : « حال -

رَمَضان يوماً في إقامته ثم خرج في آخر النَّهار في سفر، فأراد بسفره ذلك إبطال-  
الكفارة التي وجبت عليه<sup>(١)</sup>؛ وقال: إنه حين رأى الهلال الثاني عشر<sup>(٢)</sup> وجبت  
عليه الزكاة، ولكنه لو كان وهبها قبل ذلك لجاز، ولم يكن عليه شيء بمزلة من  
خرج ثم أفطر<sup>(٣)</sup>، إنما لا يمنع ما حال عليه [الحول]، فأما ما لم يحل عليه فله منعه،  
ولا يحل له منع مال غيره فيما قد حلَّ عليه.

٤- عليه الحول ثم وهبه فإنه يزكيه»، وقال: لعله سقطت كلمة «ثم وهبه» من قلم النسخ، أو اكتنى  
عنها بدلالة ما بعدها عليها.

١ - شبه الفارَّ من الزكاة بعد حول الحول بمن أفطر في إقامته ثم سافر لإبطال الكفارة،  
لاشترائها في إرادة إسقاط الواجب بعد ما تحقَّق وجوبه، وهذا مما لا يجوز، ثم شبه الفارَّ منها  
قبل الحول بمن سافر ثم أفطر، لا لشترائها في إرادة إسقاط الواجب قبل تحقَّق وجوبه، وهذا جائز،  
ثم شرح ذلك بقوله: «إنما لا يمنع» يعني إنَّما ليس لمريد الفرار منع ما حال عليه الحول، يعني ما  
وجب زكاته دون ما لم يحل، ثم علَّل ذلك بقوله: «ولا يحلُّ له منع مال غيره» يعني بالغير  
مستحقَّ الزكاة، وذلك لأنه قد ثبت حقَّ المستحقِّ في ماله بعد الحل. (ملذ)

٢ - قال في المدارك: «بمضمون هذه الرواية أفتى الأصحاب»، وقال العلامة في التذكرة  
والمنتهى: «إنه قول علمائنا أجمع» ومقتضى ذلك استقرار الوجوب بدخول الثاني عشر، لكن  
صرَّح المشارح بخلاف ذلك، وأن استقرار الوجوب إنَّما يتحقَّق بهام الثاني عشر، (وقال: إنَّ  
الفائدة تظهر في جواز تأخير الإخراج إلى أن يستقرَّ الوجوب وفيها لو اختلفت الشرائط في الثاني  
عشر، وهذا القول لا نعرف به قائلاً ممن سلف. (المرآة)

٣ - قال الفيض - رحمه الله - في الوافي: «لعلَّ المراد بوجود الزكاة وحول الحول برؤية  
هلال الثاني عشر الوجوب والحول لمريد الفرار، يعني لا يجوز الفرار حينئذ، لا استقرار الزكاة  
في المال بذلك، كيف؟ والحول معناه معروف، والأخبار بذلك بإطلاقه مستفيضة، ولو حملناه  
على معنى استقرار الزكاة، فلا يجوز تقييد ما ثبت بالضرورة من الدِّين بمثل هذا الخبر الواحد  
الذي فيه ما فيه، وإنَّما يستقيم بوجوه من التكلف».

وقال العلامة المجلسي - رحمه الله - : هذا الكلام لا يخلو من قوة. ويمكن حمل هلال الثاني  
عشر على هلال الثالث عشر، لرؤيته غالباً في اليوم الآخر من الثاني عشر، وأيضاً هو علامة  
لانتقضائه، فيمكن إضافته إليه، إذ يكفي فيها أدنى ملابس، لكن وقع التصريح بعده بدخول  
الشهر الثاني عشر؛ والعدول عمَّا اشتهر بين القدماء والمتأخرين من الأصحاب بهذه المثابة،  
وتأنيده بهذا الخبر الذي هو في قوة الصحيح مشكل، والاحتياط في مثله أولى.

قال زُرارة: فقلت له: رجلٌ كانت له مائتا درهم فوهبها لبعض إخوانه أو ولده أو أهله فإرأى بها من الزكاة؛ فعل ذلك قبل حلها بشهر؟ فقال: إذا دخل - الشهر الثاني عشر فقد حال عليه الحول ووجبت عليه فيها الزكاة، فقلت له: فإن أحدث فيها قبل الحول؟ قال: جاز ذلك له، قلت: إنّه فرّ بها عن الزكاة؟ قال: ما أدخل على نفسه أعظم مما منع من زكاتها! فقلت له: إنّه يقدر عليها<sup>(١)</sup>، قال: فقال: و ما علمه بأنّه يقدر عليها وقد خرجت من ملكه، قلت: فإنّه دفعها إليه على شرط؟ فقال: إنّه إذا سمّاها هبةً جازت الهبة وسقط الشرط، و ضمن الزكاة<sup>(٢)</sup>، قلت له: وكيف يسقط الشرط و تمضي الهبة ويضمن الزكاة؟! فقال: هذا شرطٌ فاسدٌ، والهبة المضمونة ماضية، والزكاة له لازمة عقوبة له، ثمّ قال: إنّما ذلك له إذا اشترى بها داراً أو أرضاً أو ضياعاً<sup>(٣)</sup>، ثمّ قال زُرارة: قلت له:

١ - نقل العلامة المجلسي عن والده - رحمه الله - أنه قال: أي يجوز له الرجوع في الهبة فهو بمنزلة ماله «قال: فقال: و ما علمه بأنّه يقدر عليها وقد خرجت من ملكه» أي كيف يعلم أنّه يقدر عليها والحال أنّه يمكن أن يحصل له ما يمنع من الرجوع كالموت؟ أو كيف ينفع علمه بالقدرة على الرجوع والحال أنّه قد خرج عن ملكه بالهبة؟ فلو دخل في ملكه كان مالا آخر، وهو أظهر معنى والأوّل لفظاً.

٢ - يمكن حمله على ما إذا لم يقصد الهبة، فإنّ الهبة ماضية ظاهراً، و تلزمه الزكاة لأنّه لا يخرج عن ملكه واقعاً، والأظهر حمله على الاستحباب، ويحتمل أن يكون المراد بالشرط اشتراط الرجوع مع التصرف أيضاً وإن خرج عن ملكه، فإنّ هذا الشرط فاسد، و يمكن حمله على هبة ذي الرّحم ونحوه، كما هو ظاهر قوله: «للبعض إخوانه أو ولده أو أهله» ولا استبعاد في بطلان الشرط حينئذٍ لمنافاته لمقتضى العقد. وأمّا ضمان الزكاة لأنّه بهذه الحيلة فوت حقّ الفقراء، لأنّ الظاهر أنّ مع شرط الرجوع لا يعطى المنتهب الزكاة، وهو صار سبباً لذلك، و لذا قال: «عقوبة له».

٣ - قوله: «إنّما ذلك له إذا اشترى بها داراً أو أرضاً - إلخ» أي من غير شرط، فإنّه يعطى المشتري زكاة الثمن إذا حال عليه الحول، فلا يصير سبباً لتفويت الزكاة، وهذه الوجوه خطرت بالبال، و لكلّ منها وجهٌ وجيه. وقال في الوافي: هذا شرطٌ فاسدٌ، لمنافاته لمقتضى الهبة «عقوبة له» يعني: إنّه لا يمتنع من محض العقوبة ليس لها موجبٌ سواها. «إذا اشترى بها» يعني: من دون شرط فاسدٍ، فإنّ العقوبة إنّما لزمته بالشرط، وقوله: «من فرّ بها» يعني: الهبة والشراء ونحوهما -



إِنَّ أَبَاكَ قَالَ لِي : مَنْ قَرَّبَهَا مِنَ الزَّكَاةِ فَعَلِيهِ أَنْ يُؤَدِّيَهَا ، فَقَالَ : صَدَّقَ أَبِي عليه السلام ، عَلَيْهِ أَنْ يُؤَدِّيَ مَا وَجِبَ عَلَيْهِ وَ مَا لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ فِيهِ ، ثُمَّ قَالَ : [أَرَأَيْتَ] لَوْ أَنَّ رَجُلًا أُغْمِيَ عَلَيْهِ يَوْمًا ثُمَّ مَاتَ فَذَهَبَتْ صَلَاتُهُ أَكَانَ عَلَيْهِ - وَقَدْ مَاتَ - أَوْ يُؤَدِّيهَا<sup>(١)</sup>؟ قُلْتُ : لَا ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَفَاقَ مِنْ يَوْمِهِ ، ثُمَّ قَالَ : لَوْ أَنَّ رَجُلًا مَرِضٌ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ ، ثُمَّ مَاتَ فِيهِ أَكَانَ يُصَامُ عَنْهُ ؟ قُلْتُ : لَا ، قَالَ : فَكَذَلِكَ

← و ما لم يجب ، فلا شيء عليه فيه إلا على سبيل العقوبة فيما إذا شرط ما ينافي مقتضى المعاملة كما تبين - انتهى .

وقال الفاضل المحقق «صاحب المنتقى» - رحمه الله - : قوله : «قلت : فإنه دفعها إليه على شرط» إلى آخر المسألة ، لا يخلو ظاهره من الإشكال ، ولعل المراد منه أن الدافع دفع بعد وجوب الزكاة بإهلال الثاني عشر والشرط ما في ذهن الدافع من قصد الفرار من تعلق الزكاة بذمته ، فهو في قوة اشتراط أن لا تكون عليه زكاته . فن حيث إنه لم يشترط على المدفوع إليه شيئاً تمضي الهبة في جميع الموهوب ، وإن كان بعضه مستحقاً للزكاة ، فإن ذلك غير مانع من نفوذ التصرف فيه ، بل ينتقل الحق إلى ذمة المتصرف .

و من حيث إن قصد الفرار إنمّا وقع بعد الوجوب يسقط هذا الشرط الحاصل في الذهن ، وهو معنى فساده . ومن حيث نقله بجميع المال عن ملكه يلزمه إخراج الزكاة من غيره . و وجه العقوبة في ذلك ظاهر ، إذا كان وجوب الزكاة في الموهوب مظنة لاختصاص مضي الهبة بغير نصيب الزكاة ، فليس يرجع من المتبب مقدار الواجب ، و لا يكلف بالإخراج من غيره .

و من حيث إن الاشتراط لم يقع على الوجه المعهود شرعاً لم يؤثر في الهبة ، وإطلاق اسم الشرط على المعنى الذي ذكرناه متعارف ، و باب التجوز واسع - انتهى .

وقيل : يجوز أن يكون المراد بالشرط شرط عدم وجوب الزكاة عليه ، بأن يقول : وهبتك هذا الشيء بشرط عدم وجوب الزكاة في هذا المال .

فقوله عليه السلام : «إنما ذلك له» أي الحكم أيضاً كذلك إذا اشترت بالزكاة شيئاً بالشرط المذكور فإنه يتعلق الزكاة بذمته ويبطل الشرط - انتهى .

و أقول : يحتمل أن تكون إشارة إلى الشرط ، أو القدرة عليه متى شاء ، أو سقوط الزكاة ، وقد مر القول فيه . ويمكن أن يكون المراد اشتراء هذه الأشياء من غير أن يكون غرضه الفرار من الزكاة والحيلة فيه ، وهذا أظهر وإن لم يكن موافقاً لمذاهب الأصحاب . (ملذ)

١ - الضمير في «يؤدّيها» إما راجع إلى وليّ الميت بقريته المقام أو إلى الميت ، والمراد فعل الولي للإشعار بأن فعله كفعله قائم مقامه فكأنه قد فعله ، ولذا قال في الصوم : «أكان يصام عنه» . (ملذ)

الرَّجُلِ ، لا يُؤَدِّي عن ماله إلّا ما حال عليه الحَوْلُ .» .

قال الشيخ - رحمه الله - : ﴿ وكذلك لا زكاة على غلّة حتى تبلغ حدّها ﴾<sup>(١)</sup> ما تجب فيه الزكاة بعد الحَرْصِ والجَدادِ<sup>(٢)</sup> [والحصاد]<sup>(٣)</sup> وخروج مؤونتها وخراج السلطان<sup>(٤)</sup> .

صَحَّ ﴿٩٣﴾ ٥ - محمد بن يعقوب ، عن عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن حماد ، عن حريز ، عن أبي بصير ؛ ومحمد بن مسلم ، عن أبي جعفر عليه السلام «أتمها قالوا له : هذه الأرض التي تزارع أهلها ما ترى فيها ؟ فقال : كلُّ أرضٍ دفعها إليك - السلطان فما حرثته<sup>(٥)</sup> فيها فعليك فيما أخرج الله منها الذي قاطعك عليه ، وليس على جميع ما أخرج الله منها العُشر ، إمّا العُشر عليك فيما يحصل في يدك بعد مقاسمته لك .» .

صَحَّ ﴿٩٤﴾ ٦ - فأما ما رواه الحسين بن سعيد ، عن محمد بن أبي عمير ، عن رفاعة بن موسى « قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل له الضيعة فيؤدّي

١ - ليست في المتن لفظه «ها» ، والظاهر زيادتها من قلم النساخ .

٢ - في اللّغة : «الجداد» بالمهملتين ، وفي كلام الفقهاء قد تكون بالمعجمتين ، وقال في النهاية : «الجداد - بالفتح والكسر - : صرام التخل ، وهو قطع ثمرتها ، يقال : جدّ الثمرة مجدها جداً» . والحَرْص : الحزر والتقدير .

٣ - لفظ «و الحصاد» غير موجود في نسخنا ، ولكن جاء في المتن أيضاً في نسخة المجلسي (ره) ؛ وفي القاموس : حَصَدَ الزرع والتبّات يَحْصِده ، و يَحْصِده حَصْداً و حَصَداً و حَصَداً : قَطَعَه بالمِنْجَل .

٤ - المشهور أنّ الزكاة بعد إخراج حقّ السلطان ، واختلف في غيره من المؤن ، فقال الشيخ (ره) في المبسوط والخلاف : المؤن كلّها على ربّ المال دون الفقراء . ونقل فيها في الخلاف الإجماع إلّا من عطاء بن أبي رباح القرشي ، وهو اختيار الفاضل مجي بن سعيد في الجامع . وقال الشيخ في النهاية بـ«استثناء المؤن كلّها» ، واختاره ابن إدريس والمحقق والعلامة ، ومال إلى الأوّل جماعة من المتأخّرين . (ملذ)

٥ - في جلّ النسخ بدل «فما حرثته» : «فتاجرته» ، وفي الكافي مثل ما في المتن .

خَرَّاجَهَا، هل عليه فيها عُشْر، قال: لا».

« ﴿١٩٥﴾ ٧ - سعد، عن أبي جعفر، عن الحسن بن عليّ بن فضال، عن أبي- كَهْمَس، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: من أخذ منه السلطان الخراج فلا زكاة عليه».

وما يجري مجرى هَذَيْنِ الخَريْنِ فقصور على الأرضين الخراجية<sup>(١)</sup>، لأنّ- الأرضين على ضروب ثلاثة<sup>(٢)</sup>؛ أحدها: أن يُسَلَمَ أهلها عليها طوعاً، فليس عليهم فيها أكثر من العُشْر ونصف العُشْر.

وأرض قَدِ انْحَلَّتْ عنها أهلها [أ] أو كانت مَوَاتاً فأحييت: فهي للإمام خاصة فيقبلها من يشاء، و يجب عليه أن يؤدّي ما قبله الأرض به<sup>(٣)</sup> و يخرج من حصّته بعد ذلك الزكاة العُشْر ونصف العُشْر.

وأرض أخذت عَثْوَةً بالسَّيف: فهي أرضُ المسلمِ يقبلها الإمام لمن شاء<sup>(٤)</sup> فعلى المتقبّل أن يؤدّي ما قبله به، و يخرج بعد ذلك من حصّته الزكاة العُشْر أو نصف العُشْر، فيكون قوله عليه السلام: «لا زكاة على من أخذ السلطان الخراج منه» يعني لا زكاة عليه لجميع ما أخرجته الأرض، وإن كان يلزمه فيما بقي في يده؛ و سنتين فيما بعد ذلك إن شاء الله تعالى.

↑  
٣٧

١ - قال الفاضل التستريّ - رحمه الله - : يريد بها ما يشمل ما ينجلي عنها أهلها طوعاً وما كانت مواتاً، لالتزامه بوجوب إخراج الزكاة مما يبقى في يده في هذه الأرض الزكاة كما في الأرض المفتوحة عَثْوَةً، ومحمّلت أن يراد منها الأرض المفتوحة عَثْوَةً التي يأخذ منها السلطان الخراج، ويكون حاصل الكلام أنّ المذكور في الرواية حكم ما يؤخذ منه الخراج، وهو إنّما يكون في الأرض الخراجية، وقال ابن الأثير: في حديث الفتح: «إنه دخل مكة عَثْوَةً» أي قهراً و غلبة.

٢ - زاد المؤلف - رحمه الله - في النهاية والمبسوط بها ضرباً آخر وهو نصّه: «كلّ أرض صالح أهلها عليها، وهي أرض الجزية، يلزمهم ما يصلحهم الإمام عليه من التّصف أو الثلث أو الربع، وليس عليهم غير ذلك - إلخ».

٣ - في نسخة: «ما قبلت الأرض به».

٤ - وفي النهاية: «وكان على الإمام أن يقبلها لمن يقوم بعارتها بما يراه من التصف أو الثلث أو الربع».

والذي يدل على ما ذكرناه من أقسام الأرضين ما رواه:

٤ ﴿٩٦﴾ ٨ - محمد بن يعقوب، عن عِدَّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد ابن عيسى، عن علي بن أحمد بن أشيم، عن صفوان بن يحيى؛ وأحمد بن محمد بن - أبي نصر قالاً: «ذكرنا له الكوفة وما وضع عليها من الخراج وما سار فيها أهل بيته، فقال: من أسلم طوعاً تركت أرضه في يده، وأخذ منه العُشر فيما سقت - السماء والأهبار، ونصف العُشر فيما كان نادراً<sup>(١)</sup> فيما عمروه منها، وما لم يعمره منها أخذته الإمام فقبله ممن يعمره، وكان للمسلمين وعلى المتقبلين في حصصهم العُشر ونصف العُشر، وليس في أقل من خمسة أوساق شيء من الزكاة<sup>(٢)</sup>، وما أخذ بالسيف فذلك إلى الإمام يقبله بالذي يراه، كما صنع رسول الله ﷺ بخيبر؛ قبل سوادها وبياضها - يعني أرضها ونخلها<sup>(٣)</sup> - والناس يقولون: «لا تصلح قبالة الأرض والنخل»، وقد قبل رسول الله ﷺ خيبر، وعلى المتقبلين سوى قبالة الأرض العُشر ونصف العُشر في حصصهم<sup>(٤)</sup>، و قال: إن أهل الطائف أسلموا وجعلوا عليهم العُشر ونصف العُشر، وإن أهل مكة لما دخلها رسول الله ﷺ عتوة وكانوا أسراء في يده فأعتقهم وقال: «أذهبوا فأنتم الطلقاء!».

٥ ﴿٩٧﴾ ٩ - فأما ما رواه علي بن الحسن بن فضال، عن أخويه، عن أبيهما، عن عبد الله بن بكير - عن بعض أصحابنا - عن أحدهما عليهما السلام «قال: في زكاة الأرض إذا قبلها النبي ﷺ أو الإمام عليهما السلام بالتصنيف أو الثلث أو الربع فزكاتها عليه<sup>(٥)</sup>، وليس على المتقبل زكاة إلا أن يشترط صاحب الأرض أن الزكاة

١ - فيه تصحيف، والصواب كما في الكافي: «نصف العُشر مما كان بالرشا فيما عمروه منها وما لم يعمره - إلخ». وسيأتي الخبر مثل ما في الكافي مع بيانه تحت رقم ٣٤١ ص ١٥١.

٢ - وهذا مما أجمعت الأصحاب عليه.

٣ - النُشر خلاف ترتيب اللف. \* كذا مضمراً، والظاهر أنه أبو الحسن الرضا عليه السلام.

٤ - أي نصيبهم، والحصص جمع الحصّة.

٥ - أي على النبي ﷺ أو على الإمام عليهما السلام.

على المستقبل، فإن اشترط فإنَّ الزكاة عليهم، وليس على أهل الأرض اليوم زكاة إلا على مَنْ كان في يده شيء مما أقطعه الرسول ﷺ». «

فليس هذا الخبر منافياً لما ذكرناه، لأنَّ المراد بقوله: «وليس على المستقبل زكاة» أنه ليس عليه زكاة جميع ما خرج من الأرض، وإن كان يلزمه زكاة ما يحصل في يده بعد المقاسمة، والذي يدلُّ على ما قلناه الخبر الذي قدّمناه عن محمد ابن مسلم؛ وأبي بصير، عن أبي جعفر عليه السلام - أنه قال في حديثه - : «وليس على جميع ما أخرج الله منها العُشر، وإنما العُشر عليك فيما يحصل في يدك بعد مقاسمته لك»، فكان هذا الخبر مُفصلاً والخبر الآخر مُجملاً، والحكم بالمُفصل على - المُجمل أولى من الحكم بالمُجمل على المُفصل، فأما ما تضمّن هذا الحديث من قوله عليه السلام: «وليس على أهل الأرض [بين] اليوم زكاة» فإنه قد رخص اليوم لمن وجبت عليه الزكاة وأخذ منه ذلك السلطان الجائر أن يحتسب به من الزكاة، وإن كان الأفضل إخراجه ثانياً، لأنَّ ذلك ظلمٌ ظلم به - والذي يدلُّ على هذه الرخصة ما رواه:

صح (٩٨) ﴿١٠﴾ - سعد بن عبدالله، عن أبي جعفر، عن الحسين بن سعيد، عن محمد بن أبي عمير، عن عبدالرحمن بن الحجاج، عن سليمان بن خالد «قال: سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول: إن أصحاب أبي أتوه فسألوه عما يأخذه السلطان، فرق لهم، وإنه ليعلم أنَّ الزكاة لا تحلُّ إلا لأهلها، فأمرهم أن يحتسبوا<sup>(١)</sup> به، فجازوا والله لهم<sup>(٢)</sup>، فقلت: أي أبة! إنهم إن سمعوا ذلك لم يترك أحدٌ، فقال: أي بُني! حق أحبُّ الله أن يظهره»<sup>(٣)</sup>.

١ - قال العلامة - رحمه الله - في المنتهى (ج ١ ص ٥١): لو أخذ الزكاة الجائر ففيه روايتان: إحداهما: الإجزاء، وهو قول الجمهور - ثم ذكر تلك الروايات - ثم قال: والرواية الثانية: عدم الإجزاء - وأورد رواية أبي أسامة - .

٢ - كذا في التسخ، والظاهر تصحيحه، والصواب كما في الكافي «فجاء فكري»، وفي بعض نسخه: «فجار فكري»، ولكن الفيض - رحمه الله - قال بصواب ما في المتن .

٣ - حمل الحديث بعض الفقهاء منّا على أنَّ المراد أنه لا يجب إخراج زكاة هذا للمأخوذ وبه -

- ٣٩ **٩٩** ﴿١١﴾ - وعنه، عن أحمد بن محمد، عن عبدالرحمن بن أبي نجران؛ و  
علي بن الحسن الطويل<sup>(١)</sup>، عن صفوان بن يحيى، عن عيص بن القاسم، عن  
أبي عبدالله عليه السلام - في الزكاة - «فقال: ما أخذه منكم بنو أمية فاحتسبوا به، ولا  
تعطوهم شيئاً ما استطعتم، فإن المال لا يبقى على هذا أن يزكيه مرتين».
- ١٠٠** ﴿١٢﴾ - وعنه، عن أبي جعفر، عن ابن أبي عمير؛ وابن أبي نصر،  
عن حماد بن عثمان، عن عبيدالله بن علي الحلبي «قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن  
صدقة المال يأخذها السلطان، فقال: لا أمرك أن تعيد».
- ١٠١** ﴿١٣﴾ - محمد بن علي بن محبوب، عن إبراهيم بن عثمان<sup>(٢)</sup>، عن

جمعا بين الأخبار، وقال في الدروس: «لا يكتفي الخراج عن الزكاة». والحمل الأول خلاف  
الظاهر، ويأباه قوله عليه السلام: «لا تحل إلا لأهلها» وأيضاً قوله: «أي أبة - إلخ» و سائر الأخبار؛  
والحمل الثاني غير معقول، لأن الإمام لا يتقي أصحابه، وأما ما أخذ منهم فبعنوان الزكاة لا بعنوان  
الخراج، والفرق واضح، وظاهر قول الشهيد - رحمه الله - المأخوذ بعنوان الخراج، لا ما يؤخذ  
بعنوان الزكاة.

- ١ - روى الثجاشي (ره) مسنداً عنه كتاب مصعب بن يزيد الأنصاري، وليس له عنوان  
في كتب الرجال أصلاً، كما قاله في تنقيح المقال. وجاء الخبر في الكافي بسند آخر.
- ٢ - كذا، والمراد بإبراهيم بن عثمان أبو أيوب الخزاز كما نص عليه الفيض - رحمه الله - في  
الوافي، وأيضاً ظاهر كلام المجلسي - رحمه الله - في ملاذ الأخبار حيث صحح السند، لكن الخزاز  
من أصحاب أبي عبدالله عليه السلام أو أبي الحسن موسى سلام الله عليه، فمحمد بن علي بن محبوب الذي  
كان في طبة علي بن إبراهيم كيف يروي عنه بلا واسطة؟ فالظاهر هنا سقوط «عن الحسن بن -  
محبوب» وتبديل «و حماد» بـ «عن حماد». و رواية محمد بن علي عن «الحسن بن محبوب»  
كثيرة، كما تأتي في باب الرهون تحت رقم ٣٣، وباب الوديعه تحت رقم ٦، وباب الإشهاد على -  
الوصية تحت رقم ٣، وهكذا رواية السرد عن الخزاز كثيرة أيضاً كما تأتي في باب البيئات تحت  
رقم ١٦٤، وباب المهور والأجور تحت رقم ٤٣. وأيضاً عدم رواية الخزاز عن حماد بن عيسى  
راوي حريز بن عبدالله، بل روى الخزاز عن حريز بلا واسطة كما جاء في آخر باب البيئات  
تحت رقم ١٦٤، وباب حد الفرية تحت رقم ١٤، وباب ضمان النفوس تحت رقم ٨، فالصواب  
في السند «محمد بن علي بن محبوب، عن الحسن بن محبوب، عن إبراهيم بن عثمان؛ و حماد، عن  
حريز، عن أبي أسامة». وفي نسخة مخطوطة مصححة: «إبراهيم بن عمر» ولكنه تصحيف، وفي  
هامشها: «ابن عثمان» صح.

حمّاد، عن حريز، عن أبي أسامة<sup>(١)</sup> «قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: جُعِلْتُ فِدَاكَ إِنَّ هَؤُلَاءِ الْمَصْدُقِينَ يَأْتُونَنَا فَيَأْخُذُونَ مِنَّا الصَّدَقَةَ<sup>(٢)</sup>، فنعطيهم إياها أتجزئ [ذلك] عنا؟ فقال: لا، إنّها هؤلاء قوم غصبوكم - أو قال: ظلموكم - أموالكم، وإيّها - الصَّدَقَةَ لأهلها».

فهذا الخبر يدل على ما ذكرناه من أنّ الأولى إعادتها، و يحتمل أن يكون المراد بقوله: «لا تجزئ» أنه لا تجزئ عن غير ذلك المال، لأنهم إذا أخذوا زكاة الغلات أكثر مما يستحق فلا يجوز له أن يحتسب الرائد من زكاة الذهب والفضة وغيرهما، بل يجب إخراجها على حدة وإيّها أبيع و رخص أن لا يخرج من نفس ما أخذ منه ثانياً.

فأما الذي يدل على أنّ صدقة الغلات لا تجب أكثر من دفعة واحدة ما رواه:

صح **﴿١٠٢﴾** ١٤ - محمد بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن حمّاد، عن حريز، عن زرارة؛ و عبيد بن زرارة، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: أيّما رجل<sup>(٣)</sup> كان له حرث أو تمره فصدّقها فليس عليه فيه شيء إن حال عليه - الحول عنده، إلا أن يحوله مالا، و إن فعل فحال عليه الحول عنده فعليه أن يزكّيه، وإلا فلا شيء عليه ولو ثبت ألف عام إذا كان بعينه، وإيّها عليه صدقة - العُشر، فإذا أداها مرّة واحدة فلا شيء عليه فيها حتى يحوله مالا و يحول عليه - الحول و هو عنده».

قال الشيخ - رحمه الله - : ﴿فأما الأنعام؛ فإنّها تجب الزكاة فيها على السائمة منها خاصّة إذا حال عليها الحول﴾.

صح **﴿١٠٣﴾** ١٥ - الحسين بن سعيد، عن حمّاد بن عيسى الجهمي، عن حريز

١ - هو زيد بن [محمد بن] يونس أبو أسامة الأزدي مولاهم الشحام الكوفي، له كتاب، ثقة

عين. ٢ - المصنّف - كمُحدّث - : أخذ الصدقات، و المتصدق: معطيا.

٣ - في كثير من النسخ: «إنّما رجل» والظاهر تصحيحه.

ابن عبدالله، عن زُرارة بن أعين؛ و محمد بن مسلم؛ وأبي بصير؛ و بُريد-  
العجلي؛ و الفضيل بن يسار<sup>(١)</sup>، عن أبي جعفر؛ و أبي عبدالله عليه السلام «قالا :  
ليس على العوامل من الإبل و البقر شيء، إنما الصدقات على الشائمة الراعية<sup>(٢)</sup>،  
و كل ما لم يحل عليه الحول عند ربّه فلا شيء فيه عليه، فإذا حال عليه الحول  
وجب عليه»<sup>(٣)</sup>.

١٠٤ ﴿١٦﴾ - علي بن الحسن، عن هارون بن مسلم، عن القاسم بن-  
عروة، عن عبدالله بن بكير، عن زُرارة، عن أحدهما عليه السلام «قال: ليس في شيء  
من الحيوان زكاة غير هذه الأصناف الثلاثة: الإبل و البقر و الغنم، و كل شيء  
من هذه الأصناف من الدواجن و العوامل<sup>(٤)</sup> فليس فيها شيء [وما كان من هذه  
الأصناف فليس فيها شيء] حتى يحول عليه الحول منذ يوم تنتج»<sup>(٥)</sup>.

١ - هم الفضلاء من أصحاب الصادقين عليهم السلام.

٢ - العوامل: بقر الحرت و الدياسة، و الشائمة: الإبل الراعية، و أسامها: أرعهاها.

٣ - لا خلاف في اشتراط السوم في وجوب الزكاة و اختلفوا فيما إذا علقها بعض الحول.  
(ملذ)

٤ - دجن بالمكان - كقتل - أقام به، و منه قيل لما يألف البيوت من الشاة و الحمام: دواجن.

٥ - لا خلاف في عدم وجوب الزكاة في العوامل و إن كانت شائمة، و الخلاف في بعض  
الحول، كالسوم. و يحتمل أن يكون المعنى في قوله: «و كل شيء من هذه الأصناف» ما يحصل  
من هذه الأصناف من الأولاد، بقريته «منذ يوم تنتج». (ملذ)

و قال أستاذنا الشّعراي - رحمه الله -: في قوله: «يوم تنتج»: هذا مذهب الشيخ (ره) و ابن-  
الجنيد، و ذكر المحقق و العلامة و أكثر المتأخرين أن ابتداء الحول من حين استغناء السخال  
(وُلد الشاة) عن اللبن بالرعى، و ذلك لاشتراط السوم في الأنعام، و لا يستثنى عنه السخال، و  
حكّم العلامة (ره) بعدم صحة الحديث و كأنه لوجود جماعة من الفطحية فيه، و حكّم صاحب  
الجواهر بصحته، و هو أعلم بما قال، لأنّ الفطحية ليسوا منا و إن كانوا موثّقين، فغايته كون  
الخبر موثّقاً لا صحيحاً، و لا يجوز تخصيص اشتراط السوم الثابت بإجماع أكثر المسلمين إلّا ما لكأ  
بحديث هذا حاله مع عدم صراحته إذ قد يذكر في الأحكام أظهر الأوقات و أبين الأسباب  
لفرض لا يتعلق بذكر جميعها، كما يقال: إذا مات الإنسان تفرّق أعضاءه و يفسد، يراد بذلك  
تأثير وجود النفس في بقاء المزاج، مع أنه لا يتفرّق بعد الموت بلا فصل، و يقال: إذا تزوّج الرجل  
وجب عليه النفقة مع أنه لا تجب بالتزوّج فقط، بل بعد التمكن، و هكذا المقصود هنا -



١٠٥ ﴿ ١٧ - فأما ما رواه محمد بن علي بن محبوب ، عن محمد بن -  
الحسين ، عن صفوان ، عن ابن مسكان ، عن إسحاق بن عمار « قال : سألته <sup>(١)</sup> عن -  
الإبل تكون للجمال <sup>(٢)</sup> ، أو تكون في بعض الأمصار ، أتجري عليها الزكاة كما  
تجري على السائمة في البرية ، فقال : نعم . » .

١٠٦ ﴿ ١٨ - وروى محمد بن علي بن محبوب ، عن أحمد ، عن الحسين ،  
عن صفوان <sup>(٣)</sup> ، عن إسحاق « قال : سألت أبا إبراهيم عليه السلام عن الإبل العوامل عليها  
زكاة ، فقال : نعم ، عليها زكاة . » .

١٠٧ ﴿ ١٩ - وروى محمد بن علي بن محبوب ، عن أحمد ، عن -  
الحسين <sup>(٤)</sup> ، عن عبدالله بن بحر ، عن عبدالله بن مسكان ، عن إسحاق بن عمار  
« قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الإبل تكون للجمال ، أو تكون في بعض -  
الأمصار ، أتجري عليها الزكاة كما تجري على السائمة في البرية ، فقال : نعم . » .

فهذه الأحاديث <sup>(٥)</sup> كلُّها الأصل فيها إسحاق بن عمار ، وإذا كان الأصل  
فيها واحداً لا يعترض بها على ما قدمناه من الأحاديث ، ومع أن الأصل فيها  
واحدٌ اختلفت ألفاظه ، لأنَّ الحديث الأوَّل قال فيه : «سألته» ولم يبين المسؤول  
من هو ، ويحتمل أن يكون إماماً و غير إمام ، وفي الخبر الثاني قال : «سألته»  
أبا إبراهيم عليه السلام ، وفي الحديث الثالث قال : «سألته أبا عبدالله عليه السلام» ، والرَّاي

← عدم عدِّ السخال في التصاب قبل الولادة أيام الحمل و توقفه على النتاج وإن كان متوقفاً على -  
السوم لا يعنى بالزمان الفاصل بين النتاج والسوم كما لا يعنى بما بين وقت العقد و التمكين .  
١ - كذا مضمراً ، و يأتي كلام المؤلف فيه .

٢ - «الجمال» - بفتح الجيم و شد الميم - بمعنى صاحب الحمل والبعير .  
وقراها السيد الداماد - رحمه الله - بالتخفيف . أي للزينة : أشار إلى قوله تعالى : « وَ لَكُمْ  
فيها جمالٌ حين تُرجمونَ وَ حين تشرحونَ - التحل : ٦ » .

٣ - في بعض النسخ : «عن محمد بن الحسين ، عن صفوان» ، و في نسخة : « عن أحمد بن -  
الحسين » . ٤ - في بعض النسخ : «عن محمد بن الحسين ، عن عبدالله بن بحر» ، و في  
نسخة : «عن محمد ، عن الحسين» .

واحدُ فتارةً يرويه مُرسلاً، وتارةً يروي عن أبي عبد الله عليه السلام، وتارةً يروي عن أبي إبراهيم عليه السلام، وهذا الاضطراب فيه يدلُّ على أنه رواه وهو غير قاطع به، وما يجري هذا المجرى لا يجب العمل به، ولو سلم من ذلك كله لكان محمولاً على - الاستحباب دون الفرض والإيجاب؛ والذي يدلُّ على أنه لا تجب فيها الزكاة إلا بعد أن يحول عليها الحول مضافاً إلى ما قدّمناه ما رواه:

﴿ ١٠٨ ﴾ ٢٠ - محمد بن علي بن محبوب، عن إبراهيم بن هاشم، عن إسماعيل بن مَرَّار، عن يونس بن عبد الرحمن - عن بعض أصحابه - عن زُرارة، عن أبي جعفر عليه السلام « قال: ليس في صغار الإبل والبقر والغنم شيء إلا ما حال عليه الحول عند الرّجل، وليس في أولادها شيء حتى يحول عليه الحول. ».

﴿ ١٠٩ ﴾ ٢١ - وعنه، عن محمد بن أبي الصّهبان، عن ابن أبي نجران، عن محمد بن سباعة - عن زجل - عن زُرارة، عن أبي جعفر عليه السلام « قال: لا يزكي من الإبل والبقر والغنم إلا ما حال عليه الحول، وما لم تحل عليه الحول فكأنه لم يكن. ».

### ﴿ ١١ ﴾ - باب تعجيل الزكاة وتأخيرها

#### ﴿ عمّا تجب فيه من الأوقات ﴾

قال الشيخ - رحمه الله - : ﴿ والأصل في إخراج الزكاة عند حلول وقتها دون تقديمها عنه أو تأخيرها عنه كالصلاة ﴾ .

يدلُّ على ذلك ما رواه:

﴿ ١١٠ ﴾ ١ - محمد بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن حماد، عن حريز، عن عمر بن يزيد « قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: الرّجل يكون عنده المال أيزكيه إذا مضى نصف السنة؟ قال: لا، ولكن حتى يحول عليه - الحول، وتحلُّ عليه<sup>ح</sup>،<sup>ح</sup>، أنه ليس لأحد أن يصلي صلاةً إلا لوقتها، وكذلك الزكاة،

١ - أي الزكاة، وقد يكون «تحل» في بعض النسخ بياء التذكير، أي يحل وجوب الزكاة عليه .

ولا يصوم أحد شهر رمضان إلا في شهره إلا قضاءً، وكلُّ فريضة إنما تؤدى إذا حلت<sup>(١)</sup>».

مع ١١١ ﴿٢ - حماد، عن حريز<sup>(٢)</sup>، عن زرارة﴾ قال: قلت لأبي- جعفر عليه السلام: أيزكي الرجل ماله إذا مضى ثلث السنة؟ قال: لا، أنصلي الأولى قبل الزوال؟!».

قال الشيخ - رحمه الله - : ﴿وقد جاء رخص عن الصادق عليه السلام في تقديمها شهرين قبل مجئها<sup>(٣)</sup>، وتأخيرها شهرين، وجاء ثلاثة أشهر وأربعة أشهر عند الحاجة إلى ذلك﴾. يدل على ذلك ما رواه:

مع ١١٢ ﴿٣ - محمد بن علي بن محبوب، عن يعقوب بن يزيد، عن ابن- أبي عمير، عن معاوية بن عمار، عن أبي عبدالله عليه السلام﴾ قال: قلت له: الرجل تحل عليه الزكاة في شهر رمضان فيؤخرها إلى المحرم؟ قال: لا بأس، قال: قلت: فإنها لا تحل عليه إلا في المحرم فيعجلها في شهر رمضان؟ قال: لا بأس».

مع ١١٣ ﴿٤ - وعنه<sup>(\*)</sup> عن ابن أبي عمير، عن الحسين بن عثمان - عن رجل - عن أبي عبدالله عليه السلام﴾ قال: سألته عن الرجل يأتيه المحتاج فيعطيه من زكاته في أول السنة، فقال: إن كان محتاجاً فلا بأس».

مع ١١٤ ﴿٥ - سعد بن عبدالله، عن محمد بن الحسين<sup>(٤)</sup>، عن جعفر بن- محمد بن يونس، عن حماد بن عثمان، عن أبي عبدالله عليه السلام﴾ قال: لا بأس بتعجيل الزكاة شهرين، وتأخيرها شهرين».

١ - في بعض نسخ الاستبصار: «إذا دخلت».

٢ - يعني الكليني بالطريق المذكور عن حماد، عن حريز، وإلا لم يذكر المصنف طريقه في مشيخته عن حماد. \* - الضمير راجع إلى يعقوب بن يزيد.

٣ - المحل - بكسر الحاء المهملة - : يقع على الموضع والزمان، كما في النهاية.

٤ - في بعض النسخ: «محمد بن الحسن» والظاهر كونه مصحفاً.

٤٤ م (١١٥) ٦ - و عنه ، عن محمد بن الحسين (١) - عن بعض أصحابنا - عن أبي سعيد المكاربي ، عن أبي بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : سألته عن الرجل يعجل زكاته قبل المجل ، فقال : إذا مضت ثمانية أشهر (٢) فلا بأس » .

وليس لأحد أن يقول : إن هذه الأخبار مع تضادها لا يمكن الجمع بينها ، لأنه يمكن ذلك ، لأنه لا يجوز عندنا تقديم الزكاة إلا على جهة القرض ، ويكون صاحبه ضامناً له متى جاء وقت الزكاة وقد أيسر المعطي ، وإن لم يكن أيسر فقد أجزء عنه ، وإذا كان التقديم على هذا الوجه فلا فرق بين أن يكون شهراً أو شهرين أو ما زاد على ذلك (٣) ؛ والذي يدل على هذه الجملة ما رواه :

٤٤ م (١١٦) ٧ - محمد بن علي بن محبوب ، عن أحمد ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن ابن مسكان ، عن الأحول (٤) « في رجل عجل زكاة ماله ، ثم أيسر المعطي قبل رأس السنة ؟ قال : يعيد المعطي الزكاة » .

٤٤ م (١١٧) ٨ - وروى هذا الحديث محمد بن يعقوب ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ؛ و محمد بن إسماعيل ، عن الفضل بن شاذان جميعاً ، عن ابن أبي عمير ،

١ - في بعض النسخ : « محمد بن الحسن » والظاهر كونه مصحفاً ، كما مر .

٢ - نسخة في بعض المخطوطات : « خمسة أشهر » . وذكر الشهيد - رحمه الله - في « البيان »

عن أبي بصير جواز خمسة أشهر .

٣ - قيل : هذا التأويل يستلزم رد خير أبي بصير ، إلا أن يحمل ذلك على كراهة القرض قبل مضي ثمانية أشهر بقصد احتسابه من الزكاة بعد حول الحول . (ملذ) وفي المختلف : « إن حضره قبله من المؤمنين محتاج تحب صلته ، فأحب الإنسان أن يقدم له من الزكاة جعلها قرصاً له ، فإذا دخل وقت الزكاة والمقرض على حاله من الفقر أجزءت عنه في الزكاة ، فإن تغيرت حاله إلى الغنى لم يجزء عنه ذلك في الزكاة ، وهذا الكلام يشعر بمنع تعجيله الزكاة و جوازه قرصاً ، وهو المشهور بين علمائنا ، واختاره الشيخ والمرضى - رحمهما الله - . ومنع ابنا بابويه من التقديم كل المنع إلا على وجه القرض وهو الحق » . (ملذ)

٤ - هو محمد بن علي بن النعمان الأحول أبو جعفر كوفي يلقب مؤمن الطلاق روى عن التجاد والباقر والصادق عليهم السلام ، وكان كثير العلم حسن الخاطر ، ثقة .

٥ - أي : محمد بن يعقوب عن محمد بن إسماعيل .

عن الأحوال، عن أبي عبد الله عليه السلام مثل الأول.

قال الشيخ - رحمه الله - : ﴿ وإذا جاء وقتُ الزَّكاةِ فعدمُ عنده مستحقٌّ - الزَّكاةُ عَزَّها من جملة ماله إلى أن يجد مَنْ يَسْتَحِقُّها ﴾ .  
يدلُّ على ذلك ما رواه :

ص ١١٨ ﴿ ٩ - سعد بن عبدالله ، عن أحمد بن محمد <sup>(١)</sup> ، عن الحسين بن - سعيد، عن النَّصْر بن سُويد ، عن عبدالله بن سينان ، عن أبي عبدالله عليه السلام « أَنَّهُ قَالَ فِي الرَّجُلِ يَخْرُجُ زَكَاتُهُ فَيَقْسِمُ بَعْضُهَا وَيَبْقَى بَعْضُهَا يَلْتَمِسُ لَهَا الْمَوَاضِعَ فَيَكُونُ بَيْنَ أَوَّلِهِ وَآخِرِهِ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ ؟ قَالَ : لَا بَأْسَ » <sup>(٢)</sup> .

١١٩ ﴿ ١٠ - وعنه ، عن أبي جعفر ، عن العباس بن معروف ، عن - الحسن بن علي بن فضال ، عن يونس بن يعقوب « قَالَ : قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام : زَكَاتِي تَحُلُّ عَلَيَّ شَهْرًا فَيَصْلِحُ لِي أَنْ أَحْبِسَ مِنْهَا شَيْئًا مَخَافَةَ أَنْ يَجِئَنِي مَنْ يَسْأَلُنِي يَكُونُ عِنْدِي عُذَّةٌ <sup>(٣)</sup> ؟ فَقَالَ : إِذَا حَالَ [عَلَيْهَا] الْحَوْلُ فَأَخْرِجْهَا مِنْ مَالِكَ وَلَا تَخْلُطْهَا بِشَيْءٍ وَأَعْطِهَا كَيْفَ شِئْتَ ، قَالَ : قُلْتُ : فَإِنِ أَنَا كَتَبْتُهَا وَأَثْبَتْتُهَا يَسْتَقِيمُ لِي ؟ قَالَ : نَعَمْ ، لَا يَصْرُكَ » <sup>(٤)</sup> .

قال الشيخ - رحمه الله - : ﴿ ويجوز له إخراجها إلى بلد آخر ﴾ .  
يدلُّ على ذلك ما رواه :

ص ١٢٠ ﴿ ١١ - الحسين بن سعيد، عن محمد بن أبي عمير، - عن أخبره - عن دُرُسْت بن أبي منصور - عن رَجُلٍ - عن أبي عبدالله عليه السلام « أَنَّهُ قَالَ : فِي - الزَّكاةِ يَبِيعُهَا الرَّجُلُ إِلَى بَلَدٍ غَيْرِ بَلَدِهِ ؟ فَقَالَ : لَا بَأْسَ أَنْ يَبِيعَ بِالثَّلْثِ أَوْ الرَّبْعِ - الشَّكُّ مِنْ أَبِي أَحْمَدِ <sup>(٥)</sup> - » .

١ - يعني أبا جعفر أحمد بن محمد بن عيسى بن عبدالله الأشعري .

٢ - ذهب أكثر فقهاءنا إلى عدم جواز التأخير إلا لما منع .

٣ - العُدَّة - بالضم - : الاستعداد ، يقال : كونوا على عُدَّة ، أي استعداد ، و ما أعددت

لحوادث الدهر من المال والسلاح . (الصحاح)

٤ - ظاهره أنَّ الكتابة لتعيين مقدارها تقوم مقام العزل .

٥ - كنية ابن أبي عمير .

ص ١٢١ ﴿١٢١﴾ ١٢ - وعنه<sup>(١)</sup>، عن إبراهيم بن [إسحاق] أبي إسحاق، عن عبدالله ابن حماد الأنصاري، عن أبان بن عثمان، عن يعقوب بن شعيب الحداد، عن-  
العبد الصالح عليه السلام «قال: قلت له: الرجل متى يكون في أرض منقطعة كيف يصنع بزكاة ماله؟ قال: يضعها في إخوانه وأهل ولايته، فقلت: فإن لم يحضره منهم فيها أحد؟ قال: يبعث بها إليهم، قلت: فإن لم يجد من يحملها إليهم؟ قال: يدفعها إلى من لا ينصب، قلت: فغيرهم؟ قال: ما لغيرهم إلا الحجر!». .

ص ١٢٢ ﴿١٢٢﴾ ١٣ - وعنه<sup>(٢)</sup>، عن عبدالله بن جعفر؛ وغيره، عن أحمد بن-  
حزرة «قال: سألت أبا الحسن الثالث عليه السلام عن الرجل يخرج زكاته من بلد إلى بلد آخر، ويصرفها في إخوانه، فهل يجوز ذلك، فقال: نعم».

قال الشيخ - رحمه الله -: ﴿فإن وجد لها أهلاً فلم يضعها فيهم ووجهها إلى بلد آخر فإن هلكت كان ضامناً لها، وإن لم يجد لها أهلاً في بلده فبعث إلى بلد آخر وهلكت أجزاء ذلك﴾.

أما الذي يدل على أنه يجوز إذا لم يجد لها أهلاً فينفذها<sup>(٣)</sup> إلى بلد آخر فتهلك ما رواه:

ص ١٢٣ ﴿١٢٣﴾ ١٤ - محمد بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن حماد ابن عيسى<sup>(٤)</sup>، عن حريز، عن أبي بصير، عن أبي جعفر عليه السلام «قال: إذا أخرج-  
الرجل الزكاة من ماله، ثم سمّاها لقوم فضاغت، أو أرسل بها إليهم فضاغت فلا

١ - الظاهر كون الضمير راجعاً إلى سعد بن عبدالله لا الحسين بن سعيد لبعده رواية الحسين عن أبي إسحاق الأحمري. والخبر السابق جاء في الكافي بعينه وفيه بدل «الحسين بن سعيد، عن ابن أبي عمير» «علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير» - فنأقل.

٢ - يعني سعد، عن الحميري، لعدم رواية الحسين عن عبدالله بن جعفر الحميري.

٣ - كذا. وفي بعض النسخ: «فيعث به».

٤ - في جلّ النسخ التي عندنا: «بن عثمان»؛ فهو مصتحف، لأن إبراهيم بن هاشم لم يلق حماد بن عثمان بل حماد بن عيسى، (كما في الخلاصة). وفي الكافي مثل ما في المتن.

شيء عليه» (١)

٢ ﴿١٢٤﴾ ١٥ - وعنه، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن ابن محبوب، عن جميل بن صالح، عن بكير بن أعين «قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن الرجل يبعث بزكاته فتسرق أو تضيع، فقال: ليس عليه شيء». والذي يدل على أن مع وجود المستحق يكون ضامناً متى هلك (٢) مارواه:

٣ ﴿١٢٥﴾ ١٦ - محمد بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن حماد، عن حريز، عن محمد بن مسلم «قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: رجل بعث بزكاة ماله لتقسم، فضاقت، هل عليه ضمانها حتى تقسم؟ فقال: إذا وجد لها موضعاً فلم يدفعها فهو لها ضامن حتى يدفعها، فإن لم يجد لها من يدفعها إليه فبعث بها إلى أهلها فليس عليه ضمان، لأنها قد خرجت من يده، وكذلك الوصي الذي يوصى إليه يكون ضامناً لما دفع إليه إذا وجد ربه الذي أمر بدفعه إليه، فإن لم يجد فليس عليه ضمان».

وكذلك من وجه إليه زكاة مال ليفرقه <sup>(كذا)</sup> ووجد لها موضعاً فلم يفعل، ثم هلك كان ضامناً، روى ذلك:

٤ ﴿١٢٦﴾ ١٧ - محمد بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن حماد، عن حريز، عن زرارة «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل بعث إليه أخ له زكاته ليقسمها فضاقت، فقال: ليس على الرسول ولا على المؤذي ضمان، فقلت: فإن لم يجد لها أهلاً ففسدت وتغيرت أيضاً؟ قال: لا، ولكن إن عرف لها أهلاً فعطيت (٣) أو فسدت فهو لها ضامن من حين آخرها (٤)».

١ - قال الفاضل التستري - رحمه الله - : كآته يدل على الإجزاء ولو وجد لها في بلدة أهلاً. وكأن مراده الدلالة على الإجزاء في الجملة، وأحال التفصيل إلى ما يجيء، وبالجملة هذه الرواية تدل على المدعى نضاً، وعلى غير صورة الدعوى عموماً، لكن يخص هذا العموم ما سيجيء. (ملذ) ٢ - في بعض النسخ: «متى هلك».

٣ - عطيت - كنصر - لان، و - كفرح - هلك، والبعر والفرس: انكسر.

٤ - في بعض النسخ ومصدره (أعني الكافي): «فهو ضامن حتى يخرجها».

## ﴿ ١٢ - باب أصناف أهل الزكاة ﴾

قال الشيخ - رحمه الله - : ﴿ وهم ثمانية أصناف - ثم ذكر تفاصيلهم - ﴾ .  
 ١ - ﴿ ١٢٧ ﴾ محمد بن علي بن محبوب ، عن العباس ، عن علي ، عن الحسن بن سعيد<sup>(١)</sup> ، عن زُرعة ، عن سماعة « قال : سألت عن الزكاة لمن يصلح أن يأخذها ، قال : هي تحل للذين وصف الله تعالى في كتابه : « لِفُقَرَاءِ الْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ<sup>(٢)</sup> » ، وقد تحلُّ الزكاة لصاحب سبعمائة ، و تحرم على صاحب خمسين درهماً ، فقلت له : كيف يكون هذا ؟!! فقال : إذا كان صاحب السبعمائة له عيالٌ كثيرة فلو قسّمها بينهم لم تكفه<sup>(٣)</sup> فليعف عنها نفسه وليأخذها لعياله ، وأما صاحب الخمسين فإنها تحرم عليه إذا كان وَحْدَهُ وهو مُحْتَرَفٌ يعمل بها وهو يصيب فيها ما يكفيه إن شاء الله . قال : و سألت عن -

١ - صحّف في جلّ النسخ بـ «عليّ بن الحسن ، عن سعيد» . والمراد : العباس بن معروف ، عن عليّ بن مهزيار ، عن الحسن بن سعيد ، عن زُرعة بن محمد . ويؤيد ما قلنا نقل الكافي .  
 ٢ - التوبة : ٦١ . والمؤلّفه قلوبهم إما الكفار أو المنافقون ، وأما المسلمون فلا يقوله به إلا ما نقل عن المفيد - رحمه الله - حيث قال : «المؤلّفه قلوبهم ضربان : مسلمون و مشركون» ، و لعلّ مراده المنافقون .

٣ - في بعض النسخ : «لم تكفهم» ، و كأنّه يحتمل أن يكون المراد من العيال واجبي الثقة ، وأن يكون المراد منه تكفّل معيشته في ضمن الأهل و ضمّه إليهم كالخادم الذي لا يحتاج إليه و بعض الأقارب الذي لا يجب نفقته عليه شرعاً ، كالأخ و العمّ و أشباههما ، و كأنّ مقتضى صحیحة عبدالرحمن بن الحجاج أنّ العيال مخصوص بواجبي الثقة كما قاله المولى المجلسي - رحمه الله - .

أقول : والمراد بالصحیحة هي : «عن عبدالرحمن بن الحجاج ، عن أبي الحسن الأول عليه السلام قال : سألت عن الرجل يكون أبوه أو عمّه أو أخوه يكفيه مؤونته يأخذ من الزكاة فيوسع به إن كانوا له يوسعون عليه في كلّ ما يحتاج إليه ؟ فقال : لا بأس» .



الزكاة هل تصلح لصاحب الدار والخدام<sup>(١)</sup>؟ فقال: نَعَمْ، إلا أن تكون داره دار-  
غَلَّة<sup>(٢)</sup> فيخرج له مِنْ غَلَّتْهَا دراهم تكفيه لنفسه و عِياله ، و إن لم تكن الغَلَّة  
تكفيه لنفسه و عِياله في طعامهم و كَسْوَتهم و حاجتهم في غير إسراف<sup>(٣)</sup> فقد  
حَلَّتْ له الزكاة ، و إن كانت غَلَّتْهَا تكفيهم فلا .»

ح ﴿١٢٨﴾ ٢ - محمد بن يعقوب ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن حماد  
ابن عيسى ، عن حريز ، عن زرارة ؛ و محمد بن مسلم « أنها قالوا لأبي-  
عبدالله عليه السلام : أرأيت<sup>(٤)</sup> قول الله عزَّ و جَلَّ : « لِلْفُقَرَاءِ وَ الْمَسْكِينِ وَ الْعَامِلِينَ  
عَلَيْهَا وَ الْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَ فِي الرِّقَابِ وَ الْغَارِمِينَ وَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَ ابْنِ السَّبِيلِ قَرِيبَةً  
مِنْ اللَّهِ » أَكُلُّ هَؤُلَاءِ يُعْطَى و إن كان لا يَعْرِف<sup>(٥)</sup> ؟ فقال : إن الإمام يعطي  
هؤلاء جميعاً ، لأنهم يَقْرُونَ له بالطَّاعَة ، قال : قلت : فإن كانوا لا يعرفون ؟  
فقال : يا زرارة ! لو كان يُعْطَى مَنْ يَعْرِفُ دُونَ مَنْ لا يَعْرِفُ لم يوجد لها  
موضعٌ ، و إنما يعطي من لا يَعْرِفُ ليرغب في الدِّين فيثبت عليه ، فأما اليوم فلا  
تعطها أنت و أصحابك إلا مَنْ يَعْرِفُ ، فن وَجَدْتُ من هؤلاء المسلمين عارفاً  
فأعطاه دون النَّاس ، ثم قال : سَنَهُمُ الْمُؤَلَّفَةَ قُلُوبِهِمْ وَ سَنَهُمُ الرِّقَابِ<sup>(٦)</sup> عامٌّ ؛ و الباقي

↑  
٤٨

١ - المشهور المقطوع به في كلام الأصحاب استثناء الدار والخدام مع حاجته إليهما بقدر  
الحاجة ، ولو كان له دارٌ أو خادمٌ أزيد من حاجته كَمَا أو كَيْفَاً يبيعهما و يقتصر على الحاجة ،  
وقيل : لا ، لإطلاق التصب . (ملذ)

٢ - الغَلَّة : الدَّخْل الذي يحصل من الرِّزْق و الثَّمَر ، و اللَّبْن و الإجارة و النَّتَاج و نحو ذلك .

٣ - في الكافي : « من غير إسراف » .

٤ - أي أخبرني عن قول الله عزَّ و جَلَّ - إلى آخر الحديث .

٥ - يعني دين الحق و الإمام المنصوص . ولا خلاف في اشتراط الإيمان في جميع الأصناف إلا

المؤلَّفة . ٦ - أي للمؤمن و غير المؤمن ، أما سهم المؤلَّفة فلا خلاف في أن لهم سهماً

من الزكاة ، لكن اختلفوا في أن التأليف خاصٌ بالكفار أو يشمل المسلمين ، ففي المبسوط : المؤلَّفة  
قلوبهم عندنا الكفار الذين يستألفون بغيري من المال و يتألفون بالصدقات ليُستعان بهم على  
الجهاد . و تقدّم عن المفيد - رحمه الله - قال : « المؤلَّفة قلوبهم ضربان : مسلمون و مشركون » ،  
واختاره جماعة من أصحابنا منهم ابن إدريس .

خاص، قال: قلت له: فإن لم يوجدوا؟ قال: لا تكون فريضة فرضها الله تعالى إلا أن يوجد لها أهل، قال: قلت: فإن لم تسعهم الصدقات؟ فقال: إن الله فرض للفقراء في مال الأغنياء ما يسعهم، ولو علم الله أن ذلك لا يسعهم لزادهم، إنهم لم يؤتوا من قبل فريضة الله<sup>(١)</sup>، ولكن أتوا من منع من منعهم حقهم لا مما فرض الله لهم، ولو أن الناس أدوا حقوقهم لكانوا عاشرين بخير».

س ١٢٩٦ - ٣ - وذكر علي بن إبراهيم بن هاشم في كتاب التفسير تفصيل هذه الثمانية الأصناف «فقال: فسرهم العالم عليه السلام (٢): «الفقراء»: هم الذين لا يسألون لقول الله عز وجل في سورة البقرة: «لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أُخْصِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِي الْأَرْضِ يَحْتَسِبُ لَهُمُ الْجَاهِلُ أُغْنِيَهُمْ مِنْ التَّعَقُّبِ تَعْرِفُهُمْ بِسِيَاهِهِمْ لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِحْفَافًا» (٣)، «وَالْمَسَاكِينَ»: هم أهل الديانات (٤) قد دخل فيهم الرجال والنساء والصبيان، «وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا»: هم السعاة والحجباء في أخذها وجمعها وحفظها حتى يؤدوها إلى من يقسمها، «وَالْمُؤَلَّفَةَ قُلُوبَهُمْ»: هم قوم وحدوا الله وخلعوا عبادة من دون الله ولم تدخل المعرفة قلوبهم أن

١ - أي لم يؤتوا عدم التسعة من قبل فريضة الله بل من منع من منعهم، والاختصار في الأشياء التسعة في كل مكان وكل زمان أفلا يكون من أعظم مصاديق المنع؟

٢ - المراد إمام الصادق عليه السلام أو الباقر - سلام الله عليهما -، والأول أظهر.

٣ - البقرة: ٢٧٣. وقال [أبو] جعفر عليه السلام: «الذين أُخْصِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ» هم «أصحاب الصفة» نزلت الآية فيهم وهم نحو من أربعمئة رجل لم يكن لهم مساكن بالمدينة ولا عشائر يأوون إليهم فجعلوا أنفسهم إلى المسجد، ويستغرقون أوقاتهم بالتعلم والعبادة وقالوا: نخرج في كل سرية يعيشها رسول الله صلى الله عليه وسلم فحث الله الناس عليهم، والضرب في الأرض: المشي فيها. والمراد لا يستطيعون سفرًا للتجارة والمعاش. وقوله تعالى: «إِحْفَافًا» يعني الإحفاء، وأحف السائل: ألح، أي لا سؤال لهم أصلاً فلا يقع منهم إحفاء ولا يلزامون المسؤول حتى يعطيهم.

٤ - كذا في بعض النسخ، وفي بعضها: «الزمانات» وهو الظاهر، ويوافق ما في التفسير إذا فيه والمسكين أهل الزمارة من العميان والعرجان والمجذومين وجميع أصناف الزماني الرجال والنساء والصبيان - إلخ. (ملذ)

محمداً ﷺ رسول الله ، فكان رسول الله ﷺ يتألفهم ويعلمهم ويعرفهم كما<sup>(١)</sup> يعرفوا، فجعل لهم نصيباً في الصدقات لكي يعرفوا ويرغبوا<sup>(٢)</sup>، « وفي الرقاب » : قوم لزمتمهم كفارات في قتل الخطأ ، وفي الظهار ، وفي الأيمان ، وفي قتل الصيد في الحرم وليس عندهم ما يكفرون ، وهم مؤمنون ، فجعل الله لهم سهماً في الصدقات ليكفر عنهم ، « وألغارمين » : قوم قد وقعت عليهم ديون أنفقوها في طاعة الله من غير إسراف ، فيجب على الإمام أن يقضي عنهم ويفكهم من مال الصدقات ، « وفي سبيل الله » : قوم يخرجون في الجهاد ، وليس عندهم ما يتقون به ، أو قوم من المؤمنين ليس عندهم ما يحجون به ، أو في جميع سبل - الخير ، فعلى الإمام أن يعطيهم من مال الصدقات حتى يقووا على الحج والجهاد ، « وآبني السبيل » : أبناء الطريق ؛ الذين يكونون في الأسفار في طاعة الله فيقطع عليهم ويذهب ما لهم ، فعلى الإمام أن يردهم إلى أوطانهم من مال الصدقات » .

### ﴿ ١٣ - باب مستحق الزكاة للفقير والمسكنة ﴾

#### ﴿ من جملة الأصناف ﴾

قال الشيخ - رحمه الله - : ﴿ ولا تجوز الزكاة في اختصاص الصنفين إلا لمن حصلت له حقيقة الوصفين - إلى آخر الباب ﴾ .

١ - ﴿ ١٣٠ ﴾ - علي بن الحسن بن فضال ، عن يزيد بن إسحاق ، عن هارون ابن حمزة « قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : روي عن النبي ﷺ أنه قال : « لا تحل الصدقة لغني ، ولا لذي مرة سوي<sup>(٣)</sup> » ، فقال : لا تصلح لغني<sup>(٤)</sup> قال : فقلت

١ - في بعض النسخ : « لكي » .

٢ - في بعض النسخ : « يرعوا » أي يكفوا عن الكفر .

٣ - العبرة - بكسر الميم و شد الزاء المهملة - : القوة في الخلق والشدة ، والتسوي : الصحيح

الأعضاء . (النهاية) .

٤ - قوله : « لا تصلح لغني » يعني إذا كان ذوالمرة قادراً على تحصيل القوت فهو غني ، ←

له: الرّجل يكون له ثلاثمائة درهم في بضاعة وله عيال، فإن أقبل عليها أكلها

وقال العالم الرّباني «درجهاي» - رحمه الله - في تقريراته: فيها جهات من البحث؛ منها قولهم فيمن يقدر على اكتساب ما يمون نفسه و عياله على وجه يليق بحاله أنّه لا تحلّ له الزّكاة، لأنّه كالغنيّ. وكذا ذوالصنعة اللاتقة بحاله التي تقوم بذلك، والغرض التعرّض لحكم من كان قادراً و قوياً على الكسب اللاتق بحاله، و على فرض الكسب يني ذلك بمؤننه.

ثمّ اعلم أنّه لو قلنا: إنّ من (كان) له قوّة الكسب - كما ذكرناه - و لكن ليس محترفاً فعلاً يحرم عليه أخذ الزّكاة، فثارة يقع الكلام في أنّه هل تكون الملازمة بين حرمة الأخذ و بين حرمة الإعطاء إليه مع كونه فقيراً - يلوح من الجواهر منع الملازمة -، وثارة في جواز أخذ الزّكاة له مع فرض عدم وفاء كسبه - لو احترف أيضاً - بمؤننه كما هو المشهور. وثارة في أنّه لو لم يكن الكسب الممكن له لاتقاً بحاله يجوز له أخذ الزّكاة كما هو المشهور للخروج، ولما في بعض الأخبار من جواز أخذ الزّكاة لمن كان له القُرس الذي يني بمؤننه لو باعه، معللاً بأنّ القُرس ليس مال لأنّه لباس عزه. وثارة فيها هو المشهور من أنّه لو كان له تكليف واجب يمنعه من الكسب كتحصيل العلم الواجب فيحينئذ يجوز له أخذ الزّكاة. وثارة فيها يقولون من أنّ الاشتغال بالمندوب و ترك الكسب ليس مجوّزاً للأخذ.

ثمّ اعلم أنّ التكلّم في أصل هذه المسألة على القول المشهور من أنّ ذا الكسب إذا كان محترفاً فعلاً، و كان كسبه وافي بمؤننه و مؤونة عياله فلا يجوز له أخذ الزّكاة، لأنّ الفقير محتاج إليها بلا تأمل، وليس الفرض كذلك، و عدم تسميته غنياً غير مضرّ في عدم جواز الأخذ، بل بعض أفراد ذي الحرقة يعدّ غنياً عند العرف أيضاً كما إذا لم يكن في كسبه مشقة، و يكون محترفاً فعلاً، ويزيد ما يخرج عن حرفته عن مؤننه و مؤونة عياله بكثير، فما عن «الخلاف» أنّه حكى عن بعض أصحابنا جواز دفع الزّكاة للمكتسب من غير اشتراط لقصور كسبه، ليس على ما ينبغي، ولعله ميّي على القول بأنّ من لا يكون مالكاً للتصاّب فعلاً فيجوز له أخذ الزّكاة، أو أنّ كلامه محمولٌ على فرض: «لا يني الكسب بمؤننه». و أمّا القادر على الكسب، الذي لم يشتغل بالكسب فهو محلّ البحث فعلاً، و ما يتمتلك لعدم جواز أخذه من الزّكاة أمور: منها:

دعوى عدم صدق الفقير والمسكين عليه لقدرته على الكسب، وهو مشكل بعد عدم ملكه لما يمون نفسه و عياله سنة، و عدم تلبسه بما يقوم بذلك من الكسب بل ولا عازماً عليه، وعن الوافي: «أنّ الغني قد يكون بالقوّة والشّدّة كما قد يكون بالمال، ولو فرض رجل لا تغنيه القوّة والشّدّة فهو فقير محتاج لا وجه لمنعه عن الصّدقة».

إن قلت: مراد الوافي قصور كسبه إذا اشتغل بالكسب عمّا يمون به نفسه و عياله، ولا ينبغي الشكّ في أنّه فقير كيف و إذا كان المال الموجود للمؤونة غير وافي لمؤونة السّنة فهو فقير يجوز له أخذ الزّكاة، و من الواضح أنّ القادر على الكسب إذا لم يف كسبه بمؤونة السّنة يكون -

عياله ولم يكتفوا برمجها؟ قال: فلينظر ما يستفضل منها، فيأكله هو و من

← أول مجواز الأخذ، و عده محتاجاً و فقيراً سواء احترف فعلاً أيضاً أم لا .

قلت: ظاهره ما ذكرناه، وإن يلوح من الجواهر حمل كلامه على ما قلناه، حيث إن صاحب الجواهر يناقش على الوافي مع أن مدعاه جواز أخذ الزكاة للقادر على الكسب إذا كان تاركاً للكسب، كما ذكرناه، وعلى كل حال الظاهر أنه يصدق الفقير عند العرف على من لا شيء له وإن يقدر على الكسب الوافي بمؤنته إذا كان معرضاً عن الكسب .

إن قلت: لعل صدق الفقير لمن لا شيء له فعلاً لحاجته الفعلية وإن كان سبب ذلك تركه التكتب المقدور له، و أنا إذا لم تكن له حاجة فعلية وكان قادراً على الكسب بما يمون به نفسه و عياله إلى آخر السنة إلا أن بناءه على الإعراض عن الكسب فيصير محتاجاً إلى آخر السنة فصدق الفقير عليه غير واضح . قلت: في صورة لم تكن له حاجة فعلية وكان قادراً على الكسب بما يبي مؤنته مع عياله إلى آخر السنة إلا أن ذلك الكسب غير لائق به، فليس تأمل عند أكثرهم أنه فقير يجوز له أخذ الزكاة، وما نحن فيه من هذا القبيل، لأن الميلك في صدق الفقير عند العرف عدم حصول الغني له ولو لما منع من غير فرق بين أن يكون المانع هو إعراض نفسه عن التكتب بلا جهة عقلانية، أو من جهة عقلانية، و أما التمسك لإنبات جواز إعطاء الزكاة لمن يقدر على كسب غير لائق بحاله بأدلة الحرج فردود بأن أدلة الحرج لا تؤثر في جعل غير الفقير فقيراً، نعم قد يقال: إنه مع قطع النظر عن أدلة الحرج أن من يقدر على كسب لائق بحاله، وليس له حرج في الكسب فثل هذا يعد غنياً عرفاً - كما يلوح من «الفنائم» - دون غيره، وهذا أحسن من سابقه إلا أن الإنصاف كما يقوله في الجواهر من أن من أعرض عن الكسب وليس شيء عنده أيضاً يعد في العرف فقيراً، وإن كان في مورد الدم، كما في كثير من الفقهاء، بل يؤيد ذلك في الجواهر بما عساه يظهر من بعضهم من الإجماع على جواز إعطاء ذي الصنعة إذا أعرض عنها و ترك التكتب بها . و إطلاق الأدلة و ترك الاستفصال في كثير منها، و السيرة المستمرة في سائر الأعصار و الأمصار على إعطائها للأتوياء القابلين للاكتساب إلا أن يحمل ذلك على حاجتهم الفعلية، و إن كان ذلك بسبب تركه التكتب المقدور له، أو على عدم العلم بكونه قادراً على تكتب ما يمون به نفسه و عياله لأعمية قوته على التكتب من ذلك، لكن الأقوى في النظر المجواز مطلقاً - انتهى .

ومنها أن نسلم أنه لو أعرض عن الكسب يعد فقيراً عرفاً، و حينئذ يجوز إعطاء الزكاة إليه إلا أن الكسب لتحصيل المؤونة من قبيل الواجب المطلق، فيجب عليه الكسب و ترك أخذ الزكاة و بعض كلماتهم ينطبق على هذا المسلك وفيه تأمل، بل في الجواهر أيضاً الأولى التنزه عنها إذا لم يكن مشغولاً بطلب العلم على وجه لا يمكن الاجتماع مع الكسب .

← ومنها إن نسلم أنه لو أعرض عن الكسب يعد فقيراً عرفاً و يجوز إعطاء الزكاة إليه بل يجوز ←

يسعه ذلك، وليأخذ لمن لم يسعه من عياله.»

تدريج (١٣١) ٢ - وعنه، عن إبراهيم بن هاشم<sup>(١)</sup>، عن حماد بن عيسى، عن خريز، عن زرارة؛ وابن مسلم «قال زرارة: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: فإن كان بالمصر غير واحد؟ قال: فأعطيهم إن قدرت جميعاً، قال: ثم قال: لا تحلّ لمن كانت عنده أربعون درهماً يخول عليها الخول عنده<sup>(٢)</sup> أن يأخذها، وإن أخذها أخذها حراماً.»

س (١٣٢) ٣ - محمد بن يعقوب، عن عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن ابن أبي عمير، عن الحسين بن عثمان - عمّن ذكره - عن أبي عبد الله عليه السلام «في رجل يعطي زكاة ماله رجلاً وهو يرى أنه معسر فوجده موسراً، قال: لا يجزئ عنه»<sup>(٣)</sup>.

س (١٣٣) ٤ - الحسين بن سعيد، عن حماد بن عيسى الجهني، عن عمّار بن أديّته، - عن غير واحد - عن أبي جعفر؛ وأبي عبد الله عليه السلام «أنهما سُئلا عن الرجل له دارٌ وخادمٌ وعبدٌ يقبل الزّكاة؟ فقالا: نعم، إن الدّار والخادم ليسا بملك»<sup>(٤)</sup>.

(١٣٤) ٥ - وعنه، عن يحيى بن عيسى<sup>(٥)</sup>، عن سعيد بن يسار «قال:

«له الأخذ أيضاً بل مع حصول الكفاية لا يجب عليه التّكسب أيضاً إلا أنّ مقتضى الأخبار المنع، فلا بدّ من تخصيص القاعدة والعمومات والإطلاقات بالأخبار الخاصّة. (مأخوذ من تقارير استاذ الفقهاء السيّد محمد باقر درّجاي - رحمه الله -)

١ - زاد في بعض النسخ: «عليّ بن»، وهو من سهو النّاسخ، وسيأتي هذا السند تحت رقم ٦ من الباب.

٢ - كأنّ المراد بخول الخول عليها أن يكون زائداً على نفقته ونفقة عياله في تمام السنة، فيكون الأربعون على سبيل المثال، بل المراد مطلق الزّيادة. (ملذ)

٣ - حمل على ما إذا قصر في التّفحص عن فقره. وسيأتي الخبر في الزّيادة تحت رقم ٢٣ ص ١٩٠. ٤ - في الكافي: «ليستا بملك»، أي بمال زائد يمنع أخذ الزّكاة.

٥ - كذا في النسخ، والصّواب «عثمان بن عيسى»، صحّف للتشابه الخطي، والرّجل واقفي لكنّه تاب ورجع إلى الحقّ، فالسند صحيح.

سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: تحلُّ الزَّكَاةُ لصاحب الدَّارِ والخدمِ - لأنَّ أبا عبد الله عليه السلام لم يكن يرى الدَّارَ والخدمَ شيئاً<sup>(١)</sup> - .

٦ - علي بن الحسن ، عن إبراهيم بن هاشم ، عن حماد بن عيسى ، عن حريز ، عن زرارة ؛ وابن مسلم ، عن أبي جعفر ؛ وأبي عبد الله عليه السلام «أنهما قالا: الزَّكَاةُ لأهل الولاية ، قد بين الله لكم موضعها في كتابه»<sup>(٢)</sup> .

٧ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن جميل بن - دُرَّاج ، عن الوليد بن صُبَيْح «قال: قال لي شهابُ بنُ عبد ربه: أقرء أبا عبد الله عليه السلام [عني] السلام وأعلمه أنه يصيبني فزع في منامي ، قال: فقلت له: إنَّ شهاباً يُقرؤك السلام ويقول [لك]: إنَّه يصيبني فزع في منامي ، قال: قل له: فليزك ماله ، قال: فأبلغت شهاباً ذلك ، فقال لي: فتبلغه عني؟ فقلت: نعم ، فقال: قل له: إنَّ الصبيان فضلاً عن الرجال ليعلمون أنَّي أزرُكي ، قال: فأبلغته ، فقال أبو عبد الله عليه السلام: قل له: إنَّك تُخرِجُها ولا تضعها موضعها»<sup>(٣)</sup> .

٨ - محمد بن يعقوب ، عن عِدَّة من أصحابنا ، عن أحمد بن - محمد ، عن إسماعيل بن سعد الأشعري ، عن الرضا عليه السلام «قال: سألته عن - الزَّكَاة هل توضع فيمن لا يعرف ، قال: لا ، ولا زكاة الفطرة» .

٩ - وروى محمد بن عيسى ، عن داود الصرمي «قال: سألته عن شارب الخمر يعطى من الزَّكَاة شيئاً ، قال: لا» .

١٠ - سعد - عن بعض أصحابنا - عن محمد بن جمهور ، عن إبراهيم الأوسي ، عن الرضا عليه السلام «قال: سمعتُ أبي يقول: كنتُ عند أبي يوماً

٥٢

١ - ما بين الخطين من الراوي .

٢ - كأن المراد أنَّ الأوصاف المذكورة في الكتاب ، وأما هذا الشرط فلما لم يكن المذكوراً في الكتاب صريحاً بينتها لكم ، أو المراد أنَّ الله بين في كتابه عدم جواز الدَّفْع إلى الكافرين والمنافقين بالتبهي عن إعانتهم و مودتهم ، والله يعلم . (ملذ)

٣ - لا يخفى فيه سوء أدب شهاب ، توهم أنه عليه السلام يقول كلاماً بصرف الوهم .

فاتاه رجلٌ فقال: إني رجلٌ من أهل الرِّيِّ و لي زكاة فألى من أضعها؟ قال: إيلنا، فقال: أليس الصدقة محرمة عليكم؟ فقال: بلى، إذا دفعتها إلى شيعتنا فقد دفعها إيلنا، فقال: إني لا أعرف لها أحداً، فقال: فانظر بها [إلى] سنة، قال: فإن لم أصب لها أحداً؟ قال: انتظر بها سنتين حتى يبلغ<sup>(١)</sup> أربع سنين، ثم قال له: إن لم تصب لها أحداً فصرها صراراً واطرخها في البحر<sup>(٢)</sup>، فإن الله عزَّ وجلَّ حرَّم أموالنا و أموال شيعتنا على عدونا».

صح ﴿١٤٠﴾ ١١ - محمد بن الحسن الصفار، عن علي بن بلال «قال: كتبت إليه<sup>(٣)</sup> أسأله هل يجوز أن أدفع زكاة المال والصدقة إلى محتاج غير أصحابي، فكتب: لا تُعطِ الصدقة والزكاة إلا لأصحابك»<sup>(٤)</sup>.

هـ ﴿١٤١﴾ ١٢ - وعنه، عن يعقوب بن يزيد، عن محمد بن عمر، عن محمد بن عذافر، عن عمر بن يزيد «قال: سألته عن الصدقة على النصاب و على الزيدية، قال: لا تصدق عليهم بشيء، ولا تسقمهم من الماء إن استطعت، وقال: الزيدية هم النصاب»<sup>(٥)</sup>.

ذ ﴿١٤٢﴾ ١٣ - وعنه، عن محمد بن عيسى، عن إبراهيم بن عبد الحميد، عن عبد الله بن أبي يعفور «قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: جعلتُ فداك! ما تقول في الزكاة لمن هي؟ قال: فقال: هي لأصحابك، قال: قلت: فإن فضل عنهم؟ فقال: فأعد عليهم، قال: قلت: فإن فضل عنهم؟ قال: فأعد عليهم، قال: قلت:

١ - في بعض النسخ: «حتى يبلغ».

٢ - قال العلامة المجلسي - رحمه الله - : لم أرَ قائلًا بالطرح في البحر، نعم قيل ذلك في حصّة الإمام عليه السلام من الخمس في زمان الغيبة. وأقول: يظهر من كلامه عليه السلام بعد ذلك الكلام أن الطرح في البحر أقلُّ مفسدة من إعطائها و صرفها إلى المخالفين الذين يعاندون الحق.

٣ - لعلّ الضمير راجع إلى الإمام الجواد أو المهادي عليه السلام، لأنّ علي بن بلال يروي عنها.

٤ - اعتبار الإيمان في مستحق الزكاة تماماً لا خلاف فيه بين فقهاينا على ما في «المنتهى»، غير أنّ الشيخ وجمعاً من أتباعه جوزوا دفعها مع عدم وجود المؤمن إلى المستضعف.

٥ - المراد البرية؛ أي الذين يتبعون الزيدية من العامة.



فإن فضل عنهم؟ قال: فأعِدْ عليهم، قال: قلت: فنعطي السَّوَال (١) منها شيئاً؟ قال: فقال: لا والله إلا التُّراب، إلا أن ترحمه، فإن رَحِمْتَهُ فأعطه كِسْرَةَ (٢)، ثم أوماً بيده فوضع إبهامه على أصول أصابعه.»

صَحَّحَ (١٤٣) ١٤ - مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ - أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ ابْنِ أُدَيْنَةَ، عَنْ زُرَّارَةَ؛ وَبُكَيْرٍ؛ وَفُضَيْلٍ؛ وَمُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ؛ وَبُرَيْدِ الْعِجْلِيِّ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ؛ وَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ «أَتَمَّهَا قَالَا: فِي الرَّجُلِ يَكُونُ فِي بَعْضِ هَذِهِ الْأَهْوَاءِ الْحَرَوْرِيَّةِ، وَالْمُرْجِيَّةِ، وَالْعِمَانِيَّةِ، وَالْقَدْرِيَّةِ (٣)، ثُمَّ يَتُوبُ وَيَعْرِفُ هَذَا الْأَمْرَ وَمُحْسِنُ رَأْيِهِ، أَيْعِيدُ كُلَّ صَلَاةٍ صَلَّاهَا أَوْ صَوْمٍ أَوْ زَكَاةٍ

١ - فِي بَعْضِ النَّسَخِ: «فِيُعْطَى السَّائِلُ».

٢ - أَيُّ مِنْ غَيْرِ الزَّكَاةِ، وَالْكِسْرَةَ - بِكسْرِ الْكافِ -: الْقِطْعَةُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ؛ وَالْمُرَادُ هُنَا الْخُبْزُ.  
٣ - الْحَرَوْرِيَّةُ: هُمُ الَّذِينَ تَبَرَّؤُوا مِنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَشَهِدُوا عَلَيْهِ بِالْكَفْرِ - لِنَعْمِ اللَّهِ -، وَالتَّسْبِيحُ إِلَى «حَرَوْرَاءَ» مَوْضِعٌ بِقَرْبِ الْكُوفَةِ، وَكَانَ أَوَّلَ اجْتِمَاعِ الْخَوَارِجِ بِهِ، وَهُمْ يُوَجِّبُونَ قِضَاءَ صَلَاةِ الْخَائِضِ؛

وَالْمُرْجِيَّةُ - بِضَمِّ الْمِيمِ وَكسْرِ الْجِيمِ -: مِنْ الْإِرْجَاءِ بِمَعْنَى التَّأخِيرِ عِنْدَ أَكْثَرِ اللَّغَوِيِّينَ، وَهُمْ فِرْقَةٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ يَقُولُونَ: لَا تَضَرَّعْ مَعَ الْإِيمَانِ مَعْصِيَةً كَمَا لَا تَنْفَعُ مَعَ الْكُفْرِ طَاعَةٌ، أَوْ يَقُولُونَ: الْإِيمَانُ قَوْلٌ بِلَا عَمَلٍ، كَأَنَّهُمْ قَدَّمُوا الْقَوْلَ وَارْجَحُوا الْعَمَلَ أَيَّ أُخْرَاهُ، وَنَقَلَ عَنِ الْمُتَّفَرِّقِ أَنَّهُمْ سَمُّوا بِذَلِكَ لِإِرْجَائِهِمْ حُكْمَ الْكِبَائِرِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، أَقُولُ: الظَّاهِرُ هَذَا قَوْلُهُمْ فِي أَهْلِ الْكِبَائِرِ مِنَ الصَّحَابَةِ فَحَسْبُ، أَيُّ يَقُولُونَ: إِنَّ الصَّحَابَةَ كَلَّمَهُمْ عُدُولٌ وَلَوْ ارْتَكَبُوا الْكِبَائِرَ وَلَا يَجُوزُ تَفْسِيحُهُمْ، وَارْجَأُوا أَمْرَهُمْ إِلَى الْقِيَامَةِ، وَارْجَأَتْهُمْ حُكْمَ أَهْلِ الْكِبَائِرِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ سَتَاهُمْ أَهْلُ الْحَقِّ الْمُرْجِيَّةُ؛

وَالْعِمَانِيَّةُ: فِرْقَةٌ مِنَ الَّذِينَ ادَّعَوْا الْإِسْلَامَ وَقَالُوا بَأَنَّ مَا عَمِلَ عِمَّانٌ - كَلَّمَهُ - حَقٌّ لِأَنَّهُ خَلِيفَةُ الْمُسْلِمِينَ وَصَهْرُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَإِنْ أَمَرَ بِقَتْلِ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ كَعَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ وَغَيْرِهِمْ كَمَا لَكَ مِنَ الْأَشْتَرِ، وَأَوْجِبُوا طَاعَتَهُ وَتَبَرَّؤُوا مِنْ قَاتِلِيهِ؛

وَالْقَدْرِيَّةُ: هُمُ الْمُنْسَوِبُونَ إِلَى «القدر» وَيَزْعُمُونَ أَنَّ كُلَّ عَبْدٍ خَالِقُ فِعْلِهِ. وَفِي شَرْحِ الْمَوَاقِفِ: «قِيلَ: الْقَدْرِيَّةُ هُمُ الْمَعْتَزِلَةُ لِإِسْنَادِ أَعْمَالِهِمْ إِلَى قَدْرَتِهِمْ». وَفِي الْحَدِيثِ: «لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ قَدْرِيٌّ، وَهُوَ الَّذِي يَقُولُ: لَا يَكُونُ مَا شَاءَ اللَّهُ وَيَكُونُ مَا شَاءَ إِبْلِيسَ».

أَوْ حَجَّ؟ أَوْ لَيْسَ عَلَيْهِ إِعَادَةُ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ؟ قَالَ: لَيْسَ عَلَيْهِ إِعَادَةُ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ غَيْرَ الزَّكَاةِ، وَ لَا بَدَأُ أَنْ يُؤَدِّيَهَا، لِأَنَّهُ وَضَعَ الزَّكَاةَ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهَا، وَ إِنَّمَا مَوْضِعُهَا أَهْلُ الْوِلَايَةِ».

### ﴿ ١٤٤ - باب من تحل له من الأهل و تحرم له من الزكاة ﴾

قَالَ الشَّيْخُ - رَحِمَهُ اللَّهُ -: ﴿ وَ تَحَلُّوْا الزَّكَاةَ لِلأَخِ ، وَ الأُخْتِ ، وَ العَمِّ ، وَ العَمَّةِ ، وَ الحَالِ ، وَ الحَالَةِ ، وَ أَبْنَائِهِمْ ، وَ قَرَابَاتِهِمْ إِذَا كَانُوا مِنْ أَهْلِ المَعْرِفَةِ (١) ، وَ تَحْرَمُ عَلَى الأبِّ ، وَ الأُمِّ ، وَ الابْنِ ، وَ البنتِ ، وَ الجدِّ ، وَ الجَدَّةِ ، وَ الزَّوْجَةِ ، وَ المَمْلُوكِ - إِلَى آخِرِ البَابِ ﴾ .

ص ١٤٤ ﴿ ١ - مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى ؛ وَ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَمْزَةَ « قَالَ : قُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ عليه السلام : رَجُلٌ مِنْ مَوَالِيكَ لَهُ قَرَابَةٌ (٢) ، كَلَّمَهُمْ يَقُولُونَ بِكَ (٣) ، وَ لَهُ زَكَاةٌ ، أَمْ يَجُوزُ أَنْ يُعْطِيَهُمْ جَمِيعَ زَكَاتِهِ ؟ قَالَ : نَعَمْ » .

ص ١٤٥ ﴿ ٢ - مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ - مَهْزَبِيَّارٍ ، عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام « قَالَ : سَأَلْتُهُ عَنْ الرَّجُلِ يَضَعُ زَكَاتَهُ كَلَّمَهَا فِي أَهْلِ بَيْتِهِ ، وَ هُمْ يَتَوَلَّوْنَكَ ، فَقَالَ : نَعَمْ » .

فَأَمَّا إِذَا كَانُوا مَخَالِفِينَ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُعْطُوا وَإِنْ كَانُوا أَقْرَابَ ، يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ :

ص ١٤٦ ﴿ ٣ - مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ (٤) ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ ، عَنْ مُثَنَّى (٥) ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ « قَالَ : سَأَلَهُ رَجُلٌ - وَ أَنَا أَسْمَعُ - فَقَالَ : أَعْطِي قَرَابَتِي مِنْ زَكَاةٍ مَالِي وَ هُمْ لَا يَعْرِفُونَكَ ، قَالَ : فَقَالَ : لَا تَعْطِ الزَّكَاةَ إِلَّا مُسْلِمًا ،

١ - فِي المَقْنَعَةِ : « وَ قَرَابَاتِهِمْ إِذَا كَانُوا مِنْ أَهْلِ المَعْرِفَةِ وَ الرَّشَادِ ..... » .

٢ - أَيْ غَيْرِ مَنْ تَحِبُّ نَفْسُهُ . ٣ - فِي بَعْضِ النُّسخِ : « كَلَّمَهُمْ يَقُولُونَ بِكَ » .

٤ - كَذَا فِي جَمِيعِ النُّسخِ ، وَ فِيهِ سَقَطَ ، وَ الصُّوَابُ : عَنْ العَمَّةِ عَنْ أَحْمَدَ - الخ .

٥ - هُوَ المَثَنِيُّ بْنُ الوَلِيدِ الحَنْطَاطِ ، رَوَى عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام ، وَ لَهُ كِتَابٌ .

وأعطيهم من غير ذلك، ثم قال أبو عبد الله عليه السلام: أترون أتما في المال الزكاة وخذها، ما فرض الله عز وجل في المال من غير الزكاة أكثر، تعطي منه القربة، والمعترض لك ممن يسألك فتعطيها ما لم تعرفه بالتصّب، فإذا عرفته بالتصّب فلا تعطه إلا أن تخاف لسانه، فتشتري دينك وعرضك منه».

صح **﴿١٤٧﴾** ٤ - وعنه، عن عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن أحمد (\*) ابن محمد بن عيسى، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر «قال: سألت الرضا عليه السلام عن الرجل له قربة و موالٍ و أيتام يجتوبون أمير المؤمنين عليه السلام، وليس يعرفون صاحب هذا الأمر، أيعطون من الزكاة، قال: لا».

ث **﴿١٤٨﴾** ٥ - الحسين بن سعيد، عن التّضر بن سويد، عن زُرعة، عن سِاعة و محمد بن أبي نصر (١)، عن أبي بصير «قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: الرجل تكون عليه الزكاة وله قربة محتاجون غير عارفين، أيعطيهم من الزكاة؟ فقال: لا، ولا كرامة، لا يجعل الزكاة وقاية لماله، يعطيهم من غير الزكاة إن أراد». فأما من لا تحل له الزكاة فقد روى:

ع **﴿١٤٩﴾** ٦ - محمد بن يعقوب، عن عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد ابن عيسى، عن علي بن الحكم، عن عبد الله (٢) بن عتبة، عن إسحاق بن عمار، عن أبي الحسن موسى عليه السلام «قال: قلت له: لي قربة أنفق على بعضهم و أفضل بعضهم على بعض، فيأتيني إبان الزكاة (٣) أفأعطيهم منها؟ قال: أمستحقون لها؟ قلت: نعم، قال: هم أفضل من غيرهم؛ أعطهم، قال: قلت: فن الذي (٤) يلزمي من ذوي قرابتي حتى لا احتسب الزكاة عليه؟ قال: أبوك و أمك، قلت:

١ - في الكافي: «محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن التضر بن سويد، عن زُرعة بن محمد، عن أبي بصير - إلخ» وهو الصواب. \* - كذا، والصواب: «و أحمد».

٢ - في الكافي: «عبد الملك بن عتبة» وهو الصواب، كما يأتي الخبر في ص ١٢٦ برقم ١٧.

٣ - إبان الشيء - بكسر الميمزة وتشديد الباء الموحدة - : الوقت، وقال في القاموس:

حينه أو أوله. ٤ - في الكافي: «فن الذي».

أبي وأمي؟! قال: الوالدان والولد» (١).

ص ١٥٠ ﴿٧﴾ - محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن صفوان، عن عبدالرحمن بن الحجاج، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: خمسة لا يعطون من الزكاة شيئاً: الأب، والأم، والولد، والمملوك، والمرأة، وذلك أتهم عياله لازمون له».

ص ١٥١ ﴿٨﴾ - وعنه، عن أحمد بن إدريس - وغيره - عن محمد بن أحمد، عن محمد بن عبد الحميد، عن أبي جميلة، عن زيد الشحام، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال في الزكاة: يُعطى منها الأخ، والأخت، والسعم، والعمة، والخال، والخالة، ولا يعطى الجد ولا الجدة».

ص ١٥٢ ﴿٩﴾ - فأما ما رواه محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى، عن أحمد ابن محمد، عن عمران بن إسماعيل بن عمران القمي «قال: كتبت إلى أبي - الحسن الثالث عليه السلام: إن لي ولداً رجلاً ونساءً، أفيجوز أن أعطيهم من الزكاة؟ فكتب عليه السلام: إن ذلك جائز لك» (٢).

فهذا الخبر مخصوص به (٣)، ألا ترى أنه قال: «إن ذلك جائز لك» فعلق - الجواز به دون غيره، مع أنه يجوز أن يكون إنما أجاز له ذلك لقلّة بضاعته، وأن ذلك لا يفي بما يحتاج إليه من نفقة عياله فسوّغ له أن يجعل زكاته زيادة في نفقة عياله، وهذا جائز إذا كان الأمر على ما ذكرناه، والذي يدلّ على ذلك ما رواه:

ص ١٥٣ ﴿١٠﴾ - علي بن الحسن بن فضال، عن عبدالرحمن بن أبي هاشم، عن أبي خديجة، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: لا تعط من الزكاة أحداً ممّن تعمل، وقال: إذا كان لرجل خمسمائة درهم وكان عياله كثيراً، قال: ليس عليه زكاة،

١ - أي ذوي القرابة، لأنّ السؤال كان عنهم، فلا ينافي دخول الزوجة والمملوك. (ملذ) وسيأتي الخبر في الزيادات تحت رقم ١٧ ص ١٢٦.

٢ - في الكافي: «جائز لكم».

٣ - أجاز عنه في المنهي مجواز أن يكون النساء والرجال من ذوي الأقارب، وأطلق عليهم اسم الولد مجازاً لسبب مخالطتهم للأولاد، واحتمال أن يكون أراد الزكاة المنذوبة. (ملذ)

ينفقها على عياله ، يزيدھا في نفقتهم و في كسوتهم و في طعام لم يكونوا يطعمونه، وإن لم يكن له عيال و كان وحده فليقتسمها في قوم ليس بهم بأس ، أعفاء عن المسألة ، لا يسألون أحداً شيئاً ، وقال : لا تعطين قرابتك الزكاة كلها ولكن أعطهم بعضاً واقسم بعضاً في سائر المسلمين ، و قال : الزكاة تحلُّ- لصاحب الدار و الخادم ، و من كان له خمسمائة درهم بعد أن يكون له عيال و يجعل زكاة الخمسمائة زيادة في نفقة عياله، يوسع عليهم» .

### ﴿ ١٥ - باب ما يحلُّ لبني هاشم و يحرم من الزكاة ﴾

قال الشيخ - رحمه الله - : ﴿ و تحرم الزكاة الواجبة على بني هاشم جميعاً من ولد أمير المؤمنين عليه السلام و جعفر و عقيل و العباس - رضي الله عنهم - إذا كانوا متمكّنين من حقهم في الخمس من الغنائم <sup>(١)</sup> ، فإذا منّوه و اضطرّوا إلى الصدقة حلت لهم الزكاة ، و تحلُّ لهم صدقة بعضهم على بعض ، و جميع ما يتطوَّع به عليهم من الصدقات <sup>(٢)</sup> .

الذي يدلُّ على أنَّ الزكاة المفروضة لا تحلُّ لهم <sup>(٣)</sup> ما رواه :

صح ﴿ ١٥٤ ﴾ ١ - محمد بن يعقوب ، عن أحمد بن إدريس ، عن محمد بن - عبد الجبار ؛ و <sup>(٤)</sup> محمد بن إسماعيل ، عن الفضل بن شاذان جميعاً ، عن صفوان ابن يحيى ، عن عيص بن القاسم ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : إن أناساً من بني هاشم أتوا رسول الله صلى الله عليه وآله فسألوه أن يستعملهم على صدقات المواشي ، وقالوا : يكون لنا هذا السهم الذي جعل الله عزَّ و جلَّ للعاملين عليها ، فنحن أولى به ،

١ - في المتن : «على ما نطق به القرآن» .

٢ - زاد في المتن هنا الخبر الذي يأتي آخر الباب تحت رقم ١٣ بأدنى اختلاف في اللفظ .

٣ - يعني أولاد هاشم بن عبد مناف ، وهم اليوم أولاد أبي طالب و العباس و الحارث بن - عبد المطلب و أبي لهب ، و ما ذكره الشيخ فهو على سبيل المثال .

٤ - يعني محمد بن يعقوب عن محمد بن إسماعيل .

فقال رسول الله ﷺ: يا بني عبدالمطلب! إن الصدقة لا تحل لي ولا لكم<sup>(١)</sup>، ولكني قد وعدت الشفاعة<sup>(٢)</sup> - ثم قال أبو عبد الله عليه السلام: أشهدوا لقد وعدتها<sup>(٣)</sup>، - فاظننكم<sup>(٤)</sup> يا بني عبدالمطلب! إذا أخذت بملققة باب الجنة أتروني مؤثراً عليكم غيركم؟!».

ص ١٥٥ ﴿٢﴾ - وعنه، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن حماد، عن حريز، عن محمد بن مسلم؛ و زرارة، عن أبي جعفر؛ وأبي عبد الله عليه السلام «قالا: قال رسول الله ﷺ: إن الصدقة أوساخ أيدي الناس، وإن الله حرم علي منها ومن غيرها ما قد حرمه، فإن الصدقة لا تحل لبني عبدالمطلب، ثم قال: أما والله لو قد قت على باب الجنة ثم أخذت بملقته لقد علمت إنني لا أوتر عليكم، فارضوا لأنفسكم بما رضي الله ورسوله لكم، قالوا: رضينا».

ص ١٥٦ ﴿٣﴾ - الحسين بن سعيد، عن القاسم بن محمد، عن حماد بن عثمان، عن إسماعيل بن الفضل الهاشمي «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الصدقة التي حُرمت على بني هاشم ما هي، فقال: هي الزكاة<sup>(٥)</sup>، قلت: فتحل صدقة بعضهم على بعض<sup>(٦)</sup>؟ قال: نعم».

ص ١٥٧ ﴿٤﴾ - سعد بن عبدالله، عن موسى بن الحسن، عن محمد بن عبد الحميد، عن المفضل بن صالح، عن أبي أسامة زيد الشحام، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: سألته عن الصدقة التي حُرمت عليهم، فقال: هي الزكاة

١ - ظاهر الكلام يدل على حرمة مطلق الزكاة عليهم سواء كانت من بني هاشم أو من غيرهم، لكن لا خلاف في جواز تناول الهاشمي زكاة الهاشمي للنص كما يأتي، وأيضاً لا خلاف في جواز الصدقات المندوبة عليهم. و ظاهر الخبر أيضاً عدم جواز أخذهم من سهم العاملين و عليه الأكثر.

٢ - في بعض النسخ: «ولكن قد وعدت الشفاعة».

٣ - في الكافي: «والله لقد وعدتها».

٤ - تنمة كلام النبي ﷺ، كما يظهر من الحديث الآتي.

٥ - أي الزكاة الواجبة لغير الهاشمي، كما في النص الآتي.

٦ - الواجبة أو المندوبة أو الأعم. (ملذ)

المفروضة، ولم تحرم علينا صدقة بعضنا على بعض».

ح ﴿١٥٨﴾ ٥ - محمد بن علي بن محبوب، عن أحمد بن محمد، عن الحسين، عن النضر، عن ابن سنان، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: لا تحل الصدقة لأولد- العباس ولا لنظرانهم من بني هاشم».

فأما الذي يدل على أن في حال الضرورة يجوز لهم ذلك ما رواه:

ث ﴿١٥٩﴾ ٦ - علي بن الحسن بن فضال، عن إبراهيم بن هاشم، عن حماد ابن عيسى، عن حريز، عن زرارة، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: مواليم منهم، ولا تحل الصدقة من الغريب لمواليهم، ولا بأس بصدقات مواليم عليهم<sup>(١)</sup>، ثم قال: إنّه لو كان العدل ما احتاج هاشمي ولا مظلبي إلى صدقة، إن الله جعل لهم في كتابه ما كان فيه سعتهم<sup>(٢)</sup>، ثم قال: إن الرجل إذا لم يجد شيئاً حلت له الميتة، والصدقة ولا<sup>(٣)</sup> تحل لأحد منهم إلا أن لا يجد شيئاً ويكون ممن تحل له الميتة».

قوله عليه السلام: «ولا تحل الصدقة من الغريب لمواليهم» فالمراد به إذا كان الموالي ممالك لهم<sup>(٤)</sup> ويلزمهم القيام بنفقاتهم لا يجوز لهم أن يعطوا الزكاة، لأنّ- المملوك لا يجوز أن يعطى الزكاة، فأما مواليم الذين ليسوا ممالك فليس بمحرّم ذلك عليهم، والذي يدل على ذلك ما رواه:

ح ﴿١٦٠﴾ ٧ - علي بن الحسن بن فضال، عن جعفر بن محمد بن حكيم، عن جميل بن درّاج، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: سألته هل تحل لبني هاشم الصدقة، قال: لا، قلت: تحل لمواليهم؟ قال: تحل لمواليهم، ولا تحل لهم إلا

١ - أي لا بأس بصدقات من أعتقوهم عليهم.

٢ - يعني الخمس الممنوع عنهم بالجور. (ملذ)

٣ - في الاستبصار بدون العاطف، وهو الصواب. (ملذ)

٤ - فيه أن هذا لا ينفع في الجزء الثاني، لأن المملوك لا يملك شيئاً يتصدق به، إلا أن يوجه بأحد الوجوه، أو يقال: هذا مجرّب فيهِ أيضاً، بأن يقال: المراد به الزكاة الظاهري مجازاً، ووجه الحل- أنه ليس بزكاة حقيقة، بل يأخذ مال نفسه. (ملذ)

صدقات بعضهم على بعض» . فأما الخبر الذي رواه :

« ﴿١٦١﴾ ٨ - علي بن الحسن بن فضال ، عن عبد الرحمن بن أبي هاشم ، عن أبي خديجة<sup>(١)</sup> ، عن أبي عبدالله عليه السلام » قال : أعطوا من الزكاة من بني هاشم من أَرادها منهم ، فإنّها تحلّ لهم ، وإِنما تحرم على النبي صلى الله عليه وآله وعلى الإمام الذي يكون بعده وعلى الأئمة عليهم السلام .» .

فالأصل في هذا الخبر أبوخديجة وإن تكرر في الكتب ولم يروه غيره ، ويحتمل أن يكون أراد عليه السلام حال الضرورة دون حال الاختيار لأنّنا قد بيّنا إنّ في حال الضرورة مباح لهم ذلك ، ويكون وجه اختصاص الأئمة عليهم السلام منهم بالذکر في الخبر أنّ الأئمة عليهم السلام لا يضطرون إلى أكل الزكوات والتقوّت بها ، وغيرهم من بني عبدالمطلب قد يضطرون إلى ذلك ، وأما الخبر الذي رواه :

صح ﴿١٦٢﴾ ٩ - سعد بن عبدالله ، عن أبي جعفر ، عن محمّد بن إسماعيل بن - بزيع « قال : بعثت إلى الرضا عليه السلام بدنانير من قبل بعض أهلي ، وكتبت إليه أخبره<sup>(٢)</sup> أنّ فيها زكاة خمسة وسبعين والباقي صلة ، فكتب عليه السلام بحظه : قبضت ، وبعثت إليه دنانير لي ولغيري ، وكتبت إليه أنّها من فطرة العيال ، فكتب عليه السلام بحظه : قبضت .» .

فليس في هذا الخبر أنّه قبض ذلك لنفسه أو لغيره ، ويحتمل أن يكون ذلك إنّما قبض لغيره ممّن يستحق ذلك ، لأنّهم عليهم السلام كانوا يقبضون الزكوات ويطلبونها ويفرّقونها على موالهم ممّن يستحق ذلك ، والذي يدلّ على ذلك ما رواه :

صح ﴿١٦٣﴾ ١٠ - محمّد بن يعقوب ، عن محمّد بن يحيى ، عن محمّد بن - الحسين<sup>(٣)</sup> ، عن محمّد بن إسماعيل ، عن ثعلبة بن ميمون « قال : كان

١ - هو سالم بن مكرم بن عبدالله وقد يقال : أبوسلمة الكناسيّ ، يقال : صاحب الغنم مولى بني أسد الجمال ، ويقال : كنيته كانت أباخديجة وإنّ أبا عبدالله عليه السلام كناه أباسلمة ، وهو ثقة نقة .

٢ - كذا في النسخ ، وفي الاستبصار : « وكتبت إليه في آخره أنّ منها .» .

٣ - في بعض النسخ : « محمّد بن الحسن » والظاهر كونه تحريفاً .



أبو عبد الله عليه السلام يسأل شهاباً<sup>(١)</sup> من زكاته لمواليه ، وإِنَّمَا حَرَّمَ الزَّكَاةَ عَلَيْهِمْ دُونَ مَوَالِيهِمْ» .

وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ صَدَقَةَ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ<sup>(٢)</sup> جَائِزَةٌ مُضَافاً إِلَى مَا قَدَّمْنَاهُ مَا رَوَاهُ :

ثَوْرِحُ **﴿١٦٤﴾** ١١ - عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ قُضَّالٍ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَاشِمٍ ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عَيْسَى ، عَنْ حَرِيزٍ ، عَنْ زُرَّارَةَ ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام « قَالَ : قُلْتُ لَهُ : صَدَقَاتُ بَنِي هَاشِمٍ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ تَحَلُّ لَهُمْ ؟ فَقَالَ : نَعَمْ ، صَدَقَةُ الرَّسُولِ<sup>(٣)</sup> عليه السلام تَحَلُّ لِجَمِيعِ النَّاسِ مِنْ بَنِي هَاشِمٍ وَغَيْرِهِمْ ، وَصَدَقَاتُ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ تَحَلُّ لَهُمْ ، وَلَا تَحَلُّ لَهُمْ صَدَقَاتُ إِنْسَانٍ غَرِيبٍ » .

وَأَمَّا الَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَا عَدَا الْمَفْرُوضِ مِنَ الصَّدَقَاتِ مَبَاحٌ لَهُمْ مُضَافاً إِلَى مَا قَدَّمْنَاهُ مَا رَوَاهُ :

صَح **﴿١٦٥﴾** ١٢ - سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ - سَعِيدٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام أَنَّهُ قَالَ : « لَوْ حُرِّمَتْ عَلَيْنَا الصَّدَقَةُ لَمْ يَجَلَّ لَنَا أَنْ نَخْرُجَ إِلَى مَكَّةَ ، لِأَنَّ كُلَّ مَا بَيْنَ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ فَهُوَ صَدَقَةٌ » .

كَمَح **﴿١٦٦﴾** ١٣ - مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ ، عَنْ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ ، عَنْ صَفْوَانَ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ - إِبْرَاهِيمَ الْهَاشِمِيِّ ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام « قَالَ : قُلْتُ لَهُ : أَتَحَلُّ الصَّدَقَةُ لِبَنِي - هَاشِمٍ ؟ فَقَالَ : إِنَّمَا تِلْكَ الصَّدَقَةُ الْوَاجِبَةُ عَلَى النَّاسِ لَا تَحَلُّ لَنَا ، فَأَمَّا غَيْرُ ذَلِكَ فَلَيْسَ بِهِ بَأْسٌ ، وَلَوْ كَانَ كَذَلِكَ مَا اسْتَطَاعُوا أَنْ يَخْرُجُوا إِلَى مَكَّةَ ، [و] هَذِهِ الْمِيَاهُ عَاقَتَهَا صَدَقَةٌ » .

١ - يعني شهاب بن عبد ربه .

٢ - في بعض النسخ : « على بعضهم » .

٣ - في بعض النسخ : « صدقة رسول الله صلى الله عليه وسلم » .

## ﴿ ١٦٦ - باب ما يجب أن يُخرج من الصدقة وأقل ما يعطى ﴾

قال الشيخ - رحمه الله - : ﴿ وأقل ما يعطى الفقير من الزكاة المفروضة خمسة دراهم ، وليس لأكثره حدٌ - إلى آخر الباب <sup>(١)</sup> ﴾ .

صح ﴿ ١٦٧ ﴾ ١ - محمد بن يعقوب ، عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن الحسن بن محبوب ، عن أبي ولاد الحنطاط ، عن أبي عبد الله عليه السلام : « قال : سمعته يقول : لا يعطى أحدٌ من الزكاة أقل من خمسة دراهم ، وهو أقل ما فرض الله عز وجل من الزكاة في أموال المسلمين ، فلا تعطوا أحداً أقل من خمسة دراهم فصاعداً » .

٦٢ ء ﴿ ١٦٨ ﴾ ٢ - سعد بن عبدالله ، عن إبراهيم بن إسحاق بن إبراهيم <sup>(٢)</sup> ، عن عبدالله بن حماد الأنصاري ، عن معاوية بن عمار ؛ و عبدالله بن بكير ، عن أبي عبدالله عليه السلام : « قال : لا يجوز أن يدفع الزكاة أقل من خمسة دراهم ، فإنها أقل الزكاة » .

صح ﴿ ١٦٩ ﴾ ٣ - فأما ما رواه أحمد بن محمد بن عيسى ، عن محمد بن أبي - الصهبان : « قال : كتبتُ إلى الصادق عليه السلام <sup>(٣)</sup> هل يجوز لي يا سيدي أن أُعطي -

١ - وفي المسئلة : « لا بأس بإخراج قليل الصدقة في التطوع وكثيرها ، وإعطائه واحداً أو جماعة . وأقل ما يعطى الفقير من الزكاة المفروضة خمسة دراهم فصاعداً ، لأنها أقل ما يجب في الحد الأول من الزكاة ، وليس لأكثره حدٌ مخصوص ، لتفاوت الناس في كفايتهم ، وجواز إخراج غنى الفقير إليه من الزكاة » . ثم ذكر خبر أبي ولاد ، وخبر إسحاق بن عمار ، وخبر عمار بن - موسى ؛ التي تأتي في الباب . ٢ - في الاستبصار : « عن إبراهيم بن إسحاق الأحمري » وهو ضعيف ، وما في المتن إما هو أو مجهول .

٣ - المراد بمحمد بن أبي الصهبان محمد بن عبد الجبار القمي الثقة المعروف ، فالمراد بالصادق الوصف لا الاسم والمراد أبو الحسن الهادي - سلام الله عليه - لا أبو عبدالله عليه السلام ، لبعد الطبقة ، كما نص عليه صاحب المنتقى لكن في الفقيه تحت رقم ١٦٠٠ « قد روى محمد بن - عبد الجبار : أن بعض أصحابنا كتب على يدي أحمد بن إسحاق إلى علي بن محمد العسكري عليه السلام : أعطي الرجل من إخواني من الزكاة الدرهمين والثلاثة ؟ فكتب : افعل إن شاء الله » .

الرَّجُلُ مِنْ إِخْوَانِي مِنَ الزَّكَاةِ الدَّرْهَمِينَ وَالثَّلَاثَةَ الدَّرَاهِمَ فَقَدْ اشْتَبَهَ ذَلِكَ عَلَيَّ؟  
فَكُتِبَ: ذَلِكَ جَائِزٌ.»

فَحَمُولٌ عَلَى النَّصَابِ الَّذِي يَلِي النَّصَابِ الْأَوَّلَ<sup>(١)</sup>، لِأَنَّ النَّصَابَ الثَّانِيَّ وَ  
الثَّلَاثَ وَ مَا فَوْقَ ذَلِكَ رُبَّمَا كَانَ الدَّرْهَمِينَ وَ الثَّلَاثَةَ حَسَبَ تَزَايِدِ الْأَمْوَالِ، فَلَا  
بَأْسَ بِإِعْطَاءِ ذَلِكَ لِوَاحِدٍ، فَأَمَّا النَّصَابِ الْأَوَّلَ فَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ فِيهِ حَسَبَ مَا  
قَدَّمْنَاهُ.

فَأَمَّا الَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُعْطَى أَكْثَرَ مِنْ خَمْسَةِ دَرَاهِمٍ فَارَوَاهُ:

ص ١٧٠ ﴿٤﴾ - الحسين بن سعيد، عن محمد بن أبي عمير، عن سعيد بن -  
غزوان، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: سألتكم كم يعطى الرجل الواحد من الزكاة،  
قال: اعطه من الزكاة حتى تغنيه.»

ث ١٧١ ﴿٥﴾ - و عنه، عن ابن أبي عمير، عن زياد بن مروان، عن  
أبي الحسن موسى عليه السلام «قال: اعطه ألف درهم.»

ص ١٧٢ ﴿٦﴾ - سعد، عن أحمد بن الحسين بن الصمقر، عن الحسن بن -  
الحسين اللؤلؤي، عن محمد بن سنان، عن إسحاق بن عمار «قال: قلت لأبي -  
عبد الله عليه السلام: أعطي الرجل من الزكاة مائة درهم؟ قال: نعم، قلت: مائتين؟  
قال: نعم، قلت: ثلاثمائة؟ قال: نعم، قلت: أربعمائة؟ قال: نعم، قلت:  
خمسائة؟ قال: نعم حتى تغنيه»<sup>(٢)</sup>.

ص ١٧٣ ﴿٧﴾ - محمد بن يعقوب، عن أحمد، عن عبد الملك بن عتبة<sup>(٣)</sup>،

١ - قال في المدارك: إنَّما يستحب إعطاء الخمسة دراهم أو يجب إذا بلغ الواجب ذلك، فلو  
أعطي ما في الأول لواحد، ثمَّ وجب الزكاة عليه في النصاب الثاني، أخرج زكاته وسقط اعتبار  
التقدير فيه، إذا لم يجتمع منه نصب كثيرة تبلغ الأول.

٢ - قال في الشرائع: لا حدَّ للأكثر إذا كان دفعة، ولو تعاقبت عليه العطية لمؤونة السنة،  
حرم عليه الزائد.

٣ - كذا، و روى الكليني في الكافي خيراً «عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى، ←

عن إسحاق بن عمار، عن أبي الحسن موسى عليه السلام «قال: قلت له: أعطني الرجل من الزكاة ثمانين درهماً؟ قال: نعم وزده، قلت: أعطيه مائة درهم؟ قال: نعم، و أغنه إن قدرت على أن تغنيه».

٨ - وعنه، عن أحمد بن إدريس، عن محمد بن أحمد<sup>(١)</sup>، عن أحمد ابن الحسن بن علي بن فضال، عن عمرو بن سعيد، عن مُصَدِّقِ بْنِ صَدَقَةَ، عن عمار بن موسى، عن أبي عبد الله عليه السلام «أنه سُئِلَ كم يعطى الرجل من الزكاة، قال: قال أبو جعفر عليه السلام: إذا أعطيت فأغنه».

### ﴿ ١٧ ﴾ - باب حكم الحبوب بأسرها في الزكاة

قال الشيخ - رحمه الله - : ﴿ وَيُزَكَّى سائر الحبوب مما أنبتت الأرض فدخل القفيز والمكيال بالعشر ونصف العُشر، كالحنطة والشعير سنة مؤكدة - إلى آخر الباب ﴾.

قد يتنا في أوّل هذا الكتاب أنه لا تجب الزكاة المفروضة إلا في تسعة أشياء، وأنه ليس تجب الزكاة في شيء مما أنبتت الأرض سوى الأربعة الأجناس: التمر، والزبيب، والحنطة، والشعير. وأن ما عداها فإنها يزكى على طريق الاستحباب<sup>(٢)</sup>.

والذي ورد في زكاة ما عدا هذه الأجناس الأربعة من الحبوب كلها محمولة على ما ذكرناه من الندب والاستحباب، فن ذلك ما رواه:

١ - محمد بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن حماد

← عن الحسن بن محبوب - الخ، ثم قال: «وعنه، عن أحمد، عن عبد الملك بن عتبة» و روى تمام هذا الحديث. فالتسند معلق، والمراد بأحد، أحد بن محمد بن عيسى، ففي التسند سقط، والأصل: «محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى، عن أحمد، عن عبد الملك بن عتبة»، وما في بعض النسخ: «عن أحمد بن عبد الملك بن عتبة» أيضاً تصحيف.

١ - هو محمد بن أحمد بن يحيى بن عمران الأشعري، كان ثقة في الحديث، جليل القدر، كثير الرواية. ٢ - تقدم الكلام متافيه.

ابن عيسى ، عن حَرِيْز ، عن مُحَمَّد بن مسلم « قال : سألتُه عليه السلام عن الحَرْث ما يَزَكِي منه ، فقال : البُرُّ ، والشَّعير ، والدُّرَّة ، والدُّخْن ، والأُرْزُ ، والسُّلْتُ (١) والعدَس ، والسِّمْسِم (٢) ، كلُّ هذا يَزَكِي وأشباهه » (٣) .

٢ - حَرِيْز ، عن زُرارة ، عن أبي عبد الله عليه السلام مثله ؛ وقال : « كلِّمًا كيل بالصاع فبلغ الأوساق التي تجب فيه الزكاة فعليه الزكاة ، وقال : جعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الصَّدقة في كلِّ شيء أنبتت الأرض إلا الخَضير والبُقُول (٤) ، و كلِّ شيء يفسد من يومه » .

٣ - علي بن الحسن بن فضال ، عن إبراهيم بن هاشم ، عن حماد ، عن حَرِيْز ، عن زُرارة « قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : في الدُّرَّة شيء ؟ قال : الدُّرَّة والعدَس ، والسُّلْتُ ، والحبوب فيها مثل ما في الجِنطة والشَّعير ، و كلِّ ما كيل بالصاع فبلغ الأوساق التي تجب فيها الزكاة فعليه الزكاة » .

٤ - وعنه ، عن إبراهيم ، عن حماد ، عن حَرِيْز ، عن أبي بصير « قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : هل في الأُرْز شيء ؟ فقال : نعم (٥) ، ثم قال : إن المدينة لم تكن يومئذٍ أرض أُرْز فيقال فيه (٦) ، ولكنّه قد جعل فيه ، وكيف لا يكون فيه ؟! و عاقمة خراج العراق منه » .

↑  
٦٥

١ - السُّلْتُ - بالصَّم - : الشَّعير ، أو ضرب منه لا قشر له ، أو الحامض منه ، و عن الأزهرى أنه قال : هو كالجِنطة في ملامسته و كالشَّعير في طبعه و برودته .

٢ - السِّمْسِم - بالكسر - : حبّ الحَلّ ، و - بالفتح - : الثَّعلب .

٣ - تقدّم الخبر مع بيانه ص ٦ من باب « ما تجب فيه الزكاة » تحت رقم ٧ ، وفيه بدل قوله :

« عن الحرث » « عن الحبوب » .

٤ - الخَضير - ككتف - : الفُصُّ ، و : الزَّرْع ، و : البقلة الخضراء ، كالخضرة . (القاموس)

والبُقُول جمع و واحده البُقْل ، و هو ما ينبت في بزره لا في أصل ثابت .

٥ - ظاهره الوجوب كما هو مذهب ابن الجنيد .

٦ - أي لم يكن المدينة يوم إيجاب الزكاة من الترسول صلى الله عليه وآله وسلم في الأجناس الأربعة ممّا يُزْرَع

فيها الأُرْز حتى يقال فيه زكاة ، أو ليس فيه ولكنّه قد جعل - إلخ - .

## ﴿ ١٨ - باب حكم الخَصِير في الزَّكَاة ﴾

قال الشَّيْخ - رحمه الله - : ﴿ ولا خلاف بين آل الرُّسول ﷺ و بين شيعتهم من أهل الإمامة أَنَّ الخَصِير كالقَصَب و البَطِيخ ، و ما أشبهه ممَّا لا بقاء له لا زكاة فيه ، و لا زكاة على ثمنه حتَّى يحول عليه الحَوْل و هو بمجاله <sup>(١)</sup> ﴾ .  
يدلُّ على ذلك ما رواه :

ص ١ ﴿ ١٧٩ ﴾ - ١ - محمَّد بن عليّ بن محبوب ، عن أحمد بن محمَّد ، عن الحسين ، عن القاسم ، عن عليّ <sup>(٢)</sup> ، عن أبي بصير ، عن أبي عبد الله ﷺ « قال : ليس على - الخَصِير ، و لا على البَطِيخ ، و لا على البُقُول و أشباهه زكاة ، إلَّا ما اجتمع عندك من غلته فبقى عندك سنة » .

ص ٢ ﴿ ١٨٠ ﴾ - ٢ - و عنه ، عن العباس بن معروف ، عن حماد ، عن حريز ، عن زُرارة ، عن أبي جعفر ؛ و أبي عبد الله ﷺ « أتتهما قالا : عفا رسول الله ﷺ عن الخَصِير ، قلت : و ما الخَصِير ؟ قالا : كلُّ شيءٍ لا يكون له بقاء : البَقْل ، و البَطِيخ ، و الفَوَاكِهِ ، و شبه ذلك ممَّا يكون سريع الفساد ، قال زُرارة : قلت لأبي عبد الله ﷺ : هل في القَصَب شيءٌ ؟ قال : لا » .

ص ٣ ﴿ ١٨١ ﴾ - ٣ - محمَّد بن يعقوب ، عن محمَّد بن يحيى ، عن محمَّد بن - الحسين ، عن صفوان ، عن العلاء ، عن محمَّد بن مسلم ، عن أبي جعفر ﷺ « أنه سُئِلَ عن الخَصِير فيها زكاة و إن بيعت بالمال العظيم ، فقال : لا حتَّى يحول عليه - الحَوْل » .

١ - في المتن : « ولا خلاف بين آل الرُّسول ﷺ كافَّة و بين شيعتهم من أهل الإمامة أَنَّ الخَصِير كالقَصَب و البَطِيخ ، و القَثَاء ، و الحيار ، و الباذنجان ، و الزَّيْتَان ، و ما أشبه ذلك ممَّا لا بقاء له لا زكاة فيه و لو بلغت قيمته ألف دينار و مائة ألف دينار ، و لا زكاة على ثمنه بعد البيع حتَّى يحول عليه الحَوْل و هو على كمال حدِّ ما تحب فيه الزَّكاة » .

٢ - يعني : « الحسين بن سعيد ، عن القاسم بن محمَّد الجوهري ، عن عليّ بن أبي حمزة البطائي ، عن أبي بصير يحيى بن القاسم الأسدي » و كان البطائي قائد أبي بصير .

٢٠١٨٢ ﴿٤﴾ - وعن عبيد بن جراح، عن أبي عمير، عن حماد، عن الحلبي «قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: ما في الخضرة؟ قال: وما هي؟ قلت: القصب<sup>(١)</sup> والبطيخ ومثله من الخضير، فقال: لا شيء عليه إلا أن يباع مثله بمال فيحول عليه الحول ففيه الصدقة، وعن شجر القضاة من الخوخ والفريسك<sup>(٢)</sup> و

١ - قال في الصحاح: القَصْبَةُ والقَصْبُ: الرطبة، وهي الإشيشت بالفارسية. وقيل: القصب: القطع، وكل ما اقتضب وأكل طرياً.

٢ - الفرسك كزبرج الخوخ، وقيل: هو مثل الخوخ أجرد أملس أحمر وأصفر، وطعمه كقطع الخوخ، وفي الصحاح أنه ضرب من الخوخ ليس يتفلق عن نواة.

وفي الكافي: «وعن الغضات من الفرسك وأشباهه». وقال العلامة المجلسي - رحمه الله -:

النسخ هنا مختلفة، وفي تصحيحها وشرحها وجوه:

الأول: أن يكون بالعين المهملة والضاد المعجمة والماء بعد الألف؛ كما صححه صاحب المنتقى، فيكون بكسر العين جمع العضاة - بالكسر - أي الأشجار العظيمة، قال في القاموس: العضاة - بالكسر - أعظم الشجر، أو الخمط، أو كل ذات شوك، أو ما عظم منها و طال، والجمع عضاء وعضون وعضوات. وقال الجوهري: العضاء كل شجر يعظم وله شوك. ثم قال: و واحدة العضاء عضاة وعصاة وعصاة وعصاة - بحذف الماء الأصلية كما حذف من الشفة، ونقصانها (الماء) لأنها تجمع على عضاء، مثل شفاة، فترد الماء في الجمع وتُصغَر على عَصِيَّة.

الثاني: أن يكون - بالعين والضاد المعجمتين - كما في بعض نسخ الكتاب، وأكثر نسخ الكافي، وفي القاموس: القضاة شجر معروف، والجمع القضاة. فأطلق هنا على مطلق الشجر الكبير مجازاً، وهو بعيد.

الثالث: ما خطر بالبال، وهو أن يقرأ بالعين المعجمة المضمومة والضاد المعجمة جمع غاض، كعصاة جمع عاص، أي: الأشياء الوافرة الكثيرة من القمار. قال الفيروز آبادي: شيء غاض حسن الغضو جامٌ وافرٌ.

الرابع: ما قيل: إبه من الغض من المضاعف بمعنى الطري، أي: لا زكاة فيها كان طرياً كالفرسك وشبهه. وهو غير مستقيم، وإن كان له وجه بحسب المعنى، لأن الغض والغضيب لا يجمعان على الغضاة. لكن يظهر من «الدروس» أنه كان في نسخته الغض، حيث قال: نعم يستحب فيها يكال أو يوزن عدا الخضرة كالبطيخ والقصب، وروي سقوطها عن الغض كالفرسك وهو الخوخ وشبهه، وعن الاثنان والقطن والزعفران وجميع القمار.

وقال الفيروز آبادي: «الفرسك: كزبرج الخوخ، أو ضرب منه أجرد أحمر، أو ما يتفلق عن نواته»، وقال: «الخوخة ثمرة معروفة، والجمع خوخ».

أشباهه فيه زكاة؟ قال: لا، قلت: قيمته؟ قال: ما حال عليه الحول من ثمنه فزكّه».

### ﴿ ١٩ - باب حكم الخيل في الزكاة ﴾

قال الشيخ - رحمه الله - : ﴿وتزكى الخيل الإناث العتاق السائمة والبراذين<sup>(١)</sup> الإناث السائمة ستة غير فريضة﴾.

مصحح ﴿١٨٣﴾ ١ - محمد بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن حماد، عن حريز، عن محمد بن مسلم؛ و زرارة؛ عنها<sup>(٢)</sup> جميعاً العتاق «قالا: وضع أمير المؤمنين عليه السلام على الخيل العتاق الرّاعية في كلّ قرس في كلّ عام دينارين، و جعل على البراذين ديناراً».

مصحح ﴿١٨٤﴾ ٢ - حماد، عن حريز، عن زرارة «قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: هل على البغال شيء؟ فقال: لا، فقلت: كيف صار على الخيل ولم يصر على - البغال؟ فقال: لأنّ البغال لا تلعج<sup>(٣)</sup> و الخيل الإناث ينتجن، وليس على - الخيل الذكور شيء، قال: قلت: هل على الفرس أو البعير يكون للرجل يركبها شيء؟ فقال: لا، ليس على ما يعلف شيء، إنما الصدقة على السائمة المرسلة في مزجها<sup>(٤)</sup> عاقها الذي يقتنيها<sup>(٥)</sup> فيه الرجل، فأما ما سوى ذلك فليس فيه شيء».

- ١ - البرذون: الدابة، معروف، و سيّزته البرذنة، و الأثني يزذونة؛ و جمعه براذين و البراذين من الخيل: ما كان من غير نتاج اليراب. (لسان العرب)
- ٢ - يعني الصادقين أبا جعفر و أبا عبد الله عليهما السلام.
- ٣ - في النهاية: ناقة لا قح إذا كانت حاملاً.
- ٤ - في القاموس: المرج: المرعى ترعى فيه الدواب، و إرسالها للمرعى.
- ٥ - كذا في الكافي: و في بعض نسخ التهذيب «يقتنيها». و الافتناء: الاذخار. و في النهاية: قناه يقنوه و اقتناه إذا اتخذها لنفسه دون البيع.



## ﴿ ٢٠ - باب حكم أمتعة التجارات في الزكاة ﴾

قال الشيخ - رحمه الله - : ﴿ و كلّ متاع طلب من مالكة بربح أو برأسماله فلم يبعه طلباً للفضل فيه فحال عليه الحول ففيه الزكاة بحسب قيمته سنة مؤكدة <sup>(١)</sup> ، ومتى طلب بأقل من رأسماله فلم يبعه فلا زكاة عليه وإن حال عليه حول وأحوال ، وقد روي أنه إذا باعه زكاه لسنة واحدة وذلك هو الاحتياط ﴾ .

﴿ ١٨٥ ﴾ ١ - محمد بن يعقوب ، عن محمد بن إسماعيل ، عن الفضل بن - شاذان ، عن صفوان ، عن منصور بن حازم ، عن أبي الزبيع الشامي <sup>(٢)</sup> ، عن أبي عبدالله عليه السلام « في رجل اشترى متاعاً فكسد عليه متاعه ، وقد كان زكاه ماله قبل أن يشتري به ، هل عليه زكاة أو حتى يبيعه ؟ فقال : إن كان أمسكه التماس - الفضل على رأس المال فعليه الزكاة » <sup>(٣)</sup> .

ح ﴿ ١٨٦ ﴾ ٢ - وعنه ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن حماد بن عيسى ، عن حرير ، عن محمد بن مسلم « قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل اشترى

١ - في المقنعة هنا زيادة هكذا : « بحسب قيمته إذا بلغت ما يجب في ملها من المال الصامت الزكاة سنة مؤكدة على المأثور عن الصادقين عليهم السلام » .

٢ - هو خلود بن أوفى ، ويقال : خالد أبو الزبيع الشامي العزبي روى عن أبي عبدالله عليه السلام ، له كتاب . وجعله العلامة في الخلاصة فيمن ترك روايته أو توقف فيه ، وقال : أبو الزبيع الشامي اسمه خليل بن أوفى .

٣ - المسألة اختلافية ، فذهب الأكثر ومنهم الشيخان ، والمرضى ، وابن إدريس ، وابن الصلاح ، وابن البراج ، وابن أبي عقيل ، و سلار ، و سائر المتأخرين إلى أنها مستحبة ، وحكى المحقق عن بعض علمائنا قولاً بالوجوب ، وهو الظاهر من كلام ابن بابويه في الفقيه ج ٢ ص ٢٠ طبع مكتبتنا .

وأقول : اعتبر الفقهاء في زكاة مال التجارة مضي الحول من حين التجارة وأن يطلب برأس المال أو الزيادة ، و بقاء قصد الاكتساب طول الحول ، و أن تكون قيمته نصيباً فصاعداً ، فلو نقص رأس ماله في أثناء الحول ولو حبة سقطت ، و كذلك من نوى القنينة في الأثناء .

متاعاً و كسد عليه، وقد زكى ماله قبل أن يشتري المتاع متى يزكيه، فقال: إن كان أمسك متاعه يبتغي به رأس ماله فليس عليه زكاة، وإن كان حبسه بعد ما يجد رأس ماله فعليه الزكاة بعد ما أمسكه بعد رأس المال، قال: و  
٦٨ سألته عن الرجل توضع عنده الأموال يعمل بها، فقال: إذا حال عليها الحول فليزكها» (١).

صح (١٨٧) ٣ - وعنه، عن عده من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن علي ابن الحكم، عن إسماعيل بن عبدالحق «قال: سأله (٢) سعيد الأعرج - وأنا حاضرٌ أسمع - فقال: إنا نكيس الزيت والسمن (٣) عندنا نطلب به التجارة، وربما مكث عندنا السنة والسنتين هل عليه زكاة، قال: فقال: إن كنت تبيع فيه شيئاً أو تجد رأس مالك فعليك فيه زكاة، وإن كنت إنما تربص به لأنك لا تجد إلا وضيعة فليس عليك زكاة (٤)، حتى يصير ذهباً أو فضة، فإذا صار ذهباً أو فضة فزكه للسنة التي تتجر (٥) فيها».

١ - ظاهره لزوم التزكية وإن لم يرخصوا له، و كأنه مما يؤيد الوجوب، إلا أن يحمل على الإذن، أو على استحباب اشتراطه في أصل العقد، فتأمل. (ملذ)

٢ - كذا، والتعدي من اصحاب أبي عبدالله عليه السلام.

٣ - أي نحفظ الزيت والسمن و ندخلها في الخوابي ونحوها، أو نذخرها في الكيس، وهو - بالكسر - البيت الصغير، والبيت من الطين، لنبيعها في وقت آخر. وفي القاموس: كَبَسَ البُرَّ والتهر يَكْبِسُهَا طَمَسُهَا بالتراب، وذلك التراب كَيْسٌ - بالكسر -، و (كَبَسَ) رأسه في ثوبه: أخفاه و أدخله فيه، والكَيْسُ - بالكسر -: بيتٌ من طين - انتهى. وفي بعض النسخ: «تكتسب» كما في المقنعة، وهو أظهر. (ملذ)

٤ - «تربص» على صيغة الخطاب مجذوف إحدى التائين، وفي القاموس: «تربص بفلان ربصاً: انتظر به خيراً أو شراً يحلُّ به كتربص». وفي النهاية: «الوضيعة: الخسارة، وقد وُضِعَ في البيع يوضع ووضيعةً، يعني أن الخسارة من رأس المال».

٥ - كذا في بعض النسخ، ولكن في الأصل المأخوذ منه - أعني الكافي - : «فركه للسنة التي أتجرت فيها»، و كأن المراد أنه إذا كان في المال وضيعة ونص المالك لا يمنع الوضيعة السابقة [عن] الزكاة في تلك التجارة المستأنفة، بل ينظر إلى رأس المال في تلك التجارة، وجمتم أن يكون المعنى أنه إذا صار ذهباً أو فضة، و أراد يقينتها الاكتساب والربح، فلو خسرا و لم يربحها ←

وقد روي «أنه لا زكاة عليه إلا بعد أن يحول عليه الحول».

٤ - روى ذلك الحسين بن سعيد، عن صفوان بن يحيى، عن إسحاق بن عمار «قال: قلت لأبي إبراهيم عليه السلام: الرجل يشتري الوصيفة<sup>(١)</sup> يثبتها عنده لتزيد وهو يريد بيعها أعلى ثمنها زكاة؟ قال: لا حتى يبيعها، قلت: فإن باعها أيزكي ثمنها؟ قال: لا حتى يحول عليه الحول وهو في يده».

والأخذ بالحديث الأوّل عندي أحوط، والذي يؤكّد ذلك ما رواه:

٥ - عليّ بن الحسن بن فضال، عن سيدي بن محمد، عن العلاء، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: قلت له: المتاع لا أصيب به رأس المال، عليّ فيه زكاة؟ قال: لا، قلت: أمسكه سنتين ثم أبعه، ماذا عليّ؟ قال: سنة واحدة».

فأما الذي يدلّ على أن الزكاة في مال التجارة ليس بفرض، وإثنا هو مندوب<sup>(٢)</sup> مستحب<sup>(٣)</sup> ما قدّمنا ذكره من أن الزكاة إنما تجب في الرّكاز<sup>(٢)</sup>، والدّراهم، والدنانير المضروبة المكنوزة، وما عداها ليس فيه زكاة؛ ويؤكّد ذلك ما رواه:

٦ - عليّ بن الحسن بن فضال، عن محمد وأحمد، عن عليّ بن - يعقوب الهاشمي، عن مروان بن مسلم، عن عبد الله بن بكير؛ وعبيد؛ وجماعة

← أيضاً يلزمه فيها الزكاة، ولعلّ الشيخ - رحمه الله - حمله على أنّه لو مرّت عليه سنون ولم يربح يزيه إذا نضّ لسنة واحدة، فالمراد بالسنة التي أتجر فيها: السنة التي باع فيها. (ملذ)

أقول: وفي الوافي: «تجبر فيها»، وقال الفيض - رحمه الله -: تجبر فيها - بالجيم والباء الموحدة وحذف إحدى تائي المضارع - من قولهم: تجبر الرجل إذا عاد إليه ما ذهب منه، والمراد هنا عود رأس ماله بعد فقدانه، وقال: كذا ضبطه أستاذنا التتيد ماجد بن هاشم، وفي أكثر النسخ أتجر فيها، وربما يصحّف في النسخ بتصحيفات أخر كـ «أتجرت» و «تتجر».

١ - الوصيف: العبد، وجمعه وُصفاء، والوصيفة: الأمة، وجمعها وُصائف. \* - كذا.

٢ - الرّكاز - ككتاب - : بمعنى المركوز أي المدفون، واختلف أهل العراق وأهل الحجاز في معناه، فقال أهل العراق: الرّكاز: للمعادن كلّها، وقال أهل الحجاز: الرّكاز: المال اندفون خاصة ممّا كزّه بنو آدم قبل الإسلام.

من أصحابنا قالوا: « قال أبو عبد الله عليه السلام: ليس في المال المضطرب به زكاة<sup>(١)</sup> فقال له إسماعيل - ابنه - : يا أبة! جعلتُ فداك أهلكت فقراء أصحابك!!! فقال: أي بني حق أراد الله أن يخرجك فخرج<sup>(٢)</sup> ».

صح **﴿١٩١﴾** ٧ - الحسين بن سعيد، عن النَّضر بن سَويد، عن هشام ابن سالم، عن سليمان بن خالد « قال: سئل أبو عبد الله عليه السلام عن رجل كان له مالٌ كثيرٌ فاشترى به متاعاً، ثمَّ وَضَعَهُ، فقال: هذا متاعٌ موضوعٌ، فإذا أحببت بعته فيرجع إليَّ رأس مالي وأفضل منه، هل عليه فيه صدقةٌ وهو متاعٌ؟ قال: لا، حتى يبيعه، قال: فهل يؤدي عنه إن باعه لما مضى إذا كان متاعاً؟ قال: لا ».

صح **﴿١٩٢﴾** ٨ - سعد بن عبدالله، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن - سعيد، عن حماد بن عيسى، عن عُمَرَ بن أُدَيْنَةَ، عن زُرارة « قال: كنتُ قاعداً عند أبي جعفر عليه السلام - وليس عنده غير ابنه جعفر عليه السلام - فقال: يا زُرارة إنَّ أباذر - رضي الله عنه - وعثمان تنازعا على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فقال عثمان: كلُّ مالٍ من ذهبٍ أو فضةٍ يدارُ به ويعمل به ويَتَّجَرُ به ففيه الزَّكاةُ إذا حال عليه الحَوْلُ، فقال أبوذر - رضي الله عنه - : أما ما اتَّجَرُ به<sup>(٣)</sup> أو دِيرُ و <sup>٧٠</sup> عمل به فليس فيه زكاةٌ، إنَّها الزَّكاةُ فيه إذا كان رِكاذاً أو كَسَراً موضوعاً فإذا حال عليه الحَوْلُ ففيه الزَّكاةُ، فاختصما في ذلك إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، قال: فقال: القول ما قال أبوذرٍ، فقال أبو عبد الله عليه السلام لأبيه: ما تُريدُ إلى

١ - من الضَّرْب بمعنى السَّير، أو بمعنى المضارب به، أو بمعنى المتحرِّك، وفي المصباح المنير: ضربت في الأرض سافرت، وضارب فلان فلاناً مضاربةً وتضاربوا واضطربوا، ورميته فاضطرب أي ما تحرك.

٢ - يعني: يا بني! الأمر كما تقول أنت، ولكن حق أراد الله أن يخرجك ويظهره فخرج وظهر مَتي. (ملذ)

٣ - في بعض النسخ: «يتَّجَرُ به».

أن يخرج<sup>(١)</sup> مثل هذا فيكف الناس<sup>(٢)</sup> أن يعطوا فقراءهم و مساكينهم؟! فقال أبو عبد الله **عليه السلام**: إليك عني<sup>(٣)</sup> لا أجد منها بدءاً».

### ﴿ ٢١ - باب زكاة الفطرة ﴾

قال الشيخ - رحمه الله - : ﴿ زكاة الفطرة واجبة على كل حرّ بالغ كامل بشرط وجود الطول لها<sup>(٤)</sup>، يخرجها عن نفسه، و عن جميع من يعول من ذكر و أنثى و حرّ و عبد، و عن جميع رقيقه من المسلمين و أهل الذمة في كل حوّل مرّة ﴾.

صح ﴿ ١٩٣ ﴾ ١ - محمد بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم، عن محمد بن عيسى ابن عبيد، عن يونس، عن عبدالله بن سينان، عن أبي عبدالله **عليه السلام** « قال : كلُّ من ضممت إلى عيالك من حرّ أو مملوك فعليك أن تؤدّي الفطرة عنه ، قال : فأعطاء الفطرة قبل الصلاة أفضل ، و بعد الصلاة صدقة » (هـ).

صح ﴿ ١٩٤ ﴾ ٢ - و عنه ، عن عدّة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن أبي نجران ؛ و علي بن الحكم ، عن صفوان الجمال « قال : سألت أبا عبدالله **عليه السلام** عن الفطرة ، فقال : على الصّغير و الكبير و الحرّ و العبد<sup>(١)</sup> ، عن كلِّ إنسان صاع

↑  
٧١

١ - في بعض النسخ : « ما تريد إلا أن يخرج » و « ما » على الأصل استفهاميّة ، والمعنى : ما الذي تقصده في مثل هذا القول الذي يخرج عنك فيسمعه الناس فيكفون عن إعطاء الزكاة؟! ، فراده **عليه السلام** بيان هذا الحكم و توضيحه على الناس لا الاعتراض على أبيه **عليه السلام** . (ملذ)  
أقول : و في بعض النسخ : « ما تريد إلا أن يخرج منك هذا » .

٢ - في بعض النسخ المصحّحة : « فيكف الناس » ، و تكف عنه - كنصر - : أنف منه و امتنع ، و كأنه سقطت لفظة « عن » من قلم الناسخ ، و الصواب « فيكف الناس عن أن يعطوا فقراءهم - إلخ » ، و في بعض النسخ : « فكيف الناس - إلخ » .  
٣ - أي تنح و ابعد عن سؤال ذلك عني .

٤ - الطول و الطائال و الطائلة : الفضل و القدرة و البقي و السعة ، و تطول عليهم : امتن ، كطال عليهم . (القاموس) و ظاهر الكلام وجوب الفطرة على من قدر على إخراجها .

٥ - ذهب الأكثر إلى أن آخر وقتها صلاة العيد . ٦ - لفظة « على » بمعنى « عن » و لا خلاف في عدم وجوب الفطرة على الصّغير و المجنون و العبد . (ملذ)

من حنطة أو صاع من تمر، أو صاع من زبيب» .  
 دفع ﴿١٩٥﴾ ٣ - وعنه، عن محمد بن يحيى، عن محمد بن أحمد بن يحيى  
 - رفعه - عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: يؤذي الرجل زكاته عن مكاتبه و رقيق  
 امرأته و عبده النصرانيّ و المجوسيّ و من أغلق عليه بابه» .  
 مع ﴿١٩٦﴾ ٤ - وعنه، عن عده من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن -  
 الحسن بن محبوب، عن عمّار بن يزيد «قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل  
 يكون عنده الضيف من إخوانه فيحضر يوم الفطر يؤذي عنه الفطرة، قال:  
 نعم، الفطرة واجبة على كلّ من يعول من ذكر أو أنثى صغير أو كبير، حرّاً  
 أو مملوك» <sup>(١)</sup> .

\* (والمولود إذا ولد ليلة الفطرة <sup>(٢)</sup> لا يجب إخراج الفطرة عنه، وكذلك من  
 أسلم ليلة الفطر لا يلزمه إخراج الفطرة حسب ما ذكرناه) \* . روى ذلك:  
 مع ﴿١٩٧﴾ ٥ - محمد بن أحمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن ابن أبي -  
 عمير، عن معاوية بن عمّار «قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن مولود وُلِدَ ليلة -  
 الفطر عليه فطرة؟ قال: لا، قد خرج الشهر؛ وسألته عن يهوديّ أسلم

١ - اختلف الأصحاب في قدر الضيافة المقتضية لوجوب الفطرة على المضيف، فاشتراط  
 الشيخ والمرضى - رحمهما الله - : «الضيافة طول الشهر»، واكتفى المفيد - رحمه الله - بالتصّف  
 الأخير منه، واجتزأ ابن إدريس بليّتين في آخره، والعلامة بالليلة الواحدة، وحكى المحقّق في  
 المعتر قولاً بالاكتفاء بمتى الضيافة في جزء من الشهر بحيث يهلّ الهلال وهو في ضيافة، وقال:  
 هذا أولى . أقول: يفهم من ذيل الخبر صدق العيلولة . ولا يصير الضيف عيالاً للمضيف إلّا  
 بالحدّ الذي ذكر الشيخ والتّيد - رحمهما الله - أو أستاذهما المفيد - عليه الرّحة - ، فإن كان في  
 مدة صار الضيف عيالاً للمضيف عرفاً فزكاة فطرته عليه، وإلّا صرف صحّة إطلاق الضيف  
 عليه لا يجب على المضيف أداء الفطرة عنه، بل تجب على نفسه للأصل، فتأمل، وإذا ورد الضيف  
 قبل المغرب في ليلة الفطر وأراد أو بني على الإقامة مدة صار عيالاً للمضيف وسقط وجوب  
 زكاة الفطرة عنه، ووجب على المضيف، كالمولود الذي ولد قبل المغرب . وجلتا «يكون عنده  
 الضيف من إخوانه فيحضر يوم الفطر» و «واجبة على كلّ من يعول» تدلان على ما قلناه .  
 ٢ - أي بعد المغرب .

ليلة الفطر عليه فطرة؟ قال: لا» (١).

س (١٩٨) ٦ - وقد روي: «أنه إن وُلِدَ قبلَ الزَّوالِ تخرج عنه الفِطْرَة ، وكذلك من أسلم قبل الزَّوالِ» .

وذلك محمولٌ على الاستحباب دون الفرض والإيجاب ؛ فأما الذي يدلُّ على أن الفقير والمحتاج لا زكاة عليه على طريق الفرض ما رواه :

س (١٩٩) ٧ - الحسين بن سعيد ، عن صفوان ، عن إسحاق بن المبارك «قال : قلت لأبي إبراهيم عليه السلام : على الرَّجُل المحتاج زكاة الفِطْرَة ؟ فقال : ليس عليه فِطْرَة» .

س (٢٠٠) ٨ - وعنه ، عن محمد بن سنان ، عن ابن مسكان ، عن يزيد ابن فرقد «قال : قلت لأبي عبدالله عليه السلام : على المحتاج صدقة الفِطْرَة ؟ فقال : لا» .

س (٢٠١) ٩ - وعنه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن الحلبي ، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال : سئِلَ عن رَجُل يأخذ من الزَّكاة عليه صدقة الفِطْرَة ، قال : لا» .

س (٢٠٢) ١٠ - علي بن مهزيار ، عن إسماعيل بن سهل ، عن حماد ، عن حريز ، عن يزيد بن فرقد ، عن أبي عبدالله عليه السلام «أنه سمعه يقول : من أخذ من الزَّكاة فليس عليه فِطْرَة ، قال : وقال ابن عمار (٢) : أن أبا عبدالله عليه السلام قال : لا فِطْرَة على من أخذ الزَّكاة» .

س (٢٠٣) ١١ - وعنه ، عن إسماعيل بن سهل ، عن حماد ، عن حريز ، عن الفضيل ، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال : قلت له : لِمَن تَحُلُّ الفِطْرَة ؟ قال : لِمَن لا يجد ، ومَن حَلَّت له لم تحلَّ عليه (٣) ، ومَن حَلَّت عليه لم تحلَّ له» .

١ - قوله «لا ، قد خرج الشهر» قال الفاضل التستري (ره) : لعل في هذا التعليل دلالة على أنه إذا دخل الصيف بعد الهلال لم تلزم فطرته على مضيغه وإن أصبح عنده ، خلافاً لظاهر رواية عمر بن يزيد المتقدمة عن قريب . (ملذ) . \* - كذا ، والظاهر سقوط «أبي» وهو داود بن فرقد .

٢ - إنا إسحاق ، أو يونس بن عمار الذي روى عنه المفيد . (ملذ)

٣ - من باب مجاز المشاكلة ، أي لم تجب عليه . ويحتمل أن يكون من الحلول ، وفي

ص ٢٠٤ ﴿١٢﴾ - وبهذا الإسناد عن الفضيل بن يسار « قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : أعلى من قبل الزكاة زكاة ؟ فقال : أما من قبل زكاة المال فإن عليه زكاة الفطرة ، وليس عليه لما قبله زكاة ، وليس على من يقبل الفطرة فطرة » (١).

٢٠٥ ﴿١٣﴾ - سعد بن عبدالله ، عن أبي جعفر (٢) ، عن صفوان بن يحيى ، عن إسحاق بن عمار « قال : قلت لأبي إبراهيم عليه السلام : على الرجل المحتاج زكاة - الفطرة ؟ قال : ليس عليه فطرة » .

٢٠٦ ﴿١٤﴾ - وعنه ، عن أبي جعفر ، عن علي بن الحكم ، عن أبان بن - عثمان ، عن يزيد بن فرقد التهمدي « قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل يقبل الزكاة ، هل عليه صدقة الفطرة ، قال : لا » .

٢٠٧ ﴿١٥﴾ - علي بن الحسن بن فضال ، عن إبراهيم بن هاشم ، عن حماد ، عن خريز ، عن زرارة « قال : قلت له : هل على من قبل الزكاة زكاة ؟ فقال : أما من قبل زكاة المال فإن عليه زكاة الفطرة ، وليس على من قبل الفطرة فطرة » .

فهذه الأخبار كلها دالة على أن المحتاج ومن ليس بذي مال لا تجب عليه - الفطرة ، وكل ما ورد في أنه تجب عليه الفطرة ، فإنها ورد على طريق التدب والاستحباب دون الفرض والإيجاب (٣).

فمما روي في ذلك ما رواه :

← القاموس : حل أمر الله عليه مجل حلوياً : وجب ، وأحلّه الله عليه وحلّ عليه مجلّ محلاً : وجب . (ملذ)

١ - يفهم منه أن مستحق الزكاة لا تسقط عنه زكاة الفطرة . ومستحق زكاة الفطرة أسوأ حالاً من مستحق زكاة المال .

٢ - يعني الأشعري راوي كتب صفوان ، و علي بن الحكم .

٣ - قال الفاضل التستري - رحمه الله - : لعل مراده المحتاج الذي لا يملك ما يعتد به ، بحيث يحتاج إلى أخذ الفطرة ، فتكون دلالة بعض الأخبار عليه بالعموم وبعضها بالخصوص . (ملذ)



ص ٢٠٨ ﴿١٦﴾ - محمد بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم، عن محمد بن عيسى، عن يونس، عن عمر بن أذينة، عن زرارة قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: الفقير الذي يتصدق عليه هل تجب عليه صدقة الفطرة؟ قال: نعم، يعطي مما يتصدق به عليه».

ص ٢٠٩ ﴿١٧﴾ - وعنه، عن محمد بن يحيى، عن عبد الله بن محمد، عن علي بن الحكم، عن داود بن النعمان؛ وسيف بن عميرة، عن إسحاق بن عمار «قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: الرجل لا يكون عنده شيء من الفطرة إلا ما يؤدي عن نفسه من الفطرة وحدها، يعطيها غريباً أو يأكل هو وعياله؟ فقال: يعطي بعض عياله، ثم يعطي الآخر عن نفسه يرُدُّونها فتكون عنهم جميعاً فطرة واحدة» (٢).

ص ٢١٠ ﴿١٨﴾ - الحسين بن سعيد، عن ابن أبي عمير، عن حماد، عن الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: صدقة الفطرة على كل رأس من أهلك الصَّغِيرَ والكَبِيرَ، والحَرَّ، والمملوك، والغني، والفقير (٣)، عن كل إنسان نصف صاع من حنطة أو شعير، أو صاع من تمر أو زبيب لفقراء المسلمين، وقال: التمر أحب ذلك إلي».

والذي يدل على ما تأولنا عليه هذه الأحاديث من أن المراد بها التَّدبُّ دون الإيجاب ما رواه:

ص ٢١١ ﴿١٩﴾ - الحسين بن سعيد، عن حماد، عن عبد الله بن ميمون،

١ - ما بين المعقوفين ليس في الكافي.

٢ - استحباب إخراج الفقير عن نفسه وعن عياله مقطوع به في كلام الأصحاب، قال في المنتهى: إنه قول علمائنا أجمع إلا من شذَّ، وقال في أكثر كتبه: يدير صاعاً على عياله ويتصدق به، وظاهره أن المتصدق هو الأول، وهو أنسب بالإدارة، وفي بيان الشهيد: أن الأخير منهم يدفعه إلى الأجنبي. والرواية خالية من ذلك، بل ليس فيها دلالة على أنها تدفع إلى الأجنبي. (ملذ)

٣ - إن «على» في قوله عليه السلام: «على كل رأس» بمعنى «عن» ليشمل الصَّغِيرَ والمملوك، و عليه لا مناسبة للخبر بالباب.

عن أبي عبدالله، عن أبيه عليه السلام «قال: زكاة الفطرة صاع من تمر، أو صاع من زبيب، أو صاع من شعير، أو صاع من الأقط»<sup>(١)</sup> عن كل إنسان حرّاً أو عبدي صغير أو كبير، وليس على من لا يجد ما يتصدق به حرج».

فصرّح في هذا الحديث بنبي الحرج على من لا يجده، ولو كان واجباً على كلّ حال لما ارتفع الحرج عنه، بل كان يلحقه الذمّ والعقاب<sup>(٢)</sup>.

### ﴿ ٢٢ - باب وقت زكاة الفطرة ﴾

قال الشيخ - رحمه الله - : ﴿ و وقت وجوبها يوم العيد بعد الفجر منه قبل الصلاة - إلى آخر الباب ﴾.

٧٥ ↑

صح ﴿ ٢١٢ ﴾ ١ - الحسين بن سعيد، عن صفوان، عن العيص بن القاسم «قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الفطرة متى هي، فقال: قبل الصلاة يوم الفطر، قلت: فإن بقي منه شيء بعد الصلاة؟ فقال: لا بأس، نحن نعطي عيالنا منه»<sup>(٣)</sup> ثم يبقى فنقسمه».

ح ﴿ ٢١٣ ﴾ ٢ - وعنه، عن أحمد بن محمد، عن الحسن<sup>(٤)</sup>، عن أبي بكر - الحضرمي، عن أبي عبدالله عليه السلام «(في قول الله تعالى: «قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى» \* وَ ذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى)<sup>(٥)</sup>»، فقال: يروح إلى الجنة فيصلّي»<sup>(٦)</sup>.

١ - الأقط - مثلثة و مجرّك، و ككتف و رُجُل و إبل - : شيء يتخذ من الخبيض الغنمي والجمع أقطان .

٢ - قال الفاضل التستري - رحمه الله - : لا شبهة في حكم من لا يجد، إنَّ الكلام في من يجد، لكن لا بحيث يكون غنياً شرعاً بأن لا يملك قوت السنة، وهذا البيان لا يكفي فيه . (ملذ)

٣ - أي نعطي عن عيالنا، منصوباً بزرع الخافض، و يمكن أن يكون المراد إعطاء العيال بعد العزل للتقسيم بعد ذلك على الفقراء .

٤ - يعني : «الحسين بن سعيد، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر البرنطي، عن الحسن بن علي ابن فضال» على الظاهر، وفي الاستبصار : «أحمد بن محمد، عن الحسن» بدون «وعنه، عن» .

٥ - الأعلى : ١٣ و ١٤ .

٦ - يدل على أن المراد بالزكاة في هذه الآية زكاة الفطرة بقريئة الصلاة، والجنان أو الجنانة هي المصلّي في الصحراء، وظاهر الآية تقديم الإخراج أو الأداء قبل الصلاة .

٤ ﴿٢١٤﴾ ٣ - و عنه ، عن حمّاد ، عن معاوية بن عمار ، عن إبراهيم بن - ميمون قال : « قال أبو عبد الله عليه السلام : الفِطْرَةُ إن أعطيت قبل أن تخرج إلى العيد فهي فِطْرَةٌ ، وإن كان بعد ما تخرج إلى العيد فهي صدقة » (١) .

صح ﴿٢١٥﴾ ٤ - سعد بن عبد الله ، عن أحمد بن محمد ، عن الحسين بن سعيد ؛ و عبد الرحمن بن أبي نجران ؛ و العباس بن معروف ، عن حمّاد بن عيسى ، عن عمر بن أدينة ، عن زرارة و بكير ابني أعين ؛ و الفضيل بن يسار ؛ و محمد بن - مسلم ؛ و بُريد بن معاوية ، عن أبي جعفر ؛ و أبي عبد الله عليه السلام « أتتها قالوا : على - الرجل أن يعطي عن كل من يعول من حرّ و عبد ، صغير و كبير ، يعطي يومَ الفطر فهو أفضل ، وهو في سعة إن يعطيها في أول يوم يدخل في شهر رَمَضان إلى آخره (٢) ، فإن أعطى تمرًا فصاع لكل رأس ، وإن لم يعط تمرًا فنصف صاع لكل رأس من حنطة أو شعير ، والحنطة والشعير سواء ، ما أجزء عنه الحنطة فالشعير يُجزئ » .

٥ ﴿٢١٦﴾ ٥ - فأما ما رواه سعد بن عبد الله ، عن محمد بن الحسين بن - أبي الخطاب ، عن ذبيان بن حُكيم ، عن الحارث (٣) ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : لا بأس بأن تؤخّر الفطرة إلى هلال ذي القعدة » .

فحمولٌ على أنه إذا لم يجد لها مستحقًا لا بأس بأن يؤخّرها ، لكنّه يجب عليه أن يعزها من ماله ويميّزها في وقتها ويعطي المستحق وقت تمكّنه من ذلك .  
بيّن ذلك ما رواه :

١ - ظاهره وجوب الأداء أو الإخراج قبل الخروج .

٢ - المشهور أنه لا يجوز تقديم الفطرة قبل هلال شوال إلا على سبيل القرض ، وقال الشيخ في النهاية والمبسوط والخلاف : « يجوز إخراج الفطرة في شهر رمضان من أوله » ، وكذا قال ابنا بابويه ، واختاره المحقق في المعتمد وجماعة . واستدلوا بهذا الخبر ، وأجيب بالحمل على القرض ، وهو مشكل . (ملذ)

٣ - الظاهر كونه الحارث بن المغيرة التصري الذي قال الشيخ في الفهرست : له كتاب ثم ذكر طريقه إليه .

٦ - ﴿٢١٧﴾ - علي بن الحسن بن فضال ، عن يعقوب بن يزيد ، عن ابن -  
أبي عمير - عن بعض أصحابنا - عن أبي عبد الله عليه السلام « في الفطرة إذا عزلتها و أنت  
تطلب بها الموضوع أو تنتظر بها رجلاً فلا بأس به » .

٧ - ﴿٢١٨﴾ - سعد ، عن محمد بن عيسى ، عن يونس ، عن إسحاق بن -  
عمار ، وغيره « قال : سألته <sup>(١)</sup> عن الفطرة ، قال : إذا عزلتها فلا يضرك متى  
أعطيتها ، قبل الصلاة أو بعد الصلاة » .

٨ - ﴿٢١٩﴾ - سعد بن عبد الله ، عن أحمد بن محمد ، عن العباس بن -  
معروف ، عن حماد بن عيسى ، عن حريز بن عبد الله ، عن زرارة بن أعين ، عن  
أبي عبد الله عليه السلام « في رجل أخرج فطرته فعزلها حتى يجد لها أهلاً ، فقال : إذا  
أخرجها من ضمانه فقد برئ وإلا فهو ضامن لها حتى يؤديها إلى أربابها » <sup>(٢)</sup> .

### ﴿٢٣﴾ - باب ماهية زكاة الفطرة

قال الشيخ - رحمه الله - : ﴿ وهي فضلة أقوات أهل الأمصار على  
اختلاف أقواتهم في النوع <sup>(٣)</sup> ، ولا بأس أن يخرجوا قيمتها ذهباً أو فضة ﴾ .

١ - ﴿٢٢٠﴾ - محمد بن يعقوب ، عن علي بن إبراهيم ، عن محمد بن -  
عيسى ، عن يونس - عمن ذكره - عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : قلت له : جعلتُ  
فدالك هل على أهل البوادي الفطرة ؟ قال : فقال : الفطرة على كل من اقتات قوتاً  
فعلية أن يؤدي من ذلك القوت » .

٢ - ﴿٢٢١﴾ - محمد بن الحسن الصفار ، عن محمد بن عيسى ، عن يونس ،  
عن زرارة ، عن أبي عبد الله عليه السلام ؛ وعن يونس ، عن ابن مسكان ، عن أبي -

١ - كذا مضمرأ ، وإسحاق بن عمار يروي عن الصادق والكاظم عليهما السلام .

٢ - يعني إذا عزلها عن ماله وأذاها إلى عامل الصدقات ومأمور أخذها لردّها إلى أهلها ،  
فقد برئ ذمته ، وإلا صرف العزل لا يخرجها عن الضمان إلا أن يؤديها إلى مستحقها .

٣ - في المتن : « في النوع من التمر ، والرّبيب ، والجنطة ، والشعير ، والأرز ، والأقط  
واللبن ، فيخرج أهل كل مصر من قوتهم ، ولا بأس - إلخ » .

عبدالله ﷺ « قال : الفِطْرَة على كلِّ قوم مما يَغْدُون عِيالَتهم من لبن ، أو زَبِيب ، أو غيره » .

سـ ﴿٢٢٢﴾ ٣ - سعد ، عن إبراهيم بن هاشم ، عن أبي الحسن عليّ بن سليمان ، عن الحسن بن عليّ ، عن القاسم بن الحسن - عَمَن حَدَّثَهُ - عن أبي عبدالله ﷺ « قال : سُئِلَ عن رَجُلٍ بالبادية لا يَمِكنه الفِطْرَة ، فقال : تصدَّق بأربعة أرطال من لبن » .

تـ ﴿٢٢٣﴾ ٤ - سعد بن عبدالله ، عن أحمد بن محمد ، عن الحسن بن عليّ ابن فضال ، عن ثعلبة بن ميمون ، عن إسحاق بن عمار ، عن أبي عبدالله ﷺ « قال : لا بأس بالقيمة في الفِطْرَة » <sup>(١)</sup> .

ثـ ﴿٢٢٤﴾ ٥ - وعنه ، عن أحمد بن محمد ، عن محمد بن أبي عمير ؛ و عليّ ابن عثمان <sup>(٢)</sup> ، عن إسحاق بن عمار « قال : سألت أبا الحسن ﷺ عن الفِطْرَة ، قال : الجيران أحقُّ بها ، ولا بأس أن تعطي قيمة ذلك فضة » .

ضـ ﴿٢٢٥﴾ ٦ - وعنه ، عن موسى بن الحسن ، عن أحمد بن هلال ، عن ابن أبي عمير ، عن محمد بن أبي حمزة ، عن إسحاق بن عمار ، عن أبي عبدالله ﷺ مثله ، وقال : « لا بأس أن تعطيه قيمتها درهماً » <sup>(٣)</sup> .

١ - ظاهر الأصحاب اتفاقهم على إجزاء القيمة وإن كانت الأنواع المنصوصة موجودة ، وقال صاحب المدارك : يستفاد من إطلاق هذه الرواية جواز إخراج القيمة من الدرهم وغيرها ، وهذا التعميم صرح الشيخ في المبسوط ، وهو مشكل لقصور الرواية المطلقة من حيث السند ، واختصاص الأخبار السليمة بإخراج القيمة من الدرهم ، فإن قيل بالجواز فهل يجوز إخراج نصف صاع يساوي قيمته بصاع من جنس آخر أدون منه ؟ فيه قولان ، واختار الشهيد في «البيان» عدم الإجزاء ولا يخلو من قوة . (ملذ)

٢ - كذا ، والظاهر كونه تصحيف «عليّ بن النعمان» .

٣ - حمله على جنس الفضة غير بعيد للخبر السابق ، فالمراد جنس الدرهم من الفضة .

وقال المؤلف في الاستبصار : هذه الرواية شاذة والأحوط أن تعطى بقيمة الوقت ، قل ذلك أم كثر ، وهذه رخصة إن عمل الإنسان بها لم يكن مأثوماً .

## ﴿ ٢٤ - باب تمييز فطرة أهل الأمصار ﴾

﴿ ٢٢٦ ﴾ ١ - علي بن حاتم القزويني قال : حدّثني أبو الحسن محمد بن عمرو ، عن أبي عبد الله الحسين بن الحسن الحسيني <sup>(١)</sup> ، عن إبراهيم بن محمد الهمداني « قال : اختلفت الروايات في الفطرة فكتبت إلى أبي الحسن صاحب العسكر <sup>(٢)</sup> أسأله عن ذلك ، فكتب : إنّ الفطرة صاعٌ من قوت بلدك ، على أهل مكة ، و اليمن ، و الطائف ، و أطراف الشام ، و اليمامة ، و البحرين ، و العراقين و فارس ، و الأهواز و كerman تمرٌ ، و على أهل أوساط الشام زبيبٌ ، و على أهل الجزيرة ، و الموصل ، و الجبال كلّها بُرٌّ أو شعيرٌ ، و على أهل طبرستان الأرز ، و على أهل خراسان البُرُّ ، إلا أهل مرو و الرّيّ فعليم الزبيب ، و على أهل مصر البُرُّ ، و من سوى ذلك فعليم ما غلب قوتهم ، و من سكن البوادي من الأعراب فعليم الأقط <sup>(٣)</sup> ، و الفطرة عليك و على الناس كلّهم ، و من تعول من ذكر كان أو أنثى <sup>(٤)</sup> ، صغيراً أو كبيراً ، حرّاً أو عبيدٍ ، فطيم أو رضيع ، تدفعه <sup>(٥)</sup> وزناً ستة أرطال برطل المدينة ، و الرطل مائة و خمسة و تسعون درهماً ، تكون الفطرة ألفاً و مائة و سبعين درهماً » .

## ﴿ ٢٥ - باب كمية الفطرة ﴾

قال الشيخ - رحمه الله - : ﴿ الفطرة صاع من تمر أو حنطة أو شعير أو

١ - في أكثر النسخ : « الحسيني » ، و في كتب الرجال و بعض نسخ الكتاب : « الحسيني » و لعله الأصوب .

٢ - الأقط : لبن عمض يجمد حتى يستحجر و يطبخ ، أو يطبخ به .  
و قال في المدارك : ما تضمّنه الرواية من التعيين كان على سبيل الاستحباب لا الوجوب إجمالاً .

٣ - في بعض النسخ : « من تعول ذكرراً كان أو أنثى ، صغيراً أو كبيراً ، حرّاً أو عبداً ، فطيماً أو رضيعاً » .  
\* - كذا .

زَيْبٍ وَمِنْ جَمِيعٍ مَا تَقَدَّمَ - الباب ﴿١﴾.

س ﴿٢٢٧﴾ ١ - مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ سَعْدِ بْنِ سَعْدِ الْأَشْعَرِيِّ، عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرَّضَا عليه السلام «قال: سألت عن الفِطْرَةِ كم تدفع عن كلِّ رأسٍ مِنَ الْجِنِطَةِ وَالشَّعِيرِ، وَالشَّمْرِ وَالزَّيْبِ، قال: صَاعٌ بِصَاعٍ النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله وسلم» (٢).

س ﴿٢٢٨﴾ ٢ - وَعنه، عَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ - أَبِي نَجْرَانَ؛ وَعَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ صَفْوَانَ الْجَمَّالِ «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الفِطْرَةِ، فَقَالَ: عَلَى الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ وَالْحَرِّ وَالْعَبْدِ، عَنْ كُلِّ إِنْسَانٍ صَاعٌ مِنْ بُرٍّ، أَوْ صَاعٌ مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعٌ مِنْ زَيْبٍ».

س ﴿٢٢٩﴾ ٣ - سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ - يَحْيَى، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى (٣)، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغْيِرَةِ «عَنْ أَبِي الْحَسَنِ - الرَّضَا عليه السلام فِي الْفِطْرَةِ، قَالَ: يُعْطَى مِنَ الْجِنِطَةِ صَاعٌ، وَمِنَ الشَّعِيرِ صَاعٌ، وَ مِنَ الْأَقْطِ صَاعٌ».

س ﴿٢٣٠﴾ ٤ - وَعنه، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ «عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام قَالَ: يُعْطَى أَصْحَابَ الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ وَالغَنَمِ فِي الْفِطْرَةِ مِنَ الْأَقْطِ صَاعاً».

س ﴿٢٣١﴾ ٥ - الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ -

↑  
٨٠

١ - كَذَا، وَفِي الْمُنْعَةِ: «الْفِطْرَةُ صَاعٌ مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعٌ مِنْ جِنِطَةٍ، أَوْ صَاعٌ مِنْ شَعِيرٍ، أَوْ صَاعٌ مِنْ زَيْبٍ، وَمِنْ جَمِيعٍ مَا تَقَدَّمَ ذَكَرَهُ صَاعٌ صَاعٌ، وَالصَّاعُ أَرْبَعَةُ أَمْدَادٍ، وَالْمُدُّ مِائَتَانِ وَتِسْعُونَ دِرْهَمًا وَنِصْفٌ، وَذَلِكَ جَمَلَةُ الصَّاعِ مِنَ الْوِزْنِ أَلْفٌ دِرْهَمٌ [وَاحِدٌ] وَمِائَةٌ وَسِتُّونَ دِرْهَمًا بِأَوْزَانِ بَغْدَادَ، وَالدِّرْهَمُ سِتَّةُ دَوَانِيقَ، وَالذَّانِقُ ثَمَانِي حَبَاتٍ مِنْ أَوْسَطِ حَبِّ الشَّعِيرِ، وَهُوَ سِتَّةُ أَرْطَالٍ بِالْمَدِينِ، وَتِسْعَةٌ بِالْعِرَاقِ».

٢ - لَا خِلَافَ فِي أَنَّ مِقْدَارَ الْفِطْرَةِ صَاعٌ مِنْ كُلِّ جِنْسٍ إِلَّا اللَّبَنَ، فَإِنَّ فِيهِ خِلَافًا كَمَا سَأَلْتَنِي.

٣ - الرَّجُلُ مَجْهُولٌ، وَإِنَّ الصَّوَابَ «وَجَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى»، وَصَحَّفَ «و» بِ«عَنْ»

وَعَلَيْهِ فَالْتِنْدُ صَحِيحٌ.

مِيمُون ، عن أبي عبدالله ، عن أبيه عليه السلام « قال : زكاة الفطرة صاعٌ من تمر ، أو صاعٌ من زبيب ، أو صاعٌ من شعير ، أو صاعٌ من أقط ، عن كلِّ إنسانٍ حرّاً أو عبداً ، صغيراً أو كبيراً ، وليس على من لا يجد ما يتصدّق به حرج » <sup>(١)</sup> .

ص ٢٣٢ ﴿ ٦ ﴾ - ابن قولويه ، عن جعفر بن محمد بن مسعود ، عن جعفر ابن معروف « قال : كتبتُ إلى أبي بكر الرّازيِّ في زكاة الفطرة ، و سألتُه أن يكتب في ذلك إلى مولانا - يعني عليّ بن محمد عليه السلام - ، فكتب : أنّ ذلك قد خرج لعليّ بن مهزيار <sup>(٢)</sup> ، إته يخرج من كلِّ شيء التمر و البزّ و غيره صاع ، و ليس عندنا بعد جوابه عليّاً <sup>(٣)</sup> في ذلك اختلاف » .

ص ٢٣٣ ﴿ ٧ ﴾ - فأما ما رواه الحسين بن سعيد ، عن صفوان ، عن ابن - مسكان ، عن الحلبيّ « قال : سألتُ أبا عبدالله عليه السلام عن صدقة الفطرة ، فقال : على كلِّ من يعول الرّجل ؛ على الحرّ ، و العبد ، و الصّغير ، و الكبير صاعٌ من تمر ، أو نصف صاع من بزّ ، و الصّاع أربعة أمداد » .

ص ٢٣٤ ﴿ ٨ ﴾ - و عنه ، عن حماد ، عن عبدالله بن المغيرة ، عن عبدالله بن - سينان « عن أبي عبدالله عليه السلام في صدقة الفطرة ، فقال : تصدّق عن جميع من تعول من صغيرٍ أو كبيرٍ أو حرّاً أو مملوكٍ ، على كلِّ إنسانٍ نصفُ صاعٍ <sup>(٤)</sup> من حنطةٍ ، أو صاعٍ من تمر ، أو صاعٍ من شعير ، و الصّاع أربعة أمداد » .

ص ٢٣٥ ﴿ ٩ ﴾ - و عنه ، عن حماد ، عن حريز ، عن محمد بن مسلم « قال : <sup>٨١</sup> سمعتُ أبا عبدالله عليه السلام يقول : الصّدقة لمن لا يجد الحنطة والشّعير يجزئ عنه -

١ - يؤيد مذهب ابن الجنيد في الوجوب على الفقير إذا وجد الفطرة .

٢ - في بعض النسخ : « إلى عليّ بن مهزيار » .

٣ - في بعض النسخ « علينا » وهو تصحيف ، والمراد عليّ بن مهزيار ، وقوله : « وليس عندنا » قول أبي بكر الرّازيِّ .

٤ - في كتب العامة أنّ نصف الصّاع رأي معاوية ، و أوّل من قال به عثمان ، وهنا محمول على التّقيّة .



الْقَمْحُ<sup>(١)</sup> وَالْعَدَسُ، وَالدَّرَّةُ نِصْفُ صَاعٍ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ، أَوْ صَاعٌ مِنْ تَمْرٍ أَوْ زَبِيبٍ».

صع ﴿٢٣٦﴾ ١٠ - إبراهيم بن إسحاق الأحمري، عن عبدالله بن حماد، عن إسماعيل بن سهل، عن حماد؛ و بُريد؛ و محمد بن مسلم، عن أبي جعفر؛ و أبي عبدالله عليه السلام «قالوا: سألناهما عن زكاة الفِطْرَةِ، قالَا: صَاعٌ مِنْ تَمْرٍ أَوْ زَبِيبٍ أَوْ شَعِيرٍ، أَوْ نِصْفُ ذَلِكَ، كُلُّهُ جِنْطَةٌ، أَوْ دَقِيقٌ أَوْ سَوِيقٌ، أَوْ ذَرَّةٌ، أَوْ سُلتٌ، عَنِ الصَّغِيرِ وَ الكَبِيرِ، وَ الذَّكَرِ وَ الأُنْثَى، وَ البَالِغِ، وَ مَنْ تَعَوَّلَ فِي ذَلِكَ سَوَاءً».

فهذه الأخبار و ما يجري مجراها خرجت مخرج التَّقِيَّةِ، و وجه التَّقِيَّةِ فيها أَنَّ السُّنَّةَ كانت جارية في إخراج الفِطْرَةِ بصَاعٍ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ، فَلَمَّا كان زَمَنُ- عَثْمَانَ و بعده في أَيام مُعاوية جَعَلَ نِصْفَ صَاعٍ مِنْ جِنْطَةٍ بِإِزَالِهِ صَاعٌ مِنْ تَمْرٍ، وَ تَابَعَهُمُ النَّاسُ عَلَى ذَلِكَ فَخَرَجَتْ هَذِهِ الأَخْبَارُ وَفاقاً لَهُمْ عَلَى جِهَةِ التَّقِيَّةِ. وَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ مَا رَوَاهُ:

صع ﴿٢٣٧﴾ ١١ - الحسين بن سعيد، عن فضالة، عن أبان، عن سلمة أبي حفص، عن أبي عبدالله، عن أبيه عليه السلام «قال: صدقة الفِطْرَةِ عَلَى كُلِّ صَغِيرٍ وَ كَبِيرٍ، حَرًّا أَوْ عَبْدًا، عَنِ كُلِّ مَنْ تَعَوَّلَ - يَعْنِي مَنْ تَنَفَّقَ عَلَيْهِ - صَاعٌ مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعٌ مِنْ شَعِيرٍ، أَوْ صَاعٌ مِنْ زَبِيبٍ، فَلَمَّا كان فِي زَمَنِ عَثْمَانَ حَوَّلَهُ مُدَّيْنِ مِنْ قَمْحٍ».

صع ﴿٢٣٨﴾ ١٢ - و عنه، عن فضالة، عن أبي المغرا، عن أبي عبدالرحمن الحداء، عن أبي عبدالله عليه السلام «أَنَّهُ ذَكَرَ صَدَقَةَ الفِطْرَةِ، أَنَّهَا عَلَى كُلِّ صَغِيرٍ وَ

١ - الْقَمْحُ - بفتح القاف - : الجِنْطَةُ، كما في شرح المشكاة والقاموس والتهامية، لكن الظاهر المراد هنا غير الجِنْطَةِ، ولعل المراد رَدِينُهَا، وفي أقرب الموارد: «القمح: حب يطحن ويتخذ منه الخبز»، و زاد هنا في بعض النسخ المخطوطة المصححة: «والسُّلت» وهو ضرب من الشعير، ليس له قشر.

كبير، من حَرٍّ أو عبِدٍ، ذَكَرٍ أو أنثى، صَاعٌ من تَمْرٍ، أو صَاعٌ من زَبِيبٍ، أو صَاعٌ من شَعِيرٍ، أو صَاعٌ من ذُرَّةٍ، قال: فَلَمَّا كَانَ فِي زَمَنِ مَعَاوِيَةَ وَخَصْبِ النَّاسِ عَدَلَ النَّاسُ عَنْ ذَلِكَ <sup>(١)</sup> إِلَى نِصْفِ صَاعٍ مِنْ حِنْطَةٍ.»

ص ٢٣٩ ﴿١٣﴾ - وعنه، عن حَمَّادِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ مَعَاوِيَةَ بْنِ وَهَبٍ «قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول في الفِطْرَةِ: جَرَّتِ السَّنَةُ بِصَاعٍ مِنْ تَمْرٍ، أو صَاعٍ مِنْ زَبِيبٍ، أو صَاعٍ مِنْ شَعِيرٍ؛ فَلَمَّا كَانَ فِي زَمَنِ عُمَانَ وَكَثُرَتِ الْحِنْطَةُ قَوْمَهُ - النَّاسِ، فَقَالَ: نِصْفِ صَاعٍ مِنْ بُرِّ بَصَاعٍ مِنْ شَعِيرٍ» <sup>(٢)</sup>.

ع ٢٤٠ ﴿١٤﴾ - عليُّ بنُ الحسنِ بنِ فضالٍ، عن عَبادِ بنِ يعقوبَ، عن إبراهيم بن أبي محيي، عن أبي عبد الله، عن أبيه عليه السلام «أنَّ أَوَّلَ مَنْ جَعَلَ مُدَيْنٍ مِنَ الْبُرِّ عَدَلَ صَاعٍ مِنْ تَمْرٍ: عُمَانُ.»

ج ٢٤١ ﴿١٥﴾ - مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الصَّفَّارِ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ يَاسِرِ الْقَمِّيِّ، عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا عليه السلام «قال: الفِطْرَةُ صَاعٌ مِنْ حِنْطَةٍ، وَصَاعٌ مِنْ شَعِيرٍ، وَصَاعٌ مِنْ تَمْرٍ، وَصَاعٌ مِنْ زَبِيبٍ، وَإِنَّمَا خَفَّفَ الْحِنْطَةَ مُعَاوِيَةَ.»  
فَأَمَّا الَّذِي يَدُلُّ عَلَى كَمِيَةِ الصَّاعِ مَا رَوَاهُ:

د ٢٤٢ ﴿١٦﴾ - مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ - عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا - عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ عَلِيِّ بْنِ يَلَالٍ «قال: كَتَبْتُ إِلَى الرَّجُلِ عليه السلام أَسْأَلُهُ عَنِ الْفِطْرَةِ وَكَمْ

١ - الخصب - بالكسر - : نقيض الجذب (الصحاح)؛

وفي المصباح المنير: «عدلت هذا بهذا عدلاً - من باب ضرب - : إذا جعلته مثله، قائماً مقامه من غير جنسه». وفي بعض النسخ: «عدل الناس ذلك» فيكون مأخوذاً من هذا المعنى، وفي أكثرها: «عن ذلك» فيكون من العدول. (ملذ)

٢ - لعلَّ ذَكَرَ كَثْرَةَ الْحِنْطَةِ فِي هَذَا الْخَبَرِ، وَالْخَصْبِ فِي الْخَبَرِ الْمَقْدَمِ لِبَيَانِ أَنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَمْ يَكُونُوا يَجِدُونَ الْحِنْطَةَ حَتَّى يَعْطُوا الْفِطْرَةَ مِنْهَا، فَلَمَّا كَثُرَتْ بَيْنَهُمْ وَأَرَادُوا أَنْ يَعْطُوا مِنْهَا قَوْمَ عُمَانَ نِصْفَ صَاعٍ مِنْهَا بِصَاعٍ مِنْ غَيْرِهَا، لَا سِوَا الشَّعِيرِ، وَحَمَلُ الْكَثْرَةِ عَلَى كَثْرَةِ الْقِيَمَةِ، وَالْخَصْبِ عَلَى خَصْبِ غَيْرِ الْحِنْطَةِ بَعِيدٌ.

تدفع، قال: فكتب الطحاوي: ستة أرتال من تمر بالمدنيّ، وذلك تسعة بالبغداديّ «. ﴿٢٤٣﴾ ١٧ - وعنه، عن محمد بن يحيى، عن محمد بن أحمد<sup>(١)</sup>، عن جعفر بن إبراهيم بن محمد الهمدانيّ، وكان معنا حاجباً « قال: كتبت إلى أبي الحسن الطحاوي - على يد أبي - : جُعِلْتُ فِدَاكَ إِنَّ أَصْحَابَنَا اخْتَلَفُوا فِي الصَّاعِ، بَعْضُهُمْ يَقُولُ: الْفِطْرَةُ بِصَاعِ الْمَدَنِيِّ، وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ: بِصَاعِ الْعِرَاقِيِّ، قَالَ: فَكُتِبَ إِلَيَّ: الصَّاعُ سِتَّةَ أَرْطَالٍ بِالْمَدَنِيِّ وَتِسْعَةَ أَرْطَالٍ بِالْعِرَاقِيِّ، قَالَ: وَأَخْبَرَنِي أَنَّهُ يَكُونُ بِالْوِزْنِ أَلْفًا وَمِائَةً وَسَبْعِينَ وَزَنَةَ<sup>(٢)</sup> ».

↑  
٨٣

صح ﴿٢٤٤﴾ ١٨ - وأما ما رواه محمد بن أحمد بن يحيى، عن محمد بن عيسى، عن محمد بن الرّيان « قال: كتبت إلى الرّجل الطحاوي أسأله عن الفِطْرَةِ وَزَكَاتِهَا كَمْ تَوْذَى، فَكُتِبَ: أَرْبَعَةَ أَرْطَالٍ بِالْمَدَنِيِّ »<sup>(٣)</sup>.

فيحتمل هذا الخبر وجهين، أحدهما: أنه أراد الطحاوي أربعة أمداد فتصحف على الرّاوي بالأرطال<sup>(٤)</sup>، وقد قدّمنا ذلك فيما مضى.

والثاني: أنه أراد أربعة أرتال من اللّبن والأقط، لأنّ من كان قوته ذلك يجب عليه منه القدر المذكور في الخبر حسب ما قدّمناه، يبيّن ذلك ما رواه:

صح ﴿٢٤٥﴾ ١٩ - محمد بن أحمد بن يحيى، عن إبراهيم بن هاشم قال: حدّثنا أبو الحسن عليّ بن سليمان، عن الحسن بن عليّ، عن القاسم بن الحسن - رفعه - عن أبي عبد الله الطحاوي « قال: سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ فِي الْبَادِيَةِ لَا يَمْكِنُهُ الْفِطْرَةُ، قَالَ: تَصَدَّقْ

↑  
٨٤

١ - في بعض النسخ: «أحمد بن محمد» وما في المتن صحيح، وفي الأصل - يعني الكافي - كما في المتن. ٢ - أي درهماً.

٣ - اختلف الأصحاب في أنه هل يجوز إخراج القيمة من الأصول أم لا؟ فعلى تقدير جوازه يمكن حمل بعض تلك الأخبار على القيمة، لكن الظاهر من أخبار النبي أنّ تلك الأصول لا تجزئ قيمة إذا كانت أقلّ من صاع، فتدبر. (ملذ)

٤ - هذا بعيد، لأنّ المُدَّ لا فرق بين المدنيّ وغير المدنيّ، والاختلاف في الرّطل لا المُدَّ، فقيد الرّطل في الخبر بالمدنيّ يأتي عن هذا التوجيه.

بأربعة أرطال من اللّبن» (١).

## ﴿ ٢٦ - باب أفضل الفطرة و مقدار القيمة ﴾

قال الشيخ - رحمه الله - : ﴿ وأفضل ما جرت به السنّة في الفطرة التمر (٢) ﴾ .  
 صح ﴿ ٢٤٦ ﴾ ١ - سعد بن عبدالله، عن محمد بن الحسين (\*) ، عن عليّ بن التّيمان ،  
 عن منصور بن حازم (٣) ، عن أبي عبدالله عليه السلام « قال : سألت عن صدقة الفطرة ،  
 قال : صاعٌ من تمرٍ ، أو نصفُ صاعٍ من جنطة ، أو صاعٌ من شعيرٍ ، والتمر أحبُّ  
 إليّ » (٤) .

تد ﴿ ٢٤٧ ﴾ ٢ - وعنه ، عن أحمد بن محمد ، عن عليّ بن الحكم ، عن سيف  
 ابن عميرة ، عن إسحاق بن عمار « قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن صدقة الفطرة ،  
 قال : التمر أفضل » .

١ - ظاهر هذا الخبر أنّ هذا على الاستحياب ، لظهور الخبر في كون المعطي فقيراً .  
 ٢ - في المنعّة : « وأفضل ما أخرجه المسلم في فطرته التمر ، لأن أصل السنّة من النبي صلى الله عليه وآله به ،  
 وقال الصادق عليه السلام : « لأن أتصدق بصاع من تمر في الفطرة أحب إليّ من أن أتصدق بصاع من  
 ذهب » ، وقال عليه السلام : « من تصدق بصاع من تمر جعل الله له بكلّ تمرّة نخلة في الجنة » ، « و سأله  
 بعضهم عن الأنواع أيها أحب إليه في الفطرة ، فقال : أنا أنا فلا أعدل بالتمر للسنّة شيئاً » ، و  
 « سئل عن القيمة مع وجود التوع ، فقال : لا بأس بها » ، و « سئل عن مقدار القيمة ، فقال :  
 درهم في الغلاء والرخص » ، و « روي أنّ أقلّ القيمة في الرخص ثلثا درهم » و ذلك متعلق  
 بقيمة الصاع في وقت المسألة عنه ، والأصل إخراج القيمة عنها بسعر الوقت الذي تجب فيه » .

٣ - في بعض النسخ : « منصور بن خارجة » فالستند مجهول ، لكن صحف « حازم »  
 بـ « خارجة » للتشابه الخطي .

٤ - اختلف كلام الأصحاب في هذه المسألة ، فقال الشيخان و ابن بابويه و ابن أبي عمير :  
 « إنّ أفضل ما يخرج التمر » ، قال الشيخ : ثم الزبيب ، و هكذا قال المحقق في الشرايع ، و قال : « و  
 يليه أن يخرج كلّ إنسان ما يغلب على قوته » ، وقال الشيخ في الخلاف : « المستحب ما يغلب  
 على قوت البلد » ، واستحسنه المحقق في المعتمد . (المدارك) أقول : قوله عليه السلام : « أو نصف صاع من  
 حنطة » تقدّم الكلام فيه آنفاً . \* - يعني ابن أبي الخطاب .

كَمَح ﴿٢٤٨﴾ ٣ - مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ؛ وَ (١) مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ ، عَنْ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ ، جَمِيعاً عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام « قَالَ : التَّمْرُ فِي الْفِطْرَةِ أَفْضَلُ مِنْ غَيْرِهِ لِأَنَّهُ أَسْرَعُ مَنْفَعَةً ، وَ ذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا وَقَعَ فِي يَدِ صَاحِبِهِ أَكَلَ مِنْهُ (٢) ، وَقَالَ : نَزَلَتِ الزَّكَاةُ وَلَيْسَ لِلنَّاسِ أَمْوَالٌ ، وَإِنَّمَا كَانَتِ الْفِطْرَةُ » .

٤ - أَبُو الْقَاسِمِ بْنُ قَوْلُوبِهِ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ إِدْرِيسَ قَالَ : حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَمْدَانَ الْكُوفِيُّ قَالَ : حَدَّثَنِي الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ سَمَاعَةَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ مَرْوَانَ ، عَنْ زَيْدِ الشَّحَامِ « قَالَ : قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام : لِأَنَّ أُعْطِيَ صَاعاً مِنْ تَمْرٍ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أُعْطِيَ صَاعاً مِنْ ذَهَبٍ فِي الْفِطْرَةِ » .

↑ ٨٥

٥ - سَعْدٌ ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ - عَمَّنْ حَدَّثَهُ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانَ ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام « قَالَ : سَأَلْتُهُ عَنْ صَدَقَةِ الْفِطْرَةِ ، قَالَ : عَنْ كُلِّ رَأْسٍ مِنْ أَهْلِكَ الصَّغِيرِ مِنْهُمْ وَالْكَبِيرِ ، وَالْحَرِّ وَالْمَمْلُوكِ ، وَالغَنِيِّ وَالْفَقِيرِ ، كُلٌّ مِنْ ضَمَمْتَ إِلَيْكَ عَنْ كُلِّ إِنْسَانٍ صَاعٌ مِنْ حِنْطَةٍ ، أَوْ صَاعٌ مِنْ شَعِيرٍ ، أَوْ تَمْرٍ أَوْ زَيْبٍ ، وَقَالَ : التَّمْرُ أَحَبُّ إِلَيَّ فَإِنَّ لَكَ بِكُلِّ تَمْرَةٍ نَخْلَةٍ فِي الْجَنَّةِ » .

فَأَمَّا إِخْرَاجُ الْقِيَمَةِ فَقَدْ بَيَّنَّا فِيمَا تَقَدَّمَ جَوَازَهُ ، وَ يَزِيدُ ذَلِكَ بَيَاناً مَا رَوَاهُ :

٦ - ابْنُ قَوْلُوبِهِ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى ، عَنْ يُونُسَ ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارِ الصَّيْرِيِّ « قَالَ : قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام : جُعِلَتْ فِدَاكَ مَا تَقُولُ فِي الْفِطْرَةِ يَجُوزُ أَنْ أُوَدِّيَهَا فَضَّةً بِقِيَمَةِ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ الَّتِي سَمَّيْتَهَا ؟ قَالَ : نَعَمْ إِنَّ ذَلِكَ أَنْفَعُ لَهُ يَشْتَرِي بِهَا مَا يَرِيدُ » .

٧ - أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ قَضَالَ ، عَنْ ثَعْلَبَةَ ابْنِ مَيْمُونٍ ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام « قَالَ : لِأَبَاسٍ بِالْقِيَمَةِ فِي الْفِطْرَةِ » .

١ - أي: والكليبي عن محمد بن إسماعيل ، كما مرّ كراراً .

٢ - التعليل يدلّ على فضل الزبيب أيضاً . (ملذ)

## ﴿ ٢٧ - باب مستحقّ الفطرة وأقلّ ما يعطى الفقير منها ﴾

قال الشَّيْخ - رحمه الله - : ﴿ ومستحقّ الفطرة هو من كان على صفات مستحقّ الزَّكَاة من الفقر والمعرفة <sup>(١)</sup> ﴾ .

↑  
٨٦

[و] قد بيّنا فيما تقدّم بيان ذلك ، والذي يزيده وضوحاً ما رواه :

٤٤ ﴿ ٢٥٣ ﴾ ١ - أبو القاسم ابن قولويه ، عن جعفر بن محمد ، عن عبدالله بن -  
نَهَيْك <sup>(٢)</sup> ، عن ابن أبي عمير ، عن محمد بن عبد الحميد ، عن يونس بن يعقوب ،  
عن أبي عبدالله عليه السلام ﴿ قال : سألته عن الفطرة ، من أهلها الذين تجب لهم ، قال :  
من لا يجد شيئاً ﴾ <sup>(٣)</sup> .

٥٥ ﴿ ٢٥٤ ﴾ ٢ - وعنه ، عن الهيم <sup>(٤)</sup> ، عن إسماعيل بن سهل ، عن حماد ، عن  
حريز ، عن الفضيل ، عن أبي عبدالله عليه السلام ﴿ قال : قلت : لمن تحلّ الفطرة ؟ قال :  
لمن لا يجد ، ومن حلّت له لم تحلّ عليه ، قال : قلت له : أعلى من قبيل الزَّكَاة  
زكاة ؟ قال : أتا من قبيل زكاة المال فإنّ عليه [ زكاة ] الفطرة ، وليس عليه لما  
قبله [ زكاة ] <sup>(٥)</sup> ، وليس على من قبل الفطرة فطرة ﴾ .

١ - في المقتنة : « ولا يجوز إخراج الفطرة إلى غير أهل الإيمان ، لأتّهم من مفروض الزَّكَاة ، و  
أقلّ ما يعطى الفقير منها صاع ، ولا بأس بإعطائه أصواعاً » .

٢ - قال صاحب جامع الرُّوَاة : هو عبدالله بن أحمد التَّهِيكِي (مكبراً) ، وأورده التجاني  
مصقراً وقال : هو عبدالله بن أحمد بن نَهَيْك أبو العباس التَّخَمِي الشَّيْخ الصَّدُوق ، ثقة ، و آل  
نَهَيْك بالكوفة بيت من أصحابنا - انتهى .

٣ - مصرف الفطرة هو مصرف زكاة المال ، وهذا الحكم مقطوع به في كلام الأصحاب ، و  
ربما ظهر من كلام المفيد - رحمه الله - في المقتنة اختصاص الفطرة بالمساكين ، و تدلّ عليه صحيحة  
الحلي ورواية الفضيل و زرارة ، والمسألة محلّ إشكال ، و طريق الاحتياط واضح . (المدارك)

٤ - يعني ابن أبي مسروق ، و راويه جعفر بن محمد العلوي لا ابن قولويه .

٥ - ما بين المعقوفين ساقط من نسخنا ، و هو موجود فيما تقدّم باب ٢١ برقم ١٢ .

ع ٢٥٥ ﴿٣﴾ - محمد بن يعقوب، عن عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن - محمد، عن الحسين بن سعيد، عن فضالة بن أيوب، عن القاسم بن بريد، عن مالك الجهني<sup>(١)</sup> «قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن زكاة الفطرة، فقال: تُعطىها- المسلمين فإن لم تجد مسلماً فستضعفاً، وأعط ذاقراً بيتك منها إن شئت».

ع ٢٥٦ ﴿٤﴾ - محمد بن الحسن الصفار، عن محمد بن عيسى، عن سليمان ابن حفص<sup>(٢)</sup> المروزي «قال: سمعته يقول: إن لم تجد من تضع الفطرة فيه فاعزلها تلك الساعة قبل الصلاة، والصدقة بصاع من تمر أو قيمته في تلك البلاد دراهم».

ع ٢٥٧ ﴿٥﴾ - محمد بن الحسن الصفار، عن محمد بن عيسى «قال: كتب إليه إبراهيم بن عتبة سأله عن الفطرة كم هي، برطل بغداد عن كل رأس، وهل يجوز إعطاؤها غير مؤمن؟ فكتب إليه: عليك أن تخرج عن نفسك صاعاً بصاع النبي صلى الله عليه وآله وعن عيالك أيضاً، لا ينبغي لك أن تعطي زكاتك إلا مؤمناً»<sup>(٣)</sup>.

ع ٢٥٨ ﴿٦﴾ - فأما ما رواه محمد بن الحسن الصفار، عن محمد بن عيسى قال: حدّثني علي بن بلال، وأراني<sup>(٤)</sup> قد سمعته من علي بن بلال «قال: كتبت

↑  
٨٧

١ - ظهر من رواية الكافي مدحه، راجع المجلد الثاني منه ص ١٨٠ الخبر الذي تحت رقم ٦ من باب المصافحة. وعليه فالسند حسن كما صرح به العلامة المجلسي - رحمه الله - في المرآة.

٢ - في بعض النسخ: «سليمان بن جعفر» وكأنه تصحيف للتشابه الخطي. وقد جاء ذكره في عيون أخبار الرضا عليه السلام ومباحثاته مع الإمام راجع ج ١ ص ٣٦١ إلى ٣٨٨، طبع مكتبتنا.

٣ - اختلف الأصحاب في مستحق زكاة الفطرة، فذهب الأكثر، ومنهم المفيد والمرتضى، وابن الجنيد وابن إدريس إلى عدم جواز دفعها إلى غير المؤمن (أي الإمامي الاثني عشري)، وذهب الشيخ وأتباعه إلى جواز دفعها مع عدم المؤمن إلى المستضعف، وهو الذي لا يعاند في الحق من أهل الخلاف. (ملذ)

٤ - هذا قول محمد بن الحسن الصفار، ويقول: أظنّ إني سمعت الخبر من علي بن بلال أيضاً بلا واسطة. وقال بعض الأفاضل: تصارييف هذا الباب كلها على المجهول بمعنى الظن، ومنه الحديث «البرّ ترون بهن» أي أنظنون بهن برّاً وخيراً، وفي أحاديث الدعاء: «أفترك تعديني بنارك بعد توحيدني إياك» كل ذلك على البناء للمجهول - انتهى. وقال الفيومي في المصباح: «والذي ←

إليه هل يجوز أن يكون الرّجل في بلدة و رَجُل من إخوانه في بلدة أخرى يحتاج أن يوجّه له فِطْرَة أم لا<sup>(١)</sup>؟ فكتب: تقسم الفِطْرَة على من حضرها، و لا توجّه ذلك إلى بلدة أخرى وإن لم تجد موافقاً<sup>(٢)</sup>.

ثمّ أورد ح ٢٥٩ ﴿٧﴾ - وما رواه محمّد بن يعقوب، عن عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن محمّد بن عيسى، عن يونس، عن إسحاق بن عمار، عن أبي إبراهيم عليه السلام «قال: سألته عن صدقة الفِطْرَة أعطيتها غير أهل ولايتي من جيراني، قال: نعم، الجيران أحقّ بها لمكان الشُّهرة»<sup>(٣)</sup>.

فالمراد بهذين الخبرين وما جرى مجراهما ممّا روي في هذا المعنى أنّه إذا لم يُعرف منه التّصّب ويكون مُستضعفاً لا بأس أن يعطيه صدقة الفِطْرَة، و يحتمل أيضاً أن يكون سوّغ ذلك لضرب من التّقية، وقد يتبن ذلك في الخبر الأخير بقوله: «لمكان الشُّهرة»، و متى لم يكن هناك خوفٌ و وجد مؤمناً فلا يجوز أن يعطيه غيره حسب ما ذكرناه<sup>(٤)</sup>.

والَّذي يدلُّ على ما ذكرناه من أنّ المراد به المستضعفون ما رواه:

ثمّ أورد ح ٢٦٠ ﴿٨﴾ - عليّ بن الحسن، عن إبراهيم بن هاشم، عن حماد، عن حريز، عن الفضيل، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: كان جدّي رسول الله صلى الله عليه وآله يعطي فِطْرته الضّعفاء<sup>(٥)</sup>، ومن لا يجِد، ومن لا يتولّى<sup>(٦)</sup>، قال: وقال أبوهِ عليه السلام: هي

← أراه بالبناء للمفعول بمعنى أظنّ، وبالبناء للفاعل بمعنى الَّذي أذهب إليه». (ملذ)

١ - قوله: «يجتاح» صفة لـ «رجل»، وقوله: «أن يوجّه» كأنه بدل اشتغال لقوله: «أن يكون». وقوله عليه السلام: «إن لم تجد موافقاً» أي في المذهب. (ملذ)

٢ - المشهور عدم جواز التقل مع وجود المستحقّ، وظاهر الخبر عدم جوازه مطلقاً.

٣ - أي إنّما يعطيهم لثلاث يشتره بالتشيع، و لا يشنعه جيرانه بذلك. أو لثلاث يشتره بمنع الزكاة، فيدلُّ على عدم الجواز بدون التّقية. (ملذ) ٤ - في بعض النسخ: «ما قدمناه».

٥ - في بعض النسخ: «الضعفة»، وفي الاستبصار: «الضعيف»، والمراد إمّا الضّعيف في المذهب أو في كسبه و حرفته. (ملذ) ٦ - قوله: «من لا يجِد» أي لا يجِد شيئاً والمراد

الفقير. وقوله: «ومن لا يتولّى» أي إمامة الأئمة عليهم السلام، أو إمام زمانه. وقوله: «قال» كلام حريز أي قال الفضيل: وقال أبوهِ الباقر عليه السلام. وفي بعض النسخ: «قال: قال أبو عبد الله عليه السلام».



لأهلها إلا أن لا تجدهم ، فإن لم تجدهم فليمن لا يتنصب ، ولا تُنقل من أرض إلى أرض ، وقال <sup>(١)</sup> : الإمام أعلم ، يضعها حيث يشاء ، ويصنع فيها ما يرى <sup>(٢)</sup> .

قال الشيخ - رحمه الله - : ﴿ وأقل ما يعطى الفقير منها صاع ، و لا بأس بإعطائه أصواعاً <sup>(٣)</sup> ﴾ . يدلُّ على ذلك ما رواه :

سـ ﴿ ٢٦١ ﴾ ٩ - أحمد بن محمد ، عن الحسين بن سعيد - عن بعض أصحابنا - عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : لا تعط أحداً <sup>(٤)</sup> أقل من رأس » <sup>(٥)</sup> .

وقد روي جواز تفريق ذلك ، [و] روى [ذلك] :

هـ ﴿ ٢٦٢ ﴾ ١٠ - الحسين بن سعيد ، عن صفوان ، عن إسحاق بن المبارك « قال : سألت أبا إبراهيم عليه السلام عن صدقة الفطرة أهي مما قال الله تعالى : « أقيموا - الصلاة و آتوا الزكاة » ؟ فقال : نعم ، و قال : صدقة التمر أحب إليّ ، لأنَّ أبي - صلوات الله عليه - كان يتصدق بالتمر ، قلت : فيجعل قيمتها فضة فيعطيا رجلاً واحداً أو اثنين ؟ فقال : تفرقها أحب إليّ <sup>(٦)</sup> ، و لا بأس بأن يجعلها فضة ، و التمر أحب إليّ ، قلت : فأعطيا غير أهل الولاية من هذه <sup>(٧)</sup> الجيران ؟ قال : نعم ، الجيران أحقُّ بها ، قلت : فأعطي الرجل الواحد ثلاثة أصبيع ، و أربعة أصبيع <sup>(٨)</sup> ؟

١ - أي قال الباقر عليه السلام وهذا أيضاً كلام الفضيل .

٢ - قال العلامة المجلسي - رحمه الله - : اعلم أنَّ الأخبار الواردة الكثيرة وردت بالنقل إلى الإمام ، فإورد من المنع في هذا الخبر مختص بغيره ، و في هذا الحديث أيضاً إشعار به ، فتأمل .

٣ - هذا ممثلاً لا خلاف فيه بين الأصحاب . ٤ - في نسخة مصححة : « و لا تعطى أحدًا » .

٥ - قال المحقق في الشرائع : و لا يعطى الفقير أقل من صاع إلا أن يجتمع جماعة لا تتسع لهم . أقول : إن كانت الفقراء جماعة و الفطر لابي أن يعطى كل واحد صاعاً ، فيعطي المزكي كل الفطرة أحدهم بشرط أن يقسمه بينهم ، و بهذا الوجه يمكن أن يجمع بين الأخبار .

٦ - في بعض النسخ : « تفرقها » ، و في بعضها : « يفرقها » .

٧ - في نسخة : « هؤلاء الجيران » . ٨ - كذا في الموردين ، و قال في الصحاح :

« الصاع : الذي يكال به ، و هو أربعة أمداد ، و الجمع أضوع ، و إن شئت أبدلت من الواو المضمومة همزة » ( و قلت : ) أضوع ، كما في القاموس . و قال المجلسي - رحمه الله - : و الجمع بالأصبع - بالياء - لم أره في كتب اللغة ، و قال : نقل المطرزّي عن الفارسي أنه يجمع ( الصاع ) ←

قال: نَعَمْ».

فالمعنى في هذا الحديث أنه إذا كان هناك جماعة محتاجون كان التفريق عليهم أفضل من إعطائه واحداً، فأما إذا لم يكن هناك ضرورة فالأفضل إعطاء رأس لرأس، مع أنه ليس في الخبر في قوله: «تفرقها أحب إلي» أن تفرق رأس واحد وواحد.

و يحتمل أن يكون أراد من وجب عليه فطرة رؤوس فإن يُفَرَّقَ و يعطي كل واحد منهم رأساً أفضل من إعطائه لرجل واحد، وعلى هذا التأويل لا تنافي بين هذا الخبر والخبر الأول، وقد بيّنا في الخبر الأول أنه لا بأس أن يعطي رجل واحد رؤوساً كثيرة. ويزيد ذلك بياناً ما رواه:

٢٦٣ ﴿١١﴾ - محمد بن يعقوب، عن عِدَّة من أصحابنا، عن أحمد بن - محمد، عن ابن أبي عمير - عن بعض أصحابنا - عن إسحاق بن عمار، عن أبي - عبدالله عليه السلام «قال: لا بأس بأن يعطي الرجل [الرجل] الرأسين والثلاثة والأربعة»<sup>(١)</sup> - يعني الفطرة -».

### ﴿٢٨﴾ - باب وجوب إخراج الزكاة إلى الإمام ﴿

﴿٢﴾ قال الله سبحانه: «خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلَّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ»<sup>(٣)</sup> « فأمر نبيته عليه السلام بأخذ صدقاتهم تطهيراً لهم بها من ذنوبهم، و فرض على الأمة حملها إليه لفرضه عليها طاعته، ونهيه لها عن خلافه، والإمام قائم مقام النبي عليه السلام فيما فرض الله عليه، من إقامة الحدود والأحكام، لأنه مخاطب بمخاطبه في ذلك على ما بيّناه<sup>(٤)</sup> فيما

على أصح بالقلب، كما قيل: دار و آدر بالقلب. وأنهم ينقلون الهمزة من موضع العين إلى موضع الفاء فيقولون: آبار و أبنار - انتهى.

١ - في بعض النسخ: «الرأسين و ثلاثة و أربعة».

٢ - كأنه سقط قوله: «قال الشيخ - رحمه الله -». ٣ - التوبة: ١٠٣.

٤ - في بعض النسخ: «على ما قدمناه» وفي المتن: «على ما بيّناه فيما سلف، وقدمناه».

سَلَفَ، فَلَمَّا وَجَدْنَا النَّبِيَّ ﷺ كَانَ الْفَرَضُ حَمْلَ الزَّكَاةِ إِلَيْهِ، وَلَمَّا غَابَتْ عَيْنُهُ  
عَنِ الْعَالَمِ بِوَفَاتِهِ صَارَ الْفَرَضُ حَمْلَ الزَّكَاةِ إِلَى خَلِيفَتِهِ، فَإِذَا غَابَ الْخَلِيفَةَ كَانَ -  
الْفَرَضُ حَمْلَهَا إِلَى مَنْ نَصَبَهُ فِي مَقَامِهِ مِنْ خَاصَّتِهِ، فَإِذَا عَدِمَ السُّفْرَاءَ<sup>(١)</sup> بَيْنَهُ وَبَيْنَ  
رَعِيَّتِهِ وَجِبَ حَمْلَهَا إِلَى الْفُقَهَاءِ الْمَأْمُونِينَ مِنْ أَهْلِ وِلَايَتِهِ، لِأَنَّ الْفَقِيهَ أَعْرَفَ  
بِمَوْضِعِهَا مِمَّنْ لَا فِقْهَ لَهُ فِي دِيَانَتِهِ. ﴿١٠

﴿٢٦٤﴾ ١ - مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ الْكُوفِيِّ<sup>(٢)</sup>، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ -  
عَيْسَى، عَنْ أَبِي عَلِيٍّ بْنِ رَاشِدٍ «قَالَ: سَأَلْتَهُ<sup>(٣)</sup> عَنِ الْفِطْرَةِ لِمَنْ هِيَ، قَالَ: لِلْإِمَامِ،  
قَالَ: فَقُلْتُ لَهُ: أَفَأَخِيرَ أَصْحَابِي؟ قَالَ: نَعَمْ، مَنْ أَرَدْتَ أَنْ تَطَهَّرَهُ مِنْهُمْ، وَقَالَ: لَا  
بَأْسَ بِأَنْ يُعْطَى وَيُحْمَلَ ثَمَنُ ذَلِكَ وَرِقًا»<sup>(٤)</sup>.

صح ﴿٢٦٥﴾ ٢ - وَعَنْهُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى؛ وَ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ  
ابْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ نُوحٍ «قَالَ: كَتَبْتُ إِلَى أَبِي الْحَسَنِ ﷺ: إِنَّ قَوْمًا  
يَسْأَلُونِي عَنِ الْفِطْرَةِ، وَيَسْأَلُونِي أَنْ يُحْمَلُوا قِيمَتَهَا إِلَيْكَ، وَقَدْ بَعَثَ إِلَيْكَ هَذَا -  
الرَّجُلَ عَامَ أَوَّلِ، وَسَأَلَنِي أَنْ أَسْأَلَكَ فَنَسِيتُ ذَلِكَ، وَقَدْ بَعَثَ إِلَيْكَ الْعَامَ عَنْ كُلِّ  
رَأْسٍ مِنْ عِيَالِهِ<sup>(٥)</sup> بِدِرْهَمٍ عَنِ قِيمَةِ تِسْعَةِ أَرْطَالِ تَمْرٍ بِدِرْهَمٍ فَرَأَيْكَ - جَعَلَنِي اللَّهُ  
فِدَاكَ - فِي ذَلِكَ؟ فَكَتَبَ ﷺ: الْفِطْرَةُ قَدْ كَثُرَ السُّؤَالُ عَنْهَا، وَأَنَا أَكْرَهُ كَلِمًا أَذَى  
إِلَى الشُّهْرَةِ، فَاقْطَعُوا ذِكْرَ ذَلِكَ، فَاقْبِضْ مِمَّنْ دَفَعَ لَهَا وَأَمْسِكْ مِمَّنْ لَمْ يَدْفَعْ». ﴿١١  
﴿٢٦٦﴾ ٣ - وَعَنْهُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى، عَنْ بُنَانَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَخِيهِ

١ - السِّفِيرُ: الرَّسُولُ وَالْمُصْلِحُ بَيْنَ الْقَوْمِ، وَالْجَمْعُ سُفْرَاءٌ مِثْلُ فُقَيْهِ وَقَفْهَاءِ. (الصَّحَاحُ)

٢ - الظَّاهِرُ كَوْنُهُ أَبَا الْعَبَّاسِ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرِ الرَّزَّازِ، وَ شَيْخَهُ الْعَبِيدِيَّ.

٣ - يَعْنِي الْإِمَامَ الْعَسْكَرِيَّ ﷺ لِأَنَّ أَبَا عَلِيٍّ بْنِ رَاشِدٍ كَانَ مِنْ أَصْحَابِهِ.

٤ - أَيُّ يُعْطَى بَعْضُهَا الْفُقَرَاءَ، وَ يُحْمَلُ قِيمَةُ بَعْضِهَا وَ يُرْسَلُ إِلَيْهِ ﷺ، أَوْ الْمُرَادُ التَّخْيِيرُ بَيْنَ  
الْإِعْطَاءِ وَ الْإِرْسَالِ لِلْمَالِكِ، أَوْ لِأَبِي عَلِيٍّ فَإِنَّهُ كَانَ وَكَيْلًا، فَخَيَّرَهُ بَعْدَ الْأَخْذِ بَيْنَ أَنْ يَفْرُقَ فِي فُقَرَاءِ  
الشَّيْعَةِ، أَوْ يَبْعَثَ إِلَيْهِ ﷺ أَوْ بِالتَّبْعِيضِ، وَ رَجْمًا يَقْرَأُ «يُعْطَى» عَلَى الْغَائِبِ الْمَجْهُولِ، وَ «تُحْمَلُ»  
عَلَى الْمُخَاطَبِ الْمَعْلُومِ - كَمَا فِي الْكَافِي - تَأْكِيدًا لِأَوَّلِ الْكَلَامِ. (مِلْدُ)

٥ - فِي الْكَافِي: «وَ قَدْ بَعَثَ إِلَيْكَ الْعَامَ عَنْ كُلِّ رَأْسٍ مِنْ عِيَالِي».

عبدالله بن محمد<sup>(١)</sup>، عن محمد بن إسماعيل « قال : بعثت إلى أبي الحسن -  
الرضا عليه السلام بدراهم لي ولغيري ، و كتبتُ إليه أخبره أنه من فِطرة العيال ، فكتب  
بخطه : قبضتُ وقبِلتُ » .

### ﴿ ٢٩ - باب من الزیادات فی الزکاة ﴾

قال الشيخ - رحمه الله - بعد فصل قد مضى شرَّحُه فيما تقدّم : ﴿ ومتى  
اجتمع نوعان فلم يبلغ كلُّ واحدٍ منها حدَّ كمال ما تجب فيه الزکاة فلا  
زکاة فيها وإن كانا جميعاً يزيدان في القيمة على حدَّ كمال ما تجب فيه -  
الزکاة<sup>(٢)</sup> .... ﴾ .

صح ﴿ ٢٦٧ ﴾ ١ - سعد بن عبدالله ، عن أحمد بن محمد ، عن الحسين بن سعيد ،  
عن المختار بن زياد ، عن حماد بن عيسى ، عن حريز بن عبدالله ، عن زُرارة « قال :  
قلت لأبي عبدالله عليه السلام : رجل عنده مائة درهم و تسعة و تسعون درهماً ، و تسعة  
و ثلاثون ديناراً<sup>(٣)</sup> أيزكها ؟ فقال : لا ، ليس عليه شيء من الزکاة في الدرهم  
ولا في الدنانير حتى يتم أربعون ديناراً ، و الدرهم مائتا درهم ، قال<sup>(٤)</sup> : قلت :  
فرجل عنده أربعة أئنيق<sup>(٥)</sup> ، و تسعة و ثلاثون شاة ، و تسعة و عشرون بقرة

١ - في الكافي : « عن أخيه عبدالرحمن بن محمد » وهو الصواب ، فإن بُنان بن محمد هو  
عبدالله بن محمد ، وبنان لقب له .

٢ - في المنفعة هكذا : « ولا بد في علم الزکاة معرفة أربعة حدود : أولها : حد كمال ما يجب  
فيه الزکاة ، و ثانیها : وقت وجوب الزکاة ، و ثالثها : المقدار الواجب من الزکاة ، و رابعها :  
صفة المستحق للزکاة » ثم بيّن ذلك .

٣ - في الفقيه : « و تسعة عشر » ، وقال الفيض - رحمه الله - : « وهو الصواب » . حيث إنَّ  
نصاب الدينار في كلِّ عشرين ديناراً نصف دينار . وقال العلامة المجلسي - رحمه الله - : الحكمان  
مشهوران (في الذهب والفضة) بين الأصحاب ولم يخالف ظاهراً إلا الصدوق والده - رحمهما الله  
- في الذهب ، حيث قالوا : لا تجب حتى تبلغ أربعين ديناراً - انتهى .

٤ - في بعض النسخ : « قال زرارة : وكذلك هو في جميع الأشياء ، قال : قلت : - الخ »  
والظاهر زيادته ههنا . ٥ - الناقعة قد جُمِعت في القِلة على أئنيق ، ثم استعملوا الضمّة على  
الواو فقدموها ، فقالوا : « أئنيق » ، ثم عوضوا من الواو ياءً ، فقالوا : « أئنيق » . (من الصحاح)

أيزكهن؟ فقال: لا يزكي شيئاً منها، لأنها ليس شيءٌ منهنَّ قد تمَّ، فليس تجب فيه الزكاة» (١).

صح (٢٦٨) ٢ - عليُّ بن مَهْزِيَار (٢)، عن أَحْمَدَ بنِ مُحَمَّدٍ، عن حَمَّادٍ، عن حَرِيْزٍ، عن زُرَّارَةَ «قال: قلت لأبي جعفر ولائنه عليه السلام: الرَّجُلُ تَكُونُ لَهُ الْعَلَّةُ - الْكَثِيرَةُ مِنْ أَصْنَافِ شَيْءٍ، أَوْ مَالٍ لَيْسَ فِيهِ صَنْفٌ تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ، هَلْ عَلَيْهِ فِي جَمِيعِهِ زَكَاةٌ وَاحِدَةٌ؟ فَقَالَا: لَا، إِنَّمَا تَجِبُ عَلَيْهِ إِذَا تَمَّ، وَكَانَ تَجِبُ فِي كُلِّ صَنْفٍ مِنْهُ الزَّكَاةُ [تَجِبُ عَلَيْهِ فِي جَمِيعِهِ فِي كُلِّ صَنْفٍ مِنْهُ زَكَاةٌ] (٣) فَإِنْ أُخْرِجَتْ أَرْضُهُ شَيْئاً قَدْرَ مَا لَا تَجِبُ فِيهِ الصَّدَقَةُ أَصْنَافاً شَتَّى لَمْ تَجِبْ فِيهِ زَكَاةٌ وَاحِدَةٌ، قَالَ زُرَّارَةُ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: رَجُلٌ عِنْدَهُ مِائَةٌ دِرْهَمٍ وَتِسْعَةٌ وَتِسْعُونَ دِرْهَمًا، وَتِسْعَةٌ وَثَلَاثُونَ دِينَارًا أَيْزَكِيهَا؟ قَالَ: لَا، لَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنَ الزَّكَاةِ فِي الدَّرَاهِمِ وَلَا فِي الدَّنَانِيرِ حَتَّى يَتَمَّ أَرْبَعِينَ دِينَارًا، وَالدَّرَاهِمُ مِائَتِي دِرْهَمٍ، قَالَ زُرَّارَةُ: وَكَذَلِكَ هُوَ فِي جَمِيعِ الْأَشْيَاءِ، قَالَ: وَقُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: رَجُلٌ كَانَ عِنْدَهُ أَرْبَعَةٌ أَيْتُقُّ، وَتِسْعَةٌ وَثَلَاثُونَ شَاةً، وَتِسْعَةٌ وَعِشْرُونَ بَقْرَةً، أَيْزَكِيهنَّ؟ فَقَالَ: لَا يَزَكِي شَيْئاً مِنْهَا، لِأَنَّهُ لَيْسَ شَيْءٌ مِنْهُنَّ تَمَّ فَلَيْسَ تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ» (٣). (٤)

↑  
٩٢

ص (٢٦٩) ٣ - فأما ما رواه مُحَمَّدُ بنُ يَعْقُوبَ، عن عَلِيِّ بنِ إِبْرَاهِيمَ، عن أَبِيهِ، عن إِسْمَاعِيلَ بنِ مَرَّارٍ، عن يُونُسَ، عن إِسْحَاقَ بنِ عَمَّارٍ، عن أَبِي-إِبْرَاهِيمَ عليه السلام «قال: قلت له: تسعون ومائة درهم، وتسعة عشر ديناراً أعلها

١ - في بعض نسخ الفقيه: «فليس تجب فيه زكاة».

٢ - ذيل هذا الحديث تقدم بعينه بإسناد آخر باختلاف يسير، ولذا لم يفرق بينها غيره، بل عد ذلك منه، وهما في مزج الدليل مع الصدر بإسناد واحد، والإسناد المذكور في أول الحديث مختص بصدره، وإسناد الدليل عين إسناد الحديث السابق، وقد نبه على ذلك في الوافي وهامشه، فلاحظ. ٣ - ما بين المعقوفين موجود في نسخة ونسخ الاستبصار.

٤ - إن هذين الخبرين موافقان لما نسب إلى علي بن بابويه (و ابنه)، من أن التصاب الأول في الذهب أربعون ديناراً. (ملذ)

في الزّكاة شيء؟ فقال: إذا اجتمع الذهب والفضّة فبلغ ذلك مائتي درهم ففيها- الزّكاة<sup>(١)</sup>، لأنّ عين المال الدرّاهم، وكلّما خلا الدرّاهم من ذهب أو متاع فهو عَرَضُ مَرْدُودٍ<sup>(٢)</sup> ذلك إلى الدرّاهم في الزّكاة والديّات».

فيحتمل أن يكون ~~الذهب~~ أراد بقوله: «إذا اجتمع الذهب والفضّة فبلغ ذلك مائتي درهم» يعني الفضة خاصّة، ولا يكون ذلك راجعاً إلى الذهب كما قال الله عزّ وجلّ: «وَالَّذِينَ يَكْتُمُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ<sup>(٣)</sup>» فذكر الجنسين، ثمّ أعاد الضمير إلى أحدهما فكذلك في الخبر، وعلى هذا التأويل لا تنافي بينها.

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ أَرَادَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ ذَلِكَ إِذَا بَلَغَ مَائَتِي دِرْهَمٍ فِيهِ الزَّكَاةُ، وَيَجْرِي هَذَا مَجْرَى قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَآخِلَهُدُوهُنَّ ثَمَنَيْنِ جَلْدَةً<sup>(٤)</sup>» والمراد به كلّ واحدٍ منهما ثمانين جلدة.

فإن قيل: على هذا الوجه إنّ هذا لا يمكن في الذهب، لأنّ الذهب كيف يبلغ مائتي درهم حتى تجب فيه الزّكاة<sup>(كنا)</sup>، لأنّ المراد به إذا بلغ قيمته مائتي درهم على قيمة كلّ دينار بعشرة درّاهم، لأنّهم كانوا يقومون الدنانير على هذا الوجه، وقد بيّناه فيما تقدّم، وقد صرح ~~الذهب~~ في آخر الخبر بذلك بقوله: «وكلّما خلا الدرّاهم من ذهب أو متاع فهو مردودٌ» [ذلك] إلى- الدرّاهم في الزّكوات والديّات».

ويحتمل أن يكون هذا الخبر خاصّاً بمن جعل ماله أجناساً مختلفة كلّ واحد منها حدّاً ما لا تجب فيه الزّكاة، فراراً من لزوم الزّكاة عليه، فإنّه متى فعل ذلك لزمته الزّكاة عقوبة. والذي يدلّ على ما ذكرناه ما رواه:

١ - ذلك إذا قصد بها التجارة، ظاهراً. وحله الشيخ - رحمه الله - في الاستبصار تارة على- التفتية، وأخرى على ما إذا فرّبه من الزّكاة.

٢ - العرض - بالتحريك - : متاع الدنيا وحطامها. (النهاية)

٣ - التوبة : ٣٤. والضمير راجع إلى الأقرب.

٤ - التور : ٤.

٢٧٠ ﴿٤﴾ - محمد بن علي بن محبوب ، عن محمد بن الحسين ، عن صفوان بن يحيى ، عن إسحاق بن عمار « قال : سألت أبا إبراهيم عليه السلام عن رجل له مائة درهم و عشرة دنانير ، أعليه زكاة ، فقال : إن كان قرَّبها من الزكاة فعليه - الزكاة ، قلت : لم يفرِّ بها ، ورث مائة درهم و عشرة دنانير ، قال : ليس عليه زكاة ، قلت : فلا يكسر الدراهم <sup>(١)</sup> على الدنانير ولا الدنانير على الدراهم ؟ قال : لا » .

قال الشيخ - رحمه الله - : ﴿ ولا بأس بإخراج الذهب عن الفضة بالقيمة ، وإخراج الفضة عن الذهب بالقيمة ، وإخراج الشعر عن الحنطة بقيمتها ، وإخراج الحنطة عن الشعر بقيمته ﴾ .  
يدلُّ على ذلك ما رواه :

٢٧١ ﴿٥﴾ - محمد بن علي بن محبوب ، عن أحمد بن محمد ، عن البرقي <sup>(٢)</sup> ، عن أبي جعفر الثاني عليه السلام « قال : كتبتُ إليه : هل يجوز - جعلتُ فداك - أن يخرج ما يجب من الحرث من الحنطة و الشعر ، و ما يجب على الذهب ذراهم بقيمة ما يسوي <sup>(٣)</sup> أم لا يجوز إلا أن يخرج من كلِّ شيء ما فيه ؟ فأجاب عليه السلام : أتيا تيسر يخرج » .

٢٧٢ ﴿٦﴾ - وعنه ، عن أحمد بن محمد ، عن موسى بن القاسم ، عن علي بن ابن جعفر ، عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام « قال : سألتُه عن الرجل يعطي من زكاته عن الدراهم دنانير ، و عن الدنانير ذراهم بالقيمة ، أجلُّ ذلك له ، قال : لا بأس » .

قال الشيخ - رحمه الله - : ﴿ ولا يجوز إخراج القيمة في زكاة الأنعام إلا أن تعدم الأسنان المخصوصة في الزكاة ﴾ .

١ - في بعض النسخ : « فلا يكبس الدراهم » .

٢ - المراد محمد بن خالد أبو عبد الله البرقي يروي عنه ابنه أحمد .

٣ - أي إلى القيمة السوقية ، و فيه دلالة على جواز إخراج القيمة في الزكاة ، ولا ينافي

استحباب العين كما هو ظاهر الأخبار .

٤ ﴿٢٧٣﴾ ٧ - روى محمد بن يعقوب ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن محمد بن عيسى ، عن يونس ، عن محمد بن مُقَرَّن بن عبدالله بن زَمْعَةَ ، عن أبيه ، عن جد أبيه <sup>(١)</sup> « أن أمير المؤمنين عليه السلام كتب له في كتابه الذي كتبه له بمخطه حين بعته على الصدقات : من بلغت عنده من الإبل [الصدقة الجذعة] وليست عنده جذعة و عنده حقة ، فإنه تقبل منه الحقة و يجعل معها شاتين أو عشرين درهماً ، و من بلغت عنده صدقة الحقة و ليست عنده الحقة و عنده جذعة فإنه تقبل منه جذعة <sup>(٢)</sup> و يعطيه المصدق <sup>(٣)</sup> شاتين أو عشرين درهماً ، و من بلغت صدقة حقة و ليست عنده حقة و عنده ابنة لبون فإنه يقبل منه <sup>(٤)</sup> و يعطي معها شاتين أو عشرين درهماً ؛ و من بلغت صدقة ابنة لبون و ليست عنده ابنة لبون و عنده حقة فإنه تقبل الحقة منه ، و يعطيه المصدق شاتين أو عشرين درهماً ؛ و من بلغت صدقة ابنة لبون و ليست عنده ابنة لبون و عنده ابنة مخاض فإنه تقبل منه ابنة مخاض ، و يعطي معها شاتين أو عشرين درهماً ؛ و من بلغت صدقة ابنة مخاض و ليست عنده ابنة مخاض و عنده ابنة لبون ، فإنه تقبل منه ابنة لبون ، و يعطيه المصدق شاتين أو عشرين درهماً <sup>(٥)</sup> ، و من لم تكن عنده ابنة مخاض على وجهها و عنده ابن لبون ذكر ، فإنه تقبل منه ابن لبون ذكر و

١ - في الكافي : « محمد بن مُقَرَّن بن عبدالله بن زمعة بن سبيع ، عن أبيه ، عن جدّه ، عن

جد أبيه » . ٢ - في الكافي : « و ليست عنده حقة و عنده جذعة فإنه تقبل منه الجذعة » .

٣ - تصدقت بكذا : أعطيته صدقة ، و الفاعل متصدق ، و منهم من يجحف بالبدل و الإدام فيقول : « مُصَدَّق » ، قال ابن قتيبة : و مما تضعه العامة غير موضعه قولهم : « هو يتصدق » إذا سأل و ذلك غلط ، إنَّ المتصدق المعطي ، و في التنزيل : « وَ تَصَدَّقْ عَلَيْنَا » ، و أنا المُصَدَّق - بتخفيف - الصاد - فهو الذي يأخذ صدقات النَّعَم - (المصباح)

٤ - في الكافي : « فإنه تقبل منه ابنة لبون » .

٥ - قال في المدارك : اتفق الأصحاب على العمل بهذا الخبر ، و مقتضاه انحصار الجيران في - الشاتين أو العشرين درهماً ، و اكتفى العلامة في التذكرة في الجير بشاة و عشرة دراهم ، و هو ضعيف لأنه خروج عن المنصوص . أقول : والمراد بـ«الجيران» إصلاح الكسر .



ليس معه شيء<sup>(١)</sup>، ومن لم يكن معه إلا أربعة من الإبل وليس معه مال غيرها فليس فيها<sup>(٢)</sup> إلا أن يشاء ربها، فإذا بلغ ماله خمساً من الإبل ففيها شاة».

ح ﴿٢٧٤﴾ ٨ - محمد بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن حماد ابن عيسى، عن حريز، عن بُريد بن معاوية «قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: بعث أمير المؤمنين عليه السلام مُصدّقاً من الكوفة إلى باديتها فقال له: انطلق يا عبد الله وعليك بتقوى الله وحده لا شريك له، ولا تؤثرن دنياك على آخرتك، وكن حافظاً لما ائتمنتك عليه<sup>(٣)</sup>، راعياً لحق الله فيه حتى تأتي نادي<sup>(٤)</sup> بني فلان، فإذا قدِمْتَ فانزل بآبائهم من غير أن تخالط آبياتهم<sup>(٥)</sup>، ثم امض إليهم بسكينة ووقار حتى تقوم بينهم فتسلم عليهم، ثم قل لهم: يا عبادة الله! أرسلني إليكم ولي الله لاخذ منكم حق الله في أموالكم، فهل لله في أموالكم حق فتؤدوه إلى وليه<sup>(٦)</sup>؟ فإن قال لك قائل: لا، فلا تراجع، فإن أنعم لك منعمهم<sup>(٧)</sup> فانطلق معه من غير أن تخيفه أو تعده إلا خيراً، فإذا أتيت ماله فلا تدخله إلا بإذنه<sup>(٨)</sup>، فإن أكثره له، فقل له: يا عبد الله! أتأذن لي في دخول مالك؟ فإن أذن لك فلا تدخل<sup>(٩)</sup> دخول مُتسلطٍ عليه فيه، ولا عنيّف به، فأصدع المال صدعين<sup>(١٠)</sup>، ثم خيره أي

- ١ - قوله: «فإنه يُقبل منه ابن لبون» قال في التذكرة: إنه موضع وفاق.
- ٢ - في الكافي: «ومن لم يكن معه شيء إلا أربعة من الإبل وليس له مال غيرها فليس فيها شيء» - إلخ».
- ٣ - في الغارات للثقفى: «أمنتك عليه». يقال: أمنه على كذا واتمته عليه اتخذه أميناً فيه.
- ٤ - النادي: المجلس ومجتمع القوم نهاراً.
- ٥ - في الغارات: «فانزل بفنائهم من غير أن تخالط أبنيتهم».
- ٦ - في الكافي: «فهل لله في أموالكم من حق فتؤدون إلى وليه، فإن - إلخ»، وفي الغارات «من حق فتؤدوه».
- ٧ - أنعمت له - بالألف -: قلت له: نعم. (المصباح) وفي النهاية: أنعمت أي أجابت بنعم.
- ٨ - وفي الغارات: «ولا تعده إلا خيراً حتى تأتي ماله، فلا تدخله إلا بإذنه».
- ٩ - وفي الكافي والغارات: «فلا تدخله».
- ١٠ - الصدع - بالكسر -: الشق.

الصدّعين شاء؟ فأتيها اختار فلا تعرّض له، ثمّ اصدع الباقي صدعين، ثمّ خيره فأتيها اختار فلا تعرّضنّ له، ولا تزال كذلك حتى يبقى ما فيه وفاء لحقّ الله عزّ وجلّ في ماله، فإذا بقي ذلك فاقبض حقّ الله منه، فإن استقالك فأقله<sup>(١)</sup>، ثمّ اخلطها واصنع مثل الذي صنعت أولاً حتى تأخذ حقّ الله في ماله، فإذا قبضته فلا توكل به<sup>(٢)</sup> إلا ناصحاً شفيقاً أميناً حفيظاً غير معنف بشيء منها، ثمّ احذر ما اجتمع عندك من كلّ ناد إلينا نصيره حيث أمر الله عزّ وجلّ<sup>(٣)</sup>، فإذا انحدر بها رسولك فأوعزْ إليه<sup>(٤)</sup> أن لا يحول بين ناقة و بين فصلها، ولا يفرق بينها ولا يمصرنّ لبنا<sup>(٥)</sup> فيصرّ ذلك بفصلها، ولا يجهدتها رُكوباً، وليعدّل بينهنّ في ذلك، وليوردهنّ كلّ ماء يمرّ به، ولا يعدّل بهنّ عن نبت الأرض إلى جواد الطريق<sup>(٦)</sup> في السّاعة التي فيها تريح و تغبق<sup>(٧)</sup>، وليرفق بهنّ جهده حتى تأتينا بإذن الله سبحانه<sup>(٨)</sup> غير

١ - من الإقالة وهي فسخ البيع، أو من أقلني عثري أي تجاوز عتي.

٢ - أي لا تسيء به في السرير. ٣ - وفي الفارات: «حيث أمر الله به».

٤ - قوله: «ثم احذر - الخ» أي أرسل و أسرع إلينا. وقوله: «فأوعز إليه» أي أوصه.

وقال الطريحي: «في الحديث: أوعز إلى رسولك أن لا يحول، أي تقدم إليه بذلك».

٥ - في النهاية: «في حديث عليّ (عليه السلام): «لا يمصر لبنا فيصرّ ذلك بولدها» المصّر:

الحلب بثلاث أصابع، يريد لا يُكثّر من أخذ لبنا».

٦ - في بعض النسخ «الطرق».

٧ - قال الفيض - رحمه الله -: الإراحة: النزول في آخر النهار، والغبوق - بالغين المعجمة

والباء الموحدة -: شرب آخر النهار و ضبطه صاحب كتاب السرائر «تعنق» - بالعين المهملة

والتون - من العنق، و هو شدة سير الإبل، و جعل جعله «تغبق» تصحيفاً فاحشاً و خطأ قبيحاً

معللاً بأنّ تريح من الرّاحة ليس من الرّواح، قال استاذنا (السيد البحرائي) - رحمه الله -: كون ذلك تصحيفاً غير معلوم بل يحتمل الأمرين. أقول: استدل ابن إدريس - رحمه الله - بقول الرّاجز:

يا ناق! سيرى عتقاً مسيحاً إلى سليمان، فنسرتجما

قال: والمعنى لا تعدل بهنّ عن نبت الأرض الرّاثعة إلى جواد الطريق في ساعات التي لها

فيها راحة، ولا في السّاعات التي فيها مشقة، وقال: تريح من الرّاحة، ولو كان فيها من الرّواح

لقال: تروح، وما كان يقول: تريح، ولأنّ الرّواح عند العشي يكون قريباً منه.

٨ - في الصّحاح: سحبت الشّاة تسحّ - بالكسر - سحوحاً و سحوحاً أي سبنت، و غنم

سحاح أي سمان.

مُتَعَبَاتٍ وَلَا مُجَهَّدَاتٍ، فَتُقَسَّمُهُنَّ<sup>(١)</sup> بِإِذْنِ اللَّهِ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ نَبِيِّهِ ﷺ عَلَى أَوْلِيَاءِ اللَّهِ، فَإِنَّ ذَلِكَ أَعْظَمُ لِأَجْرِكَ وَأَقْرَبُ لِرُشْدِكَ، يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَيْهَا وَإِلَيْكَ وَإِلَى جُهِدِكَ وَنَصِيحَتِكَ<sup>(٢)</sup> لِمَنْ بَعَثَكَ وَبُعِثْتَ فِي حَاجَتِهِ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَى وَلِيٍّ لَهُ يَجْهَدُ نَفْسَهُ بِالطَّاعَةِ وَالتَّصِيحَةِ لِإِمَامِهِ<sup>(٣)</sup> إِلَّا كَانَ مَعْنَا فِي الرَّفِيقِ الْأَعْلَى<sup>(٤)</sup>،

ثُمَّ بَكَى أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ قَالَ: يَا بَرِيدُ! وَاللَّهِ مَا بَقِيَتْ لِلَّهِ حُرْمَةٌ إِلَّا أَنْتَ هُكَّتْ، وَلَا عَمِلَ بِكِتَابِ اللَّهِ وَلَا سُنَّةِ نَبِيِّهِ فِي هَذَا الْعَالَمِ، وَلَا أَقِيمَ فِي هَذَا الْخَلْقِ حَدًّا مِنْذُ قَبِضِ اللَّهِ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ﷺ، وَلَا عَمِلَ بِشَيْءٍ مِنَ الْحَقِّ إِلَى يَوْمِ النَّاسِ هَذَا، ثُمَّ قَالَ: أَمَا وَاللَّهِ لَا تَذْهَبُ الْإِيَّامُ وَاللَّيَالِي حَتَّى يَحْيِيَ اللَّهُ الْمَوْتَى وَيُمِيتَ الْأَحْيَاءَ وَيُرْذِلُ الْحَقَّ إِلَى أَهْلِهِ، وَيَقِيمَ دِينَهُ الَّذِي ارْتَضَاهُ لِنَفْسِهِ وَنَبِيِّهِ، فَأَبْشِرُوا ثُمَّ أَبْشِرُوا<sup>(٥)</sup>! فَوَاللَّهِ مَا الْحَقُّ إِلَّا فِي أَيْدِيكُمْ».

ص ٢٧٥ ﴿٢٧٥﴾ ٩ - مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، عَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَسْبَاطٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مَعْمَرٍ<sup>(٦)</sup> قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو الْحَسَنِ الْعُرْنِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُهَاجِرٍ<sup>(٧)</sup> - عَنْ رَجُلٍ مِنْ ثَقِيفٍ - « قَالَ: اسْتَعْمَلَنِي عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ ﷺ عَلَى بَابِ بَانِقِيَا<sup>(٨)</sup> وَسَوَادٍ مِنْ سَوَادِ الْكُوفَةِ، فَقَالَ

١ - في الكافي: «فيقسمن»، وأيضاً في الغارات.

٢ - التصيحة هي الإخلاص، وهي اسم مصدر. و - الدعاء إلى ما فيه الصلاح والنهي عن ما فيه الفساد. ٣ - في الكافي: «والتصيحة له وإمامه».

٤ - هم الذين ذكرهم الله في قوله: «فأولئك مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقاً» - النساء: ٦٩ - .

٥ - في الكافي: «ثم أبشروا - ثلاث مرات».

٦ - أحمد بن معمر غير مذكور في الرجال، ويحتمل أن يكون أحمد بن معمر بن إشكيب الضفّار أبو عبد الله، كوفي حصرمي، كما قاله ابن أبي حاتم في كتابه المرح والتعديل.

٧ - عنونه ابن حجر في التهذيب وقال: هو إسماعيل بن إبراهيم بن مهاجر بن جابر البجليي التخمي الكوفي. وأما أبو الحسن العرنّي فلم أجده في كتب الرجال ولعله مجهول.

٨ - في المقنعة: «بانقيا سواد» بدون الواو، وقيل: بانقيا هي القادسية وما ر «١٦١ من

لي - والناس حضور - : انظر إلى خراجك فجد فيه ، ولا تترك منه درهماً ، فإذا أردت أن توجه إلى عمليكم فمربي ، قال : فأتيته فقال لي : إن الذي سمعته مني خدعة (١) ، و إياك أن تضرب مسلماً أو يهودياً أو نصرانياً في درهم خراج ، أو تبيع دابة عمل في درهم ، فإنما أمرنا أن نأخذ منهم العفو (٢) .

ص ٢٧٦ ﴿ ١٠ - وعنه ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن عبد الرحمن بن الحجاج ، عن محمد بن خالد (٣) ﴾ « أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن الصدقة ، فقال عليه السلام : إن ذلك لا يقبل منك ، فقال : إني أحمل ذلك من مالي ، فقال له

← أهماها ، وقيل : قرية بالكوفة وإنا سميت بذلك الاسم لأن إبراهيم الخليل عليه السلام اشتراها بمائة نعجة من غنمه ، و « با » بمعنى مائة و « نقياً » بمعنى نعجة بلغة التبط . وقال الحموي في معجمه : « بانقيا - بكسر التون - : ناحية من نواحي الكوفة . ( ذكرها في الفتوح ) . وفي أخبار إبراهيم الخليل عليه السلام خرج من بابل على حمار له و معه ابن أخيه « لوط » يسوق غنماً و يحمل دلوأ على عاتقه حتى نزل بانقيا ، وكان طولها اثني عشر فرسخاً ، - و كانوا يزلزلون في كل ليلة - فلما بات إبراهيم عندهم لم يزلزلوا ، فقال لهم شيخ بات عنده إبراهيم عليه السلام : والله ما دفع عنكم إلا بشيخ بات عندي فإني رأيت كثير الصلاة ؛ فجاؤوه و عرضوا عليه المقام عندهم و بذلوا له البذول ؛ فقال : إنا خرجت مهاجراً إلى زتي ، و خرج حتى أتى التجف ، فلما رآه رجع أدراجه - أي من حيث مضى - ، فتباشروا و ظنوا أنه رغب فيما بذلوا له ، فقال لهم : لمن تلك الأرض - يعني التجف - ؟ قالوا : هي لنا ، قال : فتبيعونها ؟ قالوا : هي لك فوالله ما تنبت شيئاً ؛ فقال : لا أحبها إلا شراءً ، فدفع إليهم غنيات كن مع بها ، والغم يقال لها بالتبطينة نقياً ؛ فقال : أكره أن آخذها بغير ثمن ، فصنعوا ما صنع أهل بيت المقدس بصاحبهم ، و هبوا له أرضهم ، فلما نزلت بها البركة رجعوا عليه ، وذكر إبراهيم عليه السلام أنه يحضر من ولده في ذلك الموضع سبعون ألف شهيد . فالهოდ تنقل موتاهم إلى هذا المكان لهذا السبب . و لما رأى عليه السلام عذرهم به تركهم و مضى نحو مكة في قصة فيها طول - إلخ .

١ - قوله : « خدعة » أي تقيّة ، و إنا قال عليه السلام ذلك في حضور الناس لمصلحة رآها . ( الوافي )

٢ - عفو المال ما يفضل عن التّفقة . ( الصحاح ) قال الله تعالى : « يسألونك ماذا ينفقون قل

العفو » ، أي الفاضل عن الحاجة أي عن قوت السنة . وقال الفيض - رحمه الله - : والعفو : ما جاء بسهولة ، يقال : أخذت هذا عفواً أي بسهولة من غير تكلف .

٣ - هو محمد بن خالد بن عبد الله القسريّ عامل المدينة من قبل بني العباس سنة ١٤١ .

أبو عبد الله عليه السلام : مُرْ مُصَدَّقَكَ أَنْ لَا يَحْشُرَ مِنْ مَاءٍ إِلَى مَاءٍ<sup>(١)</sup>، وَلَا يَجْمَعُ بَيْنَ مَتَفَرِّقٍ، وَلَا يَفَرِّقُ بَيْنَ مَجْتَمِعٍ<sup>(٢)</sup>، فَإِذَا دَخَلَ الْمَالَ فَلْيَقْسِمِ الْغَنَمَ نِصْفَيْنِ، وَبِخَيْرِ صَاحِبِهَا أَيْ - الْقَسْمَيْنِ شَاءَ، فَإِنْ اخْتَارَ فَلْيَدْفَعْهُ إِلَيْهِ، وَإِنْ تَتَبَعْتَ نَفْسَ صَاحِبِ الْغَنَمِ مِنَ التَّصَفِّ الْآخَرَ مِنْهَا شَاةً أَوْ شَاتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا فَلْيَدْفَعْهَا إِلَيْهِ، ثُمَّ لِيَأْخُذْ صَدَقَتَهُ فَإِذَا أَخْرَجَهَا فَلْيَقْوَمْهَا فِيمَنْ يَرِيدُ<sup>(٣)</sup>، فَإِذَا قَامَتْ عَلَى ثَمَنِ، فَإِنْ أَرَادَهَا صَاحِبِهَا فَهِيَ أَحَقُّ بِهَا، وَإِنْ لَمْ يُرِدْهَا فَلْيَبْعِهَا».

١٨ ↑  
ج ﴿٢٧٧﴾ ١١ - مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ رِفَاعَةَ «قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، وَسَأَلَهُ بَعْضُهُمْ عَنِ الْحَلِيِّ فِيهِ زَكَاةٌ، فَقَالَ: لَا، وَإِنْ بَلَغَ مِائَةَ أَلْفٍ».

ج ﴿٢٧٨﴾ ١٢ - وَعَنْهُ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَدِينَةَ، عَنْ زُرَّارَةَ؛ وَبُكَيْرٍ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام «قَالَ: لَيْسَ فِي الْجَوْهَرِ وَأَشْبَاهِهِ زَكَاةٌ وَإِنْ كَثُرَ».

قَالَ الشَّيْخُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : ﴿وَإِذَا خَلَّفَ الرَّجُلُ عِنْدَ أَهْلِهِ نَفَقَةً لِلسَّنِينَ فَلَبِغَتْ

١ - قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ: فِيهِ «أَنَّ وَقَدْ تَقَيَّفَ اشْتَرَطُوا أَنْ لَا يَعْشُرُوا وَلَا يَحْشُرُوا» أَي لَا يَنْدُبُونَ إِلَى الْمَغَازِي، وَلَا تَنْضَرِبُ عَلَيْهِمُ الْبَعُوثُ، وَقِيلَ: لَا يَحْشُرُونَ إِلَى عَامِلِ الزَّكَاةِ لِيَأْخُذَ صَدَقَةَ أَمْوَالِهِمْ، بَلْ يَأْخُذُهَا فِي أَمَاكِنِهِمْ، وَ مِنْهُ حَدِيثُ صَلْحِ أَهْلِ نَجْرَانَ «عَلَى أَنْ لَا يَحْشُرُوا وَلَا يَعْشُرُوا». وَقَالَ الْفَيْضُ - رَحِمَهُ اللَّهُ -: الْحَشْرُ - بِالْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ وَالشَّيْنِ الْمَعْجَمَةِ -: السُّوقُ، وَالْمَعْنَى لَا يَبِيعْتَنَا مِنْ مَنزَلِ أَهْلِهَا إِلَى مَنزَلٍ آخَرَ، بَلْ تَأْخُذُ الصَّدَقَةَ مِنْهُمْ فِي أَمَاكِنِهِمْ، وَإِنَّمَا عَبَّرَ عَنِ الْمَنزَلِ بِالْمَاءِ لِأَنَّ عَادَةَ الْعَرَبِ التَّزُولُ عِنْدَ مَوَارِدِ الْمَاءِ، وَقَدْ وَرَدَ هَذَا الْمَعْنَى فِي بَعْضِ الْأَخْبَارِ مِنْ طَرَفِ الْعَامَّةِ فَمَا بَعْدَهُ تَفْسِيرٌ لَهُ وَقَدْ مَضَى مِثْلُهُ، وَفِي الْحَدِيثِ الْقَافِي إِشَارَةٌ إِلَيْهِ - أَنْتَهَى .

٢ - قَوْلُهُ: «لَا يَجْمَعُ بَيْنَ مَتَفَرِّقٍ» اسْتَدَلَّ بِهِ عَلَى مَا هُوَ الْمَشْهُورُ مِنْ أَنَّهُ لَا يَجْمَعُ بَيْنَ مَلِكِي شَخْصَيْنِ إِنْ امْتَرَجَا، بَلْ يَعْتَبَرُ فِي مَالِ كُلِّ مِنْهَا بِلُغَةِ التَّصَابِ، وَكَذَا لَا يَفَرِّقُ بَيْنَ مَلِكِي شَخْصٍ وَاحِدٍ وَإِنْ تَبَاعَدَا بِحَسَبِ الْمَكَانِ. (مِلْدُ) وَفِي الْكَافِي: «لَا يَجْمَعُ بَيْنَ الْمَتَفَرِّقِ» .

٣ - كَذَا - بِالزَّاءِ الْمَهْمَلَةِ -، وَفِي بَعْضِ النُّسخِ «مَنْ يَزِيدُ» - بِالزَّاءِ الْمَعْجَمَةِ، أَي فِي سَوْقِ الْمَزَادِ كَمَا هُوَ الشَّائِعُ عِنْدَ الْعَرَبِ .

ما يجب فيه الزَّكاة فإن كان حاضراً وجب عليه فيها الزَّكاة<sup>(١)</sup>، وإن كان غائباً فليس عليه زكاة ﴿. يدلُّ على ذلك ما رواه:

١٣ ﴿٢٧٩﴾ - محمد بن يعقوب، عن أحمد بن إدريس، عن محمد بن - عبد الجبار، عن صفوان، عن إسحاق بن عمار «عن أبي الحسن الماضي عليه السلام قال: قلت له: رجلٌ خلف عند أهله نفقة ألفين لسنين<sup>(٢)</sup> عليها زكاة؟ قال: إن كان شاهداً فعليها زكاة، وإن كان غائباً فليس عليه زكاة».

١٤ ﴿٢٨٠﴾ - وعنه، عن علي بن إبراهيم، عن إسماعيل بن مَرَّار، عن يونس، عن سباعة، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: قلت له: الرَّجل يخلف لأهله نفقة ثلاثة آلاف درهم نفقة سنين عليه زكاة؟ قال: إن كان شاهداً فعليها زكاة، وإن كان غائباً فليس فيها شيء».

قال الشَّيخ - رحمه الله - : ﴿ وإن لم يجد المسلم مؤمناً يستحقُّ الزَّكاة وقد وجبت عليه و وجد مملوكاً مؤمناً يباع اشتراه بمال الزَّكاة وأعتقه، وكذلك إذا وجد مستحقاً للزَّكاة إلا أنه رأى مملوكاً مؤمناً في ضرورة فاشتراه بركاته وأعتقه أجزءه ﴿. يدلُّ على ذلك ما رواه:

١٥ ﴿٢٨١﴾ - محمد بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم، عن ابن - فضال، عن مروان بن مسلم<sup>(٣)</sup> عن ابن بُكَيْر، عن عبيد بن زُرارة «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجلٍ أخرج زكاة ماله ألف درهم فلم يجد لها موضعاً يدفع ذلك إليه، فنظر إلى مملوكٍ يباع فيمن يزيد فاشتراه بتلك الألف الدرهم التي أخرجها من زكاته فأعتقه، هل يجوز ذلك، قال: نعم، لا بأس بذلك، قلت له: فإنه لما إن أعتق وصار حُرّاً أتجر واحترف فأصاب مالاً ثم مات وليس له وارثٌ فن يرثه إذا لم يكن له وارثٌ؟ قال: يرثه الفقراء المؤمنون الذين يستحقون الزَّكاة، لأنه

١ - هذا هو الأشهر، وذهب ابن إدريس وجماعة إلى وجوب الزَّكاة في حالتي الحضور والغيبة إذا كان مالكها متمكناً من التصرف. (ملذ)

٢ - كذا، وفي الكافي: «لسنتين». - ٣ - في بعض النسخ: «هارون بن مسلم».

إِنَّمَا اشْتَرِي بِمَا لَهُمْ» (١).

ص ٢٨٢ ﴿١٦﴾ - وعنه (\*) عن أحمد، عن علي بن الحكم، عن عمرو بن أبي نصر، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: سألته عن الرجل يجتمع عنده من الزكاة الخمسة و الستائة يشتري منها نسمة يعتقها (٢)، فقال: إذا يظلم قوماً آخرين حقوقهم، ثم مكث ملياً، ثم قال: إلا أن يكون عبداً مسلماً في ضرورة فليشتريه و يعتقه».

قال الشيخ - رحمه الله - : ﴿ولا بأس بتفضيل القرابة على غيرهم - إلى قوله : - ولا بأس بإعطاء الزكاة أطفال المؤمنين﴾ .  
يدلُّ على ذلك ما رواه :

ص ٢٨٣ ﴿١٧﴾ - محمد بن يعقوب، عن عده من أصحابنا، عن أحمد بن محمد ابن عيسى، عن علي بن الحكم، عن عبدالمالك بن عتبة، عن إسحاق بن عمار، عن أبي الحسن موسى عليه السلام «قال: قلت له: لي قرابة أفق على بعضهم، فأفضل بعضهم على بعض، فيأتيني إبان (٣) الزكاة أفأعطيهم منها؟ قال: أمستحقون لها؟ قلت: نعم، قال: هم أفضل من غيرهم أعطيهم، قال: قلت: فن ذا الذي يلزمني من ذوي قرابتي حتى لا أحاسب الزكاة عليه؟ قال: أبوك وأمك، قلت: أبي وأمي؟ قال: الوالدان والولد» (٤).

ص ٢٨٤ ﴿١٨﴾ - سعد بن عبدالله، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن صفوان بن يحيى، عن عبدالرحمن بن الحجاج «قال: سألت أبا الحسن الأول عليه السلام عن الزكاة يفصل بعض من يعطى ممن لا يسأل على غيره، فقال: نعم،

١ - قال المولى المجلسي - رحمه الله - : هذا هو المشهور، وقيل: ميراثه للإمام عليه السلام.

٢ - النسمة: الإنسان، وتطلق على المملوك ذكراً كان أو أنثى.

٣ - إبان - بالكسر والتشديد - : الوقت.

٤ - تقدم الخبر في الباب الرابع عشر تحت رقم ٦ ص ٧٥، وقوله: «الوالدان والولد» أي

من الأقارب النسبية. \* - أي: «و عن الكليني، عن العدة، عن الأشعري».

يَفْضَلُ الَّذِي لَا يَسْأَلُ عَلَى الَّذِي يَسْأَلُ» (١).

ح ﴿٢٨٥﴾ ١٩ - سعد بن عبدالله، عن إبراهيم بن هاشم، عن أحمد بن محمد ابن أبي نصر، عن عتبة (٢)، عن عبدالله بن عجلان السَّكُونِيَّ «قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: إني ربما قسمت الشيء بين أصحابي أصلهم به، فكيف أعطيهم؟ فقال: أعطهم على الهجرة في الدين، والفقه، والعقل».

ص ﴿٢٨٦﴾ ٢٠ - محمد بن يعقوب، عن علي بن محمد (٣)، عن إبراهيم بن إسحاق، عن محمد بن سليمان، عن عبدالله بن سينان «قال: قال أبو عبدالله عليه السلام: إنَّ صدقة الخُفِّ و الظِّلْفِ تدفع إلى المتجملين من المسلمين (٤)، فأما صدقة الذهب و الفضة و ما كيل بالقفيز و ما أخرجت الأرض للفقراء المدقعين (٥)، قال ابن سينان: قلت: و كيف صار هذا هكذا؟ فقال: لأنَّ هؤلاء متجملون و يستحيون من الناس، فيدفع إليهم أجل الأمرين عند الناس، و كلَّ صدقة».

ح ﴿٢٨٧﴾ ٢١ - محمد بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن حماد، عن حرز، عن أبي بصير «قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: الرَّجُلُ يموت و يترك العيال يعطون من الزَّكَاةِ؟ قال: نعم، حتَّى يَنشُرُوا (٦) و يبلغوا، و يسألوا

١ - لأنَّ السائل إذا رأى ما أخذه بالسؤال أقلَّ من سهم القانع الذي لا يسأل فيترك السؤال، الذي فيه خفة له و لأهله.

٢ - هو عتبة بن ميمون يتاع القصب، ثقة عين مولى بجيلة. و في بعض النسخ: «عينية».

٣ - الظاهر هو علي بن محمد بن بندار، و يجتمل أن يكون هو علي بن محمد بن عبدالله القمي. و قيل: أنه هو ابن بندار لرؤية الكلبي عنه و من مشاجه، و هو يروي عن أحمد البرقي كما صرح في الرجال، و اللقبان لا يتنافيان.

٤ - في النهاية: «الظِّلْفُ للبقير و الغنم كالحافر للفرس و التبغل، و الخُفُّ للبعير، و قد يطلق الظِّلْفُ على ذات الظِّلْفِ أنفُسها مجازاً - انتهى. و المراد بالمتجمل الذي لم يظهر مسكنه».

٥ - المذقع - كمُحسِن - الملتصق بالتراب، مأخوذ من الذَّقاء، وهو التراب، و الذَّقَع:

الخضوع في طلب الحاجة، أو سوء احتمال الفقر. (كما في النهاية)

٦ - في النهاية: نشأ الصبي ينشأ نشأ فهو ناشئ، إذا كبر و شبَّ و لم يتكامل - انتهى. و

قوله: «إذا قطع» متعلق بالسؤال، فإنَّ ذلك يوجب محبة منهم للشبيعة و لذهيبهم، لأنَّه كان



من أين كانوا يعيئون إذا قطع ذلك عنهم؟ فقلت: إنهم لا يعرفون<sup>(١)</sup>!! قال: يحفظ فيهم مآبهم و يحبب إليهم دين أبيهم، فلا يلبثون إن يهتّموا بدينهم، فإذا بلغوا و عدلوا إلى غير دين أبيهم<sup>(٢)</sup> فلا تعطوهم».

صح (٢٨٨) ﴿٢٢﴾ - وعنه، عن محمد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان. و محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين جميعاً، عن صفوان بن يحيى، عن عبدالرحمن بن الحجاج «قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن رجل عارف فاضل ثوّبي و ترك عليه ديناً قد ابتلي به، و لم يكن بمفسدٍ ولا مُسرفٍ ولا معروف بالمسألة، هل يقضى عنه من الزكاة الألف والألفان، قال: نعم»<sup>(٣)</sup>.

ص (٢٨٩) ﴿٢٣﴾ - محمد بن يعقوب، عن عده من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن ابن أبي عمير، عن الحسين بن عثمان - عمّن ذكره - عن أبي عبدالله عليه السلام «في رجل يعطي زكاة ماله رجلاً وهو يرى أنه مُعسرٌ، فوجده موسراً، قال: لا يجزئ عنه»<sup>(٤)</sup>.

ص (٢٩٠) ﴿٢٤﴾ - وعنه، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن حماد، عن حريز، عن عبيد بن زرارة «قال: سمعتُ أبا عبدالله عليه السلام يقول: ما من رجل يمنع درهماً في حق الله إلا أنفق اثنين في غير حقه، و ما من رجل منع حقاً من ماله إلا طوّقه الله عزّ و جلّ حية من نار يوم القيامة، قال: قلت له: رجل عارف أدى الزكاة إلى غير أهلها زماناً، هل عليه أن يؤديها ثانية إلى أهلها إذا علمهم؟

↑  
١٠٢

← تعيئهم من مالم ثم يحبب إليهم و يعرض عليهم دين أبيهم أعني التشيع فإن اختاروا و إلا يقطع عنهم. (المرأة)

١ - أي لا يعرفون الإمام الحق.

٢ - في بعض النسخ: «إلى غير دينكم».

٣ - قال العلامة المجلسي - رحمه الله - : اتفق علماؤنا و أكثر العاقبة على أنه يجوز للمزكي قضاء الدين عن الغارم من الزكاة، و يستفاد من بعض الروايات اعتبار قصور التركة عن الدين كالحق، و به صرح ابن الجنيد و الشيخ في المبسوط.

٤ - تقدم الخبر في باب مستحق الزكاة للفقير تحت رقم ٣ ص ٦٩.

قال: نَعَمْ، قال: قلت: فإن لم يَعْرِفْ لها أهلاً فلم يُؤَدِّها؛ أو لم يعلم أنها عليه فعلم بعد ذلك؟ قال: يؤدِّها إلى أهلها لما مضى، قال: قلت: فإنه لم يعلم أهلها فدفعتها إلى مَنْ ليس هو لها بأهلٍ، وقد كان طلب واجتهد ثم علم بَعْدُ سوءَ ما صنع؟ قال: ليس عليه أن يؤدِّها مرَّةً أُخرى» (١).

صَحَّحَ ﴿٢٩١﴾ ٢٥ - وعن زُرارة مثله غير أنه «قال: إن اجتهد فقد برئ، وإن قصر في الاجتهاد في الطلب فلا».

صَحَّحَ ﴿٢٩٢﴾ ٢٦ - محمد بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن ابن أدينة، عن زُرارة، عن عبدالكريم بن عُتْبة الهاشمي، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: كان رسول الله ﷺ يَقْسِمُ صدقة أهل البوادي في أهل البوادي، وصدقة أهل الحَضْرَ في أهل الحَضْر، ولا يقسمها بينهم بالسوية، إنما يقسمها على قدر ما يحضره منهم. وقال: ليس في ذلك شيء موقت» (٢).

صَحَّحَ ﴿٢٩٣﴾ ٢٧ - محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد ابن عيسى، عن الهيثم بن أبي مسروق، عن الحسن بن علي، عن مروان بن مسلم (٣)، عن عبد الله بن هلال بن خاقان «قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: تارك الزكاة وقد وجبت له مثل ما نفعها وقد وجبت عليه» (٤).

صَحَّحَ ﴿٢٩٤﴾ ٢٨ - وعنه، عن عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن أحمد بن محمد بن محمد بن أبي نصر، عن عاصم بن حميد، عن أبي بصير «قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: الرجل من أصحابنا يستحي أن يأخذ من الزكاة، فأعطيه من -

١ - يدل على الضمان مع التقصير في التخص لا بدونه، كما هو الأشهر عند المتأخرين.  
(ملذ)

٢ - ذهب العلماء كافة إلى استحباب صرف الزكاة في بلد المال لهذه الرواية وغيرها، والمشهور جواز دفع عوضها في بلده وغيره، بل لا خلاف فيه. (ملذ)

٣ - في بعض النسخ: «هارون بن مسلم».

٤ - «تارك الزكاة» أي تارك أخذها، وقوله: «وجبت له» أي وجب أخذها عليه لثلاث

بضيع نفسه و عياله، أو يبق مشغول الذمة بالدين أو الديون.

الزكاة ولا أَسْمِي له أَتَمَّا مِنَ الزَّكَاةِ؟ قَالَ: أَعْطِيهِ وَلَا تُسَمِّ له، وَلَا تَذَلَّ-  
المؤمن» (١).

ص ٢٩٥ ﴿٢٩٥﴾ ٢٩ - مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ  
ابن أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ عُمَانَ «عَنْ أَبِي إِبْرَاهِيمَ الْكَلْبِيِّ فِي رَجُلٍ أُعْطِيَ مَالاً  
يَفْرَقُهُ فِيمَنْ يَحِلُّ لَهُ، أَلَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُ شَيْئاً لِنَفْسِهِ وَلَمْ يُسَمِّ لَهُ؟ قَالَ: قَالَ: يَأْخُذُ  
مِنْهُ لِنَفْسِهِ مِثْلَ مَا يُعْطِي لِغَيْرِهِ» (٢).

ص ٢٩٦ ﴿٢٩٦﴾ ٣٠ - وَعَنْهُ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ  
يُونَسَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ «قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ الْكَلْبِيَّ عَنِ الرَّجُلِ  
يُعْطِي الرَّجُلَ الدَّرَاهِمَ، يَقْسِمُهَا وَيَضَعُهَا فِي مَوَاضِعِهَا، وَهُوَ مَمَّنْ تَحَلُّ لَهُ-  
الصَّدَقَةُ، قَالَ: لَا بَأْسَ أَنْ يَأْخُذَ لِنَفْسِهِ (٣) كَمَا يُعْطِي غَيْرَهُ، قَالَ: وَلَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ  
يَأْخُذَ إِذَا أَمَرَهُ أَنْ يَضَعَهَا فِي مَوَاضِعَ مُسَمَّاةٍ إِلَّا بِإِذْنِهِ».

ص ٢٩٧ ﴿٢٩٧﴾ ٣١ - مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ-  
مُحَمَّدَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ (٤)، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مِجْجِي، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْكَانَ، عَنْ

١ - قال العلامة في التذكرة: إنه لا يعرف فيه خلافاً، وقال الشهيد في الدروس: يستحب  
التوصل بها إلى من يستحي من قبولها هدية. وروى الكليني - في الحسن - عن محمد بن مسلم  
«قال: قلت لأبي جعفر الْكَلْبِيَّ: الرجل يكون محتاجاً، فيبيعت إليه بالصدقة فلا يقبلها على وجه  
الصدقة، يأخذها من ذلك دماً واستحياءً وانقباضاً أفنعطياها إياه على غير ذلك الوجه وهي متا  
صدقة؟ فقال: لا، إذا كانت زكاة فله أن يقبلها فإن لم يقبلها على وجه الزكاة فلا تعطها إياه،  
وما ينبغي له أن يستحيي متاً فرض الله عزَّ وجلَّ إتيانها هي فريضة الله له فلا يستحيي منها» -

وسهل بن زياد في سند خبر المتن ضعيف، ولذا قال السيد في المدارك: الرواية ضعيفة  
السند، ومع ذلك فهي معارضة بحسنة محمد بن مسلم، ويمكن حملها على الكراهة.

٢ - في الكافي وبعض النسخ: «مثل ما يعطى غيره»، وذلك إذا كان بصفاته، أو مطلقاً.

٣ - ذلك إذا كانت قرينة تدل على رضاه بذلك.

٤ - يعني أحمد بن محمد بن خالد البرقي عن أبيه، وما في بعض النسخ: «أحمد بن محمد، عن

أحمد بن خالد» سهو من قلم الناسخ. وفي الكافي مثل ما في المتن.

أبي بصير « قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : في قول الله عزَّ وجلَّ « إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ <sup>(١)</sup> » ، قال : الفقير الَّذي لا يسأل النَّاسَ ، و المسكين أجهد منه ، و البائس أجهدهم ، و كلُّ ما فرض الله عزَّ وجلَّ عليك فإعلانه أفضل من إسراره ، و ما كان تطوعاً فإسراره أفضل من إعلانه ، و لو أنَّ رجلاً حمل زكاة ماله على عاتقه فقسّمها علانية كان ذلك حسناً جميلاً <sup>(٢)</sup> .

٢٩٨ ﴿ ٣٢ - و عنه ، عن عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن إسحاق بن عمار « عن أبي عبد الله عليه السلام في قول الله عزَّ وجلَّ : « وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ <sup>(٣)</sup> » ، فقال : هي سيوى الزكاة ، فإنَّ الزكاة علانية غير سيِّر <sup>(٤)</sup> .

٢٩٩ ﴿ ٣٣ - و عنه ، عن عدّة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، عن جعفر بن محمد الأشعريّ ، عن ابن القدّاح <sup>(٥)</sup> ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : صدقة السِّرِّ تطغى غضب الرّبِّ تبارك و تعالى <sup>(٦)</sup> .

٣٠٠ ﴿ ٣٤ - و عنه ، عن عدّة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد ، عن محمد بن خالد ، عن سعدان بن مسلم ، عن معلّى بن خنيس <sup>(٧)</sup> « قال : خرج أبو عبد الله عليه السلام في ليلة قد رشت <sup>(٨)</sup> و هو يريد ظلّة بني ساعدة ، فاتّبعته ، فإذا هو قد سقط منه شيء ، فقال : « بِسْمِ اللَّهِ ، اللَّهُمَّ رُدِّ عَلَيْنَا » ، قال : فاتّيته و سلّمت عليه ، فقال : معلّى <sup>(٩)</sup> ؟ قلت : نعم فجعلتُ فداك ، فقال لي : التمس عندك <sup>(١٠)</sup> فما وجدته من شيء فادفعه إليّ ، فإذا أنا بخبزٍ منتثر <sup>(١١)</sup> كثير فجعلت أدفع إليه ما وجدته فإذا

١ - التوبة : ٦١ .

٢ - يدلّ على أنّ الإعلان في الواجبة أفضل من الإخفاء ، وفي المندوبة بالعكس .

٣ - البقرة : ٢٧١ . ٤ - هو عبدالله بن ميمون بن الأسود القدّاح المكيّ التّميمي .

٥ - أي أمطرت ، وفي اللّغة : رشت السّماء : جادت بالمطر القليل .

٦ - أي أنت معلّى ؟ .

٧ - في الكافي : « التمس بيدك » ، و الظاهر هو الصواب .

٨ - في بعض نسخ الكافي « منتثر » أي متفرّق .

أنا يجراب<sup>(١)</sup> أعجز عن حمله من خبزٍ ، فقلتُ : جعلتُ فِدَاكَ أَحْمَلُ عَلَى عَاتِي ، فقال : لا ، أنا أولى به مِنْكَ ولكنْ امضْ معي ، قال : فَأَتَيْنَا ظَلَّةَ بَنِي سَاعِدَةَ فَإِذَا نَحْنُ بِقَوْمٍ نِيَامُ ، فَجَعَلَ يُقَسِّمُ الرَّغِيفَ وَالرَّغِيفِينَ<sup>(٢)</sup> حَتَّى أَتَى عَلَى آخِرِهِمْ ، ثُمَّ انصرفنا ، فقلتُ : جعلتُ فِدَاكَ يَعْرِفُ هَؤُلَاءِ الْحَقُّ ؟ فقال : لو عَرَفُوهُ لَوَاسَيْنَاهُمْ بِالذِّقَّةِ - وَالذِّقَّةُ هِيَ الْمَلْحُ - ، إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَخْلُقْ شَيْئاً إِلَّا وَهُوَ خَازِنٌ يَخْزِنُهُ إِلَّا الصَّدَقَةَ ، فَإِنَّ الرَّبَّ يَلِيهَا بِنَفْسِهِ<sup>(٣)</sup> ، وَكَانَ أَبِي إِذَا تَصَدَّقَ بِشَيْءٍ وَضَعَهُ فِي يَدِ السَّائِلِ ، ثُمَّ ارْتَدَّهُ مِنْهُ فَقَبَّلَهُ وَشَمَّهُ ثُمَّ رَدَّهُ فِي يَدِ السَّائِلِ ، إِنَّ صَدَقَةَ اللَّيْلِ تَطْفِئُ غَضَبَ الرَّبِّ تَعَالَى ، وَتَمْحُو الذَّنْبَ الْعَظِيمَ ، وَ تُهَوِّنُ الْحِسَابَ ، وَ صَدَقَةُ النَّهَارِ تُثْمِرُ الْمَالَ ، وَ تَزِيدُ فِي الْعُمُرِ ، إِنَّ عَيْسَى بْنِ مَرْيَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمَّا أَنْ مَرَّ عَلَى شَاطِئِ الْبَحْرِ رَمَى بِقِرْصٍ مِنْ قُوْتِهِ فِي الْمَاءِ ، فَقَالَ بَعْضُ الْحَوَارِيِّينَ : يَا رُوحَ اللَّهِ وَ كَلِمَتَهُ ! لِمَ فَعَلْتَ هَذَا وَإِنَّمَا هُوَ شَيْءٌ مِنْ قُوْتِكَ ؟! قال : فقال : فَعَلْتُ هَذَا لِذِبَابَةٍ تَأْكُلُهُ مِنْ دَوَابِّ الْمَاءِ ، وَ ثَوَابِهِ عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمٌ<sup>(٤)</sup> .

ص ٣٠١ ﴿ ٣٥ - مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ - النَّوْفَلِيِّ ، عَنْ السَّكُونِيِّ ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ » قَالَ : سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَيُّ - الصَّدَقَةِ أَفْضَلُ ، قَالَ : عَلَى ذِي الرَّحْمِ الْكَاشِحِ<sup>(٥)</sup> .

ص ٣٠٢ ﴿ ٣٦ - وَعَنْهُ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ النَّوْفَلِيِّ ، عَنْ - السَّكُونِيِّ ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ » قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : الصَّدَقَةُ بِعَشْرَةٍ ، وَالْقِرْصُ بِثَانِيَةِ عَشْرٍ<sup>(٦)</sup> ، وَ صِلَّةُ الْإِخْوَانِ بِعَشْرِينَ ، وَ صِلَّةُ الرَّحْمِ بِأَرْبَعَةٍ وَ

١ - الجِرَابُ - بِكسْرِ الْمَعْجَمَةِ - : وَعَاءٌ مِنْ إِهَابِ شَاةٍ يُوعَى فِيهِ الدَّقِيقُ وَنَحْوُهُ . (الْمَجْمَعُ)

٢ - فِي الْكَافِي : «يَدَسُّ الرَّغِيفُ» ، وَالذِّقَّةُ : الْإِخْفَاءُ وَ دَفْنُ الشَّيْءِ تَحْتَ الشَّيْءِ .

٣ - إِشَارَةٌ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى : «أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَأْخُذُ الصَّدَقَاتِ»

- التَّوْبَةُ : ١٠٤ . ٤ - فِي بَعْضِ النُّسخِ : «وَتَوَابِهِ عَلَى اللَّهِ أَكْبَرُ» .

٥ - الْكَاشِحُ هُوَ الَّذِي يَضْمُرُ لِكَ الْعِدَاةِ ، وَ يَطْوِي عَلَيْهَا كَشْحَهُ أَي بَاطِنَهُ . (التَّهَابِيُّ)

٦ - الصَّدَقَةُ بِعَشْرَةٍ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : «مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَثْمَالِهَا» فَرَزِيدٌ عَلَى الْوَاحِدِ

تِسْعَةٍ ، وَاحِدَةٌ مِنْهَا بِإِزَاءِ الْأَصْلِ وَتِسْعَةٌ زَائِدَةٌ عَلَيْهِ جِزَاءً ، وَفِي الْقِرْصِ بِضَاعَفِ الْجِزَاءِ فَتَصِيرُ ←

عشرين».

صَحَّ ﴿٣٠٣﴾ ٣٧ - محمد بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن حماد، عن حريز، عن زرارة؛ و محمد بن مسلم؛ وأبي بصير «عن أبي جعفر عليه السلام في قول الله عزَّ وجلَّ: «وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ»<sup>(١)</sup> فقالوا جميعاً: قال أبو جعفر عليه السلام: هذا من الصدقة يُعطي المسكين القبضة بعد القبضة، ومن الجذاذ الحفنة بعد الحفنة حتى يفرغ، و يترك للحارس<sup>(٢)</sup> أجراً معلوماً، و يترك من النخل مُعافاةً و أم جَعْرور، و يترك للحارس يكون في الحائط العذق والعذقين والثلاثة لحفظه له»<sup>(٣)</sup>.

صَحَّ ﴿٣٠٤﴾ ٣٨ - وعنه، عن عِدَّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن - الوشاء، عن عبدالله بن مُسكان، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: لا تَجِدُ بالليل، و لا تحصد بالليل، و لا تُصَحَّ<sup>(٤)</sup> بالليل و لا تبذر بالليل، فإنك إن فعلت لم يأتك القانع والمُعتر، قلت: و ما القانع والمُعتر؟ قال: القانع الذي يقنع بما أعطيته، والمُعتر الذي يمرُّ بك فيسألك، و إن حصدت بالليل لم يأتك السؤال و هو قول الله عزَّ وجلَّ: «وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ» عند الحصاد، يعني القبضة بعد القبضة، إذا حصدته و إذا خرج الحفنة بعد الحفنة<sup>(٥)</sup>، و <sup>١٠٦</sup> كذلك عند الصرام، وكذلك البذر لا تبذر بالليل لأنك تعطي في البذر كما

← التسعة ثمانية عشر، كما قال الله تعالى: «وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ - الآية». (على ما قبل)

١ - الأنعام: ١٤١.

٢ - في الكافي: «و يعطى الحارس». والحفنة: ملء الكف، والجذاذ بالجيم والدالين المعجمتين كذا ذكر ابن إدريس ونسب قراءة الدالين المعجمتين إلى المنعة.

٣ - معافاة و أم جَعْرور: ضربان زديان من أردى التمر، والعذق: التخله مجملها. وفي بعض النسخ: «العذق والعذقان والثلاثة يحفظه له»، وفي الكافي: «العذق والعذقان لحفظه له».

٤ - في بعض النسخ: «ولا تصحى».

٥ - لعل المراد بعد الدياس.

تعطي في الحصاد» (١).

« ﴿٣٠٥﴾ ٣٩ - أحمد بن محمد، عن محمد بن علي، عن محمد بن فضيل، عن موسى بن بكر، عن أبي الحسن عليه السلام «قال: كان علي عليه السلام يقول: قرض - المال حمى الزكاة» (٢).

ح ﴿٣٠٦﴾ ٤٠ - محمد بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن حماد ابن عيسى، عن حريز، عن سدير الصميري «قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: أطعم سائلاً لا أعرفه مسلماً؟ فقال: نعم، أعط من لا تعرفه بولاية ولا عداوة للحق،

١ - في المدارك: المشهور بين الأصحاب أنه ليس في المال حق واجب سوى الزكاة والخمس، وقال الشيخ في الخلاف: يجب في المال حق سوى الزكاة المفروضة وهو ما يخرج يوم الحصاد من الضغث بعد الضغث والحفنة بعد الحفنة. احتج الموجبون بالأخبار وقوله تعالى: « وَ آتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ »، وأجيب عن الأخبار بأنها إما تدل على الاستحباب لا الوجوب، وعن الآية باحتمال أن يكون المراد بالحق الزكاة المفروضة - كما ذكره جمع من المفسرين - وأن يكون المعنى: فاعزموا على أداء الحق يوم الحصاد واهتموا به حتى لا تؤخروه عن أول وقت فيه يمكن الايتاء لأن قولهم: « وَ آتُوا حَقَّهُ » إما يحسن إذا كان الحق معلوماً قبل ورود الآية لكن ورد في أخبارنا إنكار ذلك، روى السيد المرتضى - رضي الله عنه - في الانتصار عن أبي جعفر عليه السلام في قوله تعالى: « وَ آتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ »، قال: ليس ذلك الزكاة، ألا ترى أنه قال: « وَ لَا تُشْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُجِبُ الْمُشْرِفِينَ »، قال المرتضى - رضي الله عنه - وهذه نكتة منه عليه السلام مليحة لأن التهي عن الشرف لا يكون إلا فيما ليس بمقدر والزكاة مقدرة، و ثانياً: يحمل الأمر على الاستحباب كما تدل عليه رواية معاوية بن شريح وحسنة زرارة، ومحمد بن مسلم، وأبي بصير. ووجه الدلالة إن المتبادر من قوله عليه السلام: هذا من الصدقة المندوبة. (المرآة)

٢ - في المصباح: حميت المكان من الناس حمياً - من باب رمى - وجمية - بالكسر - منعته عنهم، والحمى اسم منه، وأحميته - بالألف - جعلته حمى لا يقرب ولا يجزيه عليه، وحميت القوم حماية - نصرتهم - انتهى، وقال العلامة المجلسي - رحمه الله: كأن المراد هنا أن القرض يحمي الزكاة ويحفظها عن الضياع، فإنه إذا مات المقرض أو أعسر احتسب عليه من الزكاة، فكأنه حام لها - انتهى، وأقول: وإذا رده المقرض فالحماية ظاهرة.

إن الله عز وجل يقول: « وَ قُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا<sup>(١)</sup> »، و لا تطعم من نصّب لثيبيء من الحق<sup>(٢)</sup>، أو دعا إلى شيء من الباطل.»

٤١ ﴿٣٠٧﴾ - و عنه، عن عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبدالله، عن أبيه، عن عبدالله بن الفضل التّوّفلي، عن أبيه، عن أبي عبدالله عليه السلام «أنه سئل عن السائل يسأل ولا يدري<sup>(٣)</sup> ما هو؟ فقال: أعط من وقعت في قلبك له الرّحمة، و قال: أعط دون الدّرهّم، فقلت: أكثر ما يعطى<sup>(٤)</sup>؟ قال: أربعة دوانيق<sup>(٥)</sup>».

٤٢ ﴿٣٠٨﴾ - الحسين بن سعيد، عن أخيه، عن زُرعة، عن سباعة بن- مهران «قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الزّكاة، هل تصلح لصاحب الدّار والحاديم، فقال: نعم، إلا أن تكون داره دار غلّة<sup>(٦)</sup> فيخرج من غلّتها<sup>(٧)</sup> دراهم تكفيه و عياله، فإن لم تكن الغلّة تكفيه لنفسه و [للعياله في طعامهم و كِسْوَتهم و حاجتهم في غير إسراف فقد حلّت له الزّكاة، و إن كانت غلّتها تكفيهم فلا».

٤٣ ﴿٣٠٩﴾ - محمّد بن يعقوب، عن أبي عليّ الأشعريّ، عن محمّد ابن عبد الجبار، عن صفوان، عن ابن مُسكان، عن الحلبيّ، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: لا تحلّ صدقة المهاجرين للأعراب، و لا صدقة الأعراب في المهاجرين»<sup>(٨)</sup>.

١ - البقرة: ٨٣. ٢ - في الصحاح: نصبت لفلان نصباً أي عاديته.

٣ - في بعض النسخ: «فلم يدري». ٤ - في بعض النسخ: «و أكثر ما أعطي».

٥ - الدائق والدائق: شدس الدرهم. (الصحاح) والجمع: دوانق و دوانيق.

و قال في الدرورس: و تجوز الصدقة على الدّمي و إن كان أجنبيّاً، و على المخالف إلّا- الناصب، و منع «الحسن» من الصدقة على غير الدّمي و لو كانت ندباً، و في رواية في المجهول حاله: أعط من وقعت له الرّحمة في قلبك، و أكثر ما يعطى ثلثا درهم. (ملذ)

٦ - الغلّة: الدّخل الذي يحصل من الزّرع والشمر واللّبن والإجاره و النّجاج و نحو ذلك. و المراد هنا الإجاره. و تقدّم الخبر مع بيانه ص ٦٤ ذيل الخبر ١٢٧.

٧ - كذا في النسخ، و في الكافي: «فيخرج له من غلّتها».

٨ - ذلك لان رسول الله صلى الله عليه وآله قسم صدقة أهل البوادي في أهل البوادي و أهل الحضرم في أهل الحضرم.

أهل الحضرم.



سح ﴿٣١٠﴾ ٤٤ - محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن صفوان بن يحيى، عن عبد الرحمن بن الحجاج، عن أبي الحسن - الأول عليه السلام «قال: سألته عن الرجل يكون أبوه أو عمه أو أخوه يكفيه مؤنته، يأخذ من الزكاة فيتوسع به إن كانوا لا يوسعون عليه في كل ما يحتاج إليه، فقال: لا بأس».

صمخ ﴿٣١١﴾ ٤٥ - محمد بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حماد، عن الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: قلت له: ما يعطى المصدق<sup>(١)</sup>؟ قال: ما يرى الإمام ولا يقدر له شيء».

ث ﴿٣١٢﴾ ٤٦ - محمد بن يعقوب، عن علي بن محمد<sup>(٢)</sup>، عن ابن فضال، عن صفوان الجمال، عن أبي عبد الله عليه السلام «في قوله عز وجل: «للسائل والمحروم»<sup>(٣)</sup>»، قال: المحروم المحارف الذي قد حرم كده في الشراء والبيع<sup>(٤)</sup>.

سل ﴿٣١٣﴾ ٤٧ - وفي رواية أخرى عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام «أنهما قالا: المحروم: الرجل الذي ليس بعقله بأس، ولا يبسط له<sup>(٥)</sup> في الرزق وهو محارف».

١ - بتخفيف الصاد. وفي الصباح: تصدقت بكذا: أعطيته صدقة، والفاعل متصدق، و منهم من يخفف بالبدل والإدغام، فيقول: مصدق، وأنا المصدق - بتخفيف الصاد - فهو الذي يأخذ صدقات التعم. وقال الفقهاء: يتخير الإمام بين الجمالة والأجرة للعامل، ويجوز عدم التعيين وإعطاؤهم ما يراه الإمام كسائر الأصناف لهذا الخير.

٢ - هو علي بن محمد بن عبد الله القمي، كما صرح به في الكافي.

٣ - المعارج: ٢٥. وقال في المجمع: السائل: الذي يسأل، والمحروم: الفقير الذي يتعفف ولا يسأل، وروي عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: الحق المعلوم ليس من الزكاة، وهو الشيء الذي تخرجه من مالك إن شئت كل جمعة وإن شئت كل يوم، وكل ذي فضل فضله، وروي عنه أيضاً أنه قال: هو أن تصل القرابة، وتعطي من حرمك، وتصدق على من عاداك.

٤ - في القاموس: المحارف - بفتح الراء - الم حدود المحروم.

٥ - كذا في النسخ، وفي الكافي: «ولم يبسط له».

صلح (٣١٤) ٤٨ - ابن أبي عمير ، عن أبي بصير ، عن زُرارة ، عن أبي عبد الله عليه السلام « أنه قال : من تمام الصوم إعطاء الزكاة <sup>(١)</sup> كما أن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم من تمام الصلاة ، ومن صام ولم يؤدها فلا صوم له إذا تركها متعمداً ، ومن صلى ولم يصل على النبي صلى الله عليه وسلم وترك ذلك متعمداً فلا صلاة له ، إن الله عز وجل بدء بها قبل الصلاة ، فقال : « قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى \* وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى <sup>(٢)</sup> » (٣) .»

٣ (٣١٥) ٤٩ - محمد بن يعقوب ، عن عِدَّة من أصحابنا ، عن أحمد بن - أبي عبد الله ، عن عثمان بن عيسى ، عن محمد بن عجلان « قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : أحسنوا جوار النعم ، قلت : وما حسنُ جوار النعم ؟ قال : الشكر لمن أنعم بها وأداء حقوقها .»

٤ (٣١٦) ٥٠ - محمد بن يعقوب ، عن علي بن إبراهيم ، عن ابن أبي عمير ، عن مهران بن محمد ، عن سعد بن طريف « عن أبي جعفر عليه السلام في قول الله عز وجل : « فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى \* وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى » قال : فإن الله يعطي بالواحدة عشرة إلى مائة ألف فما زاد « فَسَيَسِّرُهُ لِّلْيُسْرَى » ، قال : لا يريد شيئاً من الخير إلا يسره الله له « وَ أَقَامَ مِنْ بَخْلٍ وَاسْتَعْتَى » ، قال : بخل بما آتاه الله عز وجل « وَ كَذَّبَ بِالْحُسْنَى » بأن الله تعالى يعطي بالواحدة عشرة إلى مائة ألف فما زاد « فَسَيَسِّرُهُ لِّلْعُسْرَى » قال : لا يريد شيئاً من الشر إلا يسره له ، « وَ مَا يُغْنِي عَنْهُ قَالُهُ إِذَا تَرَدَّى <sup>(٤)</sup> » ، قال : أما والله ما هو تردى في بئر ، ولا من جبل ولا من

١ - يعني زكاة الفطرة ، وتقدم الخبر في ج ٢ ص ١٦٩ رقم ٦٢٥ مع بيان له .

٢ - أي بالتكبير المعهود عند الخروج إلى المصلى ، أو الأعم بعد أربع صلوات كما تقدم .

٣ - الأعلى : ١٤ و ١٥ . يقتضي السياق أن تكون جملة : « إن الله عز وجل بدء - إلى آخر

الآية الشريفة » بعد قوله « إذا تركها متعمداً » ، وجملة قوله : « ومن صلى » إلى قوله : « فلا صلاة له » في آخر الخبر . وقوله : « بدء بها » أي بالزكاة .

٤ - سورة الليل ، وقال البيضاوي : « من أعطى » الطاعة ، « واتقى » المعصية ، « وصدق » بالكلمة

« بالحسنى » وهي ما دلّت على كلمة حق ككلمة التوحيد ، « فسيسره لليسرى » فسهيته للخلة

التي تؤذي إلى يسر وراحة ، كدخول الجنة ، من يسر الفرس إذا هيأه للركوب بالسر والرجاء ، -

حائط، ولكن تردى في نار جهنم».

صع ﴿٣١٧﴾ ٥١ - وعنه، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن هشام بن سالم، عن زُرارة، عن سالم بن أبي حفصة، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: إن الله تعالى يقول: ما من شيء إلا وقد كفلت به<sup>(١)</sup>، من يقبضه غيري إلا الصّدقة، فإني أتلقفها بيدي تلقفاً حتى أن الرجل ليتصدق بالتمرّة أو بشقّ تمرّة فأرتبها [له] كما يرتي الرجل قلوه و قصيله فيلقاني يوم القيامة وهي مثل جبل أحد وأعظم من أحد»<sup>(٢)</sup>.

صع ﴿٣١٨﴾ ٥٢ - محمّد بن يعقوب، عن محمّد بن إسماعيل، عن الفضل ابن شاذان، عن ابن أبي عمير، عن هشام بن الحكم، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: من أحبّ الأعمال إلى الله عزّ وجلّ إشباع جوعه المؤمن و تنفيس كربته وقضاء دينه».

صع ﴿٣١٩﴾ ٥٣ - وعنه، عن محمّد، عن عبدالله عليه السلام \*، عن علي بن الحكم، عن أبان بن عثمان، عن مسمع، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: أفضل الصّدقة إيراد كبد حرّى»<sup>(٣)</sup>.

← وأما «من بخل» بما أمر به «واستغنى» بشهوات الدنيا عن نعيم العقي «وكذب بالحسن» بإنكار مدلوها «فسيئسره للعسرى» للخلة المؤذية إلى العسر والشدة كدخول النار «وما يغني عنه ماله» نبي أو استفهام إنكار «إذا تردى» هلك، تفعل من الردى أو تردى في حفرة القبر أو قعر جهنم.

١ - في الكافي: «إلا وقد وكلت به» وهو أظهر.

٢ - قال في الصحاح: لَقِفْتُ الشَّيْءَ - بالكسر - ألقفه لَقْفًا، وتلقفته أيضاً، أي تناولته بسرعة. وقال في النهاية في حديث الصّدقة: «كما يرتي أحدكم قلوه» الفلؤ: المهر الصغير، وقيل: هو الفطم من أولاد ذوات الحافر. وقال في القاموس: الفلؤ - بالكسر - وكعدوّ و سُمُو: الجحش - أي ولد الحمار، - والمهر، فطماً أو بلغا السنّة، وقال: المهر - بالضم - : ولد الفرس، أو أول ما ينتج منه ومن غيره. \* - يعني بُنان أخوا أبي جعفر الأشعري، و رواه العطار.

٣ - في النهاية - في مادة حرر - : «وفيه: (في كلّ كَبِيدٍ حَرَّى أجزء)، الحَرَّى: فُعلى من الحرّ، وهي تأنيث حرّان، وهما للمبالغة، يريد أنها لشدة حرّها قد عطشت وببست من العطش. والمعنى أن في شقّي كلّ ذي كبد حَرَّى أجزءاً. وقيل: أراد بالكبد الحَرَّى حياة صاحبها، لأنه إنما تكون كَبِيدُهُ حَرَّى إذا كان فيه حياة، يعني في شقّي كلّ ذي روح من الحيوان»

« ﴿٣٢٠﴾ ٥٤ - وعنه، عن عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن الحسين بن يزيد - التوّفيّ، عن إسماعيل بن أبي زياد الشّكونيّ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : لا تقطعوا على السائل مسألته <sup>(١)</sup> ! فلو لا أنّ المساكين يكذبون ما أفلح من ردهم » .

صح ﴿٣٢١﴾ ٥٥ - وعنه، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن ابن - أبي عمير، عن هشام بن سالم، عن محمد بن مسلم « قال : قال أبو جعفر عليه السلام : أعط السائل ولو كان على ظهر فرس » <sup>(٢)</sup> .

« ﴿٣٢٢﴾ ٥٦ - وعنه، عن عِدّة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي - عبدالله، عن التّوّفيّ، عن عيسى بن عبدالله، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : من صنّع إلى أحد <sup>(٣)</sup> من أهل بيتي يداً كافيته يوم القيامة » .

ص ﴿٣٢٣﴾ ٥٧ - وعنه، عن عليّ بن إبراهيم، عن أبيه - عن بعض أصحابنا - عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : إني شافع يوم القيامة لأربعة أصناف - ولو جاؤوا بذنوب أهل الدّنيا - رجلٌ نصر دُرّيّ، و رجلٌ بذل ماله

← ويشهد له ما جاء في الحديث الآخر « في كلّ كبد حارّة أجرٌ » .

وأورده السيوطي في جامع الصغير : « في الكبد الحارّة أجرٌ » ، وقال المناوي في شرحه : يعنى في سقي كلّ ذي روح من الحيوان أجرٌ ، والمراد المحترم .

١ - إمّا كناية عن عدم الإعطاء، أو زجره قبل إتمام السّؤال .

٢ - أي ولو أنّ السائل متمكناً ظاهراً و صاحب مركوب ، والمراد أنّ المستحقّ للزّكاة هو الذي لا يني ما يربح من كسبه مؤونته التي تناسب شأنه ، ولا يجاوز حده ولو كان راكباً على فرس .

وقال ابن الأثير : فيه « للسائل حقٌّ وإن جاء على فرس » ، السائل : الطالب . معناه : الأمر بحسن الظنّ بالسائل إذا تعرّض لك ، وأن لا تخجّبه بالتكذيب والرّد مع إمكان الصدق ، أي لا تخجّب السائل وإن رابك منظره و جاء راكباً على فرس ، فإنه قد يكون له فرس و وراءه عائلة أو دين يجوز معه أخذ الصدقة، أو يكون من الغزاة ، أو من الغارمين وله في الصدقة سهم .

٣ - في القاموس : صنع إليه معروفاً - كمنع - صنّعاً - بالضمّ - : فعله ، و اليد : التعمّة

و الإحسان .

لِذُرِّيَّتِي عِنْدَ الضِّيقِ ، وَرَجُلٌ أَحَبُّ ذُرِّيَّتِي بِاللِّسَانِ وَالْقَلْبِ ، وَرَجُلٌ سَعَىٰ فِي حَوَائِجِ ذُرِّيَّتِي إِذَا طَرَدُوا وَشَرَّدُوا» (١).

س (٣٢٤) ٥٨ - و عنه ، عن محمد بن يحيى ، عن محمد بن أحمد - عن بعض أصحابنا - عن محمد بن عبدالله ، عن محمد بن يزيد ، عن أبي الحسن الأول عليه السلام «قال : من لم يستطع أن يصلنا فليصل فقراء شيعتنا ، و من لم يستطع أن يزور قبرنا فليزر صلحاء إخواننا» .

س (٣٢٥) ٥٩ - محمد بن يعقوب - مُرسلاً (٢) - عن يونس بن -

١ - التَّشْرِيدُ : الطَّرْدُ وَالتَّفْرِيقُ . (القاموس) ، وَالدَّرِيَّةُ أَصْلُهَا الصَّغَارُ مِنَ الْأَوْلَادِ وَ إِن كَانَتْ تَقَعُ عَلَى الصَّغَارِ وَ الْكِبَارِ مَعًا فِي التَّعَارُفِ ، وَ تَسْتَعْمَلُ لِلوَاحِدِ وَ الْجَمْعِ ، وَأَصْلُهَا الْجَمْعُ كَمَا قَالَ الرَّاعِبُ : قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : «ذُرِّيَّةٌ مِنْ بَعْضٍ» وَقَالَ : «ذُرِّيَّةٌ مِنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ» وَقَالَ : «وَ آيَةٌ لَهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ فِي الْفُلِّ الْمَشْحُونِ» وَقَالَ : «إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَ مِنْ ذُرِّيَّتِي» . وَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ عليه السلام : «ذُرِّيَّتِي» أَوْلَادُ فَاطِمَةَ عليها السلام ، الَّذِينَ سَلَكُوا مَسَلَكَ الْحَقِّ وَ لَمْ يَنْحَرِفُوا عَنِ الصِّرَاطِ وَ لَمْ يَتَّخِذُوا طَرِيقًا يَخَالَفُ طَرِيقَ أَهْلِ الْبَيْتِ وَ الطَّهَارَةِ ، وَ لَمْ يَعَانِدُوهُمْ كِبَعْضُ الزُّيْدِيَّةِ وَأَصْرَاهِمُ ، مِثْلَ عَيْسَى بْنِ زَيْدِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ الَّذِي قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ (نَفْسُ زَكِيَّةٍ) - بَعْدَ مَا شَاوَرَهُ فِي الْبَيْعِ إِلَى وَجْهِ قَوْمِهِ لِلْبَيْعَةِ لَهُ بِإِمَامَتِهِ - : إِنْ دَعَوْتَهُمْ دَعَاءً يَسِيرًا لَمْ يَجِيبُوكَ ، أَوْ تَغْلِظَ عَلَيْهِمْ ، فَخَلَنِي وَإِنِّي لَهُمْ ، فَقَالَ لَهُ مُحَمَّدٌ : امضْ إِلَى مَنْ أَرَدْتَ مِنْهُمْ ، فَقَالَ : ابْعَثْ إِلَى رَئِيسِهِمْ وَ كَبِيرِهِمْ - يَعْنِي أَبَا عَبْدِ اللَّهِ جَعْفَرَ بْنَ مُحَمَّدٍ عليه السلام - ، فَإِنَّكَ إِذَا أَغْلِظْتَ عَلَيْهِ عِلْمُوا جَمِيعًا أَنَّكَ سَتَمَرَّهُمْ عَلَى الطَّرِيقِ الَّتِي أَمَرْتُ عَلَيْهَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ، قِيلَ : فَوَاللَّهِ مَا لَبِغْنَا أَنْ أُنِي بِهِ عليه السلام حَتَّى أَوْقَفَ بَيْنَ يَدَيْهِ ، فَقَالَ لَهُ عَيْسَى بْنُ زَيْدٍ : أَسْلَمَ تَسْلِمًا ، فَقَالَ لَهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام : أَحَدَّثْتَ نَبْؤَهُ بَعْدَ مُحَمَّدٍ عليه السلام ؟ !! فَقَالَ لَهُ مُحَمَّدٌ : لَا ، وَلَكِنْ بَايَعْتُ تَأْمَنَ عَلَى نَفْسِكَ وَ مَالِكَ وَ وُلْدِكَ وَ لَا تَكَلَّفَنَّ حَرْبًا ، فَقَالَ لَهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام : مَا فِي حَرْبٍ وَ لَا قِتَالٍ - إِلَى أَنْ قَالَ : - فَأَمَرَ (مُحَمَّدٌ) بِهِ إِلَى الْحَبْسِ ، فَقَالَ عَيْسَى بْنُ زَيْدٍ : أَمَا إِنْ طَرَحْتَهُ فِي السَّجَنِ - وَ قَدْ خَرِبَ السَّجَنُ وَ لَيْسَ عَلَيْهِ الْيَوْمَ غَلَقٌ - خَفْنَا أَنْ يَهْرَبَ مِنْهُ ، فَاحْبِسُوهُ فِي الْحَبْأِ ! - إِلَى - فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : أَمَا وَاللَّهِ إِنِّي سَأُقُولُ نَمَّ وَأُصَدِّقُ ، فَقَالَ لَهُ عَيْسَى بْنُ زَيْدٍ : لَوْ تَكَلَّمْتَ لَكَسَرْتُ فُكَّ - الْخ . (رَاجِعِ الْكَافِي ج ١ ص ٣٦٢) وَ هَكَذَا أَوْلَادُ إِسْمَاعِيلِ بْنِ جَعْفَرَ ؛ التَّائِكُونَ عَنِ الصِّرَاطِ ، وَ قَدْ قَالَ الْإِمَامُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام : حِينَ سُئِلَ عَنِ الصَّدَقَةِ عَلَى النَّاصِبِ وَ عَلَى الزُّيْدِيَّةِ - : «الزُّيْدِيَّةُ هُمُ النَّاصِبُ وَ لَا تُصَدِّقُ عَلَيْهِمْ بِنَبِيِّهِ وَ لَا تَسْقِمْ مِنْ الْمَاءِ إِنْ اسْتَطَعْتَ» . ٢ - الْخَيْرُ سَنَدُهُ فِي الْكَافِي مَبْنِيٌّ عَلَى سَنَدِهِ السَّابِقِ وَ هُوَ مُعَلَّقٌ لَا مَرْسَلٌ ، فِي الْخَيْرِ السَّابِقِ : عَلَى بْنِ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ إِسْمَاعِيلِ بْنِ مَرَّازٍ ، عَنْ يُونُسَ .

عبد الرحمن ، عن علي بن أبي حمزة ، عن أبي بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : من منع قيراطاً من الزكاة فليس بمؤمن ولا مسلم ، وهو قوله عز وجل : « رَبِّ- أَزِجُونِي \* لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحاً فِيمَا تَرَكْتُ » (١) . » .

سـ ﴿٣٢٦﴾ ٦٠ - وفي رواية أخرى : « ولا تقبل له صلاة » .

سـ ﴿٣٢٧﴾ ٦١ - وعنه ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن إسماعيل بن مَرَّار ، عن يونس ، عن ابن مسكان<sup>(٢)</sup> - عن رجل - عن أبي جعفر عليه السلام « قال : بينا رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد إذ قال : ثم يا فلان ! قم يا فلان ! قم يا فلان ! حتى أخرج خمسة نفر ، فقال : أخرجوا من مسجدنا ، لا تصلوا فيه و أنتم لا تتركون » .

صـ ﴿٣٢٨﴾ ٦٢ - وعنه ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن حماد ، عن حريز ، عن عبيد بن زُرارة « قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : ما من رجل يمنع درهماً في حقه إلا أنفق اثنين في غير حقه ، وما من رجل يمنع حقاً في ماله إلا طوّقه الله عز وجل حية من نار يوم القيامة » (٣) .

ضـ ﴿٣٢٩﴾ ٦٣ - وعنه ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن الثؤفلي ، عن - السكوني ، عن أبي عبد الله ، عن أبيه عليه السلام قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ما حبس عبد الزكاة<sup>(٤)</sup> فزادت في ماله » .

صـ ﴿٣٣٠﴾ ٦٤ - وعنه ، عن عده من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، عن علي بن حسان - عن بعض أصحابنا - عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : صلاة مكتوبة خير من عشرين حجة ، و حجة خير من بيت مملوء ذهباً ينفقه في بر حتى ينفد

١ - المؤمنون : ١٠٠ و ١٠١ ، وقوله : « ازجئون » ، قال المازني - التصريح بين شميل ابن خنزة ، أحد الأعلام بمعرفة أيام العرب ، و فقه اللغة ، المتوفى سنة ٢٠٣ - : « إنه جمع الضمير ليدل على التكرار ، فكأنه قال : رب ارجعن ارجعن ارجعن » .

٢ - في الكافي : « عن ابن مسكان رفعه عن رجل » .

٣ - لعله إشارة إلى قوله تعالى : « سَيَطَوَّرُونَ مَا بَدَلُوا بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » [آل عمران : ١٨٠] ،

و تقدم مثله تحت رقم ٢٣ ص ١٢٨ . ٤ - في الكافي : « ما حبس عبد زكاة » .

قال: ثم قال: ولا أفلح من ضيع عشرين بيتاً من ذهب بخمسة وعشرين درهماً<sup>(١)</sup>، قال: فقلت: وما معنى خمسة وعشرين؟ قال: من منع الزكاة وقفت صلاته حتى يزكي».

مع ﴿٣٣١﴾ ٦٥ - وعنه، عن علي بن محمد بن عبدالله، عن أحمد بن محمد، عن محمد بن خالد، عن عبدالله بن القاسم، عن عبدالله بن سنان قال: «قال أبو عبدالله عليه السلام: داواوا مرضاكم بالصدقة، وأدفعوا البلاء بالدعاء، واستزلوا الرزق بالصدقة فإنها تفك<sup>(٢)</sup> من بين لحي سبعائة شيطان<sup>(٣)</sup>، وليس شيء أثقل على الشيطان من الصدقة على المؤمن، وهي تقع في يد الرب تعالى قبل أن تقع في يد العبد».

### ﴿ ٣٠ - باب الجزية ﴾

[ قال الشيخ - رحمه الله - : ] ﴿ والجزية واجبة على جميع أهل الكتاب من الرجال البالغين إلا من خرج من وجوبها عليهم منهم بدليل السنة، من فقرائهم الذين لا يجدون كفايتهم لضرورتهم - وإن دخل معهم في بعض أحكامهم - ومجانينهم، ونواقص العقول منهم، قال الله تعالى: « قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ

١ - هي زكاة ألف درهم، وإنما خص الألف بالذكر لأنه عدد يكون في غالب الناس. (ملد)  
٢ - أصل الفك الفصل بين الشئين وتخليص بعضهما من بعض. (التهامية) وقوله تعالى: «في يد الرب» كناية عن قبوله تعالى. (المرأة) ولعله إشارة إلى قوله تعالى: «أن الله هو يقبل التوبة عن عباده و يأخذ الصدقات».

٣ - قال بعض الشراح: كأن الصدقة دخلت في أفواههم باعتبار منعهم عنها بالوجوه الباطلة فيعصمهم يقول: لا تصدق فإنك تصير فقيراً، وبعضهم يقول: لا تصدق فإنك أحوج منه، أو أن السائل غير مستحق، أو تصدق على آخر أحوج منه - انتهى.  
أقول: يمكن أن يقرأ: «تفك» بصيغة المعلوم، فالمعنى: أن الصدقة تفك الرزق من بين لحي سبعائة شيطان كلهم يمنعون وصوله إليك، أو بصيغة المجهول: أي الصدقة تخرج من بين لحي سبعائة شيطان فيكون كناية عن كونها شاقة على النفس وحينئذ يكون تعليلاً للجمله السابقة.

الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أَوْتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ (١) ﴿٢﴾ .  
 مل ﴿٣٣٢﴾ ١ - محمد بن يعقوب ، عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ،  
 عن أبي يحيى الواسطي - عن بعض أصحابنا - قال : « سئل أبو عبد الله عليه السلام عن  
 المجوس أكان لهم نبي ، فقال : نعم ، أما بلغك كتاب رسول الله صلى الله عليه وآله إلى أهل  
 مكة أن أسلموا وإلا نأبذتكم بالحرب (٣) ! فكتبوا إلى النبي صلى الله عليه وآله أن خذ منا -  
 الجزية و دَعْنَا على عبادة الأوثان ، فكتب إليهم النبي صلى الله عليه وآله : إني لست آخذ  
 الجزية إلا من أهل الكتاب ، فكتبوا إليه - يريدون بذلك تكذيبه صلى الله عليه وآله - :  
 زعمت أنك لا تأخذ الجزية إلا من أهل الكتاب ، ثم أخذت الجزية من مجوس  
 هَجْر (٤) ، فكتب إليهم النبي صلى الله عليه وآله : إن المجوس كان لهم نبي فقتلوه و كتاب

١ - التوبة : ٣٠ . ٢ - في المقتنة - النسخة التي قبلت مع عدة نسخ مصححة -  
 هكذا : « والجزية واجبة على جميع كفار أهل الكتاب من الرجال البالغين إلا من خرج عن  
 وجوبها منهم بخروجه عن اعتقاد الكفر ، وإن دخل معهم في بعض أحكامهم من مجانينهم و  
 نواقص العقول منهم عقوبة من الله تعالى لهم لعنادهم الحق ، وكفرهم بما جاء به محمد النبي صلى الله عليه وآله  
 خاتم النبيين ، وجحدهم الحق الواضح باليقين . قال الله عز وجل : « قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله  
 ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين أوتوا  
 الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يدٍ وهم صاغرون » ، ففرض سبحانه على نبيه صلى الله عليه وآله أخذ الجزية من  
 كفار أهل الكتاب ، وفرض ذلك على الأئمة من بعده عليهم السلام ، إذ كانوا هم القائمين بالحدود مقامه ،  
 والمخاطبين في الأحكام بما خوطب به ، وجعلها الله تعالى حقاً لدمائهم ، ومنعاً من استرقاقهم ،  
 ووقاية لما عداها من أموالهم .

٣ - في الكافي : « (مجرّب) ، و «نأبذتكم» من المنابذة ، و نأبذت الحرب : كاشفته .

٤ - هَجْر - بفتح أوله و ثانيه - : مدينة هي قاعدة البحرين ، و ربما قيل بالألف واللام ، و  
 قيل : ناحية البحرين كلها هجر ، وهو الصواب ، وقيل : بلادٌ قصبتها الصفا ، و بينها و بين  
 اليمامة عشرة أيام ، وقيل : المهجر بلد باليمن بينه و بين عثر يوم و ليلة من جهة اليمن ، وقيل : إن  
 هجر التي تنسب إليها القلال قرية كانت من قرى المدينة تعمل بها وخربت . (مراصد الاطلاع)  
 وقال الفيثومي في المصباح : بلد بقرب المدينة - يذكر فيصرف وهو الأكثر ، و يؤثت  
 فيمنع (من الصرف) - و إليها تنسب القلال على لفظها ، فيقال : هجرية ، و قلال هجر -  
 بالإضافة إليها - و هجر أيضاً بالوجهين من بلاد نجد ، و النسبة إليها هاجري بزيادة ألف على غير  
 قياس فرقا بين البلدين ، و ربما نسب إليها على لفظها ، و قد أطلقت على الإقليم وهو المراد



أحرقوه، أتاهاهم نبيتهم بكتابهم في اثني عشر ألف جلد ثور» (١).  
 صح (٣٣٣) ٢ - وعنه، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن حماد، عن حريز،  
 عن محمد بن مسلم «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن صدقات أهل الدِّمَّة وما  
 يؤخذ من جزيتهم من ثمن خورهم و لحم خنازيرهم و ميبتهم، قال: عليهم -  
 الجزية في أموالهم؛ يؤخذ منهم من ثمن لحم الخنزير أو خمر، فكلما أخذوا منهم من  
 ذلك فوزر ذلك عليهم، و ثمنه للمسلمين حلال، يأخذونه في جزيتهم» (٢).

صح (٣٣٤) ٣ - وعنه، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه. و محمد بن يحيى، عن  
 أحمد بن محمد، جميعاً عن عبد الله بن المغيرة، عن طلحة بن زيد، عن أبي عبد الله  
عليه السلام «قال: جرت السنة أن لا تؤخذ الجزية من المعتوه (٣)، و لا من المغلوب  
 على عقله».

صح (٣٣٥) ٤ - محمد بن الحسن الصفار، عن السندي بن الربيع، عن  
 أبي عبد الله محمد بن خالد، عن أبي البختري (٤)، عن جعفر، عن أبيه عليه السلام «قال:  
 قال علي عليه السلام: القتال قتالان (٥)، قتال لأهل الشرك: لا ينفر عنهم حتى يسلموا،

← بالحديث أنه - عليه الصلاة والسلام - أخذ الجزية من مجوس هجر.

١ - الخبر يدل على أنه تقبل الجزية من المجوس، و لا خلاف فيه بين علمائنا بل علماء  
 الإسلام، و على هذا إلتهم من أهل الكتاب. والمراد باثني عشر ألف جلد ثور أي لهم كتاب في  
 اثني عشر ألف ورقة لعدم وجود القرطاس يومذاك.

٢ - قال الفاضل التستري (ره): فيه دلالة على أن الكافر يؤخذ بما يستجله إذا كان حراماً  
 في شريعة الإسلام، و أن ما يؤخذونه على اعتقاد حل حلال علينا و إن كان ذلك الأخذ حراماً  
 عندنا، و لعل من هذا القبيل ما يأخذه السلطان الجائر من الخراج و المقاسمة و أشباههما. (المرأة)

٣ - عته عتياً وهو معتوه - من باب تعب - : نقص عقله من غير جنون.

٤ - أبوالبختري و هب بن وهب القرشي المدني كان كذاباً، و له أحاديث مع الرشيد في  
 الكذب، قال سعد: تزوج أبو عبد الله عليه السلام بأمته. على ما في رجال التجاشي و الخلاصة للعلامة  
 - رحمه الله -. و قال الشيخ - رحمه الله عليه - : أبوالبختري عامي المذهب، ضعيف، و أحاديثه  
 عن جعفر بن محمد عليه السلام كلها لا يوثق بها، كذا قال العلامة.

٥ - القتال في مذهب أهل البيت عليهم السلام دفاعي لا ابتدائي، قال الله تعالى: «ما على الرسول إلا  
 البلاغ»، «إنها أنت مذكر لست عليهم بمسيطر»، «لا إكراه في الدين»، و قال في أثناء الدفاع ←

أو يؤدُّوا الجزية عن يدٍ وهم صاغِرُونَ ، و قتال لأهل الزَّيغ<sup>(١)</sup> : لا ينفر عنهم حتى يفينوا إلى أمر الله أو يقتلوا» .

### ﴿ ٣١ - باب ذكر أصناف أهل الجزية ﴾

ذكر الشيخ - رحمه الله - : ﴿ إِنَّ الْأَصْنَافَ الَّذِينَ وَجِبَتْ عَلَيْهِمُ الْجِزْيَةُ ثَلَاثَةٌ : وَهَمُ الْيَهُودُ ، وَالتَّصَارِيُّ ، وَالمَجُوسُ ﴾ .

ثم ذكر بعد ذلك أصناف الفِرَق المختلفة في الآراء والمذاهب ، فليس بنا حاجة إلى شرحها إذ الغرض بهذا الكتاب غير شرح ما يجري مجراه ، فأما الفِرَق - الثلاثة فقد تقدّم ذكرها في أتها أهل الجزية . ويزيد ذلك بياناً ما رواه :

صع ﴿ ٣٣٦ ﴾ ١ - محمّد بن الحسن الصّقّار ، عن عليّ بن محمّد القاساني<sup>(٢)</sup> ، عن القاسم بن محمّد ، عن سليمان بن داود المنقريّ ، عن حفص بن غياث<sup>(٣)</sup> ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : سألت رجل أبي عن حروب أمير المؤمنين عليه السلام - وكان السائل من محبينا - فقال له أبو جعفر عليه السلام : بعث الله محمّداً عليه السلام بخمسة أسياف : ثلاثة منها شاهرة لا تُعمدُ إلى أن تضع الحرب أوزارها ، و لن تضع الحرب أوزارها حتى تطلع الشمس من مغربها<sup>(٤)</sup> ، فإذا طلعت الشمس من

← أيضاً : « فَإِنْ جَنَحُوا لِلتَّسَلُّمِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ » ، « وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ » بل « أذُنٌ لِلَّذِينَ يُقَاتِلُونَ بَأْتِهِمْ ظُلْمًا وَإِنْ اللَّهُ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَتَقْدِرَ » .  
١ - أي المنحرفين عن الصراط .

٢ - غمز عليه أبو جعفر أحد بن محمّد بن عيسى الأشعريّ و ذكر أنه سمع منه أحاديث منكرة ، وأمره مجهول ، و وثقه بعضهم و ضعفه بعض .

٣ - قال ابن الغضائريّ : سليمان بن داود المنقريّ ضعيف جداً ، لا يلتفت إليه ، يوضع كثيراً على المهتات . و أمّا حفص بن غياث كان من قضاة العامة ، عامي المذهب ، ولي القضاء ببغداد الشريفة هارون ، ثم ولاة قضاء الكوفة ومات فيها سنة ١٩٤ ، فالتسند ضعيف ، و يأتي الخبر بهذا التسند أيضاً مختصراً في كتاب الجهاد باب أصناف من يجب جهاده .

٤ - قال الفيض - رحمه الله - : لعلّ طلوع الشمس من مغربها كناية عن أشرط الساعة و قيام القيامة ، و قوله تعالى : « كَسَبَتْ فِي إِيمَانِهَا خَيْرًا » أي لا ينفع الإيمان يومئذٍ نفساً غير مقدّمة إيمانها ، أو مقدّمة إيمانها غير كاسبة في إيمانها خيراً - انتهى .

١١٤

مغربها آمن الناس كلهم في ذلك اليوم ، فيومئذ « لا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيمَانُهَا لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِنْ قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَانِهَا خَيْرًا <sup>(١)</sup> » ، و سيف منها مكفوف ، و سيف منها مغمود ، سلّه إلى غيرنا وحكمه إلينا ، فأما السيوف الثلاثة الشاهرة :

فسيف على مشركي العرب : قال الله تعالى : « فاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَأخِضُّوهُمْ وَأَقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصِدٍ .... فَإِنْ تَابُوا (يعني فإن آمنوا) <sup>(٢)</sup> » وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَأِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ » ، فهؤلاء لا يقبل منهم إلا القتل ، أو الدخول في الإسلام ، فأموالهم و ذرارهم تسبي على ما سبي رسول الله ﷺ فإنه سبي وعنى وقبل الفداء .

و السيف الثاني : على أهل الذمة ، قال الله تعالى : « قُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا <sup>(٣)</sup> » نزلت في أهل الذمة ، ثم نسخها قوله تعالى : « قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا يَأْتِيهِمْ الْآخِرَ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ <sup>(٤)</sup> » ، فمن كان منهم في دار الإسلام فلم يقبل منه إلا الجزية أو القتل وما لهم فيء ، و ذرارهم سبي ، فإذا قبلوا-

١ - الأنعام : ١٥٨ . و مر الكلام فيه آنفاً من الفيض - رحمه الله - .

٢ - كذا يقول الراوي ، و الصواب : « فَإِنْ تَابُوا مِنْ قِتَالِ الْمُسْلِمِينَ » بدليل قوله تعالى : « كَيْفَ وَإِنْ يَظْهَرُوا عَلَيْكُمْ لَا يَرْقُبُوا عَلَيْكُمْ إِلَّا وَا دَمَةً يَرْضُونَكُم بِأَفْوَاهِهِمْ وَ تَأْبَى قُلُوبُهُمْ وَ أَكْثَرُهُمْ فَاسِقُونَ » أَسْتَرَوْا بآيَاتِ اللَّهِ تَعْنًا قَلِيلاً فَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِهِ إِنَّهُمْ سَاءَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ \* لَا يَرْقُبُونَ فِي مُؤْمِنٍ إِلَّا وَا دَمَةً وَ أَوْلَانِكَ هُمُ الْمُتَعْتَدُونَ \* فَإِنْ تَابُوا وَ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَ آتَوُا الزَّكَاةَ فَأِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ وَ نُفِصَلْ آيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ \* وَ إِنْ نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ مِنْ بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَ طَعَنُوا فِي دِينِكُمْ فَقَاتِلُوا أَنَّمَا الْكُفْرُ إِنَّهُمْ لَا أَيْمَانَ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَنْتَهُونَ \* أَلَا تَتَّقِلُونَ قَوْمًا نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ وَ هُمْؤَا بِإِخْرَاجِ الرُّسُولِ وَ هُمْ بَدَعُكُمْ أَوْلَ مَرَّةٍ أَتَخْشَوْنَهُمْ فَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَوْهُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ \* قَاتِلُوهُمْ يُعَذِّبُهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ وَ يُخْزِيهِمْ وَ يَنْصُرْكُمْ عَلَيْهِمْ وَ يَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ » (التوبة : ٨ إلى ١٤)

فالقاهر من الآيات الجهاد مع الكفار المهاجرين . و أما غيرهم « فقولوا للناس حسناً » .

٣ - البقرة : ٨٣ .

٤ - التوبة : ٣٠ .

الجزية حرّم علينا سبيهم وأموالهم و حَلَّتْ لَنَا مَنَّا كَحْتِهِمْ ، و من كان منهم في دار الحرب حلّ لنا سبيهم [وأموالهم] ولم تحلّ لنا منّا كحْتِهِمْ ، ولا يقبل منهم إلّا - الجزية أو القتل <sup>(١)</sup>.

و السيف الثالث : سيفٌ على مشركي العجم يعني التُّرك و الخزر و الدَّيْلَمَ ، قال الله تعالى في أول السورة التي يذكر فيها « الَّذِينَ كَفَرُوا » فقص قصتهم قال : « قَضَرَبَ الرَّقَابِ حَتَّى إِذَا أُنْخَنِمُوهُمْ فَشَدُّوا أَلْوَتَاقَ فَإِنَّمَا مَتَا بَعْدُ (يعني السني) وَإِنَّمَا فِدَاءٌ <sup>(٢)</sup> » يعني المفادات بينهم وبين أهل الإسلام ، فهؤلاء لن يقبل منهم إلّا - القتل ، أو الدُّخول في الإسلام ، و لا تحلّ لنا منّا كحْتِهِمْ ما داموا في دار الحرب .

و أما السيف المكفوف : فسيفٌ على أهل البغي و التأويل ، قال الله تعالى : « وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا - إلى قوله : - حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ <sup>(٣)</sup> » ، فلما نزلت هذه الآية قال رسول الله ﷺ : إِنْ مِنْكُمْ مَنْ يِقَاتِلُ بَعْدِي عَلَى التَّأْوِيلِ كَمَا قَاتَلْتُ عَلَى التَّنْزِيلِ ، فُسئِلَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ هُوَ ، فَقَالَ : هُوَ خَاصِيفُ التَّلْعِ <sup>(٤)</sup> - يعني أمير المؤمنين عليه السلام ، و قال عمار بن ياسر - رحمه الله : - قَاتَلْتُ هَذِهِ الرَّايَةَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثَلَاثًا فَهَذِهِ الرَّايَةَ ، وَاللَّهِ لَوْ ضَرَبُونَا حَتَّى يَبْلُغُوا بَنِي السَّعْفَاتِ مِنْ هَجْرٍ <sup>(٥)</sup> لَعَلِمْنَا أَنَا عَلَى الْحَقِّ وَأَنْتُمْ عَلَى الْبَاطِلِ ، وَكَانَتْ -

١ - في الكافي : « ولا يقبل منهم إلّا الدُّخول في دار الإسلام أو الجزية أو القتل » ، و قال العلامة المجلسي - رحمه الله - : هذا أصوب و أصرح في الفرق بين القسمين ، و تظهر فائدة التفصيل ، و يمكن المراد بالدُّخول في دار الإسلام أن يدخلوا تحت حكم المسلمين و يلتزموا أحكامهم ، لأن عمدة شرائط الدِّمة التزام أحكام المسلمين .

٢ - محمد : ٤ . ٣ - الحجرات : ٩ .

٤ - في النهاية : الخَصْفَةُ - بالتحريك - واحدة الخصف ، وهي الجُلَّة التي يُكْتَرُ فيها التمر ؛ وفيه : « وهو قاعد يَخْصِفُ نعله » أي : كان يَجْرُزُهَا مِنَ الْخَصْفِ : الضمّ و الجمع ، - ومنه الحديث في ذكر عليّ عليه السلام : « خاصيف التعل » . ٥ - قال الجزري : « في حديث عمار : « لو ضربونا حتى يبلغوا بني سعفات هجر » السعفات جمع سَعْفَة - بالتحريك - وهي أغصان التّخيل ، وإنها خصّ هجر للمباعدة في المسافة ولأنها موصوفة بكثرة التّخيل - انتهى .

السيرة فيهم من أمير المؤمنين عليه السلام، ما كان من رسول الله صلى الله عليه وآله في أهل مكة يوم فتح مكة فإنه لم يسب لهم ذرّة، وقال: من أغلق بابه أو ألقى سلاحه أو دخل دار أبي سفيان فهو آمن، وكذلك قال أمير المؤمنين عليه السلام فيهم: لا تسبوا لهم ذرّة، ولا تتموا على جريح ولا تتبعوا مذبراً، ومن أغلق بابه أو ألقى سلاحه فهو آمن. وأما السيف المغمود: فالسيف الذي يقام به القصاص، قال الله تعالى: «الْأَنْفُسُ بِالْأَنْفُسِ» (١) - الآية، فسلبه إلى أولياء المقتول و حكمه إلينا، فهذه السيوف التي بعث الله بها إلى نبيّه صلى الله عليه وآله، فمن جحدّها أو جحد واحداً منها أو شيئاً من سيرها وأحكامها فقد كفر بما أنزل الله على محمد صلى الله عليه وآله» (٢).

١١٦

### ﴿ ٣٢ - باب مقدار الجزية ﴾

قال الشيخ - رحمه الله - : ﴿ وليس للجزية حدٌّ مرسومٌ لا يجوز تجاوزه إلى ما زاد عليه، ولا حطة عما نقص عنه، وإنا هي على ما يراه الإمام في أموالهم، و يضعه على رقابهم، وعلى قدر غناهم و فقرهم - إلى آخر الباب (٣) ﴾ .  
 صحّ ﴿ ٣٣٧ ﴾ ١ - محمد بن يعقوب، عن عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن حماد ابن عيسى، عن حريز، عن زرارة « قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: ما حدّ الجزية على أهل الكتاب؟ وهل عليهم في ذلك شيءٌ موظف لا ينبغي أن يجوز [وا] إلى غيره؟ فقال: ذلك إلى الإمام يأخذ من كل إنسان منهم ما شاء على قدر ماله بما يطيق (٤)، إنا هم قوم فدوا أنفسهم من أن يستعبدوا أو يقتلوا، فالجزية تؤخذ

١ - المائدة: ٤٨. ٢ - هذا الكلام يشتم منه رائحة وضع الخبر، لأن الخبر الواحد

لا يوجب العلم فضلاً عن اليقين، ولا سناً إذا كان راويه متهماً أو عاتياً ولم يوثق.

٣ - وقال في المقنعة - بعد قوله: «و فقرهم» - : «قال أمير المؤمنين عليه السلام: قد جعل على أغنيائهم ثمانية وأربعين درهماً، وعلى أوساطهم أربعة وعشرين درهماً، وجعل على فقرائهم اثني عشر درهماً، وكذلك صنع عمر بن الخطاب قبله، وإنا صنعه بمشورته عليه السلام - ثم روى حديث زرارة وحديث محمد بن مسلم المذكورين في الكتاب. \* - في الكافي: «ولا تجهزوا» .

٤ - قال في الشرائع - في كتمة الجزية - : لا حد لها، بل تقديرها إلى الإمام بحسب

الأصلح، وما قدره عليّ عليه السلام معمول على اقتضاء المصلحة في تلك الحال، وقال الشهيد في -

منهم على قدر ما يطيقون له أن يأخذهم به حتى يسلموا فإن الله عزَّ وجلَّ قال : « حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ » و كيف يكون صَاغِرًا [هو] لا يكثرث<sup>(١)</sup> لما يؤخذ منه حتى يجد دُلًّا لما أخذ منه فيألم لذلك فيسلم ، قال<sup>(٢)</sup> : وقال ابن مسلم : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : أرأيتَ ما يأخذ هؤلاء من الخمس من أرض الجزية و يؤخذ<sup>(٣)</sup> من الدَّهَاقِينِ جزية رؤوسهم ، أما عليهم في ذلك شيءٌ مُوَظَّفٌ ؟! فقال : كان عليهم ما أجازوا على أنفسهم ، وليس للإمام أكثر من - الجزية ، إن شاء الإمام وضع ذلك على رؤوسهم وليس على أموالهم شيءٌ ، وإن شاء فعلى أموالهم وليس على رؤوسهم شيءٌ ، فقلت : و هذا الخمس ؟ فقال : إنَّها هذا شيءٌ كان صالحهم عليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم »<sup>(٤)</sup> .

↑  
١١٧

← المسالك : و متى يؤتد ذلك أن علينا عليه السلام زاد عمَّا قدره النبي صلى الله عليه وآله وسلم بحسب ما رآه من المصلحة ، فكذا القول في غيره ، وهذا هو الأقوى ومختار الأكثر .

١ - قال في النهاية : « أكثرث بالأمر : بالي به ، ولا يكثرث : لا يعياً به » .

٢ - كأن الصَّمير المستر راجع إلى حريز ، و يحتمل زرارة على بعد . (ملذ)

٣ - كذا ، وفي الكافي : « باخذ » بصيغة المعلوم . والظاهر أن المراد بالخمس غير الاصطلاحي ، بل المراد الأراضي التي كانت بيد الحاكم فالمسلم إذا تصرفها للزرع يجب عليه أداء العشر والكتابي الدَّمي يجب عليه الخمس .

و قال أستاذنا الشعراني - في هامش الوافي - : الخمس ضِعف الثُّشُر أو ضِعف الزكاة مضاعفاً من أهل الدَّمة إذا اشترؤا أرضاً غير خراجية من مسلم ، و على هذا فالحديث بظاهره يخالف حديث أبي عبيدة الخدَّاء في الصفحة ١٥٩ تحت رقم ١٢ في أخذ الخمس على ما سبق ، و يؤتد قول صاحب المدارك فراجع .

٤ - قوله عليه السلام : « هذا شيءٌ كان صالحهم عليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » جواب عن سؤال محمد بن - مسلم استعجاباً ، و كأنه إشارة إلى أن جعل الخمس على أموال بعض أهل الدَّمة من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن حكماً عاماً بل كان لمصلحة الوقت ، فإن أمر الخراج و الجزية بيد الإمام على حسب ما يراه من المصلحة ، و رأى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أخذ الخمس من بعض طوائف التصارى على عهده مصلحة ، و لا ريب أنه يجوز للإمام أن يجمع بين أن يأخذ منهم الجزية على الرؤوس ، و الخراج من الأموال إن رأى المصلحة في ذلك ، و يجب أن لا يكون ذلك فوق طاقتهم و مشقَّة عليهم ، و اعتراض الصادق عليه السلام إنَّها هو على الجمع لكونه ظلماً عليهم و مشقَّة ، وإنَّ التحديد بمقدار معين . (من تعاليق أستاذنا الشعراني - رحمه الله - في هامش الوافي ج ٢ ص ٤٦)

صَحَّحَ ﴿٣٣٨﴾ ٢ - حَرِيْزٌ<sup>(١)</sup>، عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ « قَالَ : سَأَلْتُهُ<sup>(٢)</sup> عَنِ أَهْلِ - الدِّمَّةِ مَاذَا عَلَيْهِمْ تَمَّا يَحْتَقُونَ بِهِ دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ ، قَالَ : الْخِرَاجُ ، فَإِنْ أُخِذَ مِنْ رُؤُوسِهِمُ الْجِزْيَةُ فَلَا سَبِيلَ عَلَى أَرْضِيهِمْ ، وَإِنْ أُخِذَ مِنْ أَرْضِيهِمْ<sup>(٣)</sup> فَلَا سَبِيلَ عَلَى رُؤُوسِهِمْ » .

صَحَّحَ ﴿٣٣٩﴾ ٣ - مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ ، عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى ، عَنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنِ ابْنِ مَجْبُوبٍ ، عَنِ أَبِي أَيُّوبَ ، عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ ، عَنِ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ « فِي أَهْلِ الْجِزْيَةِ أَيُؤْخَذُ مِنْ أَمْوَالِهِمْ وَمَوَاشِيهِمْ شَيْءٌ سِوَى الْجِزْيَةِ ؟ قَالَ : لَا » .

### ﴿ ٣٣ - بَابُ مُسْتَحَقِّ عَطَاءِ الْجِزْيَةِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ﴾

[ قَالَ الشَّيْخُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : ﴿ وَكَانَتِ الْجِزْيَةُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَطَاءَ - الْمُهَاجِرِينَ ، وَهِيَ مِنْ بَعْدِهِ لَمَنْ قَامَ مَعَ الْإِمَامِ مَقَامَ الْمُهَاجِرِينَ ، وَفِيمَا يَرَاهُ الْإِمَامُ مِنْ مَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ ﴾ ]<sup>(٤)</sup>

صَحَّحَ ﴿٣٤٠﴾ ١ - مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَجْبُوبٍ ، عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ ، عَنِ صَفْوَانَ ، عَنِ الْعَلَاءِ ، عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ ، عَنِ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ « قَالَ : سَأَلْتُهُ عَنِ سِيَرَةِ الْإِمَامِ فِي الْأَرْضِ الَّتِي فَتَحَتْ [عَنْوَةً] بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ : إِنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَدْ سَارَ فِي أَهْلِ الْعِرَاقِ بِسِيَرَةٍ فِيهِمْ إِمَامٌ لِسَائِرِ الْأَرْضِينَ ، وَقَالَ : إِنَّ أَرْضَ الْجِزْيَةِ لَا تَرْفَعُ عَنْهُمْ الْجِزْيَةَ<sup>(٥)</sup> ، وَإِنَّمَا الْجِزْيَةُ عَطَاءُ الْمُهَاجِرِينَ<sup>(٦)</sup> ،

١ - السند معلق على ما تقدم .

٢ - الضمير راجع إلى الصادق عَلَيْهِ السَّلَامُ ، وقد صرح به في الفقيه .

٣ - في الكافي : « أرضهم » - في المقامين - بالافراد .

٤ - ليست الجملة التي كانت بين المعقوفين في الأصل و أضفناها أخذاً من المتننة لاحتمال التسقط من قلم الناسخ ، وإن العنوان كلام المتننة .

٥ - أي سواء كان فاتحها الإمام الحق أو مقررها . ويمكن شموله لما قرر عليهم ذوالشوكة من المسلمين ، والظاهر أنه ردٌ على الثاني ، حيث رفع الجزية عن جماعة ممن قرر رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عليهم الجزية ، وضاعف عليهم الصدقة لئلا يلحقوا بالزوم . (شرح الفقيه)

٦ - قال الفاضل التستري - رحمه الله - : « كذا في المنتهى بخط مصنفه نقلًا عن الشيخ ، -

والصدقات لأهلها الذين سمى الله في كتابه ليس لهم في الجزية شيء، ثم قال: ما أوسع العدل، إنَّ الناس يتسعون إذا عدلَ فيهم و تنزل السماءُ رزقها وتخرج الأرضُ بركتها بإذن الله تعالى».

### ﴿ ٣٤ - باب الخراج و عمارة الأرضين ﴾

[ قال الشيخ - رحمه الله - : ﴿ وكلُّ أرض أسلم أهلها طوعاً تركت في أيديهم ، فما عمروه منها كان عليهم فيه العُشر أو نصف العُشر على ما ذكرناه في أبواب الزكاة ، وما لم يعمروه أخذه الإمام فقتله ممن يعمره ، و كان على المتقبلين في حصصهم العُشر أو نصفه على حساب الأوساق . و كلُّ أرض أخذت بالسيف فلإمام تقبيلها ممن يرى من أهلها و غيرهم ، و ليس يجب قسمتها بين الجيش ، و يقبلها الإمام بما يراه صلاحاً ، و يطيقه المتقبل من النصف و الثلث و الثلثين ﴾ <sup>(١)</sup> .

١١٨ م ١ - ﴿ ٣٤١ ﴾ محمد بن يعقوب ، عن عِدَّة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد ابن عيسى ، عن علي بن أحمد بن أشيم ، عن صفوان بن يحيى ؛ و أحمد بن محمد ابن أبي نصر <sup>(٢)</sup> « قالوا : ذكرنا له الكوفة و ما وضع عليها من الخراج و ما سار فيها أهل بيته <sup>(٣)</sup> ، فقال : من أسلم [فيها] طوعاً تركت أرضه في يده و أخذ منه - العُشر ممَّا سقت السماء و الأنهار ، و نصف العُشر ممَّا سقي بالرشا <sup>(٤)</sup> فيما عمروه منها ، و ما لم يعمروه منها أخذه الإمام فيقتله ممن يعمره و كان للمسلمين ،

و العجب أنه استدلل بها على أنها عطاء المجاهدين ، و قال العلامة المجلسي - رحمه الله - : عجبه في عمله ، و في الكافي أيضاً : «المهاجرين» .

١ - الجملة التي كانت بين المعقوفين ليست في نسخ التهذيب نقلناها عن المقتعة لأن العنوان منقول عن المقتعة .

٢ - عطف على صفوان بن يحيى ، و المعهود عطفه على ابن أشيم ، لأن رواية أحمد بن محمد ابن عيسى الأشعري ، عن ابن أبي نصر الزنطي أكثر من أن تحصى ، فالتسد صحيح بلاشك . و الضمير في قوله : «ذكرنا له» راجع إلى أبي الحسن الرضا عليه السلام . و مر الخبر تحت رقم ٩٦ ص ٥١ .

٣ - المراد أمير المؤمنين عليه السلام ، فإنهم أهل بيت واحد . (ملذ)

٤ - الرشا : الحبل ، و الجمع : أرشية ،



و على المتقبلين في حصصهم العُشر و نصف العُشر، و ليس في أقلّ من خمسة - أوساقٍ شيءٍ من الزّكاة، و ما أخذ بالسيف فذلك للإمام يقبله بالذي يرى، كما صنع رسول الله ﷺ بخيبر؛ قبل سوادها و بياضها - يعني أرضها و نخلها - و الناس يقولون: « لا تصلح قبالة الأرض و النخل»، و قد قبل رسول الله ﷺ خيبر، و على المتقبلين سوى قبالة الأرض العُشر و نصف العُشر في حصصهم، ثم قال: إن أهل الطائف أسلموا و جعلوا عليهم العُشر و نصف العُشر، و إن أهل مكة دخلها رسول الله ﷺ غنوةً، و كانوا أسراء في يده فأعتقهم و قال: « اذهبوا فأنتم الطلقاء».

سح ﴿٣٤٢﴾ ٢ - أحمد بن محمد بن عيسى، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر «قال: ذكرت لأبي الحسن الرضا عليه السلام الخراج و ما سار به أهل بيته، فقال: العُشر و نصف العُشر على من أسلم طوعاً، تركت أرضه في يده و أخذ منه العُشر و نصف العُشر فيما عمّر منها، و ما لم يعمّر منها أخذه الوالي فقبله مِمَّن يعمّره و كان للمسلمين<sup>(١)</sup>، و ليس فيما كان أقلّ من خمسة أوساقٍ شيءٍ، و ما أخذ بالسيف فذلك للإمام يقبله بالذي يرى كما صنع رسول الله ﷺ بخيبر قبل أرضها و نخلها<sup>(٢)</sup> و الناس يقولون: لا تصلح قبالة الأرض و النخل إذا كان - البياض أكثر من السواد<sup>(٣)</sup>، و قد قبل رسول الله ﷺ خيبر و عليهم في

١ - كأن هذا تقيّة منه عليه السلام، لأنّه له خاصّة دون سائر المسلمين. (ملذ)

٢ - يظهر من هذا الخبر أنّ القبالة عقد يشمل المزارعة و المساقاة. و يظهر من بعض

الأخبار شمولها للإجارة. (ملذ)

٣ - قوله: «و الناس يقولون» قال العلامة المجلسي - رحمه الله -: إشارة إلى خلاف بعض

العامة كابن عمر و أصحابه، و الشافعيّ و أصحابه؛ و قال العلامة في التذكرة: المزارعة - و هي

المعاملة على الأرض بخصّة ما يخرج منها بغير لفظ الإجارة - جائزة عند علمائنا أجمع، و به قال

علي عليه السلام، و سعد، و ابن مسعود، و عمر بن عبدالعزيز، و القاسم بن عروة، و عمار بن ياسر، و

آل علي عليه السلام، و آل أبي بكر، و ابن سيرين، و سعيد بن مسيب، و الظاؤونس، و عبدالرحمن بن -

الأسود، و موسى بن طلحة، و الزهريّ، و عبدالرحمن بن أبي ليلى و ابنه، و أبو يوسف، و محمد،

وهو مروى عن معاذ، و الحسن، و عبدالرحمن بن زيد. قال المحاربيّ: قال أبو جعفر الباقر عليه السلام :-

حَصَّصَهُمُ العُشْرَ وَنِصْفَ العِشْرِ» .

١١٩ ﴿٣٤٣﴾ ٣ - سعد بن عبدالله، عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم، عن إبراهيم بن عمران الشيباني، عن يونس بن إبراهيم، عن يحيى بن الأشعث الكندي<sup>(١)</sup>، عن مُصْعَبِ بن يزيد الأنصاري<sup>(٢)</sup> « قال : استعملني أمير المؤمنين

ما بالمدينة أهل بيت إلا و يزارعون على الثلث والربيع ، و زارع علي عليه السلام . قال المحاربي : و عامل عُمرُ التَّاسِ : على أَنَّ من جاء بالبذر من عنده فله الشطر ، و إن جاؤوا بالبذر فلمهم كذا ، و لما رواه العامة عن ابن عمر : أَنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم عامل أهل خيبر على الشطر ممَّا يخرج من زرع أو تمر ، و روى ذلك ابن عباس ، و جابر بن عبدالله .

وقال أبو جعفر عليه السلام : عامل رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل خيبر بالشطر ، ثم أبو بكر ، ثم عمر و عثمان و علي عليه السلام ، ثم أهلوهم إلى اليوم يعطون بالثلث والربيع . وهذا أمر مشهور صحيح ، و عمل به رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى مات و خلفاؤه حتى ماتوا و أهلوهم ، و لم يبق بالمدينة أهل بيت إلا عمل به ، و عمل به أزواج رسول الله صلى الله عليه وسلم من بعده .

أقول : ثم ذكر - رحمه الله - روايات كثيرة من طرق الخاصة ، ثم قال : والأخبار في ذلك أكثر من أن تحصى . ثم قال : و إذا كانت الأرض بين التخييل قال الشافعي : العقد فاسد . و كرهه عكرمة و مجاهد و التخمي و أبو حنيفة . و روي عن ابن عباس الأمران . و جوزة الشافعي في الأرض بين التخل إذا كانت بياض الأرض أقل ، و إن كان أكثر فعلى وجهين . و منع المزارعة في الأرض البيضاء ، لما روى رافع بن خديج قال : كنا نتحابر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فذكر أن بعض عمومه أتاه فقال : نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أمر كان لنا نافعاً و طواعية رسول الله أنفع . قلنا : ما ذلك ؟ قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من كانت له أرض فليزرعها ولا يكرها بثلت ولا ربع ولا بطعام مستى . و عن ابن عمر قال : كنا لا نرى بالمزارعة بأساً حتى سمعت رافع بن خديج يقول : نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المخايرة . ثم روى مثله عن جابر و زيد بن ثابت .

ثم أجاب - رحمه الله - عن الروايات بوجوه كثيرة لا حاجة لنا إلى إيرادها ، لكونها ضعيفة عاقية ، و الأخبار المعارضة لها متواترة بين الفريقين ، منها هذه الرواية ، والمراد بالبياض الأرض التي هي بين التخييل و غيرها ممَّا ليس فيه شجر . (ملذ)

١ - في رجال الشيخ « يحيى بن أبي الأشعث » ، و عده من أصحاب الصادق عليه السلام ، و في بعض النسخ بدون « أبي » و السند ضعيف .

٢ - قال التجاشي - رحمه الله - : « قال أبو العباس : ليس بذلك ، وله كتاب » ، و قال العلامة - رحمه الله - : « ليس بذلك ، و قال أبو جعفر الصدوق : إنه عامل أمير المؤمنين عليه السلام . »

علي بن أبي طالب عليه السلام على أربعة رساتيق المدائن البيهقبادات ، و بهرسيير ، و نهر جوير<sup>(١)</sup> ، و نهر الملك ، و أمرني أن أضع على كل جريب زرع غليظ درهماً و نصفاً ، و على كل جريب وسط درهماً ، على كل جريب زرع رقيق ثلثي درهم ، و على كل جريب كزوم عشرة دراهم ، و على كل جريب نخل عشرة دراهم ، و على كل جريب البساتين التي تجمع النخل والشجر عشرة دراهم ، و أمرني أن أتي كل نخل شاذ عن القرى<sup>(٢)</sup> لمازة الطريق وابن السبيل ، و لا آخذ منه شيئاً ، و أمرني أن أضع على الدهاقين الذين يركبون البراذين و يتختمون بالذهب ، على كل رجل منهم ثمانية وأربعين درهماً ، و على أوساطهم و التجار منهم على كل رجل أربعة و عشرين درهماً ، و على سفلتهم و فقرائهم اثني عشر درهماً على كل إنسان منهم ، قال : فجببتهما<sup>(٣)</sup> ثمانية عشر ألف درهم في كل سنة .»

١ - بهقباد - بالكسر ثم السكون ، و ضم القاف ، و باء موخدة ، و ألف و ذال معجمة - : اسم لثلاث كور ببغداد ، من أعمال سقي الفرات ، منها بهقباد الأعلى و هو ستة طساسيج : طسوج حطرنية ، و طسوج التهرين ، و طسوج عين التمر ، و الفلوجتان العليا و السفلى و طسوج بابل . و البيهقباد الأوسط وهي أربعة طساسيج : طسوج سورا ، و طسوج باروتها و الجبة ، و البداة ، و طسوج نهر الملك . و البيهقباد الأسفل خمسة طساسيج : الكوفة ، و فرات بادقلى ، و السيلحين ، و طسوج الحيرة و طسوج نسر ، و طسوج هزمزجرد . (المراصد) و القسوج : الناحية وهو معرب و يقال له بالفارسية «كرانه» .

و بهرسيير - بالفتح ثم الضم ، و فتح الزاء المهملة ، و كسر السين المهملة ، و باء ساكنة ، و راء - : ناحية من نواحي بغداد قرب المدائن ، و قال حزة : هي إحدى المدائن السبعة التي سميت بها المدائن وهي في غربي دجلة ، وهي تجاه الإيوان بينهما دجلة و في جنوبها زيربان .

و نهر جويرة بالبصرة وهو نهر معروف و يقال : نهر جوير - بالياء بدون الهاء - ، و قيل : هو من طساسيج كورة استان أردشير بابكان كما قيل : بهر سير من طساسيجه .  
و نهر الملك : كورة واسعة من نواحي بغداد أسفل من نهر عيسى ، يقال : كانت تشتعل على ٣٦٠ قرية عمود يأخذ من الفرات العظمى حيث يصب آخره في دجلة ، و قيل : حفرة الإسكندر . (المراصد)

٢ - شد يشد شذوذاً : انفرد عن غيره . (المصباح) و المراد خارج عنها .

٣ - الجباية : هي استخراج الأموال من مظائنها . (النهاية) و هو أخذ الخراج اصلاً .

قال محمد بن الحسن : ما تضمن هذا الخبر من ذكر شيء من الجزية موظف من كل إنسان ليس بغنائم لما ذكرناه من أن ذلك إلى الإمام يأخذ منهم بحسب ما يراه في الوقت ، لأنه لا يمتنع أن يكون أمير المؤمنين عليه السلام رأى من المصلحة أن يضع على كل رجل منهم في تلك السنة القدر المذكور ، وإذا تغيرت المصلحة إلى زيادة أو نقصان غيره أيضاً ، وإنما كان يكون مُنافياً لو وضع ذلك عليهم ، وقال : هذا حكمهم ولا يزدون ولا ينقصون عنه في جميع الأحوال ، وليس ذلك في الخبر .

↑  
١٢٠

### ﴿ ٣٥ - باب الخمس والغنائم ﴾

قال الشيخ - رحمه الله - : ﴿ والخمس واجب في كل مَغَمٍّ - ثم قال :- والغنائم كل ما استفيد بالحرب من الأموال ، والسلاح ، والأثواب ، والرقيق ، وما استفيد من المعادن ، والغوص ، والكنوز ، والعنبر ، وكل ما فضل من أرباح التجارات ، والزراعات ، والصناعات من المؤونة والكفاية في طول السنة على الاقتصاد ﴾ .

ص ٣٤٤ ﴿ ١ - علي بن الحسن بن فضال ، عن الحسن بن علي بن يوسف <sup>(١)</sup> ، عن محمد بن سنان ، عن عبد الصمد بن بشير ، عن حكيم مؤذن بني عبيس ، عن أبي عبد الله عليه السلام » قال : قلت له : « وَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَ لِلرَّسُولِ <sup>(٢)</sup> » ؟ قال : هي والله الإفادة <sup>(٣)</sup> يوماً بيوم إلا أن أبي عليه السلام جعل شيعتنا

١ - هو المعروف بابن بَقَّاح ، كوفي ثقة صحيح الحديث ، روى عن أصحاب أبي عبد الله عليه السلام .

٢ - الأنفال : ٤١ .

٣ - أي الآية مختصة بها ، أو شاملة لها ، واختلف الفقهاء والمفسرون في ذلك ، فذهب جماعة إلى أنها مختصة بغنائم دار الحرب ، وما سوى ذلك ظهر حكمه من السنة ، ذكر ذلك الشيخ - رحمه الله - . وذهب جماعة إلى صدق اسم الغنيمة على كل ما يجب فيه الخمس ، ذكره جماعة الأصحاب ، منهم العلامة والشهيد - رحمهما الله - .

وأشار إليه الشيخ القلبرسي - رحمه الله - ، فإنه قال : الغنيمة ما أخذ من أموال أهل الحرب من الكفار بقتال ، وهي هبة من الله للمسلمين . والنيء ما أخذ بغير قتال ، وهو المروي عن -

من ذلك في جِلٍّ لِيَزْكُوا» (١).

صح (٣٤٥) ٢ - عليُّ بن مهزيار، عن فضالة؛ و ابن أبي عمير، عن جميل، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام «قال: سألت عن معادن الذهب والفضة والصُّفْر (٢) والحديد والرصاص، فقال: عليها الخمس جميعاً».

صح (٣٤٦) ٣ - وعنه، عن ابن أبي عمير (٣)، عن حماد، عن الحلبي «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن العنبر و غوص اللؤلؤ (٤)، فقال: عليه الخمس؛ قال: وسألت عن الكنز كم فيه؟ قال: الخمس؛ وعن المعادن كم فيها؟ قال: الخمس؛ وعن الرصاص والصُّفْر والحديد وما كان بالمعادن كم فيها؟ قال: يؤخذ منها كما يؤخذ من معادن الذهب والفضة».

صح (٣٤٧) ٤ - محمد بن عليّ بن محبوب، عن العباس بن معروف، عن حماد بن عيسى، عن حريز، عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام «قال: سألت عن المعادن ما فيها، فقال: كلُّ ما كان ركازاً ففيه الخمس (٥)، وقال: ما عاجلته

← أمتنا عليه السلام. وقال قوم: الغنيمة والنيء واحد، وادّعوا أن هذه الآية ناسخة للتي في الحشر من قوله: «ما أفاء الله على رسوله - الآية». ثم قال: وقال أصحابنا: إن الخمس واجب في كلِّ فائدة تحصل للإنسان من المكاسب وأرباح التجارات، وفي الكنوز، والمعادن، والغوص، وغير ذلك ممّا هو مذكور في الكتب. ويمكن أن يستدلّ على ذلك بهذه الآية، فإنّ في عرف اللّغة يطلق على جميع ذلك اسم الغنم والغنيمة. (ملذ)

١ - أي ليطيبوا في الولادة.

٢ - الصُّفْر - بالصّم - : اليُّحاس - بتثليث التون - .

٣ - في الكافي: «عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير».

٤ - قوله: «عن العنبر» أي أخذ العنبر فإنّه يؤخذ من وجه الماء غالباً، و «الغوص» أيضاً مصدر و ضمير عليه للأخذ، والغائص أو الغوص بمعنى الغائص أي الكائن تحت الماء، فهو من إضافة الصّفة إلى الموصوف، فعلى تعليلية والصّميم لكلّ من العنبر واللؤلؤ. (المرآة)

٥ - في النهاية: في حديث الصدقة: «وفي الرّكاز الخمس» الرّكاز عند أهل الحجاز: كنوز الجاهلية المدفونة في الأرض، وعند أهل العراق: المعادن، والقولان تحتلها اللّغة؛ لأنّ كلّاً منها متركوز في الأرض: أي ثابت. يقال ركّزه يركّزه ركّزاً إذا دقّه، وأركّز الرجل إذا وجد الرّكاز. والحديث إنّما جاء في التفسير الأوّل وهو الكنز الجاهلي، وإنّما كان: الخمس لكثرة نفعه ←

بمالك ففيه [مهماً أخرج الله منه من حجارته مصفى الخمس] «(١)» .  
 صح (٣٤٨) ٥ - و عنه ، عن محمد بن الحسين (٢) ، عن عبد الله بن القاسم -  
 الحَضْرَمِيِّ ، عن عبد الله بن سنان قال : « قال أبو عبد الله عليه السلام : على كلِّ امرئٍ  
 - غَنِيمٍ أو اُكْتَسَبَ - الخمس مِمَّا أَصَابَ (٣) لِفَاطِمَةَ عليها السلام ، و لمن يلي أمرها من  
 بعدها مِن ذُرِّيَّتِهَا (٤) ، الحَجَجِ عَلَى النَّاسِ قَدَاكُ لِمِ خَاصَّةٍ ، يَضْعُونَهُ حَيْثُ شَاؤُوا ،  
 إِذْ حَرَّمَ عَلَيْهِمُ الصَّدَقَةَ ، حَتَّى أَنْ الْحَيْطَا يُلْخِيطُ قَيْصًا بِخَمْسَةِ دَوَانِيقٍ فَلَنَا مِنْهَا  
 دَانِيقٌ إِلَّا مَنْ أَحْلَلْنَا (٥) مِنْ شِيعَتِنَا لِتَطْيِيبِ لِمِ بِهِ الْوِلَادَةَ ، إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ شَيْءٍ  
 عِنْدَ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْظَمُ مِنَ الرِّزَا ، إِنَّهُ لِيَقُومُ صَاحِبُ الْخُمْسِ فَيَقُولُ : يَا رَبِّ  
 سَلْ هَؤُلَاءِ بِمَا أُبِيحُوا » (٦) .

صح (٣٤٩) ٦ - أحمد بن محمد ، عن الحسن بن محبوب ، عن أبي أيوب ، عن  
 محمد بن مسلم « قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن الملاحه ، فقال : و ما الملاحه ؟  
 فقلت : أرض سبخة مالحة يجتمع فيها الماء (٧) فيصير ملحاً ، فقال : هذا المعدن فيه

← و سهولة أخذه . وقد جاء في مسند أحمد في بعض طرق هذا الحديث «وفي الرِّكَازِ الخمس»  
 كأنَّهَا جَمْعُ رَكِيزَةٍ أو رِكَازَةٍ ؛ و الرِّكِيزَةُ و الرِّكَازَةُ : القِطْعَةُ مِنْ جِوَاهِرِ الْأَرْضِ الْمَرْكُوزَةِ فِيهَا ؛  
 وَ جَمْعُ الرِّكَازَةِ رِكَازٌ . وَ مِنْهُ حَدِيثُ عُمَرَ «إِنَّ عَبْدًا وَجَدَ رِكَزَةً عَلَى عَهْدِهِ فَأَخَذَهَا مِنْهُ» أَي قِطْعَةً  
 عَظِيمَةً مِنَ الذَّهَبِ . وَ هَذَا يُعْضَدُ التَّفْسِيرَ الْقَانِي - انْتَهَى .

وفي المصباح المنير : «الرِّكَازُ : المال المدفون في الجاهلية ، فعالم بمعنى مفعول ، كالبساط بمعنى  
 المبسوط ، و الكتاب بمعنى المكتوب ، و يقال : هو المعدن» . وقال العلامة المجلسي - رحمه الله - بعد  
 هذا البيان : روى العاقبة عن النبي صلى الله عليه وآله «سُئِلَ : و ما الرِّكَازُ ، فقال : الذَّهَبُ و الْفِضَّةُ اللَّذَيْنِ  
 خَلَقَهُمَا اللَّهُ فِي الْأَرْضِ يَوْمَ خَلَقَهُ» .

١ - أي بعد المؤونة . و الحاصل أنه إذا كان في إخراجه مؤونة ، فالخمس بعد إخراج  
 المؤونة . (ملذ) ٢ - هو ابن أبي الخطاب . ٣ - في بعض النسخ : «بما أصاب» .

٤ - في بعض النسخ : «من ورثتها» . ٥ - يدل على أن الخمس لا سبباً الأرباح  
 و المكاسب كله للإمام ، و يمكن جملة على أنه يجب الدفع إليه وهو يقسمه بين أربابه . (ملذ)

٦ - قوله : «سل هؤلاء» أي العبيد و الإماء ، أو ألبحوا على الحذف و الإيصال ، أي : ألبح  
 لهم ، و في بعض النسخ و أكثر نسخ الاستبصار : «بما نكحوا» .

٧ - في بعض النسخ : «يجتمع إليها الماء» ، و الملاحه : منبت الملح كالملاحه .

الخُمس، فقلت: و الكبريت، و النَّفط، يخرج من الأرض؟ قال: فقال: هذا و أشباهه فيه الخُمس».

سح ﴿٣٥٠﴾ ٧ - و عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد<sup>(١)</sup>، عن ابن - أبي عمير، عن حفص بن البَخْرِيِّ، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: خُذ مال النَّاصِب حيث ما وَجَدته و ادفع إلينا الخُمس»<sup>(٢)</sup>.

↑ ١٢٢

سح ﴿٣٥١﴾ ٨ - الحسين بن سعيد، عن ابن أبي عمير، عن سيف بن عميرة، عن أبي بكر الحَضْرَمِيِّ، عن المعلّى<sup>(٣)</sup> «قال: خُذ مال النَّاصِب حيث ما وَجَدته و ابعث إلينا [بها] الخُمس».

سح ﴿٣٥٢﴾ ٩ - سعد بن عبدالله، عن أبي جعفر<sup>(٤)</sup>، عن عليّ بن مهزيار، عن محمد بن الحسن الأشعريّ قال: «كتب بعض أصحابنا إلى أبي جعفر الثاني عليه السلام: أخبرني عن الخُمس أعلى جميع ما يستفيد الرَّجل من قليل و كثير من جميع الضُّروب، و على الصُّنَاع<sup>(٥)</sup> و كيف ذلك؟ فكتب بخطه: الخُمس بعد المؤونة».

سح ﴿٣٥٣﴾ ١٠ - عليّ بن مهزيار قال: قال لي أبو عليّ بن راشد: «قلت له<sup>(٦)</sup>: أمرتني بالقيام بأمرك و أخذ حَقَّكَ فأعلمت مَوَالِيكَ بذلك، فقال لي بَعْضُهُمْ: و أيّ شيء حَقُّه؟ فلم أدِر ما أجيبه؟ فقال: يجب عليهم الخُمس، فقلت:

١ - في بعض النسخ: «الحسن بن محبوب».

٢ - المراد بالناصب الكافر الناصب للحرب مع المسلمين - كما قال ابن إدريس في سرائره - لا العدو لأهل البيت عليهم السلام مع كفره وإنكاره الدين الحق في الواقع، و لكن لإظهاره الشهادتين اتفقوا على عصمة ماله و نفسه.

٣ - كذا مقطوعاً. و هو إما معلّى بن خنيس الضّعيف على المشهور، أو - على بُعد - معلّى بن عثمان الأحول الثقة، أو البصريّ المضطرب الحديث والمذهب. والظاهر هو الأوّل.

٤ - يعني أحمد بن محمد بن عيسى الأشعريّ.

٥ - في بعض النسخ: «الصُّنَاع».

٦ - كذا، والمراد الإمام الهادي عليه و على آباءه السلام.

ففي أي شيء؟ فقال: في أمعتهم وضياعهم، قال: والتاجر عليه والصانع بيده، فقال: ذلك إذا أمكنهم بعد مؤونتهم»<sup>(١)</sup>.

صح ٣٥٤ ﴿١١﴾ - علي بن مهزيار قال: «كتب إليه إبراهيم بن محمد الهمداني: أقراني علي كتاب أبيك فيما أوجبه على أصحاب الضياع؛ أنه أوجب عليهم نصف السدس بعد المؤونة<sup>(٢)</sup>، وأنه ليس على من لم تقم ضيعته بمؤونته نصف السدس<sup>(٣)</sup> ولا غير ذلك، فاختلف من قبلنا في ذلك، فقالوا: يجب على الضياع الخمس بعد المؤونة؛ مؤونة الضيعة وخراجها لا مؤونة الرجل وعياله؛ فكتب - وقرأه علي بن مهزيار - : عليه الخمس بعد مؤونته ومؤونة عياله وبعد خراج السلطان».

صح ٣٥٥ ﴿١٢﴾ - سعد بن عبدالله، عن أحمد بن محمد، عن الحسن بن محبوب، عن أبي أيوب إبراهيم بن عثمان، عن أبي عبيدة الحداء قال: «سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: أيتها ذمتي اشترى من مسلم أرضاً فإن عليه الخمس»<sup>(٤)</sup>.

١٢٣

١ - في بعض النسخ: «و صنايعهم، قلت: فالتاجر عليه والصانع بيده؟ فقال: ذلك إذا أمكنهم بعد مؤونتهم».

٢ - الخير في الكافي هكذا: «سهل»، عن إبراهيم بن محمد الهمداني قال: كتبت إلى أبي الحسن عليه السلام (يعني الثالث): أقراني علي بن مهزيار كتاب أبيك عليه السلام فيما أوجبه على أصحاب الضياع نصف السدس بعد المؤونة، وأنه ليس على من لم تقم ضيعته بمؤونته نصف السدس ولا غير ذلك، فاختلف من قبلنا في ذلك، فقالوا: يجب على الضياع الخمس بعد المؤونة، مؤونة الضيعة وخراجها لا مؤونة الرجل وعياله، فكتب عليه السلام: بعد مؤونته ومؤونة عياله [بعد خراج السلطان]؛ ومن هذا التقل يظهر مرجع الضمير في قوله: «كتاب أبيك».

٣ - قال العلامة المجلسي - رحمه الله - : كأنه عليه السلام أوجب عليهم نصف السدس في تلك السنة تخفيفاً عليهم كما سيأتي.

وقال المولى صالح - رحمه الله - : ضيعة الرجل ما يكون منه معاشه كالصنعة والتجارة والزراعة وغير ذلك، وقد أراد نبي الخمس ونبي الزكاة جميعاً عند عدم وفاء الحاصل بالمؤونة.

٤ - المراد من الأرض الأراضي المزروعي التي تؤخذ للزرع لا المساكن. كما قاله الشيخ في الخلاف. وقال العلامة المجلسي - رحمه الله - : ذكره الشيخ ومن تبعه ولم يذكره كثير من المتقدمين كابن الجنيد وابن أبي عقيل والمفيد وسَلار وأبي الصلاح، وظاهرهم سقوط الخمس ←



« ﴿٣٥٦﴾ ١٣ - وعنه، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن أحمد بن -  
 محمد بن أبي نصر، عن محمد بن علي بن أبي عبدالله، عن أبي الحسن عليه السلام » قال :  
 سألتُه عمّا يخرج من البخر من اللؤلؤ والياقوت والزبرجد، وعن معادن -  
 الذهب والفضة هل فيها زكاة، فقال: إذا بلغ قيمته ديناراً ففيه الخمس <sup>(١)</sup> .  
 كَمَح ﴿٣٥٧﴾ ١٤ - وعنه، عن علي بن إسماعيل، عن صفوان بن يحيى، عن  
 عبدالله بن مسكان، عن الحلبي، عن أبي عبدالله عليه السلام « في الرجل من أصحابنا  
 يكون في إوائهم فيكون معهم فيصيب غنيمة، فقال: يؤذي خمسها <sup>(٢)</sup> و  
 يطيب له».

« ﴿٣٥٨﴾ ١٥ - وعنه، عن يعقوب بن يزيد، عن علي بن جعفر، عن  
 الحكم بن بهلول، عن أبي همام، عن الحسن بن زياد، عن أبي عبدالله عليه السلام » قال :

« فيه، ومال إليه الشهيد الثاني (ره) في بعض فوائده، و حجة المثبتين هذه الرواية، واستضعف  
 الشهيد الثاني هذه الرواية في فوائد القواعد، و ذكر في الروضة تبعاً للعلامة في المختلف أنها من  
 الموثق. ولا يخفى أنه صحيح، لكن في كون المراد بالخمسة المذكور فيه معناه المتعارف كلام، وقد  
 توقف فيه غير واحد من المتأخرين، قال في المعتبر: الظاهر أن مراد الأصحاب أرض الزراعة لا  
 المساكن، و جزم الشهيد الثاني بتناوله لمطلق الأرض، سواء كانت بياضاً أو مشغولة بغرس أو  
 بناء، عملاً بإطلاق النص. و قال في المنتقى: ظاهر أكثر الأصحاب الاتفاق على أن المراد من  
 الخمس في هذا الحديث معناه المعهود شرعاً، و للنتظر في ذلك مجال، ويعزى إلى «مالك» القول  
 بمنع الذمي من شراء الأرض العشرية، و أنه إن اشتراها ضوعف العشر فيجب عليه الخمس .  
 أقول: راجع كتاب «الخلاف» يفنيك عن الحق في الاختلاف.

١ - قال العلامة المجلسي - رحمه الله - : «اختلف الأصحاب في اعتبار التصاب في المعادن و  
 في قدره، فقال الشيخ في الخلاف: يجب الخمس في المعادن، ولا يراعى فيها نصاب. و به قطع  
 ابن إدريس في سرائره، واختاره ابن الجنيد والمرتضى وابن أبي عقيل و ابن زهرة و سلال وغيرهم .  
 و قال أبو الصلاح يعتبر بلوغ قيمته ديناراً واحداً، و رواه ابن بابويه مرسلأ في المنع والفقيه .  
 وقال الشيخ في النهاية والمبسوط: لا يجب فيها شيء حتى تبلغ عشرين ديناراً. و إليه ذهب  
 عاقبة المتأخرين. و أمّا اعتبار التصاب في الغوص، فهو موضع وفاق بينهم، واختلف كلامهم  
 في تقديره، فذهب الأكثر إلى أنه دينار واحد، و حكى العلامة عن المفيد أنه جعل نصابه عشرين  
 ديناراً» .  
 ٢ - في بعض النسخ: «خمسنا» .

إِنَّ رَجُلًا اتَى أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ! إِنِّي أَصَبْتُ مَالًا لَا أَعْرِفُ حِلَّاهُ مِنْ حَرَامِهِ؟ فَقَالَ لَهُ: أَخْرَجَ الْخُمْسَ مِنْ ذَلِكَ الْمَالِ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ رَضِيَ مِنَ الْمَالِ بِالْخُمْسِ، وَاجْتَنَبَ مَا كَانَ صَاحِبِهِ يَعْمَلُ» (١).

صح ﴿٣٥٩﴾ ١٦ - فأما ما رواه الحسن بن محبوب، عن عبد الله بن سنان «قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: ليس الخمس إلا في الغنائم خاصة».

فالمراد به ليس الخمس بظاهر القرآن إلا في الغنائم خاصة، لأن ما عدّا- الغنائم التي أوجبنا فيها الخمس إنما يثبت ذلك كله بالسنة، ولم يرد عليه السلام أنه ليس فيه الخمس على كل حال (٢).

↑  
١٢٤

### ﴿ ٣٦ ﴾ - باب تمييز أهل الخمس ومستحقه ﴿

#### ﴿ مَمَّنْ ذَكَرَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ فِي الْقُرْآنِ ﴾

قال الشيخ - رحمه الله - : ﴿ وَالْخُمْسُ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَلِقَرَابَةِ الرَّسُولِ، وَوَأَيْتَامَ آلِ الرَّسُولِ وَمَسَاكِينِهِمْ وَأَبْنَاءَ سَبِيلِهِمْ ﴾ (٣).

١ - أي اجتنب ما كان صاحبه يعمل من خلط ماله الحلال بالحرام، وذلك له أفراد شتى، منها أن يكون مانع الزكاة أو الخمس، أو أكل الربا، أو أخذ المال من غير حله، أو ما أشبه ذلك. وقال صاحب الوافي - رحمه الله - : هكذا في النسخ التي رأيناها، والأظهر «يعلم» بدل «يعمل» كما يوجد في حواشي بعضها، ولو صح «يعمل» فلعل المراد به الأمر باجتناب إصابة المال الذي لا يعرف حلاله من حرامه، أو اجتناب عمل صاحبه، أو اجتناب ما كان صاحبه عاملاً أي من قِبَلِ الجائر.

٢ - زاد في الاستبصار وجهاً آخر، وهو شمول الغنائم لكل ما وجب فيه الخمس، وهو أولى، فيكون تفسير الآية وتعميماً لها.

٣ - قال في المفصلة المصححة بتفاوت زيادة؛ فيها «والخمس لله تعالى كما وصف، ورسوله ﷺ كما حكم، ولقراية الرسول كما بين، وليتامى آل الرسول كما أنزل، ولمساكينهم بيهان ما شرح، ولأبناء سبيلهم بدليل ما أخبر. وليس لغيرهم في الخمس حق، لأن الله تعالى نزه نبيه ﷺ عن الصدقة، إذ كانت أوساخ [ما في أيدي] الناس، ونزه ذريته وأهل بيته ﷺ عنها كما نزهه، فجعل لهم الخمس خاصة من سائر الغنائم، عيوضاً عما نزههم عنه من الصدقات، وأغناهم به عن الحاجة إلى غيرهم في الزكاة».

« ﴿٣٦٠﴾ ١ - سعد بن عبدالله، عن محمد بن عبد الجبار، عن صفوان بن يحيى، عن عبدالله بن مسكان قال: حدثنا زكريا بن مالك الجعفي، عن أبي عبدالله عليه السلام «أَنْتُمْ عَزَّ وَجَلَّ» وَ أَعْلَمُوا أَنْتُمْ عَزَّ وَجَلَّ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ حُمْسَهُ وَ لِلرَّسُولِ وَ لِذِي الْقُرْبَى وَ الْيَتَامَى وَ الْمَسَاكِينِ وَ آبْنِ السَّبِيلِ (١) ، فقال: أما خمس الله عزَّ وجلَّ فللرسول يضعه في سبيل الله؛ وأما خمس الرسول فلاقاربه، وخمس ذوي القربى فهم أقرباؤه، واليتامى يتامى أهل بيته، فجعل هذه الأربعة أربعة أسهم فيهم؛ وأما المساكين وأبناء السبيل فقد عرفت أنا لا نأكل الصدقة ولا تحل لنا فهي للمساكين وأبناء السبيل» (٢).

س ﴿٣٦١﴾ ٢ - وعنه، عن أحمد بن الحسن بن علي بن فضال، عن أبيه، عن عبدالله بن بكير - عن بعض أصحابه - عن أحدهما عليهما السلام «فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: «وَ أَعْلَمُوا أَنْتُمْ عَزَّ وَجَلَّ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ حُمْسَهُ وَ لِلرَّسُولِ وَ لِذِي الْقُرْبَى وَ الْيَتَامَى وَ الْمَسَاكِينِ وَ آبْنِ السَّبِيلِ» ، قَالَ: خُمْسُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ [لِلْإِمَامِ] ، وَ خُمْسُ الرَّسُولِ لِلْإِمَامِ ، وَ خُمْسُ ذِي الْقُرْبَى لِقَرَابَةِ الرَّسُولِ وَ الْإِمَامِ ، وَ الْيَتَامَى يَتَامَى آلِ الرَّسُولِ ، وَ الْمَسَاكِينُ مِنْهُمْ وَ أَبْنَاءُ السَّبِيلِ مِنْهُمْ فَلَا يَخْرُجُ مِنْهُمْ إِلَى غَيْرِهِمْ» .

١٢٥

١ - الأنفال: ٤١. وقوله: «أنتم» يعني أن ما.

٢ - أي ميتا، بقرينة التعليل. قال الفاضل التستري: الغنيمة في الأصل هي الفائدة والتقل، واصطلح جماعة على أن ما أخذ من الكفار إن كان من غير قتال فهو فيه، وإن كان مع القتال فهو غنيمة، وهو مذهب أصحابنا والشافعي، وهو مروى عن الباقر والصادق عليهما السلام، وقيل: إتيها بمعنى واحد.

ثم إن عند أصحابنا أن النية للإمام خاصة، والغنيمة يخرج منها الخمس، والباقي بعد المؤن للمقاتلين ومن حضر، وأما في باب الخمس فعمم أصحابنا موضوعها بأنه جميع ما يستفاد من أرباح التجارات والزراعات والصناعات زائداً عن مؤونة السنة، والكنوز، والمعادن، والفصوص، والحلال المختلط بالحرام ولا يتميز المالك ولا قدر الحرام، وأرض الدمي إذا اشتراها من مسلم، وما يغم من دار الحرب. (كتر العرفان) ومضى الكلام في الأرض التي اشتراها الدمي من مسلم. (راجع الخبر المتقدم تحت رقم ٣٥٥)

ص ٣٦٢ ﴿٣﴾ - علي بن الحسن بن فضال، عن محمد بن إسماعيل الزعفراني، عن حماد بن عيسى، عن عمر بن أدينة، عن أبان بن أبي عتياش، عن سليم بن قيس الهلالي، عن أمير المؤمنين عليه السلام «قال: سمعته يقول كلاماً كثيراً، ثم قال: وأعطهم من ذلك كله»<sup>(١)</sup> سهم ذي القربى الذين قال الله تعالى: «إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَى عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ التَّقَىٰ الْجَمْعَانِ»<sup>(٢)</sup> نحن والله عني بذي القربى، و [هم] الذين قرنهم الله بنفسه و بنبيه عليهم السلام، فقال: «فَأَنَّ لِلَّهِ حُمْسَهُ وَ لِلرُّسُولِ وَ لِذِي الْقُرْبَىٰ وَ الْيَتَامَىٰ وَ الْمَسَاكِينِ وَ أَنْبِ السَّبِيلِ» ميتا خاصة، و لم يجعل لنا في سهم الصدقة نصيباً، أكرم الله نبيته و أكرمنا أن يطعمنا أوساخ أيدي الناس».

٣٦٣ ﴿٤﴾ - علي بن الحسن، عن أحمد بن الحسن، عن أحمد بن محمد ابن أبي نصر، عن أبي الحسن عليه السلام «قال: قال له إبراهيم بن أبي البلاد: وجبت عليك زكاة؟ فقال: لا، ولكن نفضّل و نعطي هكذا»<sup>(٣)</sup>؛ و سئل عليه السلام عن قول الله تعالى: «وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَ لِلرُّسُولِ وَ لِذِي الْقُرْبَىٰ وَ الْيَتَامَىٰ وَ الْمَسَاكِينِ»، فقيل له: فا كان لله فليمن هو؟ قال: للرّسول، و ما كان للرّسول فهو للإمام، فقيل له: أفرأيت إن كان صنّف أكثر من صنّف و صنّف أقلّ من صنّف فكيف نصنع به؟ فقال: ذاك إلى الإمام، أ رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله كيف صنع؟ إنّما كان يعطي على ما يرى هو، كذلك الإمام».

٣٦٤ ﴿٥﴾ - محمد بن الحسن الصّقار، عن أحمد بن محمد قال: حدثنا بعض أصحابنا - رفع الحديث - «قال: الخمس من خمسة أشياء: من الكنوز،

١ - كذا في النسخ وهو تصحيف، والصواب كما في احتجاج الطبرسي: «و أعظم من ذلك كله» بدليل «إن كنتم آمنتم بالله - الآية».

٢ - الأنفال: ٤١. و ما يأتي من الآية مقدّم على هذه في المصحف.

٣ - أي كما يعطي الناس، أو أشار عليه السلام بيده لبيان كثرة ما يعطون. (ملذ)

والمعادن، والغوص، والمغتم الذي يقاتل عليه - ولم يحفظ الخامس<sup>(١)</sup> -، وما كان من فتج لم يقاتل عليه ولم يوجف عليه بخيل ولا ركاب، إلا أن أصحابنا يأتونه فيعاملون عليه فكيف ما عاملهم<sup>(٢)</sup> عليه النصف أو الثلث أو الربع، أو ما كان يسهم له خاصة وليس لأحد فيه شيء إلا ما أعطاه هو منه، وبطون الأودية، ورؤوس الجبال، والموات كلها هي له، وهو قوله تعالى: «وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ (أَنْ تَعْطِيَهُمْ مِنْهُ، قَالَ (٣) قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ (٤)» وليس هو يسألونك عن الأنفال وما كان في القرى من ميراث من لا وارث له<sup>(٥)</sup> فهو له خاصة وهو قوله عز وجل: «وَمَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى (٦)»، فأما الخمس فيقسم على ستة أسهم: سهم الله، وسهم للرَسُول، وسهم لذي القربى، وسهم لليتامى، وسهم للمساكين، وسهم لأبناء السبيل؛ فالذي لله فرسول - الله ﷻ أحق به فهو له خاصة، والذي للرَسُول هو لذي القربى والحجة في

١ - أورده الصدوق (ره) في خصاله بتفاوت في السند وقال: «حدثنا أحمد بن زياد بن جعفر الهمداني - رضي الله عنه - قال: حدثنا علي بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه، عن محمد بن أبي عمير، عن غير واحد، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: الخمس على خمسة أشياء: على الكنوز، والمعادن، والغوص، والغنيمة، - ونسي ابن أبي عمير الخامس -». وقال - رحمه الله - في ذيله: أظن الخامس الذي نسيه ابن أبي عمير مالا يرثه الرجل وهو يعلم أن فيه من الحلال والحرام، ولا يعرف أصحاب الحرام فيؤديه إليهم، ولا يعرف الحرام بعينه فيجتنبه، فيخرج منه الخمس.

٢ - قيل: لا يبعد أن يكون هذا «فكتب» ويكون جواباً لقوله وما كان يجعله من كلام السائل. وأقول: الظاهر أن «ما كان من فتح» مبتداً، وقوله: «له خاصة» خبره، أي: للإمام خاصة وكل ما تقدم من تنمة. وقوله: «كيفية ما عاملهم» أي: للإمام بالمزارة. وفي بعض النسخ: «ما عاملتهم»، وكأنه تصحيف، أو بصيغة المتكلم على سبيل الالتفات. (ملذ)

٣ - يعني يسألونك أن تعطيه من الأنفال، لا عن حقيقة معنى الأنفال، والمعنى: يسألونك الأنفال، وفي تفسير علي بن إبراهيم أن قراءة أهل البيت عليهم السلام «يسألونك الأنفال» بدون لفظة «عن»، وفي المجمع: هذا قراءة ابن مسعود، وسعد بن أبي وقاص، وعلي بن الحسين وأبي جعفر محمد بن علي الباقر، وزيد بن علي وجعفر بن محمد عليهم السلام وطلحة.

٤ - الأنفال: ٢. ٥ - في بعض النسخ: «وما كان من القرى وميراث من لا وارث له».

٦ - الحشر: ٧.

زَمَانِهِ، فَالتَّصَفُّفُ لَهُ خَاصَّةٌ، وَالتَّصَفُّفُ لِلْيَتَامَى، وَالمَسَاكِينِ، وَأبناء السَّبِيلِ مِنْ آلِ مُحَمَّدٍ ﷺ؛ الَّذِينَ لَا تَحُلُّ لَهُمُ الصَّدَقَةُ وَ لَا الزَّكَاةُ عَوَضَهُمُ اللهُ مَكَاتِي ذَلِكَ بِالخَمْسِ، فَهُوَ يُعْطِيهِمْ عَلَى قَدَرِ كِفَايَتِهِمْ، فَإِنْ فَضِلَ مِنْهُمْ شَيْءٌ فَهُوَ لَهُ <sup>(١)</sup>، وَ إِنْ نَقَصَ عَنْهُمْ وَ لَمْ يَكْفِهِمْ أَمَتَهُمْ مِنْ عِنْدِهِ، كَمَا صَارَ لَهُ الْفَضْلُ، كَذَلِكَ يَلْزِمُهُ التَّقْصَانُ».

### ﴿ ٣٧ - باب قسمة الغنائم ﴾

قال الشَّيْخُ - رحمه اللهُ - : ﴿ وَ إِذَا غَنِمَ الْمُسْلِمُونَ شَيْئاً مِنْ أَهْلِ الْكُفْرِ بِالسَّيْفِ قَسَمَهُ الْإِمَامُ عَلَى خَمْسَةِ أَسْهُمٍ، فَجَعَلَ أَرْبَعَةً مِنْهَا بَيْنَ مَنْ قَاتَلَ عَلَيْهِ، وَ جَعَلَ الشَّهْمَ الْخَامِسَ سِتَّةَ أَسْهُمٍ، ثَلَاثَةٌ مِنْهَا لَهُ ﷺ خَاصَّةً: سَهْمَانِ وَرَاثَةٍ وَ سَهْمٍ لَهُ، وَ ثَلَاثَةٌ أَسْهُمٍ أُخْرٍ لِأَيْتَامِهِمْ وَ مَسَاكِينِهِمْ وَ أَبْنَاءِ سَبِيلِهِمْ يَقْسِمُهُ عَلَيْهِمْ بِقَدَرِ كِفَايَتِهِمْ <sup>(٢)</sup> ﴾.

١٢٧ ↑

صح **﴿ ٣٦٥ ﴾** ١ - سعد بن عبدالله، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن حماد بن عيسى، عن رباعي بن عبدالله بن الجارود، عن أبي عبدالله ﷺ « قال: كان رسول الله ﷺ إذا أتاه المَغْتَمُ أخذ صِفْوَةَ <sup>(٣)</sup> و كان ذلك له، ثم يُقَسِّمُ مَا بَقِيَ خَمْسَةَ أَخْصَاسٍ وَ يَأْخُذُ خُمُسَهُ، ثُمَّ يُقَسِّمُ أَرْبَعَةَ أَخْصَاسٍ بَيْنَ النَّاسِ الَّذِينَ قَاتَلُوا عَلَيْهِ، ثُمَّ قَسَمَ الخَمْسَ الَّذِي أَخَذَهُ خَمْسَةَ أَخْصَاسٍ، يَأْخُذُ خَمْسَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ

١ - هذا هو المشهور بين الأصحاب، وخالف فيه ابن إدريس، فقال: لا يجوز له أن يأخذ

فاضل نصيبهم، ولا يجب عليه إكمال ما نقص لهم.

٢ - في المنقعة: «على ستة أسهم، منها ثلاثة له ﷺ: سهمان وراثة من الرسول ﷺ، و سهم بحقه المذكور، و ثلاثة للثلاثة الأصناف من أهله، فسهم لأيتامهم، و سهم لمساكينهم، و سهم لأبناء سبيلهم، فيقسم ذلك بينهم على قدر كفايتهم في السنة و مؤونتهم، فا فضل عنها أخذه الإمام منهم، و ما نقص منها تممه لهم من حقه، و إنما كان له أخذ ما فضل لأن عليه إتمام ما نقص».

٣ - الصَّفْوَةُ - بالكسر - : خيار الشيء و خُلَاصَتُهُ وَ ما صفا منه، و إذا حذفت الهاء

فتحت الصاد. (التهاية)

لنفسه<sup>(١)</sup>، ثم يُقسَم الأربعة الأخماس بين ذوي القربى و اليتامى و المساكين و أبناء السبيل ، يُعطي كلَّ واحد منهم حقَّ<sup>(٢)</sup>، و كذلك الإمام يأخذ كما أخذ رسول الله ﷺ .»

« ﴿٣٦٦﴾ ٢ - علي بن الحسن بن فضال قال : حدّثني علي بن يعقوب ، عن علي بن الحسن البغدادي<sup>(٣)</sup> ، عن الحسن بن إسماعيل بن صالح الصيمريّ قال : حدّثني الحسن بن راشد قال : حدّثني حماد بن عيسى قال : رواه لي بعض أصحابنا ذكره « عن العبد الصالح أبي الحسن الأوّل عليه السلام قال : الخمس من خمسة أشياء : من الغنائم ، و من القوّص ، و الكُنوز ، و من المعادين و الملاحه<sup>(٤)</sup> ، و في رواية [لهيونس] «والعنبر» - أصبتها<sup>(٥)</sup> في بعض كتبه هذا الحرف و حذّه العنبر ولم أسمع - يؤخذ من كلّ هذه الصنوف الخمس فيجعل لمن جعله الله له ، و يقسم أربعة أخماس بين من قاتل عليه<sup>(٦)</sup> و ولي ذلك ، و يقسم بينهم الخمس على ستة أسهم ، سهم لله عزّ و جلّ ، و سهم لرسول الله ﷺ ، و سهم لذوي القربى ، و

١ - قال - رحمه الله - في الاستبصار بعد إيراد الخبر : «إنه حكاية فعله ﷺ ، ولعله ليتوقّر على المستحقين ، فلا دلالة فيه على الوجوب ، فلا يتأني ما سبق» . وقال العلامة المجلسي بعد إيراد كلام الشيخ - رحمه الله - : يمكن أن يكون المراد به خمسة حصص و إن لم تتساو الحصص ، لأن سهم الله أيضاً للتي ﷺ .

٢ - في بعض النسخ : «يعطي كلّ واحد منهم جميعاً» .

٣ - في بعض النسخ : «علي بن يعقوب أبو الحسن البغدادي» .

٤ - الملاحه - بالتحديد - : منبت الملح .

٥ - قوله : «وفي رواية يونس» ليست هذه الفقرة في الكافي ، و كأنه كلام حماد أو علي بن - الحسن بتأويل في قوله : «لم أسمع» أي من رواية ، و كأنّ قوله : «أصبتها» جملة معترضة إلى قوله : «يؤخذ» ، و الضمير في «أصبتها» راجع إلى الرواية ، أي لم أسمع رواية يونس المشتبهة على - العنبر من يونس سمعاً بل وجدتها في بعض كتبه ، و ذكر العنبر لبيان أنّ الاختلاف بين - الروایتين كان في خصوص العنبر ، و الباقي مشترك ، أو راجع إلى الكلمة ، و قوله : «هذا الحرف» بيان للضمير ، أي كان خصوص هذه الكلمة بالوجادة و الباقي بالتساع ، و هذا أظهر . (ملذ)

٦ - يعني في الغنائم ، و «ولي ذلك» يعني في سائر الأشياء و «يقسم بينهم» يعني من جعله الله له .

سَهْمٌ لِلْيَتَامَىٰ، وَ سَهْمٌ لِلْمَسَاكِينِ، وَ سَهْمٌ لِأَبْنَاءِ السَّبِيلِ<sup>(١)</sup>، فَسَهْمُ اللَّهِ وَ سَهْمُ رَسُولِهِ لِرَسُولِ اللَّهِ<sup>(٢)</sup> ﷺ، وَ سَهْمُ اللَّهِ وَ سَهْمُ رَسُولِهِ لَوْلِيٍّ الْأَمْرَ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ وَرِاثَةً، فَلَهُ ثَلَاثَةٌ أَسْهُمٍ: سَهْمَانِ وَرِاثَةً<sup>(٣)</sup> وَ سَهْمٌ مَقْسُومٌ لَهُ مِنَ اللَّهِ<sup>(٤)</sup>، فَلَهُ نِصْفُ الْخُمْسِ كَمَلًّا<sup>(٥)</sup>، وَ نِصْفُ الْخُمْسِ الْبَاقِي بَيْنَ أَهْلِ بَيْتِهِ: سَهْمٌ لِأَيَّتَامِهِمْ وَ سَهْمٌ لِمَسَاكِينِهِمْ، وَ سَهْمٌ لِأَبْنَاءِ سَبِيلِهِمْ يَقْسَمُ بَيْنَهُمْ عَلَى الْكَفَافِ وَالسَّعَةِ<sup>(٦)</sup> مَا يَسْتَفْنُونَ بِهِ فِي سَنَتِهِمْ، فَإِنْ فَضَلَ عَنْهُمْ شَيْءٌ يَسْتَفْنُونَ عَنْهُ فَهُوَ لِلْوَالِي، وَ إِنْ عَجَزَ أَوْ نَقَصَ عَنْ اسْتَفْنَائِهِمْ كَانَ عَلَى الْوَالِي أَنْ يَنْفِقَ مَنْ عِنْدَهُ بِقَدْرِ مَا يَسْتَفْنُونَ بِهِ، وَ إِنَّمَا صَارَ عَلَيْهِ أَنْ يَمُوتَهُمْ<sup>(٧)</sup> لِأَنَّ لَهُ مَا فَضَلَ عَنْهُمْ.

١٢٨

وَ إِنَّمَا جَعَلَ اللَّهُ هَذَا الْخُمْسَ خَاصَّةً لَهُمْ دُونَ مَسَاكِينِ النَّاسِ وَ أَبْنَاءِ سَبِيلِهِمْ عِوَضًا لَهُمْ مِنْ صَدَقَاتِ النَّاسِ، تَنْزِيهًا لَهُمْ مِنَ اللَّهِ لِقَرَابَتِهِمْ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَ كِرَامَةً لَهُمْ<sup>(٨)</sup> عَنْ أَوْسَاخِ النَّاسِ، فَجَعَلَ لَهُمْ خَاصَّةً مِنْ عِنْدِهِ مَا يُغْنِيهِمْ بِهِ عَنْ أَنْ يَصِيرَ لَهُمْ فِي مَوْضِعِ الذَّلِّ وَ الْمَسْكِنَةِ؛ وَ لَا بَأْسَ بِصَدَقَاتِ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ، وَ هُوَ لِأَنَّ الَّذِينَ جَعَلَ اللَّهُ لَهُمْ الْخُمْسَ هُمْ قَرَابَةُ النَّبِيِّ ﷺ الَّذِينَ ذَكَرَهُمُ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «وَ أَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ»<sup>(٩)</sup>، وَ هُمْ بَنُو عَبْدِ الْمُطَّلَبِ

١ - في بعض النسخ: «لأبناء سبيلهم».

٢ - كذا في النسخ التي عندنا، ولعله تكرر قوله: «وسهم الله وسهم رسوله»، و يؤيده الكافي، و الوافي نقلًا عن التهذيب، وفيها: «و سهم لأبناء السبيل، فسهم الله وسهم رسوله ﷺ لولي الأمر بعد (وفي الكافي: لأولي الأمر من بعد) رسول الله ﷺ - إلخ».

٣ - يعني من رسول الله ﷺ. ٤ - وهو سهم ذي القربى ﷺ.

٥ - قال في الصحاح: «ويقال: أعطيه هذا المال كملًا، أي كُتله».

٦ - في الكافي: «على الكتاب والسنّة» و جعل ما في التهذيب نسخة، ويشبه أن يكون

أحدهما تصحيف الآخر.

٧ - أي بقوتهم وزناً ومعنى، كما لا يخفى.

٨ - في بعض النسخ: «نزاهة لهم عن أوساخ الناس». ٩ - الشعراء: ٢١٤.



أنفسهم، الذكور والأنثى منهم، وليس فيهم من أهل بيوتات قُرَيْش<sup>(١)</sup>، ولا من العرب أحدٌ ولا فيهم ولا منهم في هذا الخمس مواليتهم<sup>(٢)</sup>، وقد تحلُّ صدقات الناس لمواليهم، هم والناس سواء<sup>(٣)</sup>، و من كانت أمته من بني هاشم وأبوه من سائر قريش فإنَّ الصَّدقة تحلُّ له، وليس له من الخمس شيءٌ لأنَّ الله تعالى يقول: «أذْعَوْهُمْ لِآبَائِهِمْ<sup>(٤)</sup>» ولِلإِمَامِ صَفْوُ الْمَالِ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ هَذِهِ الْأَمْوَالِ صَفْوَهَا: الْجَارِيَةِ الْفَارِغَةَ وَالذَّابَّةَ الْفَارِغَةَ<sup>(٥)</sup> أَوِ الثُّوبَ أَوِ الْمَتَاعَ مِمَّا يَحِبُّ أَوْ يَشْتَبِي، وَ ذَلِكَ لَهُ قَبْلَ الْقِسْمَةِ وَقَبْلَ إِخْرَاجِ الْخُمْسِ، وَ لَهُ أَنْ يَسُدَّ بِذَلِكَ الْمَالَ<sup>(٦)</sup>

١ - هذا هو المشهور، وفيه خلاف في أمور:

الأوَّل: أنَّ سهام اليتامى والمساكين وأبناء السبيل محتص بيبي المطلب، وحُكي عن ابن الجنيدي أنه قال: إنَّ هذه السهام لأهل هذه الصفات من ذوي القربى وغيرهم من المسلمين، إذا استغنى عنه ذوو القربى ولا يخرج عنهم ما وجد فيهم محتاج إلى غيرهم، وهو ضعيف.

الثاني: أكثر علمائنا على المنع من إعطاء بيبي المطلب من الخمس، وذهب ابن الجنيدي والمفيد في «المسائل العزّية» إلى أنّهم يعطون، وهو أيضاً ضعيف.

الثالث: المشهور اشتراط كون الانتساب بالأب، وذهب السيد المرتضى وابن حمزة إلى أنه يكفي في استحقاق الانتساب بالأُم، ويدلُّ عليه أخبار كثيرة، ويمكن حمل هذا الخبر على التقيّة، والله يعلم. (ملذ)

أقول: إن قلنا بأنَّ المراد البطن الأوّل فحسب فلعل، وأما إن قلنا بأنَّ كل من انتسب من قبيل الأمّ بهم فهو منهم من غير فرق بين أمّ شخصه أو أمّ أبيه أو أمّ أمّه، أو أمّ جدّه أو أمّ جدّته، أو أمّ بعض أجداده، أو أمّ بعض جدّاته - فلا يقبله العقل التسليم، لأنّه لا يبقى أحد إلا صار من بيبي هاشم إمّا من قبيل الآباء أو الأمّهات، وهذا باطل عقلاً و عرفاً.

٢ - وفي الكافي: «في هذا الخمس من مواليتهم»، والظاهر لفظة «من» فيه زائدة.

٣ - يعني أنّ الموالى والناس حكمهم سواء.

٤ - الأحزاب: ٥. وفي بعض النسخ: «فللإمام».

٥ - الفارغة من الجارية: المليحة، ومن الذوات: الجيّد السير، ونحوه. وفي بعض نسخ الكافي: «الفارعة» و فرعت قومي أي علوتهم بالشرف أو بالجمال.

٦ - يعني به جميع ما يجب فيه الخمس.

جميع ما ينوبه<sup>(١)</sup> من قبل إعطاء المؤلفة قلوبهم وغير ذلك من صنوف ما ينوبه، فإن بقي بعد ذلك شيء أخرج الخمس منه فقسمة في أهله وقسم الباقي على من ولي ذلك، فإن لم يبق بعد سدّ التّوابع شيء فلا شيء لهم، وليس لمن قاتل شيء من - الأرضين وما غلبوا عليه إلا<sup>(٢)</sup> ما احتوى العسكر<sup>(٣)</sup>، ولا للأعراب من القسمة شيء وإن قاتلوا مع الوالي، لأنّ رسول الله ﷺ صالح الأعراب بأن يدعّمهم في ديارهم، ولا يهاجروا على أنه إن دهم رسول الله ﷺ من عدوّه دهم<sup>(٤)</sup> أن يستنفرهم<sup>(٥)</sup> فيقاتل بهم، وليس لهم في الغنيمة نصيب، و سنته جارية فيهم و

١ - قوله: «جميع ما ينوبه» قال في النهاية: في حديث خير «قسّمها نصفين: نصفاً لتوابعه وحاجاته، ونصفاً بين المسلمين» التوابع: جمع نائبة، وهي ما ينوب الإنسان: أي يزل به من المهمات والحوادث. وقد نابه ينوبه نوباً، وانتابه، إذا قصده مرّة بعد مرّة. ومنه حديث الدعاء «يا أرّحم من أتّابه المّشترّ جمون». وحديث صلاة الجمعة «كان الناس يتناوبون الجمعة من منازلهم». ومنه الحديث «احتاطوا لأهل الأموال في النّائبة والواطئة» أي الأضياف الذين ينوبونهم - انتهى.

٢ - كذا في أكثر النسخ التي عندنا، وفي الكافي: «ولا ما غلبوا عليه إلا».

٣ - في بعض النسخ: «ما حواه العسكر». وقال في الصحاح: حواه يحويه حياً، أي جمعه، واحتواه مثله.

وقال العلامة المجلسي - رحمه الله - في قوله: «وما غلبوا عليه إلا ما احتوى العسكر»: ظاهره أنّ الأموال الغائبة لا تدخل في الغنيمة، فهي إما مختصة بالإمام أو هي لسائر المسلمين، وهذا خلاف المشهور، إلا أن يقال: أنّها داخله فيما حواه العسكر إن أخذوها قسراً وقهراً وإلا فهي من الأنفال، أو يقال: المراد بما احتوى عليه العسكر: ما حازته وجعلته تحت تصرفها دون ما كان ركازاً ونحوه، وهذا وجه قريب - انتهى.

٤ - الدهم: العدد الكثير والجماعة من الناس، ودهمك - كسمع ومنع - : غشيك، وفي النهاية: «من أراد المدينة بدهم» أي بأمر عظيم وغائلة، من أمرٍ يدهمهم أي يفجأهم.

٥ - وقال ابن الأثير: وفيه: «إذا استنفرتم فأنفروا» الاستنفار: الاستنجد والاستنصار، أي إذا طلب منكم التّصيرة فأجيبوا وأنفروا خارجين إلى الإعانة - انتهى. وفي بعض نسخ الكافي والتهديب: «يستفرهم»، أي يزعمهم، يقال: استفزه الخوف أي استخفه.

في غيرهم ، و الأرض <sup>(١)</sup> التي أخذت عَنوةً بخيل و ركاب <sup>(٢)</sup> فهي موقوفة متروكة في يد مَنْ يَعْمُرُها و يُجَيِّبُها و يقوم عليها على [صلح] ما يصلحهم الوالي على قدر طاقتهم من الحِراج <sup>(٣)</sup> النصف أو الثلث أو الثلثين ، و على قدر ما يكون لهم صالحاً و لا يضرُّ بهم، فإذا خرج منها فابتدء <sup>(٤)</sup> فأخرج منه العُشر <sup>(٥)</sup> من- الجميع تَمَّا سقت السماء أو سُقي سَيْحاً ، و نصف العُشر تَمَّا سُقي بالدوالي و التواضع <sup>(٦)</sup>؛ فأخذة الوالي فَوَجَّهه في الوجه الَّذي وَجَّهه الله تعالى له على ثمانية أسهم للفقراء و المساكين ، و العاملين عليها ، و المؤلفة قلوبهم ، و في الرقاب ، و الغارمين ، و في سبيل الله ، و ابن السبيل ، ثمانية أسهم ، يقسمها بينهم في مواضعهم بقدر ما يستغنون في سنتهم بلا ضيق و لا تقتير <sup>(٧)</sup>، فإن فضل من ذلك شيءٌ رُدَّ إلى الوالي ، و إن نقص من ذلك شيءٌ و لم يكتفوا به كان على الوالي

١ - في الكافي: «والأرضون».

٢ - في النهاية: «إنه دخل مكة عَنوةً» أي قهراً و غلبة، وهو من عَنَّا يَعْتُو إذا ذَلَّ و خَصَّع، و العَنوة: المرّة الواحدة منه ، كأنَّ المأخوذ بها يَخْصَعُ و يَذَلُّ - انتهى . وفي المصباح: الخيل معروفة وهي مؤنثة ، و لا واحد لها من لفظها ، و الجمع الخيول ، و قال بعضهم: و يطلق الخيل على العراب و البراذين و على الفرسان ، و قال: الرّكاب - بالكسر - : المطي، الواحدة راحلة من غير لفظها ، و الرّكوبة - بالفتح - : الناقة تركب ، ثم استعير في كلّ مركوب . وفي الكافي: «بخيل و رجال».

٣ - في الكافي: «من الحق».

٤ - في بعض النسخ: «فإذا خرج منها فابتدء ما خرج منه العشر».

٥ - في الكافي: «فإذا أخرج منها ما أخرج بدء فأخرج - إلى قوله: في الجهة التي وجهها الله على ثمانية أسهم - إلى آخره»، أي: حصل من الأرض ما حصل من الزرع و التمر .  
٦ - السّيح: الماء الجاري المنبسط على وجه الأرض ، و الدوالي: جمع الدالية وهي المَنْجُونُ ، و الدّولاب يدار للاستسقاء بالدلو ، و التواضع: جمع ناضعة: الدلاء العظيمة ، و التوق التي يستقي عليها .

٧ - قوله: «بلا ضيق» أي في أنفسهم ، «و لا تقتير» أي على عيالهم ، أو التقتير أهون

من الضيق. (المرآة)

أن يموتهم من عنده بقدر شيعهم<sup>(١)</sup> حتى يستغنوا، ويؤخذ بعد ما بقي من-  
العشر فيقسم بين الوالي و بين شركائه الذين هم عمال الأرض و أكرتها<sup>(٢)</sup>،  
فيدفع إليهم أنصباهم<sup>(٣)</sup> على [قدر] ما صالحهم عليه و يأخذ الباقي، فيكون ذلك  
أرزاق أعوانه على دين الله و في مصلحة ما ينوبه من تقوية الإسلام و تقوية الدين  
في وجه الجهاد و غير ذلك مما فيه مصلحة العامة، ليس لنفسه من ذلك قليل ولا  
كثير.

وله بعد الخمس الأنفال، و الأنفال كلُّ أرض خربة قد باد أهلها، و كلُّ  
أرض لم يُوجفَ عليها بخيلٍ و لا رِكاب، و لكن صلحوا عليها<sup>(٤)</sup> و أعطوا  
بأيديهم على غير قتال، و له رؤوس الجبال و بطون الأودية و الاجام، و كلُّ  
أرض ميتة لا رب لها، و له صوافي الملوك مما كان في أيديهم<sup>(٥)</sup> من غير وجه-  
الغضب، لأنَّ المغضوب كله مردودٌ، و هو وارثٌ من لا وارث له، و عليها  
ينزل كلُّ من لا حيلة له<sup>(٦)</sup>، و قد قال الفقيه رحمته الله: إنَّ الله لم يترك شيئاً من  
صنوف الأموال إلا و قد قسمه و أعطى كلَّ ذي حقَّ حقه، الخاصَّة و العامة  
و الفقراء و المساكين، و كلُّ ضرب من صنوف الناس<sup>(٧)</sup>، و قال: لو عدل  
بين الناس استغنوا<sup>(٨)</sup>، ثمَّ قال: إنَّ العدل أحلى من العسل، و لا يعدل إلا من  
يُحسن العدل؛

١٣٠

- ١ - و في الكافي: «بقدر سعتهم»، و الظاهر أن نسخة التهذيب أصح.
- ٢ - قال في القاموس: «الأكرّة - بالضّم - الحفرة يجتمع فيها الماء فيعرف صافياً، و الأكرؤ و التأكُر: حفرتها، و منه الأكار للحرث جمع أكرّة، كأنه جمع أكر في التقدير - انتهى.
- ٣ - قال في المصباح: التُّصُّب الحِصَّة، و الجمع أنصباء و أنصبة و نصب بضمتين.
- ٤ - في الكافي: «ولكن صلحوا صلحاً».
- ٥ - وفيه: «ما كان في أيديهم»، و الصوافي أي صوافي ملوك أهل الحرب، و هي ما اصطفاه ملوك الكفار لأنفسهم من الأموال المنقولة و غيرها غير المغضوبة من مسلم أو معاهد.
- ٦ - وفيه: «يعول من لا صلة له».
- ٧ - وفيه: «كلُّ صنف من صنوف الناس».
- ٨ - وفيه: «لو عدل في الناس لاستغنوا».

وقال: كان رسول الله ﷺ يقسم صدقات الحَضْر في أهل الحَضْر<sup>(١)</sup>، ولا يقسم بينهم بالسوية على ثمانية أسهم حتى يعطي أهل كل سهم مُنْأً، ولكن يقسمها على قدر من يحضره من أصناف الثمانية [و] على قَدْرٍ ما يغني كلَّ صنف منهم يقدره لِسنته ليس في ذلك شيءٌ موقوت<sup>(٢)</sup> ولا مسمّى ولا مؤلف، إنَّها يصنع ذلك<sup>(٣)</sup> على قدر ما يرى وما يحضره حتى يسدَّ فاقة كلِّ قوم منهم، فإن فضل من ذلك فَضْلٌ عن فقراء أهل المال حمله إلى غيرهم<sup>(٤)</sup>.

والأنفال إلى الوالي كلَّ أرض فُتِحَتْ في زمنِ النَّبِيِّ ﷺ إلى آخر الأبد ما كان افتتاح بدعوة النَّبِيِّ ﷺ من أهل الجور وأهل العدل<sup>(٥)</sup>، لأنَّ ذمَّة رسول الله ﷺ في الأولين والآخرين ذمَّة واحدة لأنَّ رسول الله ﷺ قال: المسلمون إخوة تتكافى دماؤهم، يسمي بذيئهم أدناهم<sup>(٦)</sup>.

وليس في مال الخمس زكاة، لأنَّ فقراء النَّاس جعل أرزاقهم في أموال النَّاس على ثمانية<sup>(٧)</sup> ولم يبق منهم أحدٌ، وجعل لفقراء قرابات النَّبِيِّ ﷺ نصف الخمس، فأغناهم به عن صدقات النَّاس وصدقات النَّبِيِّ ووليَّ الأمر، فلم يبق فقيرٌ من فقراء النَّاس، ولم يبق فقير من فقراء قرابات النَّبِيِّ ﷺ إلا و قد استغنى ولا فقير، وكذلك<sup>(٨)</sup> لم يكن على مال النَّبِيِّ ﷺ والوالي زكاة،

١ - كأنَّ فيه سقطاً، وفي الكافي: «وكان رسول الله ﷺ يقسم صدقات البوادي في البوادي، و صدقات أهل الحضرة في أهل الحضرة».

٢ - في الكافي: «من أصناف الثمانية على قدر ما يقم كل صنف منهم يقدر لسنته ليس في ذلك شيءٌ موقوت» أي مفروض في الأوقات.

٣ - «والمؤلف» - بفتح اللام - من الإيلاف، يعني المهد كما في التزليل.

٤ - في الكافي: «وإن فضل من ذلك فضل عرضوا المال جملة إلى غيرهم».

٥ - في الكافي: «والأنفال إلى الوالي وكلَّ أرض فتحت في أيام النَّبِيِّ ﷺ إلى آخر الأبد، وما كان افتتاحاً بدعوة أهل الجور وأهل العدل».

٦ - في النهاية: فيه «المسلمون تتكافأ دماؤهم» أي تتساوى في القصاص والديات والكفء: التطهير والمساوي. ٧ - في الكافي: «على ثمانية أسهم فلم يبق».

٨ - في الكافي: «فلا فقير ولذلك لم يكن».

لأنه لم يبق فقير محتاج، ولكن عليهم نواب تنوبهم من وجوه كثيرة، ولهم من تلك الوجوه كما عليهم».

### ﴿ ٣٨ - باب الأنفال ﴾

قال الشيخ - رحمه الله - : ﴿ وكانت الأنفال لرسول الله ﷺ في حياته و هي للإمام القائم مقامه ﷺ ، و الأنفال : كل أرض فتحت من غير أن يوجف عليها بخيل و لا ركاب ، و الأرضون الموات و تركات من لا وارث له من - الأهل و القرابات ، و الآجام ، و المفاوز ، و المعادن ، و قطائع الملوك ﴾ (١) .  
وقد مضى شرح ذلك كله مستقصى ؛ ويزيده بياناً ما رواه :

١ - ﴿ ٣٦٧ ﴾ - علي بن الحسن بن فضال ، عن محمد بن الحسين ، عن ابن أبي عمير ، عن سيف بن عميرة ، عن أبي الصباح قال : « قال لي أبو عبد الله ﷺ : نحن قوم فرض الله طاعتنا ، لنا الأنفال ، و لنا صفو الأموال ، و نحن الراسخون في - العلم ، و نحن المحسودون الذين قال الله تعالى : « أَمْ يَحْضُدُونَ النَّاسَ عَلَى مَا آتَاهُمْ - اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ (٢) » .» .

٢ - ﴿ ٣٦٨ ﴾ - و عنه ، عن حماد (٣) ، عن حريز ، عن زرارة ، عن أبي عبد الله ﷺ « قال : قلت له : ما يقول الله عز وجل : « يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ

١ - في المقنة : « و كانت الأنفال لرسول الله ﷺ خاصة في حياته ، و هي للإمام القائم مقامه من بعده خالصة ، كما كانت له - عليه و آله السلام - في حياته ، قال الله عز وجل : « يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَ الرَّسُولِ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَ أَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ وَ أَطِيعُوا - اللَّهَ وَ رَسُولَهُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ » ، و ما كان للرسول ﷺ من ذلك فهو لخليفته القائم في الأمة مقامه من بعده . و الأنفال كل أرض فتحت من غير أن يوجف عليها بخيل و لا ركاب ، و الأرضون الموات ، و تركات من لا وارث له من الأهل و القرابات ، و الآجام ، و البحار ، و المفاوز ، و المعادن ، و قطائع الملوك .» . ٢ - النساء : ٥٣ .

٣ - يعني ابن عيسى ، و الضمير في «عنه» راجع إلى محمد بن الحسين بن أبي الخطاب في السند الماضي ، أو إلى ابن أبي عمير ، و الأول قريب و الثاني بعيد .

قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ (١)؟ قال: [الأنفال لله وللرسول ﷺ] هي كلُّ أرض جلا أهلها (٢) من غير أن يحمل عليها بخيل ولا رجال ولا ركاب، فهي نفل لله (٣) وللرسول ﷺ.

١٣٢  
ع ٣٦٩ ﴿٣﴾ - وعنه، عن محمد بن سالم (٤)، عن عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله عليه السلام «في الغنيمة قال: يخرج منها الخمس ويقسم ما بقي بين من قاتل عليه وولي ذلك، فأما القبيء (٥) والأنفال فهو خالص لرسول الله ﷺ».

ع ٣٧٠ ﴿٤﴾ - وعنه، عن إبراهيم بن هاشم، عن حماد بن عيسى، عن محمد ابن مسلم، عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سمعه يقول: «إن الأنفال ما كان من أرض لم يكن فيها هراق دم (٦)، أو قوم صولحو وأعطوا بأيديهم، فإما كان (٧) من أرض خربة أو بطون أو دية، فهذا كله من القبيء، والأنفال لله وللرسول ﷺ، فإما كان (٨) لله فهو للرسول يضعه حيث يحب».

١ - الأنفال: ٢.

٢ - في النهاية: جلا عن الوطن إذا خرج مفارقاً.

٣ - الأنفال جمع نفل - بالتحريك - : أي الغنيمة، و التفل - بالتكون و قد يجزك - :

الزيادة). (النهاية)

٤ - محمد بن سالم مشترك بين الموثق والمجهول والمهمل، والظاهر راويه هنا ابن فضال.

٥ - في النهاية: «القبيء ما حصل للمسلمين من أموال الكفار من غير حزب ولا جهاد. وأصل القبيء: الرجوع. يقال: فاء تقي فئته وفئوءه، كأنه كان في الأصل لهم ثم رجع إليهم. ومنه قيل للظلل الذي يكون بعد الزوال: «قبيء»؛ لأنه يرجع من جانب القرب إلى جانب الشرق»، وقوله: «و ولي ذلك» عطف تفسيري لقوله: «قاتل عليه».

٦ - في المصباح: راق الماء والدم ريقاً - كباغ - : إذا أنصب، و يتعدى بالهمزة، فيقال:

أراقه، وتبدل الهمزة هاءً، فيقال: هراقه، والأصل هريقه وزان دحرجه، وقد يجمع بين الماء والهمزة فيقال: اهراقه بهريقه - ساكن الماء تشبيهاً له باسطاع يسطيع.

٧ - في بعض النسخ: «وما كان من أرض - إلخ».

٨ - في بعض النسخ: «وما كان». وسيأتي الخبر تحت رقم ٤١٦ ص ٢٠١.

ص ٣٧١ ﴿٥﴾ - علي بن الحسن بن فضال<sup>(١)</sup>، عن محمد بن علي، عن أبي - جميلة؛ قال: وحديثي محمد بن الحسن، عن أبيه، عن أبي جميلة، عن محمد بن علي الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: سألته عن الأنفال، فقال: ما كان من - الأرضين باد أهلها، وفي غير ذلك الأنفال هو لنا، وقال: سورة الأنفال فيها جدع الأنف<sup>(٢)</sup>، وقال: «ما أفاء الله على رسوله منهم (من أهل القرى) فما أوجفتهم عليه من خيلٍ ولا ركابٍ ولا كلبٍ ولا نساءٍ<sup>(٣)</sup>»، وقال: القنيء

١ - في بعض النسخ: «عن ابن فضال».

٢ - قال في النهاية: «الجدع: قطع الأنف، والأذن، والشفة، وهو بالأنف أخص». وقال المحدث الأسترآبادي - رحمه الله -: أي قطع أنف المحاصم، وهي استعارة عن الذل والهوان والخزي، كما أن شامخ الأنف عبارة عن العز والشرف والكرامة.

٣ - الحشر: ٧. وقوله: «(فا) نافية، و «أوجفتهم» أي أجزيتهم على تحصيله، من الوجيف وهو سرعة السير، و «لا ركاب»: ما يركب من الإبل، غلب فيه كما غلب مراكب على راکبه. (البيضاوي) والضمير في قوله: «منهم» المشهور أنه راجع إلى بني النضير، لأن الآيات السابقة أنزلت في قصتهم، وقيل «من أهل القرى» تفسير للآية لأنها لا تختص بهم. وعدم ذكر «منهم» في بعض النسخ اشتباه من الناسخ، حيث زعم أن «من أهل القرى» قراءة الإمام، وأن «منهم» قراءة الناس، فحذف كلمة «منهم».

وقال العلامة المجلسي - رحمه الله - بعد نقل كلام الظري والمحقق الأردبيلي - رحمها الله -:

أقول: يحتمل عندي وجهان آخران:

أحدهما: أن يكون المراد بالآية الثانية ما أخذ بالقهر والغلبة من غير تجشم قتال و سفك دم كفتح مكة، والتي يختير فيه بين قسمة الغنيمة بين المجاهدين والعفو، كما عني رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أهل مكة ولم يقسم غنائمهم. فهذه واسطة بين الأنفال والغنيمة، والتي والإمام - صلوات الله عليهما - مختيران فيه بين القسمة وعدمها، فلذا لم يقيد بالخمس، وأجرى على جميعها حكم الخمس، لكون الاختيار بيدهما، والغنيمة بمنزلة مالهما، وهي وإن كانت في المفتوحة غنوة كما دلت عليه الأخبار، لأنها أخذت بالقهر والغلبة، لكن لما لم يقع فيها قتال ولا سفك فيها دم، ولم يلحقهم خوف ولا رعب، يصدق عليها أنها مما أفاء الله على رسوله، وليس للمقاتلة فيها حق لازم، فلها أن يعطيهاهم وأن يمنعهاهم، وهذا وجه حسن، لكن لم يقل بهذا التفصيل ولم يتفطن به أحد.

الثاني: أن تكون الآيتان كلاهما في الأنفال، والثانية مبنية وموضحة للأولى وأعادها -



ما كان من أموال لم يكن فيها هراقة دم أو قتل، والأنفال مثل ذلك هو بمنزلة». مع ﴿٣٧٢﴾ ٦ - سعد بن عبدالله، عن أبي جعفر<sup>(\*)</sup>، عن محمد بن خالد البرقي، عن إسماعيل بن سهل، عن حماد بن عيسى، عن حريز بن عبدالله، عن محمد بن مسلم «قال: سمعت أبا عبدالله<sup>(عليه السلام)</sup> يقول - وسئل عن الأنفال فقال - : كل قرية يهلك أهلها أو يجلبون عنها فهي نفل لله عز وجل، نصفها يُقسّم بين الناس<sup>(١)</sup> ونصفها لرسول الله<sup>(صلى الله عليه وآله)</sup> فما كان لرسول الله<sup>(صلى الله عليه وآله)</sup> فهو للإمام». ن ﴿٣٧٣﴾ ٧ - وعنه، عن أبي جعفر<sup>(\*)</sup>، عن عثمان بن عيسى، عن سماعة ابن مهران «قال: سألته<sup>(٢)</sup> عن الأنفال، فقال: كل أرض خربة أو شيء كان للملوك فهو خالص للإمام، ليس للناس فيها سهم، وقال: ومنها البحرين<sup>(٣)</sup> لم يوجف عليها بخيل ولا ركاب».

١٣٣ ↑

مع ﴿٣٧٤﴾ ٨ - الحسين بن سعيد، عن القاسم بن محمد الجوهري، عن رفاعة بن موسى، عن أبان بن تغلب، عن أبي عبدالله<sup>(عليه السلام)</sup> «في الرجل يموت ولا وارث له ولا مولى، فقال: هو من أهل هذه الآية: «يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ»».

← للتنبيه على أن لذي القربى أيضاً فيها حق، وأنه لا يختص بزمن الرسول<sup>(صلى الله عليه وآله)</sup>، بل يكون بعده لذي قرباه، ولذا أنزل بعد ذلك: «وَأَتَا ذَا الْقُرْبَىٰ حَقَّهُ» فقال: من ذوالقربى وما حقه؟ قال جَبْرِئِيلُ: ذوالقربى فاطمة وحقها فذكَ، كما رواه الخاض والعام بالأسانيد المتواترة، وذكر الينامى والمسكين وابن السبيل، لأتاهم عيال النبي والإمام، يصرفانه فيهم بقدر حاجتهم. فهذان الوجهان اللذان خطرا بالبال، وما أفاده المحقق الأردبيلي في الوجه الثاني، أي: يكون ما أفاء الله على رسوله الخمس الذي قرره الله للنبي وأقاربه من أحسن الوجوه، ويؤتد بعض ما ذكرنا ما روي: أن ميراث من لا وارث له مما أفاء الله على رسوله من أهل القرى. والله يعلم حقائق كلامه الكريم وحججه الكرام<sup>(عليهم السلام)</sup> - انتهى كلامه أعلى الله مقامه.

١ - ما كان لله يقسم الإمام بين الناس إن شاء، وما كان للرسول فهو له، كما دلّت عليه سائر الأخبار. وراجع في بيان إشكال في الخبر «الأخبار الدخيلة» ج ٤ ص ٦.

٢ - يعني عن أبي عبدالله<sup>(عليه السلام)</sup>. \* مشترك بين الأشعري وابن خالد البرقي.

٣ - اسم جامع لبلاد على ساحل بحر الهند بين البصرة وعتمان من خليج فارس.

٤ - تقدم الكلام فيه.

مع ﴿٣٧٥﴾ ٩ - محمد بن علي بن محبوب ، عن أحمد بن هلال ، عن ابن -  
أبي عمير ، عن أبان بن عثمان ، عن أبي بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : سألته عن  
صَفْوِ الْمَالِ ، قال : للإمام ، يأخذ الجارية الرُّوقَةَ <sup>(١)</sup> ، و المَرْكَبَ الفَارَةَ <sup>(٢)</sup> ،  
و السِّيفَ القاطع ، و الدَّرْعَ ، قبل أن تقسم الغنيمة ، فهذا صَفْوُ الْمَالِ » .

ثم ﴿٣٧٦﴾ ١٠ - علي بن الحسن ، عن السندي بن محمد ، عن علاء ، عن  
محمد بن مسلم ، عن أبي جعفر عليه السلام « قال : سمعته يقول : القَيْءُ و الأنفال ما كان  
من أرض لم يكن فيها هراقة الدماء ، و قوم صولحوا و أعطوا بأيديهم ، و ما كان  
من أرض خربة ، أو بطون أودية فهو كله من القَيْءِ ، فهذا لله و لرسوله عليه السلام ،  
فا كان لله فهو لرسوله يضعه حيث شاء ، و هو للإمام عليه السلام بعد الرسول  
عليه السلام ، و قوله : « وَ مَا أَقَاءَ اللَّهُ عَلَيَّ رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَ لَا  
رِكَابٍ <sup>(٣)</sup> » قال : ألا ترى هو هذا <sup>(٣)</sup> ، و أما قوله : « مَا أَقَاءَ اللَّهُ عَلَيَّ رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ -  
الْقَرْيِ <sup>(٤)</sup> » ، فهذا بمنزلة المَغْتَمِ <sup>(٤)</sup> ، كان أبي عليه السلام يقول ذلك ، و ليس لنا فيه

١ - قال في النهاية : في حديث ذكر الزوم : « فيخرج إليهم رُوقَةَ المؤمنين » أي خيارهم و  
سرايئهم ، و هي جمع رائق ، من راق الشيء إذا صفا و خلص ، و قد يكون للواحد ، يقال : غلام  
رُوقَةٌ و غلمان رُوقَةٌ .

٢ - و فيه : « في حديث جُزَيْح : « دَابَّةٌ فارهة » أي نشيطة حادة قوية » . و في الصحاح :  
« الفارة : الحاذق بالشيء » .

٣ - قال العلامة المجلسي - رحمه الله - : أي الآية الأولى تدل على اختصاص القَيْءِ برسول الله  
عليه السلام و هو الأنفال ، و هذا وجه حسن في الجمع بين الآيتين ، و يحتمل وجهاً آخر و هو أن  
يكون المعنى أن الآية الأولى في الأرضين و هي مختصة بالرسول و الإمام ، و الآية الثانية إنما هي في  
أموالهم ، فالأراضي مختصة بالرسول و أموالهم مقسومة بين أرباب الخمس ، و هذا أيضاً وجه  
حسن لكن لم يقل به أحد .

✽ - الحشر : ٧ و ٨ .

٤ - لعنه عليه السلام جمع بين الآيتين اللتين ذكرناهما سابقاً بتخصيص الآية الأولى بالأنفال ،  
و الثانية بما أخذ بالقتال ، فهي بيان لقسمة الخمس . (ملذ)

غير سهمين<sup>(١)</sup> سهم الرسول و سهم القُرْبى، ثم نحن شركاء الناس فيما بقي». مع ﴿٣٧٧﴾ ١١ - سعد بن عبدالله، عن أبي جعفر<sup>(٢)</sup>، عن علي بن الحكم، عن سيف بن عميرة، عن داود بن فرقد قال: «قال أبو عبدالله عليه السلام: قطائع - الملوك كلها للإمام، وليس للناس فيها شيء»<sup>(٣)</sup>.

١٣٤ ﴿٣٧٨﴾ ١٢ - محمد بن الحسن الصفار، عن الحسن بن أحمد بن بشار، عن يعقوب، عن العباس الوراق - عن رجل سمّاه - عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: إذا غزا قوم بغير إذن الإمام فغنموا كانت الغنيمة كلها للإمام، وإذا غزوا بأمر - الإمام فغنموا كان الخمس للإمام»<sup>(٤)</sup>.

### ﴿ ٣٩ - باب الزيادات ﴾

قال الشيخ - رحمه الله - : ﴿ وإذا أسلم الدمي سقطت عنه الجزية سواء كان إسلامه قبل حلول أجل الجزية أو بعده ، و قد قيل : إن أسلم قبل الأجل فلا جزية عليه ، وإن أسلم و قد حلّ الأجل فعليه الجزية ﴾ .

يدلّ على أنه لا تلزمه الجزية بعد الإسلام<sup>(٥)</sup> قوله تعالى : « حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ<sup>(٦)</sup> » ، فشرط تعالى فيمن يعطي الجزية أن يكون في حال إعطاء الجزية صاغراً ، وإذا كان هذا لا يصحّ في المسلم دلّ على أنه لا يلزمه إعطاء الجزية ، فأما قول من قال : «تلزمه الجزية» ، إنّها تلزمه إذا كان إنّما أسلم ليستسقط فرض الجزية عن نفسه فحينئذٍ تلزمه الجزية ، كما أنّ من زنى من أهل الدّمة بامرأة مسلمة وجب عليه القتل على كل حال ، و لا يقبل إسلامه ، لأنّ الغالب

١ - ظاهره قسمة الخمس أخساً إما تقيّة أو لإدخال سهم الله في سهم الرسول ، وقوله : «نحن شركاء الناس» أي لنا سهم إذا قاتلنا في البقيّة و شاركنا الغانمين ، أو يكون إشارة إلى الصّفايا و البطانع ، أو إلى ردّ الزائد من الخمس عليهم . \* في المقتنة : «أو فيه أو بعده» .

٢ - هو أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري .

٣ - قال الشهيد الثاني - رحمه الله - : قيل : إنّ الصّفايا ما ينقل من المال ، و القطائع ما لا ينقل .

٤ - هذا الخبر مع مجهولية سنده غريب في محتواه ، و سيأتي الكلام فيه في كتاب الجهاد إن شاء الله .

٥ - هذا كلام الشيخ - رحمه الله - . (ملذ)

٦ - التوبة : ٢٩ .

على الظَّنَّ أَنَّهُ إِنَّمَا أُسْلِمَ لِيَسْقُطَ عَنْ نَفْسِهِ الْقَتْلُ ، فَكَذَلِكَ الْجِزْيَةُ ؛ إِذَا أُسْلِمَ لِيُدْفَعَهَا عَنْ نَفْسِهِ لَمْ يَقْبَلْ مِنْهُ ، فَأَمَّا إِذَا أُسْلِمَ <sup>(١)</sup> لِغَيْرِ ذَلِكَ كَانَ إِسْلَامُهُ مَقْبُولًا <sup>(٢)</sup> .

صَحَّ ﴿ ٣٧٩ ﴾ ١ - مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ [عَنْ حَمَادٍ ، عَنْ حَرِيْزٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ] <sup>(٣)</sup> « قَالَ : سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ صَدَقَاتِ أَهْلِ الدِّمَةِ وَ مَا يُؤْخَذُ مِنْ جِزْيَتِهِمْ مِنْ ثَمَنِ خُمُورِهِمْ وَ لَحْمِ خَنَازِيرِهِمْ وَ مَيْتَتِهِمْ ، قَالَ : عَلَيْهِمُ الْجِزْيَةُ فِي أَمْوَالِهِمْ تَوْخِذُ مِنْهُمْ مِنْ ثَمَنِ لَحْمِ الْخَنَازِيرِ أَوْ خَمْرٍ ، فَكُلٌّ مَا أَخَذُوا مِنْهُمْ مِنْ ذَلِكَ فَوِزْرُ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ ، وَ ثَمْنُهُ لِلْمُسْلِمِينَ حَلَالٌ ، يَأْخُذُونَهُ فِي جِزْيَتِهِمْ » <sup>(٤)</sup> .

صَحَّ ﴿ ٣٨٠ ﴾ ٢ - وَعَنْهُ ، عَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ ، عَنْ أَحْمَدَ ابْنَ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي نَصْرٍ ، عَنْ ابْنِ أَبِي يَعْفُورٍ ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ « إِنَّ أَرْضَ الْجِزْيَةِ لَا تَرْفَعُ عَنْهُمْ الْجِزْيَةَ ، وَ إِنَّمَا الْجِزْيَةُ عَطَاءُ الْمُهَاجِرِينَ ، وَ الصَّدَقَةُ لِأَهْلِهَا الَّذِينَ سَمَّاهُمُ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ <sup>(٥)</sup> ، وَ لَيْسَ لَهُمْ مِنَ الْجِزْيَةِ شَيْءٌ ، ثُمَّ قَالَ : مَا أَوْسَعَ الْعَدْلُ ! ثُمَّ

١ - فِي بَعْضِ النَّسَخِ : « لَمْ يَقْبَلْ مِنْهُ ، وَ إِذَا أُسْلِمَ - الْخِ » .

٢ - وَقَالَ الْعَلَامَةُ الْمَجْلِسِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : وَ اعْلَمْ أَنَّهُ لَا خِلَافَ بَيْنَ الْأَصْحَابِ فِي سَقُوطِ الْجِزْيَةِ لَوْ أُسْلِمَ قَبْلَ الْحَوْلِ ، وَ اخْتَلَفُوا فِيهَا إِذَا أُسْلِمَ بَعْدَ الْحَوْلِ وَ قَبْلَ الْأَدَاءِ ، فَقِيلَ : تَسْقُطُ مَطْلَقًا ، وَ قِيلَ : لَا تَسْقُطُ مَطْلَقًا ، وَ ذَهَبَ الشَّيْخُ إِلَى أَنَّهَا تَسْقُطُ إِلَّا أَنْ يَسْلِمَ لِتَسْقُطَ عَنْهُ الْجِزْيَةُ - انْتَهَى .

٣ - مَا بَيْنَ الْمُعَقِّفِينَ سَاقِطٌ فِي النَّسَخِ ، وَ قَدْ مَرَّ الْخَيْرُ فِي بَابِ الْجِزْيَةِ تَحْتَ رَقْمِ ٢١ ص ١٤٤ بِدُونِ التَّقْطِ .

٤ - فِي بَعْضِ النَّسَخِ : « يَأْخُذُونَهُمْ فِي جِزْيَتِهِمْ » لَكِنْ فِي بَعْضِ النَّسَخِ وَ فِي الْفَقِيهِ : « يَأْخُذُونَهُ » وَهُوَ الظَّاهِرُ . وَ قَالَ الْفَاضِلُ التَّسْتَرِي - رَحِمَهُ اللَّهُ - : فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ الْكَافِرَ يُؤْخَذُ بِمَا يَسْتَحِلُّهُ إِذَا كَانَ حَرَامًا فِي شَرِيعَةِ الْإِسْلَامِ ، وَ أَنَّ مَا يَأْخُذُونَهُ عَلَى اعْتِقَادِ حَلِّ حَلَالٍ عَلَيْنَا وَ إِنْ كَانَ ذَلِكَ الْأَخْذُ حَرَامًا عِنْدَنَا ، وَ لَعَلَّ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ مَا يَأْخُذُهُ السُّلْطَانُ الْجَائِرُ مِنَ الْخُرَاجِ وَ الْمَقَاسِمَةِ وَ أَشْبَاهِهَا . (المرآة)

٥ - فِي الْفَقِيهِ : « إِنَّمَا الْجِزْيَةُ عَطَاءُ الْمُجَاهِدِينَ ، وَ الصَّدَقَاتُ لِأَهْلِهَا ، الَّذِينَ سَمَّى اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي كِتَابِهِ لَيْسَ لَهُمْ مِنَ الْجِزْيَةِ شَيْءٌ ، ثُمَّ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ : مَا أَوْسَعَ الْعَدْلُ ! إِنَّ النَّاسَ يَسْتَعْنُونَ إِذَا عَدَلَ فِيهِمْ - الْخِ » .

قال: إنَّ النَّاسَ يَسْتَغْنُونَ إِذَا عَدَلَ بَيْنَهُمْ، وَتَنَزَلَ السَّمَاءُ رِزْقُهَا، وَتَخْرُجُ الْأَرْضُ بِرِكَتِهَا يَا ذَنُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ».

مع ﴿٣٨١﴾ ٣ - محمد بن علي بن محبوب، عن أحمد بن محمد، عن الحسين، عن القاسم<sup>(١)</sup>، عن أبان، عن أبي بصير، عن أبي جعفر عليه السلام «قال: سمعته يقول: مَنْ اشْتَرَى شَيْئاً مِنَ الْخَمْسِ لَمْ يَعْدِرْهُ اللَّهُ اشْتَرَى مَا لَا يَحِلُّ لَهُ».

مع ﴿٣٨٢﴾ ٤ - سعد بن عبدالله، عن أبي جعفر<sup>(٢)</sup>، عن محمد بن سنان، عن صَبَّاحِ الْأَزْرَقِ، عن محمد بن مسلم، عن أحدهما عليهما السلام «قال: إنَّ أَشَدَّ مَا فِيهِ - النَّاسُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَنْ يَقُومَ صَاحِبُ الْخَمْسِ فَيَقُولُ: «يَا رَبِّ خَمْسِي؟!»، وَ قَدْ طَيَّبْنَا ذَلِكَ لِشِيعَتِنَا لِطَيِّبِ وِلَادَتِهِمْ وَلِزَكْوَةِ أَوْلَادِهِمْ»<sup>(٣)</sup>.

مع ﴿٣٨٣﴾ ٥ - وعنه، عن أبي جعفر، عن الحسين بن سعيد، عن فضالة ابن أيوب، عن عمر بن أبان الكلبي، عن ضريس الكناسي<sup>(٤)</sup> «قال: قال أبو عبدالله عليه السلام: أتدري من أين دخل على الناس الرِّزَا؟ فقلت: لا أدري، فقال: مَنْ قَبِلَ خُمُسِنَا أَهْلَ الْبَيْتِ، إِلَّا لِشِيعَتِنَا الْأَطْيَبِينَ، فَإِنَّهُ مَحْلَلٌ لَهُمْ وَلِمِلَادِهِمْ»<sup>(٥)</sup>.

↑  
١٣٦

١ - هو القاسم بن محمد الجوهري الواقفي، وراويه الحسين بن سعيد، والمراد بـ«أبان» أبان ابن عثمان الأحمر، وأبو بصير هو يحيى بن القاسم الأسدي التابعي، لا ليث المرادي لكونه من أصحاب الكاظم عليه السلام لا الباقر عليه السلام.

٢ - يحتمل أن يكون المراد به أحمد بن أبي عبدالله البرقي، أو أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري. والمراد بـ«صباح» صباح بن عبد الحميد الأزرق الكوفي.

٣ - في الفقيه: «لتركوا ولادتهم» وفي الكافي أيضاً، فيمكن أن يكون التغيير من الرزوي.

٤ - هو ضريس - كزير - بن عبد الملك بن أعين الشيباني الكوفي، خير فاضل ثقة والكناسي منسوب إلى الكناس - بالضم - وهي محلة بالكوفة، وهو يتجر فيها. (الكشي)

٥ - كأنَّ العطف للتفسير، أي محلل لهم لحلِّ ميلادهم، أو محلل لهم الوطيء و تحصيل الأولاد، أو لكونهم من شيعتنا لطيب ميلادهم، أو عطف على مقدر، أي محلل لهم حلِّ فعلهم وطيب ميلادهم، والميلاد: وقت الولادة، أطلق هنا على المصدر، أو المولود مجازاً، أو تجوز في الإسناد. (ملذ)

ص ٣٨٤ ﴿٦﴾ - وعن أبي جعفر ، عن الحسن بن عليّ الوشاء ، عن أحمد بن عائد ، عن أبي سلمة سالم بن مكرم - وهو أبو خديجة<sup>(١)</sup> - ، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال : قال له رجل - وأنا حاضرٌ - : حُلِّ لي الفروج<sup>(٢)</sup> ، ففزع أبو عبدالله عليه السلام ! فقال له رجل : ليس يسألك أن يعترض الطريق ، إنما يسألك خادماً يشتريها أو امرأة يتزوجها أو ميراثاً يصيبه أو تجارة أو شيئاً أعطاه<sup>(٣)</sup> ، فقال : هذا لشيئتنا حلال<sup>(٤)</sup> ، الشاهد منهم والغائب ، والميت منهم والحي ، وما يولد منهم إلى يوم القيامة ، فهو لهم حلال ، أما والله لا يحلُّ إلا لمن أحللنا له ، ولا والله ما أعطينا أحداً ذمة<sup>(٥)</sup> ، وما عندنا لأحدٍ عهدٌ ، ولا لأحدٍ عندنا ميثاقٌ» .

ص ٣٨٥ ﴿٧﴾ - الحسين بن سعيد ، عن محمد بن أبي عمير ، عن الحكم [بن] علباء الأسدي<sup>(٦)</sup> «قال : وليتُ البحرين فأصبت بها مالاً كثيراً<sup>(٧)</sup> ، فأنفقت

- ١ - قال العلامة - رحمه الله - في خلاصته بعد نقل الأقوال : الوجه عندي التوقف عما يرويه لتعارض الأقوال فيه . أقول : قال التجاشي : هو ثقة ، وقال الشيخ - رحمه الله - في مورد : ضعيف ؛ وفي آخر : ثقة . و أورده العلامة - رحمه الله - في الضعفاء .
- ٢ - في الاستبصار أيضاً : «حُلِّ لي الفروج» ، وفي نسخة : «حللت لي الفروج» .
- ٣ - في نسخة : «أعطيته» ، وفي الاستبصار مثل ما في المتن .
- ٤ - قال السيد الذاماد - رحمه الله - : يعني ليس يسألك تحليل الفروج باعتراف طريق الشرع ، بل إنَّما يسألك إحلال تصرفاته في ماله للمناكح والمساکن من قبل تخميسه . فالجواب : هذا التصرف من قبل تخميس المال لشيئتنا حلال ، لتطيب بذلك ولادتهم ، وهذا لا ينافي كون الخمس في ذمتهم حتى يؤذوه ، ولم يعن عليه السلام بالإحلال لهم إسقاط الخمس عنهم وإبراء ذمتهم عنه رأساً ، كما هو المستبين في المذاهب ، وقد صرح به الأصحاب ، ونصت عليه نصوص عديدة . وقال العلامة المجلسي (ره) - بعد نقله - : لا يخفى ما في آخر كلامه من البعد ، ومخالفة الأصحاب .
- ٥ - لعل معناه : لا نبرء ذمة غير موالينا و شيئتنا ، أو : والله ما أعطينا أحداً من المخالفين ذمة ولا عهداً ولا أماناً ، أو لا كفالتاً ولا ضماناً .
- ٦ - القصة المذكورة في رجال الكشي وفيه : «علباء» وليس في كتب الرجال حكم بن - علباء ، والظاهر تصحيف «عن» بـ«بن» ، والحكم هو حكم بن حكيم أبوخلاد الصيرفي الكوفي مولى ، هو ثقة . وفي بعض النسخ المصححة : «عن الحكم علبا الأسدي» .
- ٧ - في بعض النسخ المصححة : «فأصبت متاعاً كثيراً» .

واشترت ضياعاً كثيرة ، واشترت رقيقاً و أمهات أولاد و وُلِدَ لي<sup>(١)</sup>، ثم خرجتُ إلى مكة فحملت عيالي و أمهات أولادي و نِسائي ، و حملتُ خمس ذلك المال فدخلتُ على أبي جعفر عليه السلام فقلت له : إتي وليتُ البحرين فأصبتُ بها مالاً كثيراً [واشترتُ ضياعاً كثيرة] ، واشترتُ متاعاً ، واشترتُ رقيقاً ، واشترتُ أمهات أولاد و ولد لي ، وأنفقتُ ، و هذا خمس ذلك المال و هؤلاء أمهات أولادي و نِسائي قد أتيتك به ، فقال : أما إنّه كلّه لنا و قد قبلت ما جئت به ، و قد حللتك من أمهات أولادك و نِسائك و ما أنفقت ، و ضمننت لك عليّ و على أبي الجتة» .

سح ﴿٣٨٦﴾ ٨ - سعد بن عبدالله ، عن أبي جعفر ، عن العباس بن معروف ، عن حماد بن عيسى ، عن حريز بن عبدالله ، عن أبي بصير ؛ و زُرارة ؛ و محمد بن - مسلم ، عن أبي جعفر عليه السلام « قال : قال أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام : هلك الناس في بطونهم و فروجهم لأنهم لم يؤدّوا إلينا حقنا ، ألا وإن شيعتنا من ذلك و آباءهم في حلّة»<sup>(٢)</sup> .

سد ﴿٣٨٧﴾ ٩ - الحسين بن سعيد - عن بعض أصحابنا - عن سيف بن - عميرة ، عن أبي حمزة الثمالي ، عن أبي جعفر عليه السلام « قال : سمعته يقول : من أحللنا له شيئاً أصابه من أعمال الظالمين فهو له حلالٌ ، و ما حرّمناه من ذلك فهو حرام » .

ء ﴿٣٨٨﴾ ١٠ - سعد ، عن الهيثم بن أبي مسروق ، عن السندي بن - محمد<sup>(٣)</sup> ، عن يحيى بن عمر [و] الزيات ، عن داود بن كثير الرقي ، عن أبي عبدالله عليه السلام « قال : سمعته يقول : الناس كلهم يعيشون في فضل مظلمتنا إلا أتأحللنا شيعتنا من ذلك »<sup>(٤)</sup> .

١ - في بعض نسخ الاستبصار : « و ولدن لي » في الموضعين .

٢ - السنن في غاية الصحة ، و المتن لا يحتاج إلى البيان ، و قوله : « و آباءهم » أي و إن كانوا مخالفين .

٣ - في بعض النسخ : « السندي بن أحمد » .

٤ - المظلمة - بكسر اللام - : ما يظلمه الرجل ، يعني يعيشون فيما فضل مما أخذ من أموالنا

ظلماً . (ملذ)

ضع ﴿٣٨٩﴾ ١١ - سعد، عن أبي جعفر، عن محمد بن سنان<sup>(١)</sup>، عن يونس ابن يعقوب «قال: كنت عند أبي عبد الله عليه السلام فدخل عليه رجل من القمّاطين<sup>(٢)</sup> فقال: جُعِلْتُ فِدَاكَ تقع في أيدينا الأرباح والأموال وتجارات نعرف أنّ حَقَّك فيها ثابت، وإنا عن ذلك مقصرون؟ فقال أبو عبد الله عليه السلام: ما أنصفناكم إن كلفناكم ذلك اليوم»<sup>(٣)</sup>.

٤ ﴿٣٩٠﴾ ١٢ - سعد، عن يعقوب بن يزيد، عن علي بن جعفر، عن الحكم بن هُلُول، عن أبي هَمَّام، عن الحسن بن زياد، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: إن رجلاً أتى أمير المؤمنين عليه السلام فقال: يا أمير المؤمنين إني أصبت مالاً لا أعرف حلاله من حرامه، فقال له: أخرج الخمس من ذلك المال؛ فإن الله عزّ وجلّ قد رضي من المال بالخمس، واجتنب ما كان صاحبه يعمل»<sup>(٤)</sup>.

صح ﴿٣٩١﴾ ١٣ - محمد بن الحسن الصفّار، عن يعقوب بن يزيد، عن أحمد ابن محمد بن أبي نصر «قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عما أخرج المعدن من قليل أو كثير هل فيه شيء؟ قال: ليس فيه شيء حتى يبلغ ما كان<sup>(٥)</sup> في مثله الزكاة عشرين ديناراً».

٤ ﴿٣٩٢﴾ ١٤ - وعنه، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن أحمد ابن محمد بن أبي نصر، عن محمد بن علي بن أبي عبد الله<sup>(٦)</sup> عن أبي الحسن عليه السلام

١ - في بعض النسخ: «محمد بن سالم»، والمراد بـ«أبي جعفر» أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري، أو أحمد بن أبي عبد الله البرقي، لأنه يروي عن محمد بن سنان.

٢ - القمّاط - كقَدَاد - من يصنع القمط للصبيان، وهو جمع القمّاط، والقمّاط: حبل يشدّ به قوائم الشاة عند الدبح، وكذلك ما يشدّ به الصبي في المهده. وقيل: القمّاط من يعمل بيوت القصب. ٣ - يمكن أن يكون ذلك في خصوص القمّاطين لضعف كسبهم. أو مطلق الشيعة لتحميل الجابرة عليهم.

٤ - مزّالخير تحت رقم ١٥ ص ١٦٠، وسبق الكلام فيه. ٥ - في نسخة: «ما يكون».

٦ - في الكافي: «محمد بن علي، عن أبي الحسن عليه السلام - إلخ». ومحمد بن علي مشترك، لكن رواه البرزنجي وهو من أصحاب الإجماع، وأبو الحسن هو الكاظم عليه السلام، كما صرح في الفقيه.



« قال : سألتُه عما يخرج مِنَ الْبَحْرِ مِنَ اللَّوْلُؤِ وَالْيَاقُوتِ <sup>(١)</sup> وَالرَّبْرِزَجِدِ ، وَ  
عَنْ مَعَادِنِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ ، هَلْ فِيهِ <sup>(٢)</sup> زَكَاةٌ ، فَقَالَ : إِذَا بَلَغَ قِيَمَتُهُ دِينَاراً  
فَفِيهِ الْخُمْسُ » .

و ليس بين الخبرين تضاداً لأنَّ الخبر الأول تناول حكم المعادن ، والثاني  
حكم ما يخرج مِنَ الْبَحْرِ ، و ليس أحدهما هو الآخر بل لكل واحدٍ منها حكمه  
على الانفراد <sup>(٣)</sup> .

سح ﴿٣٩٣﴾ ١٥ - سعد بن عبدالله، عن أبي جعفر <sup>(٤)</sup>، عن الحسن بن محبوب،  
عن أبي أيوب إبراهيم بن عثمان ، عن أبي عبيدة الخدّاء « قال : سمعت أبا جعفر <sup>(٥)</sup>  
يقول : أَيُّ ذِمِّي اشْتَرَى مِنْ مُسْلِمٍ أَرْضاً فَإِنَّ عَلَيْهِ الْخُمْسَ » <sup>(٥)</sup> .

صح ﴿٣٩٤﴾ ١٦ - و روى الرّيان بن الصّلت <sup>(٦)</sup> « قال : كتبتُ إلى  
أبي محمّد <sup>(٧)</sup> <sup>(٧)</sup> ما الَّذِي يَجِبُ عَلَيَّ يَا مَوْلَايَ فِي غَلَّةٍ رَحَى فِي أَرْضٍ قَطِيعَةً  
لِي <sup>(٨)</sup> ، وَفِي ثَمَنِ سَمَكٍ وَبُرْدِيٍّ وَقَصَبٍ ، أَيُّعَمُّ مِنْ أَجْمَةٍ <sup>(٩)</sup> هَذِهِ الْقَطِيعَةُ ؟ فَكَتَبَ :

١ - قوله : «والياقوت» عطف على «اللؤلؤ» أو على الموصول . (ملذ)

٢ - في بعض النسخ : «هل فيها» .

٣ - لا يخفى بُعد هذا الحمل لاشتاله على معادن الذهب والفضة وغيرهما مما لا يحصل من  
البحر ، والحمل على الاستحباب أظهر كما قاله العلامة المجلسي - رحمه الله - .

٤ - مشترك بين الأشعري والبرقي . والمراد بأبي عبيدة هو زياد بن عيسى أبو عبيدة الخدّاء  
الكوفي الثقة ، وفي اسمه اختلاف ولكن كلهم ثقات .

٥ - تقدّم مع بيانه في باب الخمس الخبر الثاني عشر ص ١٥٩ .

٦ - طريق الشيخ إليه حسن كالصحيح ، وهو ثقة صدوق .

٧ - أي الإمام الهادي <sup>(٧)</sup> .

٨ - القطيعة : ما أقطعه الإمام أو السلطان لنفسه أو لغيره ، وفي القاموس : القطيعة

- كشريفة - : الهجران ، وعمال ببغداد أقطعها المنصور أناساً من أعيان دولته ليعمروها  
ويسكنوها وسمي تلك المحالّ بعينها ، ثم قال : وأقطعه قطيعة : أي طائفة من أرض الخراج .

٩ - الأجمّة - محرّكة - : الشجر الكثير الملتف ، والبردي : نبات معروف ، و - بالضم - :

تمر جيّد . (القاموس)

وقيل : التيزدي نبات كالقصب ، كان قدماء المصريين يستخدمون قشره للكتابة .

يجب عليك فيه الخمس إن شاء الله [تعالى]». «

١٧ ﴿٣٩٥﴾ - محمد بن زيد الطبري<sup>(١)</sup> «قال: كتب رجلٌ من تجار فارس إلى بعض<sup>(٢)</sup> موالي أبي الحسن الرضا عليه السلام يسأله الإذن في الخمس، فكتب إليه: «بسم الله الرحمن الرحيم إن الله واسعٌ كريمٌ، ضمن على العمل الثواب وعلى الخلاف العقاب<sup>(٣)</sup>، لا يجلُّ مالٌ إلّا من وجه أحله الله، إن الخمس عَوْنًا على ديننا<sup>(٤)</sup> و على عيالاتنا و على موالينا، و ما نبذل و نشترى من أراضنا مَمَّنْ نخاف سَطْوَتَه<sup>(٥)</sup>، فلا تزووه عتًا و لا تحرموا أنفسكم دعاةً ما قدرتم عليه، فإن إخراجَه مفتاح رزقكم، و تمحيص ذنوبكم، و ما تمتهدون لأنفسكم ليوم فاقتكم، و المسلم من بني الله بما عاهد عليه<sup>(٦)</sup>، و ليس المسلم من أجاب باللسان، و خالف بالقلب. و السلام.»

١٨ ﴿٣٩٦﴾ - و عننه «قال: قدم قوم من خراسان إلى أبي الحسن - الرضا عليه السلام فسألوه أن يجعلهم في حلٍّ من الخمس، فقال: ما أحل هذا تمحضونا - المودة<sup>(٧)</sup> بألسنتكم و تزوون عتًا حقًا (\*) جعله الله لنا، و جعلنا له و هو الخمس !!!

- ١ - محمد بن زيد الطبري كان من أصحاب الرضا عليه السلام، و أصله كوفي مجهول، و في بعض النسخ: «محمد بن يزيد الطبري» وهو مهمل.
- ٢ - في بعض النسخ: «من بعض - إلخ»، و في الكافي أيضاً.
- ٣ - رواه الكليني في الكافي و ليس فيه قوله: «و على الخلاف العقاب» و جعل بدله: «و على الضيق المهم». و في بعض نسخ التهذيب: «على الخلاف العذاب».
- ٤ - يمكن أن يقرء «على ديننا» بفتح الذال و بكسرها، و الفتح أقرب.
- ٥ - الأعراس جمع العيرض - بكسر العين -، و العيرض: النفس، يقال: أكرمت عنه عرضي أي صنت عنه نفسي، و عرض الرجل حسبه. (الضحاح)، و السطو في الأصل القهر و البطش؛ و قوله: «فلا تزووه عتًا» أي فلا تصرفوه ولا تتخوه ولا تقبضوه عتًا، كما في النهاية.
- ٦ - في بعض النسخ: «عاهد الله». \* - زوى عنه حقّه، منعه إياه.
- ٧ - «ما أحل هذا» كأنه من المحال: أي هذان الأمران لا يجتمعان، و هما خلوص المودة و المضائقة في قليل من المال، فكأنكم أردتم الجمع بين المتنافين وهو محال، و فيه مجسب اللفظ بعد، لأنه من الحول أو بمعنى المحل بمعنى انقطاع المطر و يبس الأرض، أو بمعنى الغش و الكيد و المكر، و لكل وجه (ملذ). و في القاموس: المحل: الكيد و المكر، و - ككتاب - : الكيد و روم الأمر ←

لا نجعل أحداً منكم في حلٍّ»<sup>(١)</sup>.

ح ﴿٣٩٧﴾ ١٦ - وروى إبراهيم بن هاشم<sup>(٢)</sup> «قال: كنت عند أبي جعفر - الثاني عليه السلام إذ دخل عليه صالح بن محمد بن سهل و كان يتولى له الوقف بقم، فقال: يا سيدي! اجعلني من عشرة آلاف درهم في حلٍّ فأني أنفقتها، فقال له: أنت في حلٍّ، فلما خرج صالح قال أبو جعفر عليه السلام: أحدهم يثب<sup>(٣)</sup> على أموال آل محمد وأيتامهم و مساكينهم و فقرائهم و أبناء سبيلهم فيأخذها<sup>(٤)</sup>، ثم يجيء فيقول: اجعلني في حلٍّ أتراه ظنّ أتني أقول: لا أفعل؟ والله ليسألتهم الله تعالى عن ذلك يوم القيامة سؤالاً حثيثاً<sup>(٥)</sup>».

قال الشيخ - رحمه الله - ﴿و اعلم أرشدك الله أن ما قدمته في هذا الباب من الرخصة في تناول الخمس بالتصرف فيه<sup>(٦)</sup> إنما ورد في المناكح خاصة للعلّة التي سلف ذكرها في الآثار عن الأئمة عليهم السلام لتطيب ولادة شيعتهم، و لم يرد في الأموال، و ما أخرته عن المتقدم ممّا جاء في التشديد في الخمس والاستبداد به فهو مختصّ بالأموال<sup>(٧)</sup>﴾.

- ← بالحليل والتدير، والمكر والجidal والعداوة، ومحل به: كاده بسعاية إلى السلطان، و قال: المحال من الكلام - بالضم - ما عدل به عن وجهه، و أحال: أتى به. و أمض فلاناً الودّ: أخلصه إياه.
- ١ - في بعض النسخ: «لا جعل الله أحدكم في حلٍّ»، و في بعضها: «لا جعل الله أحداً منكم في حلٍّ»، و في الكافي: «لا نجعل - ثلاث مرّات - لأحد منكم في حلٍّ».
- ٢ - في الكافي: عن القمي عن أبيه، و كذا في كتاب الغيبة.
- ٣ - من الوثوب، و في المصباح: «وثب يثب - من باب وعد - قفز فهو وثاب، فيقال: أوثبته واثبته من الوثوب، و العامة تستعمله بمعنى المبادرة و المسارعة».
- ٤ - في الكافي: «فيأخذهم». ٥ - راجع في توضيح الخبر منتقى الجان ج ٢ ص ٤٥٠ طبع مؤسسة النشر الإسلامي بقم المشرفة.
- ٦ - في المغنعة: «والتصرف فيه».
- ٧ - في المغنعة: «بمختصّ بالأموال». و قال الفاضل التستري - رحمه الله - : لا يبعد أن يقال في الجمع يحمل ما دل على الإباحة على إباحة حق المبيح في الأيتام التي يبيحه، و يحمل ما دل على التحريم على تحريم حق المحرم، فإن حقهم عليهم السلام ينتقل من بعضهم إلى بعض بسبب انتقال الإمامة، أو يقال: أن المراد بما أبيع لنا هو الأشياء التي تنتقل إلينا ممن لا يرى الخمس، أو يعرف أنه لا يخرجها كالمخالفين، مثلاً بأن يشري منهم الجوّاري، أو يتصرف في أرباح تجاراتهم، أو يشري

يدلُّ على هذه الجملة ما رواه :

صح (٣٩٨) ٢٠ - محمد بن الحسن الصفار، عن أحمد بن محمد؛ وعبدالله ابن محمد<sup>(١)</sup>، عن علي بن مهزيار «قال<sup>(٢)</sup> : كتب إليه أبو جعفر عليه السلام وقرأت أنا كتابه إليه<sup>(٣)</sup> في طريق مكة، قال : الذي أوجبت في سنتي هذه - وهذه سنة عشرين ومائتين - فقط - لمعنى من المعاني أكره تفسير المعنى كله خوفاً من - الانتشار و سافتر لك بعضه<sup>(٤)</sup> إن شاء الله تعالى - إن موالى - أسأل الله صلاحهم - إذ بعضهم<sup>(٥)</sup> قصروا فيما يجب عليهم، فعلمت ذلك فأحببت أن أطهرهم وأزكهم بما فعلت في عامي هذا من أمر الخمس، قال الله تعالى : « خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها وصلِّ عليهم إن صلواتك سكن لهم والله سميع عليم \* ألم يعلموا أن الله هو يقبل التوبة عن عباده و يأخذ الصدقات و أن الله هو التواب الرحيم \* و قل أعملوا فستبزي الله عملكم و رسوله و المؤمنون و ستزدون إلى عالم الغيب و الشهادة فيبئسكم بما كنتم تعملون<sup>(٦)</sup> » و لم أوجب ذلك عليهم في كل عام ولا أوجب عليهم إلا الزكاة التي فرضها الله عليهم، وإتيا أوجب<sup>(٧)</sup> عليهم الخمس في سنتي هذه في الذهب<sup>(٨)</sup> والفضة التي قد حال عليها الحول، و لم

« من المعادن التي لا تحصل إلا من عندهم، و إتيا نعرف أنهم لا يرون وجوب الخمس فيها، لا الأشياء التي توجد عند الشيعة، فيجب في معادتهم الخمس، و كذا في أرباح تجاراتهم، و فيما يغمونه من الغنائم والفوائد، أو يقال بإباحة ما يحصل ممن لا يرى الخمس دائماً، و تخصيص غيره في حق المبيح، وهو أظهر، لعموم ما دل على الإباحة والتحرير، فينبغي ملاحظة العموم على قدر الإمكان، و بما قلنا يشعر بعض الأحاديث فنتبه. (ملذ)

١ - هو أخو أحمد الملقب بـ «بئان». ٢ - أي كل من أحد وعبدالله.

٣ - أي إلى ابن مهزيار، والمراد بـ «أبي جعفر» الإمام الجواد عليه السلام.

٤ - في بعض النسخ : «سافتر ذلك»، وفي الاستبصار : «سافتر لك بقيته».

٥ - وفي بعضها : «أو بعضهم»، وكان هذا التردد والإجمال لعدم كسر قلوب الشيعة.

٦ - التوبة : ١٠٣ إلى ١٠٥.

٧ - في بعضها : «إتيا أوجبت»، وفي الاستبصار مثل ما في المتن.

٨ - وفي بعضها : «من الذهب».

أوجب ذلك عليهم في متاع ولا آنية ولا دواب، ولا خَدَم، ولا رِبح رَجحه في تجارة، ولا ضَيْعة إلا ضَيْعة سَأْفَسَر لك أمرها تخفيفاً مِنِّي عن مِوَالِي<sup>(١)</sup> و مَتَأً مِنِّي عليهم، لما يَغْتَال السُّلْطَان<sup>(٢)</sup> من أموالهم ولما يَنْوِبهم في ذاتهم<sup>(٣)</sup>.

فَأَمَّا الْغَنَامُ وَالْفَوَائِدُ<sup>(٤)</sup>: فَهِيَ وَاجِبَةٌ عَلَيْهِمْ فِي كُلِّ عَامٍ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَأَنْبِي السَّبِيلِ إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ- أَلْتَقَىٰ الْجَمْعَانِ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ<sup>(٥)</sup>»، وَالغَنَامُ وَالْفَوَائِدُ - يَرْحَمَكِ اللَّهُ - فَهِيَ الْعَنِيمَةُ يَغْنَمُهَا الْمَرْءُ، وَالْفَائِذَةُ يَفِيدهَا<sup>(٦)</sup>، وَالْجَائِزَةُ مِنَ الْإِنْسَانِ لِلْإِنْسَانِ الَّتِي لَهَا خَطَرٌ، وَالْمِيرَاثُ الَّذِي لَا يَحْتَسِبُ<sup>(٧)</sup> مِنْ غَيْرِ أَبِي وَلَا ابْنِ، وَمِثْلُ عَدْوٍ يَصْطَلِمُ<sup>(٨)</sup> فَيُؤْخَذُ مَالُهُ، وَمِثْلُ مَالٍ يَوْجَدُ لَا يَعْرِفُ لَهُ صَاحِبٌ، وَمِنْ ضَرْبٍ مَا صَارَ إِلَى مِوَالِي مِنْ أَمْوَالِ الْخُرْمِيَّةِ<sup>(٩)</sup> الْفَسْقَةَ، فَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّ أَمْوَالاً عَظَاماً صَارَتْ

١٤١ ↑

١ - فِي بَعْضِ النَّسَخِ: «عَلَى مِوَالِي».

٢ - فِي النَّهَائِيَّةِ: يُقَالُ: غَالَهُ يَقُولُهُ وَاغْتَالَهُ: إِذَا ذَهَبَ بِهِ وَأَهْلَكَهُ.

٣ - أَيِ فِي أَنْفُسِهِمْ مِنَ الْخَوْفِ وَالتَّقْيَةِ وَالمَذَلَّةِ. (مَلَذَ) وَفِي النَّهَائِيَّةِ: التَّوَابِتُ جَمْعُ نَائِبَةٍ وَهِيَ

مَا يَنْوِبُ الْإِنْسَانَ أَيِ يَنْزِلُ بِهِ مِنَ الْمَهْمَاتِ وَالْحَوَادِثِ.

٤ - أَيِ مَطْلُوقِ الْأَرْبَاحِ وَالْفَوَائِدِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يَحْتَسِبُ فَتَسَّرَ الْآيَةَ بِذَلِكَ، وَكَأَنَّهُ لَا يَحْتَسِبُ صَرَحَ بِهَا لثَلَا يَتَوَهَّمُ جَوَازَ الْجِهَادِ مَعَ هَؤُلَاءِ فِي تِلْكَ الْأَزْمَةِ، وَجَوَازَ أَمْوَالِ «الْخُرْمِيَّةِ» لِأَنَّهُمْ كَانُوا مَلَاحِدَةً، وَ لَمْ يَكُنِ الْقِتَالُ لِإِعَانَةِ الظَّلْمَةِ بَلْ لِرَفْعِ الْبِدْعِ، مَعَ أَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَكُونَ الْأَخْذُ بِالْقِتَالِ.

٥ - الْأَنْفَالُ: ٤١. ٦ - أَيِ يَسْتَفِيدُهَا. وَفِي الْقَامُوسِ: «الْفَائِدَةُ مَا اسْتَفَدْتُ مِنْ

عِلْمٍ أَوْ مَالٍ، وَ أَقْدَتُ الْمَالَ: اسْتَفَدْتُهُ، وَ: أَعْطَيْتُهُ، ضُدٌّ.

٧ - «لَهَا خَطَرٌ» أَيِ قَدْرٌ وَمِزْلَةٌ، وَ عَظُمَ فِي أَعْيُنِ النَّاسِ، «وَالْمِيرَاثُ الَّذِي لَا يَحْتَسِبُ» أَيِ

لَا يَظُنُّ وَلَا يَخْطُرُ بِبَالِهِ أَنَّهُ يَرِثُهُ. وَالْمَشْهُورُ بَيْنَ الْأَصْحَابِ وَجُوبِ الْخُمْسِ فِي جَمِيعِ أَنْوَاعِ التَّكْسَبِ مِنَ تِجَارَةٍ وَصِنَاعَةٍ وَزِرَاعَةٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ عَدَا الْمِيرَاثِ وَالصَّدَاقِ وَالْهَبَةِ.

٨ - الصَّلْمُ هُوَ الْقَطْعُ، وَاصْطَلَمَهُ: اسْتَأْصَلَهُ. ٩ - بَضْمُ الْحَاءِ: طَائِفَةٌ مِنَ الْبَاطِنِيَّةِ.

إلى قوم من موالي، فمن كان عنده شيءٌ من ذلك فليوصل إلى وكيلي، و من كان نائياً بعيد الشقة<sup>(١)</sup> فليتعمد لإيصاله و لو بعد حين، فإن نية المؤمن خيرٌ من عمله<sup>(٢)</sup>؛ فأما الذي أوجب من الغلات والضياح في كل عام فهو نصف-السدس متى كانت ضيعته تقوم بمؤونته، و من كانت ضيعته لا تقوم بمؤونته فليس عليه نصف سدس ولا غير ذلك<sup>(٣)</sup>.

فإن قال قائل: إذا كان الأمر في أموال الناس على ما ذكرتموه من لزوم-الخمس فيها، و في الغنائم ما وصفت من وجوب إخراج الخمس منها، و كان أحكام الأرضين ما يتيم من وجوب اختصاص التصرف فيها بالأئمة<sup>(٤)</sup>؛ إنا لأتينا مما يختصون برقيبتها دون سائر الناس مثل الأنفال و الأرضين التي ينجلي أهلها عنها، أو للزوم التصرف فيها بالتقبييل و التضمين لهم مثل أرض الخراج و ما يجري مجراها، فيجب أن لا يحل لكم منكم<sup>(٥)</sup> و لا يتخلص لكم<sup>(٥)</sup> متجر،

١ - أي بعيد الجانب، والشقة: السفر الطويل.

٢ - في بعض النسخ: «نية المرء خيرٌ من عمله». ومعناه عزم المؤمن على الفعل خيرٌ من عمله، لأن العزم لا رياء فيه غالباً.

٣ - في هذا الخبر إشكالات تخطر بالبال: الأول: أنه بعد انقطاع الوحي وانسداد باب النسخ كيف يستقيم قوله<sup>(٤)</sup>: «أوجبت في سنتي هذه - إلخ»، و غير ذلك من العبارات الدالة على أنه<sup>(٤)</sup> يحكم في هذا الحق بما شاء واختار، والثاني: المنافاة بين قوله: «لا أوجب عليهم إلا الزكاة التي فرضها الله عليهم» و بين قوله: «فأما الغنائم والفوائد فهي واجبة عليهم في كل عام». والثالث: أن قوله بعد ذلك: «وإنما أوجب عليهم الخمس في سنتي هذه في الذهب والفضة التي قد حال عليها الحول» خلاف المعبود، إذ الحول يعتبر في وجوب الزكاة في التقدين لا الخمس، وكذا قوله: «و لم أوجب ذلك عليهم في متاع و لا آتية و لا دواب و لا خدم» فتعلق الخمس بهذه الأشياء غير معروف. والرابع: الوجه في الاقتصار على نصف السدس غير ظاهر بعد ما علم من وجوب الخمس في الضياح التي تحصل منها المؤونة. وأجاب عن كل ذلك «صاحب المنتقى» بأحسن وجه، و لا يسمن إيرادها، فمن أراد الاطلاع على أجوبته فليراجع المجلد الثاني من المنتقى ص ٤٣٩ إلى ٤٤٤ من طبع جامعة المدرسين.

٤ - المتناكح: النساء (القاموس)، و قال الزبيدي: قيل: لا مفرد له، وقيل: مفردة متكح، وهو أقرب إلى القياس، وقيل: متكوحة. ٥ - في بعض النسخ: «ولا يخلص لكم».

ولا يسوغ لكم مطعم على وجه من الوجوه وسبب من الأسباب !!  
 قيل له : إن الأمر وإن كان على ما ذكرتموه من السؤال من اختصاص -  
 الأئمة عليهم السلام بالتصريف في هذه الأشياء ؛ فإن لنا طريقاً إلى الخلاص مما ألزمتونا ،  
 أما الغنائم و المتاجر و المناكح و ما يجري مجراها مما يجب للإمام فيه الخمس  
 فإنهم عليهم السلام قد أباحوا لنا ذلك و سوغوا لنا التصريف فيه ، و قد قدمنا فيما مضى  
 ذلك ، و يؤكدّه أيضاً ما رواه :

٢١ - سعد بن عبدالله ، عن أحمد بن محمد ، عن أحمد بن محمد  
 ابن أبي نصر ، [و] عن أبي عمارة ، عن الحارث بن المغيرة النَّصْرِيّ ، عن أبي عبدالله  
عليه السلام « قال : قلت له : إن لنا أموالاً من غلات و تجارات و نحو ذلك ، و قد  
 علمت أنّ لك فيها حقاً ؟ قال : فلم أحللتنا إذاً لشيئتنا إلا لتطيب ولادتهم ! و كل  
 من والى آباي فهم في حلّ بما في أيديهم من حقنا ، فليبلغ الشاهد الغائب » (١) .  
 ص ٤٠٠ ﴿ ٢٢ - وعنه ، عن أبي جعفر ، عن عليّ بن مهزيار « قال : قرئت في  
 كتاب لأبي جعفر عليه السلام من رجل يسأله أن يجعله في حلّ من ما كله ومشربه (٢)  
 من الخمس ، فكتب بخطه : من أعوزه شيء من حقي فهو في حلّ » (٣) .

ص ٤٠١ ﴿ ٢٣ - محمد بن الحسن الصّفّار ، عن يعقوب بن يزيد ، عن  
 الحسن بن عليّ الوشاء ، عن القاسم بن بُريد ، عن الفضيل ، عن أبي عبدالله عليه السلام

١ - ظاهره عام في أنهم عليهم السلام جعلوا شيئهم في حلّ بما في أيديهم من حقهم عليهم السلام ، لكن يجب  
 أن يعلم أن الخمس على ما في كتاب الله حقّ ، و أنا الزكاة حكم ، و الفرق بينها واضح ، قال الله  
 تعالى : « وَ أَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ حُسْبُهُ - الآية » ، و قال : « خذ من أموالهم  
 صدقة - الآية » فيجوز للتبني عليهم السلام و لأوصيائه عليهم السلام أن يسمحوا فيه ، و ليس لهم أن يسمحوا في  
 الزكاة و يسمحوا في أخذها . فالتحليل في هذا الخبر في خصوص النوع المعروف المشخص من  
 حقهم - أي سهم الإمام - لا العموم .

٢ - في بعض النسخ : « بما أكله و شربه » .

٣ - في الصحاح : « أعوزة الشيء ، إذا احتاج إليه فلم يقدر عليه » و الإعواز هنا الاحتياج

الشديد . و قوله عليه السلام : « من حقي » أي خمس الأرباح .

« قال : من وجد برّد حبتنا في كبده فليحمد الله على أوّل النعم ، قال : قلت : جعلت فداك ما أوّل النعم ؟ قال : طيبُ الولادة ، ثمّ قال أبو عبد الله عليه السلام : قال أمير المؤمنين عليه السلام لفاطمة عليها السلام : أحلي نصيبك من الفيء لآباء شيعتنا ليطيبوا ، ثمّ قال أبو عبد الله عليه السلام : إنا أحللنا أمّهات شيعتنا لآبائهم ليطيبوا .»

ص ٤٠٢ ﴿٢٤﴾ - محمد بن الحسن الصفّار ، عن الحسن بن الحسين . و محمد بن عليّ بن محبوب . و حسن بن عليّ . و حسن بن عليّ بن يوسف جميعاً<sup>(١)</sup> ، عن محمد بن سنان ، عن حماد بن طلحة صاحب السابري<sup>(٢)</sup> ، عن معاذ بن كثير - بيتاع الأكسية - ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : موّسع على شيعتنا أن ينفقوا بما في أيديهم بالمعروف ، فإذا قام فائنا عليه السلام حرّم على كلّ ذي كترٍ كتره حتّى يأتوه به يستعين به .»

١٤٣

فأما الأَرْضون : فكلُّ أرضٍ تعين لنا أنّها ممّا قد أسلم أهلها عليها فإنّه يصحّ لنا التصرّف فيها بالشراء منهم والمعاوضة وما يجري مجراهما ، وأما أراضي الخراج وأراضي الأنفال ، والتي قد انجلى أهلها عنها فإنّا قد أجبنا أيضاً التصرّف فيها ما دام الإمام عليه السلام مُستتراً ، فإذا ظهر يرى هو عليه السلام في ذلك رأيه ، فنكون نحن في تصرّفنا غير آئمين ، وقد قدّمنا ما يدلُّ على ذلك ؛ والذي يدلُّ عليه أيضاً ما رواه : ص ٤٠٣ ﴿٢٥﴾ - سعد بن عبد الله ، عن أبي جعفر ، عن الحسن بن محبوب ، عن عمر بن يزيد « قال : رأيت أبا سيار مسمّع بن عبد الملك بالمدينة ، وقد كان حمل إلى أبي عبد الله عليه السلام مالاً [ كثيراً ] في تلك السنة فرّده عليه ، فقلت له : لِمَ ردّ عليك أبو عبد الله عليه السلام المال الذي حملته إليه ؟! فقال : إني قلت له - حين حملت إليه المال - : إني كنت وليت<sup>(٣)</sup> الغوص ، فأصبحت أربعمائة ألف درهم ، و قد

١ - المراد بـ«الحسن بن عليّ» الحسن بن عليّ بن يقطين الثقّة، والمراد بالحسن بن عليّ بن يوسف، الحسن بن عليّ بن بقّاح الكوفيّ الثقّة، وفي بعض النسخ صحّف بحسن بن عليّ بن يوسف. والمراد بالحسن بن الحسين ، الحسن بن الحسين اللؤلؤني الكوفي الثقّة.  
٢ - هو حماد بن أبي طلحة بيتاع السابريّ الكوفيّ صاحب كتاب ، و هو ثقة . (كما في - الخلاصة و رجال التجاشي) ٣ - في الكافي : «وليت مجربين الغوص» .



جئت إليك بمخمسها ثمانين ألف درهم ، وكرهت أن أحبسها عنك أو أعرض لها<sup>(١)</sup> وهي حقك الذي جعله الله تعالى لك في أموالنا ، فقال : [أ] و ما لنا من - الأرض<sup>(٢)</sup> و ما أخرج الله منها إلا الخمس !! يا أباسيتار ! الأرض كلها لنا فما أخرج الله منها من شيء فهو لنا ، قال : قلت له : أنا أحمل إليك المال كله ؟ فقال لي : يا أباسيتار ! قد طيبناه لك و حللناك منه ، فضم إليك مالك ، و كل ما كان في أيدي شيعتنا من الأرض فهم [فيه] محللون<sup>(٣)</sup> ، محل لهم ذلك إلى أن يقوم قائمنا فيجيبهم طسق ما كان في أيدي سيواهم<sup>(٤)</sup> قال : كسبهم من الأرض حرام عليهم حتى يقوم قائمنا فيأخذ الأرض من أيديهم و يخرجهم عنها صقرة<sup>(٥)</sup> .

١٤٤

مع ﴿٤٠٤﴾ ٢٦ - محمد بن علي بن محبوب ، عن محمد بن الحسين ، عن الحسن بن محبوب ، عن عمر بن يزيد « قال : سمعت رجلاً من أهل الجبل يسأل أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أخذ أرضاً مواتاً تركها أهلها فعمرها و أكرى أنهارها ، و بنى فيها بيوتاً و غرس فيها نخلاً و شجراً ، قال : فقال أبو عبد الله عليه السلام : كان أمير المؤمنين عليه السلام يقول : من أحميا أرضاً من المؤمنين فهي له و عليه طسقتها ، يؤديه إلى الإمام في حال الهدنة<sup>(٦)</sup> ، فإذا ظهر القائم عليه السلام فليوطن نفسه على أن

١ - في بعض النسخ : «أو اعترض لها» أي اعترض لها و انتصرف فيها ، وفي النهاية : يقال : عرض لي الشيء ، و أعرض و تعرض و اعترض بمعنى ، و الاعتراض هو الظهور و الدخول في الباطل و الامتناع من الحق ، و اعترض فلان الشيء تكلفه . وفي الكافي : «و أن أعرض لها» .

٢ - في بعض النسخ : «فأ لنا من الأرض» .

٣ - في الكافي : «فهم فيه محللون حتى يقدم قائمنا - الخ» .

٤ - فيه سقط ، و في الكافي هكذا : «طسق ما كان في أيديهم و يترك الأرض في أيديهم ، و أمّا ما كان في أيدي غيرهم فإن كسبهم من الأرض حرام - الخ» . وقوله : «فيجيبهم» أي فيجيب منهم - على الحذف و الإيصال - ، و في اللغة : جبي الخراج - كرمى و سعى - جباية و جباوة - بكسرهما - : جمعه . و في بعض النسخ : «فيحسبهم» . و الطسق : الوظيفة من خراج الأرض ، فارسي معرب . ٥ - الصاغر : الراضي بالذل ، و الجمع صقرة ككنتنة .

٦ - الهدنة - بالضم - : التكون و الصلح و الموادة بين المسلمين و الكفار و بين كل

المتحاربين . (النهاية)

تُوخِذَ مِنْهُ».

٤٠٥ ﴿٢٧﴾ - علي بن الحسن بن فضال، عن جعفر بن محمد بن حكيم، عن عبدالكريم بن عمرو الحثعمي، عن الحارث بن المغيرة التَّصْرِييَّ «قال: دَخَلْتُ عَلَى أَبِي جَعْفَرٍ الطَّيِّبِ فَجَلَسْتُ عِنْدَهُ، فَإِذَا نَحِيَّةٌ<sup>(١)</sup> قَدْ اسْتَأْذَنَ عَلَيْهِ، فَأَذَنَ لَهُ فَدَخَلَ فَجَثَا عَلَى رُكْبَتَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: جُعِلْتُ فِدَاكَ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَسْأَلَكَ عَنْ مَسْأَلَةٍ وَاللَّهِ مَا أُرِيدُ بِهَا إِلَّا فِكَاكَ رَقَبَتِي مِنَ النَّارِ، فَكَأَنَّهُ رَقَّ لَهُ فَاسْتَوَى جَالِسًا فَقَالَ: يَا نَحِيَّةُ! سَلْنِي؛ فَلَا تَسْأَلْنِي الْيَوْمَ عَنْ شَيْءٍ إِلَّا أَخْبِرَكَ بِهِ، قَالَ: جُعِلْتُ فِدَاكَ مَا تَقُولُ فِي فُلَانٍ وَفُلَانٍ؟ قَالَ: يَا نَحِيَّةُ إِنَّ لَنَا الْخُمْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ، وَ لَنَا الْأَنْفَالَ وَ لَنَا صَفْوَ الْأَمْوَالِ، وَ هُمَا وَاللَّهِ أَوَّلُ مَنْ ظَلَمْنَا حَقَّنَا فِي كِتَابِ اللَّهِ، وَ أَوَّلُ مَنْ حَمَلَ النَّاسَ عَلَى رِقَابِنَا، وَ دَمَاؤُنَا فِي أَعْنَاقِهِمَا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ [وَاللَّهُ بِظُلْمِنَا أَهْلَ - الْبَيْتِ]، وَ أَنَّ النَّاسَ لَيَتَقَلَّبُونَ فِي حَرَامٍ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ بِظُلْمِنَا أَهْلَ الْبَيْتِ؛ فَقَالَ نَحِيَّةُ: يَا لَ اللَّهِ وَ إِنَّا إِلَيْهِ رَاغِبُونَ - ثَلَاثَ مَرَّاتٍ -؛ هَلَكْنَا وَ رَبُّ الْكَعْبَةِ! قَالَ: فَرَفَعَ فَخْذَهُ<sup>(٢)</sup> عَنِ الْوَسَادَةِ فَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ فِدَعَا بَدْعَاءٍ لَمْ أَفْهَمُ مِنْهُ شَيْئًا إِلَّا أَنَا سَمِعْنَاهُ فِي آخِرِ دَعَائِهِ وَهُوَ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ إِنَّا قَدْ أَحْلَلْنَا ذَلِكَ لِشِيعَتِنَا»، قَالَ: ثُمَّ أَقْبَلَ إِلَيْنَا بَوَجْهِهِ، وَقَالَ: يَا نَحِيَّةُ مَا عَلَى فِطْرَةِ إِبْرَاهِيمَ الطَّيِّبِ غَيْرِنَا وَ غَيْرِ شِيعَتِنَا».

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: إِنَّ جَمِيعَ مَا ذَكَرْتُمُوهُ إِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى إِبَاحَةِ التَّصَرُّفِ لَكُمْ فِي هَذِهِ الْأَرْضَيْنِ، وَ لَمْ يَدُلَّ عَلَى أَنَّهُ يَصِحُّ لَكُمْ تَمْلِكُهَا بِالشَّرَاءِ وَالبَيْعِ، فَإِذَا لَمْ يَصِحَّ - الشَّرَاءُ وَالبَيْعُ فَما يَكُونُ فِرْعَاءً عَلَيْهِ، أَيْضًا لَا يَصِحُّ مِثْلُ الْوَقْفِ وَ النَّحْلَةِ وَ الهَبَةِ، وَ ما يَجْرِي مِجْرَى ذَلِكَ.

قِيلَ لَهُ: إِنَّا قَدْ قَسَمْنَا الْأَرْضَيْنِ فِيمَا مَضَى عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ: أَرْضٌ يَسْلَمُ أَهْلُهَا

١ - كَذَا فِي جَمِيعِ النُّسخِ الَّتِي عِنْدَنَا - بِالْتُونِ وَالْجِيمِ وَالبَاءِ الْمُثَنَّةِ مِنْ تَحْتِ . - وَ فِي كِتَابِ الرِّجَالِ إِنَّمَا «نَحِيَّةٌ» - بِالْبَاءِ الْمُوَحَّدَةِ - ، وَ إِنَّمَا «نَاجِيَةٌ» ، وَ كَأَنَّهُ ابْنُ الْحَارِثِ الْكُوفِيُّ صَدِيقُ عَلِيِّ ابْنِ يَقِطِينَ ، وَاللَّهُ الْعَالِمُ .

٢ - فِي بَعْضِ النُّسخِ: «فَرَفَعَ جِسْدَهُ» .

عليها طوعاً فهي ترك في أيديهم وهي ملك لهم فما يكون حكمه هذا الحكم صحح لنا شراؤها وبيعها؛ وأما الأَرْضون التي تؤخذ عَنوة<sup>(١)</sup> أو يصلح أهلها عليها

١ - قال العلامة المجلسي - رحمه الله - : اختلف كلام الأصحاب في الأراضي التي فتحت عَنوة ، في باب الخمس أطلقوا وجوبه في المنقول وغيره ، وفي باب أحكام الأرضين أطلقوا حكم الأرضين وأنها كلها للمسلمين ، ولم يستثنوا الخمس . والشَّيخ صرح في بعض المواضع أنه حكم ما بقي بعد الخمس ، وظاهر القدماء وأكثر الأخبار عدم إخراج الخمس منها .  
و لم أر في سير رسول الله ﷺ في أهل مكة وأهل خيبر وغيرها إخراج الخمس ، و لو أخرجها فلم يتمييز من غيرها ؟

و قد يقال : إنه أعطى عوض الأراضي من المنقولات حق أرباب الخمس ، وهو أيضاً مشكل ، لأنه لم ينقل ذلك ، وأيضاً كيف يعطي عوض الأراضي التي في أيدي المسلمين إلى يوم القيامة من حصّة الموجودين وقت الصلح ؟

وقال العلامة - رحمه الله - في المنتهى في كتاب الجهاد : الأَرْضون على أربعة أقسام : الأول : ما يملك بالاستغنام من الكفار و يؤخذ قهراً بالسيف ، و هي تملك بالاستيلاء كما تملك المنقولات ، وتكون للمسلمين قاطبة لا يختص بها المقاتلة ، بل يشاركهم غيرهم من المسلمين ، ولا يفضل الغانمون على غيرهم أيضاً ، بل هي للمسلمين قاطبة ، ذهب إليه علماءنا أجمع ، وبه قال «مالك» لما رواه العامة عن النبي ﷺ : أنه فتح هوازن ولم يقسمها ، وقال الشافعي : يقسم بين الغانمين كسائر الأموال وبه قال أنس بن مالك والزبير و بلال ، وقال الثوري : يتخير الإمام بين القسمة والوقف على المسلمين ، ورواه العامة عن عليّ ﷺ ، وقال أبو حنيفة : يتخير الإمام بين قسمتها ووقفها ، و أن يقر أهلها عليها ، و يضرب عليهم الخراج يصير حقاً على رقبة الأرض لا يسقط بالإسلام - الخ .

و عدم إخراج الخمس من الأراضي أقوى، نظراً إلى أكثر الأخبار . (ملذ)

أقول : يجب أن يعلم أن ذلك كله ثابت إذ الجهاد و القتال يكون لدفع الظلم و قطع دابر- الظلمة ، لا للدعوة إلى الإسلام أو ليَتَصَرَّفَ الأقاليم و الاستيلاء على الناس ، لأن الله يقول : «لا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ» «وَ مَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ» ، و من قال بنسخ هذه الآيات بآيات الجهاد فهو لا يفرق بين النبوة و السلطنة ، و آيات الجهاد في القرآن كلها في مقام الدِّفاع ، فلذا قال : «وَ إِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْتَنَحْ لَهَا وَ تَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ» ، فإن قيل : فما معنى قوله تعالى : «قَاتِلُوا -

فقد أجبنا شرائها وبيعها، لأن لنا في ذلك قسماً، لأنها أراضي المسلمين و

«الَّذِينَ يُلُونَكُمْ مِنَ الْكُفَّارِ» قلنا: معناه: قاتلوا المشركين الذين يقاتلونكم منهم، والمراد الذين أخرجوكم من دياركم و طاهروا على إخراجكم، كما قال تعالى: «وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا - إِلَى قَوْلِهِ: - فَإِنْ قَاتَلْتُمُوهُمْ فَاقْتُلُوهُمْ كَذَلِكَ جَزَاءُ الْكَافِرِينَ - إِلَى - وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الَّذِينَ لِلَّهِ فَإِنْ انْتَهَوْا فَلَا عُدْوَانَ إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ» وقال: «فَإِنْ اعْتَزَلْتُمُوهُمْ فَلَمْ يُقَاتِلُواكُمْ وَآمَنُوا بِكُمْ فَجَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلاً» وهذا نص صريح، ويؤيد ذلك قوله تعالى: «لَا يَنْهَاكُمْ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُواكُمْ فِي الدِّينِ وَ لَمْ يُخْرِجُواكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَ تُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنْ اللَّهُ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ» إِنَّمَا يَنْهَاكُمْ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُواكُمْ فِي الدِّينِ وَ أَخْرَجُواكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ وَ ظَاهَرُوا عَلَى إِخْرَاجِكُمْ أَنْ تَوَلَّوْهُمْ - الآية». فإذا القتال للدفاع فحسب، وقد قال تعالى: «أَذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتِلُونَ بِأَنفُسِهِمْ ظِلْمًا وَ إِنْ اللَّهُ عَلَى نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ»، و قال أيضاً: «وَ لَا تَقَاتِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى يُقَاتِلُواكُمْ فِيهِ فَإِنْ قَاتَلْتُمُوهُمْ فَاقْتُلُوهُمْ كَذَلِكَ جَزَاءُ الْكَافِرِينَ».

والمستفاد من هذه الآيات «القتال الدفاعي»، و عدم جواز «القتال الابتدائي»، و على هذا الميزان الأراضي التي أخذت أو تؤخذ من الكفار بالقتال التهاجمي غير التدافعي ليست في حكم الأراضي المفتوحة عنوة، وهكذا كل أسير أخذ منهم ليس بريق شرعي بل هو حر، وهكذا، ويؤيد ما قلناه كلام مولى الموحدين - في حكم النهج تحت رقم ٢٣٣ - لابنه الحسن عليه السلام: «لَا تَدْعُونَ إِلَى مُبَارَزَةٍ، وَ إِنْ دُعِيَ إِلَيْهَا فَأَجِبْ، فَإِنَّ الدَّاعِيَ إِلَيْهَا بَاغٌ، وَ التَّبَاعِي مَضْرُوعٌ». و معلوم أنه في تلك الأيام لم يكن قتال إلا يطلب المبارز، والدافع لا يطلب المبارز، فإذا منع الإمام عليه السلام عن طلب المبارز فهي عن الإقدام على القتال الابتدائي، و غزوات الرسول صلى الله عليه وسلم و سراياه كلها دفاعي عملاً بقوله تعالى: «وَ إِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْتَنَحْ لَهَا وَ تَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ». فعلماء العامة و من حذا حذوهم و المؤرخون منهم لعدم عرفانهم بشأن الأنبياء و طريق دعوتهم إلى التوحيد والذين الإلهي، أو لتصحیح عمل الثاني جعلوا كل الآيات التي أمر بالدعوة إلى التوحيد بطريقي لئلا تحسن منسوخاً، كما هو الظاهر لمن تتبع تفاسيرهم، فأوردوا في تفسير الآيات أحكاماً لا ربط لها بالحق و تدل على عدم عرفانهم بها، وقاسوا مكتب الأنبياء - و لا سيما الإسلام - بالسلطة الاستكبارية، ولم يفهموا المراد بالآيات، مع صراحة قوله تعالى: «أَدْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَ التَّوَعُّظِ الْحَسَنَةِ وَ جَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ»

هذا القسم أيضاً يصح الشراء والبيع فيه على هذا الوجه، وأما الأنفال وما يجري مجراها فلا يصح<sup>(١)</sup> تملكها بالشراء والبيع، وإثنا أبيح لنا التصرف حسب، والذي يدل على القسم الثاني ما رواه:

مصحح (٤٠٦) ﴿٢٨﴾ - محمد بن الحسن الصفار، عن أيوب بن نوح، عن صفوان ابن يحيى قال: حدثني أبو بردة بن رجا «قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: كيف ترى في شراء أرض الخراج؟ قال: ومن يبيع ذلك؟! هي أرض المسلمين! قال: قلت: يبيعها الذي هي في يديه، قال: ويصنع بخراج المسلمين ماذا؟! ثم قال: لا بأس؛ اشتره حقها، وتحول حق المسلمين عليه، لعله يكون أقوى عليها وأملاً بخراجهم منه»<sup>(٢)</sup>.

تدريج (٤٠٧) ﴿٢٩﴾ - وروى علي بن الحسن بن فضال، عن إبراهيم بن هاشم، عن حماد بن عيسى، عن محمد بن مسلم «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الشراء من أرض اليهود والنصارى<sup>(٣)</sup>، فقال: ليس به بأس، قد ظهر رسول الله صلى الله عليه وآله على أهل خيبر فخارجهم على أن يترك الأرض بأيديهم يعملونها ويعمرونها، فلا أرى بها بأساً لو أنك اشترت منها شيئاً، وأتيا قوم أحيوا شيئاً من الأرض و عملوها فهم أحقُّ بها وهي لهم»<sup>(٤)</sup>.

١٤٦ ↑

← سبيله وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ \* وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ وَلَنْ صَيِّرْتُمْ لَهَا وَجْهًا  
لِلضَّالِّينَ»، و نبيتنا والأنبيا عليه و عليهم السلام القائمون بالسيف منهم لا يسألون سيفهم إلا في مقام الدفع و قطع دابر الظلم والبغي، فالذين يظنون أن سل سيفهم في مقام الدعوة إلى الحق إنهم عن الصراط لمبعدون، و تعالى الحق عما يصفون و تنزه نبيه عما تقولوا عليه بأنه صلى الله عليه وآله قال: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله».

١ - في بعض النسخ: «فليس يصح».

٢ - قال الفاضل التستري - رحمه الله - : لعله إثنا يدل على صحة شراء استحقاها منها، لا شراء رقبة الأرض، فإن لم يصح الوقف إلا بالنظر إلى الرقبة أشكل حكم الوقف عليه - انتهى، وفي النهاية فيه: «لنا رقاب الأرض» أي نفس الأرض يعني ما كان من أرض الخراج فهو للمسلمين. ٣ - المراد بأراضيهم ما يكون ملكاً لهم و تؤخذ الجزية منها.

٤ - في الفقيه: «فهم أحقُّ به وهو لهم».

٤٠٨ ﴿﴾ ٣٠ - وعنه<sup>(١)</sup>، عن عليّ، عن حمّاد، عن حريز، عن محمد بن- مسلم؛ و عمر بن حنظلة، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: سألته عن ذلك، فقال: لا بأس بشرائها، فإنها إذا كانت بمنزلتها في أيديهم يؤدّى عنها كما يؤدّى عنها».

٤٠٩ ﴿﴾ ٣١ - وعنه، عن عليّ، عن حمّاد بن عيسى، عن إبراهيم بن- أبي زياد<sup>(٢)</sup> «قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الشراء من أرض الجزية، قال: فقال: اشتريها فإن لك من الحق ما هو أكثر من ذلك».

٤١٠ ﴿﴾ ٣٢ - وبهذا الإسناد عن حمّاد، عن حريز، عن زرارة، عن أبي عبدالله عليه السلام «أنه قال: إذا كان ذلك كنتم إلى أن تزدادوا أقرب منكم إلى أن تنقصوا»<sup>(٣)</sup>.

٤١١ ﴿﴾ ٣٣ - وبهذا الإسناد عن حريز، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: سمعته يقول: رفع إلى أمير المؤمنين عليه السلام رجلٌ مؤمنٌ اشترى أرضاً من أراضي- الخراج، فقال أمير المؤمنين عليه السلام: له ما لنا وعليه ما علينا مُسْلِماً كان أو كافراً، له ما لأهل الله، وعليه ما عليهم».

ذكر الشيخ - رحمه الله - : ﴿إنه قد اختلف أصحابنا في حديث الخمس عند الغيبة، و ذهب كلُّ فريق منهم فيه إلى مقالٍ، فمنهم من يسقط فرض إخراج الغيبة الإمام عليه السلام بما تقدّم من الرُّخص فيه من الأخبار، و بعضهم

١ - لا يبعد إرجاع الضمير إلى الصفار، وفي بعض النسخ: «عن عليّ بن حمّاد»، و على الأصل لا يبعد أن يكون المراد بعليّ عليّ بن حديد فالخير ضعيف و كذا ما بعده. (ملذ)  
أقول: يروي عن حمّاد بن عيسى جماعة المسمّون بعليّ، ومنهم: عليّ بن حديد، و عليّ بن- السنديّ، و عليّ بن مهزيار، و عليّ بن الحسن بن فضال، و الظاهر بقريته ما تقدّم المراد بـ«عليّ» هنا ابن فضال كما روى عنه في باب زكاة الذهب تحت رقم ١٢. وفي الكافي باب السواك من كتاب الزّيّ والتجمل تحت رقم ٧. و باب الكحل منه تحت رقم ٥.

٢ - هو الكرخيّ و حاله مجهول.

٣ - كأنه تنمّة للخبر السابق، أي شراء أرض أهل الدّمة كان سبباً لزيادتهم و كثرتكم و

اجتماعكم. (ملذ)

يذهب إلى كثره و يتأول خبراً ورد: أن الأرض تظهر كنوزها عند ظهور- الإمام عليه السلام، وأنه عليه السلام إذا قام دلّه الله تعالى على الكنوز فيأخذها من كل مكان، وبعضهم يرى صلة الدرّية و فقراء الشيعة على طريق الاستحباب<sup>(١)</sup>، و بعضهم يرى عزله لصاحب الأمر عليه السلام فإن خشي إدراك الموت قبل ظهوره وصى به إلى من يثق به<sup>(٢)</sup> في عقله و ديانته فليسلمه إلى الإمام عليه السلام إن أدرك قيامه، وإلا وصى به إلى من يقوم مقامه في الثقة والديانة، ثم على هذا الشرط إلى أن يظهر إمام الزمان عليه السلام، وهذا القول عندي أوضح من جميع ما تقدّمه، لأنّ-<sup>١٤٧</sup> الخمس حقّ و جب لصاحبه<sup>(٣)</sup> لم يرسم فيه قبل غيبته حتى يجب الانتهاء إليه، فوجب حفظه عليه إلى وقت إياها [أو التمكن من إيصاله إليه، أو وجود من- انتقل بالحقّ إليه. و يجري ذلك مجرى الزكاة التي يعدم عند حلولها مستحقّها فلا يجب عند عدم ذلك سقوطها، ولا يجزئ التصرف فيها على حسب التصرف في الأملاك، و يجب حفظها بالنفس أو الوصية<sup>(٤)</sup> بها إلى من يقوم بإيصالها إلى مستحقّها من أهل الزكاة من الأصناف. وإن ذهب ذاهب إلى ما ذكرناه<sup>(٥)</sup> في شرط الخمس الذي هو خالص للإمام عليه السلام<sup>(٦)</sup> و جعل الشطر الآخر لأيتام آل- محمد عليه السلام وأبناء سيبلهم ومساكينهم على ما جاء في القرآن لم تبعد إصابته- الحقّ في ذلك بل كان على صواب ﴿

﴿٤١٢﴾ ٣٤ - عليّ بن الحسن بن فضال، عن يعقوب بن يزيد، عن محمد بن أبي عمير، عن الحكم بن أيمن، عن أبي خالد الكابلي «قال: قال:

١ - قال في المقنعة بعد هذا القول: «و لست أدفع قرب هذا القول من الصواب».

٢ - في بعض النسخ: «لمن يثق به».

٣ - في بعض النسخ والمقنعة: «لغائب».

٤ - في المقنعة المصححة: «بالتفلس و الوصية».

٥ - وفيها: «إلى صنع ما وصفناه».

٦ - وفيها: «هو حقّ خالص للإمام عليه السلام».

إن رأيت صاحب هذا الأمر<sup>(١)</sup> يُعطي كلِّما في بيت المال رجلاً واحداً فلا يدخلن في قلبك شيء فإنه إنما يعمل بأمر الله».

٤٤ ﴿٤١٣﴾ ٣٥ - وعنه ، عن جعفر بن محمد بن حكيم ، عن جميل ابن دراج ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : إنما تصرف السهام على ما حوى - العسكر »<sup>(٢)</sup>.

ص ٤١٤ ﴿٤١٤﴾ ٣٦ - السَّيَّارِي ، عن عليّ بن أسباط ، قال : « لما ورد أبو الحسن موسى عليه السلام على المهديّ وجده يرُدُّ المظالم<sup>(٣)</sup> ، فقال له : ما بال مَظَلِّمَتنا يا أمير المؤمنين لا تُرَدُّ؟! فقال له : وما هي يا أبا الحسن ؟ فقال : إنَّ الله عزَّ وجلَّ لمَّا فتح على نبيِّه صلى الله عليه وآله فدَكَ و ما والأها و لم يُوجِف عليها بخيل ولا ركاب فأنزل الله تعالى على نبيِّه صلى الله عليه وآله : « وَ آتِ ذَا الْقُرْبَى حَقَّهُ » فلم يدر رسول الله صلى الله عليه وآله من هُم ، فراجع في ذلك جبرئيل عليه السلام فسأل الله عزَّ وجلَّ عن ذلك ، فأوحى الله إليه أن ادفع فدَكَ إلى فاطمة عليها السلام ، فدعاها رسول الله صلى الله عليه وآله فقال لها : يا فاطمة إنَّ الله -

١٤٨

١ - لا يخفى أنَّ المراد بصاحب هذا الأمر هو المنصوص الذي إذا فُوض الأمر إليه واتبعته الأمة أو أكثرهم يحكم بالعدل ويرتفع في أيامه الجور وتؤمن به السبل والأمكنة فتُخرج الأرض بركاها ، ويرد كلَّ حقٍّ إلى أهله ، لا يبقى أهل دين حتى يظهر الإسلام ويعترفوا بالإيمان ، و يعيشوا في رعدة العيش و كمال الأمن ، و يسيروا في طرق الكمال و العلم و قرب الحق ، و نائبه في غيبته هو الفقيه الذي يقدر على الحكومة والإمامة و إيجاد الأمن والأمان ، و كفالة الكيان ، و حفظ النفوس ، و سوق الأمة إلى الرشد و الكمال ، لا الفقيه الذي لا يقدر إلا على استنباط الأحكام من القواعد المقررة ، فعنى النيابة نيابة الحكومة لا النيابة في فهم الأحكام و الشرائع فقط ، وهذا ما يعترف به العقل السليم ، و لا ينكره إلا من غلبت عليه الغفلة أو الهوى .

٢ - في بعض النسخ : «تضرب السهام على ما حواه العسكر» ، وقال العلامة المجلسي - رحمه الله - : لعل المعنى أنَّ السهام التي ذكرها الله في الغنائم مختصة بما حواه العسكر من الأموال ، ولا تدخل فيها الأرضون فإتها لكافة المسلمين . و أمَّا الأموال الغائبة فهي إمَّا للإمام ، أو هي أيضاً في حكم ما حواه العسكر ، فالحصر إضافي .

٣ - المهديّ هو محمد بن عبدالله بن محمد بن عليّ بن عبدالله بن العباس ثالث الخلفاء العباسية ، قال ابن الأثير - في ذكر بعض سيرته - : كان المهديّ إذا جلس للمظالم ، قال : أدخلوا عليّ القضاة ، فلو لم يكن رذي المظالم إلا للحياء منهم لكني .



تعالى أمرني أن أدفع إليك فَدَاكَ، فقالت: قد قبلت يا رسول الله من الله و منك ، فلم يزل وكلاؤها فيها حياة رسول الله ﷺ ، فلَمَّا ولي أبو بكر أخرج عنها وُكلاءها، فأنته فسألته أن يردها عليها ، فقال لها: انتيني بأسود أو أحمر<sup>(١)</sup> ليشهد لك بذلك ، فجاءت بأمر المؤمنين والحسن والحسين عليهما السلام وأُم أَيْعَن فشهدوا لها بذلك ، فكتب لها بترك التَعْرُض ، فخرجت بالكتاب معها فلقيها عُمَرُ فقال لها : ما هذا معك يا بنت محمد ؟ قالت : كتاب كتبه لي ابن أبي فحافة ، فقال لها : أريدني ، فأبت فانزعج من يدها فنظر فيه و تفل فيه و محاه و خرقه ، و قال : هذا لأنَّ أباك لم يوجف عليه بخيل ولا ركاب و تركها و مضى ، فقال له المهدي : حدِّها لي ، فحدَّها<sup>(٢)</sup> ، فقال : هذا كثير فأنظر فيه «<sup>(٣)</sup> .

١٤٥ ﴿٤١٥﴾ ٣٧ - علي بن الحسن بن فضال ، عن سِنْدِي بن محمد ، عن علاء ، عن محمد بن مسلم ، عن أبي جعفر عليه السلام « قال : الأنفال مِنَ النَّفْلِ<sup>(٤)</sup> و في سورة الأنفال جدد الأنف «<sup>(٥)</sup> .

١ - في النهاية : فيه «يُعْتَدُ إِلَى الْأَحْمَرِ وَالْأَسْوَدِ» أي العجم والعرب ، لأنَّ الغالب على ألوان العجم الحُمْرة والبياض و على ألوان العرب الأذْمَة والشُمْرة .  
٢ - في الكافي : «حد منها جبل أحد ، و حد منها عريش مصر ، و حد منها دومة الجندل ، فقال له : كل هذا ؟ فقال : نَعَمْ يا أمير المؤمنين هذا كله» .  
٣ - إن قيل : آية «وَ آتِ ذَا الْقُرْبَىٰ حَقَّهُ» تكون في سورة الإسراء و هذه السورة مَكِّيَّة ، و آية «مَا لَمْ يُوجَفْ عَلَيْهِ بِخَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ» مدنيَّة ، فكيف يصح هذا الخبر ؟ قلنا : سورة الإسراء مع كونها مَكِّيَّة في الاصطلاح فيها آيات نزلت بالمدينة كهذه الآية و آية ٢٢ و ٢٣ و ٥٧ و من آية ٧٣ إلى ٨٠ ، و كلُّها عند الخبراء بالاتفاق مَدَنِيَّة إِلَّا الَّذِينَ أَسْلَمُوا لِلْمَصْبِيَّةِ الْمَذْهَبِيَّةِ قيادهم أمثال ابن كثير و أضرابه .

٤ - النفل - بالتحريك - بمعنى الزيادة أو العطيَّة كما ذكره المفسترون ، و في الكافي : «هو النفل» أي زيادة عطية من الله .

٥ - أي قطع أنف المخالفين . كناية عن إذلالهم ، كما أنَّ شموخ الأنف كناية عن العزة والترفعة ، و إنَّما فيه جدد الأنف لأنَّه حكم الله تعالى بأنَّ الأنفال لله و الرسول ، و معلوم أنَّ ما كان للرسول فهو للقيام مقامه بعده و لأهل بيته . (ملذ) مرالكلام فيه ذيل الخبر ٥ «باب الأنفال» .

تأديح ﴿٤١٦﴾ ٣٨ - وعنه، عن إبراهيم بن هاشم، عن حماد بن عيسى، عن محمد بن مسلم، عن أبي عبد الله عليه السلام «أته سمعه يقول: إن الأنفال ما كان من أرض لم يكن فيها هراقة دم، أو قوم صولحوا وأعطوا بأيديهم<sup>(١)</sup>، فما كان من أرض خربة أو بطون أودية، فهذا كله من الفيء، والأنفال لله وللرسول عليه السلام»<sup>(٢)</sup>، فما كان لله فهو للرسول عليه السلام ويضعه حيث يحب».

١٤٩

﴿٤١٧﴾ ٣٩ - أبو العباس أحمد بن محمد بن سعيد بن عقدة الحافظ - الهمداني، عن أبي جعفر محمد بن الفضل بن إبراهيم الأشعري قال: حدثنا الحسن ابن علي بن زياد - وهو الوشاء الخزاز - وهو ابن بنت إلياس، وكان وقف<sup>(٣)</sup> ثم رجع فقطع -، عن عبد الكريم بن عمرو الخثعمي، عن عبد الله بن أبي يعفور؛ ومعل بن خنيس، عن أبي الصامت، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: أكبر الكبائر سبع: الشرك بالله العظيم، وقتل النفس التي حرم الله عز وجل إلا بالحق، واكل أموال اليتامى<sup>(٤)</sup>، و عقوق الوالدين، وقذف المحصنات، والفرار من الرحف، وإنكار ما أنزل الله عز وجل، فأما الشرك بالله العظيم: فقد بلغكم ما أنزل الله فينا وما قال رسول الله عليه السلام فردوه على الله وعلى رسوله، وأما قتل النفس الحرام، فقتل الحسين عليه السلام وأصحابه، وأما أكل أموال اليتامى فقد ظلمنا فينا وذهبوا به، وأما عقوق الوالدين: فإن الله عز وجل قال في كتابه: «التيبي

١ - أي على أن يكون الأرض للإمام عليه السلام، أو صالحوا على ترك القتال بالإغلاء عنها، أو أعطوها بأيديهم وسلموها طوعاً، ولو صالحوا على أنها لهم، فهي لهم. (ملذ) وقد مر مضمون هذا الخبر في باب الأنفال تحت رقم ٤.

٢ - أي والفيء من الأنفال لله وللرسول، أو الأنفال عطف على الفيء، و «لله» خير بعد خير. (ملذ) وتقدم الخبر تحت رقم ٣٧٠ ص ١٧٤.

٣ - توقعه في إمامة أبي الحسن الرضا عليه السلام للتحقيق، لا الاعتقاد بغيبه أبي الحسن موسى عليه السلام

- بمعنى الوقف الاصطلاحي - وأته صار من الواقعة، معاذ الله.

٤ - في بعض النسخ: «أكل مال اليتيم».

أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ<sup>(١)</sup>» وهو أب لهم، فعقوه في ذريته و في قرابته، وأما قذف المحصنات: فقد قذفوا فاطمة عليها السلام على منابرهم<sup>(٢)</sup>، وأما الفرار من الزحف: فقد أعطوا أمير المؤمنين عليه السلام البيعة طائعين غير مكرهين، ثم فرّوا عنه و خذلوه، و أما إنكار ما أنزل الله عزّ وجلّ: فقد أنكروا حقنا و جحدوا له و هذا ممّا لا يتعاجم فيه أحد<sup>(٣)</sup>، والله يقول: «إِنْ تَحْتَبِئُوا كِتَابَنَا مَا تَهْتُونَ عَنْهُ نَكْفُرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَ نُدْخِلْكُمْ مُدْخَلًا كَرِيمًا<sup>(٤)</sup>»<sup>(٥)</sup>.

### تمّ كتاب الزكاة مع الزيادات

و يتلوه كتاب الصيام، و أَلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

↑  
١٥٠

- ١ - الأحزاب: ٦. ٢ - لعل المراد بالقذف تكذيبها في قصة فداك، أو نفيهم السبطين عليهما السلام عن أن يكونا بمنزلة ابني رسول الله صلى الله عليه وآله.
- ٣ - استعجم عليه الكلام: استهم. ٤ - النساء: ٣١.
- ٥ - أورده الصدوق - رحمه الله - في خصاله بتفاوت في السند والمتن وقال: «حدّثني أحمد ابن الحسن القطان قال: حدّثنا أحمد بن يحيى بن زكريا القطان قال: حدّثنا بكر بن عبدالله بن حبيب قال: حدّثني محمد بن عبدالله قال: حدّثني علي بن حستان، عن عبدالرحمن بن كبير، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: إن الكبائر سبع فينا نزلت و ممّا استحلّت، فأولها الشرك بالله العظيم، و قتل النفس التي حرّم الله، و أكل مال اليتيم، و عقوق الوالدين، و قذف المحصنات، و الفرار من الزحف و إنكار حقنا، و أمّا الشرك بالله فقد أنزل الله فينا ما أنزل و قال رسول الله صلى الله عليه وآله فينا ما قال، فكذبوا الله و كذبوا رسوله فأشركوا بالله عزّ وجلّ، و أمّا قتل النفس التي حرّم الله فقد قتلوا الحسين بن علي عليهما السلام و أصحابه، و أمّا أكل مال اليتيم فقد ذهبوا بفيننا الذي جعله الله لنا فأعطوه غيرنا، و أمّا عقوق الوالدين فقد أنزل الله عزّ وجلّ في كتابه: «النسي أولىٰ بالمؤمنين من أنفسهم و أزواجه أمهاتهم» فعقوا رسول الله صلى الله عليه وآله في ذريته و عقوا أنفسهم خديجة في ذريتها، و أمّا قذف المحصنة فقد قذفوا فاطمة عليها السلام على منابرهم، و أمّا الفرار من الزحف فقد أعطوا أمير المؤمنين عليه السلام ببيعتهم طائعين غير مكرهين ففرّوا عنه و خذلوه، و أمّا إنكار حقنا فهذا ممّا لا يتنازعون فيه».

## كتاب الصيام

### ﴿ ١ - باب فرض الصيام ﴾

قال الله تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ <sup>(١)</sup> » ، وقال تعالى : « شَهْرَ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِّنَ الْهُدَىٰ وَالْفُرْقَانِ فَمَن شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَ مَن كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ <sup>(٢)</sup> » ، فأوجب الصيام بظاهر اللفظ على كلِّ مكلف .

ح ﴿ ١ ﴾ ١ - و روى محمد بن يعقوب ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن حماد بن عيسى ، عن حريز ، عن زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام « قال : بُني - الإسلام على خمسة أشياء <sup>(٣)</sup> : على الصلاة والزكاة ، و الصوم ، و الحج ، و الولاية <sup>(٤)</sup> ، و قال رسول الله صلى الله عليه وآله : الصوم جنة من النار . » .

١ - البقرة : ١٨٣ . ٢ - البقرة : ١٨٥ .

٣ - أي شعائر الإسلام خمسة ، لا هذه الخمسة هي أجزاء الإسلام ، لأن الإسلام هو الإقرار بـ « لا إله إلا الله ، و محمد رسول الله » ، و الاعتقاد بيوم القيامة يوم لا ينفع فيه مال ولا بنون . و قال العلامة المجلسي - رحمه الله - : « يمكن أن يكون المراد الإيمان بها فاتها من ضروريات الدين » .

٤ - المراد بالولاية معرفة الإمام الحق المنسوب من عند الله ، المنصوص عليه ، الذي كان قوله و فعله و تقريره حجة ، و التصديق بكونه ولي أمر الأمة ، مفترض الطاعة . و هذا الحديث رواه الصدوق - رحمه الله - في الخصال في باب « الدعايم التي بُني عليها الإسلام خمس » بسند آخر عن أبي حمزة الثمالبي عن أبي جعفر عليه السلام ، و زاد في آخره « فجعل في أربع منها رخصة ، و لم يجعل في الولاية رخصة ، من لم يكن له مال لم يكن عليه الزكاة ، و من لم يكن عنده مال فليس عليه حج ، و من كان مريضاً صلى قاعداً و أفطر شهر رمضان . و الولاية صحيحة كان أو مريضاً أو ذامالاً أو لا مال له فهي لازمة [واجبة] » .

و الولاية - بكسر الواو - بمعنى تولى الأمر و مالكية التصرف فيه .

﴿٢﴾ ٢ - وعنه ، عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن ابن فضال ، عن ثعلبة ، عن علي بن عبدالعزيز « قال : قال لي أبو عبد الله عليه السلام : ألا أخبرك بأصل الإسلام وقرعته وذروته وسنانه <sup>(١)</sup> ؟ قلت : بلى ، قال : أصله - الصلاة ، وفرعه الزكاة ، وذروته وسنانه الجهاد في سبيل الله ، ألا أخبرك بأبواب الخير ؟ الصوم جنة من النار » <sup>(٢)</sup> .

﴿٣﴾ ٣ - علي بن الحسن بن فضال ، عن فضل بن محمد الأموي <sup>(٣)</sup> ، عن ربعي بن عبدالله بن الجارود ، عن الفضيل بن يسار ، عن أبي جعفر عليه السلام « قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : قال الله عز وجل : الصوم لي وأنا أجزي به » <sup>(٤)</sup> .

﴿٤﴾ ٤ - وعنه ، عن محمد بن عبيد ، عن عبيد الله بن موسى قال : حدثنا نصر بن علي ، عن النضر بن شيبان <sup>(٥)</sup> ، عن أبي سلمة بن عبدالرحمن بن -

١ - دُرُوزَةٌ كُلُّ شَيْءٍ أَعْلَاهُ ، وَهِيَ أَعْلَى سَنَامِ الْبَعِيرِ . وَالسَّنَامُ : حَدَبَةٌ فِي ظَهْرِ الْبَعِيرِ ، وَفُلَانٌ سَنَامٌ قَوْمُهُ أَوْ كَبِيرُهُمْ .

٢ - أَيِ الصَّوْمِ أَبْوَابُ الْخَيْرِ مِبَالِغَةٌ ، أَوْ أَنَّهُ صَلَّى عَدَّ الصَّوْمَ مِنْهَا وَتَرَكَ الْبَوَاقِي . (ملذ) وقال الفيض - رحمه الله - في قوله : « جنة من النار » : « لأنه يدفع حرَّ الشهوة والغضب اللتين بهما يصلى نار جهنم في باطن الإنسان في الدنيا ، و تبرز له في الآخرة ، كما أن الجنة تدفع عن صاحبها حرَّ الحديد » . أقول : يعني الصوم وقاية وحصن من الوقوع في كل معصية توجب دخول النار .

٣ - الظاهر كونه الفضل بن محمد الأشعري القمي أخا إبراهيم بن محمد الأشعري ، ولها كتاب مشترك ، عنونه الشيخ في الفهرست ، والتجاشي في رجاله .

٤ - بصيغة المعلوم والمعنى ظاهر ، وإذا كان بصيغة المجهول فالمعنى إتي جزاؤه أو هو جزائي . وههنا سؤال مشهور وهو كلُّ الأعمال الصالحة لله ، فإوجه تخصيص الصوم بأنه له تبارك وتعالى ؟ وأجيب بأجوبة أصوبها أن الصوم في الواقع أمرٌ خفيٌّ لا يطلع عليه إلا الله فلذلك شرف دون سائر الأعمال .

٥ - هو النضر بن شيبان الحُدائِي البصري ، و رواه نصر بن علي الجهضمي الكبير ، و صحَّف في التسخ بـ «النصر بن سنان» .

عوف<sup>(١)</sup>، عن أبيه «قال: قال رسول الله ﷺ: شهر رمضان شهر فرض الله عزَّ وَجَلَّ عليكم صيامه، فمن صامه إيماناً واحتساباً خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمته»<sup>(٢)</sup>.

ص ٥ ﴿٥﴾ - و عنه ، عن محمد بن عبيد بن عتبة ، عن الفضل بن دكين أبي نعيم<sup>(٣)</sup> قال : حدثنا عبدالسلام بن حرب ، عن أيوب السخيتاني<sup>(٤)</sup> ، عن أبي قلابة ، عن أبي هريرة «قال: قال رسول الله ﷺ: قد جاءكم شهر رمضان شهر مبارك ، شهر فرض الله عليكم صيامه ، تفتح فيه أبواب الجنان ، و تُغلق فيه الشياطين ، فيه ليلة القدر خيرٌ من ألف شهر ، من حرمها فقد حرم» .  
 أو مع<sup>(٥)</sup> ﴿٦﴾ ٦ - و عنه ، عن عمرو بن عثمان ، عن الحسن بن محبوب ، عن أبي أيوب ، عن أبي جعفر الصادق<sup>(٥)</sup> ، عن أبي الورد<sup>(٥)</sup> ، عن أبي جعفر الصادق<sup>(٥)</sup> : «قال : خُطِبَ رسول الله ﷺ

١ - عنونه تهذيب الكمال وقال : ليس له اسم ، وفي هامش خلاصة تهذيب الكمال اسمه «عبدالله» و كذا في معارف ابن قتيبة ، وقيل : «إسماعيل» ، وقيل : اسمه و كنيته واحدة .

٢ - في النهاية : وفيه «من صام رمضان إيماناً واحتساباً» أي طلباً لوجه الله و ثوابه .  
 فالاحتساب من الحسب ، كالاغتداد من القَد ، وإنما قيل لمن يتنوي بعمله وجه الله احتسابه ، لأن له حينئذ أن يعتد عمله ، فجُعل في حال مباشرة الفعل كأنه معتدُّ به . والجسبة اسم من الاحتساب ، كالعدة من الاعتداد ، والاحتساب في الأعمال الصالحة ، وعند المكروهات هو البِدائرُ إلى طلب الأجر و تحصيله بالتسليم والصبر ، أو باستعمال أنواع البرِّ والقيام بها على الوجه المرسوم فيها طلباً للثواب المرجو منها - انتهى .

٣ - الفضل بن دكين التميمي أبو نعيم الملائي الكوفي الأحول ، الحافظ العلم من رجال العاقبة .  
 ٤ - هو أيوب بن أبي تيممة كيسان السخيتاني البصري ، وهذه النسبة إلى عمل السخيتان و بيعه و هو الجلود الموازع ليست بأدم . وكان هو من رجال العاقبة كنيته أبو بكر مولى عمّارين - ياسر و يروي عن أبي جعفر الصادق وهو تابعي . والمراد بـ«أبي قلابة» : عبدالله بن زيد بن عمرو البصري أحد أئمة الفقهاء منهم .

٥ - يظهر من رواية صحيحة رواها الكليني في فضل الحجّ (ج ٤ ص ٢٦٣) عن «سلمة بن - محرز» كون أبي الورد من الرضيتين . وقيل : هو الورد بن زيد الأسدي من أصحاب الصادقين عليهما السلام .

في آخر جمعة من شهر شعبان، فحمد الله وأثنى عليه ثم قال: «أيها الناس! إنّه قد أظلمكم شهر<sup>(١)</sup> فيه ليلة خير من ألف شهر، شهر رمضان! فرض الله صيامه، وجعل قيام ليلة فيه بتطوع كتطوع صلاة سبعين ليلة<sup>(٢)</sup> فيما سواه من الشهور، وجعل لمن تطوع فيه بحصلة من خصال الخير والبر كأجر من أدى فريضة من فرائض الله عز وجل، ومن أدى فيه فريضة من فرائض الله عز وجل كمن أدى سبعين فريضة من فرائض الله عز وجل فيما سواه من الشهور، وهو شهر الصبر؛ وإن الصبر ثوابه الجنة، وهو شهر المواساة<sup>(٣)</sup>، وهو شهر يزيد الله عز وجل فيه رزق المؤمن، ومن فطر فيه مؤمناً كان له بذلك عند الله عز وجل عتق رقبة ومغفرة لذنوبه فيما مضى، قيل له: يا رسول الله! ليس كلنا نقدر على أن نفطر فيه صائماً؟! فقال: إن الله عز وجل كريم يعطي هذا الثواب لمن لم يقدر<sup>(٤)</sup> إلا على مدقة<sup>(٥)</sup> من لبن يعطيها صائماً، أو شربة من ماء عذب، أو تمرات لا يقدر على أكثر من ذلك. ومن خفف فيه عن تملوكه خفف الله عنه حسابه، وهو شهر أوله رحمة، ووسطه مغفرة، وآخره إجابة والعتق من النار<sup>(٦)</sup>، ولا غنى بكم فيه عن أربع خصال: خصلتين ترضون الله بهما، وخصلتين لا غنى بكم عنها<sup>(٧)</sup>، فأما اللتان ترضون الله عز وجل بهما فشهادة أن لا إله إلا الله وأن

١٥٢

- ١ - في النهاية: وفيه «أنه خطب آخر يوم من شعبان فقال: «أيها الناس قد أظلمكم شهر عظيم» - يعني رمضان - : أي أقبل عليكم ودنا منكم، كأنه أتى عليكم ظلمة» .
- ٢ - في ثواب الأعمال للصدوق (ره): «بتطوع كمن تطوع بصلاة سبعين ليلة» .
- ٣ - أي يلزم مواساة الأغنياء مع الفقراء في التعتيش، والمواساة: المشاركة والمساهمة في المعاش والرزق .
- ٤ - في بعض النسخ: «لا يقدر» .
- ٥ - المذقة: اللبن الممزوج بالماء .
- ٦ - أي في العشر الأول ينزل الله الرزحات الدنيوية والأخروية على عباده، وفي العشر الأوسط يغفر ذنوبهم، وفي العشر الآخر يستجيب دعاءهم ويعتق رقابهم من النار .
- ٧ - قال العلامة المجلسي - رحمه الله - : المراد بعدم الغنى في الأول الضرورة، أعم من أن يكون لتحصيل الثوبات ومزيد الخيرات، أو لما لا بد منه من حوائج الدنيا والآخرة، وبالقاني الأخير فقط .

محمداً رسولُ الله<sup>(١)</sup>، وأما اللتان لا يَغْنِي بكم عَنْهَا فتسألون الله عَزَّ وَجَلَّ فِيهِ حَوَائِجَكُمْ وَاجْتَنَاءَ، وَتَسْأَلُونَ اللَّهَ الْعَافِيَةَ وَتَعُوذُونَ بِهِ مِنَ النَّارِ» (٢).

﴿٧﴾ ٧ - و عنه ، عن محمد بن خالد الأصم ، عن ثعلبة بن ميمون ، عن مُعَمَّر بن يحيى «أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ : لَا يَسْأَلُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَبْدًا عَنْ صَلَاةٍ بَعْدَ الْفَرِيضَةِ<sup>(٣)</sup> ، وَلَا عَنْ صَدَقَةٍ بَعْدَ الزَّكَاةِ ، وَلَا عَنْ صَوْمٍ بَعْدَ شَهْرِ رَمَضَانَ» .

أَوْضَعُ ﴿٨﴾ ٨ - و عنه ، عن أحمد بن صبيح ، عن الحسين بن علوان ، عن عبد الله بن الحسن<sup>(٤)</sup> «قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : شَهْرُ رَمَضَانَ نَسَخَ كُلَّ صَوْمٍ<sup>(٥)</sup> ، وَالتَّحْرِيسَ كُلَّ ذَبِيحَةٍ ، وَ الزَّكَاةَ نَسَخَتْ كُلَّ صَدَقَةٍ ، وَ غَسْلُ - الْجِنَابَةِ نَسَخَ كُلَّ غَسْلٍ» .

١٥٣ ↑

﴿٩﴾ ٩ - و عنه ، عن محمد بن الربيع الأقرع<sup>(٦)</sup> ، عن هشام بن سالم ، عن أبي عبد الله عَلَيْهِ السَّلَامُ «قَالَ : قَالَ : سَمِعْتَهُ يَقُولُ : مَا كَلَّفَ اللَّهُ الْعِبَادَ فَوْقَ مَا يُطِيقُونَ ، فَذَكَرَ الْفَرَائِضَ ، وَ قَالَ : إِنَّهَا كَلَّفَهُمْ صِيَامَ شَهْرٍ مِنَ السَّنَةِ وَ هُمْ يُطِيقُونَ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ» .

١ - المراد بالشهادتين التكلم والذكر بها و تكرارهما لا الاعتقاد . و في ثواب الأعمال : «فشهادة أن لا إله إلا الله و أني رسول الله» .

٢ - و في الفقيه : «تعوذون به من النار» .

٣ - المراد بالفريضة إما مطلق الصلوات الواجبة ، أي الصلوات الخمس ، و على الثاني : لعل المراد عدم السؤال عن التوافل ، مع احتمال الإطلاق تفضلاً ، و يتعين الأخيران في الأخيرين ، فتأمل . (ملذ)

٤ - هو عبد الله بن الحسن المثنى و روى مرسلأ ، و السند ضعيف .

٥ - يعني الصوم الواجب بالأصالة ، لا ما يلزمه الإنسان على نفسه مثل الكفارات و التذورات .

٦ - في كتب الرجال أحمد بن محمد بن الربيع الأقرع ، و ليس فيها محمد بن الربيع الأقرع ، نعم فيها محمد بن الربيع بن سويد السائي ، و محمد بن الربيع الأسدي أبو صالح الكوفي ، و محمد بن الربيع مولى بني ذهل .



ث (١٠) ﴿ ١٠ - وعنه ، عن أحمد بن الحسن <sup>(١)</sup> ، عن أبيه ، عن صفوان ، عن القاسم بن الفضيل ، عن الفضيل بن يسار ، عن أبي عبد الله عليه السلام » قال : قال أبو جعفر عليه السلام : من صلى الخميس ، وصام شهر رمضان ، وحج البيت ، و نسك نُسكنا ، واهتدى إلينا قبل الله منه كما يقبل من الملائكة .

ث (١١) ﴿ ١١ - وعنه ، عن محمد بن أبي عمير ، عن حماد بن عثمان ، عن معمر بن يحيى » قال : سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول : لا يسأل الله عبداً عن صلاة بعد الخميس ، ولا عن صوم بعد رمضان .

### ﴿ ٢ - باب علامة أول شهر رمضان ﴾

[ ﴿ و آخره و دليل دخوله ﴾ ]

المعتبر في تعرف <sup>(٢)</sup> أوائل الشهور بالأهلة دون العدد على ما يذهب إليه قوم من شذاذ المسلمين ، والذي يدل على ذلك قول الله عز وجل : « يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلَةِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ <sup>(٣)</sup> » ، فبين الله تعالى أنه جعل هذه الأهلة معتبرة في تعرف أوقات الحج وغيره مما يعتبر فيه الوقت ، ولو كان الأمر على ما يذهب إليه أصحاب العدد لما كانت الأهلة مراعاة في تعرف هذه الأوقات إذا كانوا يرجعون إلى العدد دون غيره ، وهذا خلاف التنزيل ، والهلال إنما سمي هلالاً لارتفاع الأصوات عند مشاهدتها بالذكر لها و الإشارة إليها بالتكبير أيضاً و التهليل عند رؤيتها ، ومنه قيل : استهل الصبي <sup>(٤)</sup> إذا ظهر صوته بالصياح عند الولادة ، و سمي الشهر شهراً لاشتهاره بالهلال ، فن زعم أن - العدد للإيام و الحساب للشهور و التنين يعني في علامات الشهور عن الأهلة

١٥٢ ↑

١ - يعني أحمد بن الحسن بن علي بن فضال ، و راويه أخوه علي .

٢ - في بعض نسخ التهذيب : « في تعريف » .

٣ - البقرة : ١٨٩ .

٤ - وفي لسان العرب : استهل الصبي بالبكاء : رفع صوته و صاح عند الولادة ، و كل

شيء ارتفع صوته فقد استهل . و الإهلال بالحج : رفع الصوت بالتلبية .

أبطل معنى سِمَاتِ الْأَهْلَةِ، والشُّهُورِ الْمَوْضُوعَةِ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ .  
 [و] يدلُّ على ذلك أيضاً ما هو معلوم كالأضطرار غير مشكوك فيه من  
 شريعة الإسلام من فزع المسلمين في وقت النَّبِيِّ ﷺ و من بعده إلى هذا-  
 الزَّمان في تعرُّفِ الشَّهْرِ<sup>(١)</sup> إلى معاينة الهلال و رؤيته، و ما ثبت أيضاً من سُنَّة-  
 النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَتَوَلَّى رُؤْيَا الْهِلَالِ وَيَلْتَمِسُ الْهِلَالَ وَيَتَصَدَّى لِرُؤْيَا وَ مَا  
 شَرَعَهُ مِنْ قَبُولِ الشَّهَادَةِ عَلَيْهِ، وَالْحُكْمِ فَيَمُنُ شَهِدَ بِذَلِكَ فِي مِصْرَ مِنَ الْأَمْصَارِ،  
 وَ مِنْ جَاءَ بِالْخَبْرِ بِهِ عَنْ خَارِجِ الْأَمْصَارِ، وَحُكْمِ الْخَبْرِ بِهِ فِي الصَّحَّةِ<sup>(٢)</sup>، وَ سَلَامَةِ-  
 الْجَوِّ مِنَ الْعَوَارِضِ، وَ خَبَرَ مَنْ شَهِدَ بِرُؤْيَا مَعَ السَّوَاتِرِ فِي بَعْضِ الْأَصْقَاعِ<sup>(٣)</sup>،  
 فَلَوْ لَا أَنَّ الْعَمَلَ عَلَى الْأَهْلَةِ أَصْلٌ فِي الَّذِينَ مَعْلُومٌ لِكَافَّةِ الْمُسْلِمِينَ مَا كَانَتْ الْحَالُ  
 فِي ذَلِكَ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ، وَ لِكَانِ اعْتِبَارِ جَمِيعِ مَا ذَكَرْنَاهُ عَبَثًا لَا فَائِدَةَ فِيهِ، وَ هَذَا  
 فَاسِدٌ بِلَا خِلَافٍ<sup>(٤)</sup>، فَأَمَّا الْأَخْبَارُ فِي ذَلِكَ فَهِيَ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ تَحْصَى، لَكِنِّي أَذْكَرُ  
 مِنْهَا قَدْرَ مَا فِيهِ كِفَايَةٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

فنها ما رواه :

« (١٢٠) ١ - أبوغالب الزُّرَّارِيُّ<sup>(٥)</sup> قال : أخبرنا أحمدُ بنُ محمَّدَ ، عن أحمدَ  
 ابنِ الحسنِ بنِ أبانَ ، عن عبدِاللهِ بنِ جَبَلَةَ ، عن عَلاءَ ، عن محمَّدِ بنِ مسلمَ ، عن  
 أَحَدِهِمَا - يعني أبا جعفر و أبا عبد الله ﷺ - « قال : شهرُ رمضانَ يَصِيبُهُ مَا  
 يُصِيبُ الشُّهُورَ مِنَ التَّقْصَانِ ، فَإِذَا صُمَّتْ تِسْعَةٌ وَ عِشْرِينَ يَوْمًا ثُمَّ تَغَيَّمَتِ السَّمَاءُ  
 فَأَتَمَّ الْعِدَّةَ ثَلَاثِينَ » .

١ - في بعض النسخ : « في تعرُّفِ الشُّهُورِ » .

٢ - في بعض النسخ : « الصَّحْوُ » أي ذهاب الغيم ، و أصحَّتِ السَّمَاءُ انْتَشَعَ عَنْهَا الْغَيْمُ .

٣ - جمع صُفْع - بضم المهملة - بمعنى الناحية .

٤ - في بعض النسخ : « بلا اختلاف » .

٥ - هو أحمد بن محمَّد بن سليمان أبوغالب الزُّرَّارِيُّ، جليل القدر ، كثيرُ الزَّوَايَا . و المراد

بـ(أحمد بن محمَّد) لعلَّه البرقي ، لأنَّه يروي عن عبدِالله بنِ جَبَلَةَ بواسطة ، وأحمد بنِ الحسن بن -

أبان مجهول بل مهمل .

ضع ﴿١٣﴾ ٢ - علي بن مهزيار ، عن عمرو بن عثمان ، عن المفضل ، عن (١) زيد الشحام جميعاً ، عن أبي عبد الله عليه السلام «أته سُئِلَ عن الأَهْلَةِ (٢) ، فقال: هي أهلة - الشُّهُو ، فإذا رأيتَ الهِلَالَ فَصُمْ ، وإذا رأيتَه فأفِطِر ، قلت: أ رأيتَ إن كان الشَّهر تسعة وعشرين يوماً أقضي ذلك اليوم ؟ فقال: لا ، إلا أن تشهَدَ لك بيتة عدول ، فإن شهدوا أنهم رأوا الهِلَالَ قَبْلَ ذلك فَاقْضِ ذلك اليوم» (٣).

﴿١٤﴾ ٣ - وعنه ، عن الحسن (٤) ، عن القاسم بن عروة ، عن أبي العباس ، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: الصُّومُ للرُّؤْيَةِ والفِطْرُ للرُّؤْيَةِ ، وليس الرُّؤْيَةُ أن يراه واجِدٌ ولا اثنان ولا خمسون» (٥).

﴿١٥﴾ ٤ - وعنه ، عن عثمان بن عيسى ، عن سماعة (٦) «قال: صيام شهر رمضان بالرُّؤْيَةِ وليس بالظَّنِّ ، وقد يكون شهر رمضان تسعة وعشرين ويكون ثلاثين ، ويصيبه ما يصيب الشهور من التَّامِّ والنَّقْصان» .

﴿١٦﴾ ٥ - وعنه ، عن محمد بن أبي عمير ، عن أبي أيوب (٧) ، عن محمد

١ - في بعض النسخ: «و عن زيد» والظاهر لفظه «و» زائدة.

٢ - أي الأَهْلَةُ المذكورة في الآية ١٨٩ من سورة البقرة .

٣ - اعلم أنه استدلَّ بعموم تلك الأخبار على ما ذهب إليه السيد - رحمه الله - من الاعتبار بالرُّؤْيَةِ قبل الرُّؤَال . (ملذ)

٤ - كذا ، وفي الاستبصار: «الحسن بن علي» .

٥ - يعني إذا اجتمع جماعة وادعى الرُّؤْيَةَ بعضهم ، ولم ير الأكثر ، فهذا قرينة على أنه اشبه عليهم .

٦ - في الاستبصار رواه مرفوعاً عن رفاعة ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، وصحَّف فيه «سماعة» بـ«رِفاعة» ، وقال في جامع الرواة - بعد نقل هاتين الروايتين واتحادهما - : لعلَّ الصواب رواية عثمان بن عيسى ، عن سماعة ، لأنه يروي عن سماعة كثيراً ، والله أعلم .

٧ - هو إبراهيم بن عثمان أبوأيوب الخزاز ، كبير المذلة . وقيل : هو إبراهيم بن عيسى . و لعلَّ منشأ الاختلاف في اسم أبيه من رسم الخط «عثمن» و «عيسى» . وفي الاستبصار : «عن محمد ابن أبي عمير ، عن أيوب ؛ و حماد ، عن محمد بن مسلم - إلخ» ، والظاهر أن لفظه «أي» سقطت من قلم النساخ ، والصواب معها بقرينة رواية محمد بن أبي عمير ، عن أبي أيوب الخزاز و روايته عن محمد بن مسلم كثيراً . وأيضاً سقوط : «و حماد» عن التهذيب ، بقرينة آخر الخبر .

ابن مسلم ، عن أبي جعفر عليه السلام « قال : إذا رأيتم الهلال فصوموا ، و إذا رأيتموه فأفطروا ، و ليس بالرأي و لا بالتظنّي و لكن بالرؤية ، و الرؤية ليس أن يقوم عشرة فينظروا فيقول واحد : هو ذا هو ، و ينظر تسعة فلا يرونه ، إذا رآه واحد رآه [عشرة] ألف <sup>(١)</sup> و إذا كانت علة فأتّم شعبان ثلاثين » ، و زاد حماد فيه : « و ليس أن يقول رجل : هو ذا هو ، لا أعلم إلا قال : و لا خمسون » .

١٥٦  
 مجهـ ﴿١٧﴾ ٦ - الحسين بن سعيد، عن محمد بن الفضيل، عن أبي الصّباح <sup>(٢)</sup>؛ و صفوان <sup>(٣)</sup>، عن ابن مسكان، عن الحلبي جميعاً، عن أبي عبدالله عليه السلام « أنه سئل عن الأهلية، فقال: هي أهلة الشهور، فإذا رأيت الهلال فصم، و إذا رأيته فأفطر، قلت: رأيت إن كان الشهر تسعة و عشرين يوماً أقضي ذلك اليوم؟ فقال: لا، إلا أن تشهد لك بيته عدول، فإن شهدوا أنهم رأوا الهلال قبل ذلك فاقض ذلك اليوم » <sup>(٤)</sup>.

﴿١٨﴾ ٧ - و عنه، عن محمد الأشعري أبي خالد <sup>(٥)</sup>، عن ابن بكير، عن عبيد بن زرارة، عن أبي عبدالله عليه السلام « قال: شهر رمضان يصيبه ما يصيب الشهور من الزيادة و التقصان، فإن تغيمت السماء يوماً فأتّموا العدة » .

١٥٦  
 معـ ﴿١٩﴾ ٨ - و عنه، عن الحسن <sup>(٦)</sup>، عن صفوان، عن منصور بن حازم، عن أبي عبدالله عليه السلام « أنه قال: صم لرؤية الهلال و أفطر لرؤيته، فإن شهد عندكم شاهدان مريضتان بأنهما رآياه فاقضه » <sup>(٧)</sup>.

١ - في بعض النسخ: «عشرة آلاف» .

٢ - هو إبراهيم بن نعم أبو الصّباح الكناني، يسميه الصادق عليه السلام الميزان . ثقة .

٣ - عطف على محمد بن الفضيل، و المعطوف صفوان بن يحيى الأزرق .

٤ - المراد آخر شعبان و أول رمضان، و ظاهر الكلام عدم رعاية الأفق . و تقدم الخبر

تحت رقم ٢ بسند آخر مع بيانه . و أيضاً يأتي تحت رقم ٣٨ و ٤٢ و ٤٣ .

٥ - هو محمد بن خالد الأشعري، و الظاهر تصحيف «ابن خالد» بـ «أبي خالد» .

٦ - «عن الحسن» الظاهر زيادته، و ليس في الاستبصار، و المراد بـ «صفوان» صفوان بن-

يحيى، و روى عنه الحسين بن سعيد كراً ٧٠ - في الاستبصار: «فإن [يشهد عندك شاهدان]» .

ص ٢٠ ﴿٩﴾ - و عنه ، عن صفوان ، عن العيص بن القاسم « قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الهلال إذا رآه القوم جميعاً فاتفقوا على أنه لليلتين أيجوز ذلك ، قال : نعم » (١) .

ص ٢١ ﴿١٠﴾ - و عنه ، عن حماد ، عن شعيب ، عن أبي بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام « أنه سُئِلَ عن اليوم الذي يقضى من شهر رمضان ، فقال : لا تقضه إلا أن يثبت شاهدان عدلان من جميع أهل الصلاة متى كان رأس الشهر (٢) ، وقال : لا تصم ذلك اليوم الذي يقضى إلا أن يقضي أهل الأمصار فإن فعلوا فصمه » .

ص ٢٢ ﴿١١﴾ - و عنه ، عن القاسم (٣) عن أبان ، عن عبد الرحمن بن أبي - عبدالله « قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن هلال شهر رمضان يغمُ علينا في تسعة [ وعشرين من شعبان ، فقال : لا تصم إلا أن تراه ، فإن شهد أهل بلد آخر فاقضه » .

ص ٢٣ ﴿١٢﴾ - و عنه ، عن يوسف بن عقيل (٤) ، عن محمد بن قيس ، عن أبي جعفر عليه السلام « قال : قال أمير المؤمنين عليه السلام : إذا رأيتم الهلال فأفطروا ، أو شهد عليه عدل (٥) من المسلمين ، وإن لم تروا الهلال إلا من وسط النهار أو

١ - يعني إذا حصل اليقين عادة من ارتفاع درجته على أنه لليلتين . وقوله : « نعم » لعنه محمول على استحباب قضاء يوم ، و منهم من أول الخبر بأنه شهدوا على رؤيته في الليلة - السابقة . (ملذ) ٢ - في نسخة : « متى كان رأوا الشهر » .

٣ - يعني الجوهري الواقفي ، و شيخه ابن عماد الأحمر .

٤ - هو يوسف بن عقيل البجلي ثقة ، يقول القميون إن له كتاباً ، والظاهر أن الكتاب لمحمد ابن قيس . (التجاشي) ، و ما جاء في الاستبصار : « يونس بن عقيل » سهو من قلم الناسخ .

٥ - استدلل به على الاكتفاء بالعدل الواحد ، وأجاب عنه العلامة - رحمه الله - في التذكرة عن احتجاج من احتج بهذا الخبر على قبول شهادة الواحد ، بأن لفظة العدل يصح إطلاقها على الواحد فما زاد ، لأنه يطلق على القليل والكثير تقول : « رجل عدل » و « رجلان عدل » و « رجال عدل » ، أقول : ذهب « سلاّر » إلى الاجتزاء بالشاهد الواحد في هلال شهر رمضان للصوم خاصة ، متمسكاً بهذا الخبر ، مع أنه يدل على هلال شوال ، ثم إنه اختلف الأصحاب في الرؤية قبل الزوال ، ←

آخره فأتَمُوا الصَّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ، فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَعُدُّوا ثَلَاثِينَ لَيْلَةً ثُمَّ أَفْطَرُوا». (٢٤) ﴿١٣ - و عنه<sup>(١)</sup>، عن فضالة، عن سيف بن عميرة، عن إسحاق ابن عمار، عن أبي عبدالله عليه السلام «أنه قال: في كتاب علي عليه السلام: صُمُّ لِرُؤْيَيْهِ، وَ أَفْطَرَ لِرُؤْيَيْهِ، وَ أَيَّاكَ وَ الشَّكَّ وَ الظَّنَّ<sup>(٢)</sup>! فَإِنْ خَنِيَ عَلَيْكُمْ فَأَتَمُّوا الشَّهْرَ<sup>(٣)</sup> الْأَوَّلَ ثَلَاثِينَ».

صح ﴿٢٥﴾ ١٤ - و عنه، عن فضالة، عن سيف بن عميرة، عن الفضيل ابن عثمان<sup>(٤)</sup>، عن أبي عبدالله عليه السلام «أنه قال: ليس على أهل القبلة إلا الرؤية، [و] ليس على المسلمين إلا الرؤية».

صح ﴿٢٦﴾ ١٥ - سعد بن عبدالله، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن محمد بن أبي عمير، عن هشام بن الحكم، عن أبي عبدالله عليه السلام «أنه قال فيمن صام تسعة وعشرين<sup>(٥)</sup>، قال: إن كانت له بيتة عادلة على أهل مصر أتهم

«والمشهور أنها ليلة المستقبل، و نقل عن السيد - رحمه الله - أنه لليلة الماضية، و قال في المختلف: الأقرب اعتبار ذلك في الصوم دون الفطر، و استدلت بهذا الخبر لردة المرتضى - رحمه الله - ولا يجني ما فيه. (ملذ)

أقول: تقدّم في الباب تحت رقم ٢ في خير آخر بسند صحيح فقال: «(إلا أن تشهد لك بيتة عدول»، و جاء الخبر في الاستبصار فقال: «أو تشهد عليه بيتة عدول»، و عليه فلا مجال للاستدلال به للواجد.

١ - الضمير راجع إلى الحسين بن سعيد ظاهراً، و تقدّم في الحسن بن سعيد: أنه المتفرد بالرواية عن فضالة بن أيوب دون أخيه حسين، و أنّ الحسين يروي عن الحسن عنه، و في رجال التجاشي: كل شيء تراه الحسين بن سعيد عن فضالة فهو غلط و إبّاه هو الحسن عن فضالة. و إنّ الحسين بن سعيد لم يلقه و إنّ أخاه تفرّد بفضالة دون الحسين - انتهى.

٢ - أي في الرؤية، و إن اعتبر الظنّ الحاصل من الشهادة، أو المراد الظنّ الغير الشرعي، فإنه بمثابة العلم فكأنه علم، والله يعلم. (ملذ) ٣ - في بعض النسخ: «فتمّموا الشهر».

٤ - عنوانه الشيخ في الفهرست و قال: «له كتاب عنه الحسن بن محمد بن سماعة» و ظنّ أنه مشترك مع فضيل الأعور. و يحتمل أن يكون هو فضل بن عثمان كما في الكافي والفتية، فهو أبو محمد المرادي الأنباري ثقة نقه.

٥ - في بعض النسخ: «صام تسعاً وعشرين».

صاموا ثلاثين على رؤية، قضى يوماً».

س (٢٧) ﴿١٦﴾ - وعنه، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن حماد ابن عيسى، عن عبدالله بن سينان - عن رجل نسي حماد بن عيسى اسمه - قال: «صام عليّ عليه السلام بالكوفة<sup>(١)</sup> ثمانية و عشرين يوماً من شهر رمضان فراوا- الهلال، فأمر منادياً أن ينادي: اقضوا يوماً فإنَّ الشهر تسعة و عشرون يوماً».

١٥٨

ص (٢٨) ﴿١٧﴾ - محمد بن الحسن الصفار، عن عليّ بن محمد القاسانيّ «قال: كتبتُ إليه<sup>(٢)</sup> - وأنا بالمدينة - عن اليوم الذي يشكّ فيه من [شهر] رمضان هل يصام أم لا؟ فكتب عليه السلام: اليقين لا يدخل فيه الشكّ، صُمّ للرؤية، و أفطر للرؤية».

ص (٢٩) ﴿١٨﴾ - وعنه، عن محمد بن عيسى «قال: كتب إليه أبو عمر<sup>(٣)</sup>: أخبرني يا مولاي أنه ربما أشكل علينا هلال شهر رمضان فلا نراه و نرى السماء ليست فيها علة فيفطر الناس<sup>(٤)</sup> و نفطر معهم، و يقول قوم من الحساب قبلنا: إنّه يرى في تلك الليلة بعينها بمصر و إفريقية و الأندلس، فهل يجوز يا مولاي ما قال الحساب في هذا الباب حتّى يختلف الفرض على أهل الأمصار فيكون صومهم خلاف صومنا و فطرهم خلاف فطرنا؟ فوقع عليه السلام: لا تصومن الشكّ<sup>(٥)</sup> أفطر لرؤيته، و صُمّ لرؤيته».

ص (٣٠) ﴿١٩﴾ - وعنه، عن أحمد بن محمد، عن محمد بن بكر، عن

١ - كأنه مجاز، أي صام الناس بأمره، لأنه كان حكمهم على الظاهر، أو صام ثمانية و عشرين يوماً بقصد رمضان.

٢ - كذا مضمراً. و يجتمل أن يكون الضمير راجع إلى الإمام أبي جعفر الثاني الجواد عليه السلام، أو الهادي عليه السلام.

٣ - هو أبو عمر الخذاء من أصحاب الهادي عليه السلام، و في نسخة «أبو عمرو». و المراد به محمد ابن عيسى «العبيدي البقطيني».

٤ - في بعض النسخ: «ويفطر الناس». ٥ - أي بنتة رمضان، كما هو المشهور.

حفص، عن عُمَر بن سالم؛ و محمد بن زياد بن عيسى<sup>(١)</sup>، عن هارون بن -  
خارجة «قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: عدّ شعبان تسعة و عشرين يوماً، فإن  
كانت متغيمة فأصبح صائماً، وإن كانت مُصْحِيّة<sup>(٢)</sup> و تبصرت له] ولم تر شيئاً  
فأصبح مفطراً».

٢٠ ﴿٣١﴾ - سعد بن عبد الله، عن إبراهيم بن هاشم، عن إسماعيل<sup>(٣)</sup>،  
عن يونس بن عبد الرحمن، عن حبيب الخزاعي<sup>(٤)</sup> «قال: قال أبو عبد الله عليه السلام:  
لا تجوز الشهادة في رؤية الهلال دون خمسين رجلاً عدد القسامة<sup>(٥)</sup>، وإنما تجوز  
شهادة رجلين إذا كانا من خارج مصر - و كان بالمصر علة - فأخبراً أنّها رأياه  
وأخبراً عن قوم صاموا للرؤية»<sup>(٦)</sup>.

٢١ ﴿٣٢﴾ - سعد بن عبد الله، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن  
يزيد بن إسحاق شاعر، عن هارون بن حمزة، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: سمعته  
يقول: إذا صُمّت لرؤية الهلال و أفطرت لرؤيته فقد أكملت صيام شهر و إن لم  
تصم إلا تسعة و عشرين يوماً، فإن رسول الله صلى الله عليه وآله قال: الشهر هكذا و هكذا  
و هكذا - وأشار بيده إلى عشرة و عشرة و تسعة»<sup>(٧)</sup>.

١ - هو محمد بن أبي عمير، جليل القدر، عظيم المنزلة فينا و عند المخالفين، و كان ثقة .  
و الحفص هو صاحب السابري الكوفي، و عمر بن سالم أخوه، و كانا ثقتين . و في السند سقط  
كما يظهر مما يأتي في باب «فضل صيام يوم الشك» تحت رقم ٥٠١، و في الاستبصار و الكافي  
أيضاً، و الصواب: «أحمد بن محمد، عن محمد بن بكر؛ و محمد بن أبي الصهبان، عن حفص» .  
٢ - صَحّت السماء تصحّو صحواً و صَحُوا (واوياً) ذهب الغيم عنها . و يومٌ مُصْحٍ و سماءٌ  
مُصْحِيّة: أي ذهب غيمها و انكشف .

٣ - هو إسماعيل بن مَرّار، و ما في بعض النسخ: «إبراهيم بن هاشم بن إسماعيل» سهو  
من قلم الناسخ .

٤ - في بعض النسخ: «حبيب الجعاعي» مهملٌ مجهولٌ بكلتا العنوانين .

٥ - القسامة: هي اليمين لإثبات الدّم للقصاص تقوم مقام البيّنة للمدعي و هي خمسون  
يميناً .  
٦ - في بعض النسخ: «لرؤيته» .

٧ - في بعض النسخ: «و تسعاً» . و ذهب المفيد و المرتضى و ابن إدريس و أكثر الأصحاب -



تصح ﴿٣٣﴾ ٢٢ - وعنه ، عن موسى بن الحسن ، [و] عن محمد بن -  
عبد الحميد ، عن يونس بن يعقوب « قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : إني صُمتُ  
شهرَ رمضان على رؤية تسعة وعشرين يوماً و ما قضيت ، قال : فقال : وأنا قد  
صمته و ما قضيت ؛ ثم قال لي : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : الشهر كذا و كذا  
و شهر كذا و كذا » .

صح ﴿٣٤﴾ ٢٣ - سعد ، عن العباس بن موسى ، عن يونس بن عبد الرحمن ،  
عن أبي أيوب إبراهيم بن عثمان الخزاز ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : قلت له : كم  
يجزئ في رؤية الهلال ؟ فقال : إنَّ شهرَ رمضانَ فريضة من فرائض الله فلا تؤدُّوا  
بالتَّظنِّي<sup>(١)</sup> ، وليس رؤية الهلال أن يقوم عدَّة فيقول واحدٌ : قد رأيتُه ، ويقول -  
الآخرون : لم نره ، إذا رآه واحدٌ رآه مائة ، وإذا رآه مائة رآه ألف ، ولا يجزئ  
في رؤية الهلال<sup>(٢)</sup> إذا لم يكن في السماء علة أقلُّ من شهادة خمسين ، وإذا كانت في -  
السماء علة قبلت شهادة رجلين يدخلان و يخرجان من مصر » <sup>(٣)</sup> .

صح ﴿٣٥﴾ ٢٤ - علي بن مهزيار ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد بن عثمان ،  
عن أبي عبد الله عليه السلام « أنه قال - في شهر رمضان - : هو شهرٌ من الشهور يصيبه  
١٦. ما يصيب الشهور من التقصان » .

تصح ﴿٣٦﴾ ٢٥ - وعنه ، عن الحسن بن علي ، عن يونس بن يعقوب « قال :  
قلت لأبي عبد الله عليه السلام : صمت شهر رمضان على رؤية تسعة وعشرين

← إلى الاكتفاء بشاهدين عدلين ذكركم من خارج البلد وداخله صحوً وغيماً . وقال الشيخ في  
المبسوط والخلاف : لا يقبل مع الصحو إلا خمسون نفساً ، أو شاهدان من خارج البلد ، وقال في  
التهامية : لا يقبل مع الصحو إلا خمسون رجلاً من خارج البلد ، ومع العلة يعتبر الخمسون من  
البلد ، و يكفي الاثنان من غيره .

١ - في الصحاح : التظني : إعمال الظن ، وأصله التظنن أبداً إحدى التونات بياء .

٢ - في بعض النسخ : « ولا يجوز في رؤية الهلال » .

٣ - كذا في النسخ ، ولا معنى لـ « يدخلان ويخرجان من مصر » ، ولعله تصحيف

« يدخلان من خارج مصر » . (الأخبار الدخيلة)

يوماً، وما قضيت، قال: فقال لي: وأنا صمته و ما قضيت، قال ثم قال لي: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: الشهر شهر كذا - وقال بأصابعه بيديه جميعاً فبسط: كذا وكذا، وكذا وكذا، وكذا وكذا، فقبض الإبهام وضمها -، قال: وقال له غلام له وهو مُعْتَبٌ<sup>(١)</sup>: إني قد رأيت الهلال، قال: اذهب فأعلمهم».

٢٦ ﴿٣٧﴾ - علي بن الحسن بن فضال، عن الحسين بن نصر، عن أبيه، عن أبي خالد الواسطي «قال: أتينا أبا جعفر عليه السلام في يوم يشك فيه من رمضان<sup>(٢)</sup> فإذا مائدته موضوعة وهو يأكل ونحن نريد أن نسأله! فقال: ادنوا الغداء<sup>(٣)</sup> إذا كان مثل هذا اليوم ولم تجنكم<sup>(٤)</sup> بينة رؤية الهلال فلا تصوموا، ثم قال: حدثني أبي - علي بن الحسين - عن علي عليه السلام: أن رسول الله صلى الله عليه وآله لما ثقل في مرضه قال: «أيها الناس! إن السنة اثنا عشر شهراً، منها أربعة حُرْم، قال: ثم قال بيده: فذاك «رَجَب» مُفْرَدٌ، و «ذوالقعدة» و «ذوالحجة» و «المحرّم» ثلاثة متواليات، ألا وهذا الشهر المفروض «رمضان» فصوموا لرؤيته، و أفطروا لرؤيته، فإذا خفي الشهر فأتَمُوا العدة شعبان ثلاثين [يوماً]، وصوموا الواحد وثلاثين<sup>(٥)</sup>، وقال بيده: الواحد واثان وثلاثة واحد واثان وثلاثة وزوى إبهامه<sup>(٦)</sup>، ثم قال: أيها الناس! شهر كذا وشهر كذا»؛ وقال علي عليه السلام: صمنا

١ - هو مُعْتَبٌ - بضم الميم و فتح العين و تشديد التاء المكسورة قبل الباء الموحدة - مولى أبي عبدالله الصادق عليه السلام، و في الكشي: قال أبو عبدالله عليه السلام: هم عشرة - يعني مواليه - فخيرهم و أفضلهم مُعْتَبٌ.

٢ - أي يوم آخر شعبان أو أول شهر رمضان.

٣ - الغداء: طعام الغدوة، و هو خلاف العشاء.

٤ - في بعض النسخ: «و لم تحكم فيه».

٥ - أي إذا مضى من شعبان واحد وثلاثون يوماً.

٦ - زوى يزوي أي قبض و جمع. و في بعض النسخ «و يزوي إبهامه».

مع رسول الله ﷺ تسعة وعشرين يوماً ولم نقضه ورآه تاماً<sup>(١)</sup>، وقال عليّ عليه السلام: قال رسول الله ﷺ: من ألحق في رمضان يوماً من غيره متممداً فليس بمؤمن بالله ولا بي».

١٦١ تن ﴿٣٨﴾ ٢٧ - عليّ بن الحسن بن فضال قال: حدّثني محمد بن عبدالله ابن زُرارة، عن محمد بن أبي عمير، عن حماد بن عثمان، عن عبيدالله بن عليّ - الحلبيّ، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: سألته عن الأهلة، قال: هي أهلة الشهور فإذا رأيت الهلال فضمّ، وإذا رأيتَه فأفطر، قال: قلت: رأيت إن كان الشهر تسعة وعشرين يوماً أقضي ذلك اليوم؟ قال: لا، إلا أن تشهد بذلك بيّنة عدول، فإن شهدوا أنتم رأوا الهلال قبل ذلك فاقض ذلك اليوم».

صع ﴿٣٩﴾ ٢٨ - محمد بن أحمد بن داود، عن محمد بن عليّ بن الفضل، عن <sup>(٢)</sup> عليّ بن محمد بن يعقوب، عن عليّ بن الحسن بن فضال، عن الحسين بن - نصر بن مزاحم، عن أبيه، عن عمرو بن شمر، عن جابر، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: سمعته يقول: ما أدري ما صمت ثلاثين أكثر، أو ما صمت تسعة وعشرين يوماً، إن رسول الله ﷺ قال: شهرٌ كذا، وشهرٌ كذا، وشهرٌ كذا، فَعَقِدْ بيده <sup>(٣)</sup> تسعة وعشرين يوماً».

صع ﴿٤٠﴾ ٢٩ - أبوغالب الزُراريّ، عن أحمد بن محمد، عن عبدالله بن - أحمد<sup>(٤)</sup>، عن محمد بن أبي عمير، عن هشام بن سالم، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال في يوم الشكّ: من صامه قضاؤه وإن كان كذلك».

يعني من صامه على أنه من شهر رمضان بغير رؤية قضاؤه وإن كان يوماً من شهر رمضان، لأنّ السنّة جاءت في صيامه على أنه من شعبان، و من

١ - أي علم تلك السنة التي صمنا ناقصاً تاماً من غير قضاء. (ملذ)

٢ - في بعض النسخ المصححة: «و عليّ بن محمد بن يعقوب» (وهو الكسائي الكوفي العجليّ) عطفاً على «محمد بن عليّ بن الفضل». و ذكر في الهامش: «محمد بن عليّ بن الفضل».

٣ - في بعض النسخ: «يعقد بيده». ٤ - يعني التهيّكي الثقة.

خالقها كان عليه القضاء<sup>(١)</sup>.

١٦٢ ث (٤١) ﴿٣٠ - و عنه ، عن أحمد بن محمد ، عن محمد بن غالب ، عن عليّ ابن الحسن الطاطريّ ، عن محمد بن زياد<sup>(٢)</sup> عن إسحاق بن جرير ، عن أبي - عبدالله عليه السلام﴾ قال : إن رسول الله صلى الله عليه وآله قال : إن الشهر هكذا وهكذا وهكذا ، يلصق كفيه و يبسطهما ، ثم قال : وهكذا وهكذا وهكذا ، ثم يقبض إصبعاً واحداً في آخر بسطه بيديه وهي الإبهام ، فقلت : شهر رمضان تامّ أبداً أم شهر من الشهور ؟ فقال : هو شهر من الشهور ، ثم قال : إن علينا عليه السلام صام عندكم تسعة و عشرين يوماً ، فأتوه فقالوا : يا أمير المؤمنين قد رأينا الهلال ، فقال : أفطروا».

ث (٤٢) ﴿٣١ - محمد بن أحمد بن داود القميّ ، قال : أخبرنا محمد بن عليّ ابن الفضل ، عن عليّ بن محمد بن يعقوب الكسائيّ ، عن عليّ بن الحسن بن - فضال ، عن أيوب بن نوح ، عن صفوان بن يحيى ، عن عبدالله بن سنان ﴾ قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الأهلة ، فقال : هي أهلة الشهور ، فإذا رأيت الهلال فصم ، وإذا رأيته فأفطر ، قلت : إن كان الشهر تسعة و عشرين يوماً أقضي ذلك - اليوم ؟ قال : لا ، إلا أن تشهد بيّنة عدول ، فإن شهدوا أنهم رأوا الهلال قبل ذلك فاقض ذلك اليوم».

٤ (٤٣) ﴿٣٢ - محمد بن أحمد بن داود ، عن عبدالله بن عليّ بن القاسم - البرزاز قال : حدّثنا جعفر بن عبدالله المحمديّ<sup>(٤)</sup> قال : حدّثنا الحسن بن الحسين قال : حدّثنا أبو أحمد عمر بن الربيع البصريّ ﴾ قال : سئل الصادق جعفر بن -

١ - الظاهر كونه كلام الشيخ - رحمه الله - ، و يمكن أن يكون كلام أبي غالب الزراريّ ؛ وهو الذي ذكر الشيخ طريقه إليه في مشيخته والفهرست ، و اسمه أحمد بن محمد بن سليمان بن - الحسن بن الجهم بن بكر بن أعين الثقة . ٢ - هو ابن أبي عمير .

٣ - في بعض النسخ : (و عليّ بن محمد بن يعقوب)» .

٤ - في بعض النسخ : (يعقوب بن عبدالله المحمديّ)» .

محمد عليه السلام عن الأهله قال: هي أهله الشهور، فإذا رأيت الهلال فصم، وإذا رأيتته فأفطر، فقلت: رأيت إن كان الشهر<sup>(١)</sup> تسعة وعشرين يوماً أقضي ذلك اليوم؟ قال: لا، إلا أن يشهد لك عدوك أنهم رأوه، فإن شهدوا فاقض ذلك اليوم».

نق **﴿٤٤﴾** ٣٣ - محمد بن أحمد بن داود قال: أخبرنا محمد بن علي بن الفضل<sup>(٢)</sup>، عن علي بن محمد بن يعقوب، عن علي بن الحسن قال: حدثني معمر ابن خلاد، عن معاوية بن وهب، عن عبد الحميد الأزدي «قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: أكون في الجبل في القرية فيها خمسمائة من الناس، فقال: إذا كان كذلك فصم بصيامهم<sup>(٣)</sup> وأفطر بفطرهم»<sup>(٤)</sup>.

يريد عليه السلام بذلك أن صومهم إنما يكون بالرؤية، فإذا لم يستفص الخبر عندهم برؤية الهلال لم يصوموا على ما جرت به العادة في باب الإسلام.

ص **﴿٤٥﴾** ٣٤ - علي بن الحسن بن فضال، عن أبيه، عن محمد بن سنان، عن أبي الجارود زياد بن المنذر العبدي «قال: سمعت أبا جعفر محمد بن علي عليه السلام يقول: صم حين يصوم الناس، وأفطر حين يفطر الناس، فإن الله عز وجل جعل الأهلة مواقيت».

ص **﴿٤٦﴾** ٣٥ - أحمد بن محمد بن الحسن، عن أبيه، عن محمد بن الحسن الصمقار، عن علي بن محمد القاساني، عن القاسم بن محمد كاسولاً، عن سليمان

١ - يعني إن كان شهر شعبان تسعة وعشرين يوماً، نحسبه ثلاثين ولم نضم يوم أول شهر رمضان حساباً أنه آخر شعبان و بعد ذلك علمنا بشهادة العدول أنه رمضان.

٢ - في أكثر النسخ: «الفضل»، وفي بعضها وفي الواقي: «فضال»، والظاهر كونه محرف «الفضل»، بناءً على صحة التسخ، فإن محمد بن علي بن الفضل كان يروي عن علي بن محمد ابن يعقوب الكسائي، وما في بعض النسخ: «محمد بن علي بن الفضل؛ وعلي بن محمد بن يعقوب»، سهو؛ فلا معنى للمطف.

٣ - قال العلامة المجلسي - رحمه الله - : هذا إما تقية أو اتقاء، فتأمل.

٤ - في بعض النسخ: «لفطرهم».

ابن داود الشاذكوني ، عن عبدالرزاق ، عن مَعَمَر<sup>(١)</sup> ، عن محمد بن شهاب - الزُّهْرِيَّ « قال : سمعت علي بن الحسين عليه السلام يقول : يوم الشك أمرنا بصيامه و نهينا عنه ، أمرنا أن يصومه الإنسان على أنه من شعبان ، و نهينا [عن] أن يصومه على أنه من شهر رمضان و هو لم ير الهلال » (٢) .

ث (٤٧) ﴿ ٣٦ - علي بن الحسن بن فضال ، عن أخويه ، عن أبيهما ، عن عبدالله بن بكير بن أعين ، عن أبي عبدالله عليه السلام » قال : صُمُّ للرؤية و أفطر للرؤية ، و ليس رؤية الهلال أن يجيء الرجل و الرجلان فيقولان : رأينا ، إنما الرؤية أن يقول القائل : رأيت ، فيقول القوم : صدقت » (٣) .

ث (٤٨) ﴿ ٣٧ - محمد بن أحمد بن داود القمي قال : أخبرنا أحمد بن محمد ابن سعيد ، عن محمد بن عبدالله بن غالب ، عن الحسن بن علي<sup>(٤)</sup> ، عن عبدالسلام بن سالم ، عن أبي عبدالله عليه السلام » أنه قال : إذا رأيت الهلال فصم ، و إذا رأيت الهلال فأفطر .

٤ (٤٩) ﴿ ٣٨ - أبوغالب الزراري ، عن محمد بن جعفر الرزاز<sup>(٥)</sup> ، عن يحيى بن زكريا اللؤلؤي ، عن يزيد بن إسحاق ، عن حماد بن عثمان ، عن عبدالأعلى بن أعين ، عن أبي عبدالله عليه السلام » قال : سمعته يقول : إذا صمت لرؤية - الهلال و أفطرت لرؤيته فقد أكملت الشهر ، و إن لم تصم إلا تسعة و عشرين

١ - يعني معمر بن راشد الأزدي العاصي ، أحد أعلامهم غير أن ابن معين ضعفه ، و قال - النسائي : ثقة مأمون ، أحد الأعلام . و المراد بـ «عبدالرزاق» هو عبدالرزاق بن همام بن نافع - الحميري . و الزُّهْرِيُّ هو محمد بن مسلم بن عبدالله بن عبدالله بن شهاب الزُّهْرِيَّ .

٢ - سيأتي الخبر بعينه سنداً و متنأ في آخر باب فضل صيام يوم الشك .

٣ - في بعض النسخ : « فيقول القوم : صدق » .

٤ - هو الحسن بن علي بن بَقَّاح ، كوفي ثقة ، روى عن أصحاب أبي عبدالله عليه السلام . (جش، صه)

٥ - هو محمد بن جعفر بن محمد بن عون الأسدي الكوفي ، ساكن الرِّيِّ ، ابن أخت محمد ابن الحسين بن أبي الخطاب ، و يطلق عليه الزازي و الرزاز ؛ و الزراري ، و هو ثقة ، و قال في الفهرست : إن كتاب يحيى بن زكريا اللؤلؤي رواه أبوغالب عن خاله محمد بن جعفر الزراري .

يوماً، فإن رسول الله ﷺ قال: «الشَّهر هكذا وهكذا وهكذا، وأشار بيده عشراً وعشراً وعشراً، وهكذا وهكذا وهكذا عشرة وعشرة وتسع»<sup>(١)</sup>.  
 ص ٥٠ ﴿٣٩﴾ - سعد بن عبدالله، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن يزيد بن إسحاق شَعْر، عن هارون بن حمزة الغنوي «قال: سمعتُ أبا عبدالله عليه السلام يقول: إذا صُمتَ لرؤيته وأفطرتَ لرؤيته فقد أكملتَ صيامَ شهرِ رمضان».

« ٥١ ﴿٤٠﴾ - أبو غالب الزراري، عن أحمد بن محمد، عن محمد بن - غالب، عن علي بن الحسن بن فضال، عن محمد بن أبي حمزة، عن أبي الصباح صبيح بن عبدالله، عن صابر<sup>(٢)</sup> مولى أبي عبدالله عليه السلام «قال: سألتُه عن الرَّجل يصوم تسعة وعشرين يوماً ويفطر للرؤية و يصوم للرؤية أيقضي يوماً، فقال: كان أمير المؤمنين عليه السلام يقول: لا، إلا أن يجيء شاهدان عدلان فيشهدا أنها رأياه قبل ذلك ليلة فيقضي يوماً».

« ٥٢ ﴿٤١﴾ - أبو القاسم جعفر بن محمد بن قولويه قال: أخبرنا محمد بن - همام، عن حميد بن زياد، عن الحسن بن محمد بن سماعة، عن محمد بن زياد، عن هارون بن خارجة، عن الربيع بن ولاد، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: إذا رأيت هلال شعبان فعدّ تسعاً وعشرين ليلة<sup>(٣)</sup> فإن أصححت فلم تره فلا تصم وإن تغيمت فصم».

ص ٥٣ ﴿٤٢﴾ - أبو غالب الزراري، عن خاله محمد بن جعفر، عن يحيى ابن زكريا بن شيبان، عن يزيد بن إسحاق شَعْر، عن حماد بن عثمان، عن يعقوب الأحمر «قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: شهر رمضان تامُّ أبداً؟ فقال: لا،

١ - في بعض النسخ: «وتسعاً»، وفي بعضها: «عشرة عشرة وتسعة».

٢ - في بعض النسخ: «عن صابر». و الصحيح كما في المتن لأن التجاشي ذكره وقال: (صابر) مولى بسلام بن عبدالله الصيرفي، روى عن أبي عبدالله عليه السلام، له كتاب، عنه أبو الصباح.

٣ - في بعض النسخ: «تسعة وعشرين يوماً».

بل شهرٌ من الشهور».

٤٤ ﴿٥٤﴾ - و عنه ، عن خاله محمد بن جعفر ، عن يحيى بن زكريا - اللؤلؤي ، عن يزيد بن إسحاق شمر ، عن حماد بن عثمان ، عن فطر بن عبد الملك «قال : قال - يعني أبا عبد الله عليه السلام - : يصيب شهر رمضان ما يصيب الشهور من التقصان ، فإذا صُمت من شهر رمضان تسعة و عشرين يوماً ، ثم تغيّمت فأتمّ العِدّة ثلاثين يوماً».

٤٤ ﴿٥٥﴾ - أبو الحسن محمد بن أحمد بن داود قال : أخبرنا أحمد بن محمد ابن سعيد ، عن الحسن بن القاسم ، عن علي بن إبراهيم قال : حدثني أحمد بن عيسى ابن عبد الله ، عن عبد الله بن علي بن الحسن ، عن أبيه ، عن جعفر بن محمد عليه السلام «في قول الله عزّ وجلّ : «قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ» (١) ؟ قال : لصومهم و فطرهم و حجّهم».

كص ﴿٥٦﴾ ٤٥ - مَعْمَرُ بْنُ خَلَادٍ (٢) ، عن أبي الحسن عليه السلام «قال : كنت جالساً عنده آخر يوم من شعبان فلم أره (٣) صائماً فأتوه بمائدة ، فقال : ادن - و كان ذلك بعد العصر - ، [فهللت له : جُعِلَتْ لِي فِدَاكَ صُمتُ اليوم ، فقال لي : و لِمَ ؟

١ - البقرة . ١٨٩ . معناها : يسألونك يا محمد عن الهلال لِمَ تبدو دقيقة ، ثم تزيد حتى تمتلئ نوراً ، ثم تعود كما بدت ، و لا تكون على حالة واحدة كالشمس ؟ «قُلْ» لهم : «هي مَوَاقِيتُ (جمع ميقات) لِلنَّاسِ» يعلمون بها أوقات زرعهم و متاجرهم و عدّد نسانهم ، و صيامهم ، و إفتارهم ، و «الْحَجِّ» عطف على «الناس» أي يعلم بها وقته ، فلو استمرت على حالة واحدة لم يعرف ذلك .

٢ - قال الشهيد الثاني - رحمه الله - : هذا الحديث يحتمل أن يكون معلقاً عن معمر بن - خلاد و منتزعاً من كتابه ، وأن يكون انتزاعه من كتب أبي الحسن محمد بن أحمد بن داود ، فقد مرّ له طريق عنه ، وقد سبق للشيخ كثيراً نقل الطرق على ما هي عليه في كتب الرواة . (ملذ) وقال في جامع الرواة : و طريق الشيخ إلى معمر بن خلاد ضعيف ، و إليه طريق آخر فيه ابن أبي جريد و إلى كتاب الزهد فيه محمد بن جعفر الرزاز .

٣ - في بعض النسخ : «و لم يكن هو» .



قلت: جاء عن أبي عبد الله عليه السلام في اليوم الذي يشك فيه أنه قال: يوم وفق له<sup>(١)</sup>، قال: أليس تدرّون إنّما ذلك إذا كان لا يعلم أهو من شعبان أم<sup>(٢)</sup> من شهر رمضان فصامه الرّجل فكان من شهر رمضان كان يوماً وفق له؟ فأما وليس علة ولا شبهة فلا، فقلت: أفطر الآن؟ فقال: لا، فقلت: وكذلك في التوافل ليس لي أن أفطر بعد الظّهر؟ قال: نعم<sup>(٣)</sup>.

٤٦٧ ﴿٧٥﴾ - علي بن مهزيار، عن محمد بن عبد الحميد، عن محمد بن الفضيل «قال: سألت أبا الحسن الرّضا عليه السلام عن اليوم الذي يشك فيه ولا يدرى أهو من شهر رمضان أو من شعبان، فقال: شهر رمضان شهر من الشهور يُصيبه ما يُصيب الشهور من الزيادة<sup>(٤)</sup> والتقصان، فصوموا للرؤية و أفطروا للرؤية، ولا يعجبني أن يتقدّمه أحد بصيام يوم - وذكر الحديث -».

١٦٦ ٤٧٨ ﴿٥٨﴾ - أبو الحسن أحمد بن محمد بن الحسن<sup>(٥)</sup>، عن أبيه، عن محمد ابن الحسن الصّفّار، عن محمد بن عيسى قال: حدّثني أبو علي بن راشد «قال: كتبتُ إلى أبي الحسن العسكري عليه السلام كتاباً وأرّخته<sup>(٦)</sup> يوم الثلاثاء لليلة بقيت من شعبان - وذلك في سنة اثنين وثلاثين ومائتين - وكان يوم الأربعاء يوم شكّ، وصام أهل بغداد يوم الخميس وأخبروني أنّهم رأوا الهلال ليلة الخميس و

١ - في بعض النسخ - في الموضوعين - : «وفق الله له» وهو محرف .

٢ - في بعض النسخ : «أو» .

٣ - يظهر منه أنّ الإفطار بعد الزوال مرجوح مع الدّعوة أيضاً . (ملذ)

٤ - كلمة «الزيادة و» كأنّها من زيادة الزاوي، وإلا فلا معنى لها .

٥ - يأتي الكلام فيه في باب فضل صيام يوم الشكّ تحت رقم ٩٤، بأنّ محمد بن الحسن

ابن الوليد صاحب كتب؛ رواها الشيخ بواسطة جماعة عن أحمد، عن أبيه محمد بن الحسن .

٦ - كذا في بعض النسخ، وفي بعضها : «أرّخه»، والصحيح ما في المتن، ولعلّ الصواب

كما في بعض النسخ : «كتب إليّ أبو الحسن عليه السلام»، والظاهر هو الصواب، لكن قوله في آخر الخبر : «قال: فكتب إليّ زادك الله توفيقاً» يؤيد صحة ما في المتن، وكذلك قوله : «فسألته عما كتبت به إليه - إلخ» .

لم يغب إلا بعد الشفق بزمان طويل ، قال : فاعتقدت أن الصوم يوم الخميس و أن الشهر كان عندنا ببغداد يوم الأربعاء ، قال : فكتب إليّ : زادك الله توفيقاً فقد صمت بصيامنا ، قال : ثم لقيته بعد ذلك فسألته عما كتبت به إليه ، فقال لي : أو لم أكتب إليك إنهما صمت الخميس ؟ و لا تصم إلا للرؤية .»

صح (٥٩) ٤٨ - سعد بن عبدالله ، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب ، عن يزيد بن إسحاق شَعْر ، عن هارون بن حمزة ، عن أبي عبدالله عليه السلام : « قال : سمعته يقول : إذا صمت لرؤية الهلال و أفطرت لرؤيته فقد أكملت صيام شهر و إن لم تصم إلا تسعة و عشرين يوماً ، فإن رسول الله صلى الله عليه وآله قال : الشهر هكذا وهكذا و هكذا ، و أشار بيده إلى عشرة و عشرة و تسعة .»

« (٦٠) ٤٩ - فأما ما رواه ابن رباح<sup>(١)</sup> في كتاب الصيام من حديث حذيفة بن منصور ، عن معاذ بن كثير<sup>(٢)</sup> » قال : قلت لأبي عبدالله عليه السلام : إن- الناس يقولون<sup>(٣)</sup> : إن رسول الله صلى الله عليه وآله صام تسعة و عشرين أكثر مما صام ثلاثين ؟ فقال : كذبوا ! ما صام رسول الله صلى الله عليه وآله منذ بعثه الله تعالى إلى أن قبضه أفل من ثلاثين يوماً ، و لا نقص شهر رمضان منذ خلق الله السماوات من ثلاثين يوماً و ليلة .»

ثم ذكر هذا الحديث من طريق آخر و هو :

صح (٦١) ٥٠ - الحسن بن حذيفة ، عن أبيه ، عن معاذ بن كثير « قال : قلت لأبي عبدالله عليه السلام : إن الناس يروون أن رسول الله صلى الله عليه وآله صام تسعة و عشرين يوماً ، قال : فقال لي أبو عبدالله عليه السلام : لا والله ! ما نقص شهر رمضان

١ - الظاهر كونه أحمد بن رباح الذي له كتاب .

٢ - هو معاذ بن كثير الكسائي الكوفي ، و يقال له : معاذ بن مسلم الهراء كما في نوادر صيام الفقيه ، و كان من شيوخ أصحاب الصادق عليه السلام و خاصته و ثقاته ، الفقهاء الصالحين ، كما قاله المفيد - رحمه الله - .

٣ - في بعض النسخ : « أن الناس يروون .»

منذ خلق الله السماوات والأرض من ثلاثين يوماً وثلاثين ليلة» .  
و روى هذا الحديث أيضاً :

صع ﴿٦٢﴾ ٥١ - محمد بن سنان ، عن حذيفة بن منصور ، عن أبي -  
عبدالله عليه السلام «قال : شهر رمضان ثلاثون يوماً لا ينقص أبداً» .

ثم ذكر من طريق آخر بالفاظ تزيد وتنقص على ما تقدم ذكره :

صع ﴿٦٣﴾ ٥٢ - عن الحسن بن حذيفة ، عن أبيه ، عن معاذ بن كثير «قال :  
قلت لأبي عبدالله عليه السلام : إن الناس يروون عندنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صام هكذا  
وهكذا وهكذا ، وحكى بيده يطبق إحدى يديه على الأخرى ، عشراً وعشراً و  
تسعاً أكثر مما صام هكذا وهكذا وهكذا ، يعني عشراً وعشراً وعشراً ، قال :  
فقال أبو عبدالله عليه السلام : ما صام رسول الله صلى الله عليه وسلم أقل من ثلاثين يوماً وما نقص  
شهر رمضان من ثلاثين يوماً منذ خلق الله السماوات والأرض» (١) .

١ - يمكن حمل هذه الأخبار على التقيّة ، لأنّ العامة نقلوا مثل هذه الأخبار وإن لم يعملوا  
بها ورووا أنّه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «شهرنا عيد لا ينقصان» ، فتكون التقيّة من بعض المحدثين  
المشهورين في ذلك الزمان ، وربما يدلّ كثير من الأخبار السابقة على وجود هذا القول واشتباره  
بين معاصريهم عليهم السلام ، حيث وقع السؤال عن ذلك كثيراً ، وردّوا عليهم السلام ذلك أشدّ ردّه ، والله يعلم . (ملذ)  
أقول : عنوان البخاريّ في صحيحه باباً سمّاه «باب شهرنا عيد لا ينقصان» وأورد تحته خبراً  
عن مُسَدَّد [بن مُسَرَّهَد بن مُسَرَّبِل بن مُغْرِبِل بن مُرْعِبِل بن أَرْتَدَل بن سَرْتَدَل بن عَرْتَدَل] قال :  
حدّثنا معتمرٌ ، عن خالد الحدّاء ، قال : أخبرني عبدالرحمن بن أبي بكر [نفيح] ، عن أبيه  
- رضي الله عنه - «عن النبيّ صلى الله عليه وسلم قال : شهران لا ينقصان ، شهرنا عيد : رمضان وذوالحجّة ؛ و  
أخرجه مسلم في صحيحه في الصّوم عن معتمر ، و عن يحيى بن يحيى ، عن يزيد بن زريع ، عن  
خالد الحدّاء ، و رواه الترمذي في سننه و أحد في مسنده . وقال العينيّ في العمدة : اختلفوا في  
معناه ، فقال بعضهم : معناه أنّها لا يكونان ناقصين في الحكم وإن وجدا ناقصين في عدد-  
الحساب ، وقال بعضهم : معناه أنّها لا يكاد أن يوجد في سنة واحدة مجتمعين في التقصان ، إن  
كان أحدهما تسعاً وعشرين كان الآخر ثلاثين على الكمال ، وقال بعضهم : إنّما أراد بهذا تفضيل  
العمل في العشر من ذي الحجّة فإنّه لا ينقص في الأجر والثواب عن شهر رمضان ؛ وقال ابن  
جبّان : لهذا الخبر معنيان : أحدهما أنّ شهريّ عيد لا ينقصان في الحقيقة ، وإن نقصا عندنا في  
رأي العين عند الحائل بيننا و بين رؤية الهلال بغيرة أو ضباب ، والمعنى الآخر أنّ شهريّ عيد لا -

ص ٦٤ ﴿٥٣﴾ - و ذكره من طريق آخر ، عن أبي عمران المُنْشِد (١) ، عن حذيفة بن منصور « قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : لا والله لا والله [لا والله] ! ما نقص شهر رمضان ولا ينقص أبداً من ثلاثين يوماً وثلاثين ليلة ، فقلت لحذيفة : لعله قال لك : ثلاثين ليلة و ثلاثين يوماً كما يقول الناس : الليل قبل النهار (٢) ، فقال لي حذيفة : هكذا سمعتُ » .

ص ٦٥ ﴿٥٤﴾ - و روى محمد بن أبي عمير ، عن حذيفة بن منصور قال : <sup>٦٨</sup> « أتيت معاذ بن كثير في شهر رمضان - و كان معي إسحاق بن محول - فقال معاذ : لا والله ! ما نقص شهر رمضان قط » .

و هذا الخبر لا يصح العمل به من وجوه ، أحدها : أن متن هذا الحديث لا يوجد في شيء من الأصول المصنفة (٣) وإنما هو موجودٌ في الشواذ من الأخبار ، و منها : أن كتاب حذيفة بن منصور - رحمه الله - عرِّي منه و الكتاب معروفٌ مشهورٌ ، و لو كان هذا الحديث صحيحاً عنه لضمنه كتابه ، و منها : أن هذا الخبر مختلف الألفاظ مضطرب المعاني ، ألا ترى أن حذيفة تارة يرويه عن معاذ بن - كثير ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، و تارة يرويه عن أبي عبد الله عليه السلام بلا واسطة ، و تارة يفتي به من قتل نفسه فلا يسنده إلى أحد (٤) ، و هذا الضرب من الاختلاف مما يضعف الاعتراض به و التعلّق بمثله ، و منها : أنه لو سلم من جميع ما ذكرناه لكان خبراً واحداً لا يوجب علماً و لا عملاً ، و أخبار الآحاد لا يجوز الاعتراض بها على ظاهر القرآن و الأخبار المتواترة ، و لو كان هذا الخبر ممّا

← ينقصان في الفضائل ، يريد أن عشر ذي الحجة على الفضل كسهر رمضان . وقال الطيبي : المراد رفع الحرج عما يقع فيه خطأ في الحكم لا اختصاصها بالمعقدين و جواز احتمال الخطأ فيها و من ثم لم يقتصر على قوله : « رمضان و ذي الحجة » بل قال : « شهرا عيد » .

١ - في بعض النسخ : « أبي عمران المفسر » . و في بعض النسخ : « أبي عمرو » .

٢ - كذا في الاستبصار أيضاً ، و في بعض النسخ : « الليل ليل النهار » .

٣ - يعني الأربعة .

٤ - و قيل : الافتاء من قبل النفس إتّما وقع من معاذ ، لا من حذيفة .

يوجب العلم لم يكن في مضمونه ما يوجب العمل على العَدَد دون الأهلة ، و أُنَا أُبَيِّن عن وجهه إن شاء الله تعالى .

أما الحديث الذي رواه الحسن بن حُدَيْفَةَ ، عن أبيه ، عن مُعَاذِ بْنِ كَثِيرٍ أَنَّهُ قَالَ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « إِنَّ النَّاسَ يَقُولُونَ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَامَ تِسْعَةً وَعِشْرِينَ يَوْمًا أَكْثَرَ تَمَّا صَامَ ثَلَاثِينَ يَوْمًا <sup>(١)</sup> ، قَالَ : كَذَبُوا ! مَا صَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْذُ بَعَثَهُ اللَّهُ تَعَالَى إِلَى أَنْ قَبِضَهُ أَقْلًا مِنْ ثَلَاثِينَ يَوْمًا ، وَ لَا نَقْصَ شَهْرِ رَمَضَانَ مِنْذُ خَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ مِنْ ثَلَاثِينَ يَوْمًا ، فَإِنَّهُ يَفِيدُ تَكْذِيبَ الرَّأْيِيِّ مِنَ الْعَامَةِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ صَامَ شَهْرَ رَمَضَانَ تِسْعَةً وَعِشْرِينَ أَكْثَرَ تَمَّا صَامَ ثَلَاثِينَ ، وَ لَا يَفِيدُ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ صِيَامُهُ <sup>(٢)</sup> تِسْعَةً وَعِشْرِينَ وَ لَا يَتَّفَقُ أَنْ يَكُونَ زَمَانُهُ كَذَلِكَ ، وَ يَكُونُ مَعْنَى قَوْلِهِ : « مَا صَامَ مِنْذُ بَعَثَ إِلَى أَنْ قَبِضَ أَقْلًا مِنْ ثَلَاثِينَ يَوْمًا » الْإِخْبَارُ عَمَّا اتَّفَقَ لَهُ مِنْ ذَلِكَ فِي مَدَّةِ زَمَانِ فَرَضِ اللَّهِ عَلَيْهِ بِذَلِكَ دُونَ مَا يَسْتَقْبَلُ فِي الْأَوْقَاتِ بَعْدَ تِلْكَ الْأَزْمَانِ ، وَ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ لَمْ يَصُمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَقْلًا مِنْ ثَلَاثِينَ يَوْمًا عَلَى مَا ادَّعَاهُ الْمُخَالِفُ مِنَ الْكَثْرَةِ دُونَ الْقَلَّةِ ، وَ التَّغْلِيْبُ دُونَ التَّقْلِيلِ ، فَكَأَنَّهُ قَالَ : لَمْ يَكُنْ صَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَقْلًا مِنْ ثَلَاثِينَ يَوْمًا عَلَى أَغْلَبِ أَحْوَالِهِ حَسَبَ مَا ادَّعَاهُ الْمُخَالِفُونَ ، وَ يَكُونُ قَوْلُهُ : « وَ لَا نَقْصَ شَهْرِ رَمَضَانَ مِنْذُ خَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ مِنْ ثَلَاثِينَ يَوْمًا وَ ثَلَاثِينَ لَيْلَةً » عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي زَعَمَ الْمُخَالِفُونَ أَنَّ نَقْصَانَهُ عَنْ ذَلِكَ أَكْثَرَ مِنْ تَمَامِهِ ، وَ إِذَا احْتَمَلَ الْكَلَامُ مِنَ الْمَعْنَى فِي هَذَا الْخَبَرِ مَا ذَكَرْنَاهُ حَمَلْنَاهُ عَلَى ذَلِكَ وَ جَعَلْنَاهُ بَيْنَهُ وَ بَيْنَ الْأَخْبَارِ الْمُتَوَاتِرَةِ فِي جَوَازِ نَقْصَانِ شَهْرِ رَمَضَانَ عَنْ ثَلَاثِينَ يَوْمًا ، لِيَقْعَ -

١ - هذا مضمون ما تقدم تحت رقم ٤٩ ، و روى أبو داود السجستاني في سننه تحت رقم ٢٣٢٣ «عن أحمد بن منيع ، عن ابن أبي زائدة ، عن عيسى بن دينار ، عن أبيه ، عن عمرو بن - الحارث بن أبي ضرار ، عن ابن مسعود قال : لما صمنا مع النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تسعاً و عشرين أكثر مما صمنا معه ثلاثين» .

٢ - في بعض النسخ : « لا يصلح صيامه » .

الاتفاق والالتيام بين الأخبار عن الصادقين عليهما السلام.

وأما حديث محمد بن سنان، عن حذيفة بن منصور، عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: «شهر رمضان ثلاثون يوماً لا ينقص أبداً»، وفي الرواية الأخرى: «لا ينقص والله أبداً» غير موجب لما ذهب إليه العدديون، وذلك أن قوله عليه السلام: «شهر رمضان لا ينقص أبداً»، إنما أفاد أنه لا يكون أبداً ناقصاً بل قد يكون حيناً: «تاماً» وحيناً: «ناقصاً»، ولو نقص أبداً لما تم في حال من الأحوال، وهذا مما لا يذهب إليه أحد من العقلاء.

فإن قال قائل: لو كان الأمر على ما ذكرت في تأويل هذا الحديث لما اختص شهر رمضان بذلك دون غيره، ولو لم يكن شهر رمضان مختصاً من الشهور بأنه لا ينقص في حال لما تخصص [بها الذكر له] مما سواه؟

قيل له: لو كان الخير بذلك جاء مبتدئاً من غير سبب لكان لغواً كما ذكرت، لكنّه لم يكن كذلك، بل كان لسبب أوجب<sup>(١)</sup> تخصيص الذكر له، وهو ما ثبت في الحديث من أن قوماً كذبوا على النبي صلى الله عليه وآله وسلم، فزعموا أن الذي صامه من شهر رمضان في زمانه كان التقصان فيه أكثر من التمام، وأن أكثر ما يكون شهر رمضان على التقصان، ثم قابلهم آخرون بصدّ مقالتهم فادّعوا أنه لم يصم إلا تاماً<sup>(٢)</sup> ولا يكون صيامه أبداً إلا على التمام، فاقترضت الحال من القول ما هو ردٌّ على الفريقين فيما اختلفوا فيه من شهر رمضان بعينه، فلذلك اختص الذكر له بما يتعمّ غيره من الحكم، ولو لم يكن السبب في ذلك ما قدمناه لم يكن اللفظ مختصاً به على ما وصفناه، ولا خلاف بين المتكلمين وأهل اللسان أنه قد يجسّن تخصيص المذكور من الحكم بما يتعمّ غيره إذا كان لذلك سبب يوجبه وإن قبح عند عدم السبب. فأما الذي<sup>(٣)</sup> رواه:

٥٥ ﴿٦٦﴾ - محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن محمد بن إسماعيل،

١ - في بعض النسخ: «يوجب».

٢ - في بعض النسخ: «إلا تاماً».

٣ - في بعض النسخ: «فأما ما رواه».

عن محمد<sup>(١)</sup> عن يعقوب بن شبيب، عن أبيه « قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : إنَّ النَّاسَ يَقُولُونَ : إنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وآله وسلم صام تسعة و عشرين يوماً أكثر مما صام ثلاثين يوماً ، فقال : كذبوا ! ما صام رسول الله إلا تاماً ، وذلك قول الله تعالى : « وَ لَتَكْمِلُنَّوَأَلْمَدَّةَ <sup>(١)</sup> » ف شهر رمضان ثلاثون يوماً ، و سؤال تسعة و عشرون يوماً ، و ذوالقعدة ثلاثون يوماً ، لا ينقص أبداً ، لأنَّ الله تعالى يقول : « وَ أَعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً <sup>(٢)</sup> » و ذوالحجة تسعة و عشرون يوماً ، ثمَّ الشهور على مثل ذلك شهر تام و شهر ناقص ، و شعبان لا يتم أبداً <sup>(٣)</sup> .

﴿ ٦٧ ﴾ ٥٦ (٤) - و روى هذا الحديث أبو جعفر محمد بن علي بن بابويه ،

١ - البقرة : ١٨٥ . \* - المراد ابن أبي عمير ظاهراً .

٢ - الأعراف : ١٤٢ . لا يخفى ما في التعليل من الوهن لأن اتفاق تمامية ذي القعدة في أيام موسى عليه السلام لا يوجب تماميته في مستقبل الأعوام ، و هذا ممّا يكشف عن عدم كونه من كلام المعصوم عليه السلام .

٣ - قال أستاذنا الشمراني - رحمه الله - : عادة المنجمين أن يجاسبوا الشهور الهلالية أولاً على الأمر الأوسط ، و يرتبوا الأيام و يستخرجون مواضع الكواكب في تلك الأيام ثم يرجعون و يستخرجون رؤية الأهلة و يرتبوا الشهور و يعينون غزاة كل شهر على حسب الرؤية ، فإذا بنوا على الأمر الأوسط حاسبوا شهر «محرم» تاماً و «صفر» ناقصاً ، و هكذا فيكون «شعبان» ناقصاً و «رمضان» تاماً ، و هذا بحسب الأمر الأوسط و هو عادتهم من قديم الدهر إلا أن هذا عمل مبتدؤون به في الحساب قبل أن يستخرج الأهلة ، فإذا استخرج الهلال بنوا على الرؤية ، و كان بعض الزواة سمع ذلك من عمل المنجمين فاستحسنه ، لأن نسبة التقصان إلى شهر رمضان - و هو شهر الله الأعظم - يوجب التنفير و إساءة الأدب فنسبه إلى بعض الأئمة عليهم السلام سهواً و زادوا فيه ، و العجب أن الصدوق - قدس الله سره - روى الأحاديث في الصوم للرؤية و الإفطار لها ، و روى أحاديث الشهادة على الهلال ، و روى أحكام يوم الشك ، و لو كان شعبان ناقصاً أبداً و شهر رمضان تاماً أبداً لانتفى جميع هذه الأحكام و بطلت جميع تلك الروايات ، و لا يبقى يوم الشك و لم يحتج إلى الرؤية - انتهى . (مأخوذ من هامش الوافي)

٤ - لا يحتاج إلى الرّمق ، لكن لمطابقة هذه الطبعة مع المطبوعة السابقة رقمناه .

عن أبيه ، عن سعد بن عبدالله ، عن محمد بن الحسين ، عن محمد بن إسماعيل ، عن محمد<sup>(١)</sup> ، عن يعقوب بن شعيب ، عن أبي عبدالله عليه السلام « قال : قلت له : إنَّ النَّاسَ يَرَوُونَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وآله ما صام من شهر رمضان تسعة و عشرين يوماً أكثر مما صام ثلاثين ، فقال : كذبوا ! ما صام رسول الله إلا تاماً ، ولا تكون الفرائض ناقصة ، إنَّ الله تعالى خلق السنة ثلاثمائة و ستين يوماً ، و خلق السَّهَوات والأرض في ستة أيام ، فحجزها<sup>(٢)</sup> من ثلاثمائة و ستين يوماً ، فالسنة ثلاثمائة و أربعة و خمسون يوماً و شهر رمضان ثلاثون يوماً - و ساق الحديث إلى آخره - .»

↑  
١٧١

مع ﴿٦٨﴾ ٥٧ - و رواه الكلينيُّ محمد بن يعقوب ، عن عدَّة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، عن محمد بن إسماعيل ، عن بعض أصحابه ، عن أبي- عبدالله عليه السلام « قال : إنَّ الله عزَّ و جلَّ خلق الدُّنيا في ستة أيام ثمَّ اختزلها<sup>(٣)</sup> من أيام السنة فالسنة ثلاثمائة و أربعة و خمسون يوماً ، شعبان لا يتمُّ أبداً ، و شهر رمضان لا ينقص و الله أبداً ، و لا تكون فريضة ناقصة ، إنَّ الله تعالى يقول : « وَ لَتُكْمَلُوا الْعِلْمَةَ<sup>(٤)</sup> » و سُؤال تسعة و عشرون يوماً و ذوالقعدة ثلاثون يوماً لقول الله عزَّ و جلَّ : « وَ وَاَعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَ أَنْتَمْنَاهَا بِعَشْرِ<sup>(٥)</sup> » و

١ - في نسخ التهذيب : « عن محمد بن إسماعيل عن محمد بن يعقوب بن شعيب عن أبيه » و في الفقيه : « محمد بن إسماعيل بن بزيع عن محمد بن يعقوب عن شعيب عن أبيه » و كلاهما تصحيف والصواب ما في المتن ، و ليعقوب بن شعيب كتاب رواه عنه محمد بن أبي عمير فالمراد بـ«محمد» ابن أبي عمير .

٢ - أي منعها . و في بعض النسخ : « فحجزها » - بالزَّاء المهملة - ، و كلَّ واحد منها بمعنى المنسح أي منع السنة من الدخول في ذلك العدد . و في الكافي : « اختزلها » و الاختزال بمعنى الاقتراع .

٣ - اختزل الشيء ، أي اقتطعه و أفرده ، و الاختزال : الاقتراع . يقال : اختزله عن القوم ،

مثل اختزعه . (ملذ) ٤ - البقرة : ١٨٥ . ٥ - الأعراف : ١٤٢ .



ذوالحِجَّة تسعة و عشرون يوماً والمحرم ثلاثون يوماً، ثمَّ الشَّهور بعد ذلك شهر تامٌّ وشهر ناقصٌ» (١).

١ - عمل الصدوق - رحمة الله عليه - بتلك الأخبار ومعظم الأصحاب على خلافه و ردّوا تلك الأخبار بضعف السند و مخالفة المحسوس والأخبار المستفيضة ، و حملها جماعة على عدم التقص في الثواب و إن كان ناقصاً في العدد ، و قال المجلسي - رحمه الله - : لا يبعد عندي حملها على التقيّة لموافقتها لأخبارهم و إن لم توافق أقوالهم، و في الخبر الثاني إشكالات من جهات أخرى: الأولى : الثلاثمائة و ستين يوماً لا يوافق السنة الشمسيّة ولا القمرية ، الثانية : إن خلق الدنيا في ستة أيام صار سبباً لنقص الشهور القمرية؟ الثالثة : الاستدلال بالآية كيف يتم؟ و أوجب عنها بوجوه. (راجع المرأة العقول ج ١٦ ص ٢٣٢)

قال السّيد بن الطاوس - رحمه الله - في كتاب الإقبال ص ٥ : و اعلم أنّ اختلاف أصحابنا في شهر رمضان هل يمكن أن يكون تسعة و عشرين يوماً على اليقين أو أنه ثلاثون لا ينقص أبد الآبدين فإنهم كانوا قبل الآن مختلفين و أنا الآن فلم أجد مَن شاهدته أو سمعت به في زماننا و إن كنت ما رأيته أنتم يذهبون إلى أنّ شهر رمضان لا يصحّ عليه التقصان بل هو كسائر الشهور في سائر الأزمان و لكنني أذكر بعض ما عرفته مما كان جماعة من علماء أصحابنا معتقدين له و عاملين عليه من أنّ شهر رمضان لا ينقص أبداً عن الثلاثين يوماً فن ذلك ما حكاه شيخنا المفيد عمّد بن محمّد بن التّعمان في كتاب «لمح الريحان» فقال عقيب الطعن على من ادعى حدوث هذا القول و قلّة القائلين به ما هذا لفظه المفيد بما يدلّ على كذبه و عظم بهته : إنّ فقهاء عصرنا هذا وهو سنة ثلاث و ستين و ثلاثمائة و رواته و فضلاؤه و إن كانوا أقلّ عدداً منهم في كلّ عصر مجمعون عليه و يتدبّتون به و يفتون بصحّته و داعون إلى صوابه كسبتنا و شيخنا - الشريف الزّكيّ أبي عمّد الحسيني - أدام الله عزّه - و شيخنا الثقة أبي القاسم جعفر بن محمّد بن - قولويه - أيده الله - و شيخنا الفقيه أبي جعفر محمّد بن عليّ بن الحسين بن بابويه، و شيخنا أبي عبد الله الحسين بن عليّ بن الحسين - أيدهما الله - ، و شيخنا أبي محمّد هارون بن موسى - أيده الله - .

أقول أنا : و من أبلغ ما رأيته في كتاب الحصال للشيخ أبي جعفر بن محمّد بن بابويه - رحمه الله - و قد أورد أحاديث بأنّ شهر رمضان لا ينقص عن ثلاثين يوماً ، و قال - ما هذا لفظه - : قال مصتف هذا الكتاب : مذهب خواصّ الشيعة و أهل الاستبصار منهم في شهر رمضان أنه لا ينقص عن ثلاثين يوماً أبداً ، و الأخبار في ذلك موافقة للكتاب و مخالفة للعامة فن ذهب من

و هذا الخبر أيضاً نظير ما تقدم في أنه لا يصح الاحتجاج به بمثل ما قدمناه من أنه خبر واحد لا يوجب علماً ولا عملاً، وأنه لا يعترض بمثله على ظاهر القرآن والأخبار المتواترة، وأنه أيضاً مختلف الألفاظ والمعاني، والخبر واحد والإسناد واحد، وأيضاً فإن هذا الخبر يتضمن من التعليل ما يكشف عن أنه لم يثبت عن إمام هدى عليه السلام من ذلك أن قول الله عز وجل: « وَاعْتَدْنَا مُوسَىٰ

← ضعفة الشيعة إلى الأخبار التي وردت للتقية في أنه ينقص و يصيبه ما يصيب الشهور من-  
التقصان والتام اتقى كما يتقى العامة ولم يكلم إلا بما يكلم به العامة ولا حول ولا قوة إلا بالله - هذا  
آخر لفظه .

أقول : ولعل عذر المختلين في ذلك و سبب ما اعتمد بعض أصحابنا قديماً عليه بحسب ما  
أذتهم الأخبار المنقولة إليه و رأيت في الكتب أيضاً أن الشيخ الصدوق المتفق على أمانته جعفر  
ابن محمد بن قولويه - تعمد الله برحته - مع ما كان يذهب إلى أن شهر رمضان لا يجوز عليه -  
التقصان فإنه صنف في ذلك كتاباً ، و قد ذكرنا كلام المفيد عن ابن قولويه و وجدت كتاباً  
للشيخ محمد بن أحمد بن داود القمي - رضوان الله جل جلاله عليه - قد نقض به كتاب جعفر  
ابن قولويه واحتج بأن شهر رمضان له أسوة بالشهور كلها ، و وجدت كتاباً للشيخ المفيد  
محمد بن محمد بن النعمان سناه «لمح البرهان» الذي قدمنا ذكره قد انتصر فيه لأستاذه و شيخه  
جعفر بن قولويه وبرد على محمد بن أحمد بن داود القمي و ذكر فيه أن شهر رمضان لا ينقص  
عن ثلاثين و تأول أخباراً ذكرها تتضمن أنه يجوز أن يكون تسعاً و عشرين و وجدت  
تصنيفاً للشيخ محمد بن علي الكراچكي يقتضي أنه قد كان في أول أمره قائلًا بقول جعفر بن -  
قولويه في العمل على أن شهر الصيام لا يزال ثلاثين على التمام ثم رأيت له مصتفاً آخر سناه  
«الكافي في الاستدلال» قد نقض فيه على من قال بأنه لا ينقص عن ثلاثين واعتذر عما كان  
يذهب إليه و ذهب إلى أنه يجوز أن يكون تسعاً و عشرين و وجدت شيخنا المفيد قد رجح عن  
كتاب «لمح البرهان» و ذكر أنه قد صنف كتاباً سناه «مصاييح التور» وأنه قد ذهب فيه إلى  
قول محمد بن أحمد بن داود في أن شهر رمضان له أسوة بالشهور في الزيادة والتقصان .

أقول : و هذا أمر يشهد به الوجدان والعيان و عمل أكثر من سلف و عمل من أدركناه  
من الإخوان و إننا أردنا أن لا نخلو كتابنا من الإشارة إلى قول بعض من ذهب إلى اختلاف من  
أهل الفضل والورع والإنصاف و أن الورع والدين حملهم على الرجوع إلى ما عادوا إليه من أنه  
يجوز أن يكون ثلاثين و أن يكون تسعاً و عشرين - إنتهى .

ثَلَاثِينَ لَيْلَةً» لا يوجب<sup>(١)</sup> استمرار أمثال ذلك الشَّهر على الكمال في ذي القعدة، وليس اتفاق تمام ذي القعدة في أيام موسى ~~الكامل~~ مُوجِباً تمامه في مستقبل- الأوقات، و لا دالاً على أنه لم يزل كذلك فيما مضى ، و إذا كان الأمر على ما ذكرناه بطل إضافة التعليل لتمام ذي القعدة أبداً بما تضمنته القرآن من تمامه حيناً إلى صادق عن الله تعالى ، لا سيما و هو تعليل أيضاً لتمام شهر رمضان ، و ليس بينها نسبة بالذَّكر في التَّام ، و اختزال السنَّة الأَيَّام مِنَ السَّنَةِ لا يمنع من اتفاق-<sup>١٧٢</sup> التَّقْصَانِ فِي شَهْرَيْنِ وَ ثَلَاثَةِ عَلَى التَّوَالِي ، وَ تَمَامِ ثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ وَ أَرْبَعَةِ مَتَوَالِيَاتٍ ، فَكَيْفَ يَصَحُّ التَّعْلِيلُ بِمَعْنَى لَا يُوجِبُهُ عَقْلٌ وَلَا عَادَةٌ وَلَا لِسَانٌ؟! وَ كَذَلِكَ- التَّعْلِيلُ لِكُونَ شَهْرِ رَمَضَانَ ثَلَاثِينَ يَوْمًا أَبَدًا ، لِأَنَّ الْفَرَائِضَ لَا تَكُونُ نَاقِصَةً ، لِأَنَّ نَقْصَانَ الشَّهْرِ عَنْ ثَلَاثِينَ يَوْمًا لَا يُوجِبُ التَّقْصَانَ فِي فَرْضِ الْعَمَلِ فِيهِ ، وَ قَدْ ثَبِتَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَتَعَبَّدْنَا بِفِعْلِ الْإَيَّامِ وَلَا يَصْحُحُ تَكْلِيفُنَا فِعْلَ الزَّمَانِ ، وَإِنَّمَا تَعَبَّدْنَا بِالْعَمَلِ فِي الْإَيَّامِ وَالْفِعْلَ فِي الزَّمَانِ ، فَلَا يَكُونُ إِذَا نَقْصَانَ الزَّمَانَ عَنْ غَيْرِهِ بِالْإِضَافَةِ نَقْصَانًا فِي الْعَمَلِ ، أَلَا تَرَى أَنَّ مَنْ وَجِبَ عَلَيْهِ عَمَلٌ فِي شَهْرٍ مَعَيَّنٍ فَأَدَّاهُ فِي ذَلِكَ الشَّهْرِ عَلَى مَا حُدِّدَ لَهُ فِيهِ مِنْ ابْتِدَائِهِ بِهِ مِنْ أَوَّلِهِ وَ خَتَمَهُ إِتْيَاهُ فِي آخِرِهِ أَنَّهُ يَكُونُ قَدْ أَكْمَلَ مَا وَجِبَ عَلَيْهِ وَ إِنْ كَانَ الشَّهْرُ نَاقِصًا عَنِ الْكَمَالِ .

و أجمع المسلمون على أن المعتدَّة بالشُّهور إذا طَلَّقَهَا زَوْجُهَا فِي أَوَّلِ شَهْرِ مِنَ الشُّهُورِ فَقَضَتْ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ ، فِيهَا وَاحِدٌ عَلَى الْكَمَالِ : «ثَلَاثُونَ يَوْمًا»، وَ اِثْنَانِ مِنْهَا: «كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا تِسْعَةٌ وَعِشْرُونَ يَوْمًا»، أَنَّهُمَا تَكُونُ مُؤَدِّيَةً لِفَرْضِ- اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهَا مِنَ الْعِدَّةِ عَلَى كَمَالِ الْفَرْضِ دُونَ التَّقْصَانِ<sup>(٢)</sup> ، وَ لَا يَكُونُ نَقْصَانُ الشُّهُورَيْنِ مَتَعَدِّيًّا إِلَى الْفَرْضِ فِيهَا عَلَى الْمَرْءِ مِنَ الْعِدَّةِ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ .  
ولو أن إنساناً نذر لله تعالى صيام شهر يلي شهر قدومه من سفره أو برئه من مرضه ، فاتفق كون الشهر الذي يلي ذلك تسعة و عشرين يوماً فصامه من

١ - في بعض النسخ : «لا يستلزم» .

٢ - في الاستبصار : «على الكمال والفرض دون التقصان» .

أوله إلى آخره لكان مؤدياً فرض الله تعالى فيه على الكمال، ولم يكن نقصان-  
الشهر مفيداً لنقصان الفرض الذي أذاه فيه، و الاعتلال أيضاً في أن شهر  
رمضان لا يكون إلا ثلاثين يوماً بقوله تعالى: « وَ لَتَكْمِلُوا الْعِدَّةَ » يبطل ثبوته  
عن إمام هدى بما ذكرناه من كمال الفرض المؤدي فيما نقص من الشهر عن  
ثلاثين يوماً، مع أن ظاهر القرآن يفيد بأن الأمر بتكميل العدة إنما يتوجه<sup>(١)</sup> إلى  
معنى القضاء لما فات من الصيام حيث يقول الله تعالى: « فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ  
فَلْيَصُمْهُ وَ مَنْ كَانَ مَرِيضاً أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَ لَا  
يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ وَ لَتَكْمِلُوا الْعِدَّةَ<sup>(٢)</sup> » فأخبر تعالى أنه فرض على المسافر والمريض  
عند إفتارهما في الشهر القضاء له في أيام أخر ليكملوا بذلك عدة ما فاتهم من  
صيام الشهر الذي مضى، وليس في ذلك تحديد لما يقع عليه القضاء، وإنما هو  
أمر بما يجب من قضاء الفائت كائناً ما كان، وهذه الجملة التي ذكرناها تدل  
على أن التعليل المذكور تمام شهر رمضان ثلاثين يوماً موضوع لا يصح  
عن الأئمة عليهم السلام، ولو سلم هذا الحديث من جميع ما ذكرناه لم يكن ما تضمنه  
لفظ متنه محتلاً<sup>(٣)</sup> لوفاق العمل على الأهلة، ولم يوجب الحكم بصحة خلافه،  
وذلك أن تكذيب العاقبة فيما ادّعوه من «صيام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شهر رمضان  
تسعة و عشرين يوماً أكثر من صيامه إياه ثلاثين يوماً» لا يمنع أن يكون قد  
صامه تسعة و عشرين يوماً، غير أن صيامه كذلك كان أقل من صيامه إياه  
ثلاثين يوماً، ولو اقتضى صيامه إياه في مدة فرضه عليه في حياته ثلاثين يوماً لم  
يمنع من تغير الحال في ذلك و كونه في بعض الأزمان بعده تسعة و عشرين  
يوماً على ما أسلفناه من القول في ذلك، والقول بأن «رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما صام  
إلا تاماً» لا يفيد كون شهر الصيام ثلاثين يوماً على كل حال، لأن الصوم

١ - في بعض النسخ: «يوجه».

٢ - البقرة: ١٨٥.

٣ - في بعض النسخ: «محيلاً»، وفي بعضها: «مختلاً». وفي الاستبصار: «محملاً».

غير الشَّهر و هو فعل الصَّائم ، و الشَّهر حرركات الفَّلَك و هي فعل الله تعالى ،  
و الوصف بالتَّام إمَّا هو للصَّوم الَّذي هو فعل العبد دون الوصف للزَّمان الَّذي  
هو فعل الله تعالى ، و قد بيَّنا ذلك فيما مضى ، و الاحتجاج لذلك بقوله تعالى : « وَ  
لِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ » غير موجب ما ظنَّه أصحاب الغدِّد من أنَّ شهر الصَّيام لا يكون  
تسعة و عشرين يوماً لأنَّ إكمال عِدَّة الشَّهر الناقص بالعمل في جميعه كما كمال  
عِدَّة الشَّهر التَّام بالعمل في سائره ، لا يختلف في ذلك أحدٌ مِنَ الْعُقلاء ، و القول  
بأنَّ شوالاً تسعة و عشرون يوماً غير مفيد لما تأوَّلوه<sup>(١)</sup> ، بل يحتمل الخبر بكونه  
كذلك أحياناً دون كونه كذلك بالوجوب على كلِّ حال ، و القول بأنَّ ذا القعدة  
ثلاثون يوماً لا ينقص أبداً ، وجهه ما ذكرناه من أنه لا يكون ناقصاً أبداً حتَّى لا  
يتمَّ حيناً ، و الاعتلال لذلك بقوله تعالى : « وَ وَاَعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَاثِينَ لَيْلَةً » يؤكِّد  
هذا التَّأويل لأنَّه أفاد حصوله في زَمَنٍ مِنَ الْأَزْمَانِ جاءَ بذكره القرآن ثلاثون  
يوماً ، فوجب بذلك أنه لا يكون ناقصاً أبداً بل قد يكون تاماً وإن جاز عليه -  
التَّقْصان ، و الَّذي يدلُّ على ما ذكرناه من جواز التَّقْصان على ذي القعدة في  
بعض الأوقات ما رواه :

١٧٤ ↑

نق ﴿٦٩﴾ ٥٨ - علي بن مهزيار، عن الحسين بن بشار<sup>(٢)</sup>، عن عبدالله بن -  
جندب، عن معاوية بن وهب « قال : قال أبو عبدالله عليه السلام : إنَّ الشَّهر الَّذي يقال :  
إنَّه لا ينقص ذو القعدة ليس في شهور السنة<sup>(٣)</sup> أكثر نقصاناً منه .»

و أمَّا القول بأنَّ السنة ثلاثمائة و أربعة و خمسون يوماً من قِبَل أنَّ السَّماوات  
و الأرض خلِقهنَّ<sup>(٤)</sup> في ستَّة أيَّام اختزلت من ثلاثمائة و ستِّين يوماً ، لا يوجب  
أنَّ يكون شهر [أ] منها بعينه أبداً ثلاثين يوماً ، بل يقتضي أنَّ السَّنَّة أيَّام تتفرَّق

١ - في بعض النسخ : « لما قالوه » .

٢ - في بعض النسخ : « الحسين بن يسار » . و الصواب ما في المتن .

٣ - في الاستبصار : « و ليس في شهور السنة » .

٤ - في بعض النسخ و في الاستبصار : « خُلِقْنَ » .

في الشهور كلها على غير تفصيل و تعيين لما يكون ناقصاً فيها مما يتفق كونه على التمام بدلاً من كونه على التقصان .

وأما القول بأن شهور السنة تختلف في الكمال والتقصان فيكون منها شهر تام<sup>(١)</sup> و شهر ناقص ، لا يوجب أيضاً دعوى الخصم في شهر رمضان ما ادعاه ، ولا في شعبان ما حكم به من نقصانه على كل حال ، لأنها قد تكون على ما تضمنه الوصف من الكمال و التقصان ، لكنها لا تكون كذلك على الترتيب والنظام ، بل لا ينكر أن يتفق فيها شهران متصلان على التمام ، و شهران متواليان على التقصان<sup>(٢)</sup> ، و ثلاثة أشهر أيضاً كما وصفناه ، ويكون مع ما ذكرناه على وفاق القول بأن فيها شهراً ناقصاً و شهراً تاماً إذ ليس في صريح الحديث ذكر الاتصال ولا الانفصال .

وأما ما رواه :

ص ٧٠ ﴿ ٥٩ - ابن رباح ، عن سعاة ، عن الحسن بن حذيفة ، عن معاوية ابن عمار » عن أبي عبد الله عليه السلام « في قوله تعالى : « وَ لَتَكْمِلُوا الْعِدَّةَ » قال : صوم ثلاثين يوماً » .

وهذا الخبر أيضاً نظير ما تقدم من أنه خبر واحد لا يوجب علماً ولا عملاً ، والكلام عليه كالكلام على غيره من أنه لا يجوز الاعتراض به على ظاهر القرآن ، و ذلك أن الحكم بإكمال العدة للصيام ثلاثين يوماً لا يمنع أن يكون إكمالها في الشهر إذا نقص [عنها] صيام تسعة و عشرين يوماً ، إذ المراد بإكمال العدة الأيام التي هي أيام الشهر على أي حال كان ، ولا خلاف أن الشهر الذي هو تسعة و عشرون يوماً شهر في الحقيقة دون المجاز ، و لسنا ننكر أن الواجب علينا عند الإغماء في هلال شوال أن نكمل الشهر ثلاثين يوماً ، وإن ذلك واجب أيضاً مع العلم بكمال الشهر ، و إذا كان الأمر على ما وصفناه سقط التعلق بالحديث في

١ - في بعض النسخ : « فيكون فيها شهر تام » .

٢ - و في بعضها : « فيها شهران متواليان على التمام و شهران متصلان على التقصان » .

خلاف المعلوم من الشَّرْع<sup>(١)</sup>؛ وأما الخبر الذي رواه:

ح ﴿٧١﴾ ٦٠ - مُحَمَّد بن يعقوب، عن عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن -  
أبي عمير، عن حماد بن عثمان، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: إذا رأوا الهلال قبل -  
الزّوال فهو ليليلة الماضية، وإذا رأوه بعد الزّوال فهو ليليلة المستقبلية».

مصح ﴿٧٢﴾ ٦١ - والذي رواه سعد بن عبدالله، عن أبي جعفر، عن  
أبي طالب عبدالله بن الصّلت، عن الحسن بن عليّ بن فضال، عن عبيد بن زُرارة؛  
و عبدالله بن بكير «قالا: قال أبو عبدالله عليه السلام: إذا رُئي الهلال قبل الزّوال فذلك -  
اليوم من شؤال، وإذا رُئي بعد الزّوال فذلك اليوم<sup>(٢)</sup> من شهر رمضان».

١٧٦ ↑

فهذان الخبران أيضاً تماماً لا يصحّ الاعتراض بهما على ظاهر القرآن والأخبار  
المتواترة، لأنّهما غير معلومين، وما يكون هذا حكمه لا يجب المصير إليه، مع  
أنّهما لو صحّاح لجاز أن يكون المراد بهما إذا شهد برويته قبل الزّوال شاهدان من  
خارج البلد يجب الحكم عليه بأنّ ذلك اليوم من شؤال، وليس لأحدٍ أن يقول:  
إنّ هذا لو كان مراداً لما كان لرؤيته قبل الزّوال فائدة، لأنّه متى شهد الشاهدان  
وجب العمل بقولهما، لأنّ ذلك إنّما يجب إذا كان في البلد علةً ولم يروا الهلال،  
والمراد بهذين الخبرين ألا يكون في البلد علةً لكن أخطأوا رؤية الهلال ثمّ رأوه  
من الغد قبل الزّوال واقترن إلى رؤيتهم شهادة الشهود، وجب العمل به.

١ - قال بعض الفضلاء: حاصله أنّ العدة إكها ثلاثين واجب في بعض الحالات معلوم  
ذلك شرعاً، وقوله عليه السلام مطلقاً يكفيه مصداق في الجملة، فليحمل على ما هو المعلوم، ولا يجب  
التعلّق به في غير المعلوم، فتدبر. (ملذ)

٢ - قال الفاضل التستريّ - رحمه الله - : ربما يقال: إنّه ليس في ظاهر القرآن والأخبار  
دلالة على عدم اعتبار الرؤية قبل الزّوال وجعله علامة ليليلة الماضية، كما نته عليه من عاصرته -  
قدّس سره - وإن كان في العمل بمضمون هذين الخبرين والإفطار في اليوم الذي دخل في صيامه  
بنية الوجوب لا يخلو من تأمل وجرعة لمكان الاستصحاب المؤيد بقوله تعالى: «ثمّ أتّموا الصيام  
إلى اللّيل» وعدم ثبوت حجّية خبر الواحد مطلقاً، كما نته عليه أيضاً المعاصر المتقدّم ذكره  
الشريف. (ملذ)

والَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ مَتَى تَجَرَّدَ عَنِ شَهَادَةِ الشُّهُودِ لَا يَجِبُ الْمَصِيرُ إِلَيْهِ وَإِنْ رُئِيَ قَبْلَ الزَّوَالِ مَا رَوَاهُ:

« (٧٣) ﴿٦٢﴾ - علي بن حاتم، عن محمد بن جعفر، عن محمد بن أحمد بن يحيى، عن محمد بن عيسى<sup>(١)</sup> » قال: كتبت إليه عليه السلام: « جُعِلَتْ فِدَاكَ رَبِّمَا غَمٌّ عَلَيْنَا هِلَالِ شَهْرِ رَمَضَانَ<sup>(٢)</sup> فَنَزَى مِنَ الْغَدِّ الْهِلَالَ قَبْلَ الزَّوَالِ وَرَبِّمَا رَأَيْنَاهُ بَعْدَ الزَّوَالِ ، فَتَرَى أَنْ نَفْطُرَ قَبْلَ الزَّوَالِ إِذَا رَأَيْنَاهُ أَمْ لَا ؟ وَ كَيْفَ تَأْمُرُنِي فِي ذَلِكَ ؟ » فكتب عليه السلام: « يَتَمُّ إِلَى اللَّيْلِ<sup>(٣)</sup> فَإِنَّهُ إِنْ كَانَ تَامَةً [لَهْرُئِي قَبْلَ الزَّوَالِ] » .

« (٧٤) ﴿٦٣﴾ - وعنه، عن الحسن بن علي، عن أبيه، عن الحسين<sup>(٤)</sup>، عن يوسف بن عقيل، عن محمد بن قيس، عن أبي جعفر عليه السلام » قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام: إذا رايتم الهلال فأفطروا، أو شهد عليه عدل<sup>(٥)</sup> من المسلمين، فإن لم تروا الهلال إلا من وسط النهار أو آخره فأتّموا الصيام إلى الليل، وإن غمّ عليكم فعدّوا ثلاثين ثم أفطروا» .

« (٧٥) ﴿٦٤﴾ - الحسين بن سعيد، عن الثّضر بن سويد، عن القاسم بن سليمان، عن جرّاح المدائني » قال: قال أبو عبدالله عليه السلام: من رأى هلال سؤالٍ بهارٍ في رمضان فليتم صيامه» .

١ - هو العبيدي اليقطيني من أصحاب الهادي والعسكري عليه السلام.

٢ - في الاستبصار: «الهلال في شهر رمضان» وهو الصّواب، لأنّ ما في الأصل لا يستقيم إلا بتكلف.

٣ - يحتمل أن يكون المراد بـ«هلال رمضان» هلال ابتدائه أو انقضائه. فعلى الأوّل فالمراد إتمام الصوم بقصد شعبان، فإنه لو كان شعبان تاماً لرُئِيَ قَبْلَ الزَّوَالِ، فإنّ في الشهر التام لا يكون خارج الشّماع غالباً إلا قَبْلَ الزَّوَالِ، و على الثاني - وهو الأظهر - فالمراد إتمام صوم رمضان، والله يعلم. (ملذ) ٤ - يعني ابن سعيد الأهوازي، و مرّ الخبر برقم ١٢ من الباب.

٥ - في بعض النسخ: «و أشهدوا عليه عدولاً»، و في الاستبصار: «أو تشهد عليه بيّنة عدول»، و ظاهر هذا الخبر لا يخالف لما ذهب إليه الشيخ (ره)، لأنّ العدل يصحّ إطلاقه على الواحد فإذا زاد، لأنه مصدر يطلق على القليل والكثير، كما قال العلامة (ره) في التذكرة.



٦٥ ﴿٧٦﴾ - وعنه ، عن فضالة ، عن أبان بن عثمان ، عن إسحاق بن عمار « قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن هلال رمضان يغم علينا في تسع و عشرين من شعبان ، فقال : لا تصمه إلا أن تراه ، فإن شهد أهل بلدٍ آخر أنهم رأوه فاقضه ، وإذا رأيتَه وسط النهار فأتَم صومه إلى الليل » .  
يعني بقوله عليه السلام : « أتَم صومه إلى الليل » على أنه من شعبان دون أن ينوي أنه من رمضان ، وأما ما رواه :

٦٦ ﴿٧٧﴾ - الحسين بن سعيد ، عن حماد بن عيسى ، عن إسماعيل بن - الحرَّ (١) ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : إذا غاب الهلال قبل الشفق فهو لليلة ، وإذا غاب بعد الشفق فهو لليلتين » (٢) .

٦٧ ﴿٧٨﴾ - سعد بن عبدالله ، عن يعقوب بن يزيد ، عن محمد بن - مُرَازِم ، عن أبيه ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : إذا تطوَّق الهلال فهو لليلتين ، وإذا رأيت ظلَّ رأسك فيه فهو لثلاث » (٣) .

فهذان الخبران و ما يجري مجراها مما هو في معناها إمَّا يكون أمانة على اعتبار دخول الشهر إذا كان في السماء عِلَّة من غيم و ما يجري مجراه ، فجاز حينئذٍ اعتباره في الليلة المستقبلَة بتطوُّق الهلال و غيبوبته قبل الشفق أو بعد - الشفق ، فأما مع زوال العِلَّة و كون السماء مُصْحِيَّة فلا تعتبر هذه الأشياء ، و يجري ذلك مجرى شهادة الشاهدين من خارج البلد ، وإمَّا يعتبر شهادتها إذا كان هناك عِلَّة ، و متى لم يكن هناك عِلَّة فلا يجوز اعتبار ذلك على وجه من الوجوه ، بل يحتاج إلى شهادة خمسين نفساً حسب ما قدَّمناه ، و نحن متى استعملنا هذه الأخبار في بعض الأحوال برئت عهدتنا ، و لم نكن دافعين لها ؛ و أمَّا ما رواه :

١ - الرجل مجهول الحال بل مهمل . وفي بعض نسخ الكتاب و بعض نسخ الاستبصار : « إسماعيل بن الحسن » و هو مهمل أيضاً .

٢ - قال الصدوق في المقنع : إنَّ الهلال إذا غاب قبل الشفق فهو لليلة ، و إن غاب بعد الشفق فهو لليلتين ، و إن رُئي فيه ظلَّ الرأس فهو لثلاث ليال ، وقال العلامة المجلسي (ره) : المشهور عدم اعتبار تلك الأمور .  
٣ - في الاستبصار : « فهو لثلاث ليال » .

عنه اوسل ﴿٧٩﴾ ٦٨ - محمد بن يعقوب، عن علي بن محمد - عن بعض أصحابنا - عن محمد بن عيسى بن عبيد، عن إبراهيم بن محمد المزي (١)، عن عمران - الزعفراني « قال : قلت لأبي عبدالله عليه السلام : إن السماء تطبق علينا بالعراق اليوم واليومين والثلاثة فأَيُّ يوم نصوم ؟ قال : انظر اليوم الذي صمت من السنة - الماضية وضم يوم الخامس » .

صع ﴿٨٠﴾ ٦٩ - وعنه ، عن عدة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، عن منصور بن العباس ، عن إبراهيم الأحول ، عن عمران الزعفراني « قال : قلت لأبي عبدالله عليه السلام : إننا نمكث في الشتاء اليوم واليومين لا نرى شمساً ولا نجماً فأَيُّ يوم نصوم ؟ قال : انظر اليوم الذي صمت من السنة الماضية وعد خمسة أيام ، وضم اليوم الخامس » (٢) .

١ - كذا في بعض النسخ، وفي بعضها: «المرئي»، وفي بعضها: «المدني»، وفي بعض آخر: «الهمداني»، وقال الأردبيلي في جامع الرواة - بعد نقل اختلاف النسخ في الكافي والتهديب - : الظاهر أن الصواب : «إبراهيم بن محمد الهمداني» بقرينة اتحاد الخبر ورواية العبيدي عنه .

٢ - قال أستاذنا الشعرائي - رحمه الله - : مثلاً إذا كان أول شهر رمضان يوم الأربعاء في سنة فهو في السنة التي بعدها يوم الاثنين ، لأن السنة القمرية ثلاثمائة وأربعة وخمسون يوماً وثلث يوم تقريباً ، أي ثمان ساعات و بضع دقائق ، فإذا قسمنا عدد الأيام على السبعة - وهو عدد أيام الأسبوع - بقي أربعة فيكون أول شهر رمضان في السنة المتأخرة بعد مضي أربعة أيام من غرة شهر رمضان في السنة الماضية فيكون اليوم الخامس من شهر رمضان مع قطع النظر عن ثلث يوم هو كسر السنة ، وهذا حساب صحيح ، حكى في الجواهر عن عجائب المخلوقات للقرظبي وقال : قد امتحنوا ذلك خمسين سنة فكان صحيحاً - انتهى ، وقد عمل بذلك - إن غمت شهور السنة - الشيخ - رحمه الله - في المبسوط ، والفاضل في المحكي عن جملة من كتبه ، والشهيدان في الدروس والروضه ، وفي المختلف : أن المعتمد في ذلك العادة لا الرواية ، واعترض عليه بما لا حاجة إلى ذكره هنا ولكن الحق أن العمل بهذا الحديث متعين مع غمة شهور السنة أو أكثرها إذ لو لا العمل به لزم عد كل شهر ثلاثين وهو مخالف للقطع واليقين ، إذ لم يعهد في العادات توالي أكثر من ثلاثة أشهر تامة بل توالي الثلاثة أيضاً قليل ، وأثبت المنجمون بالحساب أن غاية ما يتصور أن يكون تامة أربعة أشهر ولا يمكن أكثر من ذلك ، و شرط الاستصحاب و كل حكم ظاهري أن لا يكون القطع بخلافه واقعاً بل الظن المتأخم للعلم ، وبالجملة فاليوم ←

فهذان الخبران الوجه فيها أنه إذا كانت السماء مُتَغَيِّمَةً على ما تضمّنا ، فعلى -  
 الإنسان أن يصوم يوم الخامس من صيام يوم السنّة الماضية على أنه من شعبان إن  
 لم يكن صحّ عنده نقصانه<sup>(١)</sup> احتياطاً ، فإن اتفق أنه يكون من شهر رمضان فقد  
 أجزء عنه ، وإن كان من شعبان كتب له من التوافل ، و يجري هذا مجرى صيام  
 يوم الشكّ ، وليس في الخبر أنه يصوم يوم الخامس على أنه من شهر رمضان ، وإذا  
 لم يكن هذا في ظاهره واحتمل ما قلناه سقطت المعارضة به ، و لم يناف ما  
 ذكرناه من [أنّ] العمل على الأهلة .

↑  
١٧٩

ص ٨١ ﴿٧٠﴾ - سعد بن عبدالله ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن أبي عمير ،  
 عن حماد بن عثمان ، عن عبيدالله بن عليّ الحلبيّ ، عن أبي عبدالله عليه السلام « قال : قال  
 عليّ عليه السلام : لا تقبل شهادة النساء في رؤية الهلال إلاّ شهادة رجلين عدلين »<sup>(٢)</sup> .  
 ص ٨٢ ﴿٧١﴾ - وهذا الإسناد « عن أبي عبدالله عليه السلام : أنّ عليّاً عليه السلام كان  
 يقول : لا أُجيز في رؤية الهلال إلاّ شهادة رجلين عدلين » .

### ﴿ ٣ - باب فضل صيام يوم الشكّ والاحتياط ﴾

#### ﴿ لصيام شهر رمضان ﴾

ص ٨٣ ﴿١﴾ - محمد بن يعقوب ، عن عدّة من أصحابنا ، عن أحمد بن -  
 محمد بن عيسى ، عن حمزة بن يعلىّ ، عن محمد بن الحسن بن أبي خالد - يرفعه -  
 عن أبي عبدالله عليه السلام « قال : إذا صحّ هلال رجب فعُدّ تسعة و خمسين يوماً و

← الخامس بعد السنّة الماضية أقرب شيء إلى الحقيقة في الحساب و العادة و التجربة ، و قد وردت فيه  
 الرواية فلا شبهة فيه إن شاء الله - انتهى كلامه رحمه الله .

١ - في بعض النسخ : « صحّ عنده انقضاؤه » .

٢ - المراد شهادتهنّ عند القاضي ، لا تكذيبهنّ في رؤية الهلال ، لأنّ أمر الأهلة أمر حكوميّ  
 عظيم لتعيين يوم العيد للحاج و الصلّاة و القران ، و غير ذلك من الأمور الشرعية الاجتماعية .  
 وقال العلامة المجلسي - رحمه الله - : لا خلاف في عدم الاعتداد بشهادة النساء في الهلال ، إلاّ أن  
 تبلغ الشياخ المفيد للعلم .

صُم يوم ستين» (١).

يعني بقوله عليه السلام: «صُم يوم ستين» على أنه من شعبان احتياطاً، وألذي يكشف عما ذكرناه ما رواه:

صح (٨٤) ٢ - محمد بن يعقوب، عن عِدَّة من أصحابنا، عن أحمد بن - محمد، عن محمد بن بكر؛ و محمد بن أبي الصهبان، عن حفص، عن عمر بن - سالم؛ و محمد بن زياد بن عيسى، عن هارون بن خارجة «قال: قال أبو عبدالله عليه السلام: عُدَّ شعبان تسعة و عشرين يوماً فإن كانت مُتَعَيِّمَةً فأصبح صائماً، وإن كانت مُصْحِيَّةً و تبصَّرتَه و لم تر شيئاً فأصبح مُفْطِراً» (٢).

١٨٠

فلو لا أن المراد به ما ذكرناه من العزم على صيامه على أنه من شعبان لوجب أن ينوي على أنه من شهر رمضان ولا يراعي كون السَّهَاء مُتَعَيِّمَةً أو مُصْحِيَّةً. ثم أوح (٨٥) ٣ - محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى، [عن محمد بن الحسين]، عن عبيس بن هشام، عن الحسن بن عبدالله (٣)، عن محمد بن حكيم «قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن اليوم الذي يشك فيه، فإنَّ النَّاسَ يَزْعُمُونَ أنَّ من صامه بمنزلة من أفطر يوماً من شهر رمضان، فقال: كذبوا! إن كان يوماً من شهر رمضان فهو يوم وقفوا له، وإن كان من غيره فهو بمنزلة ما مضى من الأيام».

ثم (٨٦) ٤ - و عنه، عن علي بن إبراهيم، عن محمد بن عيسى، عن يونس، عن سماعة «قال: سألته (٤) عن اليوم الذي يشك فيه من شهر رمضان لا ندري أهو من شعبان أم من شهر رمضان فصامه (٥) من شهر رمضان؟ قال:

١ - المشهور عدم اعتبار تلك الأمور، و حمل على أن المراد به استحباب صيام يوم الشك.

٢ - تقدم تحت رقم ٣٠ عيناً في السند والمتن، و لم يذكر في سنده محمد بن أبي الصهبان.

٣ - في الكافي: «عن الخضر بن عبدالملك» بدلاً عن «الحسن بن عبدالله».

٤ - كذا مضمراً، و محتمل أن يكون الضمير راجع إلى الإمام أبي عبدالله الصادق، أو

الكاظم - صلوات الله عليهما -، لأن سماعة يروي عنها.

٥ - في الكافي: «فصامه فكان من شهر رمضان». و معنى ما في المتن: فصامه فكان

الواقع شهر رمضان.

هو يوم وقف له ولا قضاء عليه».

ت ٨٧ ﴿٨٧﴾ ٥ - وعنه (\*)، عن أحمد بن محمد، عن محمد بن أبي الصهبان، عن محمد بن بكر بن جناح، عن علي بن شجرة، عن بشير النبال، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: سألته عن صوم يوم الشك، فقال: ضمّه، فإن يك من شعبان كان تطوّعاً وإن يك من شهر رمضان فيوم وقفت له».

ح ٨٨ ﴿٨٨﴾ ٦ - محمد بن يعقوب، عن عده من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن حمزة بن يعلى، عن زكريا بن آدم، عن الكاهلي<sup>(١)</sup> «قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن اليوم الذي يشك فيه من شعبان، قال: لأن أصوم يوماً من شعبان أحب إليّ من أن أفطر يوماً من شهر رمضان».

ص ٨٩ ﴿٨٩﴾ ٧ - وعنه، عن عده من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن محمد ابن أبي الصهبان، عن علي بن الحسن بن رباط، عن سعيد الأعرج<sup>(٢)</sup> «قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: إني صممت اليوم الذي يشك فيه فكان من شهر رمضان أفأقضيه؟ قال: لا، هو يوم وقفت له».

ص ٩٠ ﴿٩٠﴾ ٨ - فأما ما رواه الحسين بن سعيد، عن محمد بن أبي عمير، عن هشام بن سالم؛ وأبي أيوب<sup>(٣)</sup>، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام «في الرجل يصوم اليوم الذي يشك فيه من رمضان؟ فقال عليه السلام: عليه قضاؤه وإن كان كذلك».

فليس بمناف للخبر الأوّل، لأن المراد بهذا الخبر من صام يوم الشك ولا ينوي أنه من شعبان، بل ينوي أنه من شهر رمضان، فإنه متى كان الأمر على ما

١ - المراد بـ«الكاهلي» هنا أبو محمد عبدالله بن يحيى الكاهلي يروي عن أبي عبدالله وأبي الحسن عليهما السلام، وكان وجهاً عند أبي الحسن عليه السلام.

٢ - الأعرج هو سعيد بن عبد الرحمن وقيل: ابن عبدالله الأعرج السمان أبو عبدالله التيمي مولاهم كوفي ثقة. \* - أي: «و عن الكليني، عن العده، عن أحمد».

٣ - يعني إبراهيم بن عثمان الخزاز الثقة، وقيل: ابن عيسى.

ذكرناه يكون قد صام ما لا يحلُّ له صومه، فحينئذٍ يجب عليه القضاء<sup>(١)</sup>.  
و يدلُّ على أنه متى نوى أنه من شعبان لا يجب عليه القضاء مضافاً إلى ما  
قدَّمناه ما رواه:

٩١١ ﴿٩﴾ - محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد،  
عن عثمان بن عيسى، عن سماعة «قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: رجلٌ صام يوماً  
وهو لا يدري أم شهر رمضان هو أم من غيره؟! فجاء قوم فشهدوا أنه كان  
من شهر رمضان، فقال بعض الناس عندنا: لا يعتدُّ به، فقال لي: بلى، فقلت:  
إتهم قالوا: صُمت وأنت لا تدري أم شهر رمضان هذا أم من غيره، فقال لي:  
بلى فاعتدُّ به، فإنما هو شيءٌ وقتك الله تعالى له، إنَّما يُصام يوم الشك من شعبان  
ولا تصومه من شهر رمضان لأنه قد نهي أن ينفرد الإنسان للصيام في يوم-  
الشك، وإنَّما ينوي من الليلة أنه يصوم من شعبان، فإن كان من شهر رمضان  
أجزء عنه بتفضل الله عزَّ وجلَّ، وبما قد وسع على عباده، ولو لا ذلك لهلك-  
الناس»<sup>(٢)</sup>.

١٨٢

٩٢٢ ﴿١٠﴾ - فأما ما رواه الحسين بن سعيد، عن محمد بن أبي عمير،  
عن جعفر الأزدي<sup>(٣)</sup>، عن قتيبة الأعشى «قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: نهي  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن صوم ستة أيام: العيدين، وإيام التشريق، واليوم الذي

١ - فالوجه في هذا الخبر أن نَحْمَلَهُ على ضرب من التَّقِيَّةِ لَأَنَّهُ مُوَافِقٌ لِمَذْهَبِ بَعْضِ الْعَامَّةِ.

(قاله الشيخ في الاستبصار)

٢ - أي لولا توسيعه تعالى في تلك العادة وفي أمثالها لهلك الناس. (ملذ)

٣ - كذا، والصواب «الأودي»، وفي رجال التجاشي: «جعفر الأودي: كوفي ل  
كتاب أخبرنا ابن نوح، عن الحسن بن حمزة، عن ابن بطة قال: حدثنا الضَّاقَرُ قال: حدثنا  
أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن أبي عمير، عن جعفر بكتابه، وعلل الصواب الأودي  
الأزدي لروايته عن مولى الأزدي. يروي عن قتيبة بن محمد الأعشى أبي محمد الكوفي المقرئ  
مولى «أزد» وهو ثقة عين.

يشكُّ فيه من شهر رَمَضان» (١).

١١ - و عنه ، عن محمد بن أبي عمير ، عن حفص بن البَحْرِيِّ ؛ وغيره ، عن عبدالكريم بن عمرو « قال : قلت لأبي عبدالله عليه السلام : إني جعلت على نفسي أن أصوم حتى يقوم القائم ؟ فقال : لا تصم في السفر (٢) ، ولا العيدين ، ولا أيام التشريق (٣) ، ولا اليوم الذي يشكُّ فيه » .

و ما جرى مجرى ذلك من الأخبار التي تضمنت تحريم صوم يوم الشكِّ ، فالوجه فيها أنه لا يجوز صيام هذا اليوم على أنه من رمضان وإن كان جائزاً صيامه على أنه من شعبان ، وقد بيّنا فيما مضى ما يدلُّ على ذلك ؛ والذي يزيدُه بياناً ما رواه :

١٢ - أبو الحسن (كنا) أحمد بن محمد بن الحسن بن الوليد (٤) ، عن أبيه ، عن محمد بن الحسن الصَّقَّار ، عن علي بن محمد القاسمي ، عن القاسم بن - محمد كاسولا ، عن سليمان بن داود الشاذكوني ، عن عبدالرزاق ، عن معمر ،

١ - قال بعض العلماء : « كأنَّ هذا الحديث مستند الشافعي في تحريم صوم يوم الشكِّ » . و من هذا المقام وشبهه يعلم أنَّ كلام النبي صلى الله عليه وآله مثل القرآن له وجهان : عامٌّ وخاصٌّ ، و ناسخ و منسوخ ، و محكم و متشابه ، و لا يعرف ذلك كلُّه إلا أوصياؤه - صلوات الله عليهم - ، كما رواه سليم بن قيس ، عن أمير المؤمنين عليه السلام . (ملذ)

٢ - يدلُّ على مرجوحية صوم التافلة في السفر . و في الكافي : « فقال : صم ، و لا تصم في - السفر » .

٣ - يعني إذا كنت بـ « منى » ناسكاً . و أما يوم الشكِّ فقال الفيض - رحمه الله - : إنَّه لا يصوم يوم الشكِّ إذا اعتقد كونه من شهر رمضان ، و ذلك لأنه حينئذ لا يتأتى له أن ينوي من نذره و إن قال بلسانه .

٤ - قال الفاضل التستري - رحمه الله - : كأنه نقله من كتاب المفيد ، فحكاه على ما وجده فيه ، و إلا فالظاهر أن أحد ليس بصاحب كتاب حتى يروي عنه الشيخ بلا واسطة - انتهى . و أقول : كان محمد بن الحسن بن الوليد صاحب كتب رواها الشيخ بواسطة جماعة عن أحمد ، عن أبيه محمد بن الحسن .

عن محمد بن شهاب الزُّهريّ « قال : سمعت عليّ بن الحسين عليه السلام يقول : يوم - الشكّ أمرنا بصيامه ونُهينا عنه ، أمرنا أن يصومه [الإنسان] على أنه من شعبان ، ونُهينا عن أن يصومه الإنسان على أنه من شهر رمضان وهو لم ير الهلال» (١).

#### ﴿ ٤ - باب علامة وقت فرض الصيام ﴾

#### ﴿ و آيات الشهر ، و دليل وقت الإفطار ﴾

صح (٩٥) ١ - محمد بن يعقوب ، عن محمد بن إسماعيل ، عن الفضل بن - شاذان ؛ و أحمد بن إدريس ، عن محمد بن عبد الجبار جميعاً ، عن صفوان ، عن ابن مُسكان ، عن أبي بصير ، عن أحدهما عليه السلام « في قول الله عزّ و جلّ » أَجَلَ لَكُمْ لَيْلَةَ الصَّيَامِ أَلْتَرَفْتُمْ إِلَىٰ نِسَائِكُمْ - الآية (٢) « ، فقال : نزلت في خوات بن جُبَيْر - الأنصاري ، و كان مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الخندق وهو صائمٌ و أمسى على تلك الحال ، و كان قبل أن تنزل هذه الآية إذا نام أحدهم حرم عليه الطعام (٣) فجاء خوات إلى أهله حين أمسى ، فقال : هل عندكم طعامٌ ؟ فقالوا : لا تم حتى نصنع لك طعاماً ، فاتكأ فنام ، فقالوا له : قد غفلت (٤) ؟ فقال : نعم ، فبات على تلك الحال و أصبح ، ثمّ غدا إلى الخندق فجعل يُغشي عليه ، فرر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلما رأى الذي به أخبره كيف كان أمره فأنزل الله عزّ و جلّ فيه الآية : « وَ كَلُوا وَ اشْرَبُوا حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ (٥) » .

صح (٩٦) ٢ - و عنه ، عن عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ؛ و محمد بن يحيى ، عن

١ - تقدّم الخبر في باب علامة أول شهر رمضان تحت رقم ٣٥ .

٢ - البقرة : ١٨٧ . و في الفقيه : « و كلوا و اشربوا - إلى - من الفجر » مكان هذه و

هي الأصوب . ٣ - و في الكافي : « حرم عليه الطعام و الشراب » .

٤ - في بعض النسخ : « قد فعلت » .

٥ - البقرة : ١٨٧ . أقول : الفجر فجران : الأول يستمى الكاذب لذهابه بعد مكث قليل ،

و الآخر لا يبطل و يتصل بطلوع الشمس . وقال السيد الرضي - رحمه الله - : الخيطان هنا مجاز و إنّما شبهها بذلك لأنّ بياض الصبح يكون في أول طلوعه مشرقاً خافياً ، و يكون سواد الليل منتصباً مولياً ، فهما جميعاً ضعيفان إلا أنّ هذا يزداد انتشاراً و هذا يزداد استمراراً .



أحمد بن محمد جميعاً، عن ابن أبي عمير، عن حماد، عن الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: سألته عن الخيط الأبيض من الخيط الأسود، فقال: بياض النهار من سواد الليل، قال: وكان بلال يؤذن للنبي صلى الله عليه وآله حين يطلع الفجر، فقال- النبي صلى الله عليه وآله: إذا سمعتم صوت بلال فدعوا الطعام والشراب فقد أصبحت».

ص ١٧٠ ﴿٣﴾ - وعنه، عن عده من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم، عن عاصم بن حميد، عن [محمد بن قيس، عن] أبي بصير «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام فقلت: متى يحرم الطعام على الصائم وتحل الصلاة - صلاة الفجر-؟ فقال لي: إذا اعترض الفجر وكان كالقبطية البيضاء<sup>(١)</sup> فثم يحرم الطعام وتحل الصلاة<sup>(٢)</sup> - صلاة الفجر -، قلت: فلسنا في وقت إلى أن يطلع شعاع الشمس؟ فقال: هيأت أين تذهب؟! تلك صلاة الصبيان».

ح ١٨٠ ﴿٤﴾ - وعنه، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن علي بن عطية، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: الفجر هو الذي إذا رأيته معترضاً كأنه بياض نهر سورا»<sup>(٣)</sup>.

ص ١٩٠ ﴿٥﴾ - وعنه - عن عده من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن محمد بن عيسى بن عبيد، عن ابن أبي عمير - عن ذكره - عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: وقت سقوط القرص وجوب الإفطار من الصيام أن يقوم بجذء القبلة وتفقد الحُمْرة التي ترتفع من المشرق، فإذا جازت قِمَّة الرَّأس<sup>(٤)</sup> إلى ناحية-

١ - القَبْطِيَّة: واحد القباطي، وهي ثياب رقاق من كتان، تجلب من مصر. نسبة إلى القبط - بالكسر - جبل من التصارى، وقد يضم، لأنهم يغيثون في النسبة. وفي نسخة: «كالبطة».

٢ - وفي الكافي: «يحرم الطعام ويحل الصيام وتحل الصلاة».

٣ - سورا: موضع بالعراق وهو من بلد السريانيين، وموضع من أعمال بغداد، ونهر الحلة. وتقدم الخبر في المجلد الثاني ص ٣٩ تحت رقم ١١٨ المسلسل ٦٩ من باب أوقات الصلاة. وفيه مكان «الفجر» «الصبح».

٤ - القِمَّة - بكسر القاف - أعلى كل شيء، وهنا بمعنى وسط الرأس. وقوله: «القرص» في بعض النسخ - في الموضعين - «الفرض».

١٨٥

المغرب فقد وجب الإفطار، وسقط القرص». **١٠٠** ﴿٦﴾ - وعنه، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حماد، عن الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: سئل عن الإفطار قبل الصلاة أو بعدها، فقال: إن كان معه قومٌ يخشى أن يجيبهم عن عشاءهم فليفطر معهم<sup>(١)</sup>، وإن كان غير ذلك فليصل وليفطر».

### ﴿ ٥ - باب نية الصيام ﴾

س **١٠١** ﴿١﴾ - روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم «أنه قال: الأعمال بالتَّيَاتِ». **١٠٢** ﴿٢﴾ - وروي بلفظ آخر وهو «أنه قال: إنَّ الأعمال بالتَّيَاتِ، و لكلِّ امرئٍ ما نوى»<sup>(٢)</sup>.

س **١٠٣** ﴿٣﴾ - وروي عن الرضا عليه السلام «أنه قال: لا قول إلا بعملٍ، ولا عملٌ إلا بنيةٍ، ولا نيةٌ إلا بإصابة السنَّة»<sup>(٣)</sup>.

ن **١٠٤** ﴿٤﴾ - الحسين، عن فضالة، عن الحسين بن عثمان، عن سماعة، عن أبي بصير «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الصائم المتطوع تعرض له الحاجة؟ قال: هو بالخيار ما بينه وبين العصر، وإن مكث حتى العصر ثم بدله أن يصوم ولم يكن نوى ذلك فله أن يصوم ذلك اليوم إن شاء»<sup>(٤)</sup>.

١ - العشاء - بالفتح والمد - : الطعام . (المصباح)

٢ - لفظه «إنَّ» موجودة في كتاب «أحكام الأحكام» من كتب العامة .

٣ - إن النية إذا لم تصادف السنَّة لا تنفع، كما إذا أعان أخاه على فعل لم يرض الله به، و قصد بإعانتة القرية، فهو غير مُثاب بل هو عاص .

٤ - المشهور أنه يجوز استيناف النية في التافلة إلى الزوال ما لم يفطر قبله، و لا يجوز بعده . وقيل : يمتد وقت النية إلى الغروب . ذهب إليه الشيخ في المبسوط، والمرضى وجماعة . وتحديد الاختيار في الإفطار في هذا الخبر بالعصر يشعر بكرهه الإفطار بعده . و قال في المدارك : قطع الأصحاب بأن وقت النية في الواجب الذي ليس بمعين - كالقضاء و التذر المطلق - يستمر من الليل إلى الزوال، إذا لم يفعل المنافي نهاراً، و تدل عليه روايات كثيرة . و قال ابن الجنيد : و يستحب للصائم فرضاً و غير فرض أن يبيت الصيام من الليل لما يريد به، و جائز أن يبتدئه بالنية و قد بقي بعض النهار، و يحتسب به من واجب إذا لم يكن أحدث ما ينقض الصيام، و لو جعله ←

مع ﴿١٠٥﴾ ٥ - محمد بن عليّ بن محبوب ، عن محمد بن الحسين ، عن صفوان ، عن عبدالرحمن بن الحجاج « قال : سألته عن الرجل يقضي رمضان ، أنه أن يفطر بعد ما يصبح قبل الزوال إذا بدا له ، فقال : إذا كان نوى ذلك من الليل و كان من قضاء رمضان فلا يفطر ويتم صومه . قال : و سألته عن الرجل يبدو له بعد ما يصبح ويرتفع النهار أن يصوم ذلك اليوم و يقضيه من شهر رمضان ، و إن لم يكن نوى ذلك من الليل ، قال : نعم ، يصومه و يعتد به إذا لم يحدث شيئاً » .

↑ ١٨٦

﴿١٠٦﴾ ٦ - عنه ، عن أحمد ، عن الحسين ، عن فضالة ، عن صالح بن - عبدالله ، عن أبي إبراهيم عليه السلام « قال : قلت له : رجل جعل لله عليه صيام شهر فيصبح و هو ينوي الصوم ، ثم يبدو له فيفطر ، و يصبح و هو لا ينوي الصوم فيبدو له فيصوم ؟ فقال : هذا كله جائز » .

مع ﴿١٠٧﴾ ٧ - عنه <sup>(\*)</sup> عن الحسين ، عن الثضر ، عن ابن سنان ، عن أبي عبدالله عليه السلام « قال : من أصبح و هو يريد الصيام ، ثم بدا له أن يفطر فله أن يفطر ما بينه و بين نصف النهار ، ثم يقضي ذلك اليوم <sup>(١)</sup> ، فإن بدا له أن يصوم بعد ما ارتفع النهار فليصم فإنه يحسب له من الساعة التي نوى فيها » <sup>(٢)</sup> .

مع ﴿١٠٨﴾ ٨ - و عنه ، عن أحمد بن محمد ، عن محمد بن عيسى ، عن يوسف بن عقيل ، عن محمد بن قيس ، عن أبي جعفر عليه السلام « قال : قال علي عليه السلام : إذا لم يفرض الرجل على نفسه صياماً ، ثم ذكر الصيام قبل أن يطعم طعاماً أو يشرب شراباً و لم يفطر فهو بالخيار إن شاء صام و إن شاء أفطر » .

← تطوعاً كان أحوط ، و إطلاق كلامه يقتضي جواز تجديد النية بعد الزوال أيضاً ، وله شواهد من الأخبار . \* - كذا ، وفيه سقط ، والصواب : « عنه ، عن أحمد ، عن الحسين » .

١ - أي يقضي ذلك اليوم الذي أراد قضاءه في هذا اليوم في يوم آخر ، و محتمل أن يراد به الصوم المستحب ، و يكون القضاء على الاستحباب . (ملذ)

٢ - أي محسب له كمال الثواب من عند النية ، فلا ينافي احتساب أصل الثواب من عند الفجر إذا كان قبل الزوال ، كما سيأتي . (ملذ)

صح (١٠٩) - عنه ، عن علي بن السندي ، عن صفوان ، عن عبدالرحمن ابن الحجاج « قال : سألت أبا الحسن موسى عليه السلام عن الرجل يصبح ولم يشرب ولم ينو صوماً ، وكان عليه يوم من شهر رمضان ، أنه أن يصوم ذلك - اليوم وقد ذهب عاقمة النهار <sup>(١)</sup> ، فقال : نعم ، له أن يصوم و يعتد به من شهر رمضان . »

صح (١١٠) - عنه ، عن العباس بن معروف <sup>(٢)</sup> ، عن محمد بن سنان ، عن عمار بن مروان ، عن سماعة ، عن أبي عبدالله عليه السلام « في قوله : « الصائم بالخيار إلى زوال الشمس ؟ » قال : إن ذلك في الفريضة ، وأما التافلة فله أن يفطر أي - وقت شاء إلى غروب الشمس . »

صح (١١١) - الصقار ، عن أحمد بن محمد ، عن علي بن الحكم ، عن هشام بن سالم ، عن أبي عبدالله عليه السلام « قال : قلت له : الرجل يُصبح ولا ينوي - الصوم فإذا تعالى النهار حدث له رأي في الصوم ؟ فقال : إن هو نوى الصوم قبل أن تزول الشمس حسب له من يومه ، وإن نواه <sup>(٣)</sup> بعد الزوال حسب له من - الوقت الذي نوى . »

صح (١١٢) - محمد بن أحمد بن يحيى ، عن يعقوب بن يزيد ، عن أحمد ابن محمد بن أبي نصر - عمّن ذكره - عن أبي عبدالله عليه السلام « قال : قلت له : الرجل يكون عليه القضاء من شهر رمضان ، و يصبح فلا يأكل إلى العصر أيجوز له أن يجعله قضاءً من شهر رمضان ؟ قال : نعم » <sup>(٤)</sup> .

صح (١١٣) - محمد بن علي بن محبوب ، عن معاوية بن حُكيم ، عن صفوان ، عن عبدالرحمن بن الحجاج « قال : سألت أبا الحسن موسى عليه السلام عن -

١ - كثير من التهار لا أكثره ، و ظاهره يدل على مذهب ابن الجنيد ، و سيأتي الخبر بلفظه تحت رقم ١٣ .  
 ٢ - كذا ، و فيه سقط ، و الضواب : « عن صفوان بن يحيى ، عن محمد بن - سنان » ، كما سيأتي الخبر تحت رقم ٤٢٦ ، و في الكافي أيضاً .  
 ٣ - في بعض النسخ : « و إن نوى » .  
 ٤ - هذا صريح فيما ذهب إليه ابن الجنيد . (ملذ)

الرَّجُل يَصْبِحُ وَلَمْ يَطْعَمْ وَلَمْ يَشْرَبْ وَلَمْ يَنُصُومًا ، وَكَانَ عَلَيْهِ يَوْمٌ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ ، أَلَهُ أَنْ يَصُومَ ذَلِكَ الْيَوْمَ وَقَدْ ذَهَبَ عَاقَةُ النَّهَارِ ، فَقَالَ : نَعَمْ ، لَهُ أَنْ يَصُومَهُ وَيَعْتَدَّ بِهِ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ» (١).

ص ١١٤ ﴿ ١٤ - أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، عَنِ الْبُرَيْقِيِّ ، عَنِ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ ، عَنِ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ ، عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام » قَالَ : كَانَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام يَدْخُلُ عَلَى أَهْلِهِ وَيَقُولُ : عِنْدَكُمْ شَيْءٌ ؟ وَإِلَّا صُمْتُمْ ، فَإِنْ كَانَ عِنْدَهُمْ شَيْءٌ أَتَوْهُ بِهِ وَإِلَّا صَامَ » .

ص ١١٥ ﴿ ١٥ - أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، عَنِ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ ، عَنِ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ ، عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام » قَالَ : قُلْتُ لَهُ : الرَّجُلُ يَصْبِحُ لَا يَنُوي الصَّوْمَ ، فَإِذَا تَعَالَى - الشَّمْسُ حَدَثَ لَهُ رَأْيٌ فِي الصَّوْمِ ، فَقَالَ : إِنَّهُ هُوَ نَوَى الصَّوْمَ قَبْلَ أَنْ تَزُولَ الشَّمْسُ حَسَبَ لَهُ يَوْمَهُ ، وَإِنْ نَوَاهُ بَعْدَ الزَّوَالِ حَسَبَ لَهُ مِنَ الْوَقْتِ الَّذِي نَوَى » (٢).

ص ١١٦ ﴿ ١٦ - إِبْرَاهِيمُ بْنُ هَاشِمٍ ، عَنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَمَادِ الْكُوفِيِّ ، عَنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ ، عَنِ عَيْسَى <sup>(٢)</sup> » قَالَ : مَنْ بَاتَ وَهُوَ يَنُوي الصَّيَامَ مِنْ غَدٍ لَزِمَهُ ذَلِكَ ، فَإِنْ أَفْطَرَ فَعَلَيْهِ قَضَاؤُهُ ، وَمَنْ أَصْبَحَ وَلَمْ يَنُوي الصَّيَامَ <sup>(٣)</sup> مِنَ اللَّيْلِ فَهُوَ بِالْخِيَارِ إِلَى أَنْ تَزُولَ الشَّمْسُ ، إِنْ شَاءَ صَامَ وَإِنْ شَاءَ أَفْطَرَ ، فَإِنْ زَالَتِ الشَّمْسُ وَلَمْ يَأْكُلْ فَلَيْتَمَّ الصَّوْمَ إِلَى اللَّيْلِ » .

فهذا الخبر محمولٌ على ضرب من الاستحباب ، لأنَّ الأخبار الأوَّلة دلَّت على أنَّ له أن يفطر أيَّ وقت شاء من غير قضاء ، و محتتمل أن يكون ذلك مخصوصاً بقضاء شهر رمضان ، فإنه إذا أفطر فيه بعد الزوال كان عليه قضاؤه مع الكفارة على ما سنبتنه فيما بعد ، إن شاء الله تعالى .

### ﴿ ٦ - باب ماهية الصيام ﴾

ص ١١٧ ﴿ ١٧ - عَلِيُّ بْنُ مَهْزِيَارٍ ، عَنِ الْحَسَنِ ، عَنِ الْقَاسِمِ ، عَنِ عَلِيِّ <sup>(٥)</sup> ، عَنِ

١ - تقدم هذا الحديث آنفاً برقم ٩ . ٢ - تقدم آنفاً تحت رقم ١١ .

٣ - في بعض النسخ : «وهو لا ينوي الصيام» . ٤ - يعني ابن أبي منصور .

٥ - يعني ابن أبي حنيفة البطائني قائد أبي بصير يحيى بن القاسم الأسدي ، و رواه القاسم بن - ←

أبي بصير « قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : [ليس] الصيام من الطعام و الشراب ، والإنسان ينبغي له أن يحفظ لسانه من اللغو و الباطل في رمضان و غيره .»

ص ١١٨ ﴿ ٢ - وعنه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد بن عثمان ، عن محمد بن مسلم « قال : سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول : لا يضر الصائم ما صنع إذا اجتنب ثلاث خصال <sup>(١)</sup> : الطعام و الشراب ، و النساء ، و الارتماس في الماء .»

١٨٩ ن ١١٩ ﴿ ٢ - وعنه ، عن عثمان بن عيسى ، عن سماعة « قال : سألته عن رجل كذب في شهر رمضان ، فقال : قد أفطر و عليه قضاؤه ، فقلت : ما كذبتة ؟ فقال : يكذب على الله [أ] و على رسوله صلى الله عليه و آله و سلم .»

### ﴿ ٧ - باب ثواب الصيام ﴾

ع ١٢٠ ﴿ ١ - محمد بن يعقوب ، عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن علي بن الحكم ، عن موسى بن بكر « قال <sup>(٢)</sup> : لكل شيء زكاة و زكاة الأجساد الصوم <sup>(٣)</sup> .»

ع ١٢١ ﴿ ٢ - وعنه ، عن أحمد بن إدريس ، عن محمد بن حسان ، عن محمد بن علي ، عن علي بن التعمان ، عن عبد الله بن طلحة ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : قال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم : الصائم في عبادة و إن كان على فراشه ما لم يغترب مسلماً .»

• محمد بن الجوهري ، و الحسن هو ابن سعيد الأهوازي  
١ - في الفقيه : « أربع خصال » ، و جعل الطعام واحداً و الشراب واحداً . و سيأتي الخبر في باب ما يفسد الصيام مع توضيح له .

٢ - كذا مضمراً ، و لعل الضمير راجع إلى أحد الإمامين الصادق أو الكاظم عليهما السلام ، لأن موسى بن بكر يروى عنها عليه السلام .

٣ - في بعض النسخ : « و زكاة الأجساد الصوم » . و قوله عليه السلام : « و زكاة الأجساد » إنما شبه الصوم بالزكاة إذ كما أنه تصير الزكاة سبباً لطهارة الأموال و نموها و زيادتها ، فكذا الصوم سببٌ لتطهير البدن من الذنوب ، و التمس من الصفات الذميمة ، و نمو التمس في الكسالات و السعادات . (المرآة)

أَوْضَعُ (١٢٢) ٣ - و عنه ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن التوفلي ، عن -  
السكوني ، عن أبي عبدالله عليه السلام « قال : من كثر صومه <sup>(١)</sup> قال الله عز و جل  
لملائكته : عبدي استجار من عذابي فأجروه ! و وكل الله ملائكته بالدعاء  
للمصائمين ، و لم يأمر بالدعاء لأحدٍ إلا استجاب لهم فيه .»

٤ (١٢٣) - و عنه ، عن علي [بن إبراهيم] ، عن هارون بن مسلم ، عن  
مسعدة ، عن أبي عبدالله عليه السلام « قال : نوم الصائم عبادة و نفسه تسبيح » <sup>(٢)</sup>.

٥ (١٢٤) - علي بن الحسن بن فضال ، عن العباس بن عامر ، عن علي  
ابن أبي حمزة ، عن إسحاق بن غالب ، عن عبدالله بن جابر ، عن عثمان بن مظعون  
« قال : قلت لرسول الله صلى الله عليه وسلم : يا رسول الله ! أردت أن أسألك عن أشياء ، فقال :  
١٩٠ و ما هي يا عثمان ؟ قال : قلت : إني أردت أن أتَرْهَبَ ، قال : لا تفعل يا عثمان ،  
فإنَّ تَرْهَبَ أمتي القعود في المساجد ، و انتظار الصلاة بعد الصلاة ، قال : فإني  
أردتُ يا رسول الله أن أختصي ؟ قال : لا تفعل يا عثمان ، فإنَّ اختصاص أمتي الصيام  
- مع كلام طويل - .»

١ - كذا ، وفي الكافي : « من كَتَمَ صومه » و هذا هو الصحيح .

٢ - أقول : الصوم أمرٌ بين الصائم و ربِّه ، لا يُطَّلَعُ عليه أحدٌ ، و سرُّ بينه و بين معبوده ،  
بمَّ حيث لا يشرف عليه أحدٌ غير الله - سبحانه - ، و ذلك لأنة أمرٌ مستورٌ بخلاف غيره من  
العبادات و إن كان هو الإمساك عن المفطرات ، أما فرقه و التحرز عن المحرمات التي حرَّمها  
الشارع في جميع الأوقات ممَّا لا ريب فيه وهو أنَّ المنهيات إمَّا حرَّمت لمضارها للإنسان و أمَّا  
التحرز عن المباحات بل الأعمال التي ربَّما تستحبُّ في غير أيام الصوم لا يساوي الكفَّ عن  
المحرَّمات ، لأنة لا ضرر فيها للإنسان قطعاً ، و إمَّا الصوم هو غاية الخضوع لله تعالى ، و المراقبة  
لأوامره و نواهيه و امتثال أمره ، و احترام قوانينه فقط ، و أمَّا في ترك المحرم ربَّما لم يعمله الإنسان  
لأجل الضرر المسلم فيه ، أو لأجل سقوطه في عين الناس ، و لومهم له لاحتال و قوفهم عليه ، و  
ليس في الصوم من هذه الأمور شيءٌ . و سبب فرح الصائم عند الإفطار - كما جاء في الحديث -  
لإشعار الصائم بأنَّ المولى وقَّعه لغلبة هواه و أيضاً بعدم تزلزله في إتيان ما كلَّف به و مجيئه مظفراً  
من تلك الجهاد ، و له فرح آخر عند لقاء جزء عمله في إتيانه بما فرض الله له .

ضع ﴿١٢٥﴾ ٦ - وعنه، عن عمرو بن عثمان، عن عبد الله بن المغيرة، عن إسماعيل بن أبي زياد الشعيري، عن أبي عبد الله، عن أبيه عليه السلام «أنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لِأَصْحَابِهِ: أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِشَيْءٍ إِنْ أَنْتُمْ فَعَلْتُمُوهُ تَبَاعَدَ الشَّيْطَانُ عَنْكُمْ كَمَا تَبَاعَدَ الْمَشْرِقُ مِنَ الْمَغْرِبِ؟! قَالُوا: بَلَى، قَالَ: الصَّوْمُ يَسْوَدُ وَجْهَهُ، وَالصَّدَقَةُ تَكْسِرُ ظَهْرَهُ، وَالْحُبُّ فِي اللَّهِ وَالْمُؤَاذَرَةُ عَلَى الْعَمَلِ الصَّالِحِ يَقْطَعُ دَابِرَهُ، وَالِاسْتِغْفَارُ يَقْطَعُ وَتِينَهُ<sup>(١)</sup>، وَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: لِكُلِّ شَيْءٍ زَكَاةٌ وَزَكَاةُ الْأَجْسَامِ الصِّيَامُ»<sup>(٢)</sup>.

﴿١٢٦﴾ ٧ - وعنه، عن علي بن أسباط، عن حكيم بن مسكين، عن إسماعيل بن يسار «قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: إِنَّ الرَّجُلَ لِيَصَلِّيَ رَكَعَتَيْنِ فَيُوجِبُ اللَّهُ لَهُ بِهِمَا الْجَنَّةَ، أَوْ يَصُومُ يَوْمًا تَطَوُّعًا فَيُوجِبُ اللَّهُ لَهُ بِهِ الْجَنَّةَ».

ضع ﴿١٢٧﴾ ٨ - وعنه، عن الحسن بن علي بن يوسف، عن معاذ بن - ثابت أبي الحسن، عن عمرو بن جميع، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: قال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - في حديث طويل -: الصِّيَامُ جَنَّةٌ مِنَ النَّارِ».

ث ﴿١٢٨﴾ ٩ - وعنه، عن محمد بن علي، عن محمد بن يحيى، عن غياث ابن إبراهيم، عن أبي عبد الله، عن أبيه، عن أمير المؤمنين عليه السلام «قال: ثلاث يذهبن - البلغم ويزدن في الحفظ: السَّوَالُكُ، وَالصَّوْمُ، وَقِرَاءَةُ الْقُرْآنِ».

١٩١

### ﴿ ٨ - باب فضل شهر رمضان ﴾

﴿١٢٩﴾ ١ - محمد بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن عبد الله بن المغيرة، عن عمرو الشامي، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ يَوْمَ خُلِقَ [اللَّهُ]

١ - الْمُؤَاذَرَةُ: المعاونة، و قطع الدابر كناية عن الاستيصال [أو المراد تابعوه وجاهده،

والوتين: عرق في القلب إذا انقطع مات صاحبه. (الوافي)

٢ - في الفقيه والكافي: «و زكاة الأبدان الصيام».



السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ، فَفَرَّةُ الشُّهُورِ <sup>(١)</sup> شَهْرُ اللَّهِ [وَهُوَ] شَهْرُ رَمَضَانَ ، وَ قَلْبُ شَهْرِ رَمَضَانَ لَيْلَةَ الْقَدْرِ ، وَ نَزَلَ الْقُرْآنُ فِي أَوَّلِ [لَيْلَةٍ مِنْ] شَهْرِ رَمَضَانَ <sup>(٢)</sup> ، فَاسْتَقْبَلَ الشَّهْرَ بِالْقُرْآنِ <sup>(٣)</sup> .

٢ - وَعَنْهُ ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ إِدْرِيسَ ، عَنْ مُحَمَّدَ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ ، عَنْ صَفْوَانَ ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ ، عَنْ الْمِسْمَعِيِّ <sup>(٤)</sup> «أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يُوَصِّي وَلَدَهُ : إِذَا دَخَلَ شَهْرَ رَمَضَانَ فَاجْهَدُوا أَنْفُسَكُمْ ، فَإِنَّ فِيهِ تَقْسِمَ الْأَرْزَاقِ وَ تَكْتُبُ الْأَجَالَ ، وَ فِيهِ يَكْتُبُ وَفَدَ اللَّهُ الَّذِينَ يَفِدُونَ إِلَيْهِ <sup>(٥)</sup> ، وَ فِيهِ لَيْلَةُ الْعَمَلِ فِيهَا خَيْرٌ مِنَ الْعَمَلِ فِي أَلْفِ شَهْرٍ» .

٣ - وَعَنْهُ ، عَنْ مُحَمَّدَ بْنِ إِسْمَاعِيلَ ، عَنْ الْقَضَلِيِّ بْنِ شَاذَانَ ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام « قَالَ : مَنْ لَمْ يَغْفِرْ لَهُ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ لَمْ يَغْفِرْ لَهُ إِلَى قَابِلٍ إِلَّا أَنْ يَشْهَدَ عَرَفَةَ» .

٤ - وَعَنْهُ ، عَنْ عَدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ فَضَالَةَ بْنِ أَيُّوبَ ، عَنْ سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ - عَنْ رَجُلٍ - عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام « قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم : لَمَّا حَضَرَ شَهْرُ رَمَضَانَ - وَ ذَلِكَ فِي ثَلَاثِ بَقِيْنَ مِنْ شَعْبَانَ - قَالَ لِبِلَالٍ : نَادِ فِي النَّاسِ ، فَجَمَعَ النَّاسَ ، ثُمَّ صَعِدَ الْمِنْبَرَ ، فَحَمِدَ اللَّهَ وَ أَثْنَى عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ : « أَيُّهَا النَّاسُ ! إِنَّ هَذَا الشَّهْرَ قَدْ خَصَّكُمْ اللَّهُ بِهِ <sup>(٦)</sup> وَ هُوَ سَيِّدُ الشُّهُورِ ، لَيْلَةٌ فِيهِ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ -

١٩٢

١ - الْغَاءُ لِلتَّلْقِيْبِ الذِّكْرِيِّ أَي أَوَّلَهَا ، أَوْ أَشْرَفَهَا وَأَفْضَلَهَا ، أَوْ الْمُنَوَّرَ مِنْ بَيْنَهَا . وَ فِي النَّهْيَةِ : غُرَّةٌ كُلُّ شَيْءٍ أَوَّلُهُ . ٢ - كَأَنَّهُ أَرَادَ أَنَّ ابْتِدَاءَ نَزْوَلِهِ فِي أَوَّلِ لَيْلَةٍ مِنْهُ ، وَ كِهَالِهِ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ . ٣ - الْمُرَادُ الْأَمْرُ بِتَلَاوُتِهِ عِنْدَ وَرُودِهِ أَوْ أَوَّلِ لَيْلَةٍ مِنْهُ .

٤ - الْحَدِيثُ مُوْتَقٍ فِي الظَّاهِرِ ، إِذِ الظَّاهِرُ أَنَّ الْمِسْمَعِيَّ هُوَ مُسْتَمِعٌ مِنْ عَبْدِ الْمَلِكِ ، وَ يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ ضَعِيفاً أَيْضاً . (المرآة) ٥ - أَي يَقْدَرُ فِيهِ حَاجَةُ بَيْتِ اللَّهِ ، الْوَفْدُ جَمْعُ وَفْدٍ - كَصَحْبِ جَمْعِ صَاحِبٍ - ، يُقَالُ : وَفَدَ فُلَانٌ عَلَى الْأَمِيرِ أَي وَرَدَ رَسُولاً ، فَكَأَنَّ الْحَاجَّ وَفَدَ اللَّهُ ، وَ أَضْيَافَهُ نَزَلُوا عَلَيْهِ رَجَاءَ بَرِّهِ وَ إِكْرَامِهِ . (المرآة)

٦ - زَادَ بِهِ فِي الْكَافِي : « وَ حَضَرَكُمْ » ، وَ فِي الْفَقِيهِ : « إِنَّ هَذَا الشَّهْرَ قَدْ حَضَرَكُمْ » .

شهر، تُغلق فيه أبواب النار، وتُفتح فيه أبواب الجنان، فمن أدركه ولم يُغفر له فأبعده الله، ومن أدرك والذئبه ولم يُغفر له فأبعده الله، ومن ذكرت عنده فلم يُصلِّ عليَّ<sup>(١)</sup> فأبعده الله».

ص ١٣٣ ﴿٥ - و عنه، عن أحمد بن إدريس، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن الحسين بن علوان، عن عمرو بن شمر، عن جابر، عن أبي جعفر عليه السلام﴾ قال: كان رسول الله صلى الله عليه وآله يقبل بوجهه إلى الناس فيقول: «يا معشر المسلمين! إذا طلع هلال شهر رمضان غلّت مردة الشياطين<sup>(٢)</sup> و فتحت أبواب السماء وأبواب الرحمة، وغلقت أبواب النار<sup>(٣)</sup>، واستجيب الدعاء، و كان لله فيه عند كل فطر عتقاء يعتقهم من النار، و ينادي مناد كل ليلة: هل من سائل؟ هل من مستغفر؟ اللهم أعط كل منفق خلفاً، و أعط كل ممسك تلفاً<sup>(٤)</sup>، حتى إذا طلع هلال شوال نودي المؤمنون أن اغدوا إلى جوائزكم فهو يوم الجائزة»، ثم قال أبو جعفر عليه السلام: أما والذي نفسي بيده ما هي بجائزة الدنانير والدراهم<sup>(٥)</sup>.

ص ١٣٤ ﴿٦ - و عنه، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن جميل بن صالح، عن محمد بن مروان﴾ قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: إن لله في كل ليلة من شهر رمضان عتقاء و طلقاء من النار، إلا من أفطر على مسكّر،

١ - زاد هنا في الكافي والفقيه: «فلم يغفر [الله] له».

٢ - «مردة» جمع مرد، وهو العاني، أو جمع مرید - بفتح الميم -، وهو الذي لا ينقاد ولا يطيع.

٣ - فتح أبواب السماء كناية عن نزول الرحمة، أو استجابة الدعاء، أو كناية عن طرق التوجه إلى الله سبحانه و السؤال والاستغفار، و فتح أبواب الرحمة كناية عن كونه بحيث يأتي المكلف فيه بما يوجب فتحها له، و «غلقت أبواب النار» كناية عن عدم إتيان العبد بما يوجب له العذاب.

٤ - «خلفاً» - بالتحريك - أي عوضاً عظيماً في الدارين، و قوله: «أعط كل ممسك» ذكر الإعطاء هنا للمشاكلة أو التهكم. و قوله: «تلفاً» أي تلف المال والنفوس. (شرح الفقيه)

٥ - يعني ما هذه الجائزة دنيوية، بل هي المغفرة و الرحمة و التوفيق.

فإذا كان في آخر ليلةٍ منه أعتق فيها مثل ما أعتق في جميعه».

مع ﴿١٣٥﴾ ٧ - الحسين بن سعيد، عن القاسم بن محمد، عن علي<sup>(١)</sup>، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: نزلت التّوراة في سِتِّ مَضِينَ من شهر رمضان، ونَزَلَ الإنجيل في اثنتي عشرة مَضَّتْ من شهر رمضان، ونَزَلَ الرّبور في ثماني عشرة مَضَّتْ من شهر رمضان، ونَزَلَ الفرقان في ليلة القَدْر».

١٩٣

### ﴿ ٩ - باب سنن الصَّيَام ﴾

ع ﴿١٣٦﴾ ١ - علي بن مهزيار، عن الحسين بن سعيد، عن النَّضر بن - سُوَيْد، عن القاسم بن سليمان، عن جراح المدائني، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: إنَّ الصَّيَام ليس من الطَّعام والشَّرَاب وَحَدَه، ثمَّ قال: قالت مريم: «إِنِّي نَدَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا<sup>(٢)</sup>» أي صَمْتًا، فإذا صُمْتُمْ فاحفظوا ألسنتكم و غَضُوا أَبْصَارَكُمْ، وَلَا تُتَازِعُوا وَلَا تُحَاسِدُوا، قال: وسمع رسول الله صلى الله عليه وآله امرءة تُسَابُ جَارِيَةً لها - وهي صائمة - فدعا رسول الله صلى الله عليه وآله بطعام، فقال لها: كُلي، فقالت: إِنِّي صائمة، فقال: كيف تكونين صائمةً!!؟ وقد سببت جاريتك! إنَّ الصَّوْمَ ليس من الطَّعام والشَّرَاب».

مع ﴿١٣٧﴾ ٢ - وعنه، عن محمد بن أبي عمير، عن حماد بن عثمان، عن محمد بن مسلم «قال: قال أبو عبدالله عليه السلام: إذا صُمْت فليصم [معك] سمعك و بصرك و شعرك و جلدك - و عدّد أشياء غير هذا -، قال: و لا يكون يوم صومك كيوم فطرك».

ع ﴿١٣٨﴾ ٣ - وعنه، عن الحسين بن سُوَيْد، عن النَّضر بن -

١ - يعني البطائني، عن الأُسدي.

٢ - سورة مريم: ٢٦. وقيل: الاستشهاد من حيث أنه أطلق الصَّوْم على الصَّمْت، و لعلَّ الاستشهاد بالآية لرفع الاستبعاد عن إطلاق الصَّوْم على الأعم من الكف عن الطَّعام والشَّرَاب، و بيان أن هذا الإطلاق غير خارج عن مدلوله اللغوي. و في أكثر نسخ الكافي بل كلِّها: «إِنِّي نذرت للرَّحْمَنِ صَوْمًا - أي صَوْمًا صَمْتًا -».

سليان، عن جراح المدائني «قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: إذا صمت فليصم معك سمعك و بصرُك من الحرام والقبيح، و دَع المِرْأَة و أذَى الخادِم، و ليكن عليك و قَارَ الصُّوم، و لا تجعل يوم صومِك كيوم فطرك».

صح **﴿١٣٩﴾** ٤ - وعنه، عن ابن أبي عمير، عن حماد بن عثمان؛ وغيره، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: لا تنشد الشعر ليليل<sup>(١)</sup>، و لا تنشد في شهر رمضان ليليل و لا نهار، فقال له إسماعيل: يا أبتاه فإتَه فينا؟ قال: و إن كان فينا»<sup>(٢)</sup>.

صح **﴿١٤٠﴾** ٥ - وعنه، عن الحسن بن محبوب، عن أبي أيوب، عن الفضيل ابن يسار «قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: إذا صام أحدكم الثلاثة الأيام في الشهر فلا يجادلنَّ أحداً، و لا يجهل و لا يسرع إلى الأيمان و الحلف بالله، و إن جهل عليه أحدٌ فليتحمل»<sup>(٣)</sup>.

صح **﴿١٤١﴾** ٦ - وعنه، عن محمد بن يحيى<sup>(\*)</sup>، عن حماد بن عثمان «قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: تكره رواية الشعر للصائم، و للمُحرم، و في الحرم، و في يوم الجمعة، و أن يُروى بالليل، قال: قلت: و إن كان شعر حق؟ قال: و إن كان شعر حق».

صح **﴿١٤٢﴾** ٧ - محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن الحسن بن موسى، عن غياث بن إبراهيم، عن إسحاق بن عمار، عن أبي-

١ - الإنشاد: قراءة الشعر، و الشعر غلب على المنظوم من القول، و أصله الكلام التخيلي الذي هو أحد الصناعات الخمس، نظماً كان أو نثراً، و لعل المنظوم المشتمل على الحكمة و الموعظة و المناجات مع الله سبحانه - مما لم يكن فيه تخييل شعري - مستثنى عن هذا الحكم و غير داخل فيه لما ورد أن «ما لا بأس به من الشعر فلا بأس به». (الواقفي) \* - يعني الحزاز الققة.

٢ - أي في مدحنا، لأن كونه في مدحهم عليهم السلام لا يخرجهم عن التخييل الشعري. (الواقفي)

٣ - قوله: «جهل عليه» أي أظهر الجهل، و لعل المراد منه إن شتمه أحد بطريق الجهالة و آذاه فيتحمل و لا يتعرض لجوابه. وقد روى الكليني - رحمه الله - بإسناده «عن مسعدة، عن أبي عبد الله عن آبائه عليهم السلام، عن النبي صلى الله عليه وآله قال: ما من عبد صالح يُشتم فيقول: إني صائمٌ سلامٌ عليك، لا أشمك كما شتمتني، إلا قال الرب - تبارك و تعالی - : استجار عبدي بالصوم من شر عبدي، [فلهذا أجرته من النار]، و المراد بقوله: «عبدي» - أولاً -: المشتم، و بالثاني: الشاتم.

عبدالله رضي الله عنه « قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن الله كره لي ست خصال و كرهتهن للأوصياء من ولدي ، و أتباعهم من بعد [ي] : الرّفث في الصّوم » (١).

### ﴿ ١٠ - باب سنن شهر رمضان ﴾

صع ﴿ ١٤٣ ﴾ ١ - محمد بن يعقوب ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن أحمد ابن النضر الخزاز ، عن عمرو بن شمر ، عن جابر بن يزيد ، عن أبي جعفر رضي الله عنه « قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لجابر بن عبدالله : يا جابر ! هذا شهر رمضان ، من صام نهاره و قام و رداً من ليله (٢) ، و عفّ بطنه و قرّجه ، و كفّ لسانه خرج من ذنوبه كخروجه من الشهر ، فقال جابر : يا رسول الله ما أحسن هذا الحديث ! فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : يا جابر و ما أشدّ هذه الشّروط ! » .

صع ﴿ ١٤٤ ﴾ ٢ - الحسين بن سعيد ، عن القاسم بن عروة ، عن عبدالله بن بكير ، عن زرارة ، عن أحدهما رضي الله عنه « قال : سألته عن الليالي التي يُستحب فيها الغسل في شهر رمضان ، فقال : ليلة تسع عشرة و ليلة إحدى و عشرين ، و ليلة ثلاث و عشرين ، و قال : في ليلة تسع عشرة يكتب فيها و قدُ الحاج ، و « فيها يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ (٣) » ، و ليلة إحدى و عشرين : رفع فيها عيسى رضي الله عنه ، و [فيها] قبض و صي موسى رضي الله عنه ، و فيها قبض أمير المؤمنين رضي الله عنه ، و ليلة ثلاث و عشرين : و هي ليلة الجّهني (٤) ، و حديثه أنه قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم : إن منزلي

١ - الرّفث : الجماع و الفحش و المراد هنا الثاني . (الواقفي) أقول : في الحصال في أبواب الحصال الستة بإسناده عن ابن عمار ، عن أبي عبدالله رضي الله عنه « قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن الله عزّ و جلّ كره لي ست خصال و كرهتهنّ للأوصياء من ولدي و أتباعهم من بعدي ، العبث في الصلّاة ، و الرّفث في الصّوم ، و المنّ بعد الصدقة ، و إتيان المسجد جنباً ، و التطلّع في الدّور ، و الضحك بين القبور . » و قال في النهاية : الرّفث كلمة جامعة لكلّ ما يريد الرجل من المرأة ، و في القاموس : الرّفث - محرّكة : الجماع و الفحش .

٢ - قوله رضي الله عنه : (ورداً) هو بالكسر : ما يواظب عليه من عبادة و تلاوة و غيرها . (المرآة)

٣ - الدخان : ٤ . ٤ - اسمه عبدالله بن أنيس الأنصاري . (كما قاله الصدوق (ره) .)

نائه<sup>(١)</sup> عن المدينة فمُرني بلبيلة أدخل فيها ، فأمره بلبيلة ثلاث و عشرين .»  
 و قد قَدَّمناه في كتاب الصَّلَاة في باب عمل شهر رمضان ما يستحبُّ أن  
 يقوله الإنسان من الدعاء و قِرَاءة القرآن<sup>(٢)</sup> ، فلا وجه لإعادته ههنا ، و فيه  
 كفاية إن شاء الله .

### ﴿ ١١ - باب الدعاء عند طلوع الهلال (٣) ﴾

ص ١٤٥ ﴿ ١ - محمد بن يعقوب ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن حماد  
 ابن عيسى ، عن إبراهيم بن عمر الجبائي ، عن عمرو بن شمر ، عن جابر ، عن  
 أبي جعفر عليه السلام » قال : كان رسول الله ﷺ إذا أهل هلال شهر رمضان  
 استقبل القبلة و رفع يديه فقال : « اللَّهُمَّ أَهْلُهُ عَلَيْنَا بِالْأَمْنِ وَ الْإِيمَانِ ، وَ السَّلَامَةِ  
 وَ الْإِسْلَامِ ، وَ الْعَافِيَةِ الْمَجَلَّةِ (٤) ، وَ الرَّزْقِ الْوَاسِعِ وَ دَفْعِ الْأَسْقَامِ ، اللَّهُمَّ أَرْزُقْنَا  
 صِيَامَهُ وَ قِيَامَهُ وَ تِلَاوَةَ الْقُرْآنِ فِيهِ ، اللَّهُمَّ سَلِّمْهُ لَنَا وَ تَسَلِّمْهُ مِنَّا وَ سَلِّمْنا فِيهِ (٥) » .  
 ص ١٤٦ ﴿ ٢ - و عنه ، عن أحمد بن محمد ، عن علي بن الحسن ، عن علي  
 ابن أسباط ، عن الحكم بن مسكين قال : حَدَّثنا عمرو بن شمر « قال : سمعت  
 أبا عبد الله عليه السلام يقول : كان أمير المؤمنين عليه السلام إذا أهل هلال شهر رمضان أقبل  
 إلى القبلة و قال : « اللَّهُمَّ أَهْلُهُ عَلَيْنَا بِالْأَمْنِ وَ الْإِيمَانِ وَ السَّلَامَةِ وَ الْإِسْلَامِ ، وَ الْعَافِيَةِ -

١ - نأى و ينأى نأياً فلاناً ، و نأى عن فلانٍ : بَعُد عنه فهو « نأى » .

٢ - راجع المجلد الثالث الباب الرابع و الخامس .

٣ - قال الكفعمي - رحمه الله - : يقال للقمر من أول الشهر إلى ثلاث ليالٍ : « هلال » ، ثم  
 يقال له : « قمر » إلى آخر الشهر . و سمي « هلالاً » لأن الناس يرفعون أصواتهم عند رؤيته .

٤ - سحاب مجل ، أي يجلل الأرض بالمطر أي يعم . (الصحاح) و يمكن أن يكون على صيغة  
 المفعول ، يعني العافية التي جللت علينا و جعلت كالمجلّ شاملة للناس .

٥ - « سلّمه لنا » هو أن لا يغمّ الهلال في أوله و آخره ، فيلبس علينا الصوم و الفطر ،  
 و قوله : « تسلمه منا » أي أعصمتنا من المعاصي فيه ، أو تقبله منا يعني تقبل منا ما نأتي فيه من  
 العبادات و القربات . و في بعض نسخ الكافي : « و سلّمه منا » .

الْمَجْلَلَةِ ، اللَّهُمَّ أَرْزُقْنَا صِيَامَهُ وَ قِيَامَهُ وَ تِلَاوَةَ الْقُرْآنِ فِيهِ ، اللَّهُمَّ سَلِّمْهُ لَنَا وَ تَسَلِّمْهُ مِنَّا وَ سَلِّمْتَا فِيهِ « . » .

ص ١٤٧ ﴿ ٣ - و عنه ، عن عِدَّةٍ من أصحابنا ، عن سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ ، عن يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ ، عن مُحَمَّدِ بْنِ إِبرَاهِيمَ التَّوْقَلِيِّ ، عن الْحَسَنِ بْنِ الْمُخْتَارِ - رَفَعَهُ - قَالَ : « قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام : إِذَا رَأَيْتَ الْهَيْلَالَ فَلَا تَبْرَحْ وَ قُلْ : « اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ خَيْرَ هَذَا الشَّهْرِ وَ نُورَهُ وَ نَصْرَهُ وَ بَرَكَتَهُ وَ طُهُورَهُ وَ رِزْقَهُ ، وَ أَسْأَلُكَ خَيْرَ مَا فِيهِ وَ خَيْرَ مَا بَعْدَهُ ، وَ أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ مَا فِيهِ وَ شَرِّ مَا بَعْدَهُ ، اللَّهُمَّ أَدْخِلْهُ عَلَيْنَا بِالْأَمْنِ وَ الْإِيمَانِ ، وَ السَّلَامَةِ وَ الْإِسْلَامِ ، وَ الْبَرَكَةِ وَ التَّقْوَى ، وَ التَّوْفِيقِ لِمَا نَحِبُّ وَ نَرْضَى « . » .

### ﴿ ١٢ - باب فضل السحور ﴾

#### ﴿ و ما يستحب أن يكون عليه الإفطار ﴾

١٩٧  
ث ١٤٨ ﴿ ١ - الْحَسَنِ بْنِ سَعِيدٍ ، عن الْحَسَنِ ، عن زُرْعَةَ ، عن سَمَاعَةَ « قَالَ : سَأَلْتُهُ عَنِ السَّحُورِ لِمَنْ أَرَادَ الصَّوْمَ <sup>(١)</sup> ، فَقَالَ : أَمَا فِي رَمَضَانَ فَإِنَّ الْفَضْلَ فِي السَّحُورِ وَ لَوْ بِشَرْبَةِ مِنْ مَاءٍ ، فَأَمَا التَّطَوُّعُ فِي غَيْرِ رَمَضَانَ فَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَتَسَحَّرَ فَلْيَفْعَلْ وَ مَنْ لَمْ يَفْعَلْ فَلَا بَأْسَ « . » .

ص ١٤٩ ﴿ ٢ - عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ ، عن الْحَسَنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ يُوسُفَ ، عن مُعَاذِ بْنِ ثَابِتِ أَبِي الْحَسَنِ ، عن عَمْرٍو بْنِ جُمَيْعٍ ، عن أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ، عن أَبِيهِ عليه السلام « قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله : تَسَحَّرُوا وَ لَوْ بِجِرْعِ الْمَاءِ ، أَلَا صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَى - الْمُسْتَسَحِّرِينَ « . » .

ث ١٥٠ ﴿ ٣ - و عنه ، عن يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ ، عن مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ ، عن حَفْصِ بْنِ الْبَخْرِيِّ ، عن أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام « قَالَ : أَفْضَلُ سَحُورِكُمْ السَّوِيقُ

١ - فِي النِّهَايَةِ : وَ فِيهِ ذِكْرُ السَّحُورِ مَكْرَرًا فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ ، وَهُوَ - بِالْفَتْحِ - : اسْمٌ مَا يَتَسَحَّرُ بِهِ مِنَ الطَّعَامِ وَ الشَّرَابِ ، وَ - بِالضَّمِّ - : الْمَصْدَرُ ، وَ الْفِعْلُ نَفْسُهُ ، وَ أَكْثَرُ مَا يَرُودُ بِالْفَتْحِ ، وَ قِيلَ : إِنَّ الصَّوَابَ - بِالضَّمِّ - ، لِأَنَّهُ بِالْفَتْحِ الطَّعَامُ ؛ وَ الْبَرَكَةُ وَ الْأَجْرُ وَ الْقَوَابِ فِي الْفِعْلِ لَا فِي الطَّعَامِ .

والتمر».

أَوْع ١٥١ ﴿٤﴾ - محمد بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن -  
التوقلي، عن السكوني، عن جعفر، عن آبائه عليهم السلام «قال: قال رسول -  
الله صلى الله عليه وآله: السحور بركة، قال: وقال رسول الله صلى الله عليه وآله: لا تدع أمتي -  
السحور ولو على حشفة» (١).

ص ١٥٢ ﴿٥﴾ - علي بن الحسن، عن الحسن بن علي بن يوسف، عن  
عبد السلام بن سالم، عن سيف بن عميرة، عن عمرو بن شمر، عن جابر  
«قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: كان رسول الله صلى الله عليه وآله يفطر على الأسودين،  
قلت: رحِمك الله وما الأسودان؟ قال: التمر والماء، والزبيب والماء، ويتسخر  
بهما».

ن ١٥٣ ﴿٦﴾ - علي بن الحسن، عن عبدالرحمن بن أبي نجران، عن حماد بن -  
عيسى، عن حريز، عن زرارة؛ وفُضيل «عن أبي جعفر عليه السلام في رمضان تصلي  
ثم تفطر، إلا أن تكون مع قوم ينتظرون الإفطار، فإن كنت معهم فلا تخالف  
عليهم وأفطر، ثم صلّ وإلا فابدء بالصلاة، قلت: ولم ذلك؟ قال: لأنه قد  
حضرك فرضان: الإفطار والصلاة، فابدء بأفضلها (٢)، وأفضلها الصلاة، ثم  
قال: تصلي وأنت صائم فتكتب صلاتك تلك، فتختتم بالصوم أحب إلي».

ص ١٥٤ ﴿٧﴾ - سعد بن عبدالله، عن أبي عبدالله محمد بن أحمد الرازي (٣)،  
عن الحسن بن علي بن أبي حمزة، عن رفاعة بن موسى، عن أبي عبدالله، عن أبيه  
عليه السلام «قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: تعاونوا بأكل السحور على صيام النهار، و

١ - «على حشفة» التاء للوحدة، والحشف - بالتحريك - أردى التمر، واليابس الفاسد

منه. (النهاية)

٢ - يمكن الاستدلال به على حرمة الوصال في الصوم، وإن لم يكن بالنية. (ملذ)

٣ - هو الجاموراني الذي استثناه القمّيون من كتاب نوادر الحكمة. و في بعض النسخ:

(محمد بن عبدالله الرازي) وهو تصحيف.



بالتوم عند القيلولة على قيام الليل».

صع ﴿١٥٥﴾ ٨ - الحسين بن سعيد ، عن ابن سينان - عن رجلٍ - عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: الإفطار على الماء يغسل ذنوب القلب».

رفع ﴿١٥٦﴾ ٩ - وعنه ، عن بعض أصحابنا - رفعه - عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: لو أن الناس تسحروا ولم يفطروا على ماءٍ ما قدروا والله أن يصوموا - الدهر» (١).

تث ﴿١٥٧﴾ ١٠ - أحمد بن محمد بن عيسى ، عن محمد بن يحيى ، عن غياث ابن إبراهيم ، عن جعفر ، عن أبيه عليه السلام «أن علياً عليه السلام كان يستحب أن يفطر على اللبن».

ثد ﴿١٥٨﴾ ١١ - علي بن الحسن ، عن محمد ؛ وأحمد ابني الحسن ، عن أبيهما ، عن عبد الله بن بكير - عن بعض أصحابنا - عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: يستحب للصائم إن قوي على ذلك أن يصلي قبل أن يفطر».

### ﴿١٣﴾ - باب القول والدعاء عند الإفطار

نوصع ﴿١٥٩﴾ ١ - محمد بن يعقوب ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن - التوقي ، عن السكوني ، عن جعفر بن محمد ، عن آبائه عليهم السلام «قال: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا أفطر قال: «اللَّهُمَّ لَكَ صُمتنا ، وَ على رِزْقِكَ أَفْطَرْنَا ، فَتَقَبَّلْ مِنَّا ، ذَهَبَ الظَّمَا ، وَ آتَيْتِ العُرُوقُ ، وَ بَقِيَ الأَجْرُ» (٢)».

ع ﴿١٦٠﴾ ٢ - وعنه ، عن الحسين بن محمد ، عن أحمد بن إسحاق ، عن سعدان ، عن أبي بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: تقول في كل ليلة من شهر رمضان عند الإفطار إلى آخره: «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَعَانَنَا فَصُمْنَا ، وَ رَزَقَنَا فَأَفْطَرْنَا ،

١ - في الفقيه: «لو أن الناس تسحروا ثم لم يفطروا إلا على الماء لقدروا على أن يصوموا - الدهر»، وهو الصواب ، وما في نسخة الكتاب يحتمل السهو بزيادة «ما»، وقال العلامة - المجلسي - رحمه الله - : يحتمل أن يكون «الدهر» هنا ظرفاً للنفي أو الصوم ، والأوّل أظهر ، فتدبر .  
٢ - يحتمل أن يكون قوله: «ذهب - إلخ» جزءاً من الدعاء ، والظما: العطش أو أشده .

اللَّهُمَّ تَقَبَّلْ مِنَّا وَاعْتِنَا عَلَيْهِ، وَسَلِّمْنا فِيهِ وَتَسَلِّمْهُ مِنَّا فِي يُسْرِ مِنْكَ وَعَافِيَةٍ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ -  
الَّذِي قَضَىٰ عَنَّا (١) يَوْمًا مِنْ شَهْرٍ رَمَضَانَ» .

❦ ﴿١٦١﴾ ٣ - علي بن الحسن، عن محمد بن الحسن بن أبي الجهم (\*) عن  
عبدالله بن ميمون القَدَّاح، عن أبي عبدالله، عن أبيه عليه السلام «قال: جاء قنبر - مولى  
علي عليه السلام - بفطره إليه، قال: فجاء بجراب فيه سويق عليه خاتم، قال: فقال له  
رجلٌ: يا أمير المؤمنين! إن هذا هو البُخل تختم على طعامك؟! قال: فضحك  
علي عليه السلام، قال: ثم قال: أو غير ذلك (٢)؟ لا أحب أن يدخل بطني شيء إلا شيء  
أعرف سبيله (٣)، قال: ثم كسر الخاتم فأخرج منه سويقاً فجعل منه في قدح  
فأعطاه إياه فأخذ القدح، فلما أراد أن يشرب قال: «بِسْمِ اللَّهِ، اللَّهُمَّ لَكَ صُمْنَا، وَ  
عَلَىٰ رِزْقِكَ أَفْطَرْنَا، فَتَقَبَّلْ مِنَّا، إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ» .

و ما ذكره في الكتاب من الدعاء في كل يوم و ليلة، و شرح الصلوات  
والتسبيح فقد مضى مستوفى، فلا وجه لإعادته (٤).

### ﴿ ١٤ - باب فضل التطوع بالخيرات ﴾

❦ ﴿١٦٢﴾ ١ - محمد بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن -  
أبي عمير، عن سلمة - صاحب السابري -، عن أبي الصَّبَّاح الكِنَانِي، عن  
أبي عبدالله عليه السلام «قال: من قَطَرَ صائماً فله مثل أجره» .

❦ ﴿١٦٣﴾ ٢ - و عنه، عن عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن أبيه،  
عن سعدان بن مسلم، عن موسى بن بكر، عن أبي الحسن عليه السلام «قال: فطرَكَ  
أخاك الصَّائماً أفضل من صيامك» .

١ - أي وقفنا لأداء صومه .

٢ - في بعض النسخ: «قال: أف عن ذلك» .

٣ - بأنه حلال واقعي، لا الشرعي فقط . و في بعض النسخ: «أن يدخل بطني شيء لا

أعرف سبيله» . ❦ - كذا، والظاهر: «علي بن الحسن، عن محمد بن الحسن، عن الحسن بن الجهم» .

٤ - راجع المجلد الثالث ص ١٣٤ إلى ١٨٧ .

ص ١٦٤ ﴿ ٣ - وعنه، عن عليّ بن مهزيار<sup>(١)</sup>، عن هارون بن مسلم، عن مسعدة بن صدقة، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: دخل سدير على أبي عليه السلام في شهر رمضان، فقال: يا سدير هل تدري أيّ ليالٍ هذه؟ فقال: نعم فذاك أبي، هذه ليالي شهر رمضان، فاذا<sup>(٢)</sup>؟ فقال له: أتقدر على أن تعتق في كلّ ليلة من - الليالي عشرَ رقاب من وُلد إسماعيلَ؟ فقال له سدير: بأبي أنت وأُمّي لا يبلغ مالي ذلك! - فا زال ينقص حتى بلغ به رقبة واحدة في كلّ ذلك يقول: لا أقدر عليه، - فقال له: فأتقدر أن تطفر في كلّ ليلة رجلاً مسلماً؟ فقال له: بلى وعشرة، فقال له أبي عليه السلام: فذلك الذي أردت، يا سدير إفتارك أخاك المسلم يعدل رقبة من ولد إسماعيل.»

٢٠١ ع ١٦٥ ﴿ ٤ - عليّ بن الحسن بن فضال، عن محمد بن حماد بن زيد<sup>(٣)</sup>، عن أبيه، عن أبي عبد الله، عن أبيه عليه السلام «قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: من فطر صائماً كان له مثل أجره من غير أن ينقص منه شيء، وما عمل بقوة ذلك الطعام من بر.»

أو نحوه ١٦٦ ﴿ ٥ - وعنه، عن عمرو بن عثمان<sup>(٤)</sup>، عن الحسن بن محبوب، عن أبي أيّوب، عن أبي الوزد، عن أبي جعفر عليه السلام «قال: خطب رسول الله صلى الله عليه وآله في آخر جمعة من شعبان، فحمد الله وأثنى عليه وتكلم بكلام، ثم قال: قد أظلكم شهر رمضان، من فطر فيه صائماً كان له بذلك عند الله عزّ وجلّ عتق رقبة، ومغفرة ذنوبه فيما مضى، قيل له: يا رسول الله ليس كلنا نقدر أن نفطر صائماً، قال: إن الله كريم يعطي هذا الثواب لمن لا يقدر إلاّ على مدقة من لبن يفطر به صائماً، أو شربة من ماء عذب، أو نميرات، لا يقدر على أكثر من ذلك.»

١ - كذا في التسخ، والصواب: «علي بن إبراهيم» كما في الكافي.

٢ - يعني فاذا أفعل في تلك الليالي؟ وفي الكافي: «فاذا؟».

٣ - هو محمد بن حماد بن زيد الحارثي، ثقة، روى أبوه عن أبي عبد الله عليه السلام، له كتاب.

٤ - في بعض النسخ: «جعفر بن عثمان»، والخبر طويل مرّ مع بيانه ص ٢٠٥.

## ﴿ ١٥ - باب ما يفسد الصيام ﴾

## ﴿ وما يخلّ بشرائط فرضه و [ما] ينقض الصيام ﴾

قال الشيخ - رحمه الله - : ﴿ وما يفسد الصيام الأكل متعمداً ، والشرب ، والجماع ، والارتماس في الماء ، والكذب على الله وعلى رسوله والأئمة عليهم السلام ، فهذا مما يفسد الصيام ويجب على فاعلها القضاء والكفارة ، ويفسده أيضاً - الحُقنة والسَّعوط <sup>(١)</sup> ، وازدراء الشيء ، كالقطعة من الحَصاة والخِرَزَة متعمداً و يجب القضاء والكفارة .

سح ﴿ ١٦٧ ﴾ ١ - الحسين بن سعيد ، عن محمد بن أبي عمير ، عن حماد بن - عثمان ، عن محمد بن مسلم « قال : سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول : لا يضر الصائم ما صنع إذا اجتنب ثلاث خصال : الطعام والشراب ، والنساء ، والارتماس في الماء » <sup>(٢)</sup> .

ث ﴿ ١٦٨ ﴾ ٢ - وعنه ، عن ابن أبي عمير ، عن منصور بن يونس ، عن أبي بصير « قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : الكذبة تنقض الوضوء ، وتفطر - الصيام ، قال : قلت : هلكننا ! قال : ليس حيث تذهب ، إنّما ذلك الكذب على الله وعلى رسوله عليه السلام وعلى الأئمة عليهم السلام » <sup>(٣)</sup> .

١ - السعوط - بالفتح - : هو ما يجعل من الدواء في الأنف . (التهابة) وازدرد اللقمة : بلعها .

٢ - تقدّم الخبر بلفظه وسنده في باب ماهية الصيام . وفي بعض النسخ : « أربع خصال » . وقال العلامة المحلّي - رحمه الله - : قال في الإيضاح : ذهب المرتضى والشيخان ، والقاضي وعليّ ابن بابويه ، وأبو الصلاح إلى فساد الصوم بالارتماس بهذا الخبر ، وفي الدلالة نظر ، إذ لحق الضرر أعم من البطلان ؛ إذ ربما يحصل باللحوق الإثم بالتحريم - انتهى ، وقال في المدارك : ذهب الأكثر إلى أنه مفسد للصوم ، و به قال المرتضى وأدعى الإجماع ، وقال ابن إدريس : إنه مكروه ، وقال الشيخ في الاستبصار : إنه محرّم ، ولا يوجب قضاء ولا كفارة .

٣ - اختلف الأصحاب في فساد الصوم بالكذب على الله أو على رسوله وعلى الأئمة عليهم السلام بعد اتفاقهم على أنّ غيره من أنواع الكذب لا يفسد الصوم وإن كان محرماً ، فقال الشيخان -

قوله **الْعَلَّامُ**: «تنقض الوضوء» أي تنقض كمال الوضوء وثوابه، ووجهه - الذي يستحق به الثواب، لأنه لو لم يفعله كان ثوابه أعظم، ومراتبه أزيد وأكثر، ولم يرد **الْعَلَّامُ** بنقض الوضوء ما يجب منه إعادة الوضوء، لأننا قد بيننا في كتاب - الطهارة ما ينقض الوضوء وليس من جملتها ذلك.

٣ - وروى الحسين بن سعيد، عن عثمان بن عيسى، عن سماعة قال: سألته عن رجل كذب في شهر رمضان، فقال: قد أفطر و عليه قضاؤه، وهو صائم يقضي صومه و وضوءه إذا تعمد.

قوله **الْعَلَّامُ** في هذا الخبر: «يقضي وضوءه» على وجه الاستحباب بدلالة ما ذكرناه في كتاب الطهارة، و ليس يلزم على ذلك قضاء الصوم<sup>(١)</sup> لأننا لو خَلينا و ظاهر الخبر، كتنا نقول بوجوب قضاء الطهارة أيضاً، وإنما صرفناه إلى - الاستحباب للدليل الذي قدّمناه، و ليس ذلك موجوداً في قضاء الصوم فبقى على ظاهره في وجوب القضاء على من فعل ذلك على العمد دون التسيان.

ص ١٧٠ ﴿٤﴾ - الحسين بن سعيد، عن محمد بن أبي عمير، عن حماد، عن الحلبي، عن أبي عبدالله **الْعَلَّامُ** «قال: الصائم يستنقع في الماء ولا يرمس رأسه».

ص ١٧١ ﴿٥﴾ - وعنه<sup>(٢)</sup>، عن حماد، عن حريز، عن أبي عبدالله **الْعَلَّامُ** «قال: لا يرمس الصائم ولا المحرم رأسه في الماء».

ص ١٧٢ ﴿٦﴾ - و عنه، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن أبي الحسن **الْعَلَّامُ** «أته سأله عن الرجل يحتقن - تكون به العلة - في شهر رمضان، فقال: الصائم لا يجوز له أن يحتقن»<sup>(٣)</sup>.

← والمرضى في الانصرار: إته مفسد للصوم، و يجب به القضاء و الكفارة، وقال السيد في الجمل، و ابن إدريس: لا يفسد، و هو المعتمد. (المدارك) ١ - أي على وجه الاستحباب.

٢ - الضمير راجع إلى ابن أبي عمير، و في الآتي (برقم ١٧٢) إلى ابن سعيد.

٣ - قال في المدارك: اختلف الأصحاب في حكم الحقنة في الصوم، فقال المفيد: إته تُفسد - الصوم، و أطلق، و قال علي بن بابويه: و لا يجوز للصائم أن يحتقن، و قال ابن الجنيد: و يستحب للصائم الامتناع من الحقنة، لأنها تصل إلى الجوف، و استقرت العلامة في المختلف أنها

والذي رواه:

٧ - أحمد بن محمد ، عن علي بن الحسن ، عن أبيه<sup>(١)</sup> «قال : كتبت إلى أبي الحسن عليه السلام : ما تقول في التلطف<sup>(٢)</sup> بالأشياف يستدخله الإنسان - وهو صائمٌ - ؟ فكتب عليه السلام : لا بأس بالجامد» .

فحمولٌ على الأشياف التي لا تصعد إلى جوف الإنسان لكونه جامداً غير مائع ، فأما الاحتقان بالمایعات فإنه لا يجوز ذلك حسب ما قدمناه .

٨ - محمد بن يعقوب ، عن محمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين ، عن علي بن الحكم ، عن العلاء بن رزين ، عن محمد بن مسلم ، عن أبي جعفر عليه السلام «قال : الصائم يستنقع في الماء و يصب على رأسه ، و يتبرّد بالتّوب و ينضح المرّوحة ، و ينضح البوريا ، و لا يغمس رأسه في الماء»<sup>(٣)</sup> .

٩ - محمد بن يعقوب ، عن أحمد بن محمد ، عن علي بن الحسن ، عن أحمد بن الحسن ، عن أبيه ، عن علي بن رباط ، عن ابن مسكان ، عن ليث - المرادي «قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الصائم يحتجم و يصب في أذنه الدّهْن ، قال : لا بأس إلاّ السعوط فإنه يكره»<sup>(٤)</sup> .

٢٠٤

← مفسدة مطلقاً ، و يجب بها القضاء خاصة ، و قال الشيخ في جملة كنهه و ابن إدريس : تحرم الحقنة بالمائع خاصة ، و لا يجب بها قضاء و لا كفارة ، و استوجه المصنف في المعتر : تحريم الحقنة بالمائع و الجامد دون الإفساد ، وهو المعتمد .

١ - السند في الكافي هكذا : «أحمد بن محمد ، عن علي بن الحسن ، عن محمد بن الحسن ، عن أبيه - الخ» . و على ما في المتن المراد بـ«علي بن الحسن» علي بن الحسن الميثمي ظاهراً ، و سقط «عن أخيه» وهو أحمد بن الحسن الميثمي الواقفي ، وهو الصواب كما يأتي هذا السند إلى هنا بعينه تحت رقم ٩ من الباب ، و «أحمد بن محمد» هو ابن عقدة الكوفي .

٢ - التلطف : هو إدخال الشيء في الفرج ، و اللطف الرجل البعير : أدخل قضيبه في الحياء ، و ذلك إذا لم يهتد لموضع الضراب . (الصّحاح)

٣ - يدل على جواز التبريد ، و لا ينافي قول المشهور بالكرهه .

٤ - في المدارك : المشهور كراهة التسقط بما لا يتعدى إلى الخلق ، و قال الصدوق في الفقيه : «لا يجوز للصائم أن يتسقط» ، و نقل عن المفيد و سلار أنها أوجبه القضاء و الكفارة ، و أما السعوط بما يتعدى إلى الخلق فالمشهور أن تعتمده يوجب القضاء و الكفارة ، و يمكن المناقشة فيه .

ص ١٧٦ ﴿ ١٠ - محمد بن يعقوب ، عن عدّة من أصحابنا ، عن سهل بن - زياد ، عن الرّيان بن الصّلت ، عن يونس<sup>(كند)</sup> قال : الصّائم في شهر رمضان يستاك متى شاء ، وإن تمضمض في وقت فريضة فدخل الماء حلقة فلا شيء عليه وقد تمّ صومه ، وإن تمضمض في غير وقت فريضة فدخل الماء حلقة فعليه الإعادة ، فالأفضل للصّائم أن لا يتمضمض .»

وقد بيّنا في باب سنن الصّيام ما يجب أن يجتنبه الصّائم ممّا ينقض الصّوم فلا وجه لإعادته ، ونحن نبيّن في الباب الذي يليه ما يجب منه القضاء والكفّارة من جملة ما قدّمنا ذكره إن شاء الله تعالى .

### ﴿ ١٦ - باب الكفّارة في اعتياد إفطار يوم ﴾

#### ﴿ من شهر رمضان ﴾

\* ( و من أفطر يوماً من شهر رمضان بالأكل أو الشرب أو الجماع أو - الكذب على الله [أ] أو على رسوله ﷺ [أ] و على الأئمة<sup>(عليهم السلام)</sup> على طريق العمدة فعليه عتق رقبة أو إطعام ستين مسكيناً ، أو صيام شهرين متتابعين ، أي هذه - الثلاثة فعل أجزءه ، وإن لم يقدر على ذلك صام ثمانية عشر يوماً متتابعات ، فإن لم يقدر فليتصدّق بما أطاق أو فليصم ما استطاع ) \* .  
والذي يدلّ على ما ذكرناه ما رواه :

ص ١٧٧ ﴿ ١٠ - محمد بن يعقوب ، عن عدّة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد ابن عيسى ، عن الحسن بن محبوب ، عن عبدالله بن سينان ، عن أبي عبدالله<sup>(عليه السلام)</sup> (في رجل أفطر في شهر رمضان متعمداً يوماً واحداً من غير عذر؟ قال : يعتق نسمة ، أو يصوم<sup>(١)</sup> شهرين متتابعين ، أو يطعم ستين مسكيناً ، فإن لم يقدر تصدّق بما يطيق .»

ح ﴿ ٥٩٥ ﴾ ٢ - وعنه ، عن عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ؛ و محمد بن إسماعيل ،

١ - يدلّ على ما هو المشهور بين الأصحاب من أنّ تلك الخصال على التّخيير ، و ذهب ابن -

أبي عقيل ، والمرضى - في أحد قوليّه - إلى الترتيب العتق ثمّ الصّيام ثمّ الإطعام . (المرأة)

عن الفضل بن شاذان جميعاً، عن محمد بن أبي عمير، عن جميل بن درّاج، عن أبي عبدالله عليه السلام «أنه سُئِلَ عن رَجُلٍ أَفْطَرَ يَوْمًا من شهر رمضان متعمداً، فقال: إِنَّ رَجُلًا أتَى النَّبِيَّ صلى الله عليه وآله فقال: هَلَكْتَ يا رسول الله، فقال: وما لك؟ قال: الثَّار يا رسول الله، فقال: وما لك؟ فقال: وَقَعْتُ على أهلي، فقال: تَصَدَّقْ واستغفر رَبِّكَ، فقال الرَّجُلُ: فوالَّذي عَظَّمَ حَقَّكَ ما تَرَكْتُ في البيت شيئاً قليلاً ولا كثيراً، قال: فدخل رَجُلٌ من النَّاسِ بِمِكْتَلٍ من تَمْرٍ<sup>(١)</sup> فيه عَشْرُونَ صاعاً يكون عشرة أَصْوُعٍ بصاعنا، فقال له رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله: خذ هذا التَّمْرَ فتصدَّق به، فقال: يا رَسُولَ اللَّهِ على مَنْ أَتَصَدَّقُ به وقد أَخْبَرْتُكَ أَنَّهُ ليس في بيتي قليلٌ ولا كثيرٌ؟! قال: فخذهُ فأطعمه عيالك واستغفر الله عَزَّ وَجَلَّ، قال: فلَمَّا رَجَعْنَا قال أصحابنا: إِنَّهُ<sup>(٢)</sup> بَدَأَ بالعتق<sup>(٣)</sup>، قال: أَعْتَقَ أو صُمَّ أو تَصَدَّقَ».

ح ﴿١٧٩﴾ ٣ - وعنه، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن عبدالله بن سنان، عن أبي عبدالله عليه السلام «في رَجُلٍ وَقَعَ على أهله في شهر رمضان فلم يجد ما يتصدَّق به على سِتِّينَ مِسْكِينًا؟ قال: يتصدَّق بما يطيق».

صح ﴿١٨٠﴾ ٤ - وعنه، عن محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن صفوان، عن عبدالرحمن بن الحجاج «قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرَّجُلِ يَعْبَثُ بأهله في شهر رمضان حتَّى يُمَيِّ، قال: عليه مِنَ الكفارة مثلُ ما على- الَّذي يُجامع»<sup>(٤)</sup>.

١ - المِكْتَل - بكسر الميم - الزَّنبِيل يسع خمسة عشر صاعاً.

٢ - أي الإمام عليه السلام.

٣ - وفي الكافي: «فلَمَّا خرَجنا قال أصحابنا: إِنَّهُ بَدَأَ بالعتق فقال: أَعْتَقَ أو صُمَّ أو تَصَدَّقَ». وقال العلامة المجلسي (ره) - في قوله: «إِنَّهُ» - : أي الصَّادِق عليه السلام بَدَأَ بالعتق عند ذكر الكفارة في مجلس آخر، أو في هذا المجلس وغفل جميل عنه - انتهى.

٤ - أجمع العلماء كافة على أَنَّ الاستمناة يفسد الصوم، وأما الإماء الواقع عقيب اللمس فقد أطلق المحقق في الشرائع والمعتبر أَنَّهُ كذلك، وهو مشكل، خصوصاً إذا كانت الملموسة محللة -



١٨١ ﴿٥﴾ - و عنه<sup>(١)</sup>، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن عثمان ابن عيسى، عن سماعة «قال: سألته<sup>(٢)</sup> عن رجل أخذ في شهر رمضان وقد أفطر ثلاث مرّات وقد رُفِعَ إلى الإمام ثلاث مرّات، قال: فليقتل في الثالثة». كصح ١٨٢ ﴿٦﴾ - سعد بن عبدالله، عن أبي جعفر، عن الحسين بن سعيد، عن فضالة بن أيوب، عن أبان بن عثمان، عن عبدالرحمن بن أبي عبدالله، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: سألته عن رجل أفطر يوماً من شهر رمضان متعمداً، قال: عليه خمسة عشر صاعاً، لكل مسكين مُدٌّ - بمُدِّ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أفضل -»<sup>(٣)</sup>. صح ١٨٣ ﴿٧﴾ - و عنه، عن أبي جعفر، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن المشرقي<sup>(٤)</sup>، عن أبي الحسن عليه السلام «قال: سألته عن رجل أفطر من شهر رمضان أيتاماً متعمداً ما عليه من الكفارة، فكتب عليه السلام: من أفطر يوماً من شهر رمضان متعمداً فعليه عتق رقبة مؤمنة و يصوم يوماً بدل يوم».

و ليس في هذه الأخبار تناقض لأنّ الذي يجب على المفطر يوماً متعمداً أحد الثلاثة الأشياء: عتق رقبة، أو إطعام ستين مسكيناً، أو صيام شهرين متتابعين يصومهما، أي الثلاثة فعل أجزاءه ذلك، فمتى لم يقدر على واحدة منها يصوم ما يقدر عليه، ويتصدّق بما يمكنه، وهذا مع اختلاف أحوال الناس من الضعف والقوة. وقد قيل: إنه يصوم ثمانية عشر يوماً بدلاً من العتق والإطعام.

← و لم يقصد بذلك الإماء، و لا كان من عادته ذلك، و الأصحّ أنّ ذلك يفسد الصوم إذا تعمد الإنزال بذلك، أو كان من عادته ذلك.

١ - الضمير راجع إلى الكليني - رحمه الله - . ٢ - كذا مضمراً.

٣ - كذا، و لا معنى لقوله: «أفضل»، و قد رواه في الاستبصار عن كتاب سعد أيضاً و فيه بدل ذلك «مثل الذي صنع رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»، و سيأتي الخبر في باب زيادات الصوم تحت رقم ٥٣ ص ٤٠٢ عن كتاب محمد بن علي بن محبوب باللفظ الذي قلناه.

٤ - هو هاشم بن إبراهيم الخثلي العبّاسي البغدادي، روى عن الرضا عليه السلام، له كتاب.

يدلُّ على ذلك ما رواه :

٢٠٧ ↑ ٤٤ ﴿١٨٤﴾ ٨ - سعد بن عبدالله ، عن إبراهيم بن هاشم ، عن إسماعيل بن -  
مَرَّار ؛ و عبد الجبار بن [الهـمبارك] ، عن يونس بن عبد الرحمن ، عن عبدالله بن -  
مُسْكَانَ ، عن أبي بصير ؛ و سَمَاعَةَ بن مِهْرَانَ « قالوا : سألتنا أبا عبدالله عليه السلام عن -  
الرَّجُلِ يَكُونُ عَلَيْهِ صِيَامَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعِينَ فَلَمْ يَقْدِرْ عَلَى الصَّيَامِ ، و لم يَقْدِرْ  
عَلَى الْعِتْقِ ، و لم يَقْدِرْ عَلَى الصَّدَقَةِ ، قال : فليصم ثمانية عشر يوماً عن كلِّ عشرة  
مساكين ثلاثة أيام » (١) .

٥٥ ﴿١٨٥﴾ ٩ - فأما ما رواه سعد ، عن أحمد بن الحسن بن علي بن فضال ،  
عن عمرو بن سعيد المدائني ، عن مُصَدِّقِ بن صَدَقَةَ ، عن عَمَّارِ بن موسى -  
السَّاباطِيِّ « قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرَّجُلِ و هو صائم فيجامع أهله (٢) ،  
فقال : يغتسل ولا شيء عليه » .

فهذا الخبر محمولٌ على أنه إذا جامع ناسياً دون العمد فلا يلزمه شيء ،

١ - قال في المدارك : إطلاق وجوب الشهرين يشمل ما لو وجبا بسبب كفارة أو نذر و  
ما في معناه ، و ما لو وجبا في الكفارة تعييناً أو تحبيراً و هو مشكل بإطلاقه ، و المستند ما رواه  
أبو بصير و سَمَاعَةَ ، و مقتضاها الانتقال إلى صوم الثانية عشر بعد العجز عن الخصال الثلاث في  
الكفارة ، لكنها ضعيفة السند . و الأصح الانتقال بعد العجز عن الخصال الثلاث في الكفارة  
المختارة إلى التصدق بالممكن ، كما اختاره ابن الجنييد و الصدوق في المقنع لصحيفة عبدالله بن  
سنان ، و جمع الشهيد في الدروس بين الروايتين بالتخير ، و جعل العلامة في المنتهى التصدق  
بالممكن بعد العجز عن صوم الثانية عشر ، و هو بعيد . و هل يشترط في صوم الثانية عشر  
التتابع ؟ قيل : لا ، لإطلاق الخبر . و قيل : نعم ، لأنه بدل من صوم يعتبر فيه التتابع - انتهى . و في  
الاستبصار بتفاوت ، و فيه : « سألتنا أبا عبدالله عليه السلام عن الرَّجُلِ يَكُونُ عَلَيْهِ صِيَامَ شَهْرَيْنِ  
مُتَتَابِعِينَ فَلَمْ يَقْدِرْ عَلَى الصَّيَامِ و لم يقدر على الصدقة ، قال : فليصم ثمانية عشر يوماً عن كلِّ  
عشرة أيام ثلاثة أيام » .

٢ - كذا ، و فيه سقط ، و الصواب كما في الفقيه تحت رقم ١٨٩٤ : « عن الرَّجُلِ ينسى و هو  
صائم فيجامع أهله - إلخ » ، و عليه فلا يحتاج إلى تأويل المؤلف هنا و في الاستبصار ، و لو لا  
التسقط كان بدل « و هو صائم فيجامع أهله » « الصائم فيجامع أهله » لا كما فيه .

(قاله الأستاذ - رحمه الله - في الأخبار الدخيلة)

والحال ما وصفناه ، و يحتمل أيضاً أن يكون المراد به مَنْ لا يَعْلَمُ أَنَّ ذلك لا يسوغ له في الشريعة ، يدلُّ على ذلك ما رواه :

« (١٨٦) ١٠ - عليُّ بن الحسن بن قَصَّال ، عن محمَّد بن علي ، عن علي ابن التَّمَّان ، عن عبدالله بن مُسْكَان ، عن زُرَّارة ؛ وأبي بصير ، عن أبي جعفر عليه السلام : «قالا جميعاً: سألنا أبا جعفر عليه السلام عن رجل أتى أهله في شهر رَمَضان ، وأتى أهله وهو مُحْرَم ، وهو لا يرى إلا أن ذلك حَلالٌ له ، قال : ليس عليه شيءٌ .»

« (١٨٧) ١١ - فأما ما رواه الحسين بن سعيد ، عن عثمان بن عيسى ، عن سماعة » قال : سألته عن رجل أتى أهله في شهر رَمَضان متعمداً ، فقال : عليه عِتق رقبة ، وإطعام ستين مسكيناً ، وصيام شهرين متتابعين ، وقضاء ذلك اليوم ، وأتى له مثل ذلك اليوم « (١) .

فيحتمل أن يكون المراد بالواو في الخير التَّخْيِير دون الجمع ، لأنَّها قد تستعمل في ذلك قال الله تعالى : « فَأَتَكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النَّسَاءِ مَثْنَى وَ ثُلُثَ وَ رُبْعَ (٢) » وإِنَّمَا أراد مَثْنَى أو ثلث أو رُباع ، ولم يرد الجمع .

و يحتمل أيضاً أن يكون هذا الحكم مخصوصاً بمن أتى أهله في حال محرَّم - الوطئ فيها مثل الوطئ في الحيض أو في حال الظَّهَار قبل الكفَّارة ، فإنَّه متى فعل ذلك لزمه الجمع بين الكفَّارات الثلاث لأنَّه قد وطئ محرماً في شهر رمضان . يدلُّ على هذا التَّأويل ما رواه :

« (١٨٨) ١٢ - أبو جعفر محمَّد بن علي بن الحسين بن بابويه ، عن عبدالواحد بن محمَّد بن عُثْبُونِيسَابُورِي ، عن علي بن محمَّد بن قُتَيْبَةَ ، عن حمدان بن سليمان ، عن عبدالسلام بن صالح الهَرَوِي » قال : قلت للرَّضا عليه السلام : يا بن رسول الله قد روي عن آبانك عليه السلام فيمن جامع في شهر رَمَضان أو أظطر فيه ثلاث كفَّارات ، و روي عنهم أيضاً كفَّارة واحدة ، فبأي الحديثين نأخذ؟ قال : بها جميعاً ، متى جامع الرَّجل حراماً ، أو أظطر على حرام في شهر رمضان

فعليه ثلاث كفارات : عتق رقبة ، و صيام شهرين متتابعين ، و إطعام ستين مسكيناً ، و قضاء ذلك اليوم ، و إن كان [قد] نكح حلالاً أو أفطر على حلال فعليه كفارة واحدة ، و إن كان ناسياً فلا شيء عليه « (١) .

فأما عدا هذه الأشياء التي عدّناها فليس في شيء منها كفارة و لا قضاء ، لأنّ الأخبار التي وردت فيها إنّها وردت كلّها على طريق الكراهية ، و على أنّ الأولى تجنّبها ، فمنها ما رواه :

١٨٩ ﴿ ١٣ - علي بن الحسن بن فضال ، عن محمد بن عبدالله ، عن عبدالله بن سنان ، عن أبي عبدالله عليه السلام » قال : يكره للصائم أن يرمس في الماء .

٢٠٩ ﴿ ١٩٠ - ١٤ - سعد بن عبدالله ، عن عمران بن موسى ، عن محمد بن الحسين ، عن عبدالله بن جبلة ، عن إسحاق بن عمار « قال : قلت لأبي عبدالله عليه السلام : رجلٌ صائمٌ ارتمس في الماء متعمداً أعليه قضاء ذلك اليوم ؟ قال : ليس عليه قضاء و لا يعودنّ . »

فأما حكم الجنب بالليل :

فقد ذكر الشيخ - رحمه الله - : ﴿ أن من أجنب فنام على نية أن يغتسل قبل الفجر فاستمرَّ به النوم إلى طلوع الفجر فليس عليه قضاء و لا كفارة بل يغتسل ويصوم (٢) ، فإن انتبه ثم نام ثانياً و نوى أن يغتسل قبل الفجر ، و استمرَّ به النوم إلى طلوع الفجر فعليه القضاء دون الكفارة ، فإن نام ثالثاً فعليه القضاء و الكفارة . ﴿

فأما الذي يدلُّ على القسم الأوّل ما رواه :

١٩١ ﴿ ١٥ - أحمد بن محمد بن عيسى ، عن عبدالرحمن بن أبي نجران ،

١ - اعلم أنّ القول بوجود كفارة الجمع على من أفطر على محرّم للشيخ في كتابي الاخبار ، و الصدوق و بعض المتأخرين ، و المشهور عدم الفرق ، و حمله في المعتبر على الاستحباب . (ملذ)  
٢ - راجع الخبر الذي كان تحت رقم ٣٦ من زيادات كتاب الطهارة باب الحيض و النفاس ، فيه حكم الحائض التي طهرت بالليل و تواتت في الغسل ، قال : عليها القضاء .

عن صفوان بن يحيى ، عن عيص بن القاسم «قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أجنب في شهر رمضان في أول الليل فأخّر الغسل حتى طلع الفجر ، قال : يتم صومه ولا قضاء عليه» (١) .

٤٠ ﴿١٩٢﴾ ١٦ - وعنه ، عن البرقي (\*) ، عن صفوان بن يحيى ، عن سليمان ابن أبي زينة «قال : كتبت إلى أبي الحسن موسى بن جعفر عليه السلام أسأله عن رجل أجنب في شهر رمضان من أول الليل فأخّر الغسل حتى طلع الفجر ، فكتب عليه السلام إليّ - بحظه أعرّفه - مع مصادف (٢) : يغتسل من جنبته و يتم صومه ، ولا شيء عليه» .

٤١ ﴿١٩٣﴾ ١٧ - وعنه ، عن سعد بن إسماعيل ، عن أبيه إسماعيل بن عيسى «قال : سألت الرضا عليه السلام عن رجل أصابته جنابة في شهر رمضان فنام حتى يصبح ، أي شيء عليه ، قال : لا يضره هذا ، [ولا يفطر ولا يبالي] فإن أبي عليه السلام قال : قالت عائشة : إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أصبح جنباً من جماع غير احتلام ، قال : لا يفطر ولا يبالي ، و رجل أصابته جنابة (٣) فبقي نائماً حتى يصبح أي شيء يجب عليه ؟ قال : لا شيء عليه يغتسل ، و رجل أصابته جنابة في آخر الليل ، فقام ليغتسل و لم يصب ماءً ، فذهب يطلبه أو بعث من يأتيه فعسر عليه حتى أصبح كيف يصنع ؟ قال : يغتسل إذا جاءه ثم يصلي» .

و أما الذي يدل على القسم الثاني ما رواه :

٤٢ ﴿١٩٤﴾ ١٨ - الحسين بن سعيد ، عن عثمان بن عيسى ، عن سماعة بن -

١ - هذا الخبر محمول على من استمر به التوم إلى طلوع الفجر و لم يستيقظ قبله ، جمعاً بينه وبين ما سلف من الأخبار الكثيرة ، و يحتمل أيضاً الحمل على التقية ، كجملة أخبار ضعيفة وردت بتأخير الغسل إلى أن يطلع الفجر . (المنتهى) \* - صحف في جل التسخ بـ «التوفلي» .

٢ - يعني أعرّف خطه ، و كان مصادف - مولى أبي عبد الله عليه السلام - حامله .

٣ - قال الفاضل التستري - رحمه الله - : كأن هذا هو المقصود بالاستدلال لا الموضوع

الأول ، إذ الظاهر أن ذلك محمول على التقية ، نظراً إلى أن المراد منه البقاء متمتعاً . (ملذ)

مِهْرَانٌ « قال : سألته <sup>(١)</sup> عن رَجُلٍ أَصَابَتْهُ جَنَابَةٌ فِي جَوْفِ اللَّيْلِ فِي رَمَضَانَ فَنَامَ وَوَقَدْ عَلِمَ بِهَا وَلَمْ يَسْتَيْقِظْ حَتَّى يُدْرِكَهُ الْفَجْرُ ، فَقَالَ الْحَيْلَى : عَلَيْهِ أَنْ يَتَمَّ صَوْمَهُ وَيَقْضِي يَوْمًا آخَرَ ، فَقُلْتُ : إِذَا كَانَ ذَلِكَ مِنَ الرَّجُلِ وَهُوَ يَقْضِي رَمَضَانَ ؟ قَالَ : فَلَْيَأْكُلْ يَوْمَهُ <sup>(٢)</sup> ذَلِكَ وَ لِيَقْضِ ، فَإِنَّهُ لَا يُشْبِهُ رَمَضَانَ شَيْءً مِنَ الشُّهُورِ » <sup>(٣)</sup> .

سح ﴿١٩٥﴾ ١٩ - و عنه ، عن صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى ، عن منصور بن حازم ، عن عبد الله بن أبي يعفور « قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : الرَّجُلُ يَجْنُبُ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ ثُمَّ يَسْتَيْقِظُ ، ثُمَّ يَنَامُ حَتَّى يَصْبِحَ ؟ قَالَ : يَتَمَّ صَوْمَهُ وَيَقْضِي يَوْمًا آخَرَ ، وَإِنْ لَمْ يَسْتَيْقِظْ حَتَّى يَصْبِحَ أَتَمَّ يَوْمَهُ <sup>(٤)</sup> وَ جاز له .»

سح ﴿١٩٦﴾ ٢٠ - و عنه ، عن فَصَالَةَ ، عن العلاء ، عن محمد بن مسلم ، عن أحدهما عليهما السلام « قال : سألته عن الرَّجُلِ تَصِيبُهُ الْجَنَابَةَ فِي [شهر] رَمَضَانَ ، ثُمَّ يَنَامُ قَبْلَ أَنْ يَغْتَسَلَ ، قَالَ : يَتَمَّ صَوْمَهُ وَيَقْضِي ذَلِكَ الْيَوْمَ إِلَّا أَنْ يَسْتَيْقِظَ قَبْلَ أَنْ يَطْلُعَ الْفَجْرَ فَإِنْ أَنْتَظَرَ مَاءً يَسْخَنُ أَوْ يَسْتَقِي فَطَلَعَ الْفَجْرَ فَلَا يَقْضِي يَوْمَهُ .»

سح ﴿١٩٧﴾ ٢١ - و عنه ، عن أحمد بن محمد <sup>(٥)</sup> ، عن أبي الحسن عليه السلام « قال :

١ - كذا مضمراً .

٢ - في بعض النسخ : «فياًكل يومه» .

٣ - قال في المدارك : قال في المعتمد بعد أن أورد الروايات المتضمنة لفساد صوم شهر رمضان بتعمد البقاء على الجنابة : و لقاتل أن يختص هذا الحكم بمرضان دون غيره من الصيام . وقال العلامة في المنتهى : هل يختص هذا الحكم بمرضان ؟ فيه تردد ، ينشأ من تنصيص الأحاديث على رمضان من غير تميم ، ولا قياس يدل عليه ، و من تعميم الأصحاب و إدراجه في المفطرات مطلقاً ، و أقول : لا يخفى ضعف الوجه الثاني من وجهي التردد ، فإن تعميم الأصحاب لا يعارض أصالة البرائة ، والحق أن قضاء رمضان ملحق بأدائه ، بل الظاهر عدم وقوعه من الجنب في حال الاختيار مطلقاً للأخبار الصحيحة ، و يبقى الإشكال فيما عداه من الصوم الواجب ، والمطابق لمقتضى الأصل عدم اعتبار هذا الشرط .

٤ - في بعض النسخ : «يصوم يومه» ، و في بعضها : «يتم صومه» .

٥ - هو ابن أبي نصر البرنطبي الثقة .

سألته عن رجل أصاب من أهله في شهر رمضان ، أو أصابته جنابة ، ثم نيام حتى يصبح متعمداً ، قال : يتم ذلك اليوم و عليه قضاؤه .»

والذي يدلُّ على أنَّ المراد بهذه الأخبار ما ذكرناه من أنه متى انتبه ولم يغتسل و نام و بقي نائماً إلى طلوع الفجر لزمه القضاء ما رواه :

صح (١٩٨) ﴿٢٢ - الحسين بن سعيد ، عن حماد بن عيسى ؛ وقصالة بن أيوب ، عن معاوية بن عمار « قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : الرجل يجنب من أوّل الليل ثم ينام حتى يصبح في شهر رمضان ؟ قال : ليس عليه شيء ، قلت : فإنه استيقظ ثم نام حتى أصبح ؟ قال : فليقض ذلك اليوم عقوبةً » (١) .

و أما الذي يدلُّ على القسم الثالث ما رواه :

ث (١٩٩) ﴿٢٣ - الحسين بن سعيد ، عن محمد بن أبي عمير ، عن إبراهيم ابن عبد الحميد ، عن أبي بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام « في رجل أجنب في شهر رمضان بالليل ثم ترك الغسل متعمداً حتى أصبح ؟ قال : يعتق رقبة أو يصوم

١ - قال في المنتقى : يستفاد من تعليل القضاء في هذا الخبر بالعقوبة - بعد أن نفي فيه لزوم شيء إذا نام ولم يستيقظ - أن التوم بعد الاستيقاظ غير سائغ ، إذ لا معنى للعقوبة على المباح ، و ليس في البين مظنة التحريم و ترتب العقوبة سوى التوم والعزم على ترك الغسل في الليل ، لكن العزم مسكوت عنه في صورتي الاستيقاظ و عدمه ، و فرض وجوده مناف للحكم بعدم لزوم شيء على تقدير انتفاء الاستيقاظ ، و سيأتي التصريح بلزوم القضاء معه في بعض الأخبار ، ولا يعقل تقديره في إحدى الصورتين و عدمه في الأخرى مع استواء نطق الكلام فيها ، فأنحصر الأمر حينئذ في التوم و يصير حجة على من أباحه و أوجب به القضاء . و أما ما يقال : من أن التوم لا يوصف بالتحريم لسقوط التكليف معه ، فجوابه أن التوم من قبيل المستببات التي لا تتخلف عن أسبابها ولا تبقى القدرة عليها بعد وجود الأسباب مع أن التكليف بها جائز قطعاً ، إتما باعتبار ملاحظة حالها قبل إيجاد الأسباب فإنها داخلة تحت القدرة بإيجاد السبب و تركه كما هو التحقيق ، و إتما باعتبار صرف التكليف فيها إلى الأسباب بحسب الحقيقة و إن تعلق في الظاهر بالمستببات كما صار إليه قوم ، فأبي الاعتبارين استوجهت بخرج عليه حكم التوم فيزول عنه الإشكال .

شهرين مُتتابعين أو يطعم ستين مسكيناً، قال: وقال: إنّه خليق أن لا أراه يُدرّكه أبداً».

﴿٢٠٠﴾ ٢٤ - محمد بن الحسن الصّفّار، عن محمد بن عيسى قال: حدّثني سليمان بن حفص المروزي، عن الفقيه عليه السلام «قال: إذا أجنب الرّجل في شهر رمضان بليل ولا يغتسل حتّى يصبح فعليه صوم شهرين مُتتابعين مع صوم ذلك اليوم ولا يدرك فضل يومه».

سـ ﴿٢٠١﴾ ٢٥ - وعنه، عن إبراهيم بن هاشم، عن عبد الرحمن بن حماد، عن إبراهيم بن عبد الحميد، - عن بعض مواليه - «قال: سألته<sup>(١)</sup> عن احتلام- الصائم، قال: فقال: إذا احتلم نهاراً في شهر رمضان فلا ينم حتّى يغتسل، وإن أجنب ليلاً في شهر رمضان فليس له أن ينام ساعة<sup>(٢)</sup> حتّى يغتسل، فمن أجنب في شهر رمضان فنام حتّى يصبح فعليه عتق رقبة<sup>(٣)</sup> أو إطعام ستين مسكيناً وقضاء ذلك اليوم، ويتمّ صيامه، ولن يدركه أبداً»<sup>(٤)</sup>.

﴿٢٠٢﴾ ٢٦ - فأما ما رواه سعد بن عبد الله<sup>(٥)</sup>، عن أبي جعفر، عن سعد ابن إسماعيل بن عيسى، عن أبيه «قال: سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام عن رجل أصابته جنابة في شهر رمضان فنام عمداً حتّى أصبح، أي شيء عليه، قال: لا

١ - كذا مضمراً .

٢ - لم يقل بالحرمة أحد، وحل على الكراهة. (ملذ) وفي بعض النسخ: «فلا ينم ساعة»، وفي بعضها: «فلا ينام إلا ساعة حتّى يغتسل».

٣ - يمكن حمله على ما إذا نام غير ناوٍ للغسل. (ملذ)

٤ - قال في المدارك: ليس في هذه الروايات مع اشتراكها في ضعف السند دلالة على هذا التفصيل بوجه، أمّا الأولى فلائها إنّها تضمّنت تعلق الكفارة بمن تعمّد ترك الاغتسال، و أمّا الثانية فلائها مطلقة، وليس حملها على حالة تكرار النوم بأولى من حملها على حالة التعمّد. و أمّا الثالثة فلاقتضائها ترتب الكفارة على من أصبح في التومة الأولى، ولا قائل به، مع أنّها ضعيفة جدّاً بجهالة السائل والمسؤول، والأصحّ ما اختاره المحقق في المعتمد والعلامة في المنهى من سقوط الكفارة مع تكرار النوم، تمسكاً بأصالة البراءة.

٥ - يعني ما تقدّم تحت رقم ١٧.



يُضْرَهُ هَذَا وَلَا يُفْطِرُ وَلَا يُبَالِي ، فَإِنَّ أَبِي عليه السلام قَالَ : قَالَتْ عَائِشَةُ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم أَصْبَحَ جُنْبًا مِنْ جَمَاعٍ غَيْرِ احْتِلَامٍ .»

فليس في هذا الخبر ما ينافي ما ذكرناه لأنَّ قوله : « رَجُلٌ أَصَابَتْهُ جَنَابَةٌ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ فَنَامَ عَمْدًا حَتَّى أَصْبَحَ » ليس فيه أنه تعمَّد ترك الغُسل ، وإِنَّمَا قَالَ : نَامَ عَمْدًا حَتَّى أَصْبَحَ ، فَذَكَرَ التَّعَمُّدَ وَأَضَافَهُ إِلَى النَّوْمِ ، وَإِنَّمَا كَانَ فِيهِ شَبَهَةٌ لَوْ قَالَ : تَعَمَّدَ تَرَكَ الْغُسْلَ ، وَ يَجُوزُ أَنْ يَتَعَمَّدَ النَّوْمُ فِي أَوَّلِ اللَّيْلِ فَيَبْقَى نَائِمًا إِلَى الصَّبَاحِ فَحِينَئِذٍ لَا تَلْزِمُهُ الْكُفَّارَةُ ، وَالَّذِي رَوَاهُ أَيْضًا :

ص ٢٠٣ ﴿ ٢٧ - سعد ، عن محمد بن الحسين ؛ و محمد بن علي ، عن محمد ابن عيسى ، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر ، عن حماد بن عثمان ، عن حبيب الخثعمي ، عن أبي عبد الله عليه السلام » قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَصَلِّي صَلَاةَ اللَّيْلِ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ ، ثُمَّ يَجْنُبُ ثُمَّ يُؤَخِّرُ الْغُسْلَ مَتَعَمَّدًا حَتَّى يَطْلُعَ الْفَجْرُ .»

فليس فيه أيضاً أنه آخر الغُسل متعمداً لغير عذر ، ويجوز أن يكون إِنَّمَا أُخِّرَ - الْغُسْلَ لِعُذْرٍ مِنَ الْأَعْذَارِ ، إِنَّمَا لَا سِتْحَضَارَ الْمَاءِ <sup>(١)</sup> أَوْ لِيَتَسَخَّنَهُ عِنْدَ الْبَرْدِ أَوْ سَبَبٍ عَارِضٍ ، لِأَنَّ عِنْدَ حُصُولِ شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْأَعْذَارِ يَجُوزُ تَأْخِيرُ الْغُسْلِ وَلَا يَلْزَمُ الْقَضَاءُ وَلَا الْكُفَّارَةُ ، وَقَدْ بَيَّنَّا فِيمَا تَقَدَّمَ مَا يَدُلُّ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى فَلَا وَجْهَ لِإِعَادَتِهِ .  
\* (وَالْمَتَمَضِّمُضُ وَالْمُسْتَدَشِّقُ قَدْ بَيَّنَّا حُكْمَهُمَا أَنَّهُ إِذَا كَانَ لِلصَّلَاةِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ مِمَّا يَدْخُلُ مِنْهُ فِي حَلْقِهِ ، وَإِنْ كَانَ لِغَيْرِ الصَّلَاةِ فَدَخَلَ حَلْقَهُ فَعَلِيهِ الْقَضَاءُ وَتَلْزِمُهُ الْكُفَّارَةُ ) \* . وَيَدُلُّ أَيْضًا عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ :

٢٠٤ ﴿ ٢٨ - محمد بن الحسن الصفَّار ، عن محمد بن عيسى قال : حَدَّثَنِي سَلِيمَانُ بْنُ حَفْصِ الْمُرُوزِيِّ » قَالَ : سَمِعْتُهُ <sup>(٢)</sup> يَقُولُ : إِذَا تَمَضَّمُضَ الصَّائِمُ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ ، أَوْ اسْتَدَشَّقَ مَتَعَمَّدًا ، أَوْ شَمَّ رَائِحَةَ غَلِيظَةً ، أَوْ كَنَسَ بَيْتًا فَدَخَلَ فِي أَنْفِهِ [أ] وَحَلَّقَهُ غُبَارًا فَعَلِيهِ صَوْمُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعِينَ ، فَإِنَّ ذَلِكَ لَهُ

١ - في بعض النسخ : « لإحضار الماء » .

٢ - سليمان بن حفص المروزبي صدوق له كتاب ، وكان من أصحاب أبي الحسن الرضا عليه السلام .

فطر<sup>(١)</sup> مثل الأكل والشرب والتكاح<sup>(٢)</sup>.

وأما السعوط فليس في شيء من الأخبار أنه يلزم المستعط<sup>(٣)</sup> الكفارة وإنما وردت مورد الكراهية، وقد بينّا ذلك ويزيده بياناً ما رواه:

﴿٢٠٥﴾ ٢٩ - محمد بن الحسن الصفار، عن إبراهيم بن هاشم، عن براءة<sup>(كنا)</sup> الإصبهاني، عن غياث بن إبراهيم، عن جعفر بن محمد، عن أبيه عليه السلام «قال: لا بأس بالكحل للصائم، وكره السعوط للصائم».

﴿٢٠٦﴾ ٣٠ - وعنه، عن محمد بن الحسين، عن محمد بن علي الخزاز، عن غياث بن إبراهيم، عن جعفر، عن أبيه، عن علي عليه السلام «أنه كره السعوط للصائم».

﴿١٧﴾ - باب حكم من أفطر يوماً من شهر رمضان متعمداً ﴿

﴿ وما يجب عليه من العقوبة للإفطار ﴿

سح ﴿٢٠٧﴾ ١ - محمد بن يعقوب، عن عده من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن ابن محبوب، عن هشام بن سالم، عن بُريد العجلي «قال: سئل أبو جعفر عليه السلام عن رجل شهد عليه شهود أنه أفطر من شهر رمضان ثلاثة أيام، قال: يسئل هل عليك في إفطارك في شهر رمضان إنم؟ فإن قال: لا، فإن علي - الإمام أن يقتله، وإن قال: نعم فإن علي الإمام أن ينهكه<sup>(٤)</sup> ضرباً».

١ - في بعض النسخ: «مفطر».

٢ - قال العلامة المجلسي - رحمه الله - : يضتف الاحتجاج بها اشتهاها على ما أجمع الأصحاب على عدم كونه مُفطراً. وفي الشرائع في إيصال الغبار إلى الخلق خلاف، والأظهر التحريم وفساد الصوم، وقال في المدارك: هو قول معظم الأصحاب، قال في المنتهى: وعلى قول السيد المرتضى ينبغي عدم الإفساد بذلك. ويظهر من المعبر التوقف فيه. ثم قال - رحمه الله - : ألحق المتأخرون بالغبار الذخان الغليظ الذي يحصل منه أجزاء ويتعدى إلى الخلق وبقار القدر نحوهما، وهو بعيد.

٣ - في بعض النسخ: «المسعط»، وسمط الدواء في أنفه وأسعطه: أدخله في أنفه.

٤ - في القاموس: نهكه السلطان - كسمعه - نهكاً ونهكة: بالغ في عقوبته كأنهكه.

مع ﴿٢٠٨﴾ ٢ - وعنه، عن عليّ بن محمد بن بُندار، عن إبراهيم بن إسحاق - الأحرر، عن عبد الله بن حماد، عن المفضل بن عمر، عن أبي عبد الله عليه السلام « (في رجل أتى امرأته وهو صائم وهي صائمة؟ فقال: إن كان استكرهها فعليه كفارتان، وإن كانت طاوعته فعليه كفارة وعليها كفارة، وإن كان أكرهها فعليه ضرب خمسين سوطاً نصف الحد، وإن كانت طاوعته ضرب خمسة و عشرين سوطاً، وضربت خمسة وعشرين سوطاً» (١).

### ﴿١٨﴾ - باب حكم المسافر والمريض في الصيام

قال الشيخ - رحمه الله - : ﴿ وكل مسافر في طاعة الله تعالى يجب عليه - التقصير في الصلاة والصوم ، وكذلك كل مسافر في مباح (٢) ، ولا ينبغي للإنسان أن يخرج إلى السفر في شهر رمضان إلا لضرورة تدعوه إلى ذلك و يكون سفره في ذلك طاعة أو مباحاً ، فأما ما له عنه مندوحة فلا يجوز الخروج فيه ﴾ .

٢١٥

مع ﴿٢٠٩﴾ ١ - روى محمد بن أحمد بن يحيى ، عن سهل بن زياد ، عن عليّ ابن أسباط - عن رجل - عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : إذا دخل شهر رمضان فله فيه شرط ، قال الله تعالى : « فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ (٣) » فليس للرجل إذا

١ - قال في المدارك : هذا هو المشهور بل ادعي عليه الإجماع . و نقل عن أبي عقيل أنه أوجب مع الإكراه على الرّوج كفارة واحدة ، كما في حال المطاوعة ، و هو غير بعيد على ما ذهب إليه الأكثر من عدم فساد صوم المرّة بذلك ، فينتهي المقتضي للتكفير . وقال العلامة المجلسي - رحمه الله - بعد نقل ذلك : واختلف الأصحاب فيما إذا كان الإكراه لأجنبيّة ، فمنهم من قصر الحكم على الزّوجة المحلّة ، كما هو مدلول الخبر .

٢ - عدم صحّة الصوم الواجب من المسافر الذي يلزمه التقصير إلا في الثلاثة بدل الهدى ، والثمانية عشر بدل البدنة ، والتذر المقيّد بالسفر والحضر مذهب أكثر الأصحاب ، و حكى في المعبر عن المفيد (ره) قولاً بجواز صوم ما عدا شهر رمضان من الواجبات في السفر ، و كأنه في غير المقنعة ، والمعتمد الأول . (المدارك) وقوله : « لا ينبغي » ظاهره الكراهة . (ملذ)

٣ - البقرة : ١٨٥ . « من شهد » أي من حضر في بلده و وطنه غير مسافر بل و لا مريض فالشهر مفعول فيه ، فالشهود هو الحضور في البلد .

دخل شهر رمضان أن يخرج إلّا في حجّ أو عُمرة أو مالٍ يخاف تلفه ، أو أخٍ يخاف هلاكه ، وليس له أن يخرج في إتلاف مال أخيه ، فإذا مضت ليلة ثلاثة و عشرين فليخرج حيث شاء» .

\*( و متى خرج على ما ذكرناه من وجوه السفر و جب عليه الإفطار ) \*

يدلّ على ذلك قوله تعالى : « فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَ مَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ » فأوجب بظاهر اللفظ الصيام لمن شهد ، و فرض بصرحہ القضاء على من يكون<sup>(١)</sup> مريضاً أو مسافراً ، فلو لا أن الإفطار واجب لما وجب عليه عِدَّةٌ من أيامٍ أُخر . و يدلّ على وجوب الإفطار أيضاً ما رواه :

ص ٢١٠ ﴿ ٢١٠ ﴾ - محمد بن يعقوب ، عن عِدَّةٍ من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، عن الحسن بن محبوب ، عن عبدالعزيز العبديّ ، عن عبيد بن زُرارة « قال : قلت لأبي عبدالله عليه السلام : في قوله عزّ و جلّ : « فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ » ؟ قال : ما بيننا ! من شهد فليصمه و من سافر فلا يصمه »<sup>(٢)</sup> .

س ٢١١ ﴿ ٢١١ ﴾ - و عنه ، عن عِدَّةٍ من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن أبي نجران<sup>(٣)</sup> - عن بعض أصحابنا - ، عن أبي عبدالله عليه السلام « قال : سمعته يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : إن الله تصدّق على مرضى أمّتي و مسافريها بالتقصير و الإفطار ، أيسرُّ أحدكم إذا تصدّق بصدقة أن تردّ عليه ؟! » .

ص ٢١٢ ﴿ ٢١٢ ﴾ - ٤ - و عنه ، عن محمد بن يحيى ، عن سلّمة بن الخطاب ، عن سليمان بن سماعة ، عن عليّ بن إسماعيل ، عن محمد بن حكيم « قال : سمعتُ

١ - في بعض النسخ : « على من كان مريضاً » .

٢ - ربما يستدلّ بهذا الخبر على حجّية مفهوم الشّرط ، و لا يخفى ما فيه ، إذ ليس المفهوم من قولنا : « من شهد يجب عليه الصيام » « من لم يشهد يجب عليه ترك الصيام » بل « لا يجب عليه الصيام » ، فالأولى أن لا يجعل قوله عليه السلام « و من سافر » بياناً للمفهوم من قوله تعالى : « فمن شهد » بل لقوله تعالى : « و من كان مريضاً » بأن يكون عليه السلام في مقام تفسير مجموع الآية ، لا الجزء الأوّل منها ، فتأمل . (ملذ)

٣ - في الكافي : « ابن أبي عمير ، عن بعض أصحابه » . فيكون السند صحيحاً .

أبا عبد الله عليه السلام يقول: لو أن رجلاً مات صائماً في السفر ما صليت عليه» (١).

٤ ﴿٢١٣﴾ ٥ - أحمد بن محمد بن عيسى، عن علي بن الحكم، عن عبد الملك ابن عتبة، عن إسحاق بن عمار، عن يحيى بن أبي العلاء، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: الصائم في شهر رمضان في السفر كالمفطر فيه في الحضر، ثم قال: إن رجلاً أتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال: يا رسول الله أصوم شهر رمضان في السفر؟ فقال: لا، فقال: يا رسول الله إنني عليل يسير، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: إن الله تصدق على مرضى أمتي ومسافريها بالإفطار في شهر رمضان، أيعجب أحدكم أن لو تصدق بصدقة أن ترد عليه؟».

٥ ﴿٢١٤﴾ ٦ - محمد بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن حماد، عن حريز، عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام «قال: سمى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قوماً - صاموا حين أفطر وقصر - غصاة، فقال: «هم الغصاة إلى يوم القيامة»، وإنما نعرف أبناءهم وأبناء آبائهم إلى يومنا هذا».

٦ ﴿٢١٥﴾ ٧ - الحسين بن سعيد، عن صفوان بن يحيى، عن أبي الحسن عليه السلام «أته سئل عن رجل يسافر في شهر رمضان فيصوم، فقال: ليس من البر الصيام في السفر».

٧ ﴿٢١٦﴾ ٨ - محمد بن أحمد بن يحيى، عن بعض أصحابنا - رفعه - إلى أبي عبد الله عليه السلام «قال: من صلى في سفره أربع ركعات فأنا إلى الله منه بريء». قال الشيخ - رحمه الله -: ﴿ومَن كان سفره أكثر من حضره فعليه الإتمام في الصلاة والصوم﴾.

يدل على ذلك ما رواه:

٨ ﴿٢١٧﴾ ٩ - محمد بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه؛ ومحمد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان جميعاً، عن ابن أبي عمير، عن هشام بن-

١ - يمكن أن يكون في بيان تأكيد حرمة الصوم في السفر، أو يكون المراد منه التواصب،

أو من صلى عليه غيره، وإلا صلاة الميت فرض سنة، ولا يجوز تركها.

الحكم، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : المكارى والجَمالُ الَّذى يَختلف و ليس له مُقامٌ يَتَمُّ الصَّلَاةُ ، و يصوم شهرَ رَمَضانِ » .

تذۡوِج (٢١٨) ﴿ ١٠ - عليُّ بن الحسن بن فضال ، عن عمرو بن عثمان ، عن عبد الله بن المغيرة ، عن إسماعيل بن أبي زياد ، عن أبي عبد الله ، عن أبيه ، عن عليّ عليه السلام » قال : سبعة لا يقصرون الصلاة : الأمير الَّذى يدور في إمارته ، والجاي الَّذى يدور في جبايته <sup>(١)</sup> ، والتاجر الَّذى يدور في تجارته من سوق إلى سوق ، و البدويُّ الَّذى يطلب مواضع القَطَر <sup>(٢)</sup> و منبت الشجر ، والرّاعي ، والمحارب الَّذى يخرج لقطع السبيل ، و الَّذى يطلب الصيد يُريد به هُوَ - الدنيا » <sup>(٣)</sup> .

٢١٨ ﴿ ٢١٩ ﴾ ١١ - و عنه <sup>(٤)</sup> ، عن [الهنديّ بن الربيع « قال : في المكارى والجَمالُ الَّذى يَختلف و ليس له مُقامٌ يَتَمُّ الصَّلَاةُ ، و يصوم في شهر رَمَضانِ » .

تذۡوِج (٢٢٠) ﴿ ١٢ - فأما ما رواه سعد بن عبد الله ، عن أبي جعفر ، عن أبيه ، عن عبد الله بن المغيرة ، عن إسحاق بن عمار ، عن أبي إبراهيم عليه السلام » قال : سألته عن المكارين الَّذين يكرون الدواب ، فقلت : يَختلفون كلَّ أَيْامٍ كلِّما جاءهم شيءٌ اختلفوا ، فقال : عليهم التَّقْصِيرُ إذا [ما] سافروا » .

كصح (٢٢١) ﴿ ١٣ - عنه ، عن أبي جعفر ، عن الحسين ، عن فضالة ، عن أبان

١ - في بعض النسخ : « الجبَاء الَّذى يدور في جبايته » والجاي هو الَّذى يجمع الجباية وهي الخراج والزكاة ، وذلك مع عدم الإقامة أو الأعم لا ستيا عمال الجور .

٢ - أي المطر ، بل هو ما يتسبب عنه و هو العشب .

٣ - لا يخفى أنّ وجوب إتمام الصلاة في صيد النهو لا يدلُّ على حرمة ، كما ذكره الأصحاب ، فتأمل . (ملذ) أقول : روى الكليني - رحمه الله - في باب صلاة الملاحين والمكارين رواية بسند موثق «عن زرارة ، قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرَّجُلِ يَخْرُجُ إِلَى الصَّيْدِ أَيْقَصِرُ أَمْ يَتَمُّ ، قَالَ : يَتَمُّ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَسِيرٍ حَقٍّ » ، فتأمل .

٤ - الضمير راجع إلى ابن فضال ، و سنديّ بن الربيع كان من أصحاب أبي الحسن - الرضا عليه السلام ، و له كتاب و كان بغدادياً ؛ والخبر رواه الكلينيّ بسند آخر حسن كالصحيح .

ابن عثمان، عن الفضل بن عبد الملك «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المُكاريين - الذين يختلفون، فقال: إذا جدوا السير فليقتصروا» (١).

فالمراد بهذين الخبرين أنه إذا كان مُقام هؤلاء المُكاريين في البلد أكثر من عشرة أيام يجب عليهم التقصير كما يجب على المقيمين، وإذا كان مُقامهم دون ذلك فالتمام يلزمهم حسب ما قدّمناه؛ يدلُّ على ذلك المعنى ما رواه:

﴿٢٢٢﴾ ١٤ - محمد بن أحمد بن يحيى، عن أبي إسحاق إبراهيم بن هاشم، عن إسماعيل بن مرّار، عن يونس بن عبد الرحمن - عن بعض رجاله - عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: سألت عن حدّ المُكاري الذي يصوم ويتّم، قال: أتيا مُكاريًا أقام في منزله أو في البلد الذي يدخله أقلّ من مُقام عشرة أيام وجب عليه - الصيام والتمام أبدًا، وإن كان مُقامه في منزله أو في البلد الذي يدخله أكثر من عشرة أيام فعليه التّقصير والإفطار».

قال الشيخ - رحمه الله - : ﴿و من كان سفره معصية الله تعالى [أ] أو صيد لهو و بطر<sup>(٢)</sup> أو كان تابعاً لسلطان جائر فعليه التّمام﴾. يدلُّ على ذلك ما رواه:

٢١٩ مع ﴿٢٢٣﴾ ١٥ - محمد بن يعقوب، عن عِدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن ابن محبوب، عن أبي أيّوب، عن عمار بن مروان<sup>(٣)</sup>، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: سمعته يقول: من سافر قصر وأفطر، إلا أن يكون رجلاً سفره في الصيد أو في معصية الله تعالى، أو رسولاً لمن يعصي الله<sup>(٤)</sup>، أو في طلب شحّناء<sup>(٥)</sup>،

١ - قال الكليني - رحمه الله - : معنى «جد به السير» أي يجعل منزلين منزلاً؛ ومعنى جد السير عرفاً الشدة والمشقة فيه؛ وفي الصحاح: الجدة: الاجتهاد في الأمور، وقال الشهيد - رحمه الله - في الذكرى: المراد بجدة السير أن يكون مسيرهما متصلاً كالحجّ والأسفار التي لا يصدق عليها صنعة. ٢ - البطر: شدة المرح والنشاط.

٣ - في الكافي: «عن محمد بن مروان». ٤ - لمن يعصي الله في هذا الإرسال، أو مطلقاً، والأول أظهر، لأنّ إعانة الظالم في غير الظلم ليس مجرام على الأشهر. (ملذ)

٥ - الشحّناء: العداوة، وكذلك الشحّنة - بالكسر - . وعدوّ مُشاجن. (الصحاح)

أو سعاية ضرر على قوم من المسلمين».

ث ﴿٢٢٤﴾ ١٦ - علي بن الحسن بن فضال، عن العباس بن عامر؛ و جعفر ابن محمد بن حكيم، جميعاً، عن أبان بن عثمان الأحمر، عن زُرارة «قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عمن يخرج من أهله بالصُّفُورَة<sup>(١)</sup> والكلاب<sup>(٢)</sup> يتنزّه الليلتين والثلاث، هل يقصّر من صلاته أو لا، فقال: لا يقصّر [من صلاته] إنّا خرج في هُو»<sup>(٣)</sup>.

صع ﴿٢٢٥﴾ ١٧ - محمد بن الحسن الصّقار، عن الحسن بن علي<sup>(٤)</sup>، عن أحمد بن هلال، عن أبي سعيد الخراساني «قال: دخل رجلان على أبي الحسن - الرضا عليه السلام بخراسان فسألاه عن التقصير، فقال لأحدهما: وجب عليك التقصير لأنك قصدتني، وقال للآخر: وجب عليك التّم لأنك قصدت السُلطان»<sup>(٥)</sup>. قال الشيخ - رحمه الله -: ﴿و من أتمّ في السّفر كان كمن قصّر في الحضر و وجب عليه الإعادة، إلا أن يفعل ذلك بجهالة﴾. يدلّ على ذلك ما رواه:

ح ﴿٢٢٦﴾ ١٨ - محمد بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حماد، عن الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: قلت له: رجل صام في السّفر؟ قال: إن كان بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وآله نهي عن ذلك فعليه - القضاء، وإن لم يكن بلغه فلا شيء عليه»<sup>(٦)</sup>.

↑  
٢٢٠

١ - الصُّفُورَة جمع الصّفَر و هو الطائر الذي يصاد به.

٢ - تقدم الخبر في المجلد الثالث ص ٢٣٩ بفاوت في السند والمتن، وفيه: «بالصُّفُورَة والبزاة والكلاب»، وأيضاً في الاستبصار.

٣ - هل يصح الاستدلال بهذا التعليل على عدم جواز كل سفر يكون المقصود منه اللّهو، وإن لم يكن صيداً أم لا؟!.

٤ - الظاهر هو الحسن بن علي بن النعمان، كوفي، من أصحاب الهادي عليه السلام، وكان ثقة ثبّاتاً، وقال التجاشي - رحمه الله -: له كتاب عنه الصقار.

٥ - يدلّ على حرمة تأييد الجائر بأي نحو كان، حتى بعنوان الزيارة، وإن لم يكن الغرض إعانته في الظلم.

٦ - قال العلامة المجلسي - رحمه الله -: الحكمان المستفادان من هذا الخبر إجماعيتان.



صح ﴿٢٢٧﴾ ١٩ - الحسين بن سعيد، عن ابن أبي عمير، عن حماد، عن ابن -  
أبي شعبة « قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : رجل صام في السفر ؟ فقال : إن كان  
بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهي عن ذلك فعليه القضاء ، وإن لم يكن بلغه فلا شيء  
عليه .»

صح ﴿٢٢٨﴾ ٢٠ - محمد بن أحمد بن يحيى ، عن أيوب بن نوح ، عن صفوان ،  
عن معاوية بن عمار « قال : سمعته يقول : إذا صام الرجل رمضان في السفر لم  
يجزه وعليه الإعادة .»

صح ﴿٢٢٩﴾ ٢١ - سعد بن عبد الله ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن  
عبد الرحمن بن أبي نجران ، عن حماد بن عيسى ، عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله ، عن  
أبي عبد الله عليه السلام « قال : سألته عن رجل صام شهر رمضان في السفر ، فقال : إن  
كان لم يبلغه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهي عن ذلك فليس عليه القضاء ، وقد أجزء  
عنه الصوم .»

قال الشيخ - رحمه الله - : ﴿ و حدّ السفر الذي يجب فيه التقصير بريدان -  
وهما أربعة وعشرون ميلاً ﴾ (١) .

١ - قال الفيومي في المصباح : «الميل - بالكسر - عند العرب مقدار مدى البصر من-  
الأرض ، قاله الأزهرى ، وعند القدماء من أهل الهيئة ثلاثة آلاف ذراع ، وعند المحدثين أربعة  
آلاف ذراع ، و الخلاف لفظي لأنهم اتفقوا على أن مقداره ست و تسعون ألف أصبع ،  
والأصبع ست شعيرات ، بطن كل واحدة إلى الأخرى ، ولكن القدماء يقولون : الذراع اثنتان و  
ثلاثون أصبغاً ، والمحدثون يقولون : أربع و عشرون أصبغاً ، فإذا قسم الميل على رأي القدماء  
يكون كل ذراع اثنين و ثلاثين ، و كان المتحصل ثلاثة آلاف ذراع ، وإن قسم على رأي-  
المحدثين يكون أربعاً و عشرين و كان المتحصل أربعة آلاف ذراع ، والفرسخ عند الكل ثلاثة  
أميال ، وإذا قدر الميل بالقلوات و كانت كل غلوة أربعة ذراع ، كان ثلاثين غلوة ، وإن كان  
كل غلوة مائتي ذراع كان ستين غلوة ، و يقال للأعلام المبنية في طريق مكة : أميال ، لأنه بنيت  
على مقادير مدى البصر من الميل إلى الميل ، وإنما أضيف إلى بني هاشم ، فقيل : الميل الهاشمي ، لأنه  
بنى هاشم حدوده وأعلموه .... - الخ .»

هذا بيان أساس المسافة ، ثم أعلم أن الأصل في حدّ السفر شرعاً الزمان لا المسافة ، كما هو -

يدلُّ على ذلك ما رواه :

٢٢٠ ﴿٢٣٠﴾ ٢٢ - علي بن الحسن بن فضال<sup>(١)</sup>، عن عبد الرحمن بن أبي نجران، عن صفوان بن يحيى، عن عيص بن القاسم، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال في-  
التقصير: حذّه أربعة وعشرون ميلاً».

٢٢١ ﴿٢٣١﴾ ٢٣ - وعنه، عن محمد؛ وأحمد ابني الحسن - أخويه - عن أبيهما، عن عبد الله بن بكير - عن بعض أصحابنا - عن أبي عبد الله عليه السلام «في الرجل يخرج من منزله يريد منزلاً له آخر، أو ضيعة له أخرى، قال: إن كان بينه وبين منزله أو ضيعته التي يؤمّ بريدان<sup>(٢)</sup> قصر، وإن كان دون ذلك أتم».

٢٣٢ ﴿٢٣٢﴾ ٢٤ - وعنه، عن محمد بن عبد الله؛ و [عن] هارون بن مسلم جميعاً، عن محمد بن أبي عمير، عن عبد الرحمن بن الحجاج، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: سألته عن التقصير في الصلاة، فقلت له: إن لي ضيعة قريبة من الكوفة وهي بمنزلة القادسية من الكوفة، فربما عرضت لي الحاجة أنتفع بها أو يضربني

صريح الزوايات، في موثقة سماعة عن الصادق عليه السلام «قال: سألته عن المسافر في كم يقصر- الصلاة، فقال: في مسيرة يوم - الخ» فإذني تأمل يتضح أنّ الأصل في حكم الحد: الزمان والمدة لا المسافة ولا طول الطريق بل طول الزمان، والقول بأنّ صريح الأخبار ثمانية فراسخ صحيح لكن المراد ثمانية فراسخ إذا كان المسافر راجلاً أو ركباً المركوب الذي لا يكون سفره في بياض يوم أكثر من ثمانية فراسخ، وأما المركوب الذي مسيره في الساعة مائة وخمسون فرسخاً بل أزيد وتكون الثمانية له في ساعة بل ثلاث دقائق فلا. ولا يقول به إلا المتفقه، لا الفقيه الذي له مُتَّة - الاستنباط لا التقليد، والإسلام أنس أساس أحكامه على موضوعات ثابتة وأصول غير مُتغيرة، لكونه خاتم الأديان الإلهية بلا خلاف، وهذه الأخبار حاكمة على جميع الأخبار التي جعلت حد المسافة بالمسافة، عصمنا الله من القول بلا دقة وتفكر.

١ - في بعض النسخ «حسن بن علي بن فضال»، والظاهر إتما فيه تقديم و تأخير أو سقط، والصواب كما في المتن «علي بن الحسن بن فضال»، أو «علي بن الحسن بن علي بن فضال»، لأنّ راوي عبد الرحمن في كثير من الأسانيد «علي بن الحسن» - . ويدلّ على ذلك السند الآتي، والضمير في «عنه» راجع إلى «علي بن الحسن» وهو «عن أخويه محمد وأحمد عن أبيهما». وإلا فيه تصحيف لعدم معنى صحيح في قوله: «عنه، عن محمد وأحمد ابني الحسن أخويه»، فتأمل.

٢ - في بعض النسخ: «يريد بريدان».

العمود<sup>(١)</sup> عنها في [شهر] رَمَضان فأكره الخروج إليها لأني لا أدري أصوم أو أفطر؟ فقال لي: فاخرج وأتمّ الصلّاة وصم، فإني قد رأيت القادسيّة، فقلت له: في كم أدنى ما تقصّر فيه الصلّاة؟ قال: جرت السنّة ببياض يوم، فقلت له: إنَّ بياض يوم يختلف فيسير الرّجل خمسة عشر فرسخاً في يوم ويسير الآخر أربعة فراسخ وخمسة فراسخ في يوم؟ فقال: إنّه ليس إلى ذلك ننظر، أما رأيت سير هذه الأميال<sup>(٢)</sup> بين مكّة والمدينة؟ - ثمّ أوماً بيده - أربعة وعشرين ميلاً، تكون ثمانية فراسخ».

ث (٢٣٣) ٢٥ - الحسين بن سعيد، عن الحسن، عن زُرعة، عن سماعة «قال: سألت عن المسافر في كم يقصّر الصلّاة؟ فقال: في مسيرة يوم وهي ثمانية فراسخ، ومن سافر فقصّر الصلّاة أفطر<sup>(٣)</sup>، إلا أن يكون رجلاً مُشْتِعاً<sup>(٤)</sup>، أو يخرج إلى صيد أو إلى قرية له فتكون مسيرة يوم لا يبيت إلى أهله<sup>(٥)</sup>، لا يقصّر ولا يفطر».

صح (٢٣٤) ٢٦ - وعنه، عن الثّضر، عن عاصم بن حميد، عن أبي بصير «قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام في كم يقصّر الرّجل؟ فقال: في بياض يوم، أو برّيدين، قال: فإن رسول الله صلى الله عليه وآله خرج إلى ذي خُشب<sup>(٦)</sup> فقصّر، فقلت: فكم ذي خُشب؟ فقال: برّيدان».

ح (٢٣٥) ٢٧ - أحمد بن محمد بن عيسى، عن عليّ بن حَكَم، عن عبد الله ابن يحيى الكاهلي «قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول في التقصير في الصلّاة،

١ - في بعض النسخ: «أو يضرب في القعود».

٢ - في بعضها: «الأثقال».

٣ - كذا في النسخ، والصواب: «قصر الصلّاة وأفطر». كما رواه في خير سماعة المشار إليه في أول «باب الصلّاة في السفر» من باب الزّيادة ج ٣ ص ٢٢٨ وفي الاستبصار أيضاً.

٤ - وفي الاستبصار «مشتعاً لسلطان جائر».

٥ - وفيه: «بيت إلى أهله».

٦ - ذي خُشب - بضمّتين - وإد على مسيرة ليلة من المدينة. وفي المغرب: جبل.

فقال : بريد في بريد أربعة و عشرون ميلاً ، ثم قال : إنَّ أبي كان يقول : إنَّ-  
التقصير لم يوضع على البغلة السّفواء أو الدّابة النّاجية<sup>(١)</sup> وإنّما وضع على سير-  
القطار» .

٢ ﴿٢٣٦﴾ ٢٨ - فأما ما رواه محمد بن يعقوب ، عن عليّ بن إبراهيم ، عن  
أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن جميل ، عن زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام « قال :  
التقصير في بريد ، و البريد أربعة فراسخ » .

٣ ﴿٢٣٧﴾ ٢٩ - وعنه ، عن عليّ ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن أبي أيوب  
« قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : أدنى ما يقصر فيه المسافر ؟ فقال : بريد » .

٤ ﴿٢٣٨﴾ ٣٠ - الحسين بن سعيد ، عن فضالة ، عن حماد ، عن زيد الشحام  
« قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : يقصر الرّجل في مسيرة اثني عشر ميلاً » .

٥ ﴿٢٣٩﴾ ٣١ - وعنه ، عن ابن أبي عمير ، عن جميل بن درّاج ، عن زرارة ،  
عن أبي جعفر عليه السلام « قال : التقصير في بريد ، و البريد أربعة فراسخ » .

فهذه الأخبار المراد بها إذا كان المسافر يريد الرّجوع في يومه ذلك يجب  
عليه التقصير في أربعة فراسخ أو اثني عشر ميلاً .

والذي يدلّ على ما ذكرناه ما رواه :

٦ ﴿٢٤٠﴾ ٣٢ - الحسين بن سعيد ، عن فضالة ، عن معاوية بن وهب  
« قال : قلت : أدنى ما يقصر فيه المسافر الصّلاة ؟ قال : بريد ذاهباً و بريد  
جائياً »<sup>(٢)</sup> .

٧ ﴿٢٤١﴾ ٣٣ - عليّ بن الحسن بن فضال ، عن أحمد بن الحسن ، عن أبيه ،

١ - في الصّحاح : بغلة سفواء أي سريعة السير . والنّاجية : النّاقة السريعة . والمراد بسير  
القطار سير الجمل والإبل التي تشدّ على نسق واحد خلف واحد .

٢ - استدلّ به على إرادة الرّجوع ، بأنّه لو لم يكن المراد ذلك يكون قوله عليه السلام : « بريد  
جائياً » لغواً . أقول : يمكن أن يكون المراد من قصد بريداً ، و قصد رجوعه بدون أن يقيم في  
أثنائه عشرة أيام ، فإنّه حينئذ سفر واحد ، و أمّا إذا قصد إقامة العشرة فقد قطع سفره به ،  
فأتمل . (ملذ) قلت : المراد : نصف اليوم ذاهباً و نصفه الآخر جائياً .

عن علي بن الحسن بن رباط ، عن العلاء ، عن محمد بن مسلم ، عن أبي جعفر عليه السلام « قال : سألته عن التقصير ، قال : في بريد ، قال : قلت : بريد ؟ قال : إنه إذا ذهب بربيداً ورجع بربيداً شغل يومه » .

٤٤ ﴿ ٢٤٢ ﴾ ٣٤ - فأما ما رواه أحمد بن محمد بن عيسى ، عن عبد الله بن - أبي خلف ، عن يحيى بن هاشم ، [ عن أبي هاشم ] ، عن أبي هارون العبدي ، عن أبي سعيد الخدري « قال : كان النبي صلى الله عليه وآله إذا سافر فرسحاً قصر الصلاة » <sup>(١)</sup> كصح ﴿ ٢٤٣ ﴾ ٣٥ - محمد بن الحسن الصقار ، عن محمد بن عيسى ، عن عمرو بن سعيد « قال : كتب إليه <sup>(٢)</sup> جعفر بن أحمد <sup>(٣)</sup> يسأله عن السفر وفي كم - التقصير ؟ فكتب عليه السلام بخظه - وأنا أعرفه - قال : « كان أمير المؤمنين عليه السلام إذا سافر وخرج في سفر قصر في فرسخ » ، ثم أعاد من قابل المسألة إليه فكتب عليه السلام إليه : في عشرة أيام » <sup>(٤)</sup> .

المراد بهذين الخبرين في قوله عليه السلام : « قصر في فرسخ » ، و ما جرى مجراهما من الأخبار هو أن المسافة إذا كانت على الحد الذي يجب فيه التقصير فصاعداً فسار المسافر يوماً أو أكثر منه <sup>(٥)</sup> ، فإن سار بعد ذلك فرسحاً أو فرسخين يجب عليه التقصير ، لأن مدي السفر <sup>(٦)</sup> قد حصل على حدٍ يجب فيه التقصير ، و ليس الاعتبار بما يسير الإنسان ، بل الاعتبار بالمسافة المقصودة وإن لم يسرها - الإنسان في دفعة واحدة أو يوم واحد ، و ليس يتنافى هذا التأويل ما رواه :

٢٢٤ ↑

١ - محمولٌ على حدِّ الترخّص . ٢ - يعني أبا الحسن الرضا عليه السلام ظاهراً .

٣ - في بعض النسخ : « جعفر بن محمد » .

٤ - قال بعض فقهاء العامة : إنه لا تقصير إلا في سفر تكون المسافة عشرة أيام .

٥ - أي في تلك المسافة في يوم أو أكثر منه ، « فإن سار بعد ذلك » أي بعد أن نوى الحد الذي يجب فيه التقصير ، لا بعد طي تلك المسافة . (ملذ) و زاد في الاستبصار هنا : « أو فرسحاً أو أقل من أو أكثر » .

٦ - أي قصده ، ولا عبرة بما يوهم بعض عباراته من قطع مسافة القصر ، ثم كان سيره فرسحاً أو فرسخين ، كما لا يخفى على المتأمل . (ملذ) وفي الاستبصار : « لأن المسافة حصلت - إلخ » .

ث (٢٤٤) ﴿٣٦﴾ - محمد بن أحمد بن يحيى ، عن أحمد بن الحسن بن علي بن - فضال ، عن عمرو بن سعيد ، عن مُصَدِّق بن صَدَقَّة ، عن عمار بن موسى ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : سألته عن الرَّجُل يخرج في حاجة فيسير خمسة فراسخ أو ستة فراسخ فيأتي قرية فينزل فيها ، ثم يخرج منها فيسير خمسة فراسخ أخرى وستة لا يجوز ذلك ، ثم ينزل في ذلك الموضع ، قال : لا يكون مسافراً حتى يسير من منزله أو قريته ثمانية فراسخ ، فليتم الصلاة . »

لأن هذه الرواية مقصورة على من خرج من بيته من غير نية السفر فتأدى به السير إلى أن صار مسافراً من غير نية لزمه التمام ، وإن بلغت المسافة إلى ما لو قصدها لوجب عليه فيها التقصير ، وإنها لزمه التمام لأنه لم يقصد سفرًا مقدار ما يجب عليه فيه التقصير . والذي يعضد هذا التأويل ما رواه :

س (٢٤٥) ﴿٣٧﴾ - محمد بن الحسن الصفار ، عن إبراهيم بن هاشم - عن رجل - ، عن صفوان « قال : سألت الرضا عليه السلام عن رجل خرج من بغداد يريد أن يلحق رجلاً على رأس ميل ، فلم يزل يتبعه حتى بلغ التهروان <sup>(١)</sup> - وهي أربعة فراسخ من بغداد - أيفطر إذا أراد الرجوع و يقصر ، فقال : لا يقصر ولا يفطر لأنه خرج من منزله وليس يريد السفر ثمانية فراسخ ، وإنها خرج يريد أن يلحق صاحبه في بعض الطريق فتأدى به السير إلى الموضع الذي بلغه ، ولو أنه خرج من منزله يريد التهروان ذاهباً و جائياً لكان عليه أن ينوي من الليل سفرًا و الإفطار ، فإن هو أصبح و لم ينو السفر قبداً له من بعد أن أصبح في - السفر قصر ، و لم يفطر يومه ذلك . »

ث (٢٤٦) ﴿٣٨﴾ - والذي رواه سعد بن عبد الله ، عن أحمد بن الحسن بن علي بن فضال ، عن عمرو بن سعيد المدائني ، عن مُصَدِّق بن صَدَقَّة ، عن عمار -

١ - التهروان : و أكثر ما يجري على الألسنة بكسر التون (على خطأ) ، و هي ثلاثة نهروانات : الأعلى والأوسط والأسفل ، وهي كورة واسعة بين بغداد و واسط من الجانب الشرقي ، حدّها الأعلى متصل ببغداد و فيها عدة بلاد متوسطة . (معجم البلدان للحموي)

السَّابِطِيُّ « قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرَّجُلِ يَخْرُجُ فِي حَاجَةٍ لَهُ - وَهُوَ لَا يُرِيدُ الشَّفْرَ - فَيَمْضِي فِي ذَلِكَ وَيَتَأَدَّى بِهِ الْمَضْيَ حَتَّى يَمْضِيَ بِهِ ثَمَانِيَةَ فِرَاسِخٍ (١) ، كَيْفَ يَصْنَعُ فِي صَلَاتِهِ؟ قَالَ : يَقْصِرُ وَلَا يَتِمُّ الصَّلَاةَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَى مَنْزِلِهِ .  
فَالْوَجْهُ فِيهِ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ التَّقْصِيرُ بَعْدَ قِطْعِهِ ثَمَانِيَةَ فِرَاسِخٍ إِلَى أَنْ يَرْجِعَ إِلَى مَنْزِلِهِ ، لِأَنَّهُ قَدْ صَارَ مَسَافِرًا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ قَصْدًا مِنْ أَوَّلِهِ ذَلِكَ ، وَالرَّوَايَةُ الْأُولَى إِنَّمَا تَضَمَّنَتْ وَجُوبَ التَّمَامِ فِي مَدَّةِ مُضِيَةِ الْقَدْرِ الْمَذْكُورِ وَلَيْسَتْا مُتَنَافِيَتَيْنِ عَلَى هَذَا-  
الْوَجْهِ .

\* (فإن خرج الإنسان مسافراً و سافر فرسخين و قصر ، ثم رجع عن نيته ، فإن كان قد قصر في الصلاة أعاد الصلاة) \*  
يدلُّ على ذلك ما رواه :

\* ﴿٢٤٧﴾ ٣٩ - مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الصَّقَّارُ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى ، عَنْ سَلِيمَانَ بْنِ حَفْصِ الْمُرُوزِيِّ « قَالَ : قَالَ الْفَقِيهَ عليه السلام : التَّقْصِيرُ فِي الصَّلَاةِ بَرِيدَانٍ أَوْ بَرِيدٍ ذَاهِبًا وَجَائِيًا ، وَ الْبَرِيدُ سِتَّةَ أَمْيَالٍ وَهُوَ فِرْسَخَانٌ ، فَالتَّقْصِيرُ فِي أَرْبَعَةِ فِرَاسِخٍ ، فَإِذَا خَرَجَ الرَّجُلُ مِنْ مَنْزِلِهِ يَرِيدُ اثْنَيْ عَشَرَ مَيْلًا ، وَ ذَلِكَ أَرْبَعَةَ فِرَاسِخٍ ، ثُمَّ بَلَغَ فِرْسَخَيْنِ وَ نِيَّتَهُ الرُّجُوعُ أَوْ فِرْسَخَيْنِ آخَرَيْنِ قَصَرَ ، وَإِنْ رَجَعَ عَمَّا نَوَى عِنْدَ مَا بَلَغَ فِرْسَخَيْنِ وَ أَرَادَ الْمُقَامَ فَعَلِيهِ التَّمَامُ ، وَإِنْ كَانَ قَصَرَ ثُمَّ رَجَعَ عَنْ نِيَّتِهِ أَعَادَ الصَّلَاةَ » (٢) .

فَمَا تَضَمَّنَ هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ أَنَّ التَّقْصِيرَ فِي أَرْبَعَةِ فِرَاسِخٍ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ-  
الْإِنْسَانَ مَخْتِيرٌ فِي التَّقْصِيرِ وَالْإِتْمَامِ وَإِنْ كَانَ وَجُوبَ الْإِفْطَارِ وَ التَّقْصِيرِ يَتَعَلَّقُ  
بِثَمَانِيَةِ فِرَاسِخٍ (٣) .

٢٢٦ ↑

١ - أَيِ الَّتِي وَقَعَتْ فِي حَدِّ يَوْمٍ تَامَ ، أَوْ تَمَّامِ الْيَوْمِ ، وَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَجْزِدَ بُلُوغِ الزَّمَانِ يَوْمًا وَ  
إِنْ لَمْ يَرْجِعْ يَوْجِبُ الْقَصْرَ .

٢ - الْمَشْهُورُ عَدَمُ وَجُوبِ الْإِعَادَةِ ، وَ حَمَلُ بَعْضِ الْمَتَأَخِّرِينَ الْخَبْرَ عَلَى الْإِسْتِحْبَابِ مَعَ  
جِهَالَةِ سَنَدِهِ ، وَ اشْتِهَالِهِ عَلَى مَا اتَّفَقَ الْأَصْحَابُ عَلَى خُلَافِهِ ، فَلَا تَنْغَلِّ . (مِلْد)

٣ - الَّتِي تَسْتَفِرُقُ تَمَامَ الْوَقْتِ .

ح ﴿٢٤٨﴾ ٤٠ - وأما ما رواه سعد بن عبدالله، عن أحمد بن محمد، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن الحسن بن موسى<sup>(١)</sup>، عن زُرَّارَةَ «قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل يخرج في سفر يريد، فدخل عليه الوقت - وقد خرج من القرية على فرسخين - فصلوا وانصرفوا، فانصرف بعضهم في حاجة، فلم يقض له الخروج، ما يصنع في الصلاة التي كان صلاتها ركعتين<sup>(٢)</sup>؟ قال: تمت صلاته ولا يعيد»<sup>(٣)</sup>.

فالوجه فيه أنه إذا لم يقض له الخروج ولم يرجع عن نيته في الخروج، بل يكون عازماً عليه لا يلزمه حينئذ إعادة الصلاة، ومتى كان الأمر على ما ذكرناه يلزمه التَّقْصِير ما بينه وبين شهر، اللهم إلا أن يرجع عن نيته في السفر فيما بين ذلك، لأن من هذا حكمه بمنزلة من دخل بلداً ولم يعلم مقامه، فإنه يلزمه- التَّقْصِير ما بينه وبين شهر، ثم عليه التَّام بعد ذلك.

س ﴿٢٤٩﴾ ٤١ - [و] روى الحسين بن سعيد، عن حماد، عن يعقوب بن- شعيب<sup>(٤)</sup>، عن أبي بصير «قال: قال أبو عبدالله عليه السلام: إذا عزم الرجل أن يقيم عشراً فعليه إتمام الصلاة، وإن كان في شك لا يدري ما يقيم فيقول: اليوم أو غداً، فليقتصر ما بينه وبين شهر، فإن أقام بذلك البلد أكثر من شهر فليتم- الصلاة»<sup>(٥)</sup>.

١ - في بعض النسخ وفي الاستبصار: «الحسين بن موسى».

٢ - قوله: «فانصرف بعضهم» أي بعض رفاق ذلك الرجل، و«فلم يقض له الخروج» أي لذلك البعض الخروج، فلذلك لم يتيسر خروج ذلك الرجل لعدم الرفقة، أو الضمير في «له» راجع إلى الرجل، ولو كان السؤال عن حال الشخص الرجوع إلى البلد.

٣ - تقدم الخبر بتفاوت يسير في السند والمتن، راجع المجلد الثالث «باب الصلاة في السفر» تحت رقم ١٠٢ من الباب و ٥٩٣ المسلسل، وفيه: «فصلوا فانصرف بعضهم في حاجة له». وليست فيه جملة «التي كان صلاتها ركعتين».

٤ - في بعض النسخ: «عن يعقوب، عن شعيب، عن أبي بصير».

٥ - قال الشيخ المفيد - رحمه الله - : المسافر إن خرج من منزله قبل الزوال وجب عليه-

الإفطار والقصر في الصلاة، وإن خرج بعد الزوال وجب عليه المقام في الصيام والقصر في الصلاة ←



\* (ومتى خرج الإنسان إلى السفر بعد ما أصبح ، فإن كان قد نوى السفر من الليل لزمه الإفطار ، وإن لم يكن نواه من الليل وجب عليه صوم ذلك - اليوم ، وإن خرج قبل طلوع الفجر وجب عليه أيضاً الإفطار ، وإن لم يكن قد نوى السفر من الليل) \* . والذي يدلُّ على ما ذكرناه ما رواه :

٢٢٧ **﴿٢٥٠﴾** ٤٢ - أحمد بن محمد بن عيسى ، عن علي بن أحمد بن أشيم ، عن سليمان بن جعفر الجعفري «قال: سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام عن الرجل ينوي - السفر في شهر رمضان ، فيخرج من أهله بعد ما يصبح ، قال : إذا أصبح في أهله فقد وجب عليه صيام ذلك اليوم <sup>(١)</sup> إلا أن يدلج دلجة <sup>(٢)</sup>» .

٢٢٨ **﴿٢٥١﴾** ٤٣ - وعنه ، عن الحسن بن علي ، عن رفاعة « قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يعرض له السفر في شهر رمضان حين يصبح ، قال : يتمُّ صومه يومه ذلك ، قال : قلت : فإنه أقبل في شهر رمضان فلم يكن بينه وبين أهله إلا ضحوة من النهار !! قال : فقال : إذا طلع الفجر وهو خارج فهو بالخيار . إن شاء صام وإن شاء أفطر» .

٢٢٩ **﴿٢٥٢﴾** ٤٤ - علي بن الحسن بن فضال ، عن أيوب بن نوح ، عن محمد ابن أبي حمزة ، عن علي بن يقطين ، عن أبي الحسن موسى عليه السلام « في الرجل يسافر في شهر رمضان أفطر في منزله ؟ قال : إذا حدث نفسه في الليل بالسفر <sup>(٣)</sup> أفطر إذا خرج من منزله ، وإن لم يحدث نفسه من الليل ، ثم بدا له في السفر من يومه أتمَّ صومه» .

← وهو اختيار ابن الجنيد وأبي الصلاح ، إلا أن أبا الصلاح أوجب الإمساك مع الخروج بعد الزوال والقضاء . (ملذ)

- ١ - قال العلامة المجلسي - رحمه الله - : يمكن حمله على أنه يستحب له إذا أصبح في البلد أن يتمَّ صوم ذلك اليوم في البلد ، أو يخرج بعد الزوال فلا يفطر ، والله يعلم .
- ٢ - الدلجة : سير الليل . أي سافر في الليل ، وفي النهاية : أدلج - بالتخفيف - : إذا سار من أول الليل ، و ادلج - بالتشديد - : إذا سار من آخره ، و الاسم فيها الدلجة - بالضم والفتح - .
- ٣ - في بعض النسخ : «بالليل في السفر» .

كصح ﴿٢٥٣﴾ ٤٥ - محمد بن الحسن الصَّقَّار، عن عبدالله بن عامر، عن ابن-  
أبي نَجْران، عن صفوان بن يحيى - عمن رواه - عن أبي بصير « قال: إذا خرجت  
بعد طلوع الفجر ولم تنو السفر من الليل فأتمَّ الصَّوم، واعتدَّ به من شهر  
رمضان».

ح ﴿٢٥٤﴾ ٤٦ - والذي رواه محمد بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم، عن  
أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حماد بن عثمان، عن الحلبي، عن أبي عبدالله عليه السلام « أنه  
سئل عن الرجل يخرج من بيته وهو يريد السفر وهو صائم، قال: إن خرج  
قبل أن ينتصف النهار فليفطر وليقض ذلك اليوم، وإن خرج بعد الزوال فليتم  
صومه» (١).

صح ﴿٢٥٥﴾ ٤٧ - محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى، عن محمد بن-  
الحسين، عن صفوان بن يحيى، عن العلاء، عن محمد بن مسلم، عن أبي-  
عبدالله عليه السلام « قال: إذا سافر الرجل في شهر رمضان فخرج بعد نصف النهار  
فعلية صيام ذلك اليوم، ويعتدُّ به من شهر رمضان، فإذا دخل إلى بلد قبل  
طلوع الفجر وهو يريد الإقامة بها فعليه صوم ذلك اليوم، فإن دخل بعد  
طلوع الفجر فلا صيام عليه» (٢) وإن شاء صام».

فهذان الخبران وما يجري مجراها فالوجه فيها أنه إذا خرج قبل الزوال  
وجب عليه الإفطار إذا كان قد نوى من الليل السفر، وإذا خرج بعد الزوال فإنه  
يستحب له أن يتمَّ صومه ذلك، فإن أفطر فليس عليه شيء، وإن لم يكن (٣) قد  
نوى السفر من الليل فلا يجوز له الإفطار على وجه.

ويزيد ما ذكرناه بياناً ما رواه:

د ﴿٢٥٦﴾ ٤٨ - محمد بن الحسن الصَّقَّار، عن عبدالله بن عامر، عن

١ - في بعض النسخ: «فليتم يومه».

٢ - أي يجوز له الإفطار قبل الدخول.

٣ - في بعض النسخ: «وإذا لم يكن».

عبدالرحمن بن أبي نجران ، عن صفوان ، عن سماعة [أ] و ابن مسكان - عن رجل - عن أبي بصير « قال : سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول : إذا أردت السفر في شهر رمضان فنويت الخروج من الليل فإن خرجت قبل الفجر أو بعده فأنت مفطر و عليك قضاء ذلك اليوم » .

٤٩ ﴿٢٥٧﴾ - فأما ما رواه محمد بن الحسن الصفار ، عن عمران بن موسى ، عن موسى بن جعفر ، عن محمد بن الحسين ، عن الحسن بن علي بن فضال ، عن ابن بكير ، عن عبدالأعلى مولى آل سام « في الرجل يريد السفر في شهر رمضان ، قال : يفطر ، وإن خرج قبل أن تغيب الشمس بقليل » .

فأول ما فيه أنه موقوف غير مسند إلى أحد من الأئمة عليهم السلام ، و ما يكون هذا حكمه لا يعترض به الأخبار الكثيرة المسندة ، و لو صحح كان الوجه فيه ما ذكرناه من أن من خرج قبل مغيب الشمس و كان قد بيت نية السفر <sup>(١)</sup> يجوز له الإفطار ، و إن كان يكون به تاركاً فضلاً و مُهملاً ما هو أولى به ، إلا أنه لا يكون بذلك عاصياً يستحق به العقاب <sup>(٢)</sup> .

قال الشيخ - رحمه الله - : ﴿ و من وجب عليه التقصير لا يجوز له أن يفطر و يقصر حتى يغيب عنه أذان مصره ﴾ .  
يدل على ذلك ما رواه :

٥٠ ﴿٢٥٨﴾ - محمد بن الحسن الصفار ، عن عبدالله بن عامر ، عن عبدالرحمن بن أبي نجران ، عن عبدالله بن سنان ، عن أبي عبدالله عليه السلام « قال : سألته عن التقصير ، قال : إذا كنت في الموضع الذي تسمع فيه الأذان فأتم ، و إذا كنت في الموضع الذي لا تسمع فيه الأذان فقصر ، و إذا قدمت من سفر فثقل ذلك » .

٥١ ﴿٢٥٩﴾ - محمد بن يعقوب ، عن محمد بن يحيى ، عن محمد بن -

١ - قال في الصحاح : بيت أمر أي دبره ليلاً ، و بيت الشيء أي قدر .

٢ - في بعض النسخ : « يستحق عقاباً » .

الحسين ، عن صفوان بن يحيى ، عن العلاء بن رزين ، عن محمد بن مسلم « قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : الرجل يريد السفر متى يقصر ؟ قال : إذا توارى من البيوت <sup>(١)</sup> ، قال : قلت : الرجل يريد السفر فيخرج حين تزول الشمس ؟ قال : إذا خرجت فصلّ ركعتين » .

قال الشيخ - رحمه الله - : ﴿ ولا يجوز لأحد أن يصوم في السفر تطوعاً و لا فرضاً إلا صوم ثلاثة أيام - [الهدم المتعة - من جملة العشرة الأيام] ﴾ . يدل على ذلك ما رواه :

٢٦٠ ﴿ ٥٢ - الحسين بن سعيد ، عن عثمان بن عيسى ، عن سماعة قال : سألته <sup>(٢)</sup> عن الصيام في السفر ، فقال : لا صيام في السفر ، قد صام أناس على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله فسماهم العصابة ، فلا صيام في السفر إلا الثلاثة الأيام - التي قال الله عزّ وجلّ في الحجّ » .

٢٦١ ﴿ ٥٣ - عليّ بن الحسن بن فضال قال : حدّثني أحمد بن الحسن ، عن أبيه ، عن الحسن بن الجهم قال <sup>(٣)</sup> : سألته عن رجل فاته صوم الثلاثة الأيام في الحجّ ، قال : من فاته صيام ثلاثة أيام في الحجّ ما لم يكن عمداً تاركاً فإنه يصوم بمكة ما لم يخرج منها ، فإن أتى جماله أن يقيم عليه فليصم في الطريق » .

٢٦٢ ﴿ ٥٤ - وعنه ، عن محمد بن الوليد ، عن يونس ، عن أبي عبد الله عليه السلام « في رجل متمتع لم يكن معه هديّ ؟ قال : يصوم ثلاثة أيام ، قبل - التروية بيوم و يوم التروية ، و يوم عرفة <sup>(٤)</sup> ؛ قال : فقلت له : إذا دخل يوم - التروية وهو لا ينبغي أن يصوم بمنى أيام التشريق ، قال : فإذا رجع إلى مكة

١ - من باب القلب على المشهور . ٢ - كذا مضمراً .

٣ - الحسن بن الجهم بن بكير بن أعين ثقة و كان من أصحاب أبي الحسن الرضا عليه السلام .

٤ - المشهور أنه لو فاته يوم السابع يصوم يوم التروية و عرفة و الثالث بعد أيام التشريق ، و يظهر من بعض الأخبار عدم جواز ذلك ، لكن نقلوا الإجماع على جوازه ، فلعل أخبار التهي محمولة على الكراهة ، و اعلم أنه إن كان رجوعه في التفر الأول ، يصوم اليوم الثالث عشر ، إذا قلنا باختصاص حرمة صوم أيام التشريق بمنى ، و إلا فلا ، فنأمل . (ملد)

صام ، قال: قلت : فإن أعجله أصحابه و أبوا أن يقيموا بمكة ؟ قال : فليصم في-  
الطريق ، قال : فقلت : فيصوم في السفر<sup>(١)</sup> ؟ قال : هو ذا ، هو يصوم في يوم  
عَرَفة و أهل عرفة هم في السفر<sup>(٢)</sup> .

و الوجه في وجوب هذه الثلاثة الأيام في السفر أنه متعلق بالأيام-  
المخصوصة التي هي أيام ذي الحجة .

\* (ومتى أهل الحَرَم و لم يكن قد صامها سقط عنه فرض<sup>(٣)</sup> هذه الثلاثة-  
الأيام و لزمه دم شاة) \* .

٢٣١  
٢٦٣ ﴿٥٥﴾ - روى ذلك علي بن الحسن بن فضال ، عن يعقوب بن-  
يزيد ، عن محمد بن أبي عمير ، عن حفص بن البختري ، عن منصور بن حازم  
«قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : من لم يصم الثلاثة الأيام في الحج حتى يهل عليه  
[اللهلال] [المحرم] ؟ فقال : عليه دم يهريقه و ليس عليه صيام» .

\* (و أما ما يلزم الإنسان من الصوم في الكفارات و غيرها فلا يجوز له  
صومه في السفر) \*<sup>(٤)</sup> . يدل على ذلك ما رواه :

٢٦٤ ﴿٥٦﴾ - علي بن الحسن بن فضال ، عن علي بن أسباط ، عن علاء  
ابن رزين القلاء ، عن محمد بن مسلم ، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال : سألته عن-  
الظهار عن الحرّة و الأمة ، قال : نعم ، قال : فإن ظاهر في شعبان و لم يجد ما يعتق ؟  
قال : ينتظر حتى يصوم رمضان ، ثم يصوم شهرين متتابعين ، و إن ظاهر وهو  
مسافرٌ أفطر حتى يقدم ، و إن صام فأصاب مالا يملك فليقض الذي ابتداء فيه»<sup>(٥)</sup> .  
فأما صوم الثلاثة الأيام للحاجة بالمدينة فقد روى ذلك :

١ - في بعض النسخ المصححة : «قال : فليصم قبل الطريق ، قال : قلت : يصوم في السفر» .

٢ - إمّا بناءً على الاكتفاء في القصر بإرادة الرجوع قبل العشرة كما قيل ، أو بالنسبة إلى غير

أهل مكة ممن لم يقصد الإقامة فيها . (ملذ) ٣ - نقل عليه الإجماع . (ملذ)

٤ - في بعض النسخ : «فلا يجوز له صومها في السفر» ، والصّحيح راجع إلى الكفارة .

٥ - سيأتي الخبر في المجلد الثامن ص ٤٤٤ بسند صحيح .

صح ﴿٢٦٥﴾ ٥٧ - موسى بن القاسم ، عن معاوية بن عمارة<sup>(١)</sup> ، عن أبي-  
عبدالله عليه السلام قال : إن كان لك مقام بالمدينة ثلاثة أيام صمت أول يوم الأربعاء  
و تصلي ليلة الأربعاء عند أسطوانة أبي لُبابة ، وهي أسطوانة التوبة التي كان رَبط  
إليها نفسه حتى نزل عُذره من السماء ، و تقعد عندها يوم الأربعاء ، ثم تأتي ليلة-  
الخميس التي تليها مما يلي مقام النبي صلى الله عليه وآله ليلتك و يومك ، و تصوم يوم-  
الخميس ، ثم تأتي الأسطوانة التي تلي مقام النبي صلى الله عليه وآله ، و مُصَلَّاه ليلة الجمعة  
فتصلي عندها ليلتك و يومك ، و تصوم يوم الجمعة ، و إن استطعت أن لا  
تتكلم بشيء في هذه الأيام إلا ما لا بد لك منه<sup>(٢)</sup> ، و لا تخرج من المسجد - إلا  
لحاجة - و لا تنام في ليل و نهار فافعل . فإن ذلك مما يعد فيه الفضل ، ثم احمَد-  
الله في يوم الجمعة ، و أثن عليه ، و صلِّ على النبي صلى الله عليه وآله ، و سلِّ حاجتك ،  
وليكن فيما تقول :

« اللَّهُمَّ مَا كَانَتْ لِي إِلَيْكَ مِنْ حَاجَةٍ شَرَعْتُ أَنَا فِي طَلِبِهَا وَ الْهَامِهَا أَوْ لَمْ أَشْرَعْ ،  
سَأَلْتُكَهَا أَوْ أَسْأَلُكَهَا ، فَإِنِّي أَتَوَجَّهُ إِلَيْكَ نَبِيِّكَ مُحَمَّدٍ نَبِيِّ الرَّحْمَةِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ فِي  
قَضَائِ حَوَائِجِي صَغِيرِهَا وَ كَبِيرِهَا » ،  
فإنك حريٌّ أن تقضى حاجتك إن شاء الله تعالى .»

### ﴿ باب صوم التذر ﴾

﴿ فَمَا صَوْمُ التَّذْرِ فَهُوَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَضْرَبٍ ، أَحَدُهَا : أَنْ يَنْذِرَ أَنْ يَصُومَ اللَّهُ  
تَعَالَى شَهْرًا أَوْ أَيَّامًا مَعْدُودَةً ، فَيَجِبُ عَلَيْهِ ذَلِكَ الصَّوْمُ ، وَ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَصُومَ  
فِي السَّفَرِ ؛ وَ الثَّانِي : أَنْ يَنْذِرَ صَوْمَ يَوْمٍ بَعِينَهُ فَيُؤَافِقُ ذَلِكَ الْيَوْمَ أَنْ يَكُونَ مَسَافِرًا  
فَحُكْمُهُ حُكْمُ الْأَوَّلِ فِي أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ صَوْمُهُ فِي السَّفَرِ<sup>(٣)</sup> ، وَ الثَّلَاثُ : أَنْ يَعْتِنَ

١ - قال في المنتقى : هذا الإسناد يوهم بظاهره الصحة ، والحال أنه منقطع ، لأن موسى بن-  
القاسم إنما يروي عن معاوية بن عمار بالواسطة ، والحديث المذكور في الحج أيضاً ، و صورة سنده  
هناك يؤذن بنقصانه . أقول : راجع المجلد السادس «باب تحريم المدينة» تحت رقم ١٥ .

٢ - الخبر محذوف و هو : «فلا تتكلم» .

٣ - في المدارك : ذهب الشيخان و أتباعهما إلى أن من نذر يوماً معتباً ، و شرط في نذره أن -

صوم يوم بعينه ، و يشترط على نفسه أن يصومه في السفر و الحضر ، و حينئذ يلزمه صيام ذلك اليوم في السفر كما يلزمه في الحضر) \* .  
والَّذِي يَدُلُّ عَلَى الْقِسْمِ الْأَوَّلِ مَا رَوَاهُ :

٢٦٦ ﴿ ٥٨ - مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ ، عَنْ كِرَامٍ « قَالَ : قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : إِنِّي جَعَلْتُ عَلَى نَفْسِي أَنْ أَصُومَ حَتَّى يَقُومَ الْقَائِمُ ؟ فَقَالَ : صُمْ ، وَ لَا تَصُمْ فِي السَّفَرِ ، وَ لَا الْعِيدِينَ ، وَ لَا أَيَّامَ التَّشْرِيقِ \* ) وَ لَا الْيَوْمَ الَّذِي تَشَكُّ فِيهِ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ « (١) .  
و يَدُلُّ عَلَيْهِ أَيْضاً مَا رَوَاهُ :

٢٦٧ ﴿ ٥٩ - الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدِ الْجَوْهَرِيِّ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَزْمَةَ ، عَنْ أَبِي إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ « قَالَ : سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ جَعَلَ عَلَى نَفْسِهِ صَوْمَ شَهْرِ الْكَوْفَةِ وَ شَهْرِ الْمَدِينَةِ وَ شَهْرَ بَمَكَةَ مِنْ بِلَاءِ ابْنِ أَبِي بَرْزَةَ ، فَقَضَى لَهُ أَنَّهُ صَامَ بِالْكَوْفَةِ شَهْرًا ، وَ دَخَلَ إِلَى الْمَدِينَةِ فَصَامَ بِهَا ثَمَانِيَةَ عَشْرٍ يَوْمًا ، وَ لَمْ يَقَمْ عَلَيْهِ الْجَمَالَ ، فَقَالَ : يَصُومُ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ إِذَا انْتَهَى إِلَى بَلَدِهِ (٢) . »  
وَ أَيْضاً مَا رَوَاهُ :

٢٣٣ ↑ ٢٦٨ ﴿ ٦٠ - عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ فَضَّالٍ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ عَثْمَانَ ، عَنْ - الْحُسَيْنِ بْنِ مَجْبُوبٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَيْنَانَ « قَالَ : سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ الرَّجُلِ يَصُومُ صَوْمًا وَ قَدْ وَقَّتَهُ عَلَى نَفْسِهِ (٣) ، أَوْ يَصُومُ أَشْهُرَ الْحُرْمِ فَيَمْرَ بِهِ -

← يصوم سفرًا و حضرًا يجب عليه صومه في السفر ، و المسألة محل إشكال ، و الاحتياط يقتضي عدم التعرّض لإيقاع هذا التذر ، و نقل عن المرتضى - رضي الله عنه - أنه استثنى من المنع من صوم الواجب سفرًا مطلق الصوم المنذور إذا علق بوقت معين فحضر و هو مسافر .

١ - في بعض النسخ : « يشك فيه » ، و قال العلامة المجلسي - رحمه الله - : محمولٌ على التقيّة .

٢ - إما لعدم رجحان خصوصية المكان في الصوم ، و إما لمكان الاضطراب مع انعقاد

خصوص المكان ، و على الثاني يمكن أن يكون الأمر للوجوب أو الاستحباب ، فتأمل . (ملذ)

٣ - أي ألزمه على نفسه من غير نذر و لا يمين . (ملذ) \* - مزالخبر مع بيان له ص ٢٤٦ .

الشَّهْرَ وَالشَّهْرَانَ لَا يَقْضِيهِ<sup>(١)</sup>، قَالَ: فَقَالَ: لَا يَصُومُ فِي السَّفَرِ وَلَا يَقْضِي شَيْئاً مِنْ صَوْمِ التَّطَوُّعِ إِلَّا الثَّلَاثَةَ الْآيَاتِ الَّتِي كَانَ يَصُومُهَا فِي كُلِّ شَهْرٍ وَلَا يَجْعَلُهَا بِمَنْزِلَةِ الْوَاجِبِ، إِلَّا أَنِّي أُحِبُّ لَكَ أَنْ تَدُومَ عَلَى الْعَمَلِ الصَّالِحِ، قَالَ: وَصَاحِبِ- الْحُرْمِ الَّتِي كَانَ يَصُومُهَا بِحِزْنِهِ أَنْ يَصُومَ مَكَانَ كُلِّ شَهْرٍ مِنْ أَشْهُرِ الْحُرْمِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ<sup>(٢)</sup>.

وَأَمَّا الَّذِي يَدُلُّ عَلَى الْقِسْمِ الثَّانِي مَا رَوَاهُ:

« ﴿٢٦٩﴾ ٦١ - مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الصَّفَّارِ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ أَبِي الْقَاسِمِ الصَّبِيقِلِيِّ قَالَ: كَتَبَ إِلَيْهِ الْحَقَّ<sup>(٣)</sup>: يَا سَيِّدِي رَجُلٌ نَذَرَ أَنْ يَصُومَ يَوْماً مِنْ كُلِّ جُمُعَةٍ دَائِماً مَا بَقِيَ فَوَافَقَ ذَلِكَ الْيَوْمَ يَوْمَ عِيدِ فِطْرٍ أَوْ أَضْحَى<sup>(\*)</sup> وَأَيَّامَ التَّشْرِيقِ، أَوْ سَفَرٍ أَوْ مَرَضٍ، هَلْ عَلَيْهِ صَوْمٌ ذَلِكَ الْيَوْمَ، أَوْ قِضَاؤُهُ؟ أَوْ كَيْفَ يَصْنَعُ يَا سَيِّدِي؟ فَكَتَبَ إِلَيْهِ: قَدْ وَضَعَ اللَّهُ عَنْكَ الصِّيَامَ فِي هَذِهِ الْآيَاتِ كُلِّهَا، وَتَصُومُ يَوْماً بَدَلَ يَوْمٍ إِنْ شَاءَ- اللَّهُ تَعَالَى<sup>(٤)</sup>.

وَيَدُلُّ أَيْضاً عَلَيْهِ مَا رَوَاهُ:

« ﴿٢٧٠﴾ ٦٢ - سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ أَبِي جَعْفَرٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ- فَصَّالٍ، عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ، عَنِ زُرَّارَةَ<sup>(٥)</sup> قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ الْحَقَّ: إِنَّ أُمَّي كَانَتْ جَعَلَتْ عَلَيْهَا نَذراً إِنْ رَدَّ اللَّهُ عَلَيْهَا بَعْضَ وَلَدِهَا - مِنْ شَيْءٍ كَانَتْ تَخَافُ عَلَيْهِ - أَنْ تَصُومَ ذَلِكَ الْيَوْمَ الَّذِي يَقْدَمُ فِيهِ مَا بَقِيَتْ، فَخَرَجَتْ مَعَنَا مَسَافِرَةٌ إِلَى مَكَّةَ فَأَشْكَلَ عَلَيْهَا لِمَكَانِ التَّذْرِ أَنْ تَصُومَ أَمْ تَفْطُرَ<sup>(٥)</sup>? فَقَالَ: لَا تَصُومُ، وَضَعْ

١ - يمكن أن يكون المراد بـ«القضاء» هنا المعنى المصطلح، أو العمل والفعل.

٢ - أي قضاءً، أو بمعنى الإتيان والفعل، والجواب ظاهر.

٣ - كذا في بعض النسخ، وفي بعضها: «كتبت إليه»، ولعلّ الضمير راجع إلى الإمام الهادي عليه السلام، لأنّ القاسم بن الصبّيقل كان من أصحابه عليه السلام.

٤ - وجوب الإفطار إجماعي، واختلف في وجوب القضاء والأكثر على عدمه ولو اتفق يوم عيد أظفر، وفي القضاء تردد. (المختصر التامع) \* - في الاستبصار: «أو أضحى أو جمعة».

٥ - وفي الاستبصار: «فأشكل علينا لم نذر أنصوم أم نفطر».



الله عزَّوَجَلَّ عنها حقّه، وتصوم هي ما جعلت على نفسها<sup>(١)</sup>؟ قلت: فما ترى إذا هي رجعت إلى المنزل أتقصيه؟ قال: لا، قلت: أفترك ذلك؟ قال: لا، لأني أخاف أن ترى في الذي نذرت فيه ما تكره<sup>(٢)</sup>».

↑  
٢٣٤

﴿٢٧١﴾ ٦٣ - وأما ما رواه عليُّ بن الحسن بن فضال، عن جعفر بن - محمد بن أبي الصباح، عن إبراهيم بن عبد الحميد، عن أبي الحسن عليه السلام «قال: سألته عن الرجل يجعل لله عليه صوم يوم مُسمًى، قال: يصومه أبداً في الحضر والسفر».

فالوجه فيه أنه إذا شرط على نفسه أن يصوم في السفر والحضر وهو القسم - الثالث من الأقسام التي قدّمناها، والذي يدلُّ على ذلك ما رواه: ﴿٢٧٢﴾ ٦٤ - محمد بن الحسن الصقار، عن أحمد بن محمد؛ وعبدالله بن - محمد، عن عليِّ بن مهزيار «قال: كتب بُنْدَار مولى إدريس: يا سيدي<sup>(٣)</sup> نذرتُ أن أصوم كلَّ يوم سبت، فإن أنا لم أصمه ما يلزمني من الكفارة؟ فكتب عليه السلام - وقراءته - : لا تتركه إلا من علة، و ليس عليك صومه في سفر ولا مرض إلا أن تكون نويتَ ذلك<sup>(٤)</sup>، فإن كنتَ أفطرتَ فيه في غير علة فتصدَّق بقدر كلِّ يوم على سبعة مساكين، نسأل الله التوفيق لما يحبُّ ويرضى»<sup>(٥)</sup>.

١ - يدلّ على عدم وجوب القضاء، فالأوّل محمولٌ على الاستحباب. وقال الفاضل التستري - رحمه الله - : كان المعنى أنها كيف تصوم يوماً قد جعلت هي على نفسها؟ مع أنّ الله تعالى وضع عنها الأيام التي جعلها عزَّ وجلَّ عليها؟ والحاصل أنّ ما أوجبه الله تعالى أضيّق، فسقوطه بوجوب سقوط غيره من باب الأولى. والله العالم.

٢ - هذا يدلّ على عدم انحلال النذر بتخلّل مجوّز لترك المنذور، والله يعلم.

٣ - بندار - بضمّ الباء الموحدة - ابن محمد، إماميّ له كُتُب، والظاهر كونه من أصحاب

الإمام الهادي عليه السلام.

٤ - أي السفر، على ما ذكره الأصحاب، مع أنّ ظاهره يشمل المرض أيضاً، ولم يقل به

أحد، وهذا ممّا يضعف الاحتجاج به. (ملذ)

٥ - قال في المنتقى: هذا الحديث يأتي فيما بعد قبل باب الاعتكاف، وفيه: «بعدد يوم سبعة

مساكين» وهو الضواب، وفي الاستبصار: «بعدد كلِّ يوم على سبعة مساكين»، وهو حسن ←

﴿فَأَمَّا التَّطَوُّعُ فِي السَّفَرِ بِالصَّوْمِ فَكُرُوهُ﴾\*.

وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا قَدَّمْنَاهُ مِنَ النَّهْيِ عَنِ الصَّوْمِ فِي السَّفَرِ ، وَ ذَلِكَ عَامٌّ فِي التَّطَوُّعِ وَالْفَرِيضَةِ ، وَيَزِيدُ ذَلِكَ بَيَانًا مَا رَوَاهُ :

ص ٢٧٣ ﴿٦٥﴾ - الحسين بن سعيد ، عن أحمد بن محمد\* « قال : سألت أبا الحسن [الرِّضَا] عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الصَّيَامِ بِمَكَّةَ وَالْمَدِينَةَ وَنَحْنُ فِي سَفَرٍ<sup>(١)</sup> ، قَالَ : فَرِيضَةٌ ؟ قُلْتُ : لَا ، وَ لَكِنَّهُ تَطَوُّعٌ كَمَا يَتَطَوَّعُ بِالصَّلَاةِ ، فَقَالَ : تَقُولُ الْيَوْمَ وَ غَدًا ؟ قُلْتُ : نَعَمْ ، فَقَالَ : لَا تَصُمْ<sup>(٢)</sup> .

ص ٢٧٤ ﴿٦٦﴾ - وَ رَوَى سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ فَضَالَةَ بْنِ أَيُّوبَ ، عَنْ أَبَانَ بْنِ عَثْمَانَ ، عَنْ زُرَّارَةَ ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ « قَالَ : لَمْ يَكُنْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَصُومُ فِي السَّفَرِ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ وَلَا غَيْرِهِ ، وَ كَانَ يَوْمَ بَدْرٍ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ ، وَ كَانَ الْفَتْحُ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ ».

وَلَوْ خَلَيْنَا بِظَاهِرِ هَذِهِ الْأَخْبَارِ لَقُلْنَا : إِنَّ صَوْمَ التَّطَوُّعِ فِي السَّفَرِ مَحْظُورٌ ، كَمَا أَنَّ صَوْمَ الْفَرِيضَةِ مَحْظُورٌ ، غَيْرَ أَنَّهُ وَرَدَ فِيهِ مِنَ الرَّخْصِ مَا نَقَلْنَا عَنِ الْحَظَرِ إِلَى الْكِرَاهَةِ ، وَالَّذِي رَوَى ذَلِكَ :

ص ٢٧٥ ﴿٦٧﴾ - مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ ، عَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا ، عَنْ سَهْلِ بْنِ -

أَيْضًا - انْتَهَى ، وَقَالَ الْعَلَامَةُ الْمَجْلِسِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : الظَّاهِرُ أَنَّ هَذِهِ السَّبْعَةَ سَهْوٌ مِنَ الرِّوَاةِ وَالْأَصَحُّ عَشْرَةٌ ، وَ نَقَلَ عَنْ وَالِدِهِ - طَابَ اللَّهُ ثَرَاهِمَا - أَنَّهُ رَأَى هَذَا الْحَيْرَ بِلَفْظِ «الْعَشْرَةَ» فِي بَعْضِ كُتُبِ الْأَخْبَارِ وَ لَمْ يَكُنْ مُتَذَكِّرًا بِمَخْصُوصِ الْكِتَابِ . أَقُولُ : وَ فِي الْمَنْعِ : «فَإِنْ نَذَرَ رَجُلٌ أَنْ يَصُومَ كُلَّ سَبْتٍ أَوْ أَحَدٍ أَوْ سَائِرِ الْأَيَّامِ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَتْرَكَهُ إِلَّا مِنْ عِلَّةٍ ، وَ لَيْسَ عَلَيْهِ صَوْمُهُ فِي سَفَرٍ وَلَا مَرَضٍ إِلَّا أَنْ يَكُونَ نَوَى ذَلِكَ ، فَإِنْ أَفْطَرَ مِنْ غَيْرِ عِلَّةٍ تَصَدَّقَ مَكَانَ كُلِّ يَوْمٍ عَلَى عَشْرَةِ مَسَاكِينَ» . \* - يَعْنِي ابْنَ أَبِي نَصْرِ الْبَزَنْطِيِّ .

١ - فِي بَعْضِ النَّسَخِ : «وَ نَحْنُ سَفَرٌ» جَمْعُ سَافِرٍ ، وَ قَوْمٌ سَفَرٌ ، كَصَاحِبٍ وَ صَحْبٍ .

٢ - قَالَ الْعَلَامَةُ الْمَجْلِسِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : اسْتِثْنَا مِنْ التَّطَوُّعِ صَوْمَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ لِلْحَاجَةِ فِي مَسْجِدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَ صَوْمِ الْاِعْتِكَافِ فِي الْمَسَاجِدِ الْأَرْبَعَةِ ، وَالْأَصَحُّ الْمَنْعُ مَطْلَقًا إِلَّا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ عِنْدَ قَبْرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَاصَّةً .

زيد، عن منصور بن العباس، عن محمد بن عبدالله بن رافع<sup>(١)</sup>، عن إسماعيل ابن سهل - عن رجل - عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: خرج أبو عبدالله عليه السلام من المدينة في أيام بقين من شعبان فكان يصوم ثم دخل عليه<sup>(٢)</sup> شهر رمضان - و هو في السفر - فأفطر، فقيل له: أتصوم شعبان و تفرط شهر رمضان؟! فقال: نعم شعبان إليّ! إن شئت صُمته وإن شئت لا، و شهر رمضان عزم من الله - عزّ و جلّ عليّ الإفطار».

صع ﴿٢٧٦﴾ ٦٨ - وعنه، عن عذّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن عليّ بن بلال، عن الحسن بن بَسّام الجمال<sup>(٣)</sup> - عن رجل - «قال: كنت مع أبي عبدالله عليه السلام فيما بين مكّة والمدينة في شعبان وهو صائم، ثم رأينا هلال شهر رمضان فأفطر، فقلت له: جعلتُ فداك أمس كان من شعبان و أنت صائم، واليوم من شهر رمضان و أنت مفطر؟! فقال: إنّ ذلك تطوُّع، و لنا أن نفعّل ما شئنا، و هذا فرض فليس لنا أن نفعّل إلّا ما أمرنا».

٢٣٦ ↑

### ﴿ ١٩ - باب العاجز عن الصيام ﴾

قال الشيخ - رحمه الله - : ﴿ والشيخ الكبير، والمرأة الكبيرة إذا لم يطيقا - الصيام وعجزا عنه فقد سقط عنها فرضه، و وسعها الإفطار، و لا كفارة عليها، و إذا أطاهاه بمشقة عظيمة و كان يمرضها إن صامها، أو يضرُّ بها<sup>(٤)</sup> ضرراً يبتأ وسعها الإفطار، و عليها أن يكفرا عن كلِّ يوم بمُدٍّ من طعام ﴾ .

١ - في الكافي والاستبصار: «محمد بن عبدالله بن واسع». وفي بعض نسخ التهذيب مكان «عبدالله» «عبيدالله».

٢ - في بعض النسخ: «حتى دخل عليه».

٣ - كذا في جملة من التسخ و في الكافي أيضاً، و في بعض النسخ: «الحسين بن بَسّام الجمال»، و الرجل بهذا الإسم مهمل، و احتمال كونه تصحيف «الحسين بن بشار» وهو المدائني بعيد، لأنه يروي عن أبي عبدالله عليه السلام، و المدائني من أصحاب الكاظم و الرضا عليهما السلام.

٤ - في بعض النسخ: «و كان مرضها إن صامها يضرُّ بها ضرراً - إلخ».

هذا الذي فصل به بين من يطيق الصيام بمشقة و بين من لا يطيقه أصلاً لم أجد به حديثاً مفصلاً، والأحاديث كلها على أنه متى عجزا كفرا عنه، والذي حمله على هذا التفصيل<sup>(١)</sup> هو أنه ذهب إلى أن الكفارة فرع على وجوب الصوم، ومن ضعف<sup>(٢)</sup> عن الصيام ضعفاً لا يقدر عليه جملة فإنه يسقط عنه وجوبه جملة، لأنه لا يحسن تكليفه للصيام وحاله هذه، وقد قال الله تعالى: « لا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْساً إِلاَّ وُسْعَهَا<sup>(٣)</sup> »، وهذا ليس بصحيح لأن وجوب الكفارة ليس بمبنى على وجوب الصوم، لأنه ما كان يمتنع أن يقول الله تعالى: متى لم تطيقوا الصيام فصار مصلحتكم في الكفارة وسقط وجوب الصوم عنكم، وليس لأحدهما تعلق بالآخر، والذي ورد من الأحاديث في ذلك ما رواه:

ص ٢٧٧ ﴿١﴾ - الحسين بن سعيد، عن محمد بن أبي عمير، عن حماد بن عثمان، عن الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال: سألته عن رجل كبير يضعف عن صوم شهر رمضان، فقال: يتصدق بما يجزئ عنه طعام مسكين<sup>(٤)</sup> لكل يوم ».

ص ٢٧٨ ﴿٢﴾ - ٢ - وعنه، عن فضالة، عن العلاء، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام « في قول الله - عزَّ وَّ جَلَّ - : « وَ عَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِذْيَةٌ طَعَامٌ مِّنْكِين<sup>(٥)</sup> »، قال: الشيخ الكبير، والذي يأخذه العطاش، وعن قوله تعالى: « فَمَنْ لَّمْ يَسْتَطِعْ فَاِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِيناً<sup>(٦)</sup> »، قال: من مرض أو عطاش ».

١ - في بعض النسخ: « هذا الفصل ».

٢ - في بعضها: « متى ضعيف ».

٣ - البقرة: ٢٨٦.

٤ - في بعض النسخ: « بما يجزئ من طعام مسكين ».

٥ - البقرة: ١٨٤. و « على الذين يطيقونه » أي الذين يعسر و يشق عليهم الصيام و يكونون في مشقة إذا أتوا به، و وجوب الصوم على الذين يطيقونه دون أي مشقة و تعب و عسر، و قد قال الله تعالى: « لا يكلف الله نفساً إلا وسعها » كما في خبر عن الصادق عليه السلام. و ذو العطاش - بضم العين - هو الذي لا يروى، فيجوز له الإفطار إذا شق عليه الصوم و يجب عليه التكفير عن كل يوم بمئد من الطعام، و عليه القضاء مع البرء على المشهور.

٦ - المجادلة: ٤.

ص ٢٧٩ ﴿٣﴾ - أحمد بن محمد بن عيسى، عن علي بن الحكم، عن عبد الملك ابن عتبة الهاشمي «قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن الشيخ الكبير والعجوز - الكبيرة التي تضعف عن الصوم في شهر رمضان، قال: تتصدق عن كل يوم بمُدٍّ من حنطة».

ص ٢٨٠ ﴿٤﴾ - محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن الحسن بن محبوب، عن الغلاء بن رزين، عن محمد بن مسلم «قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: الشيخ الكبير والذي به العطاش لا حرَجَ عليهما أن يفطرا في شهر رمضان، ويتصدق كل واحدٍ منهما في كل يوم بمُدٍّ من طعام، ولا قضاء عليهما، فإن لم يقدر فلا شيء عليهما» (١).

ص ٢٨١ ﴿٥﴾ - وروى هذا الحديث سعد بن عبد الله، عن محمد بن الحسين ابن أبي الخطاب قال: حدثنا جعفر بن بشير؛ ومحمد بن عبد الله بن هلال، عن [الغلاء بن رزين، عن محمد بن مسلم] «قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام (٢) - وذكر الحديث إلا أنه - قال: ويتصدق كل واحدٍ منهما في كل يوم بمُدٍّ من - الطعام» (٣).

٢٣٨ ↑

١ - قال في المدارك: استدلت على وجوب القضاء بعد البرء، بأنه أفطر للمرض فيجب عليه القضاء، ويشكل بأن مقتضى الرواية سقوط القضاء. ٢ - كذا.

٣ - قال أستاذنا العلامة التستري - رضوان الله عليه - في الأخبار الدخيلة: إن قوله: «بمُدٍّ» محرف «بمُدٍّ»، كما رواه الكافي في ٤ من ٣٧ من صومه، و تفسير العياشي في ١٨١ من أخبار تفسير سورة البقرة، والفقهاء في أول ٢١ من صومه، و كما يشهد له خير عبد الملك الهاشمي، و خير ابن بكير، و خير الحلبي، و خير إبراهيم الكرخي، و خير أبي بصير، و لم نقف على خير تضمن مُدٍّ غير ذلك المختلف فيه. و مما ذكرنا يظهر لك ما في جمع الشيخ بينه و بين غيره بجمل ذلك على التمكن و غيره على عدمه. ثم «الصادق عليه السلام» في رواية التهذيب محرف «الباقر عليه السلام» بشهادة الكافي والفقهاء والاستبصار. أقول: في توحيد الصدوق (ره) الباب ٥٦ تحت رقم ٦ ص ٣٤٧ طبع مكتبتنا «قال أبو عبد الله عليه السلام: ما أمر العباد إلا بدون سعتهم، فكل شيء أمر الناس بأخذه فهم متسعون له، و ما لا يتسعون له فهو موضوع عنهم، و لكن الناس لا خير فيهم».

٤ - هو من أصحاب الصادقين عليهم السلام، لكن حاله مجهول، والثقة هو التخمين.

و هذا الخبر ليس بمضادٍ للأحاديث التي تضمنت مُدّاً من طعام أو إطعام مسكين ، لأنّ هذا الحكم يختلف بحسب اختلاف أحوال المكلفين ، فمن أطاق إطعام مُدّين يلزمه ذلك ، و من لم يطق إلاّ إطعام مُدٍّ فعل ذلك<sup>(١)</sup> ، و من لم يقدر على شيءٍ منه فليس عليه شيءٌ حسب ما قدّمنا ، و يزيده بياناً ما رواه :

٤ ﴿ ٢٨٢ ﴾ ٦ - سعد بن عبدالله ، عن عمران بن موسى ؛ و عليّ بن خالد ، عن هارون ، عن الحسن بن محبوب<sup>(٢)</sup> ، عن يحيى بن المبارك ، عن عبدالله بن - جندب ، عن سماعة بن مهران ، عن أبي بصير ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : قلت له : الشيخ الكبير لا يقدر أن يصوم<sup>(٣)</sup> ؟ فقال : يصوم عنه بعض ولده ، قلت : فإن لم يكن له ولدٌ ؟ قال : فأدق قرابته ، قلت : فإن لم يكن له قرابة<sup>(٤)</sup> ؟ قال : يتصدّق بمُدٍّ في كلِّ يوم ، فإن لم يكن عنده شيءٌ فليس عليه [شيء] .

٥ ﴿ ٢٨٣ ﴾ ٧ - الحسين بن سعيد ، عن فضالة بن أيوب ، عن داود بن فرقد ، عن أبيه « قال : كتب حفص الأعور إليّ : سلّ أبا عبدالله عليه السلام عن ثلاث مسائل ، فقال أبو عبدالله عليه السلام : ما هي ؟ قال : من ترك صيام ثلاثة أيام في شهر ؟ فقال أبو عبدالله عليه السلام : من مرض أو كبر أو لعطش ؟ قال : فاشرح لي شيئاً شيئاً ، فقال : إن كان من مرض فإذا برء فليقضه ، و إن كان من كبر أو لعطش فبدل كلِّ يوم مُدّاً . »

٦ ﴿ ٢٨٤ ﴾ ٨ - محمد بن يعقوب ، عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن محبوب ، عن العلاء بن رزين ، عن محمد بن مسلم « قال : سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول : الحامل المُقرب ، والمرضع القليلة اللبن لا حرج عليهما أن

١ - في بعض النسخ : « فعليه ذلك » .

٢ - في الاستبصار المخطوط : « عن هارون بن الحسن بن محبوب » ، والظاهر هو الصواب .

٣ - قيل : معناه عدم القدرة لا المشقة ، و ما تضمنه محمول على الاستحباب ، أو يكون

الصوم مع المُدّ .

٤ - قال الشيخ - رحمه الله - في الاستبصار : فالوجه فيما تضمنت هذه الرواية من صوم-

الولد و ذي القرابة عنه محمولٌ على الاستحباب دون الفرض والايجاب .

تفطرا في شهر رَمَضانَ لِأَتَمِّها لا تطيقان الصَّومَ ، و عليها أن تتصدَّقَ كلُّ واحدةٍ منها في كلِّ يومٍ تفطر فيه بمُدِّ من طعام<sup>(١)</sup> ، و عليها قضاءُ كلِّ يومٍ أفطرتا فيه تقضيانه بعد .

↑  
٢٣٩

٢٨٥ ﴿ ٩ - مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ إِدْرِيسَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ ابْنِ يَحْيَى ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ مُصَدِّقِ بْنِ صَدَقَةَ ، عَنْ عَمَّارِ بْنِ مُوسَى الشَّابَاطِيِّ ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ « فِي الرَّجُلِ يَصِيبُهُ الْعَطَشُ حَتَّى يَخَافُ عَلَى نَفْسِهِ ؟ قَالَ : يَشْرَبُ بِقَدْرِ مَا يَمْسُكُ رَمَقَهُ <sup>(٢)</sup> وَلَا يَشْرَبُ حَتَّى يَرُوى . » .

٢٨٦ ﴿ ١٠ - وَعَنْهُ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ - مَرَّارٍ ، عَنْ يُونُسَ ، عَنْ مِفْضَلَ بْنِ عُمَرَ « قَالَ : قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : إِنْ لَنَا فِتْيَانًا وَبُنَيَاتٍ لَا يَقْدِرُونَ عَلَى الصَّومِ <sup>(٣)</sup> مِنْ شِدَّةِ مَا يَصِيبُهُمْ مِنَ الْعَطَشِ ؟ قَالَ : فليشربوا مقدار ما تروى به نفوسهم و ما يجذرون . » .

قال الشيخ - رحمه الله - : ﴿ ولا يجامع أحدٌ ممَّن ذكرناه إلا أن تدعوه إلى ذلك حاجة شديدة ﴾ . يدلُّ على ذلك ما رواه :

٢٨٧ ﴿ ١١ - مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ ، عَنْ مُحَمَّدِ ابْنِ أَبِي الْعَلَاءِ <sup>(٤)</sup> ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ « قَالَ : إِذَا سَافَرَ الرَّجُلُ فِي شَهْرِ رَمَضانَ فَلَا يَقْرِبُ النِّسَاءَ بِالنَّهَارِ فِي شَهْرِ رَمَضانَ ، فَإِنَّ ذَلِكَ مُحَرَّمٌ عَلَيْهِ . » .

١ - هذا الحكم ثابت ، سواء كان الخوف على أنفسهما ، أو على ولدهما ، و قيل : إذا خافنا على أنفسهما أفطرتا و قضتا و لا كفارة . (ملذ)

٢ - في بعض النسخ : « يشرب بقدر ما يسد رمقه . » .

٣ - في بعضها : « بنات لا يقدرن على الصيام . » و في الكافي : « إِنْ لَنَا فِتْيَانٍ وَ شُبَّانًا . » .

٤ - في الاستبصار : « عن محمد ، عن العلاء » ، وهو الصحيح ، و كأنه ابن خالد الظياليسي ، و صحف في أكثر النسخ بـ « عن محمد بن أبي العلاء » كما في المتن ، و ليس في الرجال محمد بن - أبي العلاء ، بل « محمد بن العلاء » . لأنَّ رواية محمد بن الحسين أو من في مرتبته عن العلاء إنما هي بواسطة محمد بن خالد الظياليسي و تصحيف النسخ واضح .

ص ٢٨٨ ﴿١٢﴾ - محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن ابن محبوب، عن ابن سنان « قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يسافر في شهر رَمَضان و معه جارية له، فله <sup>(١)</sup> أن يصيب منها بالنهار ؟ فقال : سبحان الله ! أما يعرف هذا حُرْمَةَ شهر رَمَضان ؟!! إن له في الليل سَبْحاً طويلاً <sup>(٢)</sup>، قلت : أليس له أن يأكل و يشرب و يقصّر ؟ فقال : إن الله عزَّ و جلَّ رَخَّصَ للمسافر في الإفطار و التقصير رَحْمَةً و تخفيفاً لموضع التَّعب و النَّصب، و وَعِثَ السَّفر، و لم يُرَخَّصْ له في مجامعة النِّساء في السَّفر بالنهار في شهر رَمَضان، و أوجب عليه قضاء الصَّيام و لم يوجب عليه تمام الصَّلَاة <sup>(٣)</sup> إذا آب من سفره، ثم قال : و السُّنَّة لا تقاس، و إني إذا سافرت في شهر رَمَضان ما آكل إلاَّ القوت <sup>(٤)</sup> و ما أشرب كلَّ الرِّيِّ <sup>(٥)</sup> .

ص ٢٨٩ ﴿١٣﴾ - و عنه، عن علي بن محمد، عن إبراهيم بن إسحاق الأحمر، عن عبد الله بن حماد، عن عبد الله بن سنان « قال : سألت عن الرجل يأتي جاريته في شهر رَمَضان بالنهار في السَّفر، فقال : أما يعرف هذا حقَّ شهر رَمَضان ؟!! إن له في الليل سَبْحاً طويلاً » .

ص ٢٩٠ ﴿١٤﴾ - فأما ما رواه أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن سهل، عن أبيه « قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن رجل أتى أهله في شهر رَمَضان وهو

١ - و في الاستبصار : « أله » .

٢ - « سبْحاً طويلاً » أي : أن لك - يا محمد - في النهار منصرفاً و منقلباً إلى ما تقضي فيه حوائجك . و التسبُّح هذا بمعنى الفرصة في العمل . و المشهور كراهة الجاع لمن يسوغ له الإفطار في نهار شهر رمضان، و ذهب الشيخ إلى الحرمة .

٣ - و في الكافي : « ولم يوجب عليه قضاء تمام الصَّلَاة » .

٤ - قوله عليه السلام : « إلاَّ القوت » أي الضَّروري، و في الفقيه و الاستبصار : « ما آكل كلَّ

القوت »، و هو أظهر .

٥ - في المدارك : قد قطع الأصحاب بكراهة التَّملي من الطعام و الشراب لكلِّ من يسوغ له الإفطار في نهار شهر رمضان، من المريض و المسافر و الحائض، و الشيخ و الشَّيخة و غيرهم .



مسافرٌ، فقال: لا بأس» (١).

صح (٢٩١) ﴿١٥ - وعنه، عن ابن أبي عمير، عن حماد بن عثمان، عن عُمَرَ ابن يزيد﴾ «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرَّجُل يسافر في شهر رَمَضانَ أله أن يصيب من النَّساء؟ قال: نَعَمْ».

صح (٢٩٢) ﴿١٦ - سعد بن عبدالله، عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم، [عن عبد الملك بن عُتْبَةَ الهاشمي] «قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن الرَّجُل يجامع أهله في السَّفر في شهر رَمَضانَ، فقال: لا بأس [به]» (٢).

فهذه الأخبار و ما يجري مجراها في إباحة الوطء للمسافر في شهر رَمَضانَ محمولة على مَنْ غَلَبته الشَّهوة و لم يتمكن من الصَّبر عليها و يخاف على نفسه- الدُّخول في محذور، فحينئذٍ أباح له وطء المحللات.

فأما مَنْ يقْدِر على الصَّبر عن ذلك فليس له أن يطأ حسب ما قدَّمناه، مع أنه ليس في شيء من هذه الأخبار أن للمسافر أن يطأ ليلاً أو نهاراً، وإيَّها وردت متعرِّية من اقتران ذكر الزَّمان بها، و يمكن أن يكون المراد بها بالليل دون- النَّهار، غير أنه ورد في بعض الأحاديث ما يتضمَّن ذكر النَّهار فالوجه فيه ما ذكرناه، روى ذلك:

صح (٢٩٣) ﴿١٧ - سعد بن عبدالله، عن محمد بن عيسى بن عبيد، عن عثمان بن عيسى، عن حَرِيز، عن محمد بن مسلم «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرَّجُل يقدم من سفر [ه] بعد العصر في شهر رَمَضانَ فيصيب امرأته حين طَهُرَت من الحيض أياوقعها؟ قال: لا بأس [به]».

١ - يمكن أن يقال: إن المراد أنه لا حد له ولا تعزير له. و حل الخير الآتي على اللذة دون

الجماع، لكنّه بعيد.

٢ - حل عدم الإذن على شدة الكراهية.

## ﴿ ٢٠ - باب حكم المغمى عليه ﴾

﴿ و صاحب المِرَّة<sup>(١)</sup> والمجنون في الصَّلَاة والصَّيَام ﴾

ص ٢٩٤ ﴿ ١ - سعد بن عبدالله ، عن أيوب بن نوح « قال : كتبت إلى أبي الحسن الثالث عليه السلام أسأله عن المغمى عليه يوماً أو أكثر هل يقضي ما فاته أم لا؟ فكتب عليه السلام : لا يقضي الصَّوم ولا يقضي الصَّلَاة » (٢).

ص ٢٩٥ ﴿ ٢ - محمد بن الحسن الصَّفَّار ، عن علي بن محمد القاساني « قال : كتبت إليه عليه السلام \* وأنا بالمدينة - أسأله عن المغمى عليه يوماً أو أكثر هل يقضي ما فاته؟ فكتب عليه السلام : لا يقضي الصَّوم ».

ص ٢٩٦ ﴿ ٣ - خريز ، عن محمد بن مسلم « عن أبي جعفر عليه السلام في الرَّجُل يُغْمَى عليه الأيام؟ قال : لا يعيد شيئاً من صلاته » (٣).

ص ٢٩٧ ﴿ ٤ - محمد بن أحمد بن يحيى ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن علي بن مَهْزِيَار « قال : سألته عن المغمى عليه يوماً أو أكثر هل يقضي ما فاته من - الصَّلَاة أم لا ، فكتب عليه السلام : لا يقضي الصَّوم ولا يقضي الصَّلَاة ».

ص ٢٩٨ ﴿ ٥ - فأما ما رواه ابن أبي عمير ، عن حفص بن البَخْرِيِّ ، عن أبي عبدالله عليه السلام « قال : المغمى عليه يقضي صلاة ثلاثة أيام ».

ص ٢٩٩ ﴿ ٦ - حَفْص<sup>(٤)</sup> ، عن أبي عبدالله عليه السلام « قال : يقضي المغمى عليه ما فاته ».

١ - المِرَّة - بكسر الميم وفتح الراء المهملة - : خلط من أخلاط البدن ، وهو الصَّفراء أو السوداء .

٢ - قال في المدارك : لا ريب في سقوط الصَّوم عن المغمى عليه لخروجه بذلك عن أهلية التكليف ، وإِنما الخلاف في صحة صومه مع سبق النية ، واختلف الأصحاب في وجوب القضاء عليه بعد الإفاقة . \* أي : إلى أبي جعفر الثاني عليه السلام ، ظاهراً .

٣ - المشهور سقوط القضاء عمّن فاته بالإغماء في جميع الوقت ، لكن نسب إلى الصدوق - رحمه الله - أنه قال في المنع بوجوب القضاء مطلقاً .

٤ - السند معلق وكذا الخبران الآتيان .

- ص ٣٠٠ ﴿٧﴾ - حفص ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : يقضي صلاة يوم » .
- ص ٣٠١ ﴿٨﴾ - حفص ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : يقضي الصلاة التي أفاق فيها » .
- ص ٣٠٢ ﴿٩﴾ - ابن أبي عمير ، عن رفاعة ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : سألته عن المغمى عليه شهراً ما يقضي من الصلاة ، فقال : يقضيها كلها ، إن أمر - الصلاة شديد » .
- ص ٣٠٣ ﴿١٠﴾ - الحسن ، عن زرعة ، عن سماعة « قال : سألته عن المريض يُغمى عليه ، قال : إذا كان دون ثلاثة أيام فليس عليه قضاء ، وإذا أُغمي عليه ثلاثة أيام فعليه قضاء الصلاة فيهن » .
- ص ٣٠٤ ﴿١١﴾ - النَّضر ، عن عبد الله بن سنان ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : كل شيءٍ تركته من صلواتك لمرض أُغمي عليك فيه فاقضه إذا أفقت » .
- ص ٣٠٥ ﴿١٢﴾ - صفوان ، عن العلاء ، عن محمد بن مسلم ، عن أبي - جعفر عليه السلام « قال : سألته عن الرجل يُغمى عليه ثم يفيق ، قال : يقضي ما فاته و يؤدّن في الأولى و يقيم في البقية » .
- ص ٣٠٦ ﴿١٣﴾ - حريز ، عن أبي بصير « قال : قلت لأبي جعفر عليه السلام : رجل أُغمي عليه شهراً أيقضي شيئاً من صلاته ؟ قال : يقضي منها ثلاثة أيام » .
- فالوجه في هذه الأخبار أن نعملها على [ضرب من] الاستحباب ، لأنّ - الذي يجب على الذي أُغمي عليه<sup>(١)</sup> أن يصلي الصلاة التي أفاق في وقتها ، فأما ما عداها فنندوبٌ إلى قضائها ، والذي يكشف عمّا قلناه ما رواه :
- ص ٣٠٧ ﴿١٤﴾ - حماد ، عن أبي كهمس « قال : سمعتُ أبا عبد الله عليه السلام و سئل عن المغمى عليه أيقضي ما ترك من الصلاة ، فقال : أمّا أنا و ولدي و أهلي فنفعل ذلك » .
- ص ٣٠٨ ﴿١٥﴾ - إبراهيم بن هاشم - عن غير واحد - عن منصور بن -

حازم، عن أبي عبد الله عليه السلام «أنه سأله عن المغمى عليه<sup>(١)</sup> شهراً أو أربعين ليلة، قال: فقال: إن شئت أخبرتك بما أمرُ به نفسي وُلدي أن تقضي كَلِمًا فاتك».   
 ح ﴿٣٠٩﴾ ١٦ - إبراهيم بن هاشم، عن عبد الله بن المغيرة، عن عبد الله ابن سينان، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: كل ما غلب الله عليه فليس على صاحبه شيء».

### ﴿٢١﴾ - باب من أسلم في شهر رمضان

﴿و حكم من بلغ الحلم فيه، و من مات و قد صام بعضه﴾

﴿أو لم يصم منه شيئاً﴾

صح ﴿٣١٠﴾ ١ - الحسين بن سعيد، عن محمد بن أبي عمير، عن حماد، عن الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام «أنه سُئِلَ عن رَجُلٍ أسلم في التَّصَفِّ من شهر رَمَضان ما عليه من صيام، قال: ليس عليه إلا ما أسلم فيه»<sup>(٢)</sup>.

٢٤٥

صح ﴿٣١١﴾ ٢ - وعنه، عن صفوان بن يحيى، عن العيص بن القاسم «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قوم أسلموا في شهر رَمَضان و قد مضى منه أيام، هل عليهم أن يقضوا ما مضى منه أو يومهم الذي أسلموا فيه، قال: ليس عليهم قضاء ولا يومهم الذي أسلموا فيه إلا أن يكونوا قد أسلموا قبل طلوع الفجر»<sup>(٣)</sup>.

صح ﴿٣١٢﴾ ٣ - محمد بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم، عن هارون بن - مسلم، عن مسعدة بن صدقة، عن أبي عبد الله، عن آبائه عليهم السلام «أنَّ علياً عليه السلام كان يقول - في رَجُلٍ أسلم في التَّصَفِّ من شهر رَمَضان - : أنه ليس عليه إلا ما يستقبل».

١ - في بعضها: «أنه سئل عن المغمى عليه».

٢ - قال في المدارك: لا خلاف في سقوط القضاء عن الكافر بعد الإسلام، والمراد الكافر الأصلي، أمَّا غيره كالمترد، و من انتحل الإسلام من الفرق المحكوم بكفرها كالخوارج والغلاة فيجب عليهم القضاء مطلقاً. و في بعض النسخ: «ما عليه إلا ما أسلم فيه».

٣ - إن أفطروه، أو بحمل القضاء على الأعم أي الفعل. (ملذ)

ص ٣١٣ ﴿٤﴾ - والذي رواه الحسين بن سعيد، عن القاسم بن محمد، عن أبان بن عثمان، عن الحلبي «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أسلم بعد ما دخل في شهر رمضان أياماً، فقال: ليقض ما فاته».

فهذه الرواية محمولة على من أسلم في شهر رمضان وفاته ذلك لعارض من مرض أو غير ذلك، أو يكون ممن لم يعلم أنه يجب عليه الصوم فأفطر، ثم علم بعد ذلك وجوبه عليه لزمه القضاء، والذي يدل على ذلك أنه قال: «ليقض ما فات»، و الفوت لا يكون إلا بعد توجه الفرض إلى المكلف، و من أسلم في- التصف من شهر رمضان لم يكن ما مضى متوجهاً إليه إلا بشرط الإسلام. فلذلك لم يلزمه القضاء.

قال الشيخ - رحمه الله - : ﴿وإذامات الإنسان وقد صام من شهر رمضان بعضه<sup>(١)</sup> فإنه ينبغي للأكبر من ولده من الرجال أن يقضي عنه الصيام﴾. يدل على ذلك ما رواه:

ص ٣١٤ ﴿٥﴾ - محمد بن يعقوب، عن الحسين بن محمد، عن معلى بن - محمد، عن الوشاء، عن حماد بن عثمان - عن ذكره - عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: سألت عن الرجل يموت وعليه دين من شهر رمضان من يقضي عنه، قال: أولى الناس به. قلت: فإن كان أولى الناس به امرأة؟ قال: لا، إلا الرجال».

ص ٣١٥ ﴿٦﴾ - وعنه، عن محمد بن يحيى، عن محمد<sup>(٢)</sup> «قال: كتبت إلى الأخير عليه السلام في رجل مات وعليه قضاء من شهر رمضان عشرة أيام، وله وليان هل يجوز لهما أن يقضيا عنه جميعاً: خمسة أيام أحد الوليين و خمسة أيام الآخر؟ فوقع عليه السلام: يقضي عنه أكبر ولييه<sup>(٣)</sup> عشرة أيام ولاء إن شاء الله».

١ - في بعض النسخ: «و إذامات الإنسان و قد فاته بعض شهر رمضان» وهو الأصوب.  
٢ - الظاهر أنه محمد بن الحسن الصفار لأنه روى الصدوق في الفقيه هذا المضمون عنه بطريق الكتابة إلى أبي محمد الحسن بن علي العسكري عليه السلام، فيكون «الأخير» كناية عنه عليه السلام.  
٣ - في الدرر: لو مات قبل التمكن من القضاء فلا قضاء ولا كفارة، ويستحب القضاء، ولو تمكن من القضاء و مات قبله، فالمشهور وجوب القضاء على الولي سواء كان صوم رمضان

٣١٦ ﴿٧﴾ - فأما ما رواه سعد بن عبدالله ، عن محمد بن الحسين بن -  
 أبي الخطاب ، عن عثمان بن عيسى ، عن سماعة بن مهران « قال : سألت  
 أبا عبدالله عليه السلام عن رجل دخل عليه شهر رمضان وهو مريض ، لا يقدر  
 على الصيام ، فات في شهر رمضان أو في شهر شوال ، قال : لا صيام عليه ولا  
 قضاء عنه <sup>(١)</sup> ، قلت : فامرأة نفّسها دخل عليها شهر رمضان ولم تقدر على -  
 الصوم فماتت في شهر رمضان أو شوال ؟ فقال : لا يقضى عنها » .

٣١٧ ﴿٨﴾ - وعنه ، عن محمد بن الحسين ، عن محمد بن عبد الحميد ،  
 عن سيف بن عميرة ، عن منصور بن حازم « قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن -  
 المريض في شهر رمضان فلا يصح حتى يموت ، قال : لا يقضى عنه ، والحائض  
 تموت في شهر رمضان ؟ قال : لا يقضى عنها » .

فألوجه في هذه الأحاديث أنّ القضاء عن الميت إنَّما يجب إذا كان قد برئ من  
 مرضه و فرط في قضاء ما فاته من الصلاة و الصوم فحينئذٍ يجب على وليه أن  
 يقضي عنه ، فأما إذا مات في مرضه ذلك فلا يجب على أحد القضاء عنه .

٢٤٧ ↑

والذي يدل على ما ذكرناه ما رواه :

٣١٨ ﴿٩﴾ - محمد بن الحسن الصقار ، عن أحمد بن محمد ، عن ظريف  
 ابن ناصح ، عن أبي مریم ، عن أبي عبدالله عليه السلام « قال : إذا صام الرجل رمضان <sup>(٢)</sup> ،  
 فلم يزل مريضاً حتى يموت فليس عليه شيء ، وإن صح ثم مرض حتى يموت ،  
 و كان له مال ، تصدق عنه ، فإن لم يكن له مال تصدق <sup>(٣)</sup> عنه وليه » .

٣١٩ ﴿١٠﴾ - وفي رواية محمد بن يعقوب ، عن الحسين بن محمد ، عن  
 معلى بن محمد ، عن الوشاء ، عن أبان بن عثمان ، عن أبي مریم مثل ذلك إلا أنه قال :

- أولاً ، و سواء كان له مال أو لا ، و مع عدم الولي يتصدق من أصل ماله عن كل يوم بمئة .  
 (ملذ)

١ - في بعض النسخ : « لا يقضى عنه » .

٢ - في نسخة : « إذا مرض الرجل رمضان » ، و في الكافي و الفقيه و الاستبصار : « إذا صام  
 الرجل شيئاً من شهر رمضان » .  
 ٣ - في بعض النسخ : « صدق عنه » في الموضعين .

«صام<sup>(١)</sup> عنه وليته».

صح (٣٢٠) ١١ - و عنه، عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم، عن محمد ابن يحيى، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: سألته عن امرأة مرّصت<sup>(٢)</sup> في [شهر] رمضان، وماتت في شهر شوال فأوصتني أن أقضي عنها، قال: هل برّئت من مرضها؟ قلت: لا، ماتت فيه، قال: لا، لا تقض عنها<sup>(٣)</sup>، فإن الله لم يجعله عليها، قلت: فإني أشتي أن أقضي عنها وقد أوصتني بذلك، قال: فكيف تقضي شيئاً لم يجعله الله تعالى عليها؟! فإن اشتيت أن تصوم لنفسك فصم».

صح (٣٢١) ١٢ - وأيضاً ما رواه محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن علي بن الحكم، عن العلاء بن رزين، عن محمد بن مسلم، عن أحدهما عليهما السلام «قال: سألته عن رجل أدركه شهر رمضان وهو مريض فتوفّي قبل أن يبرء، قال: ليس عليه شيء ولكن يقضى عن الذي يبرء ثم يموت قبل أن يقضي».

ص (٣٢٢) ١٣ - وأيضاً ما رواه علي بن الحسن بن فضال، عن محمد؛ و أحمد ابني الحسن، عن أبيهما، عن عبدالله بن بكير - عن بعض أصحابنا - عن أبي عبدالله عليه السلام «في الرجل يموت في شهر رمضان؟ قال: ليس على وليته أن يقضي عنه ما بقي من الشهر، وإن مرض فلم يصم رمضان ثم لم يزل مريضاً حتى مضى رمضان وهو مريض، ثم مات في مرضه ذلك فليس على وليته أن يقضي عنه الصيام، فإن مرض فلم يصم شهر رمضان، ثم صح بعد ذلك فلم يقضه، ثم مرض فأت فعله وليته أن يقضي عنه، لأنه قد صح فلم يقض ووجب عليه»<sup>(٤)</sup>.

٢٤٨

١ - في بعض النسخ: «صدق عنه».

٢ - في بعضها: «صامت».

٣ - في بعضها: «لا يقضى عنها».

٤ - ذهب إلى التفصيل المستفاد من هذا الخبر كثير من الأصحاب. (ملذ)

\* (فأما ما يفوت الميت من الصوم في السفر فيجب القضاء عنه على كل حال) \* . يدلُّ على ذلك ما رواه :

« (٣٢٣) ١٤ - عليُّ بن الحسن بن فضال ، عن محمد بن الرِّبيع ، عن سيف بن عميرة ، عن منصور بن حازم ، عن أبي عبد الله عليه السلام « في الرَّجُل يسافر في شهر رمضان فيموت ؟ قال : يقضى عنه ، وإن امرأة حاضت في [شهر] رمضان فانت لم يقض عنها ، والمريض في رمضان ولم يصح<sup>(١)</sup> حتى مات لا يقضى عنه » .

« (٣٢٤) ١٥ - وعنه ، عن عليِّ بن أسباط ، عن علاء ، عن محمد [بن - مسلم] ، عن أبي عبد الله عليه السلام « في امرأة مرضت في شهر رمضان أو طمّثت أو سافرت فانت قبل أن يخرج [شهر] رمضان هل يقضى عنها ؟ فقال : أمّا - الطمّث والمرض فلا ، وأمّا السفر فنعم »<sup>(٢)</sup> .

صع (٣٢٥) ١٦ - محمد بن يعقوب ، عن عدّة من أصحابنا ، عن سهل بن - زياد ، عن الحسن بن علي الوشاء ، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام « قال : سمعته يقول : إذا مات [الرجل] و عليه صيام شهرين متتابعين من علة ، فعليه أن يتصدّق عن الشهر الأوّل ، ويقضى الثاني »<sup>(٣)</sup> .

\* (و من فاته شيء من شهر رمضان لمرض ولم يقضه حتى أتى عليه

١ - في بعض النسخ : « لم يبرء » .

٢ - يدلُّ على اشتراك المرأة والرجل في وجوب القضاء عنها . وقال ابن إدريس : لا قضاء عن المرأة ، لأن الإجماع إنّما انعقد على وجوب القضاء عن الرجل خاصة !!

٣ - عمل الأكثر مضمونه ، وأوجب ابن إدريس قضاء الشهرين ، إلّا أن يكونا من كفارة محترمة فيختير بينه وبين العتق ، أو الإطعام من مال الميت ، واختاره العلامة في المختلف و جماعة .

ويمكن حمل الخبر على أنّه فات منه شهر رمضان ، واستمر مرضه إلى رمضان آخر و فاته أيضاً ثمّ مات ، فالمراد بقوله : « صيام شهرين متتابعين » توالي الرمضانين ، فيكون موافقاً للأخبار الآتية . (ملذ)



رَمَضانَ آخِرَ، فَإِنْ كَانَ لَمْ يَصَحَّ فِيهَا بَيْنَهَا يَصُومُ الثَّانِي<sup>(١)</sup> وَ يَتَصَدَّقُ عَنِ الْأَوَّلِ،  
وَلَيْسَ عَلَيْهِ قَضَاءٌ، وَإِنْ كَانَ قَدْ بَرَّءَ فِيهَا بَيْنَهَا وَلَمْ يَقْضِ مَا فَاتَهُ وَفِي نَيْتِهِ الْقَضَاءُ  
يَصُومُ الْحَاضِرُ وَيَقْضِي الْأَوَّلَ، وَإِنْ تَرَكَ مُتَهَاوِنًا بِهِ لَزِمَهُ الْقَضَاءُ وَالْكَفَّارَةُ<sup>(٢)</sup>  
عَنِ الْأَوَّلِ وَأَنْ يَصُومَ مَا قَدْ حَضَرَ وَقْتَهُ \*.

وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ:

ح ﴿٣٢٦﴾ ١٧ - مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ  
ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ؛ وَحَمَّادِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ « قَالَ:  
سَأَلْتُهُمَا عَلَيْهِمَا السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ مَرَضَ فَلَمْ يَصُمْ حَتَّى أُدْرِكَهُ شَهْرُ رَمَضانَ آخِرَ، فَقَالَا:  
إِنْ كَانَ قَدْ بَرَّءَ ثُمَّ تَوَانَى قَبْلَ أَنْ يُدْرِكَهُ الصَّوْمُ الْآخِرَ صَامَ الَّذِي أُدْرِكَهُ، وَ  
تَصَدَّقَ عَنِ كُلِّ يَوْمٍ بِمُدٍّ مِنْ طَعَامٍ عَلَى مَسْكِينٍ، وَ عَلَيْهِ قِضاؤُهُ، فَإِنْ كَانَ لَمْ  
يَزَلْ مَرِيضًا حَتَّى أُدْرِكَهُ شَهْرُ رَمَضانَ آخِرَ، صَامَ الَّذِي أُدْرِكَهُ، وَتَصَدَّقَ عَنِ-  
الْأَوَّلِ لِكُلِّ يَوْمٍ مُدًّا عَلَى مَسْكِينٍ، وَ لَيْسَ عَلَيْهِ قِضاؤُهُ.»

١ - فِي بَعْضِ النِّسَخِ: «فَلْيَصُمْ الثَّانِي»، وَهَذَا الْحُكْمُ مَشْهُورٌ بَيْنَ الْأَصْحَابِ، وَ حَكِي عَنِ  
الصَّدُوقِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - أَنَّهُ أَوْجَبَ حِينَئِذٍ الْقِضاؤَ دُونَ الصَّدَقَةِ، وَ حَكَاهُ فِي الْمُخْتَلَفِ عَنِ غَيْرِهِ مِنْ  
الْأَصْحَابِ أَيْضًا، وَ حَكَى الشَّهِيدُ فِي الدَّرُوسِ عَنِ ابْنِ الْجَنِيدِ أَنَّهُ احْتِاطَ بِالْجَمْعِ بَيْنَ الْقِضاؤِ  
وَ الصَّدَقَةِ.

ثُمَّ اخْتَلَفَ فِي الْكَفَّارَةِ، فَذَهَبَ الْأَكْثَرُ إِلَى أَنَّهُ مُدٌّ لِكُلِّ يَوْمٍ، وَقَالَ الشَّيْخُ فِي النِّهَايَةِ:  
يَتَصَدَّقُ عَنِ كُلِّ يَوْمٍ بِمُدٍّ، فَإِنْ لَمْ يُمْكِنَ فَبِمُدٍّ، وَهَلْ يَتَعَدَّى الْحُكْمُ إِلَى غَيْرِ الْمَرَضِ؟ قِيلَ: نَعَمْ،  
وَ قِيلَ: لَا. (مِلْد)

٢ - قَالَ فِي الْمَدَارِكِ: يَلُوحُ مِنَ الْعِبَارَةِ أَنَّ الْمُتَهَاوِنَ غَيْرَ الْعَازِمِ عَلَى الْقِضاؤِ، فَيَكُونُ غَيْرَ  
الْمُتَهَاوِنِ الْعَازِمِ عَلَى الْقِضاؤِ وَ إِنْ أَخْرَجَهُ لَغَيْرِ عِذْرٍ، وَ الْعَرَفُ بِأَبَاهُ، وَ الْأَخْبَارُ لَا تَسَاعِدُ عَلَيْهِ.  
وَ الْأَصَحُّ مَا أَطْلَقَهُ الصَّدُوقَانُ، وَ اخْتَارَهُ الْحَقُّقِيُّ فِي الْمَعْتَبَرِ، وَ الشَّهِيدَانُ مِنْ وَجُوبِ الْقِضاؤِ وَ الْفِدْيَةِ  
عَلَى مَنْ بَرَّءَ مِنْ مَرَضِهِ وَ أَخَّرَ الْقِضاؤَ تَوَانِيًا مِنْ غَيْرِ عِذْرٍ حَتَّى دَخَلَ رَمَضانَ الثَّانِي، سِوَاهُ عِزْمٍ  
عَلَى الْقِضاؤِ أَمْ لَا. وَ نَقَلَ عَنِ ابْنِ إِدْرِيسٍ أَنَّهُ خَالَفَ فِي هَذَا الْحُكْمِ فَأَوْجَبَ الْقِضاؤَ دُونَ الْكَفَّارَةِ وَ  
إِنْ تَوَانَى. وَ الْمَشْهُورُ اخْتِصَاصُ ذَلِكَ بِالْمَرَضِ. وَ الْعَلَامَةُ فِي الْمُخْتَلَفِ فَضْلٌ، فَحُكْمُ بَعْدَتِي الْحُكْمِ  
الْمَذْكُورِ إِذَا كَانَ تَأْخِيرَ الْقِضاؤِ تَوَانِيًا، وَ الْاِكْتِفَاءُ بِالْقِضاؤِ إِذَا كَانَ التَّأْخِيرَ بغيرِ تَوَانٍ. (مِلْد)

كصح ﴿٣٢٧﴾ ١٨ - وعنه، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه عن <sup>(١)</sup> ابن أبي عمير؛ ومحمد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان، عن ابن أبي عمير، عن جميل، عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام «في الرجل يمرض فيدرکه شهر رمضان و يخرج عنه و هو مريض حتى يدرکه شهر رمضان آخر؟ قال: يتصدق عن الأول و يصوم الثاني، فإن كان صح فيما بينهما و لم يصم حتى أدركه شهر رمضان آخر صامها جميعاً، و تصدق عن الأول».

٤ ﴿٣٢٨﴾ ١٩ - وعنه، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن محمد بن إسماعيل، عن محمد بن الفضيل؛ والحسين بن سعيد <sup>(٢)</sup>، عن محمد بن الفضيل، عن أبي الصباح الكِنَانِي «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل كان عليه من شهر رمضان طائفة، ثم أدركه شهر رمضان قابل، فقال: إن كان صح فيما بين ذلك، ثم لم يقضه حتى أدركه رمضان قابل، فإن عليه أن يصوم و أن يطعم عن كل يوم مسكيناً، و إن كان مريضاً فيما بين ذلك حتى أدركه شهر رمضان قابل فليس عليه إلا الصيام إن صح <sup>(٣)</sup>، فإن تابع المرض عليه فعليه أن يطعم كل يوم مسكيناً».

والذي يدل أيضاً على ما ذكرناه من التقسيم ما رواه:

صح ﴿٣٢٩﴾ ٢٠ - الحسين بن سعيد، عن القاسم بن محمد، عن علي <sup>(٤)</sup>، عن

١ - كذا.

٢ - عطف على محمد بن إسماعيل.

٣ - قال العلامة المجلسي - رحمه الله - : لم يقل به أحد، إلا أن باب التأويل واسع، كأن يقال: قوله: «فليس عليه إلا الصيام» إعادة للكلام السابق، أي: ليس الصيام إلا مع الصحة بين المرضين، فلما لم يصح بينها فليس إلا الكفارة، و يحتمل أن يكون المراد صوم رمضان الثاني أداة أو قضاء، و يظهر الإطعام للأول من تنمة الكلام، و فيها بُعِدَ كما لا يخفى.

أقول: محمد بن الفضيل في السنن كان من أصحاب الكاظم و الرضا عليهما السلام يُرمى بالعلو، و قال الشيخ في رجاله: محمد بن الفضيل الأزرق الكوفي ضعيف، له كتاب يرويه جماعة.

٤ - هو علي بن أبي حمزة البطائني من رؤساء الواقعة، والمراد بأبي بصير يحيى بن القاسم

الأسدي.

أبي بصير ، عن أبي عبدالله عليه السلام « قال : إذا مرض الرجل بين رمضان <sup>(١)</sup> إلى رمضان ، ثم صح ، فإنما عليه لكل يوم أفطر فدية طعام ، وهو مدٌّ لكل مسكين ، قال : فكذلك أيضاً في كفارة اليمين و كفارة الظهار مُدّاً مُدّاً ، وإن صحَّ فيما بين - الرمضانين فإنما عليه أن يقضي الصيام ، فإن تهاوَنَ به و قد صحَّ فعلية الصدقة والصيام جميعاً ، لكل يوم مُدٌّ إذا فرغ من ذلك الرمضان » .

٢٥١  
تد ﴿٣٣٠﴾ ٢١ - والذي رواه الحسين بن سعيد ، عن عثمان بن عيسى ، عن سماعة « قال : سألت عن رجلٍ أدركه رمضان وعليه رمضان قبل ذلك لم يصمه ، قال : يتصدق بدل كل يوم من الرمضان الذي كان عليه بمُدٍّ من طعام ، وليصم هذا الذي أدركه ] ، فإذا أفطر فليصم رمضان الذي كان عليه ، فإنني كنت مريضاً قرَّ عليّ ثلاث رمضانات لم أصحَّ فيهنَّ ، ثم أدركت رمضانا فتصدقتُ بدل كل يوم مما مضى بمُدٍّ من طعام <sup>(٢)</sup> ، ثم عافاني الله و صمتهنَّ » .

فليس فيه ما يناقض ما ذكرناه من أنه متى استمرَّ به المرض لم يجب عليه إلا الصدقة دون القضاء ، لأنه ليس في الخبر أنه لم يصحَّ فيما بينهنَّ ، وإِنما قال : « قرَّ بي ثلاث رمضانات لم أصحَّ فيهنَّ ، ثم أدركت رمضانا » ، وهذا يقتضي أنه لم يصحَّ في رمضانات أنفسهنَّ لا فيما بينهنَّ ، ولو لم يحتمل إلا أنه لم يصحَّ فيما بينهنَّ لكان فعله له والجمع بين القضاء والكفارة محمولاً على الاستحباب .  
والذي يكشف عما ذكرناه ما رواه :

صح ﴿٣٣١﴾ ٢٢ - الحسين بن سعيد ، عن فضالة ، عن عبدالله بن سنان ، عن أبي عبدالله عليه السلام « قال : من أفطر شيئاً من رمضان في عذرٍ ، ثم أدرك رمضانا آخر وهو مريض فليتصدق بمُدٍّ لكل يوم ، فأما أنا فإنني صممتُ و تصدقتُ » .  
ألا ترى أنه عليه السلام إِنما أمر من فاته رمضان بالصدقة دون القضاء ، وأضاف - القضاء والصدقة إلى نفسه ، فلو لا أنه كان على طريق الاستحباب لما خصَّ نفسه

١ - في بعض النسخ : « من رمضان » .

٢ - في بعضها : « بمدين من طعام » .

بذلك ، بل كان يعمُّ به من شاركه في ذلك حَسَبَ ما أضاف إلى نفسه .  
والخير الَّذي رواه :

سـ ﴿٣٣٢﴾ ٢٣ - سعد بن عبدالله ، عن أحمد بن محمد ، عن عَبَادِ بْنِ سَلِيْمَانَ ،  
عن سعد بن سعد - عن رجل - عن أبي الحسن [الأول] عليه السلام « قال : سألته عن  
رَجُلٍ يَكُونُ مَرِيضًا فِي شَهْرِ رَمَضَانَ ، ثُمَّ يَصِحُّ بَعْدَ ذَلِكَ فَيُؤَخِّرُ الْقَضَاءَ سَنَةً أَوْ  
أَقْلَ مِنْ ذَلِكَ أَوْ أَكْثَرَ ، مَا عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ ، قَالَ : أَحَبُّ لَهُ تَعْجِيلُ الصِّيَامِ ، فَإِنْ كَانَ  
أَخْرَهُ فَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ » .

فإنه أيضاً محمولٌ على ما ذكرناه فيما تقدّم من أنه متى أخره غير مُتَهَاوِنٍ به ،  
وفي نيته الصيام أنه ليس عليه شيءٌ مِنَ الصَّدَقَةِ وَإِنَّمَا يَلْزِمُهُ الْقَضَاءُ حَسَبَ تَضَمُّنِهِ -  
القرآن ، قال الله تعالى : « شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ  
مِنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ  
فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ <sup>(١)</sup> » ، ففرض على مَنْ شَهِدَ شَهْرَ رَمَضَانَ أَنْ يَصُومَهُ وَمَنْ  
كَانَ مُسَافِرًا أَوْ مَرِيضًا أَنْ يَصُومَ عِدَّةً مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ، وَهَذَا غَيْرُ مُضَادٍّ لِمَا  
قَلْنَاهُ أَوَّلًا ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَحْدَهُ .

## ﴿ ٢٢ - باب حكم المريض يفطر ثم يصحّ في بعض النهار ﴾

### ﴿ و الحائض تطهر ، و المسافر يقدم ﴾

قال الشيخ - رحمه الله - : ﴿ و إذا أفطر المريض يوماً من شهر رمضان ثم  
صحّ في بقية يومه - و قد أكل و شرب - فإنه يجب عليه الإمساك و عليه القضاء  
لذلك اليوم ، و كذلك <sup>(٢)</sup> المسافر إذا قدم في بعض النهار إلى منزله . ﴿  
يدلُّ على ذلك ما رواه الزُّهْرِيُّ ، عن عليِّ بن الحسين عليهما السلام في الخبر الَّذِي  
ذَكَرَ فِيهِ وَجُوهُ الصِّيَامِ <sup>(٣)</sup> ، وَنَحْنُ نُوَرِّدُهُ عَلَى وَجْهِهِ فِيمَا بَعْدَ إِِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

١ - البقرة : ١٨٥ . ٢ - و في المقتنة زيادة أوردناها لاحتمال سقطها و هي : « و كذلك

إذا طهرت الحائض في بقية يوم قد كانت أكلت فيه و شربت أمسكت تأديباً ، و عليها القضاء ،  
و المسافر - إلخ » . ٣ - في بعض النسخ : « في الخبر المذكور فيه وجوه الصيام » .

صح **﴿٣٣٣﴾** ١ - و روى الحسين بن سعيد، عن القاسم، عن عليّ، عن أبي بصير « قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن امرأة أصبحت صائمة في رَمَضان ، فلما ارتفع النهار حاضّت ، قال : تفتطر ، قال : وسألته عن امرأة رأت الظهر أوّل النهار ، قال : تصلّي وتتمّ يومها وتقضي » .

نه **﴿٣٣٤﴾** ٢ - محمد بن يعقوب ، عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن عثمان بن عيسى ، عن سماعة <sup>(١)</sup> : « قال : سألته عن مسافر دَخَلَ أهله قبل زوال الشَّمس وقد أكل ، قال : لا ينبغي له أن يأكل يومه ذلك شيئاً <sup>(٢)</sup> ، ولا يواقع في شهر رَمَضان إن كان له أهل » .

٢٥٣

صح **﴿٣٣٥﴾** ٣ - وعنه ، عن عليّ بن إبراهيم ، عن محمد بن عيسى ، عن يونس <sup>(٣)</sup> : « قال : قال في المسافر الذي يدخل أهله في شهر رَمَضان وقد أكل قبل دخوله ، قال : يكفّ عن الأكل بقية يومه و عليه القضاء ، وقال في المسافر يدخل أهله و هو جنب قبل الزّوال ولم يكن أكل فعليه أن يتمّ صومه و لا قضاء عليه - يعني <sup>(٤)</sup> إذا كانت جنبته من احتلام - » .

نه **﴿٣٣٦﴾** ٤ - فأما ما رواه سعد بن عبدالله ، عن محمد بن عيسى بن عبيد ، عن عثمان بن عيسى ، عن حريز بن عبدالله ، عن محمد بن مسلم « قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرّجل يقدّم من سفر بعد العصر في شهر رَمَضان فيصيب

١ - كذا مضمراً .

٢ - يدلّ على استحباب الإمساك كما هو المقطوع به في كلام الأصحاب ، وقوله : « لا يواقع » أي مطلقاً ، أو في خصوص تلك الواقعة ، والأوّل أظهر . (المرأة)

٣ - المراد يونس بن عبد الرحمن الثقة الذي قال التجاشي : «مدائح يونس كثيرة ، إنّما ذكرنا بعضها حتى لا نخليه من بعض حقوقه - رحمه الله - ، وكان له تصانيف كثيرة» - ، ثم ذكر أكثر من ثلاثين منها . و محمد بن عيسى - كما في الكافي - هو «محمد بن عيسى بن عبيد» .

٤ - لعله كلام يونس ، و معناه : إذا كان احتلامه في اليوم أو في الليل ، ولم يستيقظ إلا بعد الفجر ، و حل على جنبه لم تخلّ بصحة الصّوم . والظاهر عدم الفرق بين الاحتلام و الجماع في الليل .

امرأته حين طهرت من الحيض أيواقعها، قال: لا بأس به». فليس بمُتأفٍ لما ذكرناه، لأننا لم نقل أنه يمك بقیة یومه فرضاً وإيجاباً، وإنما ذكرناه تأديباً وترغيباً مع أننا قد بیّنا فيما تقدّم أنه ليس لمن أفطر في شهر رَمَضانٍ لِعذر أن یواقع أهله، إلا أن یخاف على نفسه من شدّة الحاجة إليه، ولا یأمن من موقعة قبیح فحینئذٍ یسوغ له ذلك، فأما مع الاختیار فلا یجوز حسب ما قدّمناه<sup>(١)</sup>.

فأما ما ذكره بعد ما شرحناه من أحكام من یمرح إلى الشرف قبل الزوال أو بعده فقد بیّنا ذلك فيما مضى مستوفی فلا وجه لإعادته.

ثم قال [الشیخ] - رحمه الله - ﴿فإذا علم المسافر أنه يدخل إلى وطنه قبل الزوال أمسك عما ينقض الصيام، فإذا علم أنه يدخل بعد الزوال أو عزم على ذلك قصر في الصوم والصلاة﴾<sup>(٢)</sup>.

\* (والمسافر إذا قدم على أهله ولم يدخل عليهم إلا بعد طلوع الفجر ما بينه وبين نصف النهار، فإن كان لم يأكل شيئاً ولم يفعل فعلاً ينقض الصوم فيجب عليه صيام ذلك اليوم، ويعتد به من رمضان، وإن كان قد أكل أمسك بقیة نهاره تأديباً حسبما قدّمناه، فإذا طلع الفجر عليه وهو خارج البلد فهو بالخيار إن شاء صام ذلك اليوم، وإن شاء أفطر إلا أن الإمساك والعزم على صوم ذلك اليوم أفضل) \*.

والذي يدل على ذلك ما رواه:

٥ - ﴿٣٣٧﴾ - الحسين بن سعيد، عن فضالة بن أيوب، عن الحسين بن عثمان، عن سماعة، عن أبي بصير «قال: سألتُه (كنا) عن الرجل يقدم من سفر في شهر رمضان، فقال: إن قدم قبل زوال الشمس فعليه صيام ذلك اليوم ويعتد به». -  
٦ - ﴿٣٣٨﴾ - محمد بن يعقوب، عن عده من أصحابنا، عن سهل بن -

١ - في بعض النسخ: «على ما بيّناه».

٢ - قال العلامة المجلسي - رحمه الله - : لا خلاف في تلك الأحكام.

زيد، عن أحمد بن محمد « قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن رجل قدم من سفر في شهر رمضان ولم يطعم شيئاً قبل الزوال ، قال : يصوم . »  
فهذان الخبران دلاً على أنه متى لم يكن أكل شيئاً ودخل البلد قبل الزوال فإنه يجب عليه صوم ذلك اليوم ؛

والذي يدل على أنه إذا طلع الفجر وهو خارج البلد فهو بالخيار ما رواه :

ح ﴿ ٣٣٩ ﴾ ٧ - محمد بن يعقوب ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن -  
أبي عمير ، عن رفاعة بن موسى « قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يقبل <sup>(١)</sup>  
في شهر رمضان من سفر حتى يرى أنه سيدخل أهله ضحوة <sup>(٢)</sup> أو ارتفاع -  
التّهار ، قال : إذا طلع الفجر وهو خارج لم يدخل فهو بالخيار إن شاء صام وإن <sup>٢٥٥</sup>  
شاء أفطر . »

ص ﴿ ٣٤٠ ﴾ ٨ - الحسين بن سعيد ، عن النّضر بن سويد ، عن عاصم بن -  
حميد ، عن محمد بن مسلم « قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن الرجل [يقدم من  
سفر في شهر رمضان فيدخل أهله حين يصبح أو ارتفاع التّهار ، فقال : إذا طلع  
الفجر وهو خارج لم يدخل أهله فهو بالخيار إن شاء صام وإن شاء أفطر . »

### ﴿ ٢٣ - باب حدّ المرض الذي يجب فيه الإفطار ﴾

ح ﴿ ٣٤١ ﴾ ١ - محمد بن يعقوب ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن -  
أبي عمير ، عن ابن أذينة « قال : كتبت إلى أبي عبد الله عليه السلام أسأله ما حدّ المرض -  
الذي يفطر صاحبه ، و المرض الذي يدع صاحبه الصّلاة [من قيام] <sup>(٣)</sup> ، فقال :  
« بَلِ الْإِنْسَانُ عَلَى نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ <sup>(٤)</sup> » ، وقال : ذلك إليه هو أعلم بنفسه . »

١ - في الكافي : «يقدم في شهر رمضان» ، و في الفقيه مثل ما في المتن .

٢ - ضحوة التّهار : بعد طلوع الشمس ، والصّحى : ارتفاعها .

٣ - ما بين معقوفين ليس في جلّ التسخ ، وفي الكافي : «يدع صاحبه الصّلاة قائماً» ، وفي  
الفقيه : «يدع الصّلاة من قيام» . والظاهر سقط لفظه «قائماً» من جلّ نسخ التهذيب و زاد  
المصحح ذلك من الفقيه . وهو المراد على كل حال .

٤ - القيامة : ١٤ .

ح ﴿٣٤٢﴾ ٢ - وعنه ، عن عليٍّ ، عن أبيه ، عن محمد بن عيسى - عن رجل - عن سماعة « قال : سألته <sup>(١)</sup> ما حدُّ المرض الذي يجبُ على صاحبه فيه الإفطار كما يجب عليه في السفر « مَنْ كَانَ مَرِيضاً أَوْ عَلَى سَفَرٍ <sup>(٢)</sup> » ، قال : هو مؤتمنٌ عليه مَقْوُضٌ إليه ، فإن وجد ضعفاً فليُفِطِر ، وإن وجد قوَّةً فليَصُمهُ ، كان المرض ما كان <sup>(٣)</sup> .

٢٥٦ ↑  
ث ﴿٣٤٣﴾ ٣ - وعنه ، عن محمد بن يحيى ؛ وغيره ، عن محمد بن أحمد ، عن أحمد بن الحسن ، عن عمرو بن سعيد ، عن مُصَدِّق بن صدقة ، عن عمار - السَّابِطِي « عن أبي عبد الله عليه السلام في الرَّجُل يَجِدُ في رَأْسِهِ وجعاً من صُدَاعٍ شديد هل يجوز له الإفطار ؟ قال : إذا صُدِعَ صُدَاعاً شديداً ، وإذا حَمَّ حُمَى شديدة ، وإذا رَمَدت عَيْنُهُ <sup>(٤)</sup> رَمَداً شديداً فقد حلَّ له الإفطار » .

ج ﴿٣٤٤﴾ ٤ - محمد بن الحسن الصَّقَّار ، عن محمد بن عيسى ، عن سليمان ابن حفص المروزي « قال : قال الفقيه عليه السلام : المريض إنَّما يصلي قاعداً إذا صار بالحال التي لا يقدر فيها أن يمشي مقدار صَلَّاتِهِ إلى أن يفرغ قائماً <sup>(٥)</sup> » .

١ - كذا مضمراً ، وقوله : « عن رجل » في الكافي : « عن يونس » . وهو يونس بن - عبد الرحمن الثقة ، فحسن .

٢ - كما في الآية المباركة في سورة البقرة تحت رقم ١٨٥ .

٣ - في المدارك : يتحقَّق الضرر المحوِّز للإفطار بخوف زيادة المرض بسبب الصوم ، أو بظوء مرضه ، أو بحصول مشقة لا تتحمل مثلها عادة ، أو بحدوث مرض آخر ، والمرجع في ذلك كله إلى الظن . ٤ - كذا في التسخ ، وفي الكافي : « رمدت عيناه » .

٥ - لا يعني أن الخير في حكم العاجز عن القيام في الصلاة ولا له ربط ظاهر بالصوم كما تقدم الخير بعينه في المجلد الثالث « باب صلاة الغريق والمتوخل والمضطر بغير ذلك » تحت رقم ١٥ ، وقال العلامة المجلسي - رحمه الله - : « وأفيد أن المراد بالمشي مع القيام أفضل من الصلاة جالساً ، إن كان قادراً على المشي دون الاستقرار - انتهى . وهو كما ترى لا يفهم شيء منه من الخير . وقال الشيخ في الاستبصار : « فلا ينافي هذه الرواية الخبرين الأولين ، لأنَّ الأصل ما تضمنته الخبران الأوَّلان متى يعلم الإنسان من حال نفسه وهو موكول إليه ، وهذا الخير يكون معمولاً على ضرب من الاستحباب على أنه لا يمتنع أن يكون هذا حكماً يخصَّ الصلاة دون الصوم ولا تنافي بينهما على حال » .



\*(و من كان من المرض على حال يجب عليه فيه) [الإفطار فتكلف-  
 الصيام لم يجزئه عنه و عليه القضاء] \*  
 يدلُّ على ذلك قوله تعالى: « وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ »  
 فأوجب على المريض بظاهر اللفظ عدَّة من أيامٍ أُخر، والذي رواه:  
 \* (٣٤٥) ٥ - محمد بن أحمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن محمد  
 ابن عبدالله بن هلال، عن عَقْبَةَ بن خالد « عن أبي عبدالله عليه السلام في رجل صام  
 رمضان وهو مريض، قال: يتمُّ صومه ولا يعيد، يجزئه ». .  
 فليس بمناف لما ذكرناه لأنَّ هذا المريض يحتمل أن يكون إنَّما أجزءه صومه  
 عنه، لأنَّه صام و تكلف في حال لم يضرَّ الصوم به، و لم يكن قد بلغ إلى حدِّ  
 وجب عليه الإفطار. ٢٥٧ ↑

﴿ ٢٤ - باب حكم العلاج للصائم، والكحل ﴾

﴿ والحجامة، والسواك، ودخول الحمام وغير ذلك ﴾

قال الشيخ - رحمه الله - : ﴿ ولا بأس أن يقطر الصائم الدهن في أذنه و  
 يعالجها إذا احتاج إلى ذلك، و يكتحل بسائر الأكحال، و يحتجم، و يفتصد إذا  
 لم يخف على نفسه الضعف ﴾ .

ح ﴿ ٣٤٦ ﴾ ١ - محمد بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن -  
 أبي عمير، عن حماد <sup>(١)</sup> « قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الصائم يصب في أذنه -  
 الدهن، قال: لا بأس به » .

ص ﴿ ٣٤٧ ﴾ ٢ - و عنه، عن أبي علي الأشعري، عن محمد بن عبد الجبار، عن  
 صفوان بن يحيى، عن حماد بن عثمان، عن أبي عبدالله عليه السلام « قال: سألته عن -  
 الصائم يشتكي أذنه يصب فيها الدواء، قال: لا بأس به » .

ص ﴿ ٣٤٨ ﴾ ٣ - و عنه، عن عدَّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن علي

١ - المراد حماد بن عثمان . والمعهود روايته عن الحلبي، عن الصادق عليه السلام .

ابن الحكم ، عن سُلَيْمِ الْفَرَّاءِ<sup>(١)</sup>، عن مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ ، عن أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام « في الصَّائِمِ<sup>(٢)</sup> يَكْتَحِلُ ، قَالَ : لَا بَأْسَ بِهِ ، لَيْسَ بِطَعَامٍ وَلَا شَرَابٍ » .

ع ٤٠٣٤٩٦ - الحسين بن سعيد ، عن صَفْوَانَ ، عن الحسين بن أَبِي غُنْدَرٍ ، عن ابن أبي يَعْفُورٍ « قَالَ : سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الْكُحْلِ لِلصَّائِمِ ، فَقَالَ : لَا بَأْسَ بِهِ ، إِنَّهُ لَيْسَ بِطَعَامٍ يَأْكُلُ »<sup>(٣)</sup> .

ص ٣٥٠ - ٥ - وعنه ، عن ابن أَبِي عُمَيْرٍ ، عن عبد الحميد بن أَبِي الْعَلَاءِ «عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام قَالَ : لَا بَأْسَ بِالْكُحْلِ لِلصَّائِمِ » .

ص ٣٥١ - ٦ - فأما ما رواه الحسين بن سعيد ، عن الحسن بن عَلِيِّ<sup>(٤)</sup> قَالَ : سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عليه السلام عَنِ الصَّائِمِ إِذَا اشْتَكَى عَيْنَهُ يَكْتَحِلُ بِالدُّرُورِ<sup>(٥)</sup> ، وَ مَا أَشْبَهَهُ ، أَمْ لَا يَسُوعُ لَهُ ذَلِكَ ، فَقَالَ : لَا يَكْتَحِلُ » .

ص ٣٥٢ - ٧ - وعنه ، عن مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ ، عن حماد بن عثمان ، عن - الحلبي ، عن أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام «أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الرَّجُلِ يَكْتَحِلُ وَهُوَ صَائِمٌ ، فَقَالَ : لَا ، إِنِّي أَتَخَوَّفُ أَنْ يَدْخُلَ رَأْسَهُ » .

فهذان الخبران و ما يجري مجراهما المراد به الكُحْل الذي يكون فيه المسك أو شيء مما له رائحة حادة فيدخل الحلق فإنه يكره ذلك ، فأما ما لا يكون كذلك فلا بأس به ، والذي يدل على ما ذكرناه ما رواه :

ن ٣٥٣ - ٨ - مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ ، عن مُحَمَّدِ بْنِ مِجِي ، عن أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ ،

١ - في بعض النسخ : «سليمان الفراء» وهو تصحيف . ٢ - في بعض النسخ : «عن أبي جعفر عليه السلام قَالَ : سَأَلْتُهُ عَنِ الصَّائِمِ» ، و في الكافي مثل ما في المتن .

٣ - قال العلامة المجلسي - رحمه الله - : أي ليس شيئاً يعتاد أكله ، فيدل على عدم إفتار غير المعتاد من المأكول ، والمعنى أنه لا يستمى أكلاً و إن وصل إلى الحلق ، فيدل على أن المدار ما يستمى أكلاً وشرباً و إن كان المأكول غير عادي ، والله يعلم .

أقول : فيه تأمل ، لأن الأفيون وأشباهه لا يستمى أكلاً ولا شرباً فاستعماله لا يبطل الصوم !

٤ - الدُّرُور - كصبور - : ما يُدَّرُ في العين ، و عِظْرُ كالدُّريرة ، والجمع ( أي جمع

الدُّرُور) أَدْرَةٌ . (القاموس)

عن عثمان بن عيسى ، عن سَمَاعَةَ « قال : سألته عن الكحل للصائم ، فقال : إذا كان كُحلاً ليس فيه مسكٌ وليس له طعم في الحلق فليس به بأس » .

صح ﴿٣٥٤﴾ ٩ - الحسين بن سعيد ، عن فضالة بن أيوب ، عن العلاء ، عن محمد [بن مسلم] ، عن أحدهما عليهما السلام « أنه سئل عن المرأة تكتحل وهي صائمة ، فقال : إذا لم يكن كُحلاً تجد له طعماً في حلقها فلا بأس » (١) .

و إنا قلنا : إنَّ الكحل إذا كان فيه مسكٌ فإنه يكره دون أن يكون ذلك محظوراً لما رواه :

↑  
٢٥٩

صح ﴿٣٥٥﴾ ١٠ - سعد بن عبدالله ، عن الحسن بن عليٍّ ، عن عبدالله بن - المغيرة ، عن أبي داود المُسْتَرْق ؛ و عن صفوان بن يحيى ، عن الحسين بن أبي عُندَر « قال : قلت لأبي عبدالله عليه السلام : أكتحل بكحلٍ فيه مسكٌ وأنا صائمٌ ؟ فقال : لا بأس به » .

ح ﴿٣٥٦﴾ ١١ - محمد بن يعقوب ، عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن عليٍّ بن الحكم ، عن الحسين بن أبي العلاء « قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن - الحجامه للصائم ، فقال : نعم إذا لم يخف ضعفاً » .

صح ﴿٣٥٧﴾ ١٢ - و عنه (٢) ، عن عليٍّ بن التعمان ، عن سعيد الأعرج « قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الصائم يحتجم ، فقال : لا بأس إلا أن يتخوف على نفسه الضعف » .

صح ﴿٣٥٨﴾ ١٣ - و عنه ، عن حماد بن عيسى ، عن عبدالله بن ميمون ، عن

١ - قال في المدارك : مقتضى الرواية كراهة الاكتحال بكل ماله طعم يصل إلى الحلق ، و به قطع العلامة في التذكرة والمنتهى ، بل لا يبعد كراهة الاكتحال مطلقاً لصحیحة سعد بن سعد و صحیحة الحلبي .

٢ - كذا في النسخ و لم أعر في الكافي عليه ، و الظاهر الصواب : « الحسين بن سعيد ، عن علي بن التعمان » لأن الكليني لا يروي عن علي بن التعمان بلا واسطة ، وقال في المنتقى : المستفاد من تتبع آثار الشيخ - رحمه الله - أن ضمير «عنه» في هذا الخبر والذي يأتي بعده عائذ إلى الحسين ابن سعيد لا إلى محمد بن يعقوب .

أبي عبدالله، عن أبيه عليه السلام « قال : ثلاثة لا يُفِطِرَنَّ الصَّائمُ : القيءُ ، و الاحتلام ، و الحجامة ، و قد احتجم النَّبِيُّ صلى الله عليه وآله وهو صائمٌ ، و كان لا يرى بأساً بالكُحْلِ للصَّائمِ » .

صح ﴿٣٥٩﴾ ١٤ - والذي رواه الحسين بن سعيد، عن حماد، عن عبدالله بن المغيرة، عن عبدالله بن سنان، عن أبي عبدالله عليه السلام « قال : لا بأس بأن محتجم - الصَّائمُ إلّا في رَمَضانَ فَإِنِّي أكرهه أن يُغَرَّرَ بنفسه إلّا أن يخاف على نفسه ، و إنّا إذا أردنا الحجامة في رَمَضانَ احتجمنا ليلاً » .

فليس بمنافٍ لما ذكرناه لأنّه إنّا كره الحجامة في رَمَضانَ وعلّقه بحال - الضَّرورة إذا خاف الإنسان الضَّعف ، فأما من لم يخف الضَّعف فإنّه لا بأس به على كلّ حال ، والذي يدلُّ على ما ذكرناه ما رواه :

صح ﴿٣٦٠﴾ ١٥ - محمد بن يعقوب ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ؛ و محمد ابن يحيى ، عن أحمد بن محمد جميعاً ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن الحلبي ، عن أبي عبدالله عليه السلام « قال : سألته عن الصَّائمِ أحتجم ، فقال : إِنِّي أتحوِّفُ عليه أما يتخوِّفُ على نفسه !! قلت : فإذا تتخوِّفُ عليه ؟ قال : الغَشَيانِ أو تثور به مرّة ، قلت : رأيت إن قوي على ذلك ولم يخش شيئاً ؟ قال : نعم إن شاء » .

صح ﴿٣٦١﴾ ١٦ - وعنه ، عن محمد ، عن أحمد ، عن الحسين بن سعيد ، عن القاسم بن محمد ، عن علي بن أبي حمزة ، عن أبي بصير « قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرّجل يدخل الحمام و هو صائمٌ ، فقال : ليس به بأس » .

صح ﴿٣٦٢﴾ ١٧ - وعنه ، عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن علي ابن الحكم ، عن العلاء ، عن محمد بن مسلم ، عن أبي جعفر عليه السلام « أنّه سئل عن - الرّجل يدخل الحمام و هو صائمٌ ، فقال : لا بأس ما لم يخش ضعفاً <sup>(١)</sup> » .

قال الشَّيخ - رحمه الله - : ﴿ ولا بأس أن يستعمل السَّواك الرُّطب واليابس في أيِّ الأوقات شاء من ليل أو نهار ﴾ <sup>(٢)</sup> .

مع ﴿٣٦٣﴾ ١٨ - الحسين بن سعيد، عن حماد، عن عبدالله بن المغيرة، عن ابن سنان، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: يستاك الصائم أي ساعة من النهار أحب». ٢٦١ ↑

مع ﴿٣٦٤﴾ ١٩ - وعنه، عن القاسم بن محمد، عن علي، عن أبي بصير؛ و (١) محمد بن أبي عمير، عن حماد، عن الحلبي جميعاً، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: الصائم يستاك أي النهار شاء».

مع ﴿٣٦٥﴾ ٢٠ - وعنه، عن الحسن (٢)، عن صفوان، عن ابن مسكان، عن الحلبي «قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام أيستاك الصائم بالماء وبالعود الرطب يجد طعمه، فقال: لا بأس به».

مع ﴿٣٦٦﴾ ٢١ - علي بن الحسن، عن محمد بن الحسن، عن محمد بن - سنان، عن أبي الجارود، عن أبي جعفر عليه السلام «قال: سألت عن السواك للصائم، قال: يستاك أي ساعة شاء من أول النهار إلى آخره».

مع ﴿٣٦٧﴾ ٢٢ - وعنه، عن علي بن أسباط، عن علاء بن رزين، عن محمد بن مسلم «قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الصائم أي ساعة يستاك من - النهار، قال: متى شاء».

وقد رُويت أخبارٌ في كراهية السواك بالعود الرطب.

مع ﴿٣٦٨﴾ ٢٣ - روى علي بن الحسن بن فضال، عن علي بن أسباط، عن علاء القلاء، عن محمد بن مسلم، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: يستاك الصائم أي النهار شاء، ولا يستاك بعود رطب، ويستنقع في الماء (٣) و يصب على رأسه، و يتبرّد بالثوب، و ينضح المرّوحة، و ينضح البوريا تحته، و لا يغمس رأسه

← بين الأصحاب، بل قال في المنتهى: إنّه قول علمائنا أجمع، إلا ابن أبي عقيل فإنه كرهه بالرطب.

١ - عطف على القاسم بن محمد.

٢ - في الاستبصار: «الحسين بن سعيد، عن صفوان، عن ابن مسكان - الخ» وهو الصواب، والظاهر زيادة «الحسن»، و كأنّ الكاتب أو المصحح كتب فوق ضمير «عنه» «الحسن» و مراده ابن سعيد، فأورده الكاتب في المتن.

٣ - استنقعت في الماء أي مكثت فيه أتبرّد. (أساس البلاغة)

في الماء» (١).

٢٦٢ ن ﴿٣٦٩﴾ ٢٤ - وعنه، عن أيوب بن نوح، عن عبدالله بن المغيرة، عن سعد بن أبي خلف قال: حدّثني أبو بصير، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: لا يستاك - الصائم بعود رطب».

ح ﴿٣٧٠﴾ ٢٥ - وروى محمد بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم، [عن أبيه] (٢) عن عبدالله بن المغيرة، عن عبدالله بن سنان، عن أبي عبدالله عليه السلام «أنه كره للصائم أن يستاك بسواك رطب، وقال: لا يضرب أن يبيل سواكه بالماء، ثم ينفذه حتى لا يبقى فيه شيء» (٣).

فالكراهية في هذه الأخبار إنّما توجهت إلى من لا يضبط نفسه فيبصق ما يحصل في فيه من رطوبة العود، فأما من يتمكن من حفظ نفسه فلا بأس باستعماله على كل حال.

هـ ﴿٣٧١﴾ ٢٦ - وروى محمد بن الحسن الصفار، عن إبراهيم بن هاشم، عن موسى بن أبي الحسن الرّازي، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام «قال: سأله بعض جلسائه عن السواك في شهر رمضان، قال: جائز، فقال بعضهم: إنّ السواك تدخل رطوبته في الجوف، فقال: ما تقول في السواك الرطب (٤) تدخل رطوبته [في] الحلق؟! فقال: الماء للمضمضة أرطب من السواك الرطب» (٥).

١ - استدلت بهذا الخبر على أنّ ما ورد في المنع عن بلّ الرجل القوب على الجسد محمول على الكراهة.

٢ - في الكافي: «علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن عبدالله بن المغيرة» والظاهر سقوطه في جلّ التسخ.

٣ - قال في المدارك: لا بأس بالمصير إلى ما تضمنته هذه الروايات، لأنّ رواية ابن سنان مطلقة، ورواية الحلبي غير صريحة في انتفاء كراهة السواك بالرطب، لأنّ نبي البأس لا ينافي الكراهة. (ملذ)

٤ - جملة: «فقال: ما تقول في السواك الرطب» ليست في بعض النسخ، و لكن موجودة في الاستبصار.

٥ - في الاستبصار مكان هذه: «أما المضمضة أرطب من السواك الرطب».

فإن قال قائل: لا بد من الماء للمَصْمُصَة من أجل السُّنَّة، [قلنا:] فلا بد من -  
السَّوَّك من أجل السُّنَّة آتي جاء بها جبرئيل عليه السلام إلى النبي صلى الله عليه وآله.  
وأما ما ذكره - رحمه الله - من حكم السَّعُوطِ والحُقَّة فقد مضى فيما تقدَّم  
ذكره فلا وجه لإعادته.

ثمَّ قال - رحمه الله -: ﴿ولا تقعد المرأة في الماء.....﴾<sup>(١)</sup>.

ص ٣٧٢ ﴿٢٧﴾ - محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى؛ وغيره، عن محمد  
ابن أحمد، عن السَّيَّارِيِّ، عن محمد بن عليِّ الهمدانيِّ، عن حنان بن سدير «قال:  
سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الصَّائِمِ يستنقع في الماء، فقال: لا بأس ولكن لا  
يَنْغَمِس فيه<sup>(٢)</sup>، والمرءة لا تستنقع في الماء لأَنَّها تحمل الماء بفرجها»<sup>(٣)</sup>.  
قال الشيخ - رحمه الله -: ﴿وعمد القيء يفتقر الصَّائِمِ، وإن ذرعه القيء<sup>(٤)</sup>  
لم يكن عليه شيء﴾.

ص ٣٧٣ ﴿٢٨﴾ - محمد بن يعقوب، عن محمد بن إسماعيل، عن الفضل  
ابن شاذان؛ وأبي عليِّ الأشعريِّ، عن محمد بن عبد الجبار جميعاً، عن صفوان  
ابن يحيى، عن ابن مُسكان، عن الحلبيِّ، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: إذا تقيأ الصَّائِمِ  
فعلية قضاء ذلك اليوم، فإن ذرعه القيء من غير أن يتقيأ فليتمَّ صومه»<sup>(٥)</sup>.  
ص ٣٧٤ ﴿٢٩﴾ - وعنه، عن عليِّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير؛ و

١ - في المتن: «ولا تقعد المرأة إذا كانت صائمة في الماء، فإنها تحمله بقلبها».

٢ - انغمس في الماء: غاص فيه.

٣ - المشهور كراهة جلوس المرأة الصائمة في الماء، وقال أبو الصلاح: إذا جلست المرأة في  
الماء إلى وسطها لزمها القضاء، ونقل عن ابن البراج أنه أوجب الكفارة أيضاً بذلك، وألحق  
الشهيد - رحمه الله - في اللُّعْمَة بالمرءة الخنثى والخصي الممسوح لمسائاتها في العلة. (ملذ)

٤ - ذرعه - كمنعه -: أي حنقه وسبق إلى فيه وغلبه، والمراد سبقه من دون اختيار. وفي

المتن: «وإن ذرعه لم يكن عليه شيء».

٥ - في المدارك: اختلف الأصحاب في حكم عمْدِ القيء للصَّائِمِ بعد اتِّفاقهم على أنه لو ذرعه

بغير اختيار لم يفتقر، فذهب الشيخ - رحمه الله - وأكثر الأصحاب إلى أنه موجب للقضاء خاصة،  
وقال ابن إدريس: إنه محرم، ولا يجب به قضاء ولا كفارة. (ملذ)

محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن أبي عمير<sup>(١)</sup> عن حماد ، عن الحلبي ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : إذا تقيأ الصائم فقد أفطر ، وإن ذرعه من غير أن يتقيأ فليتم صومه » .

ص ٣٧٥ ﴿ ٣٧٥ ﴾ - ٣٠ - علي بن الحسن ، عن هارون بن مسلم ، عن مسعدة بن صدقة ، عن أبي عبد الله ، عن أبيه عليه السلام « أنه قال : من تقيأ متعمداً وهو صائم فقد أفطر و عليه الإعادة ، فإن شاء الله عدبه وإن شاء غفر له ، و قال : من تقيأ وهو صائم فعليه القضاء » .

س ٣٧٦ ﴿ ٣٧٦ ﴾ - ٣١ - و عنه ، عن محمد ؛ و أحمد ابني الحسن ، عن أبيهما ، عن عبد الله بن بكير - عن بعض أصحابنا - ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : من تقيأ متعمداً و هو صائم قضى يوماً مكانه » .

ث ٣٧٧ ﴿ ٣٧٧ ﴾ - ٣٢ - محمد بن يعقوب ، عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن عثمان بن عيسى ، عن سماعة « قال : سألته<sup>(٢)</sup> عن القلس<sup>(٣)</sup> - و هو الجشأة<sup>(٤)</sup> - يرتفع الطعام من جوف الرجل من غير أن يكون تقيأ و هو قائم في الصلاة ، قال : لا ينقض ذلك وضوءه ، و لا يقطع صلاته ، و لا يفطر صيامه » .

ث ٣٧٨ ﴿ ٣٧٨ ﴾ - ٣٣ - علي بن الحسن ، عن علي بن أسباط ، عن علاء بن رزين ، عن محمد بن مسلم « قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن القلس أيفطر الصائم ؟ قال : لا » .

ص ٣٧٩ ﴿ ٣٧٩ ﴾ - ٣٤ - محمد بن أحمد بن يحيى ، عن محمد بن عيسى ، عن ابن -

١ - كذا ، و الصواب : « جميعاً عن ابن أبي عمير ، عن حماد » . ٢ - كذا مضمرأ .

٣ - قال الخليل : القلس : ما خرج من الحلق ملاء الفم أو دونه و ليس بقي ، فإن عاد فهو

التيء . (الصحاح)

٤ - الجشأة - بضم الجيم و فتح الشين كهزمة - ، و قال الأصمعي : يقال : الجشاء على وزن

فعال . (الصحاح) و هي ريح تخرج من الفم مع الصوت عند الشبع .



محبوب ، عن عبدالله بن سنان « قال : سُئِلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلِ الصَّائِمِ يَقْلَسُ فَيُخْرِجُ مِنْهُ الشَّيْءَ مِنَ الطَّعَامِ أَيْفَظَرُهُ ذَلِكَ ؟ قَالَ : لَا ، قُلْتُ : فَإِنْ أزدَرَدَهُ بَعْدَ أَنْ صَارَ عَلَى لِسَانِهِ ؟ قَالَ : لَا يَفْظَرُهُ ذَلِكَ » (١).

فالوجه في هذا الخبر أنه إذا ازدردته بعد ما صار في فيه ناسياً ، فأما إذا تعمد ذلك فقد أفطر و لزمه ما يلزم المفطر متعمداً .

ص ٣٨٠ ﴿٣٨٠﴾ ٣٥ - محمد بن يعقوب ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن إسماعيل بن مزار ، عن يونس ، عن أبي جميلة ، عن زيد الشحام « عن أبي عبدالله عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي صَائِمٍ يَتَمَضَّمُ ، قَالَ : لَا يَبْلَعُ رِيْقَهُ (٢) حَتَّى يَبْزُقَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ » .

ن ٣٨١ ﴿٣٨١﴾ ٣٦ - سعد بن عبدالله ، عن محمد بن الحسن ، عن محمد بن عبد الحميد ، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر ، عن عبد الكريم بن عمرو ، عن أبي بصير ، عن أبي عبدالله عَلَيْهِ السَّلَامُ « قَالَ : الصَّائِمُ يَدَّهْنَ بِالطَّيْبِ وَيَشْمُ الرَّيْحَانَ » .

ص ٣٨٢ ﴿٣٨٢﴾ ٣٧ - محمد بن يعقوب ، عن عده من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد بن خالد ، عن أبيه ، عن عبدالله بن الفضل التوفلي ، عن الحسن بن راشد « قَالَ : كَانَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِذَا صَامَ تَطَيَّبَ بِالطَّيْبِ ، وَ يَقُولُ : الطَّيْبُ تَحْفَةٌ - الصَّائِمِ » (٣) .

ص ٣٨٣ ﴿٣٨٣﴾ ٣٨ - وعنه ، عن محمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين ، عن علي بن الحكم ، عن علاء بن رزين ، عن محمد بن مسلم « قَالَ : قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : الصَّائِمُ يَشْمُ الرَّيْحَانَ وَ الطَّيْبِ ؟ فَقَالَ : لَا بَأْسَ » .

١ - زرد ، و ازدرد اللقمة : بلعها وأسرع ، و الازدرداد الابتلاع . و في الدرورس : « ولو ابتلع ما خرج منه كفرة » ، و اقتصر في النهاية و القاضي على القضاء ، و في رواية محمد بن سنان لا يفطر ، و يحمل على عوده بغير قصد - انتهى . أقول : الظاهر إن في نسخهته مكان « عبدالله بن سنان » « محمد بن سنان » .

٢ - الريق و الريقة : لعاب الفم ، و الجمع أرياق و رياق .

٣ - إضافة إلى المفعول ، أي يستحب أن يتعف للصائم بالطيب ، أو تحفة أتحمها الله إياه ، بأن جعله حللاً له . (ملذ)

٣٨٤ ﴿٣٨٤﴾ ٣٩ - وعنه ، عن عدّة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد ، عن محمد بن يحيى ، عن غياث<sup>(١)</sup> ، عن جعفر ، عن أبيه عليه السلام « قال : إنّ عليّاً عليه السلام كره المِسْك أن يتطيب به الصائم » .

ص ٣٨٥ ﴿٣٨٥﴾ ٤٠ - سعد بن عبدالله ، عن أحمد بن محمد ، عن الحسين بن سعيد ، عن صفوان بن يحيى ، عن عبدالرحمن بن الحجاج « قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن الصائم أترى له أن يشتم الرِّيحان أم لا ترى ذلك له ؟ فقال : لا بأس به » .

٣٨٦ ﴿٣٨٦﴾ ٤١ - وعنه ، عن أبي جعفر ، عن عباد بن سليمان ، عن سعد بن سعد « قال : كتب رجلٌ إلى أبي الحسن عليه السلام : هل يشتم الصائم الرِّيحان يتلذذ به ؟ فقال عليه السلام : لا بأس به » .

٣٨٧ ﴿٣٨٧﴾ ٤٢ - محمد بن يعقوب ، عن عدّة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد بن خالد ، عن داود بن إسحاق الحدّاء ، عن محمد بن الفيض<sup>(٢)</sup> « قال : سمعت أبا عبدالله عليه السلام ينهى عن التّرجس ، فقلت : جعلتُ فداك لم ذاك ؟ قال : لأنّه ريحان الأعاجم »<sup>(٣)</sup> .

وقد رُويت أخبار في كراهية شمّ الرِّيحان أيضاً ، روى :

ص ٣٨٨ ﴿٣٨٨﴾ ٤٣ - عليُّ بن الحسن بن فضال ، عن إبراهيم بن أبي بكر ، عن الحسن بن راشد « عن أبي عبدالله عليه السلام قال : الصائم لا يشتم الرِّيحان » .

١ - أي غياث بن إبراهيم ، كما في الكافي .

٢ - نسخة في الجميع : «العيص» ، وفي الكافي مثل ما في المتن .

٣ - أنا كراهة شمّ الرِّيحان للصائم ، والمراد بها كلّ نبت طيب الريح كما نصّ عليه أهل اللّغة ، فقال في المنتهى : إنّه قول علمائنا أجمع ، وأنا تأكّد كراهة التّرجس ، فلرواية محمد بن الفيض قال الكليني - رضي الله عنه - : «وأخبرني بعض أصحابنا أنّ الأعاجم كانت تشمه إذا صاموا ، وقالوا : إنّه يسكّ الجوع» ، وعللّ المفيد كراهة التّرجس بوجه آخر ، وهو أنّ ملوك العجم كان لهم يوم معين يصومونه ، ويكثرّون فيه شمّ التّرجس ، فنهوا عليهم السلام عن ذلك خلافاً لهم ، وألحق العلامة في المنتهى بالتّرجس المِسك لشدة رائحته ، ولرواية غياث . (المدارك) .

﴿٣٨٩﴾ ٤٤ - وعنه، عن الحسن بن بقّاح، عن الحسن بن الصّيقّل، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: وسألته عن الصّائم يلبس الثّوب المبلول، فقال: لا، ولا يشم الرّيحان».

﴿٣٩٠﴾ ٤٥ - محمّد بن يعقوب، عن عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن الحسن بن راشد «قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: الحائض تقضي الصّلاة؟ قال: لا، قلت: تقضي الصّوم؟ قال: نعم، قلت: من أين جاء هذا؟ قال: إن أوّل من قاس إبليس، قلت: فالصّائم يستنقع في الماء؟ قال: نعم، قلت: فيبيل ثوباً على جسده؟ قال: لا، قلت: من أين جاء هذا؟ قال: من ذلك<sup>(١)</sup>، قلت: الصّائم يشم الرّيحان؟ قال: لا، لأنّه لذّة ويكره له أن يتلذّد».

فهذه الأخبار وما جرى مجراها وردت مورد الكراهية دون الحظر، فالأولى ترك التلذّد بسائر أنواع اللذات للصّائم، وإن كان متى فعله لم ينقض صومه، وقد بين ذلك بقوله - في الخبر الأخير - «لأنّه لذّة يكره له أن يتلذّد»، ومجتملاً أيضاً أن يكون المراد بذكر «الرّيحان» في هذه الأخبار «الترجس» دون غيره، ألا ترى إلى الخبر الذي قدّمناه في كراهية الترجس الذي رواه محمّد ابن القيس، عن أبي عبد الله عليه السلام أنّه ذكر كراهية ذلك ثمّ قال: «لأنّه ریحان - الأعاجم» فأطلق عليه اسم الرّيحان، فلا يمتنع أن يكون المراد بهذه الأخبار أيضاً ذلك بعيته دون غيره.

↑  
٢٦٧

### ﴿٢٥﴾ - باب حكم الساهي والغالط في الصيام

قال الشّيخ - رحمه الله - : ﴿من أكل أو شرب أو جامع على السهو عن فرض الصيام لم يكن عليه حرج، وليس عليه كفارة ولا قضاء﴾<sup>(٢)</sup>.

صع ﴿٣٩١﴾ ١ - الحسين بن سعيد، عن القاسم بن محمّد، عن عليّ، عن

١ - أي ممّا أنبأتك عليه من عدم تطرّق القياس في دين الله، ووجوب التسليم في كلّ ما ورد من الشارح. (المراة)

٢ - لا خلاف فيه بين الأصحاب في أي نوع من أنواع الصّوم كان.

أبي بصير « قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجلٍ صام في رمضان فأكل أو شرب ناسياً ، قال : يتمُّ صومه و ليس عليه قضاء . » .

مع ﴿ ٣٩٢ ﴾ ٢ - و عنه ، عن الحسن <sup>(١)</sup> ، عن يوسف بن عقيل ، عن محمد ابن قيس ، عن أبي جعفر عليه السلام « قال : كان أمير المؤمنين عليه السلام يقول : من صام فَنسيَ وأكل وشرب فلا يفطر من أجل أنه نسي ، فإنما هو رزقُ رزقه اللهُ فليتمَّ صومه . » .

مع ﴿ ٣٩٣ ﴾ ٣ - محمد بن يعقوب ، عن عِدَّة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر ، عن داود بن سِرْحان « عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل ينسى فيأكل [و يشرب] في شهر رمضان ، قال : يتمُّ صومه فإنما هو شيءٌ أطعمه اللهُ عزَّ وجلَّ . » .

قال الشيخ - رحمه اللهُ - : ﴿ ومن أكل أو شرب أو جامع وهو يظنُّ أن - الفجر لم يطلُع ، و كان طالِعاً ، فلا حرَج عليه ، إن كان قد رَصَدَ الفجرَ فلم يتيقنه و عليه تمامُ يومه ذلك <sup>(٢)</sup> ، فإن بدء بالأكل أو الشرب أو بشيء مما عدَدناه قبل أن ينظر الفجر ، ثم تبين بعد ذلك أنه كان طالِعاً و جب عليه تمام ذلك اليوم و لزمه القضاء . ﴾ .

يدلُّ على ذلك ما رواه :

ن ﴿ ٣٩٤ ﴾ ٤ - محمد بن يعقوب ، عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن عثمان بن عيسى ، عن سماعة بن مهران « قال : سألتُه <sup>(٣)</sup> عن رجلٍ أكل أو شرب بعد ما طلع الفجر في شهر رمضان ، فقال : إن كان قام فنظر [ فلم ير - الفجر ] فأكل ثم عاد فرأى الفجر ، فليتمَّ صومه فلا إعادة عليه ، و إن كان قام

١ - كذا في النسخ ، والظاهر زيادة « عن الحسن » ، و سيأتي الخبر بعينه في باب « قضاء شهر

رمضان » تحت رقم ١٢ .

٢ - كان ذلك لاستصحابه بقاء الوقت مع شكه في طلوع الفجر ، فلا كفارة عليه و أما

و جوب القضاء فيدلُّ عليه روايات . ٣ - كذا مضمراً .

فأكل أو شرب ثم نظر إلى الفجر فرأى أنه قد طلع فليتم صومه ويقضي يوماً آخر ،  
لأنه بدء بالأكل قبل النظر فعلية الإعادة» .  
وليس ينافي هذا ما رواه :

صح **﴿٣٩٥﴾** ٥ - الحسين بن سعيد ، عن محمد بن أبي عمير ، عن حماد ، عن -  
الحلي ، عن أبي عبد الله عليه السلام «أنه سُئِلَ عن رَجُلٍ تَسَحَّرَ ، ثمَّ خَرَجَ من بيته و قد  
طَلَعَ الفَجْرَ و تَبَيَّنَ ، فقال : يَتَمُّ صومَه ذلك ثمَّ ليقضيه ، و إن تَسَحَّرَ في غير شهر  
رَمَضان بعد [طلوع] الفَجْر أَفْطَر ، ثمَّ قال : إنَّ أبي كان ليلة يصلي و أنا آكل ،  
فانصرف فقال : أمَّا جعفر فقد أكل و شرب بعد الفَجْر ، فأمرني فأفطرت ذلك -  
اليوم في غير شهر رَمَضان» <sup>(١)</sup> .

لأنَّ القضاء إمَّا و جب في هذا الخبر لأنَّه بدء بالأكل و الشرب ، و لم ينظر -  
الفجر ، و من كان فعل ذلك فحُكِمَ ما ذكرناه .

قال الشيخ - رحمه الله - : **﴿** و إن سأل غيره عن الفجر ، فخبِّره أنه لم يطلع  
فقلده فأكل و شرب ، ثمَّ علم أنه كان طالِعاً فعلية القضاء **﴾** .

ح **﴿٣٩٦﴾** ٦ - محمد بن يعقوب ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن -  
أبي عمير ، عن معاوية بن عمار «قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : أمر الجارية أن  
تنظر أطلع الفجر أم لا ؟ فتقول : لم يطلع ، فأكل ، ثمَّ أنظره فأجده قد طلع حين  
نظرت ، قال : تتم يومك و تقضيه ، أما إنك لو كنت أنت الذي نظرت ما كان  
عليك قضاؤه» .

صح **﴿٣٩٧﴾** ٧ - محمد بن يعقوب ، عن محمد بن إسماعيل ، عن الفضل بن -  
شاذان ، عن صفوان بن يحيى ، عن عيص بن القاسم «قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام

١ - اعلم أنَّ مقتضى رواية الحلي أن من تناول المفطر في غير شهر رمضان بعد طلوع الفجر  
فسد صومه ، سواء كان الصوم واجباً أو مندوباً ، و سواء كان تناول مع المراعاة أو بدونها ، و  
بذلك صرح العلامة و غيره ، و ينبغي تقييده بغير الواجب المعتن ، أما المعتن فالأظهر مساواته  
بصوم شهر رمضان في الحكم . (المدارك)

عن رجلٍ خرج في شهر رَمَضانَ وأصحابه يتسَحَّرُونَ في بيت فنظر إلى الفجر فناداهم، فكفَّ بعضهم وظنَّ بعضُ أنه يسخر فأكل، قال: يتمُّ صومه ويقضي». قال الشَّيخ - رحمه الله - : ﴿ وَمَنْ ظَنَّ أَنَّ الشَّمْسَ قد غابت لِعَارِضٍ مِنَ الغَيْمِ أو غير ذلك فأفطر ثمَّ تبينَ أنه لم تكن غابت في تلك الحال وجب عليه القضاء ﴾ .  
الَّذي ذكره - رحمه الله - رواية سَمَاعَةَ بن مِهْرَانَ في رواية مُحَمَّد بن يعقوبَ، عن سَمَاعَةَ وأبي بصير، ولم يروِ غيرهما.

صح ﴿ ٣٩٨ ﴾ ٨ - روى مُحَمَّد بن يعقوبَ، عن عليِّ بن إبراهيم، عن مُحَمَّد ابن عيسى بن عُبيد، عن يونس، عن أبي بصير؛ وسَمَاعَةَ «عن أبي عبد الله عليه السلام في قوم صاموا شهر رَمَضانَ فغشيهم سَحَابٌ أَسْوَدٌ عند غروب الشَّمْسِ فرأوا أنه - الليل فأفطر بعضهم، ثمَّ إنَّ السَّحَابَ انحَلَّ فإذا الشَّمْسُ؟ فقال: على الَّذي أفطر صيام ذلك اليوم، إنَّ الله - عزَّ وجلَّ - يقول: « ثُمَّ أَيْمُونُوا الصَّيَّامَ إِلَى اللَّيْلِ <sup>(١)</sup> »، فمن أكل قبل أن يدخل الليل فعليه قضاؤه، لأنه أكل مُتَعَمِّدًا».

فالوجه في هذه الرواية أنه متى شكَّ في دخول الليل عند العارضِ وتساوت ظنونه، ولم يكن لأحدهما مزية على الآخر، لم يجز له أن يفطر حتى يتيقن دخول الليل، أو يغلب على ظنه، ومتى أفطر والحال على ما وصفناه وجب عليه القضاء حسب ما تَضَمَّنَه هذا الخبر. وأما متى غلب على ظنه دخول الليل فأفطر، ثمَّ تبين بعد ذلك أنه لم يكن قد دخل الليل - فليكف عن الطَّعام وليس عليه قضاء؛ والَّذي يدلُّ على ما ذكرناه ما رواه:

صح ﴿ ٣٩٩ ﴾ ٩ - الحسين بن سعيد، عن مُحَمَّد بن الفضيل، عن أبي الصَّبَّاح - الكِنَانِي «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل صام، ثمَّ ظنَّ أنَّ الشَّمْسَ قد غابت وفي السماء غَيْمٌ فأفطر، ثمَّ إنَّ السَّحَابَ انحَلَّ فإذا الشَّمْسُ لم تغب، فقال: قد تمَّ صومه ولا يقضيه».

صح ﴿ ٤٠٠ ﴾ ١٠ - عليُّ بن الحسن بن فضال، عن مُحَمَّد بن عبد الحميد، عن

أبي جميلة، عن زيد الشحام « عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل صائم ظنَّ أنَّ الليل قد كان [دخل] وأنَّ الشمس قد غابت، و كان في السماء سحب فأفطر، ثمَّ إنَّ- السحاب انجلى فإذا الشمس لم تغب، فقال، تمَّ صومه ولا يقضيه».

ص ٤٠١ ﴿٤٠١﴾ - سعد بن عبد الله، عن أحمد بن محمد، عن العباس بن- معروف، عن علي بن مهزيار، عن حماد بن عيسى، عن حريز بن عبد الله، عن زُرارة « قال: قال أبو جعفر عليه السلام: وقت المغرب إذا غاب القرص، فإن رأيتَه بعد ذلك و قد صليتَ أعدتَ الصلاة و مضى صومُك و تكفَّ عن الطعام إن كنت قد أصبت منه شيئاً».

ص ٤٠٢ ﴿٤٠٢﴾ - الحسين بن سعيد، عن ابن أبي عمير؛ و فضالة، عن جميل، عن زُرارة، عن أبي جعفر عليه السلام «قال: لا تنقض القُبلة الصوم».

ص ٤٠٣ ﴿٤٠٣﴾ - سعد بن عبد الله، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسين ابن سعيد، عن عثمان بن عيسى، عن سماعة بن مهران «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن القُبلة في شهر رَمَضانَ للصائم أتفطره، قال: لا»<sup>(١)</sup>.

و قد روي كراهية القُبلة للصائم مخافة أن تسبق الإنسان شهوته و خاصة للشباب<sup>(٢)</sup>.

ص ٤٠٤ ﴿٤٠٤﴾ - روى الحسين بن سعيد، عن فضالة، عن أبان، عن محمد ابن مسلم؛ و زُرارة، عن أبي جعفر عليه السلام «أنه سئل هل يباشر الصائم أو يقتل في شهر رَمَضان، فقال: إني أخاف عليه فليتنزه عن ذلك إلا أن يثق أن لا يسبقه منيته».

ص ٤٠٥ ﴿٤٠٥﴾ - و عنه، عن الحسين بن علوان، عن سعد بن طريف، عن- الأصبغ بن نباتة « قال: جاء رجلٌ إلى أمير المؤمنين عليه السلام فقال: يا أمير المؤمنين!

١ - الأصح اختصاص الكراهية بمن يجزك اللمس و نحوه شهوته، كما اختاره المحقق في-

المعتبر، والعلامة في التذكرة و جماعة، للأخبار الكثيرة الدالة عليه. (المدارك)

٢ - في بعض النسخ: «للشباب».

أقبل وأنا صائم؟! فقال له: عَفَّ صَوْمُكَ! فَإِنَّ بَدْءَ الْقِتَالِ اللَّطَامُ»<sup>(١)</sup>.  
 \* (ومتى أمدى الإنسان من مباشرة أو كلام وهو صائم فليس عليه شيء) \*  
 يدلُّ على ذلك ما رواه:

ص ٤٠٦ ﴿٤٠٦﴾ ١٦ - الحسين بن سعيد، عن القاسم، عن علي<sup>(٢)</sup>، عن أبي بصير  
 «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرَّجُلِ يَضَعُ يَدَهُ عَلَى جَسَدِ امْرَأَتِهِ وَهُوَ صَائِمٌ،  
 فَقَالَ: لَا بَأْسَ، وَإِنْ أَمَدَى فَلَا يُفْطِرُ، قَالَ: وَقَالَ: لَا تَبَاشِرُوهِنَّ - يَعْنِي -  
 الْعَشِيَانَ»<sup>(٣)</sup> - فِي شَهْرِ رَمَضَانَ بِالنَّهَارِ».

ص ٤٠٧ ﴿٤٠٧﴾ ١٧ - وعنه، عن القاسم، عن علي<sup>(٤)</sup>، عن أبي بصير «قال: سألت  
 أبا عبد الله عليه السلام عَنْ رَجُلٍ كَلَّمَ امْرَأَتَهُ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ وَهُوَ صَائِمٌ، فَقَالَ: لَيْسَ  
 عَلَيْهِ شَيْءٌ، وَإِنْ أَمَدَى فَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ، وَالْمُبَاشَرَةُ لَيْسَ بِهَا بَأْسٌ»<sup>(٥)</sup>، وَلَا قِضَاءَ يَوْمِهِ،  
 وَلَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَتَعَرَّضَ لِرَمَضَانَ».

ص ٤٠٨ ﴿٤٠٨﴾ ١٨ - فأما ما رواه أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسين بن سعيد،  
 عن ابن أبي عمير، عن محمد بن أبي حمزة، عن رِفَاعَةَ بْنِ مُوسَى «قال: سألتُ  
 أبا عبد الله عليه السلام عَنْ رَجُلٍ لَامَسَ جَارِيَتَهُ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ فَأَمَدَى»<sup>(٥)</sup>، قَالَ: إِنْ كَانَ  
 حَرَامًا فَلَيْسَتْغْفِرَ اللَّهُ اسْتِغْفَارَ مَنْ لَا يَعُودُ أَبَدًا»<sup>(٦)</sup>، وَيَصُومُ يَوْمًا مَكَانَ يَوْمٍ، وَإِنْ  
 كَانَ مِنْ حِلَالٍ فَلَيْسَتْغْفِرَ اللَّهُ وَلَا يَعُودُ، وَيَصُومُ يَوْمًا مَكَانَ يَوْمٍ».

١ - المراد باللطام: الضرب بالكف. أي كما أن اللطمة تنجر إلى القتال، كذلك القبلة تنجر  
 إلى الجماع. ٢ - يعني ابن أبي حمزة الباطني.

٣ - في بعض النسخ: «يعني النساء» والصحيح ما في المتن.

٤ - مباشرة المرأة: ملامستها. (القاموس)

٥ - المذي - بسكون الذال المعجمة وتخفيف الياء -: الببل اللزج الذي يخرج من الذكر

عند ملاعبة النساء.

٦ - أي لا في شهر رمضان ولا في غيره. وقوله عليه السلام: «فليستغفر الله ولا يعود» أي في

شهر رمضان. فظهر وجه التفصيل، فتأمل. (ملذ)



فهذا حديث شاذٌ نادرٌ، ومخالفٌ لِفُتْيَا مَشَايخِنَا كُلِّهِمْ<sup>(١)</sup>، ولعلَّ الرَّاويَ وَهَمَ في قوله في آخر الخبر: «ويصوم يوماً مكان يوم» لأنَّ متضمَّنَ الخبر<sup>(٢)</sup> يدلُّ عليه، ألا ترى أنَّه شرع في الفرق بين أن يكون أمدى من مباشرة حرام وبين أن يكون - الإمداء من مباشرة حلال<sup>(٣)</sup>، وعلى الفتيا الذي رواه لا فرق بينهما، فعلم أنَّه وَهَمَ من الرَّاوي.

\* (ومن باشر امرأته فأمنى وجب عليه ما يجب على من جامع) \*.

يدلُّ على ذلك ما رواه:

صح (٤٠٩) ١٩ - الحسين بن سعيد، عن صفوان، عن عبدالرحمن بن - الحجاج «قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن الرجل يعبثُ بأهله في شهر رمضان حتى يمني، قال: عليه مثل ما على الذي يجامع»<sup>(٤)</sup>.

\* (فإن أمني الرجل من نظر أو كلام من غير مباشرة لم يكن عليه شيء)<sup>(٥)</sup> \*.

يدلُّ على ذلك ما رواه:

١ - قال في المنتقى: «لا يخفى أنَّ إيراد صدر الحديث في كتاب من لا يحضره الفقيه يقتضي: فتياً مصنفه به، على ما هو معهود من قاعدته التي مَهَّدَهَا في أوله، و كأنَّ الشَّيْخَ يريد حكم العجز فقط». وعمل بظاهر الخبر ابن الجنيد وأوجب القضاء بالمدني.

٢ - في بعض النسخ: «لأنَّ مقتضى الخبر»، والظاهر هو الأصوب.

٣ - قال في المنتقى: يمكن أن يناقش في هذا بأنَّ وجه الفرق وجوب التوبة في الصورة الأولى، والتنبيه على ذلك بقوله: «استغفار من لا يعود أبداً» و عدمه في الثانية، ولهذا اقتصر فيها على مجرد الأمر بالاستغفار والتَّهْيِ عن العود، وهو إشارة إلى أنَّ الفعل ليس بمعصية، فيعلم أنَّ الأمر فيه للاستحباب والتَّهْيِ للكراهة، و يتبعها كون طلب الصوم مكان اليوم للاستحباب أيضاً، وبذلك يظهر رجحان الحمل عليه، لا سبياً بمجموعة ما نتبنا عليه مراراً فيما سلف، من أنَّ القدر المتيقن في مثل هذا الأمر والتَّهْيِ هو الاستحباب والكراهة.

٤ - لا خلاف في أنَّ الاستمئاء موجب للقضاء والكفارة. (ملذ)

٥ - هذا أحد الأقوال في المسألة، وقال في المبسوط: من نظر إلى ما لا يحلُّ له بشهوة فأمنى، فعليه القضاء، وإن كان نظره إلى من يحلُّ فأمنى، لم يكن عليه شيء، وقال أبو الصلاح: لو أصغى إلى حديث أو ضم، أو قتل فأمنى، فعليه القضاء، والأصح أن ذلك غير مفسد إلا إذا كان من عادته الإمئاء بذلك و فعله عاماً قاصداً به إلى حصول الإمئاء. (المدارك)

صع ﴿٤١٠﴾ ٢٠ - الحسين بن سعيد، عن القاسم، عن علي<sup>(١)</sup>، عن أبي بصير  
«قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل كلّم امرأته في شهر رمضان وهو صائم  
فأمنى، فقال: لا بأس.»

↑  
٢٧٣

### ﴿٢٦﴾ - باب قضاء شهر رمضان

﴿و حكم من أفطر فيه على التعمد والنسيان﴾

﴿ومن وجب عليه صيام شهرين متتابعين وأفطر فيها﴾

﴿أو كان عليه نذر في صيام﴾

صح ﴿٤١١﴾ ١ - الحسين بن سعيد، عن محمد بن أبي عمير، عن حماد، عن -  
الحليّ، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: إذا كان على الرجل شيء من صوم شهر  
رمضان فليقضه في أيّ الشهور شاء أياماً متتابعة، فإن لم يستطع فليقضه كيف  
شاء، وليحص الأيام، فإن فرّق فحسّن، وإن تابع فحسن، قال: قلت: رأيت إن  
بقي عليه شيء من صوم رمضان أيقضه<sup>(٢)</sup> في ذي الحجة؟ قال: نعم.»

صح ﴿٤١٢﴾ ٢ - وعنه، عن حماد، عن عبد الله بن المغيرة، عن ابن سنان، عن  
أبي عبد الله عليه السلام «قال: من أفطر شيئاً من شهر رمضان في عُذره، فإنّ قضاها متتابعاً  
فهو أفضل<sup>(٣)</sup>، وإنّ قضاها متفرّقاً فحسّن<sup>(٤)</sup>.»

صح ﴿٤١٣﴾ ٣ - محمد بن يعقوب، عن عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد،  
عن عليّ بن أحمد بن أشيم، عن سليمان بن جعفر الجعفريّ «قال: سألت أبا الحسن  
عليه السلام عن الرجل يكون عليه أيام من شهر رمضان أيقضها متفرّقة، قال: لا بأس  
بتفرّقه قضاءً شهر رمضان<sup>(٥)</sup>، إنّه الصيام الذي لا يفرّق كفارة الظهار و كفارة

↑  
٢٧٤

١ - يعني القاسم بن عمّاد الجوهريّ، عن البطائنيّ . ٢ - في بعض النسخ: «إن بقي  
عليّ شيء من صوم رمضان أقضه؟». ٣ - في بعض النسخ: «كان أفضل». ٤ - يدلّ على عدم وجوب الفورية والتتابع في قضاء شهر رمضان فحسب .  
٥ - في بعض النسخ: «لا بأس بتفريق شهر رمضان»، و في بعضها: «لا بأس  
بتفريقه».

الدم وكفارة اليمين».

٤ - سعد بن عبدالله، عن أحمد بن الحسن بن علي بن فضال، عن عمرو بن سعيد، عن مُصَدِّق بن صَدَقَةَ، عن عَمَّار بن موسى السَّاباطي، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: سألتُه عن الرَّجُل يكون عليه أَيامٌ من شهر رَمَضان كيف يقضيها، فقال: إن كان عليه يَوْمان فليفطر بينهما يوماً، وإن كان عليه خمسة [أيام] فليفطر بينهما أَياماً<sup>(١)</sup>، وليس له أن يصوم أكثر من سِتَّة أَيام مُتواليَّةٍ، وإن كان عليه ثمانية أَيام أو عشرة أفطر بينها يوماً<sup>(٢)</sup>».

الوجه في هذه الرواية أنَّ من وجب عليه قضاء شهر رَمَضان لم يلزمه قضاؤه متتابعاً حَسَب ما يجب عليه صومه ابتداءً، فاي يتضمَّن هذا الخبر من الأمر بالإفطار والفصل بين هذه الأيام إنَّها هو أمر تخيير دون إيجاب، وقد قدَّمنا أنَّ قضاءه متتابعاً أفضل.

٥ - الحسين بن سعيد، عن القاسم بن محمد الجوهري، عن أبان ابن عثمان، عن عبدالرحمن بن أبي عبدالله «قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن قضاء شهر رَمَضان في شهر ذي الحِجَّة وأقطعه، فقال: اقضيه في شهر ذي الحِجَّة وأقطعه إن شئت».

٦ - والذي رواه أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن يحيى، عن غياث بن إبراهيم، عن جعفر، عن أبيه عليه السلام «قال: قال [أمير المؤمنين] علي عليه السلام في قضاء شهر رَمَضان: إن كان لا يقدر على سَرِّده فَرِّقه<sup>(٣)</sup>، وقال: لا يقضي شهر

↑  
٢٧٥

١ - في بعض النسخ: «يفطر بينها أياماً». والخبر يأتي في باب الزيادات تحت رقم ٩٣ بزيادة في المتن وهي هكذا: «فإن عليه خمسة أيام فليفطر بينها يومين، وإن كان عليه شهر فليفطر بينها أياماً، وليس له - إلخ».

٢ - قيل: كأنَّ العلة فيه أنَّ يوم الجمعة الإفطار أفضل لمن اختار التفريق لئلا يضعفه - الصوم عن أعمال يوم الجمعة.

٣ - المراد بـ«السرِّد»: التتابع.

رَمَضان في عشر ذي الحِجَّة» (١).

قوله الْحَجَّاتُ: «لا يقضي شهر رَمَضان في عشر ذي الحِجَّة» المراد به إذا كان حاجاً لأنه مُسافر، ولا يجوز للمسافر أن يقضي شهر رَمَضان إلا أن يقيم أو يعزم على المُقام في بلد عشرة أيام.

والذي يدلُّ على ما ذكرناه ما قدَّمناه من جواز قضاء شهر رَمَضان في ذي- الحِجَّة، فأما ما يدلُّ على أنه لا يجوز أن يقضي شهر رَمَضان في السفر ما رواه:

« ﴿٤١٧﴾ ٧ - محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى، عن محمد بن- الحسين، عن محمد بن عبدالله بن هلال، عن عُقبة بن خالد «عن أبي- عبدالله عليه السلام في رجلٍ مرض في شهر رَمَضان، فلما برء أراد الحجَّ كيف يصنع بقضاء الصَّوم؟ فقال: إذا رجَّع فليقضه».

قال الشيخ - رحمه الله -: ﴿ و من وجب عليه قضاء شهر رَمَضان أو شيء من واجب الصَّيام لم يجز له التَّطَوُّع حتَّى يؤدِّي ما وجب عليه ﴾ (٢).

يدلُّ على ذلك ما رواه:

ح ﴿٤١٨﴾ ٨ - محمد بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حماد، عن الحلبي «قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل عليه من شهر رَمَضان طائفة أيتطوَّع، فقال: لا، حتَّى يقضي ما عليه من شهر رَمَضان».

« ﴿٤١٩﴾ ٩ - وعنه، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن محمد بن إسماعيل، عن محمد بن الفضيل، عن أبي الصَّباح الكِنَاني «قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجلٍ عليه من شهر رَمَضان أيام أيتطوَّع، فقال: لا، حتَّى

١ - قال في الدروس: لا يكره القضاء في عشر ذي الحِجَّة، والزواية عن علي عليه السلام بالتسهي

عنه مدخولة. (ملذ) أقول: غياث بن إبراهيم كان بَريئاً، له كتاب لكتنه ثقة على ما نص عليه التجاشي والعلامة - رحمه الله -، وبقية رجال السنن عدول.

٢ - في بعض النسخ: «يجب عليه».

يقضي ما عليه من شهر رَمَضان» (١١).

قال الشَّيخ - رحمه الله - : ﴿ ومن أصبحُ جُنْباً في يومٍ قد كان بيتَ له التَّيَّةِ للصَّيَامِ لقضاءِ شهرِ رَمَضانٍ أو التَّطَوُّعِ لم يجز له صيامه (١٢) ﴾ . ٢٧٦ ↑  
يدلُّ على ذلك ما رواه :

صح ﴿٤٢٠﴾ ١٠ - الحسين بن سعيد ، عن النَّضْرِ بنِ سُوَيْدٍ ، عن ابنِ سِنانٍ « قال : سألتُ أبا عبد الله عليه السلام عن الرَّجُلِ يقضي رَمَضانَ فيجنب من أوَّلِ اللَّيْلِ ولا يغتسل حتَّى آخر اللَّيْلِ ، وهو يرى أنَّ الفجر قد طَلَعَ ، قال : لا يصوم ذلك اليوم ويصوم غيره » .

قال الشَّيخ - رحمه الله - : ﴿ ومن أصبح صائماً لقضاء يومٍ من شهرِ رَمَضانٍ فأفطر فيه ناسياً لم يكن عليه حرجٌ ويتمُّ بقية يومه بالصَّوم ﴾ .

صح ﴿٤٢١﴾ ١١ - الحسين بن سعيد ، عن مُحَمَّدِ بنِ أَبِي عُمَيْرٍ ، عن حَمَّادٍ ، عن الحلبيِّ ، عن أبي عبد الله عليه السلام « أنه سُئِلَ عن رَجُلٍ نَسِيَ فأكل وشرب ، ثم ذكر ، قال : لا يفطر ، إمَّا هو شيءٌ رزقه الله فليتمَّ صَوْمَهُ » .

صح ﴿٤٢٢﴾ ١٢ - سعد بن عبد الله ، عن أحمد بن محمد ، عن الحسين بن - سعيد ، عن يوسف بن عَقِيلٍ ، عن مُحَمَّدِ بنِ قَيْسٍ ، عن أبي جعفر عليه السلام « قال :

١ - الخبر يدلُّ على عدم جواز التطوع بالصوم لمن عليه قضاء شهر رمضان ، لا من عليه صوم كفارة أو أمثالها .

٢ - قال الفاضل التستري - رحمه الله - : كأن مراد المفيد - رحمه الله - حكم من أصبح جنباً من غير سبق العلم بالجنابة وحينئذ في دلالة الرواية إشكال ، وكيف كان في دلالتها على حكم التطوع نظر بين - انتهى .

وقال في الشرايع : لو استيقظ جنباً لم ينقصد صومه قضاء عن شهر رمضان ، وقيل : ولا ندباً - انتهى . واختلف في الثاني وظاهر الأخبار الصحة . وقال في المدارك : أتا في القضاء فيدلُّ عليه صحبة عبد الله بن سنان وإطلاق النص ، وكلام الأصحاب يقتضي عدم الفرق في ذلك بين من أصبح في التومة الأولى أو الثانية ، ولا في القضاء بين الموسع والمضيق . واحتمل جذبي جواز القضاء مع التضييق لمن لم يعلم بالجنابة حتى أصبح ، و يحتمل مساواته لصوم شهر رمضان ، فيصح إذا أصبح في التومة الأولى خاصة . (ملذ)

كان أمير المؤمنين عليه السلام يقول: من صام ففسي فأكل وشرب فلا يفطر من أجل أنه نسي، فإنما هو رزق رزق الله عزّ وجلّ، فليتمّ صومه» (١).

٢٠ ﴿٤٢٣﴾ ١٣ - وعنه، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن وهيب ابن حفص، عن أبي بصير «قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: رجل صام يوماً نافلاً فأكل وشرب ناسياً، قال: يتمّ يومه ذلك وليس عليه شيء» (٢).

قال الشيخ - رحمه الله -: ﴿فإن تعمد فيه الإفطار قبل الزوال لم يكن عليه شيء وصام يوماً بدله إذا شاء، وإن أفطر بعد الزوال وجب عليه الكفارة وهي إطعام عشرة مساكين، وصام بدله يوماً، فإن لم يمكنه الإطعام صام ثلاثة أيام بدل الإطعام﴾.

يدلُّ على ذلك ما رواه:

٢١ ﴿٤٢٤﴾ ١٤ - سعد بن عبد الله، عن حمزة بن يعلى، عن البرقي (٣)، عن عبيد بن الحسين (٤)، عن عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: صوم - التافلة لك أن تفطر ما بينك وبين الليل متى ما شئت، وصوم قضاء الفريضة لك أن تفطر إلى زوال الشمس، فإذا زالت الشمس فليس لك أن تفطر» (٥).

٢٢ ﴿٤٢٥﴾ ١٥ - الحسين بن سعيد، عن فضالة بن أيوب، عن الحسين بن - عثمان، عن سماعة، عن أبي بصير «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المرّة تقضي

١ - في بعض النسخ: «فليتمّ»، و تقدّم الخبر ص ٣٣٩ بلفظه.

٢ - لا ينفي عدم دلالة على مطلوبه، لأنّ الكلام في الصوم القضائي، لا الاستحيائي.

٣ - في بعض النسخ: «عن التوفّي».

٤ - كذا، والظاهر تصحيحه، فإنّ في كتب الرجال: «عبيد بن الحسن» وهو كوفي ثقة

قليل الحديث كما نصّ عليه النجاشي والعلامة في خلاصته.

٥ - تحريم الإفطار بعد الزوال لقاضي شهر رمضان إجماعي ولا خلاف فيه، لكن تجويزه قبل الزوال اختلافي. والجواز مذهب الأكثر، وحكى في المختلف عن أبي الصلاح أنّ كلامه يشعر بتحريمه، وذلك مع اتساع الوقت، وأما مع تضييقه محرمة الإفطار قبل الزوال لا خلاف فيه ظاهراً.

شهرَ رَمَضانَ [أ] فيكرهها زَوْجُها على الإفطار، فقال: لا ينبغي له أن يكرهها بعد الزَّوالِ».

ص ٤٢٦ ﴿١٦﴾ - أحمد بن محمد بن عيسى، عن العباس بن معروف، عن صفوان بن يحيى، عن ابن سينان، عن عمار بن مروان<sup>(١)</sup>، عن سماعة بن مهران «عن أبي عبد الله عليه السلام في قوله: الصائم بالخيار إلى زوال الشمس، قال: إن ذلك في- الفريضة، فأما التافلة فله أن يفطر أي ساعة شاء إلى غروب الشمس»<sup>(٢)</sup>.  
قوله عليه السلام: «إن ذلك في الفريضة» يريد قضاء الفريضة، لأن نفس الفريضة ليس فيها خيار على حال.

ص ٤٢٧ ﴿١٧﴾ - محمد بن يعقوب، عن عده من أصحابنا، عن أحمد ابن محمد، عن ابن محبوب، عن الحارث بن محمد، عن بُريد العجلي، عن أبي- جعفر عليه السلام «في رجل أتى أهله في يوم يقضيه من شهر رَمَضانَ، قال: إن كان أتى أهله قبل الزَّوالِ فلا شيء عليه إلا يوماً مكان يوم، وإن كان أتى أهله بعد- الزَّوالِ<sup>(٣)</sup> فإن عليه أن يتصدق على عشرة مساكين»<sup>(٤)</sup>.

ص ٤٢٨ ﴿١٨﴾ - سعد بن عبد الله، عن أبي جعفر، عن أيوب بن نوح، عن محمد بن أبي عمير، عن هشام بن سالم «قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: رجل وقع على أهله وهو يقضي شهرَ رَمَضانَ، فقال: إن كان وقع عليها قبل صلاة- العصر<sup>(٥)</sup> فلا شيء عليه، يصوم يوماً بدل يوم، وإن فعل بعد العصر<sup>(٦)</sup> صام

١ - نسخة في الجميع: «عثمان بن مروان»، وفي الكافي كما في المتن.

٢ - تقدم في باب نية الصيام تحت رقم ١١٠ مثل ما في المتن، مع بيان له.

٣ - في بعض النسخ: «بعد زوال الشمس».

٤ - زاد في الكافي والفقيه: «فإن لم يقدر صام يوماً مكان يوم و صام ثلاثة أيام كفارة لما

صنع».

٥ - الظاهر تصحيحه والصواب: «قبل صلاة الظهر».

٦ - كذا في النسخ، والصواب: «بعد الظهر».

ذلك اليوم وأطعم عشرة مساكين ، فإن لم يمكنه صام ثلاثة أيام كفارة لذلك .  
 ت (٤٢٩) ﴿ ١٩ - علي بن الحسن بن فضال ، عن محمد بن إسماعيل (١) ،  
 عن حماد بن عيسى ، عن حريز بن عبدالله ، عن زرارة « قال : سألت أبا جعفر  
 الطوسي عن رجل صام قضاءً من شهر رمضان ، فأتى النساء ، قال : عليه من -  
 الكفارة ما على الذي أصاب في شهر رمضان ، [لأن] ذلك اليوم عند الله من أيام  
 رمضان » (٢) .

فهذا الخبر ورد نادراً ، ويمكن أن يكون المراد به من أفطر هذا اليوم بعد -  
 الزوال على طريق الاستخفاف والتهاون بما يجب عليه من فرض الله تعالى ،  
 فيجب عليه حينئذٍ من الكفارة ما على من أفطر يوماً من شهر رمضان عقوبة  
 له وتغليظاً عليه ، فأما من أفطر وهو معتقد أن الأفضل إتمام صومه فليس عليه  
 إلا ما قدمناه (٣) من إطعام عشرة مساكين أو صيام ثلاثة أيام .

٢٧٩

ت (٤٣٠) ﴿ ٢٠ - والذي رواه علي بن الحسن ، عن أحمد بن الحسن ، عن  
 عمرو بن سعيد ، عن مصدق بن صدقة ، عن عمار الساباطي ، عن أبي عبدالله  
 الطوسي « عن الرجل يكون عليه أيام من شهر رمضان ويريد أن يقضيها متى  
 يريد أن ينوي الصيام ؟ قال : هو بالخيار إلى أن تزول الشمس ، فإذا زالت -  
 الشمس فإن كان نوى الصوم فليصم ، وإن كان نوى الإفطار فليفطر ؛ سُئل :  
 فإن كان نوى الإفطار يستقيم أن ينوي الصوم بعد ما زالت الشمس ، قال : لا ؛  
 سُئل : فإن نوى الصوم ثم أفطر بعد ما زالت الشمس ، قال : قد أساء ! وليس عليه  
 شيء إلا قضاء ذلك اليوم الذي أراد أن يقضيه » .

قوله الطوسي : « وليس عليه شيء إلا قضاء ذلك اليوم » محمولٌ على أنه ليس  
 عليه شيء من العقاب ، لأن من أفطر في هذا اليوم لا يستحق العقاب ، وإن أفطر

١ - يعني ابن ميمون الزعفراني الثقة . ٢ - حمله في المعبر على الاستحباب .

٣ - في الاستبصار : « فأما من لم يكن كذلك بل يكون معتقداً أن الأفضل إتمامه إلا أنه تغلب

الشهوة وتحمله على الإفطار فإنه لا يلزمه إلا ما قدمناه - إلخ » .



بعد الزوال فتلزمه الكفارة حسَب ما قد بيَّناه، وليس كذلك من أفطر في شهر رَمَضانَ لأنَّهُ يستحقُّ العقاب والقضاء والكفارة<sup>(١)</sup>.

﴿فَأَمَّا التَّائِلَةُ فَإِنَّهُ بِالْخِيَارِ يَفْطُرُ أَيُّ وَقْتٍ شَاءَ وَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ﴾\*  
يدلُّ على ذلك ما قدَّمناه من الأخبار، ويزيده بياناً ما رواه:

ص ٢١ ﴿٤٣١﴾ - عليُّ بن الحسن بن فضال، عن إبراهيم بن أبي بكر بن أبي-سمال<sup>(٢)</sup>، عن زكريَّا المؤمن، عن إسحاق بن عمار، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: الَّذِي يَقْضِي شَهْرَ رَمَضانَ هُوَ بِالْخِيَارِ فِي الْإِفْطَارِ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَنْ تَزُولَ الشَّمْسُ<sup>(٣)</sup>؛ وَفِي التَّطَوُّعِ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَنْ تَغِيبَ الشَّمْسُ».

ص ٢٢ ﴿٤٣٢﴾ - سعد بن عبدالله، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن التَّضَرِّبِ بْنِ سُوَيْدٍ<sup>(٤)</sup>، عن جميل بن دُرَّاج، عن أبي عبدالله عليه السلام «أنه قال في الَّذِي يَقْضِي شَهْرَ رَمَضانَ: أَنَّهُ بِالْخِيَارِ إِلَى زَوَالِ الشَّمْسِ، وَإِنْ كَانَ تَطَوُّعاً فَإِنَّهُ إِلَى اللَّيْلِ بِالْخِيَارِ».

ص ٢٣ ﴿٤٣٣﴾ - فأما ما رواه عليُّ بن الحسن بن فضال، عن هارون بن-مسلم؛ وسعدان، عن مسعدة بن صدقة، عن أبي عبدالله، عن أبيه عليه السلام «أنَّ عَلِيّاً عليه السلام قَالَ: الصَّائِمُ تَطَوُّعاً بِالْخِيَارِ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ نِصْفِ النَّهَارِ، فَإِذَا انْتَصَفَ-النَّهَارَ فَقَدْ وَجِبَ الصَّوْمُ».

فالمراد به أنَّ الأولى إذا كان بعد الزوال أن يصومه، وقد يطلق على ما الأولى فعله أنه واجب، وقد بيَّناه في غير موضع فيما تقدَّم، كما تقول: غسل الجمعة واجب، وصلاة الليل واجبة، ولم ترد به الفرض الَّذي يستحقُّ بتركه العقاب، وإِنَّمَا المراد به الأولى فليس ينبغي تركه إلا لعذر.

١ - زاد به في الاستبصار (ج ٢ ص ١٢٢) حملاً آخر . ٢ - في بعض النسخ: «سماك».

٣ - تقدَّم أنه إذا كان في سعة من الإتيان به، وأما إذا كان الوقت ضيقاً فلا خيار له، و

يجب عليه الصيام وحرام عليه الإفطار . ٤ - كذا في النسخ، والصبوب: «عن التضرب،

عن شعيب» يعني التضرب بن سويد، عن شعيب العرقوفوي.

قال الشَّيْخ - رحمه الله - : ﴿ ويؤخذ الصَّبِيّ بالصَّوْمِ إذا احتلم ، أو قَدَرَ على صِيَامِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مُتَتَابِعَاتٍ ﴾ .

مع ﴿٤٣٤﴾ ٢٤ - الحسين بن سعيد ، عن القاسم بن محمد ، عن عليّ بن - أبي حمزة ، عن أبي بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام « أنه قال : على الصَّبِيّ إذا احتلم - الصِّيَامُ ، و على الجارية إذا حاضت الصِّيَامُ و الخِيَارُ<sup>(١)</sup> ، إلا أن تكون مملوكة فإنه ليس عليها خِيَارٌ ، إلا أن تحب أن تحتمر ، و عليها الصِّيَامُ » .

مع ﴿٤٣٥﴾ ٢٥ - و عنه ، عن فضالة بن أيوب ، عن إسماعيل بن أبي زياد ، عن أبي عبد الله ، عن أبيه ، عن عليّ عليه السلام « قال : الصَّبِيّ إذا أطاق أن يصوم ثلاثة أَيَّامٍ مُتَتَابِعَةٍ ، فقد وَجِبَ عليه صِيَامُ شهرِ رَمَضَانَ »<sup>(٢)</sup> .

ح ﴿٤٣٦﴾ ٢٦ - محمد بن يعقوب ، عن عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن الحلبي<sup>(٣)</sup> ، عن أبي عبد الله عليه السلام « أنه قال : إنّا نأمر صبياننا بالصِّيَامِ إذا كانوا بني سبع سنين بما أطاقوا من صِيَامِ اليوم ، فإن كان إلى نصف النهار أو أكثر من ذلك أو أقلّ ، فإذا غلبهم العطش و القَرث<sup>(٤)</sup> أفطروا حتى يتعودوا الصِّيَامِ و يطيقوه ، فمروا صبيانكم إذا كانوا بني تسع سنين<sup>(٥)</sup> ما أطاقوا من صِيَامِ ، فإذا غلبهم العطش أفطروا » .

قال الشَّيْخ - رحمه الله - : ﴿ والمستحاضة تفطر في شهر رمضان الأيام - التي كانت عاداتها الحيض ، و تصوم باقي الأيام ﴾ .

٢ - الخمار : ما تُغطي به المرأةُ رأسها ، و الجمع : أخميرة و خُمُر و خُمُر .

٢ - حمل على الاستحباب المؤكّد ، و ذلك يجب عليهم تمريناً قبل بلوغهم ، و لم يكن واجباً عليهم تشريعاً ، كما هو الظاهر ، و لا خلاف فيه .

٣ - المراد بـ «حماد» حماد بن عثمان ، و المراد بـ «الحلبي» عبيد الله بن علي الحلبي ، و كذا فيما تقدّم أو يأتي .

٤ - القَرث - بالغين المعجمة و الزاء المهملة ، و بالتحريك - : الجوع .

٥ - قوله عليه السلام : «تسع سنين» حكم خاصّ لإقليم مجتمعه في الصبيان في سنين ١١ أو ١٢ أو ١٣ ، و الصبّيات في سنين ٩ أو ١٠ أو ١١ ، لا كلّ إقليم مع الاختلاف الزماني في الحلم .

ص ٤٣٧ ﴿٢٧﴾ - روى ذلك محمد بن يعقوب، عن عِدَّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن الحسن بن محبوب، عن علي بن رثاب، عن سماعة « قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المُستَحَاضَةِ، [قال:] فقال: تصوم شهر رَمَضانِ إلّا - الأَيامَ التي كانت تَحِيضُ فيهنَّ، ثمَّ تقضيها بعد».

قال الشَّيْخُ - رحمه الله - : ﴿ ومن وجب عليه صيام شهرين مُتتابعين في إفطار يوم من شهر رَمَضانِ، أو قتل خطأ، أو كفارة ظهار، أو نذر أو جبه على نفسه فأفطر قبل أن يأتي بالصَّيام على الكَمال، فإن تعمد الإفطار من غير عُذر قبل أن يكمل شهرًا من الشهرين، أو بعد أن يكمله من غير أن يصوم من الثاني شيئاً فعليهِ أن يستقبل الصَّيام <sup>(١)</sup>﴾ . يدلُّ على ذلك ما رواه :

٢٨٢ ↑  
ث ٤٣٨ ﴿٢٨﴾ - محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن عثمان بن عيسى، عن سماعة بن مهران «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن - الرَّجُلِ يكون عليه صوم شهرين مُتتابعين أيفرق بين الأَيام، فقال: إذا صام أكثر من شهر فوصله، ثمَّ عرض له أمر فأفطر فلا بأس، فإن كان أقلَّ من شهر أو شهرًا فعليهِ أن يُعيد الصَّيام».

ص ٤٣٩ ﴿٢٩﴾ - الحسين بن سعيد، عن محمد بن أبي عمير، عن حماد، عن - الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال: صيام كفارة اليمين في الظهار شهران متتابعان، و التتابع أن يصوم شهرًا و يصوم من الآخر أيتامًا أو شيئاً منه، فإن عَرَضَ له شيء يُفطر منه أفطر، ثمَّ قضى ما بقي عليه، وإن صام شهرًا ثمَّ عرض له شيء فأفطر قبل أن يصوم من الآخر شيئاً فلم يتابع فليعد الصَّوم كلّه، و قال: صيام ثلاثة أَيام في كفارة اليمين متتابعات ولا يفصل بينهنَّ».

قال الشَّيْخُ - رحمه الله - : ﴿ فإن تعمد الإفطار بعد أن صام من الشهر - الثاني شيئاً فقد أخطأ، و عليه البناء على الماضي بالتَّام <sup>(٢)</sup>﴾ .

١ - هذا ممَّا لا خلاف فيه . (ملذ)

٢ - قال العلامة في التذكرة والمنتهى: إنّه قول علمائنا أجمع . (ملذ)

كصح ﴿٤٤٠﴾ ٣٠ - محمد بن يعقوب، عن محمد بن إسماعيل، عن الفضل ابن شاذان، عن صفوان بن يحيى، عن منصور بن حازم، عن أبي عبد الله عليه السلام « - أنه قال - في رجل صام في ظهاري شعبان، ثم أدرکه شهر رمضان؟ قال: يصوم شهر رمضان ويستأنف الصوم، فإن صام في الظهار فزاد في التصف يوماً [بني و] قضى بقيته » .

قال الشيخ - رحمه الله - : ﴿ فإن مرض قبل أن يكمل الشهر الأول بالصيام أو بعد أن أكمله قبل أن يكون صام من الثاني شيئاً فأفطر للمرض فليس عليه في كلا الحالتين الاستقبال ﴾ .  
يدل على ذلك ما رواه :

٤٤١ ﴿ ٣١ - سعد بن عبدالله، عن إبراهيم بن هاشم، عن إسماعيل بن - مزارة؛ و عبد الجبار بن المبارك، عن يونس بن عبد الرحمن، عن هشام بن سالم، عن سليمان بن خالد « قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل كان عليه صيام شهرين متتابعين فصام خمسة وعشرين يوماً ثم مرض، فإذا برء أيبني على صومه أم يُعيد صومه كله؟ فقال: بل يبني على ما كان صام، ثم قال: هذا مما غلب الله عليه، وليس على ما غلب الله عزَّ وجلَّ عليه شيء » <sup>(١)</sup> .

صح ﴿٤٤٢﴾ ٣٢ - الحسين بن سعيد، عن محمد بن أبي عمير؛ و فضالة، عن رفاعة « قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل عليه صيام شهرين متتابعين فصام شهراً ومرض، قال: يبني عليه، الله حبه، قلت: امرأة كان عليها صيام شهرين متتابعين فصامت فأفطرت أيام حيضها؟ قال: تقضيها، قلت: فإنها

١ - إطلاق العبارة يقتضي عدم الفرق في ذلك بين صوم الشهرين و الثمانية عشر و الثلاثة، و جزم جماعة مهم العلامة في القواعد، و الشَّهيد في الدروس بوجوب الاستيناف مع الإحلال بالمطاعة في كل ثلاثة يجب تنابعها، سواء كان لعذر أو لا، إلا ثلاثة اهتدي من صام يومين و كان الثالث العيد، و هو جيد، بل الأحوذ اختصاص البناء مع الإحلال بالتتابع للعذر بصيام الشهرين المتتابعين و الاستيناف في غيره . (مدارك)

قضتها، ثم يُست من الحيض؟ قال: لا تعيدها، أجزءها ذلك». **صح (٤٤٣)** ٣٣ - وعنه، عن النضر بن سويد، عن عاصم بن حميد، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام مثل ذلك.

**صح (٤٤٤)** ٣٤ - والذي رواه محمد بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه؛ ومحمد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان جميعاً، عن ابن أبي عمير، عن جميل؛ ومحمد بن حمران، عن أبي عبدالله عليه السلام «في الرجل الحر يلزمه صوم شهرين متتابعين في ظهار، فيصوم شهراً ثم يمرض<sup>(١)</sup>، قال: يستقبل<sup>(٢)</sup> فإن زاد على الشهر الآخر يوماً أو يومين بنى على ما بقي». **٢٨٤** ↑

وما رواه أيضاً:

**صح (٤٤٥)** ٣٥ - الحسين بن سعيد، عن القاسم بن محمد، عن علي<sup>(٣)</sup>، عن أبي بصير «قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن قطع صوم كفارة اليمين وكفارة الظهار<sup>(٤)</sup> وكفارة الدم، فقال: إن كان على رجل صيام شهرين متتابعين فأفطر أو مرض في الشهر الأول فإن عليه أن يعيد الصيام، وإن صام الشهر الأول وصام من الشهر الثاني شيئاً، ثم عرض له ما له العذر فإنها عليه أن يقضي».

١ - كذا، والظاهر كونه محرّفاً، والصواب: «ثم يعرض له أمر فيفطر»، فإن كان ما قلناه في بيان المصنف في توجيهه كان مبتغياً على «يرض»، أما سقوط «يفطر» فيقتضيه سياق الكلام، وأنا سقوط «له أمر» فع تحريفه لتنميم الكلام كما في أخبار غير محرّفة، وقوله: «أو مرض» في الخبر الآتي محرّف «لو مرض» للتشابه الخطي، ولم يجب المؤلف عنه، ويشهد له آخر هذا الخبر قوله: «بنى على ما بقي». (الأخبار الدخيلة)

٢ - الأولى حملها على الاستحباب جمعاً. (ملذ)

٣ - يعني الطائفي.

٤ - قال في الأخبار الدخيلة: الصواب: «عن قطع صوم كفارة بين الظهار» لأن من قال لامرئته: «أنت كظهر أمي» كان كيمين على عدم وطئها، ويشهد له جوابه: «إن كان على رجل صيام شهرين متتابعين» فاقتصر على بيان كفارة الظهار والقتل، دون كفارة اليمين. ويشهد له ما مر تحت رقم ٢٩ عن الحلبي.

فهذه الأخبار محمولة على أنه إذا كان مرضه مرضاً لا يمنعه من الصيام وإن كان يشق عليه بعض المشقة، فإنه متى كان الأمر على ما ذكرناه وجب عليه الاستيناف حسب ما تضمنته هذه الأخبار.

صححه ﴿٤٤٦﴾ ٣٦ - محمد بن يعقوب، عن عِدَّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم، عن موسى بن بكر [عن الفضيل] عن أبي عبد الله عليه السلام «(في رجل جعل عليه صوم شهر فصام منه خمسة عشر يوماً، ثم عرض له أمر؟ قال: إن كان صام خمسة عشر يوماً فله أن يقضي ما بقي عليه؛ وإن كان أقل من خمسة عشر يوماً لم يجزئه<sup>(١)</sup> حتى يصوم شهراً تاماً»<sup>(٢)</sup>).

صححه ﴿٤٤٧﴾ ٣٧ - سعد بن عبدالله، عن أبي جعفر، عن الحسين بن سعيد، عن فضالة بن أيوب، عن موسى بن بكر، عن الفضيل بن يسار، عن أبي جعفر عليه السلام «قال: قال في رجل جعل على نفسه صوم شهر فصام خمسة عشر يوماً، ثم عرض له أمر؟ فقال: جائز له أن يقضي ما بقي عليه، وإن كان أقل من خمسة عشر يوماً لم يجزئه حتى يصوم شهراً تاماً»<sup>(٣)</sup>.

قال الشيخ - رحمه الله - : ﴿و من نذر أن يصوم يوماً بعينه فأفطر لغير عذر وجبت عليه الكفارة على ما يجب على من أفطر يوماً من شهر رمضان، و عليه قضاؤه﴾.

صححه ﴿٤٤٨﴾ ٣٨ - روى محمد بن الحسن الصفار، عن محمد بن عيسى، عن أبيه، عن الفضيل<sup>(٤)</sup> «أنه كتب إليه<sup>(٥)</sup> أيضاً: يا سيدي رجل نذر أن يصوم يوماً لله تعالى، فوقع في ذلك اليوم على أهله، ما عليه من الكفارة؟ فأجاب عليه السلام:

١ - في جلّ التسخ: «لم يجزه»، و في الكافي مثل ما في المتن.

٢ - ذلك لأنّ الشهر قد يكون تسعة و عشرين، فإذا صام خمسة عشر فقد جاوز النصف.

٣ - الظاهر اتحاد الخبرين، والمشهور العمل بهما، و منهم من ردّ الحكم لضعف المستند.

٤ - كذا، و في بعض التسخ و في الاستبصار: «عن محمد بن عيسى، عن الصيقل»، و هو

الضواب، و الظاهر زيادة «عن أبيه».

٥ - الظاهر أن المراد به أبو الحسن الثالث عليه السلام، كما يأتي تحت رقم ٩٧ من الزيادات.

يصوم يوماً بدلاً يومٍ وتحرير رَقبة مؤمنة».

٤٤٩ ﴿٣٩﴾ - محمد بن يعقوب، عن محمد بن جعفر الرزاز، عن ابن عيسى، عن ابن مهزيار «أنه كتب إليه<sup>(١)</sup> يسأله: يا سيدي رجل نذر أن يصوم يوماً بعينه، فوقع في ذلك اليوم على أهله، ما عليه من الكفارة؟ فكتب إليه: يصوم يوماً بدلاً يومٍ وتحرير رَقبة مؤمنة». وقد روى أيضاً:

ص ٤٥٠ ﴿٤٠﴾ - محمد بن الحسن الصفار، عن أحمد بن محمد؛ و عبدالله ابن محمد، عن علي بن مهزيار «قال: كتب بندار مولى إدريس: يا سيدي نذرت أن أصوم كل يوم سبب، فإن أنا لم أصمه ما يلزمي من الكفارة؟ فكتب إليه: لا تتركه إلا من علة، وليس عليك صومه في سفر ولا مرض إلا أن تكون نويت ذلك، وإن كنت أفطرت فيه من غير علة فتصدق بعدد كل يوم على سبعة مساكين، نسأل الله التوفيق [لنا] لما يحب ويرضى».

و هذا الخبر قد قدمناه فيما مضى<sup>(٢)</sup>. وليس بين هذه الرواية والروايتين - الأولتين تناقض، لأن الكفارة إنما تلزم بحسب أحوال المفطرين، فمن تمكن من عتق رَقبة يجب عليه ذلك، ومن لم يتمكن من ذلك و تمكن من إطعام سبعة مساكين أخرجه، وإن لم يتمكن من ذلك أيضاً يقضي ذلك اليوم و ليس عليه شيء، وهذا كما بيتهاه فيمن أفطر يوماً من شهر رمضان على العمد دون الخطأ، و حكم النذر حكمه على ما بيتهاه.

٤٥١ ﴿٤١﴾ - محمد بن يعقوب، عن عده من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن علي بن أحمد بن أشيم «قال: كتب الحسين<sup>(٣)</sup> إلى الرضا عليه السلام: جعلت فداك رجل نذر أن يصوم أياماً معلومة فصام بعضها، ثم اعتل فأفطر أبيتده في

١ - يعني إلى أبي الحسن الثالث عليه السلام.

٢ - راجع ص ٣٠٤ تحت رقم ٦٤ مع بيان له.

٣ - الظاهر كونه الحسين بن عبيد على ما قيل، و في بعض النسخ: «الحسن».

صومه أم يحتسب بما مضى؟ فكتب عليه السلام: «يحتسب بما مضى». وأما ما ذكره - رحمه الله - من حكم النذر في حال السفر فقد بيّناه فيما تقدّم في باب أحكام المسافرين و أشبعنا القول فيه<sup>(١)</sup>، فلا وجه لإعادته في هذا المكان.

## ﴿ ٢٧ - باب الاعتكاف ﴾

﴿ وما يجب فيه من الصيام ﴾

ح ﴿٤٥٢﴾ ١ - محمد بن يعقوب، عن عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن - أبي عمير، عن حماد، عن الحلبي<sup>(٢)</sup>، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: كان رسول - الله صلى الله عليه وآله إذا كان العشر الأواخر اعتكف في المسجد، وضربت له قبة من شعر و شمر المئزر<sup>(٣)</sup> و طوى فراشه<sup>(٤)</sup>، فقال بعضهم: و اعتزل النساء، فقال أبو عبدالله عليه السلام: أما اعتزال النساء فلا»<sup>(٥)</sup>.

ص ﴿٤٥٣﴾ ٢ - و عنه، عن عده من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن أحمد ابن محمد، عن داود بن سرحان «قال: كنت بالمدينة في شهر رمضان، فقلت لأبي عبدالله عليه السلام: إني أريد أن أعتكف، فماذا أقول و ماذا أفرض على نفسي؟ فقال: لا تخرج من المسجد إلا لحاجة لا بدّ منها، و لا تقعد تحت ظلال حتى تعود إلى مجلسك».

٢٨٧

١ - في بعض النسخ: «استوفينا القول فيه».

٢ - ليس في بعض النسخ و في الكافي «عن الحلبي»، والصواب ما في المتن، كما في الفقيه.

٣ - أي هيأ نفسه للعبادة، والتشمر في الأمر والتشمير فيه هو الجِدّ والاجتهاد.

٤ - كناية عن ترك الجماع والمضاجعة أو عن قلة النوم. (المرآة)

٥ - أي ترك مجامعتهم، و لم يعترهن، قال في المدارك: قد قطع الأصحاب بأنه يحرم على المعتكف النساء لمساً و تقبيلاً و جماعاً، واستقرب العلامة في المختلف عدم فساد الاعتكاف بالتقبيل و اللمس، وإن كانا محرّمين، ولا بأس به. (ملد) وقال الشيخ (ره) - كما يأتي قريباً - أراد عليه السلام: بذلك مخالطتهم و محالستهم و محادثتهم دون الجماع. (راجع ذيل خبر ٢١ من الباب)



ح ﴿٤٥٤﴾ ٣ - علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حماد، عن -  
 الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: لا ينبغي للمعتكف أن يخرج من المسجد إلا  
 لحاجة لابد منها، ثم لا يجلس حتى يرجع، ولا يخرج في شيء إلا لجنائز أو  
 يعود مريضاً، ولا يجلس حتى يرجع، واعتكاف المرأة مثل ذلك» (١).

د ﴿٤٥٥﴾ ٤ - علي بن الحسن، عن عمرو بن عثمان، عن الحسن بن -  
 محبوب، عن أبي أيوب، عن أبي عبيدة، عن أبي جعفر عليه السلام «قال: المعتكف لا  
 يشتم الطيب ولا يتلذذ بالربحان، ولا يماري (٢)، ولا يشتري ولا يبيع، قال: و  
 من اعتكف ثلاثة أيام فهو في اليوم الرابع بالخيار إن شاء ازداد أياماً آخر، وإن  
 شاء خرج من المسجد، فإن أقام يومين بعد الثلاثة فلا يخرج من المسجد حتى  
 يستكمل ثلاثة أخر».

قال الشيخ - رحمه الله - : ﴿ولا اعتكاف إلا بصوم﴾ (٣).

ع ﴿٤٥٦﴾ ٥ - روى ذلك محمد بن يعقوب، عن عدة من أصحابنا، عن  
 سهل بن زياد، عن أحمد بن محمد، عن داود بن الحصين، عن أبي العباس (٤)، عن  
 أبي عبد الله عليه السلام (٥) «قال: لا اعتكاف إلا بصوم».

١ - في الدروس: يشترط في الاعتكاف لزوم المسجد، فلو خرج بطل إلا لضرورة، أو  
 تشييع جنازة أو عيادة مريض، أو إقامة شهادة - وإن لم يتعين عليه - وإقامة الجمعة إن  
 أقيمت في غيره، وقال في الشرايع: إذا خرج لشيء من ذلك لم يجز له الجلوس ولا المشي تحت  
 الظلال، وقال في المدارك: أما تحريم الجلوس فلا ريب فيه، وأما تحريم المشي تحت الظلال فذكره  
 الشيخ في الجمل، واعترف المحقق ومن تأخر عنه بعدم الوقوف على مستنده، وقال الشيخ في  
 المبسوط: ليس المحرم إلا القعود تحت الظل وغيره، واختاره المحقق في المتبر و أكثر المتأخرين، و  
 هو المعتمد.

٢ - ماري مراءً ومُماراةً: جادل و نازع و لاج.

٣ - لا خلاف فيه بين الأصحاب. (ملذ)

٤ - الظاهر هو الفضل بن عبد الملك أبو العباس البقياق، كوفي، له كتاب، عنه داود بن..

الحصين.

٥ - في بعض النسخ المصححة: «عن أبي داود، عن أبي عبد الله عليه السلام»، لكن ليس في الكافي.

س ﴿٤٥٧﴾ ٦ - وروى علي بن الحسن، عن علي بن أسباط، عن علاء بن -  
رزين، عن محمد بن مسلم «قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: لا يكون الاعتكاف إلا  
بصيام».

كصح ﴿٤٥٨﴾ ٧ - وعنه، عن العباس بن عامر، عن عبد الله بن بكير، عن  
عبيد بن زرارة «قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: لا يكون الاعتكاف إلا بصوم».

٢٨٨

قال الشيخ - رحمه الله -: ﴿ولا اعتكاف أقل من ثلاثة أيام﴾.

صح ﴿٤٥٩﴾ ٨ - روى محمد بن يعقوب<sup>(١)</sup>، عن أحمد بن محمد، عن ابن -  
محبوب، عن أبي أيوب، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: لا يكون -  
الاعتكاف أقل من ثلاثة أيام، ومن اعتكف صاماً، وينبغي للمعتكف إذا -  
اعتكف أن يشترط كما يشترط الذي يُحْرَمُ»<sup>(٢)</sup>.

صح ﴿٤٦٠﴾ ٩ - وعنه، عن عده من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن  
ابن محبوب، عن أبي ولاد الحنّاط «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المرأة كان  
زوجها غائباً فقدم - وهي مُعْتَكِفَةٌ بإذن زوجها - فخرجت حين بلغها  
قدومه من المسجد إلى بيتها وتهيأت لزوجها حتى واقعها، فقال: إن كانت  
خارجت من المسجد قبل أن تمضي ثلاثة أيام ولم تكن اشترطت في اعتكافها فإن  
عليها ما على المظاهر<sup>(٣)</sup>».

ط ﴿٤٦١﴾ ١٠ - علي بن الحسن، عن محمد بن علي، عن الحسن بن -  
محبوب، عن عمر بن يزيد، عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: إذا اعتكف العبد فليصم،

١ - السند في الكافي معلق، والصواب: «روى محمد بن يعقوب، عن عده من أصحابنا،  
عن أحمد بن محمد».

٢ - لا خلاف في أنه لا يكون الاعتكاف أقل من ثلاثة أيام، والمشهور عدم دخول  
الليالي، وقيل بدخولها، ولا شك في دخول الليلتين بين الثلاثة الأيام. (ملذ)

٣ - قال العلامة المجلسي (ره): كون كفارة ترك الاعتكاف كفارة الظهار وهو مختار  
بعض المحققين، وذهب الأكثر إلى أنها مختارة. ثم اعلم أنه لا بد من حمل الخبر إما على التذرع أو على  
مضي اليومين، لما يأتي في خير محمد بن مسلم.

وقال: لا يكون اعتكافٌ أقلَّ من ثلاثة أيام، وَاشْتَرَطَ عَلَى رَبِّكَ فِي اعْتِكَافِكَ كَمَا تَشْتَرِطُ فِي إِحْرَامِكَ<sup>(١)</sup>، إِنَّ ذَلِكَ فِي اعْتِكَافِكَ<sup>(٢)</sup> عِنْدَ عَارِضٍ إِنْ عُرِضَ لَكَ مِنْ عِلَّةٍ تَنْزِلُ بِكَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ [تعالى]». «.

٦٦٢ ﴿١١﴾ - عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ، عَنِ الْحُسَيْنِ<sup>(٣)</sup>، عَنِ أَبِي أَيُّوبَ، عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ مَسْلَمٍ، عَنِ أَبِي جَعْفَرٍ الطَّائِلِ «قَالَ: إِذَا اعْتَكَفَ يَوْمًا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ اشْتَرَطَ فَلَهُ أَنْ يَخْرُجَ وَيُفْسَخَ اعْتِكَافُهُ، وَإِنْ أَقَامَ يَوْمَيْنِ وَلَمْ يَكُنْ اشْتَرَطَ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَخْرُجَ وَيُفْسَخَ اعْتِكَافَهُ حَتَّى تَمُضِيَ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ».

قَالَ الشَّيْخُ - رَحِمَهُ اللَّهُ -: ﴿وَلَا يَكُونُ الِاعْتِكَافُ إِلَّا فِي الْمَسْجِدِ الْأَعْظَمِ﴾. ٦٦٣ ﴿١٢﴾ - رَوَى ذَلِكَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ، عَنِ أَحْمَدَ بْنِ صَبِيحٍ<sup>(٤)</sup>، عَنِ عَلِيِّ بْنِ عِمْرَانَ، عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ أَبِيهِ الطَّائِلِ «قَالَ: الْمُعْتَكِفُ يَعْتَكِفُ فِي- الْمَسْجِدِ الْجَامِعِ»<sup>(٥)</sup>.

١ - فِي بَعْضِ النَّسَخِ وَفِي الِاسْتِبْصَارِ: «عِنْدَ إِحْرَامِكَ».

٢ - قَالَ الْعَلَّامَةُ (رَه) فِي التَّذَكُّرَةِ: يَسْتَحَبُّ لِلْمُعْتَكِفِ أَنْ يَشْتَرِطَ عَلَى رَبِّهِ فِي الِاعْتِكَافِ أَنَّهُ إِذَا عُرِضَ لَهُ عَارِضٌ أَنْ يَخْرُجَ مِنَ الِاعْتِكَافِ، بِإِجْمَاعِ الْعُلَمَاءِ. وَقَالَ نَحْوُهُ فِي الْمُنْتَهَى. وَفِي الِاسْتِبْصَارِ: «أَنْ يَحْتَلِّكَ مِنْ اعْتِكَافِكَ».

٣ - الْمُرَادُ بِهِ ابْنُ مَحْبُوبٍ، وَقَالَ بَعْضُ الْفَضَلَاءِ: كَأَنَّهُ أَبُوهُ، وَهُوَ بَعِيدٌ، لِأَنَّهُ يَرُوي عَنْ أَخُوهِ عَنِ أَبِيهِ، وَرَوَاهُ الصَّدُوقُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - عَنِ أَبِي أَيُّوبَ، وَهُوَ الْخَزَّازُ وَطَرِيقُهُ إِلَيْهِ صَحِيحٌ، وَالْكَلِينِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - عَنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيِّ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، وَهُوَ أَيْضًا صَحِيحٌ.

٤ - فِي بَعْضِ النَّسَخِ: «وَأَحْمَدُ بْنُ صَبِيحٍ». وَرَوَى هَذَا الْخَبْرَ بَعِينَهُ فِي الِاسْتِبْصَارِ «أَحْمَدُ بْنُ صَبِيحٍ، عَنِ عَلِيِّ بْنِ غُرَابٍ - الْخُ - وَاللَّهُ عَالِمُ بِالصَّوَابِ».

٥ - أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ كَاقْفٍ عَلَى أَنَّ الِاعْتِكَافَ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي مَسْجِدٍ، وَاخْتَلَفُوا فِي تَعْيِينِهِ، فَقَالَ الشَّيْخُ وَالسَّيِّدُ: لَا يَصِحُّ إِلَّا فِي الْمَسَاجِدِ الْأَرْبَعَةِ: مَسْجِدِ الْحَرَامِ، مَسْجِدِ النَّبِيِّ ﷺ، جَامِعِ الْكُوفَةِ وَالبَصْرَةِ، وَبِهِ قَالَ الصَّدُوقُ فِي الْفَقِيهِ، وَأَبُو الصَّلَاحِ وَابْنُ إِدْرِيسَ، وَأَبْدَلُ بْنُ بَابُوهِ مَسْجِدَ البَصْرَةِ بِمَسْجِدِ الْمَدَائِنِ، وَضَابِطُ هَؤُلَاءِ أَنْ يَكُونَ مَسْجِدًا جَمَّعَ فِيهِ نَبِيٌّ أَوْ وَصِيٌّ نَبِيٍّ، وَصَرَّحَ الشَّيْخُ - فِي الْمَبْسُوطِ - وَالسَّيِّدُ بِأَنَّ الْمُعْتَرِ مِنْ ذَلِكَ صَلَاةَ الْجُمُعَةِ، وَظَاهِرُ الصَّدُوقِ الْاِكْتِفَاءَ بِالْجَمَاعَةِ، وَلَمْ يَعْتَبِرِ الْمَفِيدُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - ذَلِكَ كُلَّهُ، وَقَالَ: لَا يَكُونُ إِلَّا فِي الْمَسْجِدِ الْأَعْظَمِ وَامْرَادُهُ الْمَسْجِدَ الْجَامِعِ. وَيُظْهِرُ مِنْ هَذَا الشَّرْطِ أَنَّ الِاعْتِكَافَ الَّذِي يَكُونُ بِمَعْنَى الِاسْتِزَاءِ وَالرَّهْبِ -

١٣ - و عنه، عن محمد بن الوليد، عن أبان بن عثمان، عن يحيى ابن [أبي] العلاء الرّازي، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: لا يكون الاعتكاف إلا في مسجد جماعة».

١٤ - روى ذلك محمد بن يعقوب، عن عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن ابن محبوب، عن عمّر بن يزيد «قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: ما تقول في الاعتكاف ببغداد<sup>(١)</sup> في بعض مساجدها؟ فقال: لا اعتكاف إلا في مسجد جماعة قد صلّى فيه إمامٌ عدلٌ صلاة جماعة، ولا بأس أن يعتكف في مسجد الكوفة، و مسجد المدينة، و مسجد مكة»<sup>(٢)</sup>.

١٥ - وفي رواية عليّ بن الحسن بن فضال، عن محمد بن عليّ، عن الحسن بن محبوب، عن عمّر بن يزيد مثل ذلك و زاد [فيه] «[و] مسجد- البصرة».

١٦ - محمد بن يعقوب<sup>(٣)</sup>، عن سهل بن زياد، عن أحمد بن- محمد، عن داود بن سرحان، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: لا اعتكاف إلا في- العشر الأواخر<sup>(٤)</sup> من شهر رمضان، وقال: إن عليّاً عليه السلام كان يقول: لا أرى- الاعتكاف إلا في المسجد الحرام، أو في مسجد الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، أو في مسجد جامع، ولا ينبغي للمعتكف<sup>(٥)</sup> أن يخرج من المسجد إلا لحاجة لا بدّ منها، ثمّ

← لا يجوز في الإسلام إلا في المسجد الذي هو مركز الاجتماعات للعبادة، لا التعزّل عن الجماعة، و لا الزّهانية التي ابتدعوها.

- ١ - في بعض النسخ: «في بغداد». ٢ - وفي الفقيه والكافي بزيادة: «مسجد البصرة».
- ٣ - مراده «محمد بن يعقوب، عن عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد» كما في الكافي، لكنّ السند في الكافي معلق، وإلا لا يروي الكليني عن سهل بن زياد بلا واسطة.
- ٤ - في الكافي: «لا اعتكاف إلا في العشرين من شهر رمضان - الحديث»، والعشرين - بفتح العين بصيغة التثنية - أي الثاني و الثالث.

٥ - ظاهره الكراهة، وحمل على التحريم لإجماع العلماء على ما نقل في التذكرة والمعتبر على أنه لا يجوز للمعتكف الخروج من المسجد الذي وقع فيه الاعتكاف لغير الأسباب المبيحة. (المرأة)

لا يجلس حتى يرجع ، والمرّة مثل ذلك « (١) .

٦٦٨ ﴿ ١٧ - علي بن الحسن بن فضال ، عن محمد بن علي ، عن علي ابن التّعمان ، عن أبي الصّبّاح الكِنَاني ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : سُئِلَ عن - الاعتكاف في [شهر] رَمَضان في العَشر، قال: إنَّ علياً عليه السلام كان يقول: لا أرى - الاعتكاف إلّا في المسجد الحرام ، أو في مسجد الرّسول ، أو في مسجد جامع » .

قال الشّيخ - رحمه الله - : ﴿ ومن أفطر لِغير عُذر وهو مُعتكف أو جامع وجب عليه ما يجب على فاعل ذلك في شهر رَمَضان متعمداً لِغير عُذر ﴾ (٢) .

٦٦٩ ﴿ ١٨ - روى محمد بن يعقوب ، عن عدّة من أصحابنا ، عن أحمد ابن محمد ، عن عبد الرّحمن بن أبي نجران ، عن عبد الله بن المُغيرة ، عن سماعة بن - مِهْران « قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن مُعتكف واقَعَ أهله ، فقال : هو بمِزلة مَنْ أفطر يوماً من شهر رَمَضان » (٣) .

٦٧٠ ﴿ ١٩ - علي بن الحسن ، عن محمد بن علي ، عن الحسن بن - محبوب ، عن علي بن رِئاب ، عن زُرارة « قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن - المعتكف بِجامع أهله ، فقال : إذا فَعَلَ فعليه ما على المُظاهر » .

٦٧١ ﴿ ٢٠ - وعنه ، عن عبد الرّحمن بن أبي نجران ، عن صفوان بن - يحيى ، عن سماعة بن مِهْران ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : سألته عن مُعتكفِ

١ - لا شك أنّ قوله : «ولا ينبغي للمعتكف - إلى هنا» جزء الخبر كما في الكافي . ولا يقال - بقرينة الخبر الآتي - : إنّ هذا من كلام المؤلف .

٢ - في بعض النسخ : «لغير علة» .

٣ - في الشرايع : «كلّ ما يفسد الصّوم يفسد الاعتكاف - إلى - فتى أفطر في اليوم الأوّل والثاني لم تجب به كفارة إلا أن يكون واجباً ، وإن أفطر في الثالث وجبت الكفارة ، ومنهم من خص الكفارة بالجماع حسب ، واقتصر في غيره من المفطرات على القضاء وهو أشبه» . وقال في المدارك : أمّا فساد الاعتكاف بكلّ ما يفسد الصّوم فلا ريب فيه ، وأمّا وجوب الكفارة فهو اختيار المفيد والمرضى - إلى أن قال - : والأصحّ أنّ كفارة الاعتكاف كفارة ظهارٍ لصحيحة زرارة ، وذهب الأكثر إلى أنّها محيّرة .

واقِعَ أهْلَهُ، قال: عليه ما على الَّذي أفطر يوماً من شهر رَمَضانَ متعمداً، عِتق رَقَبَةً أو صوم<sup>(١)</sup> شهرين متتابعين، أو إطعام ستين مسكيناً».

\* (فإن كان الجماع بالليل في شهر رَمَضانَ فعلى الجامع كفارة واحدة، وإن كان بالنهار فعليه كفارتان) \*، روى ذلك:

ص ٤٧٢ ﴿٢١﴾ - محمد بن سنان، عن عبد الأعلى بن أعين «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل وطىء امرأة - وهو مُعتكفٌ - ليلاً في شهر رمضان، قال: عليه الكفارة، قال: قلت: فإن وطئها نهاراً؟ قال: عليه كفارتان»<sup>(٢)</sup>.

وليس بين هذه الروايات وبين الخبر الَّذي قَدَّمناه عن الحلبي<sup>(٣)</sup>، عن أبي - عبد الله عليه السلام من قوله: «أما اعتزال النساء فلا» تناقض، لأنه أراد عليه السلام بذلك مُحالطتهنَّ ومجالستهنَّ ومُحادثتهنَّ دون الجماع، والَّذي يحرم على المُعتكف من ذلك الجماعُ دون غيره حَسَب ما قَدَّمناه.

وأما الخبر الَّذي رواه:

ص ٤٧٣ ﴿٢٢﴾ - الحسين بن سعيد، عن فضالة بن أيوب، عن عبد الله بن - سنان «قال: المُعتكف بمكة يُصلي في أيِّ بيوتها شاء، سواءً عليه في المسجد صَلَّى أو في بيوتها».

فليس بمنافٍ لما قَدَّمناه من أنه لا اعتكاف إلا في المساجد المخصوصة، لأنَّ - الَّذي تضمن هذا الخبر جواز الصلاة في غير المسجد دون الاعتكاف، وهذا لا يمنع منه، لأنَّ عند الضرورة إذا خرج الإنسان من المسجد بمكة ودخل عليه وقت الصلاة جاز له الصلاة في أيِّ مكان شاء<sup>(٤)</sup>، وليس كذلك حكم غيره

١ - في بعض النسخ: «أو صيام شهرين».

٢ - لا خلاف في تعدد الكفارة إذا كان المُعتكف عمل ذلك في نهار شهر رمضان.

٣ - أي ما تقدم في أول الباب. وهذا دليل على أن النسخ التي لا يكون فيها «عن الحلبي»

ناقصة، والساقطة فيها لفظة «عن الحلبي» ولو كانت بحفظ الشيخ - رحمه الله -.

٤ - في بعض النسخ: «أي موضع شاء».

مِنَ الْمَسَاجِدِ ، لَا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يُصَلِّيَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَى الْمَسْجِدِ الَّذِي اعْتَكَفَ فِيهِ . وَالَّذِي يَبَيِّنُ عَمَّا ذَكَرْنَاهُ مَا رَوَاهُ :

٢٣ - ﴿٤٧٤﴾ - عليُّ بنُ الحسنِ بنِ فضالٍ ، عن عبدِ الرَّحْمَنِ بنِ أَبِي نَجْرَانَ ، عن عبدِ اللَّهِ بنِ سِنَانٍ ، عن أبي عبدِ اللَّهِ عليه السلام « قَالَ : سَمِعْتُهُ يَقُولُ : الْمُعْتَكِفُ بِمَكَّةَ يَصَلِّي فِي أَيِّ بَيْوتِهَا شَاءَ ، سِوَاءَ عَلَيْهِ صَلَّى فِي الْمَسْجِدِ أَوْ فِي بَيْوتِهَا ، وَ قَالَ : لَا يَصْلِحُ الْعُكُوفُ <sup>(١)</sup> فِي غَيْرِهَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي مَسْجِدِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله وسلم أَوْ فِي مَسْجِدٍ مِنْ مَسَاجِدِ الْجَمَاعَةِ ، وَ لَا يَصَلِّي الْمُعْتَكِفُ فِي بَيْتٍ غَيْرِ الْمَسْجِدِ الَّذِي اعْتَكَفَ فِيهِ إِلَّا بِمَكَّةَ ، فَإِنَّهُ يَعْتَكِفُ بِمَكَّةَ <sup>(٢)</sup> حَيْثُ شَاءَ لِأَنَّهَا كُلُّهَا حَرَمٌ لِلَّهِ ، وَ لَا يَخْرُجُ الْمُعْتَكِفُ مِنَ الْمَسْجِدِ إِلَّا فِي حَاجَةٍ » .

قوله عليه السلام : « فَإِنَّهُ يَعْتَكِفُ بِمَكَّةَ حَيْثُ شَاءَ » ، إِنَّمَا يُرِيدُ بِهِ يَصَلِّي صَلَاةَ - الْاِعْتِكَافِ ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ شَرَعَ فِي بَيَانِ صَلَاةِ الْمُعْتَكِفِ ، فَقَالَ : « وَ لَا يُصَلِّي - الْمُعْتَكِفُ فِي بَيْتٍ غَيْرِ الْمَسْجِدِ الَّذِي اعْتَكَفَ فِيهِ إِلَّا بِمَكَّةَ ، فَإِنَّهُ يَعْتَكِفُ بِمَكَّةَ حَيْثُ شَاءَ » ، فَلَوْ لَا أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ مَا ذَكَرْنَاهُ لِمَا حَسُنَ اسْتِثْنَاؤُهُ مِنْ حُكْمِ الصَّلَاةِ ، وَلَكَانَ الْكَلَامُ الثَّانِي غَيْرَ مُتَعَلِّقٍ بِالْأَوَّلِ ، وَ يَكُونُ تَقْدِيرُ الْكَلَامِ عَلَى مَا قُلْنَا : وَ لَا يَصَلِّي الْمُعْتَكِفُ فِي غَيْرِ [بَيْتِ] الْمَسْجِدِ الَّذِي اعْتَكَفَ فِيهِ إِلَّا بِمَكَّةَ فَإِنَّهُ يَصَلِّي فِي غَيْرِ الْمَسْجِدِ الَّذِي اعْتَكَفَ فِيهِ ، وَ هَذَا يَتِمِّيزُ مِنْ سَائِرِ الْمَوَاضِعِ .

٢٤ - ﴿٤٧٥﴾ - مُحَمَّدُ بنُ يَعْقُوبَ ، عن أبي عليٍّ الأشعريِّ ، عن مُحَمَّدِ بنِ - عَبْدِ الْجَبَّارِ ، عن صفوان [بن يحيى] ، عن منصور بن حازم ، عن أبي عبدِ اللَّهِ عليه السلام « قَالَ : الْمُعْتَكِفُ بِمَكَّةَ يَصَلِّي فِي أَيِّ بَيْوتِهَا شَاءَ ، وَ الْمُعْتَكِفُ فِي غَيْرِهَا لَا يَصَلِّي إِلَّا فِي الْمَسْجِدِ الَّذِي سَمَاهُ » .

١ - عَكَفَ عَلَى الشَّيْءِ يَعْكُفُ وَ يَعْكُفُ عُكُوفًا ، أَي أَقْبَلَ عَلَيْهِ مُوَاطِبًا . يُقَالُ : فَلَانُ عَاكِفٌ عَلَى ..... (الصحاح)

٢ - كَذَا ، وَ هَكَذَا فِي الْاِسْتِصَارِ ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ ، وَ الصَّوَابُ : « فَإِنَّهُ يَصَلِّي بِمَكَّةَ » كَمَا هُوَ الظَّاهِرُ ، وَ قَوْلُ الْمُؤَلِّفِ فِي بَيَانِ : « يَعْتَكِفُ بِمَكَّةَ - إِنَّمَا يُرِيدُ بِهِ يَصَلِّي صَلَاةَ الْاِعْتِكَافِ » ، بِلَا وَجْهِ . (الأخبار الذخيلة)

كصح (٤٧٦) ﴿٢٥ - علي بن الحسن ، عن محمد بن علي ، عن أبي جميلة ، عن عبد الرحمن بن الحجاج ؛ و محمد بن يعقوب ، عن محمد بن إسماعيل ، عن الفضل ابن شاذان ، عن صفوان بن يحيى ، عن عبد الرحمن بن الحجاج ، عن أبي - عبدالله عليه السلام﴾ «قال : إذا مَرَضَ المعتكف ، أو طَمِثَتِ المرأةُ المعتكفةُ ، فإنه يأتي بيته ثم يعيد إذا برء و يصوم» .

﴿٤٧٧﴾ ﴿٢٦ - وفي رواية أخرى «ليس على المريض ذلك» .

### ﴿٢٨ - باب وجوه الصيام﴾

#### ﴿و شرح جميعها على البيان﴾

صح (٤٧٨) ﴿١ - محمد بن يعقوب ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن القاسم ابن محمد الجوهري ، عن سليمان بن داود ، عن سفيان بن عيينة ، عن - الزُّهري<sup>(٢)</sup> ، عن علي بن الحسين عليهما السلام﴾ «قال : قال يوماً : يا زُهري من أين جئت ؟ فقلت : من المسجد ، فقال : فيم كنتم ؟ قلت : تذاكرنا أمرَ الصَّوم فأجمع رأيي و رأي أصحابي على أنه ليس من الصَّوم شيءٌ واجبٌ إلَّا صوم شهر رَمَضان ، فقال : يا زُهري ليس كما قلتم ، الصَّومُ على أربعين و جهاً ، فعشرة أوجه منها واجبة كوجوب شهر رَمَضان ، و عشرة أوجه منها صيامهنَّ حرام ، و أربعة عشر

١ - في بعض النسخ : «على التفصيل» .

٢ - سفيان بن عيينة بن أبي عمران الهلالي مولا هم أبو محمد الأعور الكوفي ، ليس من أصحابنا ، ولا من عدادنا ، كما قال العلامة - رحمه الله - في الخلاصة . و كان جدُّه أبو عمران عاملاً من عمال خالدِ القسري يقع في أمر المؤمنين عليهم السلام ، وقال الخزرجي في تلخيص تذهيب الكمال : سفيان بن عيينة أحد أئمة الإسلام ، قال الشافعي : لولا مالك و ابن عيينة لذهب علم الحجاز . و أنا الزُّهري فهو محمد بن مسلم بن شهاب التابعي ، قال الشيخ في رجاله : «عدوٌّ» و عدَّه السيد ابن طاووس من الأعداء ، و قال أبو علي في رجاله : «و أنا عداوته فما لا ريب فيه» ، و كان عاملاً لبني أمية . و قال الخزرجي في تلخيص الكمال : هو أحد الأئمة الأعلام و عالم الحجاز والشام . و لنا تحقيق حول الرجل و مبلغه عند العامة في كتاب تحف العقول ص ٢٧٤ فراجع ، و على ما قلنا سند الخبر غير معتمد فلا اعتبار بما تفرَّد به .



وجهاً منها صاحبها بالخيار إن شاء صام وإن شاء أفطر، و صوم الإذن على ثلاثة أوجه، و صوم التأديب، و صوم الإباحة، و صوم السفر والمرض، قلت: <sup>٢٩٤</sup> جُعِلَتْ فِدَاكَ فَفَسَّرْهُنَّ لِي، قال: أما الواجب فصيام شهر رَمَضانَ، و شهرين متتابعين في كفارة الظهار لقول الله عزَّ و جَلَّ: «وَالَّذِينَ يَظَاهِرُونَ مِن نِّسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَّيَسَّرَ ذَلِكَمُ تُوَعِّظُونَ بِهِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ \* فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ <sup>(١)</sup>»؛ و صيام شهرين متتابعين فيمن أفطر يوماً من شهر رَمَضانَ؛ و صيام شهرين متتابعين في قتل الخطأ لمن لم يجد العتق واجبٌ لقول الله عزَّ و جَلَّ: «وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَ دِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ - إِلَىٰ قَوْلِهِ - فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ تَوْبَةً مِنَ اللَّهِ وَ كَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا <sup>(٢)</sup>»؛ و صوم ثلاثة أيام في كفارة اليمين واجب، قال الله عزَّ و جَلَّ: «فَصِيَامٌ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ذَلِكَ كَفَّارَةٌ لِأَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ <sup>(٣)</sup>»، هذا لمن لم يجد الإطعام <sup>(٤)</sup>، كلُّ ذلك متتابعٌ وليس بمتفرِّق، و صيام أذى حلق الرأس واجبٌ، قال الله عزَّ و جَلَّ: «فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ <sup>(٥)</sup>»، فصاحبها فيها بالخيار فإن شاء صام ثلاثاً <sup>(٦)</sup>؛ و صوم دم المتعة <sup>(٧)</sup> واجبٌ لمن لم يجد الهدي، قال الله تعالى: «فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَىٰ الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ

١ - المجادلة: ٣ و ٤. و قوله: «ثم يَعُودُونَ» أي يريدون الوطئ و نقض قولهم فعلهم الكفارة، و «مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَّيَسَّرَ» أي يجامعا.

٢ - النساء: ٩١. وقوله: «ديَةٌ مُسَلَّمَةٌ» أي مدفوعة إلى ورثة القتيل.

٣ - المائدة: ٨٩.

٤ - أي لم يجده، أو لم يجد مع أخويه من العتق والكسوة، و إما تركها للظهور. (المرأة)

٥ - البقرة: ١٩٦. والنُّسُكُ والنَّسَانُكُ: جمع نَسِيكَةٍ وهي الذبيحة.

٦ - في الكافي: «فإن صام صام ثلاثاً».

٧ - دم المتعة أي هو الواجب في الحج التمتع بعد العجز عنه. و في الكافي: «و صوم المتعة

فِي الْحَجِّ وَ سَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ (١) ، و صوم جزاء الصيد واجب ، قال الله عزَّ وَ جَلَّ : « وَ مَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعْمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَدِيًّا بِأَلْحَاكِيبِ أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا (٢) » ، أتدري كيف يكون عدل ذلك صياماً يا زهري ؟ قال : قلت : لا أدري ، قال : تقوم الصيد قيمة عادلة (٣) و تفضى تلك القيمة على البرِّ ، ثمَّ يكال ذلك البرِّ أصواعاً فيصوم لكلِّ نصف صاع يوماً ؛ و صوم التَّذر واجب (٤) ، و صوم - الاعتكاف واجب (٥) .

٢٩٥

و أما صوم الحرام : فصوم يوم الفطر ، و يوم الأضحى ، و ثلاثة أيام من أيام - التشريق (٦) ، و صوم يوم الشكِّ أمرنا به و نهينا عنه ، أمرنا به أن نصومه مع صيام شعبان ، و نهينا عنه أن ينفرد الرَّجل بصيامه في اليوم الذي يشكُّ فيه - النَّاس (٧) ، فقلت له : جُعِلْتُ فِدَاكَ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ صَامًا مِنْ شَعْبَانَ شَيْئًا كَيْفَ يَصْنَعُ ؟ قال : ينوي ليلة الشكِّ أنه صائمٌ مِنْ شَعْبَانَ فَإِنْ كَانَ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ

١ - البقرة : ١٩٦ .

٢ - المائدة : ٩٦ .

٣ - لا يخفى أن المصْرَح في الروايات الصحيحة أنه يقوم جزاء الصيد و هو مثله من النعم ، لا نفس الصيد كما هو مذكور هنا . و في الكافي : « يقوم الصيد قيمة [قيمة عدل] ثم تفضى - إلخ » . و قوله تَفَضَّى : « تفضى » أي تفرق .

٤ - الظاهر أن المراد أعم منه و من العهد و اليمين ، و سيجيء إطلاقه في الأخبار عليها و لو تحوَّراً . (المولى المجلسي - رحمه الله -)

٥ - قال المولى المجلسي - رحمه الله - : المراد به الوجوب الشرطي بمعنى عدم تحقق الاعتكاف بدون الصوم ، ولا يجب أن يكون الصوم للاعتكاف ، فلو كان عليه قضاء شهر رَمَضَانَ و صامه في اعتكافه صح ، أو المراد وجوب اليوم الثالث و السادس و التاسع ، و هكذا كلُّ ثالث بعد اعتكافه يومين .

٦ - أي لمن كان بيني ، ولا خلاف في حرمة صوم أيام التشريق لمن كان بيني ناسكاً ، والمشهور التحريم لمن كان فيها وإن لم يكن ناسكاً .

٧ - الظاهر أن المراد بصيامه أن ينويه من رمضان من بين سائر النَّاس من غير أن يصح عند النَّاس أنه منه . (المرأة)

أجزاء عنه، وإن كان من شعبان لم يضره، [فلقلت: وكيف يجزئ صوم تطوع عن فريضة؟! فقال: لو أن رجلاً صام يوماً من شهر رمضان ثم علم بعد ذلك أجزاء عنه، لأنَّ الفرض إنَّما وقع على اليوم بعينه<sup>(١)</sup>؛ و صوم الوصال حرام<sup>(٢)</sup>؛ و صوم الصَّمت حرام؛ و صوم نذر المعصية حرام؛ و صوم الدَّهر حرام<sup>(٣)</sup>. و أمَّا الصَّوم الَّذي صاحبه فيه بالخيار، فصوم يوم الجمعة

١ - أي أنَّ الفرض إنَّما وقع على اليوم بعينه سواه نواه بقصد الواجب أو المندوب أو لم يقصدها كما أنَّه لو صام يوماً من شهر رمضان ندباً لأجزاء عنه إذا كان جاهلاً ولو كان نية التعيين شرطاً لما أجزأ عنه، أو لأنَّ الفرض على اليوم بعينه و نية التعيين واجب مع العلم و أمَّا مع الجهل فلا، لأنَّه لا ريب أنَّه لو غفل عن نية التعيين في يوم بعينه و نواه ندباً أجزأ عن رمضان، فكذا يوم الشك لأنَّه لا يعلم أنَّه من رمضان فإذا نواه من شعبان فانكشف أنَّه كان من رمضان أجزأ عنه، و المعتمد قوله فصل لا استدلاله، و هذه الاستدلالات كانت لاشكالات العاقل. (شرح الفقيه)

٢ - ذهب الشيخ - رحمه الله - في النهاية، و أكثر الأصحاب إلى أنَّ صوم الوصال هو أن ينوي صوم يوم و ليلة إلى السحر، و ذهب هو في الاقتصاد و ابن إدريس إلى أنَّ معناه أن يصوم يومين مع ليلة بينهما، و إنَّما يجرم تأخير العشاء إلى السحر إذا نوى كونه جزءاً من الصوم، أمَّا لو أخره الصائم بغير نية فإنه لا يجرم في ما قطع به الأصحاب و الاحتياط يقتضي اجتناب ذلك، و أمَّا صوم الصَّمت فهو أن ينوي الصوم ساكناً، و قد أجمع الأصحاب على تحريمه. (المرآة)

٣ - حرمة صوم الدَّهر إنَّما لاشتهاله على الأيام المحرمة إن كان المراد كلَّ السنة، و إن كان المراد ما سوى الأيام المحرمة فلعله إنَّما يجرم إذا صام على اعتقاد أنَّه ستة مؤكدة، فإنه يتصمَّن - الافتراء على الله تعالى، و يمكن حمله على الكراهة أو التقيَّة لاشتهار الخبر بهذا المضمون بين العاقل، قال المطرزي في المغرب: وفي الحديث أنَّه صلى الله عليه وسلم «سئل عن صوم الدَّهر، فقال: لا صام ولا أفطر». قيل: إنَّما دعا عليه لثلاث يعتقد فرضيته و لثلاث يعجز فيترك الإخلاص أو لثلاث يرد صيام السنة كلَّها فلا يفطر في الأيام المنهي عنها - انتهى. و قال الجزري في النهاية في الحديث: أنَّه «سئل عمن يصوم الدَّهر، فقال: لا صام ولا أفطر»، أي لم يصم ولم يفطر كقوله تعالى: «فلا صدق ولا صلى»، و هو احتياط لأجره على صومه حيث خالف السنة، و قيل: دعاء عليه كراهة لصنيعه. (المرآة)

والخميس<sup>(١)</sup>، و صوم أيام البيض<sup>(٢)</sup>، و صوم سبّعة أيام من شؤال بعد شهر رمضان<sup>(٣)</sup>، و صوم يوم عرفة و يوم عاشوراء، فكل ذلك صاحبه فيه بالخيار إن شاء صام و إن شاء أفطر .

و أما صوم الإذن : فالمرءة لا تصوم تطوعاً إلا بإذن زوجها<sup>(٤)</sup>، و العبد لا يصوم تطوعاً إلا بإذن مولاه، و الصّيف لا يصوم تطوعاً إلا بإذن صاحبه، قال رسول الله ﷺ: **مَنْ نَزَلَ عَلَى قَوْمٍ فَلَا يَصُومُ تَطَوُّعاً إِلَّا بِإِذْنِهِمْ**.

و أما صوم التأديب : [فإنه] يؤخذ الصّبي - إذا راهق<sup>(٥)</sup> - بالصوم تأديباً و ليس بفرض، و كذلك من أفطر لعة من أوّل النهار، ثم قوى بقيّة يومه أمر بالإمساك عن الطعام بقيّة يومه تأديباً و ليس بفرض، و كذلك المسافر إذا أكل من أوّل النهار ثم قدم أهله أمر بالإمساك بقيّة يومه و ليس بفرض، و كذلك - الحائض إذا طهرت أمسكت بقيّة يومها .

و أما صوم الإباحة<sup>(٦)</sup> : فمن أكل أو شرب ناسياً أو قاء من غير تعمّد فقد أباح الله عزّ و جلّ له ذلك، و أجزاء عنه صومه .

و أما صوم السّفر و المرض : فإنّ العامة قد اختلفت في ذلك، فقال قوم :

١ - و في الفقيه : «فصوم يوم الجمعة و الخميس و الاثنين» فيتمّ القّد، و أما على ما في الكتاب فلعله أراد بعاشوراء التّاسع و العاشر، كما روي: «صوم العاشوراء التّاسع و العاشر» .

٢ - هو اليوم الثالث عشر و الرابع عشر و الخامس عشر لبياض الليالي فيها مع الأيام . (شرح الفقيه)

٣ - استحباب صيامها مشهور بين العاقّة . و روي من طرقهم أنّ صيامها تعدل صوم الدّهر . و قال المولى المجلسي (ره) : لو صامها بعد يومين أو ثلاثة بعد العيد فهو أفضل لما سيجيء - انتهى . و الأظهر حمل الخبر على التّقيّة لورود الخبر الصّحيح وغيره بالنّهي عن صوم ثلاثة أيام بعد الفطر .

٤ - المشهور بين الأصحاب بل المتفق عليه بينهم أنّه لا يجوز صوم المرءة ندباً مع نهي زوجها عنه، و المشهور أيضاً عدم الجواز مع عدم الإذن . (المرءة)

٥ - راهق الغلام مرهقة : قارب الاحتلام و لم يحتلم بعد . (المصباح)

٦ - أي صوم وقع فيه مفطر على وجه لم يفسد صومه، و هو صوم قد أبيع له فيه شيء .

يصوم، وقال آخرون: لا يصوم، وقال قوم: إن شاء صام وإن شاء أفطر، و  
أما نحن فنقول: يفطر في الحالين جميعاً، فإن صام في حال السفر أو في حال-  
المرض فعليه القضاء، فإن الله عزَّ وجلَّ يقول: «فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضاً أَوْ عَلَى  
سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ<sup>(١)</sup>»، فهذا تفسير الصيام». و  
وأما الخبر الذي رواه:

صح **﴿٤٧٩﴾** ٢ - محمد بن يعقوب، عن عِدَّة من أصحابنا، عن سهل بن-  
زياد، عن ابن محبوب، عن ابن رثاب، عن زُرارة، عن أبي جعفر **عليه السلام** قال:  
سألته عن رجل قتل رجلاً خطأ في الشهر الحرام<sup>(٢)</sup>، قال: تغلظ عليه-  
العقوبة<sup>(٣)</sup>، وعليه عتق رقبة، أو صيام شهرين متتابعين من أشهر الحرم، قلت:  
فإنه يدخل في هذا شيء؟ فقال: وما هو؟ قلت: يوم العيد وأيام التشريق، قال:  
يصوم، فإنه حقُّ لزمه<sup>(٤)</sup>.

فليس بمناقض لما تضمنه الخبر الأوَّل من تحريم صيام العيدين، لأنَّ-  
التحريم إنَّما وقع على مَنْ يصومها مختاراً مبتدئاً<sup>(٥)</sup>، فأما إذا لزمه شهران  
متتابعان على [حسب] ما تضمنه الخبر فيلزمه صوم هذه الأيام لإدخاله نفسه في  
ذلك.

\*(فأما صيام أيام التشريق خاصة فقد روي أنَّ التحريم فيها يختصُّ بمن كان  
بمِنَى، فأما من كان في غير مِنَى<sup>(٦)</sup> من البلدان فلا بأس أن يصومها<sup>(٧)</sup>)\*:

١ - البقرة: ١٨٧. ٢ - في بعض نسخ الاستبصار: «في المسجد الحرام».

٣ - في بعض النسخ وفي الاستبصار وفي الكافي أيضاً: «تغلظ عليه الدية».

٤ - في جلِّ النسخ التي عدنا «بصوم»، وفي الكافي: «بصومه»، أي العيد وأيام التشريق  
أو سواهما، والأوَّل أظهر كما فهمه الشيخ، وقال به، و ردَّ الأكثر الخبر بضعف السند ومخالفة  
الأصول، مع أنه ليس بصريح في صوم الأيام المحرَّمة كما عرفت، وقال المحقِّق في المعتمد: الزواية  
مخالفة لعموم الأحاديث المجمع عليها على أنها ليست بصريح في صوم العيد - انتهى.

٥ - في بعض النسخ: «مختاراً متعمداً». ٦ - في بعض النسخ: «في غيره».

٧ - في بعضها: «فلا بأس بصومها».

روى ذلك :

صح (٤٨٠) ﴿٣﴾ - أحمد بن محمد بن عيسى ، عن محمد بن أبي عمير ، عن محمد ابن أبي حمزة ، عن معاوية بن عمار «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن صيام أيام - التشريق ، فقال: أما بالأمصار فلا بأس به ، وأما بينى فلا» (١) .

\*(و أما صوم الوصال : فهو أن يجعل عشاءه (٢) سحوره فذلك مُحَرَّم)\* :

روى ذلك :

ص ٤٨١ ﴿٤﴾ - محمد بن الحسن الصفار ، عن أحمد بن محمد - عمن رواه - عن الحلبي ، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال : الوصال في الصيام أن يجعل عشاءه سحوره» .

ص ٤٨٢ ﴿٥﴾ - والذي رواه علي بن الحسن بن فضال ، عن محمد بن - إسماعيل ، عن حماد بن عيسى ، عن حريز ، عنهم عليهم السلام «قال : إذا أفطرت من رمضان فلا تصومن بعد الفطر تطوعاً إلا بعد ثلاث يمضين» (٣) .

فالوجه فيه أنه ليس في صيام هذه الأيام من الفضل والتبرك به ما في غيرها من الأيام ، وإن كان يجوز صومها حسب ما تضمنته الخبر من التخيير . وأما صوم يوم عرفة : فقد ورد فيه الترغيب حسب ما تضمنته الخبر ، وقد ورد فيه كراهية . أما ما ورد في الترغيب [فهما رواه :

ص ٤٨٣ ﴿٦﴾ - علي بن الحسن بن فضال ، عن يعقوب بن يزيد ، عن أبي همام ، عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله ، عن أبي الحسن عليه السلام «قال : صوم يوم عرفة يعدل السنة ، وقال : لم يصمه الحسن عليه السلام» (٤) و صامه الحسين عليه السلام .

١ - لا خلاف في تحريم أيام التشريق لمن كان بينى ناسكاً ، والمشهور التحريم لمن كان فيها وإن لم يكن ناسكاً .

٢ - العشاء - بالفتح والمد - : طعام العشي وهو خلاف الغداء ، والجمع أعشيّة .

٣ - تقدم الكلام فيه في الخبر الذي روى الزهري في الباب السابق .

٤ - أي في أيام إمامته ، وذلك لكثرة ترغيبهم بصومه والمنع من تركه بحيث يشك الإنسان

في وجوبه ، فيستحب للإمام في أيام إمامته التظاهر بالإفطار فيه لنلأا يوجب حكم الفرض .

صح (٤٨٤) ٧ - الحسين بن سعيد ، عن سليمان الجعفريّ « قال : سمعت أبا الحسن عليه السلام يقول : كان أبي عليه السلام يصوم يوم عرفة في اليوم الحارّ في الموقف و يأمر بظلّ مرتفع فيضرب له فيغتسل ممّا يبلغ منه الحرّ » .  
و أمّا كراهيته فقد روى ذلك :

ث ٨ (٤٨٥) - عليّ بن الحسن بن فضال ، عن محمد ؛ و أحمد ابني - الحسن ، عن أبيهما ، عن ثعلبة بن ميمون ، عن محمد بن قيس <sup>(١)</sup> « قال : سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول : إنّ رسول الله صلى الله عليه وآله لم يصم يوم عرفة منذُ نزل صيام شهر رمضان » .

↑  
٢٩٨

ث ا ح (٤٨٦) ٩ - وعنه ، عن عمرو بن عثمان ، عن حنان بن سدير ، عن أبيه ، عن أبي جعفر عليه السلام « قال : سألته عن صوم يوم عرفة ، فقلت : جُعِلْتُ فِدَاكَ إِنْهُمْ يَزْعُمُونَ أَنَّهُ يَعْدِلُ صَوْمَ سَنَةٍ ، قَالَ : كَانَ أَبِي عليه السلام لَا يَصُومُهُ ، قُلْتُ : وَ لَمْ ذَاكَ ؟ قَالَ : إِنَّ يَوْمَ عَرَفَةَ يَوْمَ دَعَاءٍ وَ مَسْأَلَةٍ ، وَ اتَّخَوْفُ أَنْ يَضْعِفَنِي عَنِ الدَّعَاءِ وَ أَكْرَهُ أَنْ أَصُومَهُ ، وَ اتَّخَوْفُ أَنْ يَكُونَ عَرَفَةَ يَوْمَ أَضْحَى فَلَيْسَ بِيَوْمِ صَوْمٍ » <sup>(٢)</sup> .

فالوجه في الجمع بين هذه الأخبار أنّ من قوي على صوم هذا اليوم قوّة لا يمنعه من الدّعاء فإنّه يستحبّ له صوم هذا اليوم ، و من خاف الضّعف و ما يمنعه من الدّعاء والمسألة فالأولى له ترك صومه ، والذي يكشف عمّا ذكرناه ما رواه :  
صح (٤٨٧) ١٠ - الحسين بن سعيد ، عن فضالة ، عن أبان بن عثمان ، عن محمد بن مسلم ، عن أبي جعفر عليه السلام « قال : سألته عن صوم يوم عرفة ، قال : من قوي عليه فحسن إن لم يمنك من الدّعاء ، فإنّه يوم دعاء و مسألة فصمه ، و إن خشيت أن تضعف عن ذلك فلا تصمه » .

١ - رواه الكلينيّ في الكافي ج ٤ ص ١٤٦ تحت رقم ٢ من باب «صوم عرفة و عاشوراء» عن ابن فضال ، عن ثعلبة ، عن محمد بن مسلم ، والظاهر هو الصواب ، وصحّف «مسلم» بـ «قيس» .

٢ - قال الصدوق - رحمه الله - : «إنّ العامة غير موقفين لفطر ولا أضحى ، و إنّما كره عليه السلام صوم يوم عرفة لأته كان يكون يوم العيد في أكثر السنين» .

﴿\*﴾ و أما صوم يوم عاشوراء: فقد ورد فيه الترغيب في صومه ، و قد وردت الكراهية أيضاً ﴿\*﴾ ، أما ما روي من الترغيب في صومه فقد روى :

صع ﴿٤٨٨﴾ ١١ - علي بن الحسن بن فضال ، عن هارون بن مسلم ، عن مسعدة بن صدقة ، عن أبي عبدالله ، عن أبيه عليه السلام « أَنَّ عَلِيًّا عليه السلام قَالَ: صوموا- العاشور التاسع والعاشر ، فإنه يكفر ذنوب سنة » .

ثق ﴿٤٨٩﴾ ١٢ - وعنه ، عن يعقوب بن يزيد ، عن أبي همام ، عن أبي الحسن عليه السلام « قال : صام رسول الله صلى الله عليه وآله يوم عاشوراء » .

ع ﴿٤٩٠﴾ ١٣ - سعد بن عبدالله ، عن أبي جعفر ، عن جعفر بن محمد بن - عبیدالله<sup>(١)</sup> ، عن عبدالله بن ميمون القداح ، عن أبي جعفر ، عن أبيه عليه السلام « قال : صيام يوم عاشوراء كفارة سنة »<sup>(٢)</sup> .

صع ﴿٤٩١﴾ ١٤ - علي بن الحسن ، عن محمد بن عبدالله بن زرارة ، عن أحد ابن محمد بن أبي نصر ، عن أبان بن عثمان الأحمر ، عن كثير النواء ، عن أبي - جعفر عليه السلام « قال : لزقت السفينة<sup>(٣)</sup> يوم عاشوراء على الجودي ، فأمر نوح عليه السلام من معه من الجن والإنس أن يصوموا ذلك اليوم ، و قال أبو جعفر عليه السلام : أتدرون ما هذا اليوم؟ هذا اليوم الذي تاب الله - عز و جل - فيه على آدم عليه السلام و حوًا ، و هذا اليوم الذي فلق الله فيه البحر لبني إسرائيل فأغرق فرعون و من معه ، و هذا اليوم الذي غلب فيه موسى عليه السلام فرعون ، و هذا اليوم الذي ولد فيه إبراهيم عليه السلام ، و هذا اليوم الذي تاب الله فيه على قوم يونس عليه السلام ، و هذا اليوم - الذي ولد فيه عيسى بن مريم عليه السلام ، و هذا اليوم الذي يقوم فيه القائم عليه السلام »<sup>(٤)</sup> .

١ - هو جعفر بن محمد بن عبدالله الأشعري ، له كتاب ، يروي عنه أبو جعفر أحمد بن - محمد بن خالد البرقي .

٢ - في بعض النسخ : « كفارة السنة » .

٣ - أي لصقت ، و في بعض النسخ : « أزلت السفينة » أي دنى .

٤ - الأظهر حمله على التقية لما رواه الصدوق - رحمه الله - في أماليه و غيره أن وقوع هذه البركات في هذا اليوم من أكاذيب العامة ومفترياتهم ؛ ويظهر من الأخبار الآتية أيضاً أن تلك -



وَأَمَّا رَوِي فِي كَرَاهِيَةِ صَوْمِهِ فَقَدْ رَوَى :

« ﴿٤٩٢﴾ ١٥ - مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ نُوْحِ بْنِ شَعِيبِ التَّيْسَابُورِيِّ ، عَنْ يَاسِينَ الضَّرِيرِ ، عَنْ حَرِيْزِ ، عَنْ زُرَّارَةَ ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ؛ وَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام « قَالَ : لَا تَصُمْ يَوْمَ عَاشُورَاءَ ، وَلَا يَوْمَ عَرَفَةَ بِمَكَّةَ وَلَا بِالْمَدِينَةِ ، وَلَا فِي وَطْنِكَ ، وَلَا فِي مِصْرٍ مِنَ الْأَمْصَارِ » .<sup>٣٠٠</sup>

« ﴿٤٩٣﴾ ١٦ - وَعَنْهُ ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْهَاشِمِيِّ <sup>(١)</sup> ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ - مُوسَى ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ ، عَنْ الْوَشَاءِ قَالَ : حَدَّثَنِي نَجْبَةَ بِنُ الْحَارِثِ - الْعَطَّارِ <sup>(٢)</sup> « قَالَ : سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام عَنْ صَوْمِ يَوْمِ عَاشُورَاءَ ، فَقَالَ : صَوْمِ مَتْرُوكٍ بِنَزُولِ شَهْرِ رَمَضَانَ وَالْمَتْرُوكِ بَدْعَةٌ ، قَالَ نَجْبَةُ : فَسَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ ذَلِكَ مِنْ بَعْدِ أَبِيهِ عليه السلام فَأَجَابَ بِمِثْلِ جَوَابِ أَبِيهِ ، ثُمَّ قَالَ لِي : أَمَا إِنَّهُ صِيَامُ يَوْمٍ مَا نَزَلَ بِهِ كِتَابٌ وَلَا جَرَتْ بِهِ سُنَّةٌ إِلَّا سُنَّةَ آلِ زِيَادٍ - لَعَنَهُمُ اللَّهُ - بِقَتْلِ الْحَسَنِ ابْنِ عَلِيٍّ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهَا » <sup>(٣)</sup> .

« ﴿٤٩٤﴾ ١٧ - وَعَنْهُ ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْهَاشِمِيِّ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى ابْنِ عُبَيْدٍ قَالَ : حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ عَيْسَى أَخِي « قَالَ : سَأَلْتُ الرَّضَا عليه السلام عَنْ صَوْمِ يَوْمِ عَاشُورَاءَ وَ مَا يَقُولُ النَّاسُ فِيهِ ، فَقَالَ : عَنْ صَوْمِ ابْنِ مَرْجَانَةَ - لَعَنَهُ اللَّهُ -

← الأخبار صدرت تقية ، بل المستحب الإمساك إلى ما بعد العصر بغير نية ، كما رواه الشيخ في

المصباح (ص ٧١٣) وغيره في غيره ، والله يعلم . (ملذ)

١ - هو الحسن بن علي بن الحسن بن عمر بن علي بن الحسين عليه السلام ، يعتقد الإمامة و صنف فيها كتاباً . (جش) و يروي عن محمد بن موسى و هو أبو جعفر السَّمَانِ الهمداني ، و هو ضعيف يروي عن الضعفاء كما في الخلاصة و فهرست التجاشي . و في بعض النسخ : « محمد بن عيسى » و هو محمد بن عيسى بن عبيد اليقطيني .

٢ - نجبة - بالتون و الجيم المفتوحين و الباء الموحدة - : شيخ صادق كوفي ، صديق علي ابن يقطين ، و كان من أصحاب الإمام أبي جعفر عليه السلام و الإمامين الصادق و الكاظم عليهما السلام ، كما في الخلاصة للعلامة و رجال الكشي و رجال الشيخ - رحمهم الله - . و في بعض النسخ : « نجبة » .

٣ - قال في المدارك : اختلف في صوم عاشوراء هل كان واجباً أم لا ، و المروي في أخبارنا أنه كان واجباً قبل نزول صوم شهر رمضان .

تَسألني؟! ذلك يوم [ما] صامه [إلا] الأذعياء من آل زياد<sup>(١)</sup> لقتل الحسين - صلوات الله عليه - ، و هو يومُ تشأم به آل محمد ، و يتشأم به أهل الإسلام ، و اليومُ [الذي] يتشأم به الإسلام و أهله لا يصام و لا يتبرك به ، و يوم الاثنين يومُ نحس ، قبض الله فيه نبيّه ﷺ و ما أصيب آل محمد ﷺ إلا في يوم الاثنين ، فتشأمتنا به و تبرك به أعداؤنا ، و يوم عاشوراء قتل الحسين ﷺ و تبرك به ابنُ مَرْجَانة<sup>(٢)</sup> و تشأم به آل محمد [عليه و عليهم السلام] ، فن صامها و تبرك بها لقي الله عزَّ و جلَّ مَسحُ القَلْب ، و كان محشره مع الَّذِينَ ستوا صومها و تبركوا بها»<sup>(٣)</sup>.

٤٩٥ ﴿ ١٨ - و عنه ، عن الحسن بن عليِّ الهاشميِّ ، عن محمد بن عيسى قال : حَدَّثني محمد بن أبي عمير ، عن زيد التَّرسيِّ<sup>(٤)</sup> قال : حَدَّثنا عُبَيْد بن زُرارة «قال : سمعت زُرارة يسأل أبا عبد الله ﷺ عن صوم يوم عاشوراء ، فقال : من صامه كان حَطَّه من صيام ذلك اليوم حَطَّ ابنِ مَرْجَانة و آل زياد ، قال : قلت :

٣٠١

- ١ - الدَّعي - كَفَنِي - : من تبتيته أي جعلته ابناً لك ، و المتهم في نسبه ، و الذي يدَّعي غير أبيه ، جمعه أذعياء . و في بعض النسخ : «بقتل الحسين ﷺ» .
- ٢ - هو عبيد الله بن زياد ابن مرجانة - عليهم لعنة الله و نيرانه - .
- ٣ - و قال في الفقيه في رواية الزُّهريِّ باب وجوه الصيام : «و أمَّا الصُّوم الَّذي يكون صاحبه فيه بالخيار فصوم يوم الجمعة ، و الخميس و الاثنين - إلخ» ، و قاله المفيد أيضاً في المفتحة .
- ٤ - عنوانه العلامة في القسم الثاني من خلاصته و قال : «زيد التَّرسيِّ بالتون و زيد الزُّرَّاد قال الشَّيخ الطُّوسيُّ - رحمه الله - : لها أصلان لم يروهما محمد بن عليِّ بن الحسين بن بابويه ، و قال في فهرسته : لم يروهما محمد بن الحسن بن الوليد ، و كان يقول : هما موضوعان ، و كذلك كتاب خالد بن عبد الله بن سدير ، و كان يقول : وضع هذه الأصول محمد بن موسى الهمدانيُّ ، قال الشَّيخ الطُّوسيُّ : و كتاب زيد التَّرسيِّ رواه ابن أبي عمير عنه ، و قال ابن الغضائري في زيد الزُّرَّاد كوفي و زيد التَّرسيِّ رواه عن أبي عبد الله ﷺ ، قال أبو جعفر بن بابويه : إن كتابها موضوع وضعه محمد بن موسى السَّمَّان ، قال : و غلط أبو جعفر في هذا القول ، فإنِّي رأيت كتبها مسموعة عن محمد بن أبي عمير ، و الذي قاله الشَّيخ عن ابن بابويه و ابن الغضائريِّ لا يدلُّ على طعن في الرِّجلين ، فإن كان توقَّف ، في رواية الكتائب و لما لم أجد لأصحابنا تعديلاً لها و لا طعنًا فيها توقفت عن قبول روايتها» .

و ما حَظَّهم من ذلك اليوم؟ فقال: «التار» .  
 فالوجه في هذه الأحاديث أنَّ من صام يوم عاشوراء على طريق الحزن  
 بمصاب رسول الله ﷺ والجزع لما حلَّ بعترته فقد أصاب، و مَنْ صامه على ما  
 يعتقد فيه مخالفونا من الفضل في صومه و التَّبَرُّك به و الاعتقاد لبركته و سعادته  
 فقد أثمَّ و أخطأ.

### ﴿ ٢٩ - باب صيام ثلاثة أيام في كل شهر ﴾ ﴿ و ما جاء في ذلك ﴾

صع ﴿٤٩٦﴾ ١ - محمد بن يعقوب، عن الحسين بن محمد، عن مُعَلَّى بن -  
 محمد، عن الوشاء، عن حماد بن عثمان، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال: سمعته يقول:  
 صام رسول الله ﷺ حتى قيل: ما يفطر، ثم أفطر حتى قيل: ما يصوم، ثم  
 صام صوم داود عليه السلام يوماً و يوماً لا، ثم قبض عليه السلام على صيام ثلاثة أيام في -  
 الشهر، و قال: يعدلن صوم الدهر، و يذهبن بوحر الصدر<sup>(١)</sup>، قال حماد: فقلت:  
 فما الوحر؟ فقال: الوحر الوسوسة، قال حماد، فقلت: أي الأيام هي؟ قال: أوّل  
 خميس في الشهر و أوّل أربعماء بعد العشر<sup>(٢)</sup>، و آخر خميس فيه، فقلت: لم  
 صارت هذه الأيام آتي تصام؟ فقال: إن من قبلنا من الأمم كان إذا نزل على  
 أحدهم العذاب نزل في هذه الأيام المخوفة» .

صع ﴿٤٩٧﴾ ٢ - و عنه، عن عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن أحمد  
 ابن محمد بن أبي نصر « قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن الصيام في الشهر كيف  
 هو، فقال: ثلاث في الشهر، في كلّ عشر يوم، إن الله عزَّ و جَلَّ يقول: « مَنْ  
 جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا<sup>(٣)</sup> » [و ثلاثة أيام في الشهر صوم الدهر]» .

١ - الوحر و هو الجفد و الغش و الغَيْظ . (القاموس) وفي النهاية: «الصوم يذهب بوحر  
 الصدر - بالتحريك - ، و ساوسه، و قيل: الحقد، و قيل: العداوة، و قيل: أشد الغضب» . وفي  
 الكافي و بعض النسخ: «يعدلن صوم الشهر» .  
 ٢ - في الكافي: «بعد العشر منه» .  
 ٣ - الأنعام: ١٦٠ .

ص ٤٩٨ ﴿٣﴾ - سعد بن عبدالله، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسين بن سعيد، عن القاسم بن محمد الجوهري، عن علي بن أبي حمزة، عن أبي بصير «قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن صوم الشَّنة، فقال: صيام ثلاثة أيام من كلِّ شهر يذهبُ [ببلايل القلب<sup>(١)</sup>] ووَخْر الصَّدر: الخميس، والأربعاء والخميس، وإن شاء الاثنين والأربعاء والخميس، وإن صام في كلِّ عشرة أيام يوماً، فإنَّ ذلك ثلاثون حَسَنَةً<sup>(٢)</sup>، وإن أحبَّ أن يزيد على ذلك فليزد».

ص ٤٩٩ ﴿٤﴾ - محمد بن يعقوب، عن الحسين بن محمد [عن محمد] بن - عمران، عن زياد القندي، عن عبدالله بن سنان «قال: قال لي أبو عبدالله عليه السلام: إذا كان في أوَّل الشهر خيسان فصم أولها فإنه أفضل، وإذا كان في آخره خيسان فصم آخرها فإنه أفضل».

ص ٥٠٠ ﴿٥﴾ - والذي رواه محمد بن أحمد بن يحيى، عن الحسين بن محمد ابن عمران الأشعري<sup>(٣)</sup>، عن زُرعة، عن سماعة، عن أبي بصير «قال: سألته عن صوم ثلاثة أيام في الشهر، فقال: في كلِّ عشرة أيام يوم خميس وأربعاء وخميس، والشَّهر الَّذي يليه أربعاء وخميس وأربعاء».

فليس بمناف لما قدَّمناه<sup>(٤)</sup> من الأخبار، لأنَّ الإنسان مخيَّر بين أن يصوم أربعاء بين خميسين، أو خميساً بين أربعاءين، وعلى أيَّهما عمل فليس عليه شيء، لأنَّ الأصل في هذا الصَّوم التَّنْفُل والتَّطَوُّع، فكيف في ترتيبه؛ والذي يدلُّ على ما ذكرناه ما رواه:

ص ٥٠١ ﴿٦﴾ - محمد بن أحمد بن يحيى، عن موسى بن جعفر المدائني، عن

١ - قال في التَّهية: فيه «دنت الزَّلزال والبلايل» هي الهموم والأحزان، وبَلْبَلَة الصَّدر وسواسه. ومنه الحديث: «إنَّما عذابها في الدُّنيا البلايل والفتن» يعني هذه الأُمَّة.

٢ - أي يعدل في القواب صوم تمام الشَّهر.

٣ - كذا في بعض النَّسخ، وهو الحسين بن محمد بن عمران الأشعري - على ما قيل -، و في بعضها: «الحسين بن محمد، عن عمران الأشعري». وهو ابن عبدالله القمي.

٤ - في بعض النَّسخ: «فلا ينافي ما قدَّمناه».

إبراهيم بن إسماعيل بن داود « قال : سألت الرضا عليه السلام عن الصيام ، فقال : ثلاثة أيام في الشهر : الأربعاء والخميس والجمعة ، فقلت : إن أصحابنا يصومون أربعاء بين خمسين ، فقال : لا بأس بذلك ، ولا بأس بخميس بين أربعاءين » .

### ﴿ ٣٠ ﴾ - باب صوم الأربعة الأيام في السنة ﴿

ص ٥٠٢ ﴿ ١ ﴾ - محمد بن يعقوب ، عن عِدَّة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد - عن بعض أصحابنا - عن أبي الحسن الرضا عليه السلام « قال : بعث الله محمداً عليه السلام رحمة للعالمين في سبعة وعشرين من رَجَب ، فن صام ذلك اليوم كتب الله عزَّ وجلَّ له صيام ستين شهراً ، وفي خمسة وعشرين من ذي القعدة وضع الله البيت وهو أوَّل رحمة وضعت على وجه الأرض ، فجعله الله عزَّ وجلَّ مثابة للناس <sup>(١)</sup> وأمنأ ، فن صام ذلك اليوم كتب [الله] له صيام ستين شهراً ، وفي أوَّل يوم من ذي الحِجَّة ولد إبراهيم خليل الرحمن ، فن صام ذلك اليوم كتب [الله] له صيام ستين شهراً » .

ص ٥٠٣ ﴿ ٢ ﴾ - وعنه ، عن عِدَّة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، عن يوسف بن السَّخْت <sup>(٢)</sup> ، عن حمدان بن النَّضر ، عن محمد بن عبدالله [بن] الصَّيقل « قال : خرج علينا <sup>(٣)</sup> أبو الحسن - يعني الرضا - عليه السلام بمرور في يوم خسة وعشرين من ذي القعدة فقال : صوموا فإني أصبحت صائماً ، قلنا : جعلنا الله فداك أي يوم هو ؟ قال : يوم نشرت فيه الرحمة ، ودُحيت فيه الأرض <sup>(٤)</sup> ، ونصبت فيه الكعبة ، وهبط فيه آدم عليه السلام » .

ص ٥٠٤ ﴿ ٣ ﴾ - وعنه ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن القاسم بن يحيى ، عن جدِّه الحسن بن راشد ، عن أبي عبدالله عليه السلام « قال : قلت له : جعلت فداك

١ - أي مرجعاً ومجتمعاً ، ومحل ثواب وأجر . (المرأة)

٢ - هو أبو يعقوب بصري ، ضعيف مرتفع القول ، استثناه القميون من نوادر الحكمة .

٣ - في بعض النسخ : « خرج إلينا » .

٤ - الدَّحو : البسط ، يقال : دحا يدحو ويدحى ، أي بسط ووسع . (من الشهايه)

أَلِلْمُسْلِمِينَ عِيدَ غَيْرِ الْعِيدَيْنِ؟ قَالَ: نَعَمْ يَا حَسَنَ، أَعْظَمَهُمَا وَأَشْرَفَهُمَا، قَالَ: قُلْتُ: وَ أَيْ يَوْمٍ هُوَ؟ قَالَ: هُوَ يَوْمُ نَصَبِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِيهِ عِلْمًا لِلنَّاسِ، فَقُلْتُ: جُعِلَتْ فِدَاكَ وَ مَا يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نَصْنَعُ فِيهِ؟ قَالَ: تَصُومُهُ يَا حَسَنَ، وَ تَكْتُرُ فِيهِ الصَّلَاةَ عَلَى مُحَمَّدٍ وَ آلِهِ، وَ تَبْرَأُ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ يَمْتَنُ ظَلَمَهُمْ، وَ أَنْ- الْأَنْبِيَاءِ- صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ- كَانَتْ تَأْمُرُ الْأَوْصِيَاءَ بِالْيَوْمِ الَّذِي يَقَامُ فِيهِ الْوَصِيُّ أَنْ يَتَّخِذَ عِيدًا، قَالَ: قُلْتُ: فَالْمَنْ صَامَهُ؟ قَالَ: صِيَامُ سِتِّينَ شَهْرًا، وَ لَا تَدَعِ صِيَامَ سَبْعَةِ وَ عَشْرِينَ مِنْ رَجَبٍ فَإِنَّهُ الْيَوْمُ الَّذِي نَزَلَتْ فِيهِ التَّوْبَةُ عَلَى مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ سَلَّمَ، وَ ثَوَابُهُ مِثْلُ سِتِّينَ شَهْرًا لَكُمْ».

٥٠٥ ﴿٤﴾ - أبو عبدالله بن عباس <sup>(١)</sup> قَالَ: حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ زِيَادِ الْهَمْدَانِيُّ؛ وَ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ التَّسْتَرِيُّ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ اللَّيْثِ الْمَكِّيُّ <sup>(٢)</sup> قَالَ: حَدَّثَنِي [أَبُو] إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْعَلَوِيُّ الْعَرِيضِيُّ «قَالَ: وَ حَكَ <sup>(٣)</sup> فِي صَدْرِي مَا الْأَيَّامَ الَّتِي تُصَامُ؟ فَقَصَدْتُ مَوْلَانَا أَبَا الْحَسَنِ عَلِيَّ بْنَ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ سَلَّمَ وَ هُوَ بَصْرِيًّا <sup>(٤)</sup> وَ لَمْ أَبْدِ ذَلِكَ لِأَحَدٍ مِنْ خَلْقِ اللَّهِ، فَدَخَلْتُ عَلَيْهِ، فَلَمَّا بَصُرَ بِي قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ سَلَّمَ: يَا [أَبَا] إِسْحَاقَ جِئْتَ تَسْأَلُنِي عَنِ الْأَيَّامِ الَّتِي يَصَامُ فِيهَا، وَ هِيَ أَرْبَعَةٌ: أَوَّلُهُنَّ يَوْمُ السَّابِعِ وَ الْعِشْرِينَ مِنْ رَجَبٍ، يَوْمَ بَعَثَ اللَّهُ تَعَالَى مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ سَلَّمَ إِلَى خَلْقِهِ رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ، وَ يَوْمَ مَوْلِدِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ سَلَّمَ وَ هُوَ السَّابِعُ عَشْرَ مِنْ شَهْرِ رَجَبِ الْأَوَّلِ، وَ يَوْمُ- الْخَامِسِ وَ الْعِشْرِينَ مِنْ ذِي الْقَعْدَةِ فِيهِ دُجِيَّتِ الْكَعْبَةُ، وَ يَوْمُ الْغَدِيرِ فِيهِ أَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ سَلَّمَ أَخَاهُ عَلِيًّا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ سَلَّمَ عِلْمًا لِلنَّاسِ، وَ إِمَامًا مِنْ بَعْدِهِ، قُلْتُ: صَدَقْتَ جُعِلَتْ فِدَاكَ لِذَلِكَ قَصَدْتُ، أَشْهَدُ أَنَّكَ حُجَّةُ اللَّهِ عَلَى خَلْقِهِ».

١ - في بعض النسخ: «أبو عبدالله بن عباس» وهو مهمل، و ما في المتن مجهول.

٢ - التستري والمكي مجهولان، وكذا العلوي العريضي.

٣ - الواو زائدة، ويقال: حك الشيء في نفسي، إذا لم تكن منشرح الصدر به، و كان في

قلبي منه شيء من الشك والريب.

٤ - صربا: قرية على ثلاثة أميال من المدينة. و في بعض النسخ: «صربا».

﴿ ٣١ - باب صيام رَجَبِ وِ الْأَيَّامِ مِنْهُ ﴾<sup>(١)</sup>

ص ٥٠٦ ﴿ ١ - عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ فَضَّالٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زُرَّارَةَ ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي نَصْرٍ ، عَنْ أَبَانَ بْنِ عُمَانَ قَالَ : حَدَّثَنِي كَثِيرُ بَيْتَاعِ التَّوَلَاءِ « قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ <sup>(٢)</sup> يَقُولُ : سَمِعَ نَوْحَ صَرِيرِ السَّفِينَةِ عَلَى الْجُودِيِّ ، فَخَافَ عَلَيْهَا فَأَخْرَجَ رَأْسَهُ مِنْ جَانِبِ السَّفِينَةِ فَرَفَعَ يَدَهُ وَأَشَارَ بِإصْبَعِهِ وَهُوَ يَقُولُ : « رَهْمَانُ اتَّقِنِ <sup>(٣)</sup> » ، وَتَأْوِيلُهَا « يَا رَبِّ أَحْسِنِ » ، وَإِنَّ نَوْحًا لَمَّا رَكِبَ - السَّفِينَةَ رَكِبَهَا فِي أَوَّلِ يَوْمٍ مِنْ رَجَبٍ فَأَمَرَ مِنْ مَعَهُ مِنَ الْجَنِّ وَالْإِنْسِ أَنْ يَصُومُوا ذَلِكَ الْيَوْمَ ، فَقَالَ : وَ مِنْ صَامِهِ مِنْكُمْ تَبَاعَدَتْ عَنْهُ النَّارُ مَسِيرَةَ سَنَةٍ ، وَ مِنْ صَامِ سَبْعَةِ أَيَّامٍ مِنْهُ غُلِقَتْ عَنْهُ أَبْوَابُ التَّيْرَانِ السَّبْعَةِ ، وَ مِنْ صَامِ <sup>(٤)</sup> ثَمَانِيَةِ أَيَّامٍ [ مِنْهُ ] فَتَحَتْ لَهُ أَبْوَابُ الْجِنَانِ الثَّمَانِيَةِ ، وَ مِنْ صَامِ عَشْرَةِ أَيَّامٍ [ مِنْهُ ] أُعْطِيَ مَسْأَلَتَهُ ، وَ مِنْ صَامِ خَمْسَةِ وَعِشْرِينَ يَوْمًا [ مِنْهُ ] قِيلَ لَهُ : اسْتَأْنَفَ الْعَمَلُ فَقَدْ غُفِرَ لَكَ ، وَ مِنْ زَادَ زَادَهُ اللَّهُ » .

ص ٥٠٧ ﴿ ٢ - وَ رَوَى عَنْ أَبِي الْحَسَنِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ « أَنَّهُ قَالَ : رَجَبُ نَهْرٍ فِي - الْجَنَّةِ أَشَدُّ بِيَاضًا مِنَ اللَّبَنِ ، وَ أَحْلَى مِنَ الْعَسَلِ ، مَنْ صَامَ يَوْمًا مِنْ رَجَبِ سَقَاهُ اللَّهُ <sup>↑</sup> مِنْ ذَلِكَ التَّهَرُّ » . ٣٠٦

## ﴿ ٣٢ - باب صيام شعبان ﴾

ص ٥٠٨ ﴿ ١ - مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ ، عَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ - مُحَمَّدٍ ، وَ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ جَمِيعًا ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ ، عَنْ سَلَمَةَ صَاحِبِ - السَّابِرِيِّ ، عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ الْكِنَانِيِّ « قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ : صَوْمُ -

١ - فِي بَعْضِ النُّسخِ « فِيهِ » مَكَانَ « مِنْهُ » .

٢ - فِي الْفَقِيهِ : « عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ نَحْوَهُ .

٣ - فِي بَعْضِ النُّسخِ : « دَهْمَانُ » ، وَ فِي بَعْضِهَا : « دُوهْمَانُ » ، وَ أَيْضًا فِي بَعْضِهَا : « أَنْقَنُ » ، وَ

٤ - فِي بَعْضِ النُّسخِ : « وَ إِنْ صَامَ » .

شعبان و شهر رَمَضان متتابعين توبة من الله» .

ص ٥٠٩ ﴿٢﴾ - الحسين بن سعيد، عن الحسين بن علوان، عن عمرو بن خالد، عن أبي جعفر عليه السلام «قال: كان رسول الله صلى الله عليه وآله يصوم شعبان و شهر رَمَضان و يصلهما، و ينهى النَّاسَ أن يصلوهما<sup>(١)</sup> و كان يقول: هما شهرُ الله، و هما كفارة لما قبلهما و ما بعدهما» .

ص ٥١٠ ﴿٣﴾ - محمد بن يعقوب، عن علي بن محمد - عن بعض أصحابه - عن محمد بن سليمان، عن أبيه «قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: ما تقول في الرجل يصوم شعبان و شهر رَمَضان؟ قال: هما الشهران اللذان قال الله تعالى: «شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ تَوْبَةً مِّنَ اللَّهِ<sup>(٢)</sup>»، قال: قلت: أفلا يفصل بينهما؟ قال: إذا أفطر من الليل فهو فصل، وإنا قال رسول الله صلى الله عليه وآله: لا وصال في صيام، يعني لا يصوم الرجل يومين متواليين من غير إفطار، و قد يستحبُّ للعبد أن لا يدع السحور»<sup>(٣)</sup>.

ص ٥١١ ﴿٤﴾ - و عنه، عن عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن محمد بن علي، عن الحسين بن محارق أبي جنادة السلولي<sup>(٤)</sup>، عن أبي حمزة<sup>(٥)</sup>، عن أبي جعفر، عن أبيه عليه السلام «قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: من صام شعبان

٣٠٧ ↑

١ - قال الشيخ الصدوق في الفقيه: قوله عليه السلام: «و ينهى الناس أن يصلوهما» هو على الإنكار والحكاية لا على الإخبار، كأنه يقول: كان يصلها و ينهى الناس أن يصلوهما !! فن شاء وصل و من شاء فصل. أقول: و يمكن أن يقرأ «الناس» بالرفع، أي لم يكن التي ينهى عن وصلها، بل الناس ينهون عنه.

٢ - النساء: ٩٢.

٣ - يدل على وجوب الإفطار واستحباب التسحر في ليالي رمضان.

٤ - في بعض النسخ: «عن الحسين بن محارق؛ و أبي جنادة السلولي» و هو تصحيف، والصواب ما في المتن كما في الكافي. و في جامع الرواة: «الحسين بن محارق أبو جنادة السلولي»، و في بعض نسخه «الحسين».

٥ - أي التالي. و في الفقيه: «روى أبو حمزة التميمي عن أبي جعفر عليه السلام قال: من صام - إلخ»، و في الكافي مثل ما في المتن.



كان له طَهْرًا<sup>(١)</sup> مِنْ كَلِّ زَلَّةٍ وَوَصْمَةٍ وَبَادِرَةٍ، قَالَ أَبُو حَمزة: فَقُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَا الْوَصْمَةُ<sup>(٢)</sup>؟ قَالَ: الْيَمِينُ فِي الْمَعْصِيَةِ، وَالتَّذْرُ فِي الْمَعْصِيَةِ<sup>(٣)</sup>، فَقُلْتُ: مَا-  
الْبَادِرَةُ<sup>(٤)</sup>؟ [فَقَالَ: الْيَمِينُ عِنْدَ الْغَضَبِ وَالتَّوْبَةُ مِنْهَا عِنْدَ التَّدْمِ<sup>(٥)</sup>].

٥١٢ ﴿٥﴾ - ٥ - عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ فَصَّالٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ؛ وَ مُحَمَّدِ بْنِ-  
الْوَلِيدِ؛ وَ عَمْرٍو بْنِ عَثْمَانَ؛ وَ سَنَدِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعِهِمْ، عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ،  
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ « قَالَ: سَأَلْتَهُ عَنْ صَوْمِ شَعْبَانَ، فَقُلْتُ لَهُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ  
كَانَ أَحَدٌ مِنْ آبَائِكَ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَصُومُ شَعْبَانَ؟ قَالَ: كَانَ خَيْرُ آبَائِي رَسُولَ اللَّهِ  
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، أَكْثَرَ صِيَامِهِ فِي شَعْبَانَ.»

٥١٣ ﴿٦﴾ - ٦ - مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مِجْبِي، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ،  
عَنْ عَثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ سَمَاعَةَ « قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: هَلْ صَامَ أَحَدٌ  
مِنْ آبَائِكَ شَعْبَانَ؟ فَقَالَ: خَيْرُ آبَائِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ صَامَهُ.»

٥١٤ ﴿٧﴾ - ٧ - وَ عَنْهُ، عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ؛ وَ  
مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ، عَنْ صَفْوَانَ، عَنْ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ-  
الْحَلِيِّ « قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ هَلْ صَامَ أَحَدٌ مِنْ آبَائِكَ شَعْبَانَ قَطُّ، فَقَالَ:  
صَامَهُ خَيْرُ آبَائِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ.»

٥١٥ ﴿٨﴾ - ٨ - وَ عَنْهُ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرَ، عَنْ  
حَفْصِ بْنِ الْبَخْتَرِيِّ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ « قَالَ: إِنْ نَسَاءَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ إِذَا كَانَ  
عَلَيْهِنَّ صِيَامٌ أُخْرِنَ ذَلِكَ إِلَى شَعْبَانَ كَرَاهِيَةً أَنْ يَمْنَعَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ حَاجَتَهُ،

٣٠٨

١ - فِي بَعْضِ النَّسَخِ: «طَهْرَةٌ»، وَ فِي الْفَقِيهِ: طَهْرًا، وَ فِي الْكَافِي مِثْلَ مَا فِي الْمَنْزَنِ، أَيْ  
كَفَّارَةٌ وَ تَوْبَةٌ، وَ الْمُرَادُ أَنَّ ذَلِكَ يَطْهَرُهُ بِمِثْلِ مَا لَا تَحْيِيءُ مِنْهُ هَذِهِ الْأُمُورُ بَعْدَ ذَلِكَ. (الوافي)

٢ - الْوَصْمُ: الْعَارُ. (القاموس)

٣ - فِي بَعْضِ النَّسَخِ: «وَلَا تَذْرُ فِي مَعْصِيَةٍ»، وَ فِي الْكَافِي وَ الْفَقِيهِ: «وَالْتَذْرُ فِي الْمَعْصِيَةِ».

٤ - الْبَادِرَةُ: مَا يَتَبَدَّرُ مِنْ جِدَّتِكَ فِي الْغَضَبِ مِنْ قَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ. (القاموس)

٥ - فِي الْكَافِي: «وَالتَّوْبَةُ مِنْهَا التَّدْمُ»، وَ فِي الْفَقِيهِ: «وَالتَّوْبَةُ مِنْهَا التَّدْمُ عَلَيْهَا».

فإذا كان شعبان صُمن<sup>(١)</sup>، و كان رسول الله ﷺ يقول: «شعبان شهري» .  
 فأما الأخبار التي وَرَدت في النَّهي عن صوم شعبان وأنه ما صامه أحدٌ من -  
 الأئمة عليهم السلام فالمراد بها أنه لم يصمه أحدٌ من الأئمة عليهم السلام على أن صومه يجري  
 مجرى شهر رَمَضان في الفرض والوجوب، لأنَّ قومًا قالوا: إنَّ صومه فريضة،  
 و كان أبو الخطاب<sup>(٢)</sup> - لعنه الله - وأصحابه يذهبون إليه ويقولون: إنَّ من أفطر  
 يوماً منه لزمه من الكفارة ما يلزم من أفطر يوماً من شهر رَمَضان، فورد عنهم  
عليهم السلام الإنكار لذلك، و أنه لم يصمه أحدٌ منهم على هذا الوجه، والأخبار التي  
 تضمّنت الفُصل بين شهر شعبان و شهر رَمَضان، فالمراد بها النَّهي عن -  
 الوِصال الذي بيّنناه] فيما مضى أنه محرّمٌ، و قد دلَّ على هذا التّأويل الخبر الذي  
 قدّمناه<sup>(٣)</sup> عن محمد بن سليمان، عن أبيه، عن أبي عبد الله عليه السلام حين قال: قلت  
 له: أفلا يفصل بينها؟ قال: إذا أفطر من الليل فهو فصل، وإِنما قال رسول الله  
ﷺ: «لا وِصال في صيام» يعني لا يصوم الرَّجل يومين متوالين من غير  
 إفطار [و قد يستحبُّ للرَّجل أن لا يدع السَّحور].

### ﴿ ٣٣ - باب الزیادات ﴾

صع ٥١٦ ﴿ ١ - محمد بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن -  
 التّوفلي، عن السّكوفي، عن [أبي] جعفر، [عن أبيه] عن آبائه عليهم السلام «أنَّ علياً  
عليه السلام قال في رجل نذر أن يصوم زماناً قال: الزّمان خمسة أشهر، والحين ستة  
 أشهر، لأنَّ الله تعالى يقول: «تُؤْتِي أَكْلَهَا كُلَّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا»<sup>(٤)</sup>» .

١ - سيأتي الخبر تحت رقم ٩٦٠ بتفاوت يسير في السند والمتن، وفيه: «فإذا كان شعبان

صمن و صام معين» .

٢ - هو محمد بن وهب الأسديّ الأجدع، و كان مستقيماً، ثم ادعى التّبوّة و قال بعد: إنَّ  
 الصادق عليه السلام هو الله. وقيل: هو محمد بن مقلّاص الأسديّ الكوفيّ فهو أيضاً غال ملعون، ثمّ  
 ادعى التّبوّة.

٣ - يعني الخبر الذي تقدّم تحت رقم ٣ من الباب ص ٣٨٣.

٤ - إبراهيم: ٢٥.

« ﴿٥١٧﴾ ٢ - وعنه ، عن عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن محبوب ، عن خالد بن جرير ، عن أبي الربيع الشاميّ ، عن أبي عبد الله عليه السلام « أنه سُئل عن رجل قال : لله عليّ أن أصوم حيناً ، وذلك في شكاء <sup>(١)</sup> ، فقال أبو عبد الله عليه السلام : قد أتى أبي عليه السلام <sup>(٢)</sup> في مثل ذلك فقال : صُمْ سِتَّةَ أَشْهُرٍ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ : « تُؤْتِي أُمَّكَلَهَا كُلَّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا » يعني سِتَّةَ أَشْهُرٍ » <sup>(٣)</sup> .

٣٠٩

كص ﴿٥١٨﴾ ٣ - سعد بن عبد الله ، عن الحسن بن عليّ بن عبد الله بن المغيرة ، عن عُبَيْسِ بْنِ هِشَامٍ ، عَنْ أَبَانَ بْنِ عُمَانَ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام « قال : قلت له : رجلٌ أسرته الرُّومُ ، و لم يَصُمْ شهرَ رَمَضَانَ ، و لم يدر أيّ شهر هو؟ قال : يصوم شهرًا يتوخاه <sup>(٤)</sup> و يحتسب به <sup>(٥)</sup> ، فإن كان - الشهر الذي صامه قبل رَمَضَانَ لم يحزنه و إن كان بعدَ شهر رَمَضَانَ أجزءه » .

صع ﴿٥١٩﴾ ٤ - محمد بن يعقوب ، عن عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبِئَابٍ ، عَنْ سَمَاعَةَ « قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المُسْتَحَاضَةِ ، قال : فقال : تصومُ شهرَ رَمَضَانَ إِلَّا الْأَيَّامَ الَّتِي كَانَتْ تَحِيضُ فِيهَا ، ثُمَّ تَقْضِيهَا بَعْدَ » <sup>(٦)</sup> .

صح ﴿٥٢٠﴾ ٥ - محمد بن أحمد بن يحيى ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن عليّ ابن مهزيار « قال : قال : كتبت إليه : امرأة طهرت من حيضها أو من دم نفاسها

١ - أي مرض ، و في بعض النسخ : « في شكر » ، و في بعضها : « في شكى » .

٢ - في الكافي : « قد أتى عليّ عليه السلام » .

٣ - في الدروس : لو نذر صوم « زمان » كان خمسة أشهر ، و صوم « حين » ستة أشهر ما لم ينو غيرها .

٤ - أي يقصده و يتحرّاه .

٥ - قال العلامة في التذكرة والمنتهى : هذا الحكم إجماعي ، و قوله : « يحتسب به » أي يكتبي به ما لم يعلم كونه موافقاً أو مخالفاً . وقوله : « فإن كان الشهر » أي يقصد به القرية و لا ينوي الأداء والقضاء ، فإن كان وقع في زمانه فهو ، و إن كان وقع قبل زمانه فيجب قضاؤه ، و إن كان وقع بعد زمانه فلا عليه شيء .

٦ - تقدّم الخبر بعينه تحت رقم ٤٣٧ ص ٣٥٤ .

في أول يوم من شهر رمضان، ثم استحاضت فصَلت وصامت شهرَ رمضان كله من غير أن تعمل ما تعمل المُستحاضَة من الغسل لكلِّ صلاتين، هل يجوز صومها وصلاتها أم لا؟ فكتب عليه السلام: «تقضي صومها ولا تقضي صلاتها، لأنَّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يأمر فاطمة [؟] والمؤمنات<sup>(١)</sup> من نسائه بذلك»<sup>(٢)</sup>.

٣١٠

١ - في الفقيه: «كان يأمر المؤمنات من نسائه بذلك»، و في بعض النسخ: «المراهقات و المؤمنات». و تقدّم الكلام فيه، ج ١.

٢ - رواه الكليني في الكافي مثل ما في المتن، و رواه الصدوق في الفقيه بدون ذكر «فاطمة عليها السلام» و في علل الشرايع «باب العلة التي من أجلها تقضي الحائض الصوم ولا تقضي الصلاة» مثل ما في الفقيه. وقال العلامة التستري - رضوان الله تعالى عليه - في الأخبار الدخيلة: «الظاهر أن علي بن مهزيار كان في أصوله التي جمع منها كتابه خيران: خير في السؤال عن حكم تاركة غسل الاستحاضة في شهر رمضان لصلاتها و صومها، و خير في السؤال عن حكم قضاء الحائض صلاتها و صومها، فخلط بين الخبرين بنقل سؤال الخبر الأول و جواب الخبر الثاني في كتابه، فنقله المشايخ الثلاثة عن كتابه مثل ما وجدوا، و لم يؤوِّله أحدٌ منهم إلا الشيخ، فقال بعد نقله: «إنما لم يأمرها بقضاء الصلاة إذا لم تعلم أن عليها لكلِّ صلاتين عُسلاً، و لا تعلم ما يلزم المستحاضة، فأتم مع العلم بذلك فالترك له على العمد يلزمها القضاء».

فجعل الجواب جواب السؤال، و حمل عدم قضاء الصلاة على صورة الجهل بالحكم و مع عدم شاهد لكلامه فلازم كلامه أن المستحاضة التاركة للغسل تقضي صومها مطلقاً ولا تقضي صلاتها إلا مع علمها بوجود الغسل عليها، و ما أظنه يلتزم بذلك.

و ظاهر العلل إبقاء الجواب على ظاهره بقرينة عقد بابه كما مرّ، فكان عليه أن يجيب عن عدم ربط الجواب بالسؤال، و مثله الكافي، و إن كان لفظ عقد بابه غير دالٍّ عليه ولا مشعر به فروى في أول ذلك الباب خير الحسن بن راشد في قضاء الحائض الصوم دون الصلاة. لكن ظاهر عنوان الفقيه إبقاؤه على ظاهره مثل التهذيب، فالأخبار التي رواها في الباب مربوطة بظاهر عنوانه صوم الحائض والمستحاضة، و فيه في نسخة: «لا تقضي صومها» و عليه فظاهره عدم قضاء المستحاضة التاركة للغسل لا الصلاة ولا الصوم، و على النسخة الأخرى الموافقة لنقل غيره ظاهره قضاء الصوم دون الصلاة، مع أن المفرق بينها هنا غير معلوم.

و حمل بعض محشيه خبره على امرأة كانت استحاضتها متوسطة و كانت اغتسلت لصلاة الصبح بعد الفجر، كما ترى يابها لفظ الخبر، و مثله قول الوسائل بعد نقله: «ذكر صاحب المنتقى أن الجواب هنا عن حكم أيام الحيض والتفاس لا الاستحاضة، و ذكروا قرآنين تدلّ على ذلك و لعلّ السؤال عن حكم الحيض السابق أو الحادث في شهر رمضان فإنه يحكم فيه على

قال محمد بن الحسن: إنَّما لم يأمرها بقضاء الصَّلَاةِ إذا لم تعلم أنَّ عليها لكلِّ صَلَاتينِ غُسلًا، ولا تعلم ما يلزم المستحاضة، فأما مع العلم بذلك فَالتَّركُ له على العمْد يلزمها القضاء.

سح ﴿٥٢١﴾ ٦ - محمد بن الحسن بن الوليد، عن محمد بن الحسن الصَّقَّار، عن أحمد بن محمد، عن ابن أبي عمير، عن حماد، عن الحلبيِّ «قال: سئل أبو عبد الله عليه السلام عن رجل أجنب في شهرِ رَمَضانِ فَنسي أن يغتسل حتَّى خرج شهرُ رَمَضانِ، قال: عليه أن يقضي الصَّلَاةَ والصَّيَامَ» (١).

ح ﴿٥٢٢﴾ ٧ - محمد بن يعقوب، عن عليِّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حماد، عن الحلبيِّ، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: سألته عن امرأة أصبحت صائمة فلما ارتفع النَّهارُ أو كان العشاء (٢) حاضتْ أتفطر، قال: نعم، وإن كان وقت المغرب فلتفطر، قال: وسألته عن امرأة رأت الطَّهر في أوَّل النَّهارِ في شهرِ رَمَضانِ فتغتسل ولم تطعم، كيف تصنع في ذلك اليوم، قال: تفطر [في] ذلك اليوم، فإنَّما إفطارها من الدَّم».

كصح ﴿٥٢٣﴾ ٨ - الحسين بن سعيد، عن الحسن بن عليِّ بن فضال، عن

«عشرة أيام أو ما دونها بأنَّها حيض، أو لعلَّ السُّؤال عن اليوم الأوَّل والعدول عن ذكر حكم الاستحاضة للتقيَّة فإنَّها عند بعض العامة حدث أصغر» أيضاً كما ترى، والحقيقة ما عرفت - انتهى.

١ - حمل على ما إذا نام في اللَّيْلَةِ الأولى بعد الانبعاث، وقالوا: التوم في اللَّيالي الأخرى في حكم التوم الثاني، ولا يخفى أنَّ حمله على الاستحباب أظهر، فتأمل. وقال في الشرايع: «إذا نسي غسل الجنابة و مرَّ عليه أيام أو الشهر كله، قيل: يقضي الصَّلَاةَ والصَّومَ، وقيل: يقضي الصَّلَاةَ فحسب، وهو الأشبه. وقال في المدارك: أمَّا وجوب قضاء الصَّلَاةِ فلا ريب فيه وإنَّ الخلاف في قضاء الصَّوم، فذهب الأكثر إلى وجوبه لصحیحة الحلبيِّ وغيرها، وقال ابن إدريس: لا يجب لأنَّه ليس من شرطه الطهارة». أقول: سيأتي الخبر بعينه تحت رقم ٥٨ من الباب.

٢ - العشاء - بالفتح - : الظلمة كالمشواء، أو ما بين أوَّل اللَّيْلِ إلى ربه، والعشاء - بكسر

العين - : أوَّل الظلام، أو من المغرب إلى العتمة. (القاموس)

عبدالله بن بُكير، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام «قال: لا بأس [بأن] يذوق الرجلُ الصَّامُ القِدْرَ».

ص ٥٢٤ ﴿٩﴾ - وعنه، عن ابن أبي عمير، عن حماد بن عثمان «قال: سألت ابن أبي يعفور أبا عبدالله عليه السلام - وأنا أسمع - عن الصَّامِ يصبُّ الدَّواءَ في أذنه، قال: نَعَمْ، و يذوق المَرَقَ و يزقُّ الفَرخَ» (١).

ص ٥٢٥ ﴿١٠﴾ - وعنه، عن محمد بن أبي عمير، عن حماد، عن الحلبي [عن أبي عبدالله عليه السلام] «أنه سُئِلَ عن المرءة الصَّائمة تطبخ القدر فتذوق المَرَقَ تنظر إليه، فقال: لا بأس، و سُئِلَ عن المرءة يكون لها الصَّبِي وهي صائمة فتضع له الخبز تطعمه، فقال: لا بأس به و الطير إن كان لها» (٢).

ولا ينافي هذه الأخبار ما رواه:

ص ٥٢٦ ﴿١١﴾ - الحسين بن سعيد، عن علي بن التعمان، عن سعيد الأعرج «قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الصَّامِ أيدوق الشَّيء و لا يبلعه، فقال: لا.» لأنَّ هذه الرواية محمولة على من لا يكون به حاجة إلى ذلك، والرُّخصة إنَّما وَرَدت في ذلك لصاحبة الصَّبِي أو الطَّبَّاح الَّذِي يَخَاف على فسادِ طَعَامِهِ، أو من عنده طائر إن لم يزره هَلْكَ، فأما من هو مُسْتَعْفٍ عن جميع ذلك فلا يجوز له أن يتذوق بالطعام (٣).

ص ٥٢٧ ﴿١٢﴾ - سعد بن عبدالله، عن إبراهيم بن هاشم، عن إسماعيل بن - مَرَّار؛ و عبدالجبار بن المبارك، عن يونس بن عبد الرحمن، عن عبدالله بن - سنان، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: سألته عن رجل كان عليه

١ - وزق الطائر فرخه يزقه، أي أطعمه بفيه. (القاموس)

٢ - المشهور بين الأصحاب جواز مضغ الطعام للصبى، و زق الطائر، و ذوق المرق مطلقاً كما دل عليه هذه الرواية. (المرأة)

٣ - قال في المدارك: «لا يخفى ما في هذا الجمع من البعد، والأجود حمل التسي على الكراهة، ولا دلالة في الأخبار المتقدمه على ما اعتبروه من التقييد، ولو مضغ الصَّام شيئاً فسبق منه شيء إلى الخلق بغير اختياره، فالأصح أن صومه لا يفسد بذلك، للإذن فيه و عدم تعمد الازدراء.»

صيام شهرين متتابعين فلم يقدر على الصيام ولم يقدر على العتق ولم يقدر على -  
الصدقة، قال: فليصم ثمانية عشر يوماً عن كلِّ عشرة مساكين ثلاثة أيام».

مع ﴿٥٢٨﴾ ١٣ - محمد بن يعقوب، عن عده من أصحابنا، عن أحمد بن -  
محمد، عن الحسين بن سعيد، عن القاسم بن محمد، عن علي بن أبي حمزة، عن  
أبي إبراهيم عليه السلام «قال: سألته عن رجل جعل على نفسه صوم شهر بالكوفة و  
شهر بالمدينة و شهر بمكة من بلاءٍ ابتلي به، ففرض له أنه صام بالكوفة شهراً، و  
دخل المدينة فصام بها ثمانية عشر يوماً ولم يقم عليه الجمال، قال: يصوم ما بقي  
عليه إذا انتهى إلى بلده» (١).

٣١٢

مع ﴿٥٢٩﴾ ١٤ - محمد بن يعقوب، عن أحمد بن محمد (٢)، عن علي بن -  
أحمد، عن موسى بن عمير، عن محمد بن منصور «قال: سألت الرضا عليه السلام عن  
رجل نذر نذراً في صيام فعجز، فقال: كان أبي عليه السلام يقول: عليه مكان كلِّ  
يوم مُدٌّ» (٣).

مع ﴿٥٣٠﴾ ١٥ - وعنه، عن أبي علي الأشعري، عن محمد بن عبد الجبار،

١ - قال في الدرر: «ويجب فعل الصوم في مكان عيته بالتذر، وفاقاً للحلي والشيخ -  
رحمهما الله - في قول، وقيده الفاضل (العلامة الحلي) بالمزيتة»، وقوله: «يصوم ما بقي» قيل: لأنه  
رُجحان لخصوصية المكان للصوم، و كآته للتعدّر، فكانَ التذر مركب من أمرين: الصوم  
والمكان. فلما انتفى الثاني نفي الأول، والله يعلم. (ملذ) و مر الخبر ص ٣٠٢ برقم ٥٩.

أقول: روى الشيخ الخبر في الاستبصار «عن الحسين بن سعيد، عن القاسم بن محمد، عن  
علي بن أبي حمزة، عن أبي إبراهيم عليه السلام» وفيه: «فقال: يصوم ما بقي عليه إذا انتهى إلى بلده ولا  
يصوم في سفر». و رواه الكليني كما في المتن بدون هذه الزيادة في آخره.

٢ - كذا، والخبر في الكافي معلق، والصواب: «محمد بن يعقوب، عن عده من أصحابنا،  
عن أحمد بن محمد».

٣ - قال في المسالك: «حيث يتحقق العجز يسقط فرض التذر أداه و قضاء على الأصح»،  
وقيل: يجب على العاجز عن الصوم المعين القضاء دون الكفارة. وقيل بالعكس، والمراد بها عن  
كلِّ يوم مُدّان من طعام.

عن صفوان بن يحيى ، عن عيص بن القاسم « قال : سألته عمن لم يصم الثلاثة - الأيام وهو يشترط عليه الصيام هل فيه فداء ، قال : مُدٌّ من طعام عن كل يوم » (١) .

٥٣١ ﴿١٦﴾ - وعنه ، عن محمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين ، عن محمد بن إسماعيل بن بزيع ، عن صالح بن عُمَبة ، عن عُمَبة « قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : جُعِلْتُ فِدَاكَ إِنِّي قَدْ كَبُرْتُ وَضَعَفْتُ عَنِ الصَّيَامِ فَكَيْفَ أَصْنَعُ هَذِهِ الثَّلَاثَةَ الْيَوْمَاتِ فِي كُلِّ شَهْرٍ ؟ فَقَالَ : يَا عُمَبةُ تَصَدَّقْ بِدِرْهَمٍ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ ، قَالَ : قُلْتُ : دِرْهَمٌ وَاحِدٌ ؟ فَقَالَ : لَعَلَّهَا كَثُرَتْ عِنْدَكَ (٢) وَأَنْتَ تَسْتَقِلُّ - الدَّرْهَمُ ؟ قَالَ : قُلْتُ : إِنَّ نِعَمَ اللَّهِ عَلَيَّ لَسَابِقَةٌ ، فَقَالَ : يَا عُمَبةُ لِطَعَامِ مُسْلِمٍ خَيْرٌ مِنْ صِيَامِ شَهْرٍ » .

٥٣٢ ﴿١٧﴾ - وعنه ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن الحسن بن راشد « قال : قلت لأبي عبد الله ؛ أو لأبي الحسن عليهما السلام : الرَّجُلُ يَتَعَمَّدُ الشَّهْرَ فِي الْيَوْمَاتِ الْقَصَارِ يَصُومُهُ [لِللَّسَنَةِ ؟ قَالَ : لَا بَأْسَ] » (٣) .

٥٣٣ ﴿١٨﴾ - وعنه ، عن عدّة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد (٤) ، عن ابن محبوب ، عن إبراهيم بن مهزم ، عن الحسين بن أبي حمزة (٥) ، عن أبي حمزة

٣١٣

١ - في بعض النسخ : « في كل يوم » .

٢ - كذا ، وفي الكافي : « كبرت عندك » بالياء الموحدة ، والظاهر صحة ما في المتن ، ومعناه : كثرت الدراهم عندك ، فلذا تستقل الدرهم الواحد .

٣ - ذهب الأصحاب إلى استحباب قضاء صوم الثلاثة الأيام في الشتاء لما فات منه في الصيف بسبب المشقة ، بل قيل : باستحباب قضائها مطلقاً ، والخبر يدل على جواز التقديم دون القضاء . (المرآة)

٤ - كذا في جلّ نسخنا ، وفي الكافي : « عدّة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد - إلى آخر الحديث » ، وصرح العلامة المجلسي - رحمه الله - في المرآة بأن وجود سهل بن زياد بعد «العدّة» سهو من النسخ ، وعلى هذا الصواب : « عدّة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد » كما هو موجود في المطبوع من الكافي . فتأمل .

٥ - في بعض النسخ وفي الفقيه : « الحسن بن أبي حمزة » ، وقال في جامع الزواة : الظاهر أن الصواب « الحسين بن أبي حمزة » لوجوده في كتب الرجال ، والله أعلم .



«قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: صَوْمُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي كُلِّ شَهْرٍ أَوْخَرُهَا إِلَى الشَّتَاءِ<sup>(١)</sup> ثُمَّ أَصُومُهَا<sup>(٢)</sup>؟ قال: لا بأس».

ث (٥٣٤) ١٩ - وعنه، عن أحمد بن إدريس؛ ومحمد بن يحيى، عن محمد ابن أحمد بن يحيى، عن أحمد بن الحسن، عن عمرو بن سعيد، عن مُصَدِّقِ بْنِ - صَدَقَةَ، عن عمار بن موسى، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: سألته عن الرَّجُلِ يَكُونُ عَلَيْهِ مِنَ الثَّلَاثَةِ أَيَّامِ الشَّهْرِ<sup>(٣)</sup> هَلْ يَصْلِحُ لَهُ أَنْ يُؤَخَّرَهَا وَيَصُومُهَا فِي آخِرِ الشَّهْرِ؟ قال: لا بأس، قلت: يصومها متوالية أو يفرق بينها؟ قال: ما أحب، إن شاء متوالية وإن شاء فرّق بينها».

ث (٥٣٥) ٢٠ - الحسين بن سعيد، عن أخيه الحسن، عن زُرْعَةَ، عن سَمَاعَةَ «قال: سألته<sup>(٤)</sup> عن السَّحُورِ لِمَنْ أَرَادَ الصَّوْمَ، فَقَالَ: أَمَّا فِي شَهْرِ رَمَضَانَ فَإِنَّ الْفَضْلَ فِي السَّحُورِ، فَلْيَفْعَلْ وَلَوْ بِشَرْبَةِ مِنْ مَاءٍ، وَأَمَّا فِي التَّطَوُّعِ فَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَتَسَحَّرَ فَلْيَفْعَلْ، وَمَنْ لَمْ يَفْعَلْ فَلَا بَأْسَ»<sup>(٥)</sup>.

ث (٥٣٦) ٢١ - سعد بن عبدالله، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن - سعيد، عن الحسن بن علي بن فضال «قال: كتبت إلى أبي الحسن الرضا عليه السلام أسأله عن قومٍ عِنْدَنَا يُصَلُّونَ وَلَا يَصُومُونَ شَهْرَ رَمَضَانَ - وَأَنَا أَحْتَاغُ إِلَيْهِمْ يَحْصِدُونَ لِي - ، فَإِذَا دَعَوْتَهُمْ إِلَى الْحَصَادِ لَمْ يَجِيبُوا<sup>(٦)</sup> حَتَّى أَطْعِمَهُمْ وَهُمْ يَجِدُونَ

١ - في الفقيه: «أؤخره في الصيف إلى الشتاء فإني أجده أهون علي، فقال: نعم فاحفظها».

٢ - أي أداة، أو أفضي ما فات أيضاً، كلاهما محتمل، والأخير أظهر. (ملذ) وقال في الدروس: «يؤخر صوم الثلاثة من الصيف إلى الشتاء عند المشقة، ثم يقضي، بل يستحب قضاؤها عند الفوات مطلقاً، أو يتصدق عن كل يوم بدرهم أو مثله».

٣ - «الشهر» ظرف، أي عليه صوم ثلاثة أيام من شهر واحد، أو المعنى أنه اجتمع عليه ثلاثون يوماً من قضاء الثلاثة الأيام، فالمراد بأخر الشهر الشهر الآخر من السنة، وفيه بُعِدَ، فتأمل. (ملذ)

٤ - كذا مضمراً.

٥ - تقدّم الخبر في أوّل باب فضل السحور ص ٢٦٢، وفيه: «فأما التطوع في غير رمضان - إلى آخر الحديث».

٦ - في الفقيه: «لم يجيبوني».

مَنْ يُطْعِمُهُمْ فَيَذْهَبُونَ إِلَيْهِ وَيَدْعَوْنِي ، وَ أَنَا أَضِيقُ مِنْ إِطْعَامِهِمْ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ ، فَكَتَبْتُ إِلَى أَبِي بَحْظَةَ أَعْرَفَهُ : « أَطْعِمِهِمْ » (١) .

ص ٥٣٧ ﴿ ٢٢ - وَ رَوَى ابْنُ مُسْكَانَ ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ » قَالَ : سَأَلْتَهُ عَنْ رَجُلٍ تَمَتَّعَ فَلَمْ يَجِدْ مَا يَهْدِي بِهِ فَصَامَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ، فَلَمَّا قَضَى نُسُكَهُ بَدَأَ لَهُ أَنْ يَقِيمَ سَنَةً ، قَالَ : فَلْيَنْظُرْ مَنْهَلٌ أَهْلَ بَلَدِهِ (٢) ، فَإِذَا ظَنَّ أَنَّهُ قَدْ دَخَلُوا بَلَدَهُمْ فَلْيَصُمْ - السَّبْعَةَ الْأَيَّامَ » (٣) .

ص ٥٣٨ ﴿ ٢٣ - وَ فِي رِوَايَةِ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام » أَنَّهُ إِنْ كَانَ لَهُ مَقَامٌ بِمَكَّةَ فَأَرَادَ أَنْ يَصُومَ السَّبْعَةَ تَرَكَ الصِّيَامَ بِقَدْرِ سِيرِهِ إِلَى أَهْلِهِ أَوْ شَهْرًا ثُمَّ صَامَ » (٤) .

ص ٥٣٩ ﴿ ٢٤ - مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ ، عَنْ أَحْمَدَ ابْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي نَصْرٍ - عَمَّنْ ذَكَرَهُ - عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام » قَالَ : قُلْتُ لَهُ : الرَّجُلُ يَكُونُ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ وَ يُصْبِحُ فَلَا يَأْكُلُ إِلَى الْعَصْرِ أَيْجُوزُ لَهُ أَنْ يَجْعَلَ قَضَاءً مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ ؟ قَالَ : نَعَمْ » (٥) .

١ - محمول على مجرد إعطائهم الخبز .

٢ - المنهل : المشرب و الموضع الذي فيه الشرب و المورد ، و تسمى المنازل التي في المغاوير على طرق السفار مناهل ، لأن فيها الماء ، و في الكافي : « ينتظر مقدم أهل بلاده » ، و في بعض نسخ التهذيب : « مستهل » مكان « منهل » و معناه ابتداء قدوم أهل بلده . و هو نظير ما جاء في الكافي .

٣ - المشهور بين الأصحاب أن المقيم بمكة ينتظر أقل الأمرين من مضي الشهر و من مدة وصوله إلى أهله على تقدير الرجوع . (المرآة)

٤ - قال في المدارك : « من وجب عليه صوم السبعة بدل الهدي إذا قام بمكة انتظر لصيامها مضي مدة يمكن أن يصل فيها إلى بلده إن لم تزد تلك المدة على شهر ، فإذا زادت على ذلك كنى مضي الشهر ، و مبدء الشهر من انقضاء أيام التشريق » .

٥ - المشهور أن وقت النية للصوم الواجب إلى الزوال ، و ظاهر ابن الجنيد جواز استيناف النية مطلقاً بعد الزوال . والخبر يدل على مذهبه .

٥٤٠ ﴿ ٢٥ - و عنه ، عن محمد بن أحمد العلوي ، عن العُمركي - الخراساني ، عن علي بن جعفر ، عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام » قال : سألته عن صوم ثلاثة أيام في الحجّ و السبعة أيصومها متواليّة أو يفرّق بينها ، قال : يصوم الثلاثة لا يفرق بينها و السبعة لا يفرق بينها ، و لا يجمع السبعة و الثلاثة جميعاً .»

٥٤١ ﴿ ٢٦ - أحمد بن محمد ، عن أبي ضمرة أنس بن عياض الليثي <sup>(١)</sup> ، عن سعيد بن عبد الملك بن عمير <sup>(٢)</sup> » قال : سمعت رجلاً من بني الحارث بن كعب قال : سمعت أبا هريرة يقول : ليس أنا أنهى عن صوم يوم الجمعة ، و لكنني سمعت رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم قال : لا تصوموا يوم الجمعة إلا أن تصوموا قبله أو بعده .» <sup>٣١٥</sup>

٥٤٢ ﴿ ٢٧ - و عنه ، عن موسى بن جعفر ، عن الوشاء ، عن ابن سنان ، عن أبي عبد الله عليه السلام » قال : رأيتّه صائماً يوم الجمعة ، فقلت له : جعلت فداك إنّ الناس يزعمون أنّه يوم عيد؟! فقال : كلاً إنّه يوم خفض و دعة <sup>(٣)</sup> . قال محمد بن الحسن : هذا الخبر هو المعمول عليه ، و الأوّل طريقه رجال - العامة لا نعمل به .

٥٤٣ ﴿ ٢٨ - محمد بن يعقوب ، عن يعقوب بن يزيد <sup>(٤)</sup> ، عن ابن -

١ - هو أنس بن عياض بن ضمرة ، و قيل : جعدية ، و قيل : عبد الرحمن أبو ضمرة الليثي المدني ، من رجال العامة ، قال ابن سعد : كان ثقة كثير الخطاء و قال الدوري عن ابن معين : ثقة . و قال الآجري عن أبي داود ، عن أحمد بن صالح قال : ذكر أبو ضمرة عند مالك فقال : لم أر عند محدثين غيره ، و لكنّه أحق يدفع كتبه إلى هؤلاء العراقيين .

٢ - في بعض النسخ : «عن أبي حزة ، عن سعد بن عبد الملك» ، و في بعضها : «عن شعبة ، عن عبد الملك بن عمر» .

٣ - الخفض : الدعة و السكون . (التهاية)

٤ - كذا في النسخ ، و الخبر في الكافي «عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير» ، و الظاهر أنّ الصواب «محمد بن علي بن محبوب ، عن يعقوب بن يزيد» ، فإ في المتن تصحيف ، و قيل : «محمد بن أحمد بن يحيى ، عن يعقوب بن يزيد» .

أبي عُمير ، عن حفص بن البَخْرِيِّ ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : إن نساء النبي صلى الله عليه وآله إذا كان عليهنَّ صيامٌ آخرن ذلك إلى شعبان كراهية أن يمنعن رسول الله صلى الله عليه وآله حاجته ، فإذا كان شعبان صُمنَّ وصام معهم ، قال : و كان رسول الله صلى الله عليه وآله يقول : شعبان شهري » (١) .

٥٤٤ ﴿ ٢٩ - عنه (٢) ، عن هارون بن الحسن بن جبلة (٣) ، عن سماعة ، عن أبي بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : قلت له : جعلتُ فداك يدخل عليَّ شهر رَمَضان فأصوم بعضه فتحضرني نية زيارة قبر أبي عبد الله عليه السلام فأزوره و أفطر ذاهباً و جائياً ، أو أقيم حتى أفطر و أزوره بعد ما أفطر بيوم أو يومين ؟ فقال : أقم حتى تفطر ، قلت له : جعلتُ فداك فهو أفضل ؟ قال : نعم ، أما تقرأ في كتاب الله : « فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ (٤) » .

كصح ﴿ ٥٤٥ ﴾ ٣٠ - عنه ، عن علي بن السندي ، عن حماد بن عيسى ، عن شعيب بن يعقوب ، عن جعفر ، عن أبيه عليه السلام « أن علياً عليه السلام قال : لا أُجيز في - الطلاق ولا في الهلال إلا رجلين » .

٥٤٦ ﴿ ٣١ - محمد بن علي بن محبوب ، عن إبراهيم ، عن إسماعيل بن - مَرَار ، عن يونس ، عن حبيب (٥) ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : لا تجوز الشهادة لرؤية الهلال دون خمسين رجلاً عدد القسامة ، وإتيا مجوز شهادة رجلين إذا كانا من خارج المصر و كان بالمِصر علة ، فأخبراً أنها رأياها ، وأخبراً عن قوم صاموا للرؤية » .

١ - تقدّم من الباب تحت رقم ٨ بتفاوت يسير في السند والمتن .

٢ - الضمير راجع إلى أحمد بن محمد في الخبر الأسبق أو محمد بن علي بن محبوب . وليس هذا الخبر في الكافي ، فالضمير لا يرجع إلى الكليني على ما هو الظاهر .

٣ - في بعض النسخ : «هارون بن الحسن بن جبلة» . ٤ - البقرة : ١٨٥ .

٥ - الظاهر أن المراد بـ«يونس» ، ابن عبد الرحمن ، و أمّا «حبيب» فهو حبيب الخزاعي على ما يظهر ممّا تقدّم في الخبر العشرين من باب علامة أول شهر رمضان و آخره ، و في الاستبصار في الخبر السابع من «باب حكم الهلال إذا رُئي قبل الزوال» ، وهو مجهول بل مهمل .

مع ﴿٥٤٧﴾ ٣٢ - علي بن جعفر، عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام « قال : سألته عن الرجل يرى الهلال في شهر رمضان وحده لا يبصره غيره ، له أن يصوم ، قال : إذا لم يشك فيه فليصم وإلا فليصم مع الناس » (١) .

« ﴿٥٤٨﴾ ٣٣ - محمد (٢) ، عن الهيثم بن أبي مسروق التهمدي ، عن أحمد ابن محمد بن أبي نصر ، عن خلاد بن غمارة « قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : دخلت على أبي العباس (٣) في يوم شك وأنا أعلم أنه من شهر رمضان وهو يتغدى ، فقال : يا أبا عبد الله ليس هذا من أيامك ، قلت : لم يا أمير المؤمنين ؟ ما صومي إلا بصومك ولا إفطاري إلا بإفطارك ، قال : فقال : اذن ، قال : فدتوت فأكلت (٤) وأنا أعلم والله أنه من شهر رمضان » (٥) .

مع ﴿٥٤٩﴾ ٣٤ - وعنه ، عن العباس ، عن عبد الله بن المغيرة ، عن أبي الجارود « قال : سألت أبا جعفر عليه السلام إنا شككنا سنة في عام من تلك الأعوام

١ - روى الصدوق - رحمه الله - هذا الخبر في الفقيه بهذا السند ، غير أن الجملة الأخيرة فيه هكذا : « إذا لم يشك فليفطر ، وإلا فليصمه مع الناس » ، و عليه فالمراد بالهلال هلال شوال ، و على ما في التهذيب هلال شهر رمضان . والظاهر صحة الفقيه ، و قيد عدم الشك في ذلك لأن كثيراً ما يخجل الإنسان و رأى شعرة معلقة من حاجبه ، أو رأى غيمة هلالية محمرة زعم أنها هلال فبعد الدقة والتأمل ينكشف خطأه .

٢ - يعني محمد بن علي بن محبوب الذي تقدم في الخبر الأسبق .

٣ - هو أبو العباس عبد الله بن محمد السفاح أول خلفاء العباسي .

٤ - يعني تقية ، وإلا كيف يخالف يقينه .

٥ - هذابدل على أن خلفاء بني العباس أخبث وجوداً من الشجرة الملعونة في القرآن ، لأنهم لا يخاصمون المعصومين في أعمالهم الشخصية العبادية ، لكن هؤلاء - لعنهم الله - يظهرون العداوة حتى في تلك الأمور . وفي الفقيه « عن عيسى بن أبي منصور أنه قال : كنت عند أبي عبد الله عليه السلام في اليوم الذي يشك فيه الناس ، فقال : يا غلام اذهب فانظر أصام الأمير أم لا ؟ فذهب ثم عاد فقال : لا ، فدعا بالغداة فتغدينا معه ، وقال الصادق عليه السلام : لو قلت : إن تارك التقية كتارك الصلاة لكنت صادقاً » ، وقال : « لا دين لمن لا تقية له » .

في الأضحية - فلما دخلت على أبي جعفر عليه السلام وكان بعض أصحابنا يضحّي - فقال: الفطر يوم يفطر الناس، والأضحية يوم يضحّي الناس، والصوم يوم يصوم الناس» (١).

٣١٧ **٥٥٠** - ٣٥ - عنه، عن محمد بن الحسين، عن عثمان بن عيسى، عن سماعة بن مهران «قال: سألته (٢) عن رجلين قاما فنظرا إلى الفجر، فقال أحدهما: هو ذا، وقال الآخر: ما أرى شيئاً، قال: فيأكل الذي لم يتبين (٣) له الفجر، وقد حرم الأكل على الذي زعم أنه قد رأى الفجر، إن الله تعالى يقول: «وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتَمُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ» (٤)».

**٥٥١** - ٣٦ - أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن فضالة، عن أبان، عن زرارة «قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن وقت إفتار الصائم، قال: حين يبدو ثلاثة أنجم، وقال لرجل ظن أن الشمس قد غابت فأفطر، ثم أبصر - الشمس بعد ذلك، قال: ليس عليك قضاء».

قال محمد بن الحسن: ما تضمنه هذا الخبر من ظهور ثلاثة أنجم لا يعتبر به، والمراعى ما قدمناه من سقوط القرص وعلامته زوال الحمرة من ناحية المشرق، وهذا كان يعتبره أصحاب أبي الخطاب (٥) - لعنه الله -.

**٥٥٢** - ٣٧ - عنه (٦)، عن أحمد، عن البرقي، عن جعفر بن المنثري، عن

١ - يعني إذا لم يثبت الهلال يقيناً فالحكم متابعة الناس فيه.

٢ - كذا مضمراً. ٣ - في بعض النسخ: «لم يستين». ٤ - البقرة: ١٨٧.

٥ - قال بعض العلماء: أقول: بعيد جداً أن يفتي الباقر عليه السلام لمثل زرارة بفتوى أصحاب أبي الخطاب، والظاهر أن قصده عليه السلام أنه إذا بدت ثلاثة أنجم، فقد تحقق يقيناً أنه حصل قبل ذلك سقوط القرص. وكان قصده عليه السلام أنه إذا اشتبهت العلامة الدالة على أول الوقت، فعليك بالعلامة الدالة على مضيه، ويؤيده ما مضى في كتاب الصلاة: «أرى لك أن تنتظر حتى تذهب الحمرة، وتأخذ بالحانطة لدينك». (ملذ)

٦ - الضمير راجع إلى الأشعري، والمراد بـ«أحمد» هو ابن محمد بن خالد، عن أبيه البرقي.

إسحاق بن عمار « قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : آكل في شهر رمضان بالليل حتى أشك ؟ قال : كُلُّنَ حَتَّى لَا تَشْكَ » .

ص ٥٥٣ ﴿ ٣٨ - عنه ، عن إبراهيم بن مهزيار « قال : كتب الخليل بن - هاشم إلى أبي الحسن عليه السلام : رجل سمع الوطاء <sup>(١)</sup> والتداء في شهر رمضان فظنَّ أن - التداء للسحور فجامع و خرج فإذا الصُّبح قد أسفر <sup>(٢)</sup> ؟ فكتب عليه السلام بخطه : يقضي ذلك اليوم إن شاء الله » .

ص ٥٥٤ ﴿ ٣٩ - عنه ، عن يعقوب بن يزيد ، عن محمد بن أبي عمير ، عن حماد ، عن محمد بن مسلم « قال : سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول : ما يضُرُّ الصائم ما صنع إذا اجتنب أربع خصال: الطعام ، و الشراب ، و النساء ، و الإرتماس في - الماء » <sup>(٣)</sup> .

ص ٥٥٥ ﴿ ٤٠ - عنه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد ؛ و غيره ، عن أبي - عبد الله عليه السلام [قال :] «قال: لا ينشد الشعر بالليل ، و لا ينشد في شهر رمضان ليل و لا نهار ، فقال له إسماعيل : يا أبتاه فإنه فينا !؟ قال : و إن كان فينا » <sup>(٤)</sup> .

ص ٥٥٦ ﴿ ٤١ - عنه ، عن محمد بن عيسى ، عن أبي بدر <sup>(٥)</sup> ، عن عبید بن - زُرارة ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : الرَّجُلُ يَكُونُ صَائِمًا فَيَقَالُ لَهُ : أَصَائِمُ أَنْتَ ؟

١ - المراد صوت التعال و الإياب و الذهاب . ٢ - أسفر الصبح : أضاء .

٣ - هذا عامٌ يختص بأمر يدل دليل على نقضها الصوم ، والمضاف في الثلاثة الأول محذوف ، أي أكل الطعام و شرب الشراب و وطئ النساء ، و يمكن حمل الحديث على أن تلك الأربعة هي العمدة في نقض الصوم ، و أشق الأمور اجتناباً ، و إن كان في الإرتماس منها مساهلة . و أقول : في مفترية الارتماس اختلاف ، و الاتفاق في حرمة للصائم .

٤ - يدل على مرجوحية الشعر في الليل مطلقاً ، و في شهر رمضان ليلاً و نهاراً ، و إن كان في مدح الأئمة عليهم السلام ، و لعله في مدحهم عليهم السلام يرجع إلى كونه أقل ثواباً من سائر الأوقات . (للرأة) و قال الفيض - رحمه الله - : لأنَّ كونه في مدحهم عليهم السلام لا يخرجُه عن التخيل الشعري .

٥ - لم يذكر اسمه ، كوفي ، له كتاب يرويه عدة منهم محمد بن سنان (جش) و عيسى بن - عبید (ست) . وفي التهذيب لابن حجر : شجاع بن الوليد بن قيس السكوفي أبو بدر الكوفي مات سنة أربع و مائتين و كان ورعاً كثير الصلاة .

فيقول: لا، فقال أبو عبد الله عليه السلام: «هذا كذب» (١).

ن ﴿٥٥٧﴾ ٤٢ - عنه، عن أحمد بن محمد، عن الحسين، عن النَّصْر بن -  
سويد، عن زُرْعَةَ، عن أبي بصير «قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: الصَّائم يقبل؟  
قال: نعم، ويعطيها لسانه تمصه» (٢).

س ﴿٥٥٨﴾ ٤٣ - عنه، عن بعض الكوفيين - يرفعه إلى أبي عبد الله عليه السلام -  
«قال في الرَّجْل يأتي المرءة في دُبُرِها وهي صائمة، قال: لا ينقض صومها و  
ليس عليها عُسل» (٣).

س ﴿٥٥٩﴾ ٤٤ - محمد بن علي بن محبوب، عن محمد بن عيسى [عن ابن -  
أبي عمير]، عن حسن بن محبوب، عن أبي ولاد الحنَّاط «قال: قلت لأبي -  
عبد الله عليه السلام: إني أقتل بنتاً لي صغيرة - وأنا صائمٌ - فيدخل في جوفي من  
ريقها شيء؟ قال: فقال لي: لا بأس، ليس عليك شيء» (٤).

١ - المراد أنه ليس هذا موضع احتمال الرياء حتى يكون إنكاره حسناً بل كذباً.

٢ - قال الصدوق - رحمه الله -: «لا بأس بالقبلة للصَّائم للشيخ الكبير، فأما الشاب الشبق فلا، فإنه لا يؤمن أن تسبقه شهوته». و روى الكليني في المجلد الرابع الصفحة ١٠٤ خبراً عن منصور بن حازم «قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: ما تقول في الصَّائم يقتل الجارية والمرءة؟ فقال: أما الشيخ الكبير مثلي ومثلك فلا بأس، وأما الشاب الشبق فلا، لأنه لا يؤمن، والقبلة إحدى الشهوتين - الحديث». والشبق - محزكة - شدة الشهوة. وفي صحيحة الحلبي عن الصادق عليه السلام: «إن ذلك يكره للرجل الشاب مخافة أن يسبقه المني».

٣ - قال في المدارك: «أما الوطء في الدبر، فإن كان مع الإنزال، فلا خلاف بين العلماء كافة في أنه مفسد للصَّوم، وإن كان بدون الإنزال، فالمعروف من مذهب الأصحاب أنه كذلك»، أقول: سند هذا الخبر في غاية الضعف.

٤ - في الدروس: «لا يفسد بابتلاع ريقه، ولو خرج مع اللسان، نعم لو انفصل عن باطن الفم أفسد بابتلاعه، وكذا لو ابتلع ريق غيره وإن كان أحد الزوجين، والمروي جواز الامتناع، وهو لا يستلزم الابتلاع، نعم ما عن أبي ولاد «لا شيء في دخول ريق البنت القبلة في الجوف» يحمل على عدم القصد».



٣١٩ **٥٦٠** ﴿٤٥﴾ - أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم - عن رجل - عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: إذا أتى الرجل المرأة في الدبر وهي صائمة لم ينقض صومها وليس عليها غسل» <sup>(١)</sup>.

قال محمد بن الحسن: هذا الخبر غير معمولٍ عليه، وهو مقطوع الإسناد لا يعول عليه.

٥٦١ ﴿٤٦﴾ - محمد بن أحمد، عن محمد بن أحمد العلوي، عن العمري - البوقكي، عن علي بن جعفر، عن أخيه موسى عليه السلام «قال: سألت عن الرجل - الصائم أنه أن يمض لسان المرأة أو تفعل المرأة ذلك، قال: لا بأس».

٥٦٢ ﴿٤٧﴾ - أحمد بن محمد <sup>(٢)</sup>، عن ابن أبي عمير، عن محمد بن أبي حمزة، عن رفاعة «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل لامس جارية <sup>(٣)</sup> في شهر رمضان فأمدى، قال: إن كان حراماً فليستغفر الله استغفاراً من لا يعود أبداً <sup>(٤)</sup>، و يصوم يوماً مكان يوم، وإن كان حلالاً فليستغفر الله ولا يعود ويصوم يوماً مكان يوم» <sup>(٥)</sup>.

قال محمد بن الحسن: هذا الخبر محمول على الاستحباب، لأن الإمداء ليس ممّا يفسد الصيام <sup>(٦)</sup>.

١ - الظاهر المراد التقييد بدون الإنزال، والتمسك بظاهر اللفظ ههنا دليل على عدم التوجه، غير أن الخبر مرسل واللفظ غير معلوم كونه للإمام عليه السلام أو ما فهمه الراوي من كلامه.

٢ - تقدم الخبر بعينه بتفاوت يسير تحت رقم ١٨ «باب حكم الساهي والغالط في الصيام» ص ٣٤٣، وفيه: «أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسين بن سعيد، عن ابن أبي عمير - البخ»، والأشعري لم يرو عن ابن أبي عمير بلا واسطة، وعلى هذا يظهر سقوط «الحسين بن سعيد» عن السند.

٣ - في بعض النسخ: «جاريتته».

٤ - أي لا في شهر رمضان ولا في غيره، وقوله عليه السلام: «فليستغفر الله ولا يعود» أي في شهر رمضان، فظهر وجه التفصيل، فتأمل. (ملذ)

٥ - قال في الدروس: «لو قصد الإمداء بالملاعبة فلا كفارة، خلافاً لابن الجنيد، واختلف في وجوب القضاء إذا أمدى عن ملاعبة بغير قصد، والأشبه عدم القضاء».

٦ - قال الشيخ (ره): فهذا حديث شاذٌّ نادرٌ، ومخالف لفتيا مشائخنا كلهم، ولعل - ←

٥٦٣ ﴿ ٤٨ - عنه ، عن محمد بن الحسين ، عن عثمان بن عيسى ، عن سماعة ﴾ (قال : سألته عن رجل لَزِقَ بأهله فأنزل ، قال : عليه إطعام ستين مسكيناً ، مُدٌّ لكل مسكين )<sup>(١)</sup> .

٥٦٤ ﴿ ٤٩ - عنه ، عن أحمد بن محمد ، عن الحسين ، عن القاسم ، عن عليٍّ ، عن أبي بصير ﴾ (قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل وضع يده على شيء من جسد امرأته فأدق ، فقال : كفارته أن يصوم شهرين متتابعين ، أو يُطعم ستين مسكيناً ، أو يعتق رقبة )<sup>(٢)</sup> .

٣٢٠ ٥٦٥ ﴿ ٥٠ - الصفار ، عن إبراهيم بن هاشم ، عن عبد الرحمن بن حماد ، عن إبراهيم بن عبد الحميد - عن بعض مواليه - (قال : سألته<sup>(٣)</sup> عن احتلام الصائم ، فقال : إذا احتلم في شهر رمضان نهراً فليس له أن ينام حتى يغتسل ، و إن أجنب ليلاً<sup>(٤)</sup> ) في شهر رمضان فلا ينام إلى ساعة حتى يغتسل ، فمن أجنب في شهر رمضان فنام حتى يصبح فعليه عتق رقبة أو إطعام ستين مسكيناً و قضاء ذلك اليوم ، و يتمه و لن يُدركه أبداً )<sup>(٥)</sup> .

٥٦٦ ﴿ ٥١ - عنه ، عن يعقوب بن يزيد ، عن ابن أبي عمير ، عن حفص بن سوفة - عمن ذكره - عن أبي عبد الله عليه السلام (في الرجل يُلاعب أهله أو جاريته وهو في قضاء شهر رمضان فيسبقه الماء فينزل؟ قال : عليه من - الكفارة مثل ما على الذي يجامع في شهر رمضان ) .

← الزاوي وهم في قوله في آخر الخبر: « ويصوم يوماً مكان يوم » لأن متضمن الخبر يدل عليه، ألا ترى أنه شرع في الفرق بين أن يكون أمضى من مباشرة حرام وبين أن يكون الإمضاء من مباشرة حلال، وعلى الفتيا الذي رواه لا فرق بينها، فعلم أنه وهم من الزاوي . (راجع ص ٣٤٣ ذيل الخبر ١٨)

١ - ذلك إذا كان تعمد الإنزال بذلك ، و المبطل الاستمنا ، و أما الإنماء فبطليته غير معلوم ، لأنه لم يقصده .

٢ - هذا أيضاً إذا كان متعمداً .

٣ - كذا مضمراً مرسلأ ، و قد تقدم بعينه في باب الكفارة تحت رقم ٢٥ .

٤ - في بعض النسخ : « من أجنب ليلاً » .

٥ - يمكن حمله على ما إذا نام غير ناو للغسل ، لكن الزواية ضعيفة بالإرسال ، و غاية ما يستفاد منه الكراهة .

قال محمد بن الحسن: قد تكلمنا على مثل هذا الخبر فيما مضى فلا وجه لإعادته.

صح ﴿٥٦٧﴾ ٥٢ - محمد بن علي بن محبوب، عن العباس، عن ابن المغيرة، عن عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله عليه السلام «في رجل أفطر في شهر رمضان متعمداً من غير عذر؟ قال: يعتق نسمة، أو يصوم شهرين متتابعين، أو يطعم ستين مسكيناً، فإن لم يقدر على ذلك تصدق بما يطيق» (١).

صح ﴿٥٦٨﴾ ٥٣ - عنه، عن الحسين بن سعيد، عن فضالة، عن أبان، عن عبد الرحمن (٢) «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أفطر يوماً من شهر رمضان متعمداً، قال: عليه خمسة عشر صاعاً، لكل مسكين مئد مثل الذي صنع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم».

صح ﴿٥٦٩﴾ ٥٤ - عنه، عن أحمد بن عبدوس، عن الحسن بن علي بن فضال، عن عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله عليه السلام «في رجل جعل لله عليه نذراً صيام سنة فلم يستطع؟ قال: يصوم شهراً وبعض الشهر الآخر، ثم قال: لا بأس أن يقطع الصوم» (٣).

صح ﴿٥٧٠﴾ ٥٥ - عنه، عن إبراهيم بن هاشم، عن آدم بن إسحاق - عن رجل - عن محمد بن التعمان، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: سئل عن رجل أفطر يوماً من شهر رمضان، فقال: كقارته جريبان من طعام وهو عشرون صاعاً».

١ - قيل: بعد العجز عن الحصال الثلاث يصوم ثمانية عشر يوماً كما مر، وقيل: يتصدق بالمكن، وقيل: بالتخيير بينها، وقيل: بالتصدق بما أمكن بعد العجز عن صوم الثمانية عشر، كما قال في المنتهى، والله يعلم. (ملذ)

٢ - هو عبد الرحمن بن أبي عبد الله كما تقدم في باب «حكم المسافر والمريض في الصيام» تحت رقم ٢٨ ص ٢٧٢، وفيه بدل قوله: «مثل الذي صنع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم» «بمذ النبي صلى الله عليه وآله وسلم أفضل» ولهذا التفاوت بيان لنا راجع ذيل الخبر.

٣ - يفهم منه عدم اشتراط التوالي إذا لم يتمكن، والأولى أن يصوم شهراً كاملاً وبعض الشهر الآتي بعده، ثم يصوم البقية بالتفريق.

ص ٥٧١ ﴿٥٦﴾ - عنه ، عن أحمد بن عُبدوس ، عن الحسن بن عليّ ، عن أبي حميلة - عن بعض أصحابنا - عن أبي عبد الله عليه السلام « في رجل جعل لله نذراً ولم يسم شيئاً ، قال : يصوم ستة أيام » <sup>(١)</sup>.

ص ٥٧٢ ﴿٥٧﴾ - عنه ، عن أبي عبد الله الرازي <sup>(٢)</sup> ، عن إسماعيل بن مهران ، عن إسماعيل القصير ، عن [ابن] بكير ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : سئل عن رجل طلعت عليه الشمس وهو جنب ، ثم أراد الصيام بعد ما اغتسل ومضى ما مضى من النهار ، قال : يصوم إن شاء ، وهو بالخيار إلى نصف النهار » <sup>(٣)</sup>.

ص ٥٧٣ ﴿٥٨﴾ - أحمد بن محمد ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن الحلبي ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : سألته عن رجل أجنب في رمضان فني أن يغتسل حتى خرج رمضان ، قال : عليه قضاء الصلاة والصيام » <sup>(٤)</sup>.

ص ٥٧٤ ﴿٥٩﴾ - محمد ، عن محمد بن الحسين ، عن عثمان بن عيسى ، [عن سماعة] « قال : سألته عن التيء في رمضان ، فقال : إن كان شيء يبدره فلا بأس ، وإن كان شيئاً يكرهه نفسه عليه أفطر و عليه القضاء <sup>(٥)</sup> ؛ قال : وسألته عن رجل عث بالماء يتضمض به من عطش فدخل حلقه ، قال : عليه قضاؤه ، وإن كان في وضوء فلا بأس ».

١ - المشهور المقطوع به في كلام الأصحاب هو أنه إذا نذر فقال : «لله عليّ نذر» و لم يعين شيئاً لا ينقذ نذره . و لو قال : «لله عليّ قُرْبَةٌ» أجزئه مستأها من صلاة ركعتين ، أو صوم يوم أو الصدقة برغيف ، و تدلّ الروايات على الحكيم . فإن كان المراد بهذا الخير المعنى الأول ، فيمكن أن يقال : نذره باطل ، و صوم السنة محمول على الاستحباب ، و إن كان المراد الثاني ، فيكون الغرض ذكر فرد كامل من الواجب التخييري ، و لا يكون الخصوص واجباً . (ملذ)

٢ - هو الجامورانتي الضعيف .

٣ - عمل به جماعة الأصحاب في خصوص الصوم المندوب . (ملذ)

٤ - تقدم تحت رقم ٦ من الباب . ٥ - قال في المدارك : اختلف الأصحاب في حكم تعمد التيء بعد اتقائهم على أنه لو ذرعه - أي سبقه بغير اختيار - لم يفطر ، فذهب الشيخ و أكثر الأصحاب إلى أنه موجب للقضاء خاصة ، و قال ابن إدريس : إنه محرم و لا يجب به قضاء و لا كفارة ، و حكى المرتضى عن بعض أصحابنا قولاً بوجود القضاء والكفارة ، والمعتمد الأول .

صح **﴿٥٧٥﴾** ٦٠ - وعنه، عن أحمد بن محمد<sup>(١)</sup>، عن ابن أبي عمير، عن حماد، عن الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: سألته عن الصائم أيستاك بالماء، قال: لا بأس، ولا يستاك بالسواك الرطب».

قال محمد بن الحسن: هذا الخبر محمولٌ على الكراهية على ما تقدّم القول فيه؛ يدلُّ على ذلك ما رواه:

صح **﴿٥٧٦﴾** ٦١ - محمد، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن صفوان، عن ابن مسكان، عن الحلبي «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام أيستاك الصائم بالماء و [ب]العود الرطب يجذ طعمه، فقال: لا بأس».

صح **﴿٥٧٧﴾** ٦٢ - هارون بن مسلم، عن مسعدة بن صدقة، عن جعفر، عن أبيه، عن آبائه عليهم السلام «أنّ علياً عليه السلام سئل عن الدُّباب يدخل في حلق الصائم، قال: ليس عليه قضاء، إنّه ليس بطعام»<sup>(٢)</sup>.

صح **﴿٥٧٨﴾** ٦٣ - أيوب بن نوح، عن صفوان، عن سعد بن أبي خلف قال: حدّثني غياث، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: لا بأس بأن يزدر الصائم نخامته»<sup>(٣)</sup>.

صح **﴿٥٧٩﴾** ٦٤ - أحمد بن الحسن، عن عمرو بن سعيد المدائني، عن مُصَدِّقِ ابنِ صَدَقَةَ، عن عمار الساباطي «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرّجل يتمضمض فيخله الماء وهو صائم، قال: ليس عليه شيء إذا لم يتعمد ذلك، قلت: فإن تمضمض الثانية فدخل في حلقه الماء؟ قال: ليس عليه شيء، قلت: تمضمض الثالثة؟ قال: فقال: قد أساء و ليس عليه شيء ولا قضاء».

٣٢٣↑

١ - يعني الأشعري و رواه الصفار، و في الكافي: «علي بن إبراهيم، عن أبيه - إلخ».

٢ - قيل: لا مجال هنا لاحتمال العمد، لأنّه ليس بطعام.

٣ - قال في المدارك: اختلف الأصحاب في حكم التخامة، فجوز المحقق في الشرائع ابتلاع ما يخرج عن الصدر ما لم ينفصل عن الفم، و منع من ازدراد ما يزل عن الرّأس و إن لم يصل إلى الفم، و حكم الشهيديان بالتسوية بينهما في جواز الإزدراد ما لم يصل إلى فضاء الفم، و المنع إذا صارتا فيه، و جزم المحقق في المعتمد والعلامة في المنتهى والتذكرة بجواز اجتلاب التخامة من الصدر والرّأس، و ابتلاعها ما لم ينفصلا عن الفم، و هو المعتمد - اهـ. و الازدراد: البلغ.

مع ﴿٥٨٠﴾ ٦٥ - و روى أبو جميلة، عن زيدٍ الشَّحَامِ « في رجلٍ صائمٍ تمضمض، قال: لا يبلع ريقه حتى ييزق ثلاث مرَّات ».

س ﴿٥٨١﴾ ٦٦ - وقد روي « مرَّةً واحدة ».

مع ﴿٥٨٢﴾ ٦٧ - أحمد بن محمد [بن الحسن]، عن الحسين، عن ابن أبي عمير، عن حماد، عن الحلبي<sup>(١)</sup>، عن أبي عبدالله عليه السلام « في الصائم يتوضأ للصلاة فيدخل الماء حلقه، قال: إن كان وضوؤه لصلاة فريضة فليس عليه قضاء، وإن كان وضوؤه لصلاة نافلة فعليه القضاء »<sup>(٢)</sup>.

مع ﴿٥٨٣﴾ ٦٨ - محمد بن الحسين، عن أبي جميلة، عن إسحاق بن عمار<sup>(٣)</sup> « قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: صائم ارتمس في الماء متمعداً عليه قضاء ذلك - اليوم؟ قال: ليس عليه قضاء ولا يعودن ».

مع ﴿٥٨٤﴾ ٦٩ - أحمد، عن الحسين، عن النضر بن سويد، عن عبدالله ابن سنان، عن أبي عبدالله عليه السلام « في الرجل يعطش في رمضان؟ فقال: لا بأس [بأن يمض الخاتم] »<sup>(٤)</sup>.

مع ﴿٥٨٥﴾ ٧٠ - عنه، عن الحسين، عن القاسم، عن علي<sup>(\*)</sup>، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله عليه السلام « قال: سألته عن الصائم يمضغ العلك<sup>(\*)</sup>، فقال: نعم إن شاء ». قال محمد بن الحسن: هذا الخبر غير معمول عليه.

ن ﴿٥٨٦﴾ ٧١ - أحمد بن الحسن بن علي<sup>(\*)</sup> بن فضال، عن عمرو بن سعيد،

١ - و رواه الكليني - رحمه الله - في الحسن عن حماد.

٢ - المشهور بين الأصحاب أنه من أدخل فيه الماء فابتلعه سهواً فإن كان متبرداً فعليه القضاء، وإن كان المضمضة به للطهارة فلا شيء عليه. وهذا مذهب علمائنا. واستدل عليه بروايتي سماعة و يونس و فيها ضعف، و هذا الخبر يدل على وجوب القضاء إذا دخل الماء الحلق من وضوء النافلة. (المرأة) \* - العلك - بكسر العين و سكون اللام - : الضمخ.

٣ - تقدم الخبر سابقاً في باب الكفارة في اعتقاد إفتار يوم من شهر رمضان تحت رقم ١٤ : (عن محمد بن الحسين، عن عبدالله بن جبلة، عن إسحاق بن عمار) فالخبر موثق.

٤ - قوله عليه السلام: « لا بأس بأن يمض الخاتم » لا خلاف فيه بين الأصحاب. (المرأة)

عن الرضا عليه السلام « قال : سألتُهُ عن الصَّائِمِ يَتَدَخَّنُ بَعُودًا أَوْ بَغِيرَ ذَلِكَ ، فَتَدْخُلُ - الدَّخْنَةَ فِي (كَذَا) حَلْقِهِ ، فَقَالَ : جَائِزٌ لَا بَأْسَ ؛ قَالَ : وَ سَأَلْتُهُ عَنِ الصَّائِمِ يَدْخُلُ - الْغُبَارَ فِي (كَذَا) حَلْقِهِ ، قَالَ : لَا بَأْسَ . » .

سح ﴿ ٥٨٧ ﴾ ٧٢ - عليُّ بن جعفر، عن أخيه موسى عليه السلام « قال : سألتُهُ عن - الصَّائِمِ يَذُوقُ الشَّرَابَ وَ الطَّعَامَ مَجْدَ طَعْمِهِ فِي حَلْقِهِ ، قَالَ : لَا يَفْعَلُ ، قُلْتُ : فَإِنْ فَعَلَ فَمَا عَلَيْهِ ؟ قَالَ : لَا شَيْءَ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> وَ لَا يَعُودُ . » .

سح ﴿ ٥٨٨ ﴾ ٧٣ - عليُّ بن جعفر، عن أخيه عليه السلام « قال : سألتُهُ عن الرَّجُلِ وَ الْمَرْأَةِ هَلْ يَصْلِحُ لهُمَا أَنْ يَسْتَدَخِلَا الدَّوَاءَ وَ هُمَا صَائِمَانِ ، قَالَ : لَا بَأْسَ . » .

تث ﴿ ٥٨٩ ﴾ ٧٤ - عمار السَّابِطِيُّ « قال : سألتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الْحَجَّامِ مَجْجَمٌ وَهُوَ صَائِمٌ ، قَالَ : لَا يَنْبَغِي ؛ وَ عَنِ الصَّائِمِ مَحْتَجِمٌ ؟ قَالَ : لَا بَأْسَ . » .

تث ﴿ ٥٩٠ ﴾ ٧٥ - أحمد بن محمد، عن الحسن <sup>(٢)</sup>، عن فضالة، عن الحسين ابن عثمان، عن سماعة، عن أبي بصير « قال : سألتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ رَجُلٍ سَافِرٍ فِي [شَهْرٍ] رَمَضَانَ فَأَدْرَكَهُ الْمَوْتُ قَبْلَ أَنْ يَقْضِيَهُ ، قَالَ : يَقْضِيهِ أَفْضَلُ أَهْلِ بَيْتِهِ . » .

صح ﴿ ٥٩١ ﴾ ٧٦ - محمد بن الحسين، عن محمد بن عبدالله، عن عُقْبَةَ بْنِ خَالِدٍ « قال : سألتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ رَجُلٍ صَامٍ وَهُوَ مَرِيضٌ ، قَالَ : تَمَّ صَوْمُهُ وَ لَا يَعِيدُ بِحِزْمَتِهِ . » .

ح ﴿ ٥٩٢ ﴾ ٧٧ - الحسين <sup>(٣)</sup>، عن فضالة، عن سيف، عن أبي بكر <sup>(٤)</sup>، عن أبي عبدالله عليه السلام « قال : سأله أبي - وأنا أسمع - عن حَدِّ الْمَرَضِ الَّذِي يَتْرَكَ فِيهِ <sup>(٥)</sup> -

١ - في بعض النسخ : « لا بأس عليه » .

٢ - في بعض النسخ : « عن الحسين » ، و هما ابنا سعيد . والصواب ما أثبتناه كما يظهر من رجال التجاشي لقوله : « إنَّ الحسین لم یلق فضالة » ، والله أعلم .

٣ - في بعض النسخ : « و عنه ، عن فضالة » .

٤ - هو عبدالله بن محمد أبو بكر الحضرمي الكوفي . و في الكافي : « بكر بن أبي بكر

الحضرمي » ، و في بعض نسخه : « بكار بن أبي بكر » . ٥ - في الكافي : « يترك منه » .

الصَّوْم، فقال: إذا لم يستطع أن يتسحَّر «<sup>(١)</sup>».

مع ﴿٥٩٣﴾ ٧٨ - عنه، عن ابن أبي عمير، عن حماد، عن الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: سألتُه عن رجلٍ كبيرٍ يضعف عن صوم شهر رَمَضانَ، قال: يتصدَّق - بما يجزئ عنه - طعام مسكين لكلِّ يوم».

ن ﴿٥٩٤﴾ ٧٩ - عمّار السَّاباطي «قال: سألتُ أبا عبد الله عليه السلام عن الصَّائمِ يصيبه العطش حتَّى يخاف على نفسه، قال: يشرب بقدر ما يُسكِّك رَمَقه، ولا يشرب حتَّى يروى».

كص ﴿٥٩٥﴾ ٨٠ - محمد بن عليّ بن محبوب، عن عليّ بن السندي، عن حماد بن عيسى، عن معاوية بن وهب «قال: سألتُ أبا عبد الله عليه السلام في كم يؤخذ - الصَّبي بالصَّيام، [ف]قال: ما بينه<sup>(٢)</sup> وبين خمس عشرة سنَّة وأربع عشرة سنَّة، وإن هو صام قبل ذلك فدَعَه»<sup>(٣)</sup>.

مع ﴿٥٩٦﴾ ٨١ - فأما ما رواه السَّكوني<sup>(٤)</sup>، عن أبي عبد الله، عن أبيه عليه السلام «قال: الصَّبي إذا أطاق الصَّوم ثلاثة أيَّام متتابعة فقد وجب عليه صيام شهر رمضان».

مع ﴿٥٩٧﴾ ٨٢ - وما رواه محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام «أنه سُئل عن الصَّبي متى يصوم، قال: إذا أطاقه».

فحمولٌ على الاستحباب بدلالة الخبر الأوَّل، ويدلُّ عليه أيضاً ما رواه:

مع ﴿٥٩٨﴾ ٨٣ - الحسين بن سعيد، عن القاسم بن محمد، عن عليّ، عن

١ - أي لم يستطع أن يأكل الغذاء والدَّواء في السحر، و يصوم في غيره.

٢ - العائد في «بينه» يرجع إلى الصَّبي يعني وقت مؤاخذته بالصَّيام، و وجوبه بلوغه خمس عشرة سنة وأربع عشرة سنة، وإتمَّ لم يعين أحدهما لاختلاف الصَّبيان في الحلم والاحتلام، و كان أحدهما أقلَّه والآخر أكثره. (الوافي)

٣ - في الكافي بسند آخر و زيادة، وفيه: «ولقد صام ابني فلان قبل ذلك فتركته».

٤ - كذا، وفي الاستبصار: «فأما ما رواه الحسين بن سعيد، عن فضالة بن أيوب، عن

إسماعيل بن أبي زياد (يعني السَّكوني)، عن أبي عبد الله، عن أبيه، عن عليّ عليه السلام قال: «- الخ».



أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: على الصَّيِّ إذا احتلم الصَّيام، و على الجارية إذا حاضت الصَّيام والخمار إلا أن تكون مملوكة فإنه ليس عليها خمار إلا أن تحب أن تحتمر، و عليها الصَّيام» (١).

ص ٥٩٩ ﴿٨٤﴾ - محمد بن علي بن محبوب، عن يعقوب بن يزيد، عن ابن أبي عمير، عن رفاعة بن موسى، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام «قال: سألته عن امرأة تجعل لله عليها صوم شهرين متتابعين، فتحيض، قال: تصوم ما حاضت (٢) فهو يجزئها».

ث ٦٠٠ ﴿٨٥﴾ - عنه، عن علي بن السندي، عن حماد بن عيسى، عن الحسين بن المختار، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: لا تخرج في رمضان إلا للحج، أو العمرة أو مال تخاف عليه الفوت، أو لزرع يحين حصاده» (٣).

ص ٦٠١ ﴿٨٦﴾ - الحسين بن سعيد، عن القاسم، عن علي، عن أبي بصير «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الخروج إذا دخل رمضان، فقال: لا، إلا فيما أخبرك به، و خروجاً إلى مكة، أو غزواً في سبيل الله، أو مالا تخاف هلاكه، أو أخاً تخاف هلاكه» (٤)، و قال: إنه ليس أخ (٥) من الأب و الأم» (٦).

ص ٦٠٢ ﴿٨٧﴾ - و عنه (٧)، عن يعقوب بن يزيد، عن ابن أبي عمير، عن

١ - تقدم الخبر تحت رقم ٢٤ ص ٣٥٣ باب قضاء شهر رمضان .

٢ - في بعض النسخ: «تصوم ما صامت فهو يجزئها» .

٣ - حان يحين حيناً و حيناً الشيء: قُرب وقته . و في بعض النسخ: «يجس حصاده»، و في بعضها: «أو الزرع حين حصاده» .

٤ - كذا، و في الكافي: «أو أخ تريد وداعه» .

٥ - في الكافي: «إنه ليس أخاً»، و هو الظاهر .

٦ - المراد بالأخ المؤمن مطلقاً، لا الأخ التسيبي المؤمن فقط . و قال في المرأة: «حلوا هذا الخبر و أمثاله على الكراهة» . أقول: الخبر أوردته الكليني - رحمه الله - في باب كراهية السفر في شهر رمضان .

٧ - الضمير راجع إلى محمد بن علي بن محبوب، الذي تقدم ذكره في الخبر الأسبق، و ليس المراد به الحسين بن سعيد لعدم رواية الحسين عن يعقوب بن يزيد . و كذا في الخبر الآتي، و قد تقدم رواية محمد بن علي بن محبوب، عن يعقوب و ابن السندي كما أشرنا إليه .

رفاعة بن موسى «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يريد السفر في رمضان، قال: إذا أصبح في بلده ثم خرج، فإن شاء صام، وإن شاء أفطر» (١).

٣٢٧ ↑  
 ن ﴿٦٠٣﴾ - ٨٨ - عنه، عن علي بن السندي، عن عثمان بن عيسى، عن سماعة «قال: سألت عن الرجل كيف يصنع إذا أراد السفر، قال: إذا طلع الفجر ولم يشخص (٢) فعليه صيام ذلك اليوم، وإن خرج من أهله قبل طلوع الفجر فليفطر ولا صيام عليه، وإن قدم بعد زوال الشمس أفطر ولا يأكل ظهراً، وإن قدم من سفره قبل زوال الشمس فعليه صيام ذلك اليوم إن شاء» (٣).

ن ﴿٦٠٤﴾ - ٨٩ - سماعة قال: «قال أبو عبد الله عليه السلام: من أراد السفر في رمضان فطلع الفجر وهو في أهله فعليه صيام ذلك اليوم، وإذا سافر لا ينبغي أن يفطر ذلك اليوم وحده، وليس يفترق التقصير والإفطار، فن قصر فليفطر».

ن ﴿٦٠٥﴾ - ٩٠ - أحمد بن الحسن، عن عمرو بن سعيد، عن مصادق بن صدقة، عن عمارة الساباطي «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يقول: لله علي أن أصوم شهراً أو أكثر من ذلك أو أقل، فعرض له أمرٌ لا بد له من أن يسافر، يصوم وهو مسافر؟ قال: إذا سافر فليفطر، لأنه لا يحل له الصوم في السفر فريضة كان أو غيره، والصوم في السفر معصية».

ص ﴿٦٠٦﴾ - ٩١ - محمد بن علي بن محبوب، عن عبد الرحمن بن أبي نجران،

١ - قال في المدارك: قال العلامة في المختلف في آخر كلامه: واعلم أنه ليس بعيداً من الصواب تختار المسافر بين القصر والإتمام إذا خرج بعد الزوال، لرواية رفاعة الصحيحة. وإنما قیدنا ذلك بالخروج بعد الزوال جمعاً بين الأخبار.

قال العلامة المجلسي - رحمه الله - : إن هذا الحمل بعيد جداً، نعم لو قيل بالتخيير مطلقاً - كما هو ظاهر الرواية - لم يكن بعيداً، وبذلك يحصل الجمع بين الأخبار. وقد مضى ذكر الأقوال سابقاً، وحمل في المنتقى الأخبار الدالة على الإفطار على الأرجحية.

٢ - شخص من بلد إلى بلد شخصاً، أي ذهب. (الصحيح) وقال في النهاية: «شخص شخصاً» خروجه عن منزله.

٣ - أي إن شاء يأكل قبل الدخول، وإن شاء لا يأكل ونوى الصوم بعده، فتأمل. (ملذ)

عن حماد بن عيسى ، عن عبدالرحمن بن أبي عبدالله ، عن أبي عبدالله عليه السلام « قال : سألتُه عن رجل صام شهرَ رَمَضانَ في السَّفرِ ، قال : إن كان لم يبلغه أن رسول الله صلى الله عليه وآله نهي عن ذلك فليس عليه القضاء ، وقد أجزء عنه الصَّوم » .

٦٠٧ ﴿ ٩٢ - عنه ، عن أيوب بن نوح ، عن العباس بن عامر ، عن داود بن الحصين « قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل يسافر في [شهر] رَمَضانَ ومعه جارية أيقع عليها ، قال : نعم » (١) .

٦٠٨ ﴿ ٩٣ - أحمد بن الحسن ، عن عمرو بن سعيد ، عن مُصَدِّق بن - صَدَقَةَ ، عن عمار ، عن أبي عبدالله عليه السلام « قال : سألتُه عن الرجل يكون عليه أيام من شهر رَمَضانَ كيف يقضيها ، قال : إن كان عليه يومان فليفطر بينهما يوماً ، وإن كان عليه خمسة أيام فليفطر بينها يومين ، وإن كان عليه شهر فليفطر بينها أياماً ، وليس له أن يصوم أكثر من ثمانية أيام (٢) - يعني مُتَوَالِيَةً - ، فإن كان عليه ثمانية أيام أو عشرة أيام أفطر بينها يوماً » (٣) .

٦٠٩ ﴿ ٩٤ - محمّد بن عيسى ، عن عليّ ؛ وإسحاق ابني سليمان بن داود ، عن إبراهيم بن محمّد « قال : كتب (٤) رَجُلٌ إلى الفقيه عليه السلام (٥) يا مولاي نذرتُ أني متى فاتتني صلاة اللّيل صُمتُ في صبيحتها ، ففاته ذلك كيف يصنع ؟ و هل له من ذلك مخرجٌ ؟ و كم يجب عليه مِنَ الكفّارة في صوم كلِّ يوم تركه أن

١ - قال الشيخ - رحمه الله - في ما تقدّم : فهذه الأخبار و ما يجري مجراها في إباحة الوطء للمسافر في شهر رمضان محمولة على من غلبته الشهوة و لم يتمكن من الصبر عليها و يخاف على نفسه الذخول في محذور ، فحينئذ أُبيح له و طء المحلّلات . (راجع ص ٣١٢ ذيل الخبر ٧٠٩)

٢ - في بعض النسخ : « ستة أيام » .

٣ - تقدّم هذا الخبر مع اختلاف أو سقط في « باب قضاء شهر رمضان - إلخ » تحت رقم ٤ .

٤ - كذا في جلّ النسخ ، وقد مضى هذا الحديث ، و بين ما مضى و بين هذا اختلاف نشأ من قلم التاخذ ، و فيه : « إن إبراهيم بن محمّد أخيرهما قال : كتبت إلى الفقيه » و مرّ الكلام فيه . (راجع المجلد الثاني « باب كيفية الصلوة - إلخ » تحت رقم ٢٣٩ ص ٣٦٠)

٥ - يعني الإمام العسكري الحسن بن عليّ عليه السلام .

كفر إن أراد ذلك؟ قال: فكتب الخط: يفرق عن كل يوم مُدًّا من طعام كفارة»<sup>(١)</sup>.

مع ﴿٦١٠﴾ ٩٥ - الحسن بن محبوب، عن أبي أيوب، عن أبي عبد الله الخط «في رجل كان عليه صوم شهرين متتابعين في ظهار، فصام ذا القعدة ودخل عليه ذو الحجة كيف يصنع؟ قال: يصوم ذا الحجة كله إلا أيام التشريق<sup>(٢)</sup>، ثم يقضيها في أول يوم من المحرم حتى يتم ثلاثة أيام فيكون قد صام شهرين متتابعين، ثم قال: ولا ينبغي له أن يقرب أهله حتى يقضي الثلاثة الأيام - التشريق التي لم يصمها، ولا بأس إن صام شهراً، ثم صام من الشهر الذي يليه<sup>(٣)</sup> أياماً ثم عرضت [له] علة<sup>(٤)</sup> أن يقطعه ثم يقضي بعد تمام الشهر<sup>(٥)</sup>».

مع ﴿٦١١﴾ ٩٦ - هارون بن مسلم، عن مسعدة بن صدقة، عن جعفر، عن أبيه الخط «في الرجل يوقت على نفسه<sup>(٦)</sup> أياماً معروفة مسماة في كل شهر، فيسافر بعدة الشهور<sup>(٧)</sup>، قال: لا يصوم، لأنه في سفر ولا يقضيها إذا شهد<sup>(٨)</sup>».

١ - محمول على ما إذا لم يأت بالصيغة، أو على ما إذا ترك لعذر مسوغ، فيكون مؤيداً للقول بوجود المد حينئذ، والله يعلم.

قال الفيض - رحمه الله - : ينبغي حمل الفوات على غير التعمد ليكون فدية، ويكون التاذر ثابتاً على نذره كما يدل عليه السياق، وإنما سماه كفارة مجازاً، وذلك لما تقدم من أن كفارة التذر كفارة العين، ومحمّل أن يكون على وجه التعمد ويكون ذلك كفارة لكل يوم، ويكون التاذر في نيته أن يكون ثابتاً على نذره وإنما يكفر كفارة العين من أبطل نذره فلا منافاة - انتهى.

٢ - أيام التشريق كانت يوم الحادي عشر والثاني عشر والثالث عشرة، وليس في الخبر يوم العيد مع أنه أولى بالذكر، وكان فيه سقطاً، ويمكن أن يقال: لم يذكره لأنه يستنبط حكمه من حكم المذكور من باب الأولوية.

٣ - في الكافي: «من الشهر الآخر الذي يليه».

٤ - قال العلامة المجلسي - رحمه الله - : ظاهره عدم جواز الإفطار بدون العذر وإن كان العذر خفيفاً، ولعله محمول على الأفضلية بقريته: «لا ينبغي».

٥ - في الكافي: «ثم يقضي من بعد تمام الشهرين».

٦ - وفيه: «يجعل على نفسه».

٧ - في الكافي: «ثم يسافر فتمت به الشهور».

٨ - قوله: «يوقت على نفسه أياماً» أي نوى صيام هذه الأيام استحباباً، تقرّباً إلى الله تعالى، -

« ﴿٦١٢﴾ ٩٧ - محمد<sup>(١)</sup> عن محمد بن عيسى، عن الحسين بن عبيد «قال: كتبتُ إليه - يعني أبا الحسن الثالث عليه السلام - : يا سيدي رجل نذر أن يصوم يوماً لله فوق في ذلك اليوم على أهله، ما عليه من الكفارة؟ فأجاب عليه السلام: يصوم يوماً بدل يوم وتحرير رقبة<sup>(٢)</sup>».

« ﴿٦١٣﴾ ٩٨ - هارون بن مسلم، عن ابن أبي عمير، عن صالح بن - عبدالله «قال: قلت لأبي الحسن موسى عليه السلام: إن أخي حبس فجعلتُ على نفسي صوم شهر فصمتُ، فرجما أتاني بعض إخواني لأفطر فأفطرت أياماً فأقضيه؟ قال: لا بأس»<sup>(٣)</sup>.

قال محمد بن الحسن: هذا الخبر يدلُّ على أنه متى لم يشترط التتابع جاز له أن يفرق.

صح ﴿٦١٤﴾ ٩٩ - ابن أبي عمير، عن زياد بن أبي الحلال «قال: قال أبو عبدالله عليه السلام: لا تصم بعد الأضحى<sup>(٤)</sup> ثلاثة أيام، ولا بعد الفطر ثلاثة أيام، إنهما أيام أكل وشرب».

« ﴿٦١٥﴾ ١٠٠ - محمد بن علي بن محبوب، عن علي بن السندي، عن حماد بن عيسى، عن محمد بن يوسف<sup>(٥)</sup>، عن أبيه «قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: إن الجهي أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال: يا رسول الله إن لي إبلاً وغنماً وغلماً وعملة فأحبُّ أن تأمرني بليلةٍ أدخل فيها فأشهد الصلاة - وذلك في شهر-

← لا بندر وأمثاله. وإلا أن الصوم الواجب مقطوع به في كلام الأصحاب وجوب قصائه.

١ - في الكافي: «محمد بن جعفر الرزاز»، و تقدم الخير «عنه، عن ابن عيسى، عن ابن مهزيار» في باب قضاء شهر رمضان تحت رقم ٣٩. وفي بعض النسخ مكان «محمد» «عنه».

٢ - وفي ما تقدم: «تحرير رقبة مؤمنة». ٣ - في الدرور: «قال القاضي: لو نذر شهراً مطلقاً، وجب التتابع كما لو شرطه. وهو خلاف المشهور».

٤ - في بعض النسخ: «لا صيام بعد الأضحى»، وفي الكافي أيضاً على صيغة النبي.

٥ - الظاهر هو محمد بن يوسف الصنعاني روى عن أبي عبدالله عليه السلام، ثقة عين، له كتاب، عنه حماد بن عيسى. وفي بعض النسخ: «محمد بن أيوب، عن أبيه».

رَمَضَانَ - ، فدعاه رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَسَارَهُ فِي أُذُنِهِ ، فَكَانَ الْجَهَنِّيُّ إِذَا كَانَ لَيْلَةَ ثَلَاثٍ وَعَشْرِينَ دَخَلَ بِإِبْلِهِ وَغَنَمِهِ وَأَهْلِهِ إِلَى مَكَانِهِ» (١).

ص ٦١٦ ﴿١٠١﴾ - ابن أبي عُمَيْرٍ ، عن هِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ ، عن أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ «قال: ليلة القدر في كلِّ سنة، ويومها مثل ليلتها».

ص ٦١٧ ﴿١٠٢﴾ - حَمَّادُ بْنُ عَيْسَى ، عن عُبَيْدِ بْنِ زُرَّارَةَ ، عن أَبِي - عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ «أَنَّهُ سَأَلَهُ عَنْ رَجُلَيْنِ قَامَ أَحَدُهُمَا يَصَلِّي حَتَّى أَصْبَحَ وَالْآخَرُ جَالِسٌ يَدْعُو، أَيُّهُمَا أَفْضَلُ؟ قال: الدُّعَاءُ أَفْضَلُ».

ص ٦١٨ ﴿١٠٣﴾ - إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَهْزِيَارٍ ، عن دَاوُدَ ؛ و عَلِيٌّ أَخُوهُ ، عن حَمَّادٍ ، عن حَرِيْزٍ ، عن بُرَيْدٍ «قال (٢): رأيتُه اغْتَسَلَ فِي لَيْلَةِ ثَلَاثٍ وَعَشْرِينَ مَرَّتَيْنِ، مَرَّةً مِنْ أَوَّلِ اللَّيْلِ وَمَرَّةً مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ».

ص ٦١٩ ﴿١٠٤﴾ - أَحْمَدُ ، عن الْحُسَيْنِ ، عن الْقَاسِمِ بْنِ الْحُسَيْنِ ، عن الْحُسَيْنِ ابْنِ عَاصِمِ بْنِ يُونُسَ (٣) - عن بَعْضِ أَصْحَابِنَا - عن أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ «قال: كَانَ يَتَصَدَّقُ بِالسُّكَّرِ ، فَقِيلَ لَهُ: تَتَصَدَّقُ بِالسُّكَّرِ !! فَقَالَ: لَيْسَ شَيْءٌ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْهُ ، فَأَنَا أَحَبُّ أَنْ أَتَصَدَّقَ بِأَحَبِّ الْأَشْيَاءِ إِلَيَّ».

ص ٦٢٠ ﴿١٠٥﴾ - مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ ، عن ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ ، عن معاوية بن - عَمَّارٍ «قال: سألت أبا عبد الله عَلَيْهِ السَّلَامُ عن مولودٍ ولد ليلة الفطر، أعليه فطرة، قال: لا، قد خرج عن الشهر».

ص ٦٢١ ﴿١٠٦﴾ - عَلِيُّ بْنُ السَّنْدِيِّ ، عن ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ ، عن جميل بن - دُرَّاجٍ ، عن أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ «قال: لا بأس بأن يعطي الرجل عن عياله وهم غُيِّبَ عَنْهُ ، أو يأمرهم فيعطون عنه وهو غائب عنهم - يعني الفطرة -» (٤).

١ - يستفاد منه تأييد كون ليلة القدر ليلة ثلاث وعشرين .

٢ - كذا مقطوعاً، أو مضمراً .

٣ - رواه الكليني في الكافي بسند آخر عن عاصم، وفيه «عن عاصم، عن يونس»، وفي

بعض نسخه: «عن عاصم، عن يوسف».

٤ - يجب على المعيل أداء الفطرة عن نفسه وعن كل من يعمل حاضرًا كان أو غائبًا .

« ﴿٦٢٢﴾ ١٠٧ - محمد بن عليّ بن محبوب ، عن عليّ بن الحسين ، عن حماد بن عيسى ، عن أبي عبدالله عليه السلام « قال : يؤدّي الرّجل زكاة الفِطْرة عن مكاتبه و رقيق امرءته ، و عبده النّصرانيّ و المَجوسيّ و ما أغلق عليه بابُه » (١).

مع ﴿٦٢٣﴾ ١٠٨ - عليّ بن جعفر ، عن أخيه موسى عليه السلام « قال : سألتُه عن مُكاتب هل عليه فِطْرة شهر رَمَضانَ أو علي من كاتبه ، و هل تجوز شهادته ، قال : الفِطْرة عليه و لا تجوز شهادته » (٢).

مع ﴿٦٢٤﴾ ١٠٩ - الحسن بن محبوب ، عن عمّار بن يزيد « قال : سألتُ أبا عبدالله عليه السلام عن رجل يكون عنده الضّيف من إخوانه فيحضر يوم الفِطْرة يؤدّي عنه الفِطْرة ، قال : نَعَمْ ، الفِطْرة واجبةٌ على كلّ من يعول من ذكْرٍ أو أنثى ، حرّاً أو مملوكٍ ، صغير أو كبير ، قال : و سألتُه أيُعطي الفِطْرة دقيقتاً مكان الحنطة ، قال : لا بأس ، يكون أجر طحنه بقدر ما بين الحنطة و الدقيق (٣) ، قال : و سألتُه أيُعطي الرّجل الفِطْرة دَراهم ثمن التّمْر و الحنطة يكون أنفع لأهل بيت المؤمن ، قال : لا بأس ».

« ﴿٦٢٥﴾ ١١٠ - محمد بن عليّ بن محبوب ، عن الحسن بن عليّ الكوفيّ ، عن الحسن بن سيف ، عن أخيه ، عن أبيه ، عن محمد بن أيّوب ، عن رفاعَةَ ، عن أبي عبدالله عليه السلام « قال : رأس السّنة ليلة القَدْر ، يكتب فيها ما يكون من السّنة إلى السّنة ».

١ - يعني إذ صاروا من عياله ولو كانوا ضيفاً له يجب عليه أداء زكاة فطرتهم .

٢ - يدلّ بإطلاقه أو عمومه على وجوب الفِطْرة على المكاتب ، مطلقاً كان أو مشروطاً ، سواء كان على الإنكار أو لا ، و يمكن أن يكون للإنكار و يكون المراد أنه إذا لم تقبل شهادته كيف يكون الفِطْرة واجباً عليه ، لأنّ المدار فيها على الحرّية ولعله كان للتقيّة ، و حمله الأكثر على المطلق الذي أدى شيئاً بقدر الحرّية للمعمومات التي تقدّمت و إن كان ظاهرها العيلولة و لا شك معها و لما في رواية حماد بن عيسى . (شرح الفقيه)

٣ - أي إذا كيل ، لأنّ كيل الحنطة يكون أثقل من كيل الدقيق ، لاندماج الأجزاء في الحنطة وانتفاشها في الدقيق ، فتأمل . (ملذ)

٤٤ ﴿٦٢٦﴾ ١١١ - عنه ، عن أحمد<sup>(١)</sup> ، عن الحسين بن سعيد ، عن فضالة ، عن الحسين بن عثمان ، عن ابن مسكان ، عن إبراهيم بن ميمون « قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يجنب في شهر رمضان فينسى ذلك جميعه<sup>(٢)</sup> حتى يخرج شهر رمضان ، قال : يقضي الصلاة والصوم »<sup>(٣)</sup> .

↑  
٣٣٢

٤٥ ﴿٦٢٧﴾ ١١٢ - أحمد بن محمد ، عن علي بن الحكم ، عن ابن - أبي حمزة<sup>(٤)</sup> ، عن أبي بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : قال أبو جعفر عليه السلام : يخرج القائم عليه السلام يوم السبت يوم عاشوراء<sup>(٥)</sup> الذي قُتل فيه الحسين عليه السلام ، و يقطع أيدي بني شيبه و يعلقها في الكعبة »<sup>(٦)</sup> .

٤٦ ﴿٦٢٨﴾ ١١٣ - أحمد بن محمد ، عن البرقي ، عن يونس ، عن هشام<sup>(٧)</sup> ، عن

١ - هو أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري ، أو البرقي ، والأوّل ظاهر والثاني بعيد .

٢ - وفي الفقيه : « جمعة » ، فعناه الأسبوع .

٣ - أمّا قضاء الصلاة فلا ريب فيه ، وإنّما الخلاف في قضاء الصوم ، فذهب الأكثر إلى وجوبه لهذا الخبر ولصحيحة الحلبي عن الصادق عليه السلام « سألت عن رجل أجنب في شهر رمضان فنسي أن يغتسل حتى خرج رمضان ، قال : عليه أن يقضي الصلاة والصيام » كما تقدّم تحت رقم ٥٨ و ٦٠ من الباب . وقال ابن إدريس - رحمه الله - : لا يجب قضاء الصوم لأنّه ليس من شرطه الظهارة في الرجال إلّا إذا تركها الإنسان متعمداً من غير اضطرار ، وهذا لم يتعمد تركها و وافقه المحقّق في الشرائع والتافع . ( المرآة )

٤ - هو علي بن أبي حمزة البطائي قائد أبي بصير .

٥ - في بعض النسخ : « خروج القائم عليه السلام يوم السبت يوم عاشوراء » .

٦ - بنو شيبه كانوا حجاب بيت الله الحرام ، و كانوا يأخذون من الزائرین ما يهدون إلى البيت من الذهب والفضة والدرهم والدينار ، وقال أمير المؤمنين عليه السلام : « لو كان لي واديان يسيلان ذهباً وفضة ما أهديت إلى الكعبة شيئاً ، لأنّه يصير إلى الحجّة دون المساكين » . وفي خبر آخر عن الصادق عليه السلام « أمّا إن قاتنا لو قد قام لقد أخذهم و قطع أيديهم و طاف بهم و قال : هؤلاء سراق الله » . ( راجع علل الشرايع ص ٤١٠ ، و مجاز الأنوار ج ٩٩ ص ٦٧ الطبع الحروفي و ج ٢١ ص ١٦ الطبع الحجري ) ٧ - يعني ابن سالم ، و راويه ابن عبد الرحمن .



حفص بن غياث<sup>(١)</sup>، عن جعفر بن محمد رضي الله عنه «قال: كان رسول الله ﷺ كثيراً ما يتفعل يوم عاشوراء في أفواه أطفال المراضع من وُلدِ فاطمة رضي الله عنها من ريقه، ويقول: لا تطعموهم شيئاً إلى الليل، و كانوا يُزَوون من ريق رسول الله ﷺ، قال: و كانت الوحش تصوم يوم عاشوراء على عهد داود عليه السلام».

سح ﴿٦٢٩﴾ ١١٤ - أحمد، عن البرقي، عن ابن أبي عمير، عن هشام بن سالم، عن أبي عبد الله رضي الله عنه «قال: إذا سلم شهر رمضان سلمت السنة<sup>(٢)</sup>، وقال: رأس السنة شهر رمضان».

سح ﴿٦٣٠﴾ ١١٥ - الصّفار، عن إبراهيم بن هاشم، عن زكريا بن يحيى - الكندي الرقي، عن داود الرقي، عن أبي عبد الله رضي الله عنه «قال: إذا طلب الهلال في - المشرق غدوة فلم يُر<sup>(٣)</sup> فهو ههنا هلال جديد رُئي أو لم يُر<sup>(٤)</sup>».

١ - هو رجل عاتي، ولّى القضاء ببغداد الشرقية لهارون، ثم ولاه قضاء الكوفة، مات سنة ١٩٤.

٢ - يمكن أن يكون المراد ما هو مصطلح الحساب، أي: إذا كمل شهر رمضان ولم يشتهه سلم جميع السنة عن الاشتباه، فيحسب بعده ناقصاً وبعده تاماً وهكذا. والأظهر أن يقال: المراد أنه إذا سلم شهر رمضان من الذنوب يوفق الله تعالى في جميع السنة، لأنه أول السنة الشرعية، والله يعلم. (ملذ)

٣ - أي طلب الهلال في يوم الثلاثين من الشهر غدوة، أي قبل الزوال، فلم يُر فهنا هلال جديد، سواء رُئي بعد الزوال أو لم يُر، أي: ليس الهلال هلال الليلة الماضية بل هو جديد، وهذا الخبر يوافق مذهب من يقول بأن الرؤية قبل الزوال معتبرة. (ملذ)

٤ - قال الفيض - رحمه الله -: يعني إذا رُئي الهلال أول اليوم في جانب المشرق حيث يكون موضع طلبه فاليوم من الشهر المستقبل سوله رأى في ليلته السابقة أو لم ير، و قد مضى خير عمعد بن قيس و إسحاق بن عمار في هذا المعنى أيضاً في باب علامة دخول الشهر، [باب ٤١ ح ٦٣ و ٦٥]، و هذه الأخبار متطابقة متعاضدة لا تعارض فيها عند التحقيق إلا من جهة حديث العبيدي [باب ٤١ ح ٦٢] على نسخة الاستبصار [ج ٢ ص ٧٣] كما بيته، و أنا

« ﴿٦٣١﴾ ١١٦ - عنه ، عن يعقوب بن يزيد ، عن يحيى بن المبارك ، عن

← على نسخة التهذيب فلا دلالة له على شيء ، والظاهر أنه سهو من النساخ ، وقال في التهذيبين بعد نقل خري حماد و ابن بكير : «هذان الخبران أيضاً لا يصح الاعتراض بهما على ظاهر القرآن والأخبار المتواترة ، لأنهما غير معلومين ، و ما يكون هذا حكمه لا يجب المسير إليه مع أنها لو صحاً لجاز أن يكون المراد بهما أن لا يكون في البلد علة ، لكن اخطاؤا رؤية الهلال ثم رأوه من الغد قبل الزوال واقرن إلى رؤيتهم شهادة شاهدين عن خارج البلد» ، هذا ملخص كلامه ، ثم استدلل على أنه متى تجرد عن الشهود لم يعتبر الرؤية قبل الزوال بخري المدائني [باب ٤١ ح ٦٤] والعبديّ و خيري محمد بن قيس و إسحاق بن عمار اللذين مضى ذكرهما فيما قبل ، ثم أول قوله **الفتحة** في خير إسحاق : «و إذا رأيت وسط النهار فأتم صومه إلى الليل» على إتمامه على أنه من شعبان دون أن ينوي أنه من رمضان ، و ليت شعري ما موضع دلالة خلاف مقتضى خري حماد و ابن بكير في القرآن والأخبار المتواترة ، و ليس في القرآن و الأخبار المتواترة إلا أن الاعتبار في تحقق دخول الشهر إنما هو بالرؤية أو مضيّ ثلثين ، و أما أن الرؤية المعتبرة فيه متى تتحقق و كيف تتحقق فإنما يتبين بمثل هذه الأخبار ليس إلا. ثم ما موضع الدلالة على وجوب انضمام الشاهدين على الوجه المخصوص و مع الشروط المذكورة في ذينك الخبرين فإن إرادة ذلك منها إنما هي من قبيل الألعاز و التعمية المنزه عنها كلام المعصومين في مقام البيان ، ثم ما موضع الدلالة في الأخبار الأربعة الاخر على ما ادّعاها فإنها على ما دريت صريحة في خلافه إلا خير المدائني الذي يقتضي إطلاقه التقييد ليتلاءم مع سائر الأخبار و خير العبديّ الذي في التهذيب يتضمن الإبهام والاشتباه و هذا واضح بحمد الله - انتهى .

وقال أستاذنا الشعرائي - رحمه الله - قوله (ره) «و ليت شعري - الخ» : موضع الدلالة أن وقت رؤية الهلال هو غروب الشمس ، فكل ما ورد من الرؤية فالمنع في الرؤية المعهودة ، و قوله : «من شهد منكم الشهر» يعني الشهود المعروف المعلوم ، و هذا واضح جداً ، مع أن رواية العبديّ صريحة فيه ، كما اعترف المصنف به على نسخة الاستبصار ، بل و كذلك على نسخة التهذيب إذ لا بد أن يكون مراده بقوله : «ربما غم علينا هلال شهر رمضان» الهلال الواقع في آخر شهر رمضان حتى يستقيم معنى الجمل التي بعده ، و أما الحديث الأخير و هو حديث داود الرقي فلا يرتبط بالمقام ، و لا يقول بضمونه في إثبات الهلال أحد ، لأنّ حاصل معناه أن الهلال في أواخر الشهر يرى غدوة قبل طلوع الشمس في جانب المشرق إلى المحاق ، فإذا ←

عبدالله بن جبلة، عن إسحاق بن عمار، عن عبدالله بن جندب «قال: سأله عباد بن ميمون - وأنا حاضرٌ - عن رجل جعل على نفسه نذر صوم و أراد الخروج في الحج، فقال عبدالله بن جندب: سمعت من زُرارة، عن أبي- عبدالله عليه السلام أنه سأله عن رجل جعل على نفسه نذر صوم فحضرته نية في زيارة<sup>(١)</sup> أبي عبدالله عليه السلام، قال: يخرج ولا يصومه في الطريق فإذا رجع قضى ذلك».

صح (٦٣٢) ١١٧ - أحمد بن محمد<sup>(٢)</sup>، عن الحسين، عن محمد بن- القاسم بن الفضيل، عن أبي الحسن عليه السلام<sup>(٣)</sup> «قال: كتبت إليه: الوصي يزكي زكاة الفطرة عن اليتامى إذا كان لهم مال؟ فكتب عليه السلام: لا زكاة على

← كان المحاق واستتر تحت شعاع الشمس فلم ير القمر قبل طلوع الشمس، و مضمون الحديث أنه لا بد أن يظهر في ذلك اليوم بعينه عند الغروب، و هذا غير موافق للتجربة ولا الحساب، و ذلك لأن القمر يستتر ولا يرى إذا كان بينه و بين الشمس إحدى عشرة درجة تقريباً فما دون، فإذا كان قبل طلوع الشمس بإحدى عشرة درجة لا يرى البتة قبل الطلوع و إذا ظهر عند غروب الشمس لزم أن يصير القمر متقدماً على الشمس بأكثر من إحدى عشرة درجة فيكون سير القمر في يوم واحد أكثر من عشرين درجة أعني ثلثي برج، و هذا ممّا لا يمكن أبداً بل أنكر الشهيد - رحمه الله - و سائر الفقهاء أن يكون خفاء القمر ليلتين مستلزماً لظهور الهلال في الليلة الثالثة فهذه العلامة المذكورة في الحديث أمانة تقريبية باعثة على التقلب و البحث عن رؤية الهلال و التماس الدليل عليه، كإذان العدل و صوت الديك بالنسبة إلى الصلاة، فإذا سمع الإنسان الأذان تيمناً للتقلب و تفحص عن الوقت، و التمس الدليل عليه لا أن الأذان حجة و كذلك انمحاق القمر و عدم رؤيته في المشرق قبل الطلوع يبعث على طلب الهلال بعد غروب الشمس و التماس الرؤية و التحقيق عن الشهود.

١ - في بعض النسخ: «يصومه فضى فيه في زيارة - إلخ».

٢ - هو ابن عيسى الأشعري، أو البرقي، و كلاهما مذكور في المشيخة. و الحسين واضح هو ابن سعيد الأهوازي.

٣ - أي أبا الحسن الرضا عليه السلام كما في الكافي و الفقيه.

یتیم»<sup>(١)</sup>.

ن ﴿٦٣٣﴾ ١١٨ - عمار الساباطي «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام كم يعطي الرجل؟ قال: كلُّ بلدة بمكيالهم نصف رُبع لكلِّ رأس»<sup>(٢)</sup>.  
قال محمد بن الحسن: هذا الخبر غير معمولٍ عليه لأنَّ المرعى الوزن وهو تسعة أرتال بالعراقيّ، وستّة بالمديّ، على ما تقدّم القول فيه؛  
ويؤكد ذلك ما رواه:

ع ﴿٦٣٤﴾ ١١٩ - محمد بن أحمد، عن جعفر بن محمد الهمداني<sup>(٣)</sup>  
«قال: كتبت إلى أبي الحسن عليه السلام على يد أبي<sup>(٤)</sup>: جُعِلْتُ فِدَاكَ إِنَّ أصحابنا

١ - للرواية ذيل في الكافي يفهم منه خلاف ما هو ظاهر الصدر وفيه: «و عن مملوك يموت مولاه و هو عنه غائب في بلد آخر و في يده مال لمولاه و يحضر الفطر أيزكي عن نفسه من مال مولاه و قد صار لليتامى؟ قال: نعم». وقال في المدارك: «يستفاد من هذه الرواية أنّ الساقط عن اليتيم فطرته خاصة لا فطرة غلامه، و أنّ للملوك التصرف في مال اليتيم على هذا الوجه، وكلا الحكيمين مشكل». و نقل المحقق والعلامة إجماع علمائنا على عدم وجوب زكاة الفطرة على الصبي والمجنون. و قال المولى المجلسي - رحمه الله - : يمكن حمل الخبر على أن يكون موت المولى بعد الوجوب، لأنّ الواو لا يدلّ على الترتيب، فعلى هذا يكون الزكاة ديناً على المولى و يجوز إخراجها - انتهى.

٢ - يمكن أن يكون المراد نصف ربع القفيز، إذ القفيز ثمانية مكايك، والمكوك صاع ونصف، فنصف ربع القفيز صاع ونصف، و يكون زيادة التصف احتياطاً، لاختلاف المكاثيل في البلدان أو استحباباً. و يمكن أن يكون المراد نصف ربع الجريب، و قد مرّ في خبر محمد بن التعمان (الذي تقدّم تحت رقم ٥٥ من الباب) أنّ الجريب عشرة أصوع، فنصف ربه يساوي صاعاً و ربع صاع، و هذا أقرب، و القول في الزيادة ما مرّ، والله يعلم. (ملذ)

٣ - في الاستبصار والكافي والفتية: «جعفر بن إبراهيم بن محمد الهمداني»، و أيضاً في ما تقدّم باب ٤١ ح ١ مثل ما فيها مع تفاوت في المتن، و الظاهر أنّ لفظ «إبراهيم بن» سقط من القلم بقرينة اتّحاد الخبر، و ما في المتن منسوب إلى الجدّ كما هو معمول في الرواة، والله يعلم.

٤ - كان هو الحامل للكتاب، و قيل: كان هو الكاتب، و هو بعيد. (المرآة)  
أقول: المراد بأبي الحسن الهادي عليه السلام.

اختلفوا في الصّاع ، بعضهم يقول : الفِطْرَة بالصّاع المديّ ، و بعضهم يقول : بالصّاع العِراقي ، فكتب الطحاوي إلى : الصّاع ستّة أرطال بالمديّ ، و تسعة أرطال بالعِراقي ، قال : و يكون بالوزن ألفاً و مائة و سبعين وزنة»<sup>(١)</sup>.

### تمّ كتاب الصّوم مع الزّیادات

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَ يَتْلُوهُ كِتَابَ الْحَجِّ إِنْ شَاءَ اللَّهُ

↑  
٣٣٤

١ - أي درهماً إذ روى الشيخ - رحمه الله - (في ما تقدّم في ب ٤١ ح ١ و في الاستبصار ج ٢ ص ٤٤) هذه الرواية على وجه أبسط ، و قال في آخره : «تدفعه وزناً ستّة أرطال برطل المدينة و الرّطل مائة و خمسة و تسعون درهماً ، و تكون الفِطْرَة ألفاً و مائة و سبعين درهماً» ، و تفسير الوزن بالمثقال لقول الفيروز آبادي : «الوزن بالمثقال» غير مستقيم و مخالف ناسر الأخبار و أقوال الأصحاب ، و على ما ذكرنا يكون الصّاع ستّمائة مثقال و أربعة عشر مثقالاً و ربع مثقال بالمثقال الصّيرفي إذ لا خلاف في أنّ عشرة دراهم توازن سبعة مثاقيل ، و أنّ المثقال الشّرعي والدّينار واحدٌ والدّينار لم يتغيّر في الجاهلية و الإسلام ، و هو ثلاثة أرباع المثقال الصّيرفي . (المرآة)

## فهرس الكتاب

### ﴿ كتاب الزكاة ﴾

- ﴿ باب ١ ﴾ ما تجب فيه الزكاة ٣
- ﴿ باب ٢ ﴾ زكاة الذهب ٩
- ﴿ باب ٣ ﴾ زكاة الفضة ١٦
- ﴿ باب ٤ ﴾ زكاة الحنطة والشعير والتمر والزبيب ١٧
- ﴿ باب ٥ ﴾ زكاة الإبل ٢٥
- ﴿ باب ٦ ﴾ زكاة البقر ٣١
- ﴿ باب ٧ ﴾ زكاة الغنم ٣٢
- ﴿ باب ٨ ﴾ زكاة أموال الأطفال والمجانين ٣٥
- ﴿ باب ٩ ﴾ زكاة مال الغائب والدين والقروض ٤١
- ﴿ باب ١٠ ﴾ وقت الزكاة ٤٤
- ﴿ باب ١١ ﴾ تعجيل الزكاة وتأخيرها عما تجب فيه من الأوقات ٥٧
- ﴿ باب ١٢ ﴾ أصناف أهل الزكاة ٦٣
- ﴿ باب ١٣ ﴾ مستحق الزكاة للفقير والمسكنة من جملة الأصناف ٦٦
- ﴿ باب ١٤ ﴾ من تحل له من الأهل و تحرم له من الزكاة ٧٣
- ﴿ باب ١٥ ﴾ ما يحل لبني هاشم و يحرم من الزكاة ٧٦
- ﴿ باب ١٦ ﴾ ما يجب أن يخرج من الصدقة و أقل ما يعطى ٨١
- ﴿ باب ١٧ ﴾ حكم الحبوب بأشهرها في الزكاة ٨٣
- ﴿ باب ١٨ ﴾ حكم الخضير في الزكاة ٨٥
- ﴿ باب ١٩ ﴾ حكم الخيل في الزكاة ٨٧
- ﴿ باب ٢٠ ﴾ حكم أمتعة التجارات في الزكاة ٨٨

- ﴿ باب ٢١ ﴾ زكاة الفطرة ٩٢  
 ﴿ باب ٢٢ ﴾ وقت زكاة الفطرة ٩٧  
 ﴿ باب ٢٣ ﴾ ماهية زكاة الفطرة ٩٩  
 ﴿ باب ٢٤ ﴾ تمييز فطرة أهل الأمصار ١٠١  
 ﴿ باب ٢٥ ﴾ كمية الفطرة ١٠١  
 ﴿ باب ٢٦ ﴾ أفضل الفطرة ومقدار القيمة ١٠٧  
 ﴿ باب ٢٧ ﴾ مستحق الفطرة وأقل ما يعطى الفقير منها ١٠٩  
 ﴿ باب ٢٨ ﴾ وجوب إخراج الزكاة إلى الإمام ١١٣  
 ﴿ باب ٢٩ ﴾ باب من الزيادات في الزكاة ١١٥

### ﴿ باب الجزية ﴾

- ﴿ باب ٣٠ ﴾ باب الجزية ١٤٢  
 ﴿ باب ٣١ ﴾ أصناف أهل الجزية ١٤٥  
 ﴿ باب ٣٢ ﴾ مقدار الجزية ١٤٨  
 ﴿ باب ٣٣ ﴾ مستحق عطاء الجزية من المسلمين ١٥٠  
 ﴿ باب ٣٤ ﴾ الخراج و عمارة الأرضين ١٥١  
 ﴿ باب ٣٥ ﴾ باب الخمس والغنائم ١٥٥  
 ﴿ باب ٣٦ ﴾ تمييز أهل الخمس و مستحقه متن ذكر الله في القرآن ١٦١  
 ﴿ باب ٣٧ ﴾ باب قسمة الغنائم ١٦٥  
 ﴿ باب ٣٨ ﴾ باب الأنفال ١٧٣  
 ﴿ باب ٣٩ ﴾ الزيادات ١٧٨

### ﴿ كتاب الصيام ﴾

- ﴿ باب ١ ﴾ باب فرض الصيام ٢٠٣  
 ﴿ باب ٢ ﴾ علامة أول شهر رمضان و آخره و دليل دخوله ٢٠٨

- ﴿ باب ٣ ﴾ فضل صيام يوم الشكّ ، والاحتياط لصيام شهر رمضان ٢٤٢
- ﴿ باب ٤ ﴾ علامة وقت فرض الصيام وأيام الشهر و دليل وقت الإفطار ٢٤٧
- ﴿ باب ٥ ﴾ نية الصيام ٢٤٩
- ﴿ باب ٦ ﴾ ماهية الصيام ٢٥٢
- ﴿ باب ٧ ﴾ ثواب الصيام ٢٥٣
- ﴿ باب ٨ ﴾ فضل شهر رمضان ٢٥٥
- ﴿ باب ٩ ﴾ سنن الصيام ٢٥٨
- ﴿ باب ١٠ ﴾ سنن شهر رمضان ٢٦٠
- ﴿ باب ١١ ﴾ الدعاء عند طلوع الهلال ٢٦١
- ﴿ باب ١٢ ﴾ فضل السحور ، و ما يستحب أن يكون عليه الإفطار ٢٦٢
- ﴿ باب ١٣ ﴾ القول والدعاء عند الإفطار ٢٦٤
- ﴿ باب ١٤ ﴾ فضل التطوُّع بالخيرات ٢٦٥
- ﴿ باب ١٥ ﴾ ما يفسد الصيام ، و ما يخلّ بشرائط فرضه و ما ينقض الصيام ٢٦٧
- ﴿ باب ١٦ ﴾ الكفارة في اعتداد إفطار يوم من شهر رمضان ٢٧٠
- ﴿ باب ١٧ ﴾ حكم من أفطر يوماً من شهر رمضان متعمداً ،  
و ما يجب عليه من العقوبة للإفطار ٢٨١
- ﴿ باب ١٨ ﴾ حكم المسافر والمريض في الصيام ٢٨٢
- صوم النَّذر ٣٠١
- ﴿ باب ١٩ ﴾ باب العاجز عن الصيام ٣٠٦
- ﴿ باب ٢٠ ﴾ حكم المغمى عليه و صاحب المزة والمجنون في الصّلاة والصيام ٣١٣
- ﴿ باب ٢١ ﴾ من أسلم في شهر رمضان ، و حكم من بلغ الحلم فيه ، و من مات  
و قد صام بعضه أو لم يضمّ منه شيئاً ٣١٥
- ﴿ باب ٢٢ ﴾ حكم المريض يفطر ثمّ يصحّ في بعض النّهار ، والحائض تطهر  
والمسافر يقدم ٣٢٣
- ﴿ باب ٢٣ ﴾ حدّ المرض الذي يجب فيه الإفطار ٣٢٦



- ﴿ باب ٢٤ ﴾ حكم العلاج للضائم ، والكُخْل ، والحجامة ، والسَّوَاك ،  
 ٣٢٨ ودخول الحمام وغير ذلك
- ﴿ باب ٢٥ ﴾ حكم التَّاهِي والغَالِط في الصَّيَام  
 ٣٣٨
- ﴿ باب ٢٦ ﴾ قضاء شهر رمضان و حكم من أفطر فيه على التَّعَمُّد والتَّسْيَان ،  
 و من وجب عليه صيام شهرين متتابعين و أفطر فيها ،  
 ٣٤٥ أو كان عليه تَذْر في صيام

### ﴿ باب الاعتكاف ﴾

- ﴿ باب ٢٧ ﴾ ما يجب فيه من الصَّيَام  
 ٣٥٩
- ﴿ باب ٢٨ ﴾ وجوه الصَّيَام و شرح جميعها على البيان  
 ٣٦٧
- ﴿ باب ٢٩ ﴾ صيام ثلاثة أيَّام في كلِّ شهر و ما جاء في ذلك  
 ٣٧٨
- ﴿ باب ٣٠ ﴾ صوم الأربعة الأيَّام في السنة  
 ٣٨٠
- ﴿ باب ٣١ ﴾ صيام رجب والأَيَّام منه  
 ٣٨٢
- ﴿ باب ٣٢ ﴾ صيام شعبان  
 ٣٨٢
- ﴿ باب ٣٣ ﴾ باب الزِّيادات  
 ٣٨٥

\* \* \* \*

\* \* \*

\* \*

\*